

السودان الدولة المضطربة

١٨٩٨ ـ ١٩٨٩

بروفيسر بيتر وودوارد
أستاذ العلوم السياسية
جامعة ريدنج ـ المملكة المتحدة

ترجمة
محمد علي جادين





جامعة أم درمان الأهلية
Omdurman Ahlia University

M. O. B. CENTER
FOR SUDANESE STUDIES

مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية

﴾ هذا الكتاب يناقش تطور الدولة في السودان منذ بداية الحكم الثنائي حتى إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، بالاضافة إلى خلاصة واستنتاجات حول جذور مأزقها واحتمالات الفترة اللاحقة. ولاستكمال المناقشة والتحليل تكرم المؤلف بكتابة مقدمة للطبعة العربية تعكس وجهة نظره في استنتاجات الكتاب وتطورات الاحداث اللاحقة لصدوره، أي في السنوات العشر الاخيرة. وبذلك يصبح سجلاً متكاملاً لتطورات السياسة السودانية في القرن العشرين بكامله ومرجعاً هاماً للاجيال الجديدة وكل السياسيين والدارسين والمهتمين بهذه التطورات.

﴾ مؤلف الكتاب، البروفسير بيتر ودوارد، اكاديمي رفيع المستوى يعمل محاضراً بقسم العلوم السياسية بجامعة ردينج في بريطانيا. وفي سبعينات القرن الماضي عمل محاضراً بكلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية في جامعة الخرطوم. ومنذ ذلك الوقت توطدت علاقاته بالسودان والسودانيين وظلت مستمرة حتى الآن من خلال زياراته المتكررة للخرطوم ومساهماته الغزيرة في الدراسات السودانية. وفي السنوات الاخيرة أصدر عدداً من الكتب، شملت: الحكم الثنائي والحركة الوطنية السودانية، افريقيا في مرحلة التحول: مذكرات جيمس روبرتسون في السودان ونيجيريا، والسودان منذ عهد نميري، بالاضافة إلى مقالات ودراسات اخرى عديدة.



السودان : الدولة المضطربة

١٨٩٨ ـ ١٩٨٩







M. O. B. CENTER
FOR SUDANESE STUDIES

مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية

السودان : الدولة المضطربة

١٨٩٨ ـ ١٩٨٩

تأليف: بيتر وودوارد
ترجمة: محمد علي جادين

هذا الكتاب ترجمة كاملة لكتاب:

Peter Woodward
Sudan:1898-1989
The Unstable State

Lester Crook Academic Publishing
London House ,1990

ـ الطبعة الاولى ٢٠٠٢

ـ الناشر : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية
ـ الطابعون : مطبعة التيسير
ـ رقم الايداع : ٢١٩ / ٢٠٠١م

الغلاف : زين العابدين محمد محمود
خالد عوض
إخراج : معتصم عيدروس

المحتويات

مقدمة المترجم

مؤلف هذا الكتاب، البروفسير بيتر ودوارد ، اكاديمي رفيع المستوى يعمل محاضراً في قسم العلوم السياسية بجامعة ردينج في بريطانيا. وفي سبعينات القرن الماضي عمل محاضراً بكلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية / جامعة الخرطوم . ومنذ ذلك الوقت توطدت علاقاته بالسودان والسودانيين وظلت مستمرة حتى الآن من خلال زياراته المتواصلة للخرطوم ونشاطه الفعال في المراكز الأكاديمية والاعلامية المحلية والدولية المهتمة بشئون السودان بالاضافة إلى مساهماته الغزيرة في الدراسات السودانية . وفي السنوات الاخيرة نشر عدة كتب في هذا المجال، شملت : الحكم الثنائي والحركة الوطنية السودانية ، افريقيا في مرحلة التحول : مذكرات جيمس روبرتسون في السودان ونيجيريا، والسودان منذ عهد نميري إلخ ...وذلك بالاضافة إلى مقالات ودراسات اخرى عديدة . وكل ذلك يشير إلى انه اكاديمي متخصص في شئون السودان ومتابع دقيق لتطوراته السياسية والاقتصادية الاجتماعية . وفي كتاباته يلتزم منهجاً علمياً صارماً لا مجاملة فيه ، لكنه لا يخفي تعاطفه وحبه الصادق والعميق للسودان وشعبه ، ولا يتردد في إبراز قلقه وخوفه من تدهور أوضاعه في العقود الاخيرة، وفي إبداء استغرابه من انشغال نخبته السياسية بصراعاتها ومنافساتها وتجاهلها التام لقضايا البلاد وأزماتها المتفاقمة. يناقش كل ذلك بوضوح وصراحة كانه احد ابناء السودان البررة . ولذلك جاءت استنتاجاته واحكامه حول تطوراته السياسية متوافقة في غالبها مع الحس الشعبي والوجدان السوداني واحتياجات الواقع الضاغطة . وفي هذا الخصوص يذكر زملاؤه وطلبته وقراؤه محاضرته التي قدمها في كلية الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن في نوفمبر ١٩٨٨ بعنوان (هل السودان في حالة احتضار؟) كاشارة مبكرة للأزمة الوطنية الشاملة التي ظلت تعيشها البلاد طوال العشرين عاماً الماضية ووصلت طوراً معقداً في العشر سنوات الاخيرة . وعند بداية المحاضرة خاطب الحضور بقوله (.. سمعت قبل حضوري هنا ان السيد محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق قد توصلا إلى اتفاق بإيقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام .. وبناء على ذلك يبدو انه لا داعي لمحاضرتي هذه ..) كما ذكرت مجلة الدستور اللندنية بتاريخ ٢٨ / ١١ /١٩٨٨ ـ وهذا التعليق الطريف وعنوان المحاضرة المذكورة يعكسان متابعة دقيقة ومعرفة جيدة بتقلبات السياسة السودانية ومفاجآتها . والنظرة المتشائمة لتطورات تلك الفترة هى انعكاس لهذه المعرفة والمتابعة .

وفي هذا الكتاب يناقش المؤلف موضوع محاضرته المذكورة بشكل موسع ومركز من خلال تطورات الدولة السودانية منذ بدايات الحكم الثنائي في ١٨٩٨ حتى تسعينات القرن العشرين ، بتركيز خاص على دولة ما بعد الاستقلال في إطار علاقاتها المحلية والاقليمية والدولية وعلى دور العوامل المختلفة في عدم استقرارها واضطرابها واضعافها وتآكلها ـ وهذا التدهور اصبح في العقود الاخيرة السمة العامة لمجريات

السياسة السودانية . فطوال الخمسين عاماً الماضية ظلت البلاد تعاني اختلالات عميقة تمثل ابرزها في الآتي :

أولاً: حرب اهلية ممتدة ومتصاعدة في الجنوب ولها تأثيرات سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية وعلاقات الجوار وخصوصية انتماء السودان ودوره العربي والافريقي. وفي السنوات الاخيرة امتدت هذه الحرب إلى مناطق اخرى في الشمال نفسه ، دون اي أمل في حل قريب.

ثانياً: انهيار اقتصادي متواصل منذ منتصف السبعينات على الأقل، أدى إلى عمليات افقار واسعة في المدن والأرياف وهجرات سكانية متزايدة وظهور مجاعات معلنة ومستترة في الأقاليم البعيدة خاصة.

ثالثاً: تغييرات وانقلابات سياسية متتالية ، تبدأ بنظام ديمقراطي مدني ، فانقلاب عسكري ونظام شمولي، ثم انتفاضة شعبية ونظام ديمقراطي وهكذا!.. وكل نظام منها يطرح نفسه كمنقذ ويستند إلى تحالفات محددة في إطار القوى المهيمنة الاساسية في المدن والارياف. وادى ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد وتخريب بنيانها الاقتصادي ونسيجها الاجتماعي وتهديد وحدة كيانها ووجوده في اساسه.

هذه المظاهر الثلاثة تشكل جوهر الأزمة السودانية الراهنة . والسؤال هنا : لماذا حدث كل ذلك؟ ما هي اسبابه الحقيقية ؟ هل يرجع ذلك إلى صراعات ثقافية وأثنية في تركيبة السودان المتعددة والمتنوعة؟ أم إلى اسباب سياسية واقتصادية اجتماعية مرتبطة بطبيعة تكوين القوى السياسية والاجتماعية المهيمنة على الدولة والمجتمع؟ ما هو دور الأنظمة العسكرية والمدنية ؟ هناك بالطبع اجابات متعددة تشمل كل مدارس الفكر السوداني المعاصر، ولكن المؤلف يلتزم منهجاً شاملاً يضع الاعتبار الكافي لكل العوامل المؤثرة في العملية السياسية ، العوامل الاقتصادية الاجتماعية وتجلياتها الدينية والاثنية والثقافية وحتى الشخصية . فهو يركز في مناقشاته على علاقات الدولة وتحالفاتها وسط المجتمعات الريفية والحضرية، وعمليات تسييس التمايزات الدينية والاثنية والثقافية ، ودورها في تنمية الفئات والطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية والمجموعات الاثنية (القبلية) وفي تغذية منافساتها وصراعاتها حول السلطة والثروة ، بكل ما يحمل ذلك من مخاطر على أمن البلاد وسلامتها ووجودها نفسه. ويرتبط ذلك بالتركيب الاقتصادي الاجتماعي وبنيان القوى المهيمنة الاساسية والموروثات من الدولة الكولونيالية . ومع غياب العمود الفقري في الحركة السياسية القوى والقادر على صياغة مشروع وطني ملائم وعلى متابعة تنفيذه في ارض الواقع، مع كل ذلك ظلت فترة ما بعد الاستقلال تتميز باستمرار التنافس والصراع بين مراكز القوى المهيمنة من اجل السيطرة على السلطة والثروة وبين هذه المراكز في مجموعها من جهة وقوى الحركة الشعبية الواسعة من جهة اخرى (بما في ذلك القوى الاقليمية والجهوية المهمشة) ولذلك لم يشهد السودان استقراراً في الحكم طوال سنوات ما بعد الاستقلال. ومن خلال التحليل الملموس للواقع الملموس يتابع المؤلف هذه الصراعات والانقلابات السياسية

العاصفة المتولدة عنها ودور العوامل الاقتصادية الاجتماعية ، في تجلياتها المختلفة ، في عدم الاستقرار والاضطراب واضعاف الدولة وتآكلها ومن ثم دخول البلاد مرحلة الأزمة الوطنية الشاملة الجارية حتى الآن . فالدولة قامت بخدمة الفئات المسيطرة من خلال سياساتها العملية ، لكنها لم تستطع تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمحافظة علي الوحدة الوطنية. ومن هنا كان فشل النخب السياسية ، المدنية والعسكرية ، التي تعاقبت على كراسي الحكم طوال فترة ما بعد الاستقلال، في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الموحدة. ووصل هذا الفشل ذروته في السنوات العشر الاخيرة، حيث اصبح السودان في مفترق طرق: هل يبقي موحداً أم يتمزق إلى عدة دول على أسس دينية وعرقية؟ ولهذا السبب استبدلت عنوان الكتاب من (السودان دولة مضطربة) إلى (مأزق الدولة الوطنية في السودان) لأنه اكثر تعبيراً عن حقيقة المشكلة ولا يتناقض مع العنوان الاصلي.

يشتمل الكتاب على بابين وستة فصول تناقش تطور الدولة السودانية منذ بداية الحكم الثنائي حتى انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بالاضافة إلى خلاصة واستنتاجات حول جذور واحتمالات الفترة اللاحقة . ولاستكمال المناقشة والتحليل تكرم المؤلف بكتابة مقدمة للطبعة العربية تعكس وجهة نظره في استنتاجات الكتاب وتطورات الاحداث اللاحقة لصدوره ، أي في السنوات العشر الأخيرة. وبذلك يصبح الكتاب سجلاً متكاملاً لتطورات السياسية السودانية في القرن العشرين بكامله ومرجعاً هاماً لطلاب العلوم السياسية والاجيال الجديدة والدارسين والسياسيين المهتمين بهذه التطورات . وفي الختام لابد من شكر الاستاذ بيتر ودوارد على موافقته بترجمة الكتاب للغة العربية . والشكر ايضاً للدكتور ابراهيم حسن عبدالجليل مدير مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ورفاقه في المركز لموافقتهم على نشره وتوزيعه . آمل ان يجد الكتاب قبول الدارسين والقراء الكرام ويساهم في إثراء المكتبة السودانية.

محمد علي جادين

الخرطوم/يونيو ٢٠٠١

مقدمة الطبعة العربية

يسعدني ان تنشر ترجمة عربية لكتابي الصادر عام ١٩٩٠ ولكن اذ يطلب مني في الوقت نفسه ما هو بالضرورة بمثابة تقييمي الخاص للكتاب ، فان هذا امر يدعو للتهيب . ففي نهاية الكتاب كنت قد اقترحت سيناريوهات مستقبلية لاحتمالات تطور اوضاع السودان ولكن هذا المستقبل اضحى الان تاريخاً .

الاحتمال الاول الذي تصورته ان يحدث تطور دستوري يعبر عن اجماع السياسيين المدنيين على دستور اكثر قابلية للحياة من ذلك الذي اقر عند الاستقلال على عجل وبعث مرة اخرى في عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٦ . وهذا لم يحدث بعد . والاحتمال الثاني كان وقوع انقلاب عسكري يبرز قيادة جديدة قادرة على تحقيق السلام مع الجنوب بما قد يتضمن حتى استقلاله عن الشمال متجاوزاً براجماتية عهد النميري القصيرة التي تدهورت الى مناورات مدمرة .والاحتمال الثالث كان استمرار النزاع السوداني بما يلازمه من استمرار اضمحلال الدولة .

بعد اثني عشر عاماً من كتابة هذه السيناريوهات يتضح انها لم تصبح تاريخاً وان كان الثالث اقربها اليه . فالكفة تميل الآن لصالح الحرب والتفسخ اكثر من الحلول التي جرى تجريبها خلال تلك الفترة . ومع ذلك فان الغائب الاكبر في تحليلي السابق كان هو هذا الاحتمال : لم أتنبأ بصعود الجبهة الاسلامية القومية والبرنامج الذي سعت لفرضه على البلاد. فقد وقع الانقلاب عندما كنت اوشك على انهاء الكتاب ، ولكن ما ينذر به لم يكن واضحاً لاسيما وان الانقلابات السابقة لم تترتب عليها نتائج مماثلة في حجمها وتاثيرها في البلاد .

اطلق قادة الانقلاب تحت قيادة العميد عمر البشير على انفسهم ثورة الانقاذ الوطني ، ولكن اتضح بسرعة ان هذا كان غطاء لاستيلاء الجبهة القومية الاسلامية ، حزب الاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي ، على السلطة . والجبهة القومية الاسلامية لم تكن تنظيماً جديداً ولكن ما ورد حولها في كتابي لم يقدر تماماً اهمية ما كانت تفعله قبل عام ١٩٨٩ ، وبالذات بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ . فقد كان معروفاً على نطاق واسع ان الجبهة حققت مكاسب هامة مع ظهور المصارف الاسلامية ، وما ترتب على ذلك من اختراق عناصرها للقطاع التجارى واتساع نشاطها في وسطه ، ولكن ما لم يكن واضحاً تماماً هو برنامج التسلل الذي نفذته بتشجيع اعضائها والمتعاطفين معها على الدخول في كافة مجالات جهاز الدولة ، بما في ذلك القوات المسلحة . فمدبرو انقلاب عام ١٩٨٩ لم يكونوا مجرد متعاطفين مع الجبهة الاسلامية القومية ، وانما كانوا جزء من المؤامرة . كذلك شهدت مجالات اخرى عديدة ظهور مؤيدين للنظام الجديد في داخلها ، هؤلاء كانوا مزروعين في كل مكان الى درجة ان بعضهم سبب لزملائه دهشة كبيرة عندما كشف عن حقيقة انتماءاته .

وخلال السنوات اللاحقة تسارعت خطى السيطرة على الدولة . ففي الجيش نفسه ربما يتجاوز عدد اللذين سرحوا وابعدوا اكثر من ٤٠ ٪ وذلك باعتبارهم لسبب او اخر غير اهل للثقة سياسياً . وجرت تسريحات واحالات للصالح العام مماثلة لأعداد كبيرة في الخدمة المدنية كلها . كما حدثت تغييرات في الدستور ايضاً وليس الاشخاص فقط .. فصدر دستور اسلامي وتأسس نظام الحزب الواحد في المركز ، بينما تم الاخذ بالنظام الفيدرالي مما افضى الي قيام ٢٦ دولة صغيرة . ومع ذلك فقد اتضح بشكل متزايد ان حكومة الانقاذ لم تكن قط حكومة دستورية بقدر ما كانت تمثل في الحقيقة حكماً وسيطرة بواسطة القلب المحرك للجبهة الاسلامية القومية .

والاستيلاء على الدولة صاحبته محاولات للسيطرة علي (المجتمع المدني) ايضا . فمنذ فترة طويلة ظل المجتمع المدني السوداني يعتبر متطوراً نسبياً في ارتباطه القوي بما يسمي بالقوى الحديثة ، مثل منظمات المهنيين والاتحادات النقابية ومجموعات كبيرة من المنظمات التطوعية لا سيما في مجال التعليم . ومن منظور الجبهة القومية الاسلامية هذه المنظمات كانت مستقلة اكثر من اللازم ومرتبطة باليسار اكثر من اللازم ، كما انها ارتبطت تاريخياً بدورها البارز في اسقاط الانظمة العسكرية . وهكذا تقرر احلال مجموعة من المنظمات الـ (اسلامية) مكانها مثل منظمة الدعوة الاسلامية ، ورابطة المسلمين الجنوبيين وجمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وهو ما وصف بكونه استبدال المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations بمنظمات غير حكومية تديرها الحكومة) . وهكذا لم يشهد السودان في تاريخه نظاماً تمكن من فرض سيطرته على الدولة بهذه الدرجة او حاول فرض نفسه على المجتمع الي هذا الحد . وكان جلياً ان استلام السلطة هو مجرد خطوة اولى نحو اقامة نموذج طليعي ونموذجي في المنطقة .

والسيطرة على الدولة والمجتمع وتأسيس بني جديدة كانا بطبيعة الحال مجرد استهلال يتبعه رسم وتنفيذ سياسات وخطط اقتصادية اجتماعية معينة . وعلى راس الاجندة كانت هناك مسألة الحرب الاهلية . فقد اعتبر الانقلاب بصورة متزايدة تحركاً مقصوداً لاجهاض أي اتفاق ممكن بين الحكومة المنتخبة السابقة والجيش الشعبي لتحرير السودان (خاصة احتمال تخفيف القوانين الاسلامية القائمة وقتها والمعروفة باسم قوانين سبتمبر او التخلي عنها) . وفي المقابل قطع الطريق على مثل هذا الاتفاق وحلت محله مواصلة نشطة للحرب ، حققت بعض النجاحات في البداية دون انتصار حاسم . وتم ايضاً انشاء قوات دفاع شعبي لدعم الجيش النظامي ، وفي رأي البعض لاقامة توازن سياسي مع الجيش ، وانتهى الامر الي الاعتماد المتزايد للقوات المسلحة بمجملها على انواع مختلفة من التجنيد الالزامي . صحيح انه جرت ايضا محاولات للتفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ، ولكن جديتها كانت موضع تساؤل كبير ، بسبب محاولات النظام الحاكم المتكررة لتحقيق تقدم عسكري . كما كانت هناك تقارير

حول تلازم الحرب مع اسلمة قسرية (تصور غالباً كجهاد) وتطهير اثني ، خاصة في جبال النوبة وبحر الغزال ، فضلاً عن ان توسع نطاق الحرب قد ادى عملياً الى ازدياد عدد النازحين داخل السودان ، بالاضافة الي اللاجئين الي الدول الاخري المجاورة والبعيدة .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، ازدادت فرص مؤيدي الجبهة القومية الاسلامية والمتعاطفين معها في السيطرة على مجالات واسعة وذلك منذ عام ١٩٨٠ . وجاءت السيطرة السياسية لتمكن الفئات الرأسمالية المرتبطة بالجبهة من التخلص من عدد اكبر من رجال الاعمال المرتبطين باحزاب اخرى . وبمرور الوقت ازداد تركيز الثروة وسط كادر الجبهة القومية الاسلامية . وارتباط الليبرالية الاقتصادية الجارية بالخصصة كان معناه ، من الناحية العملية ، تسليم ممتلكات الدولة الي مجموعة معينة من رجال الاعمال بثمن بخس . ونتيجة للمديونية الخارجية الكبيرة الموروثة وتكاليف الحرب وتضاؤل الثقة الاجنبية في النظام السوداني ، لكل ذلك استمر التدهور الاقتصادي الذي كان قد بدا منذ عام ١٩٧٠ وكذلك انخفاض مستوى معيشة اغلبية السكان بصورة متسارعة ومخيفة . وبسبب توتر العلاقة مع صندوق النقد الدولي ، كان السند الدولي ضعيفاً ولكن الاجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة احدثت بعض التحسن في ترميم هذه العلاقة اواخر التسعينات بعد ان بدأ السودان سداد متاخراته السابقة .

وعلى صعيد السياسات الاجتماعية فان الوضع الاقتصادي والتقشف المالي حدتا منها ، وان كانت مجالات كثيرة قد شهدت محاولات للاسلمة . ففي التعليم جرى التركيز على التعريب والتعليم الديني على كافة المستويات ، واجبر كثير من المعلمين، خاصة في التعليم العالي على ترك البلاد بالرغم من انشاء مجموعة كبيرة من الجامعات الجديدة ناقصة التجهيز . وباسم الدفاع عن مفهوم اسلامي للعائلة حدثت مضايقات شديدة للمراة العاملة وفرض عليها زي نسائي اكثر محافظة .

والواقع ان انقلاب عام ١٩٨٩ لم يكن معنياً بالتبشير بسياسات اسلامية داخلياً فقط، وانما دولياً ايضا . فعبر معظم سنوات ما بعد الاستقلال كانت محاولات السودان لصياغة سياسة خارجية تساعد في ادارة البعد الخارجي لعدم استقراره الداخلي في بيئة دولية هو احد اللاعبين الاقليميين الضعاف فيها . ولكن التحدي كان كبيراً عندما اتضح بسرعة ان سيطرة الجبهة القومية الاسلامية على السلطة في السودان كان في الوقت نفسه اول تجربة تستولي فيها مجموعة اسلامية راديكالية على السلطة في بلد عربي .

والحركة الاسلامية لم تكن محصورة في السودان باي حال من الاحوال . كما ان السودان اعتبر نفسه سراجاً منيراً سيغمر ضوؤه العالم الاسلامي كله . وقد اوضح الزعيم الايديولوجي للجبهة ، حسن الترابي ، بجلاء ومنذ البداية ان على المسلمين في كل مكان السعي لأقامة كومنولث إسلامي ، باعتبار أن الدولة القومية (القطرية) التي

خلفتها الإمبريالية الأوربية في العالم الإسلامي قد فشلت وكذلك الأيديولوجيات العلمانية الأخرى . وأعلن أيضا ان منظمة المؤتمر الإسلامي القائمة هي من صنع دول ممالئة للغرب ولا تمثل بالتالي مشاعر المسلمين . لذلك لابد من بداية جديدة ، والسودان كدولة إسلامية مكتملة يتعين عليه قيادة هذا التوجه الذي لا يهدف إلى اقل من إقامة الخلافة الإسلامية في العالم الإسلامي بكامله . وعلى ضوء ما حدث في حرب الخليج ، التي أوضحت مدى قوة النفوذ الغربي في الشرق الأوسط وتعاون هذا العدد الكبير من القيادات العربية معه ، فان الحاجة الي هذا النوع من المقارنة بدت كبيرة .

لقد ايد السودان العراق في حرب الخليج الثانية ، وبعدها اطلق الترابي فكرة تاسيس المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي في الخرطوم واصبح سكرتيراً عاماً له ، ولم يلبث ان دخل في خلاف مع منظمة المؤتمر الاسلامي وان كانت العلاقات قد استعيدت فيما بعد . ومن النشاطات الدولية التي شرع فيها السودان هناك ايواء ودعم مجموعات من (الاخوة في الاسلام) كما اطلق عليهم ، ومن بين هؤلاء ايرانيين وافغان مخضرمون من عدة اقطار واعضاء مجموعات تشمل الجهاد الاسلامي من مصر وحزب الله من لبنان وحماس ومنظمة التحرير الفلسطينية من فلسطين . وبالاضافة الي المساعدة في تدريب قوات الدفاع الشعبي ومنتسبي الامن ، اصبح هؤلاء (الاخوة في الاسلام) موضع اتهامات متصاعدة من قبل الدول المجاورة باشتراكهم في مختلف ضروب عمليات التخريب والارهاب في العالم الاسلامي ، حتى ان اسم السودان ورد في محاولة نسف المركز التجاري الدولي في نيويورك . وفي المناطق القريبة من السودان ، فان العدد الكبير من السكان المسلمين في ارتريا واثيوبيا والصومال كانوا موضع اهتمام خاص من حكام السودان الجدد ، وتنبأ الترابي بان حزاماً من الدول الاسلامية سيمتد من شمال افريقيا الي المحيط الهندي .

ان معظم سياسات ما بعد عام ١٩٨٩ كانت معدة من قبل الجبهة القومية الاسلامية منذ سنوات ، وطبقت بجدية ونشاط . وهذه تجربة لم يشهد السودان لها مثيلا خلال اكثر من ثلاثين عاماً من الاستقلال . على ان هذه (الطليعية الاسلامية) خلقت مشاكل خاصة بها من نوع لم يعرفه السودان من قبل . فالقبضة القوية على الدولة كان معناها القمع الواسع النطاق للمجموعات التي حكمت سابقاً ، وكذلك للمهنيين والاتحادات النقابية .. فأعتقل الكثيرون وعذبوا وسجنوا وانتهى الامر بالآلاف الى دياسبورا سودانية تمتد فى اركان الارض الاربعة . على ان دفع هذا العدد الكبير من القوى البشرية المدربة في الخدمة المدنية والتعليم والمهن الطبية والقوات المسلحة الى المنافي لكونهم غير مأمونين أيديولوجياً واستبدالهم في عجلة بآخرين من صفوف الجبهة الاسلامية القومية ، ادى الى انهيار القدرات التشغيلية في كافة هذه المجالات . وبذلك تصاعد معدل تدهور قدرات الدولة الذي كان قد بدأ منذ سنوات عديدة . صحيح ان الجبهة القومية الاسلامية سيطرت على الدولة بقوة ، ولكنها كانت قد اضحت دولة ضعيفة .

في الوقت نفسه كانت المعارضة في الشتات تنمو بطبيعة الحال . واستغرق الوقت

طويلاً لكي تلتقي الاحزاب الشمالية المحظورة في التجمع الوطني الديمقراطي ، ولكنها اصبحت اكثر توحداً بمرور الوقت ، بتشجيع من الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب. وبينما شهدت اوساط الجبهة القومية الاسلامية في السابق حديثاً حول امكانية التخلي عن الجنوب ذي الاغلبية غير المسلمة ، ولكنها في السلطة واصلت الحرب بقوة اكبر ، بمساعدة من العراق وايران لاحقاً ، بالاضافة الى مجموعات « الاخوة في الاسلام » المختلفة داخل السودان . وحققت قوات الحكومة التي اصبحت مدعومة بقوات الدفاع الشعبي ايضاً ، بعض النجاحات في البداية . ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيت قوية ، وفي منتصف التسعينات بدأت تحقق مكاسب مرة اخرى . ودخل الطرفان في مفاوضات سلام متقطعة ولكن تحت ضغط دولي أساساً وبقدر محدود من الجدية وتوافق التوجهات . وقد ادى تصاعد المعارضة في الخارج واستمرار دور الجيش الشعبي لتحرير السودان ، الذي اصبح جزء من التجمع الوطني الديمقراطي ، الى تصعيد المواجهة السياسية والعسكرية مع الحكومة . وفي عام ١٩٩٧ فتح التجمع الوطني الديمقراطي جبهة جديدة في شرق السودان مما زاد من الضغط الواقع على الحكومة في الجنوب .

كان توسع نطاق الحرب احد العوامل المستديمة المؤثرة في اضعاف اداء الاقتصاد السوداني . أما العامل الآخر فقد كان مشكلة الوضع الاقتصادي نفسه . فقد ظلت ديون السودان ترتفع باستمرار منذ اواخر السبعينات ، وتواصل ذلك حتى التسعينات لتتجاوز العشرين بليون دولاراً . وعندما عجز السودان عن سداد قروضه من صندوق النقد الدولي اوشك ان يصبح اول دولة تطرد من الصندوق . ومن جهة اخرى بقي الانتاج الزراعي ضعيفاً بصورة عامة ، بالرغم من ان محصول الذرة كان جيداً احياناً في سنوات الامطار الغزيرة ، بينما منعت الحرب الاهلية الاستثمار الاجنبي في حقول النفط بالجنوب التي كانت شيفرون قد تخلت عنها . والقدر الموجود من النشاط الاقتصادي بقي معظمه تحت اشراف الحكومة والفئات الرأسمالية التابعة للجبهة القومية الاسلامية ، وانحدر مستوى معيشة اغلبية السودانيين بسبب الارتفاع الكبير في نسبة التضخم . وقد نجحت تدابير الامن المشددة في احتواء مظاهرات المدن المتقطعة وبالتالي الانتفاضات الشعبية من النوع الذي اسقط النظامين العسكريين السابقين في عامي ٦٤ و ٨٥ .

وعلى الصعيد الدولي ، بدلاً من تحقيق تحولات اسلامية راديكالية في الاقطار المجاورة ، اضحى السودان معزولاً بالنظر للصورة العدوانية التي تكونت عن سياساته . وفشل العراق في حرب الخليج والتداخل مع ايران كانا قد اثارا شكوكاً مبكرة ، وتزايدت هذه الشكوك مع تورط السودان في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا عام ١٩٩٥ . وبذلك وجد السودان نفسه معزولاً وموصوماً كدولة منبوذة وفرضت عليه عقوبات خفيفة بسبب تأييده للارهاب . وفي نفس الوقت اصبح جيرانه اكثر نشاطاً في دعم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض : يوغندا كانت تؤيد الجيش

الشعبي لتحرير السودان منذ فترة طويلة ، واثيوبيا وارتريا ومصر على الخصوص وسعت درجة تأييدها للتجمع الوطني الديمقراطي في اواخر التسعينات . وهكذا اصبحت ثورة الانقاذ الوطني ، تبدو ضعيفة في الداخل والخارج بعد ان كانت تأمل في انقاذ السودان .

وفي نهاية التسعينات كان الضغط المتزايد من قبل المعارضة احد العوامل التي شجعت الحكومة على الشروع في التفكير في الاصلاح السياسي . ففي البداية حاولت وضع اجندة الاصلاح بنفسها حيث بدأت اولاً بما سمى السلام من الداخل لانهاء الحرب في الجنوب، ثم باعطاء الانطباع بخلق نظام سياسي اكثر انفتاحاً وتنافسية . وعند كتابة هذه المقدمة كانت سياسة السلام من الداخل قد انهارت كلية بينما ظلت سياسة (التعددية الحزبية) تعامل بحذر بالغ من قبل المعارضة الشمالية في التجمع الوطني الديمقراطي . وبالنسبة لهاتين القضيتين يبقى السؤال الرئيسي هو ما اذا كانت الحكومة قد اقتنعت بأنها مضطرة للدخول في مفاوضات جدية مع قوى المعارضة ام انها تناور لاحداث انقسامات في التجمع الوطني الديمقراطي وكسب الوقت في انتظار متغيرات مواتية ؟

هناك مبررات بديهية لفكرة كسب الوقت منذ اصبح السودان مصدراً للنفط عام ١٩٩٩ عندما ادى خروج شيفرون في نهاية الامر الى مشاركة بين الحكومة واطراف صينية وماليزية وكندية لاستغلال بعض حقول النفط السودانية . فدخل النفط يمكن الحكومة من اتخاذ مواقف اكثر تشدداً في صراعات الجنوب والشرق ، وربما حتى اثارة الامل بتحقيق انتصار . واتساع فرص من كل الانواع امام رجال الاعمال المحليين والاجانب ، قد يغري بعض عناصر المعارضة ، على الاقل ، للدخول في مساومات سياسية مع السلطة . ومع ذلك يبقى السؤال ما اذا كان استغلال النفط يمكن ان يكون عنصراً مساعداً في احداث تحولات اقتصادية وسياسية. فمن الناحية الاقتصادية يبدو ان السودان لديه امكانيات انتاج بترولي ملموسة ولكن ضمن صفوف المنتجين المتوسطين وليس كعملاق . على ان السودان سيبقى اساساً دولة زراعية في المدى المنظور بسبب عدد السكان الكبير نسبياً والمتزايد . فهل سيؤدى النفط الى زيادة اشتعال الصراعات الداخلية ام سيؤدى ، بعد طول انتظار ، الى تنمية السودان لمصلحة اغلبية السكان؟ .

لقد ساهم النفط بالتأكيد في التخفيف من عزلة السودان الدولية . فقد جذب ذلك بعض اوساط رجال الاعمال في بعض البلدان الاوربية واصبحت مهتمة الآن بالاحتمالات الاقتصادية المستجدة خاصة ، كما ان بعض الحكومات ، واهمها فرنسا ، اعادت الحرارة الى علاقاتها مع السودان . وبالرغم من ذلك فان الولايات المتحدة الامريكية بقيت مستريبة في السودان مما جعل صلاتها الاقتصادية والدبلوماسية معه في حدها الادنى . واذا كانت السنوات الأخيرة شهدت محاولات السودان اعطاء الانطباع بتخليه عن الاجندة الاسلامية والسعي نحو علاقات تعاون مع كافة جيرانه ، فقد لقيت

هذه المحاولات ترحيباً من الدول العربية وقبولاً به كدولة (معتدلة .) وبالنسبة للدول الافريقية فان الحرب بين ارتريا واثيوبيا كانت عوناً كبيراً للسودان في تحسين علاقاته معهما ، خاصة مع الاخيرة . وبقيت يوغندا التى انتقدت كعقبة في جولات التفاوض المتعددة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان باشراف الايقاد ، هى الاستثناء البارز في هذا الصدد . على انه مهما كانت تطورات اوضاع السودان الاقتصادية والسياسية الداخلية ، فأن سياقه الدولى سيظل ذا اهمية قصوى .

خلال السنوات العشر التى مضت منذ صدور هذا الكتاب باللغة الانجليزية عاش السودانيون عقداً من المعاناة القاسية . وبينما تظهر بعض اشارات التغيير المحتمل هنا وهناك ، فان السؤال يظل قائماً : - هل سيكون هذا التغيير تجديداً للعلاقات بين القيادات والقوى السياسية المتعاركة التى ساهمت منافساتها بقدر كبير في تدهور احوال البلاد سابقاً ؟ أم انه سيكون اساساً لتطورات سياسية واقتصادية جديدة يمكن ان تفيد اغلبية السودانيين العظمى ؟ والاجابة على هذا السؤال هى مسؤولية السودانيين انفسهم . وفي النهاية الشكر للاستاذ محمد على جادين الذي قام بترجمة الكتاب للغة العربية وكل من ساهم معه في تقديمه للقارئ السوداني والعربي .

بيتر ودوارد
جامعة ريدنج - بريطانيا
نوفمبر ٢٠٠٠

مقدمة الطبعة الانجليزية:

يميل الباحثون في العلوم الإجتماعية ، في كثير من الأحيان ، إلى الإهتمام الزائد بتقديم دراساتهم بمقدمات طويلة ومملّة . ورغم ذلك ستكون مقدمتنا هذه قصيرة بقدر الإمكان . ومع ذلك لكل منا مداخله وطرائقه الواضحة أو المتضمنة . والتعبير عن هذه المداخل ليس هو مجرد عرض ذاتي نفرضه على الآخرين ، بل هو محاولة لتركيز افكارنا واتجاهاتنا ولتوصيل الأفكار الأساسية التي ينطلق منها الكتاب للقراء المهتمين .

هذا الكتاب يمثل دراسة سياسية ، واذا كان كانت السياسية تشمل مجالات واسعة ومتنوعة ، فإن دراستنا هذه ستركز ، بشكل تقليدى كافي ، على الدولة كمؤسسات مرتبطة بحكومة تسعى في وقت واحد ، للمحافظة على نظامها السياسي وتنفيذ سياسات معينة داخل حدودها ولتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى . والدولة كمؤسسة ، لا تمثل وضعاً جامداً ، بل تخضع لعملية اعادة تشكيل مستمرة ، داخلياً وخارجياً . فداخلياً تتشكل المؤسسات السياسية ، ويعاد تشكيلها ، أو قد تخضع لتغييرات جوهرية أو قد تنهار لسبب من الأسباب . وخارجياً تعيش الدول تحت ضغوط قوى محلية واقليمية ودولية متعددة ومتنوعة . وقد يكون هذا الضغط حاسماً لحكام معينين ، وربما للدولة نفسها . وضرورة تقدير الديناميات السياسية والتعرف عليها يدخلنا في مجال المؤرخين ، ولكن دراستنا هذه ليست تاريخاً بمعناه الشامل ، وذلك لأن الجانب التاريخي يمثل فقط خلفية ضرورية ، وليس الموضوع الأساسي للكتاب ، الأكثر تحديداً وتركيزاً ، ولذلك فإن هذا الكتاب لا يدخل ضمن مجالات أخرى ، مثل التاريخ بمعناه الشامل او الاقتصاد بمعناه المحدد ، تستخدم تفسيراتها وتأويلاتها في العادة ، لدعم وتعزيز دراسات الإقتصاد السياسي . وعليه سيبحث هذا الكتاب في تحليل مشاكل تاسيس الدولة الإمبريالية ودولة ما بعد الإمبريالية والمحافظة عليها في السودان (مع ان السودان لم يكن قط مستعمرة بريطانية بشكل رسمي) .

لقد ظلت الدولة في السودان تعاني ضعفاً نسبياً ، بحكم محدودية مواردها لحكم بلد واسع وفقير . ولذلك ظلت واعية بوضعها القلق وغير المستقر ، الناتج خارجياً من وضعها الاستعمارى الملتبس كحكم ثنائي ، وفي وقت لاحق بسبب البيئة الدولية المتغيرة ، وداخلياً من مهددات محلية متعددة لأمن الدولة واستقرارها في فترة الحكم الثنائي وفترة ما بعد الاستقلال على السواء . ونتيجة لذلك حافظت على وجودها بحالة متزايدة من القلق وعدم الامان والاستقرار . وبالفعل ، فقد شهدت سنوات النصف الثاني من الثمانينات اتساع التساؤل حول امكانية استمرار السودان بحدوده الدولية القائمة وجذور هذا المأزق تمتد إلى أعماق بعيدة ، يحاول هذا الكتاب كشفها عن طريق تحليل البيئة المحلية والخارجية ، والطريقة التى كيفت بها الدولة نفسها معها وكيفية تشكل هذه البيئة وتأثيرها في تشكيل الدولة . والتقسيم التاريخي ، الذي اعتمده الكتاب ، يعكس التغييرات الأساسية في الوضعية الدولية أو المحلية (أو الوضعيتين معا) التي

دفعت الدولة لتغيير سياساتها أو موظفيها . والتحول الأكبر ، بالطبع ، تمثل في إعلان استقلال البلاد في مطلع ١٩٥٦ – ولكن عدم استقرار الدولة السودانية لم يكن يمثل ظاهرة جديدة ، وذلك رغم ان تجلياتها كانت أكثر وضوحاً في فترة ما بعد الاستقلال – وبالفعل ، فإن الكثير من مشاكل ما بعد الاستقلال تمتد جذورها إلى فترات سابقة .

لقد شهدت المنطقة التي تكون السودان بحدوده الحالية وجود دول عديدة في مختلف الحقب التاريخية – ومنذ بداية القرن الميلادى التاسع عشر شهد السودان وجود دولة موحدة تشمل حدوده الراهنة تقريباً . ومع ذلك ، فإن وصول حكام أجانب في بداية هذا القرن لتأسيس الحكم الثنائي البريطاني المصرى ، كان يمثل منعطفاً جديداً أدى إلى هزيمة الحكام السابقين في ميادين المعركة ، واعادة بناء الادارة السياسية تحت سيطرة حكام اجانب مختلفين وحشد دعم سياسي من عناصر جديدة للصعود إلى بداية جديدة – والمفارقة ان طريق التطور التدريجي إلى الاستقلال ، واستمرارية الادارة ، وصعود المتعاونين مع الحكم الاجنبي إلى كراسي السلطة ، جنباً إلى جنب مع الوطنيين المناضلين .. كل ذلك يؤكد ان تحقيق الاستقلال كان يمثل تحولاً لم يبلغ درجة القطيعة مع الاوضاع السابقة له .

وبعد الحديث عن موضوع الكتاب وفتراته التاريخية ، نتحدث عن منهجه ، فإذا كانت الدولة توفر لنا مركز او منطقة الدراسة ، فإن دراستها لا تتضمن السجل الإدارى فقط ، وانما ايضاً ، كما سبق الذكر ، الاطار المرتبط ببيئتها المحلية والدولية . وبسبب الإمبريالية ظلت الدولة تمثل كياناً مصطنعاً ، بحكم العاملين المذكورين ، وذلك لان الإمبريالية خلقت دولة بمعنى جهاز حكومي ، ولكنها جعلتها ايضاً أقل من دولة لانها (مستعمرة) ، أى تابعة بشكل كلى لسلطة اخرى – وفي نفس الوقت هي ليست دولة / امة بأي معنى ، والتى تعنى ، في مفهومها الفضفاض ، الدولة الاكثر (تطورية) وبالتالى الأكثر (مقبولية) .. بدلاً من ذلك ، هى دولة مفروضة واجنبية ونسبياً هى بناء تم بطريقة فجائية ... بناء مصطنع في اساسه ، على الاقل من وجهه نظر المجتمع المحلي .

ان الاطار الدولي للدولة قد يكون خارجياً بالنسبة لها ، لكنه ليس معزولاً عنها. فهو لا ينطلق من بعد واحد ، مثل البعد الاقتصادى ، كما تقول نظرية لينين حول الإمبريالية او الاتجاهات الماركسية الجديدة المرتبطة بنظرية التخلف والتبعية . هناك بعد اقتصادى خارجي هام ، لكنه لا يمثل تفسيراً كاملاً وكافياً ، لأن السياسة الدولية نفسها اكثر تعقيداً . ولأجل التبسيط سوف نعتبر البعد الدولى هنا في اطار انماط التنمية المحلية والاقليمية والدولية . وكما هو واضح ، فإن اى من هذه الانماط والمستويات لا يملك سيادة وتفوقاً كاملاً . واهمية كل منها تختلف من وقت لآخر ، وتبادل التاثير والتفاعل بينها كبير جداً . ويبدو ان الإمبريالية قد قامت بتبسيط هذا الواقع ، على الأقل في شمال شرق افريقيا . وذلك لان بريطانيا كانت في بعض الوقت تسيطر سيطرة كبيرة على تلك المناطق ، وعالمياً كانت تحتفظ بنفوذ واسع لا يتناسب مع تدهور قدراتها الاقتصادية والعسكرية في القرن العشرين ، حيث كان من المفترض ان يؤدى ذلك الى تراجعها .

وكان الشرق الأوسط وافريقيا من اهم مجالات نشاطها ونفوذها ، بجانب قناة السويس والبحر الأحمر اللذان يوفران حلقة اتصال بين المنطقتين واتصالاً مستمراً مع مستعمراتها الاخرى في جهة الشرق . ومحلياً كانت تمثل القوة الرئيسية بجانب هيمنتها على مصر وسيطرتها على شرق افريقيا ونفوذها في الجزيرة العربية واثيوبيا - وهكذا ظل الحكم الثنائي في السودان ، لسنوات طويلة ، اسيراً في شراك النفوذ البريطاني . ومع وجود اختلافات بين مسارح السياسة الدولية هذه ، فقد ظلت لندن تمارس دور الموجه العام الأساسي ، رغم انه لم يكن مقرراً بشكل دائم .

ولكن تحقيق الاستقلال عصف بهذا الواقع وشتت شمله . وذلك ليس فقط لانه ادى الى استقلال السودان ، وانما لانه كان يمثل نهاية الامبراطوريات ، وبالتالى ميلاد عالم جديد بكامله . ولم يكن هذا التحول عودة الى مرحلة ما قبل الإمبريالية ، حيث كانت السياسة الدولية المحلية تمثل المسرح الخارجي الاكثر اهمية ، بل كان ميلاداً لمرحلة عالم ما بعد الاستقلال حيث تحتل المسارح الثلاثة (الدولية والاقليمية وبلدان الجوار) اهمية متفاوتة الدرجات في الاوقات المختلفة ، وحيث تتوفر امكانية ترابطها وتداخلها ، ولا توجد قوة منفردة ذات نفوذ مسيطر في اى من هذه المسارح او في مجموعها - وبالفعل ، فقد قاد غياب مثل هذا النفوذ المسيطر الى منافسات وصراعات خاصة في مستوى السياسات الاقليمية والدولية . فالولايات المتحدة الامريكية كانت متهمة ، ليس فقط بتسهيل خروج بريطانيا من مناطق نفوذها ، خاصة في الشرق الاوسط ، بل وجدت ان اى محاولة منها لتنمية سيطرتها الخاصة وتحقيق طموحاتها ، سوف تستدعى تلقائياً تدخل القوة العظمى المنافسة ، اى الاتحاد السوفيتي . وفي المستوى الاقليمي ، كان صعود الحركة القومية نفسها ، خاصة في الشرق الأوسط ، يمثل عاملاً مشجعاً لتعزيز التطلعات الاقليمية ، التى امتدت إلى اكثر من تحقيق الاستقلال . وتجسد ذلك ، في فترة ما ، في شخصية جمال عبد الناصر وشعاراته حول القومية العربية والوحدة العربية . ولكن كان محتوماً ان تسير جيوشه في وسط مكائد القوى العظمى المتصارعة والمصالح المتناقضة في المنطقة . اما افريقيا ، فقد كان عليها ان تتطور في مسرح اقليمي اقل دراماتيكية . ولكن بالاضافة الى الطموحات المحدودة لحكامها الجدد ، فقد دفعت بعض مناطقها ، خاصة في شمال شرق القارة ، للدخول في مسرح السياسة الاقليمية والدولية . وبالنسبة للسياسة المحلية فقد كانت لها تعقيداتها ، خاصة بالنسبة لقطر كالسودان بحدوده الواسعة المجاورة لثماني دول بمصالحها المتعددة والمتنوعة ، والتى تدفعه بطرق مختلفة الى الارتماء في شبكة علاقات مع معظم الدول المجاورة له . والعلاقات الاقتصادية ليست فقط مجرد علاقات كولونيالية جديدة ، بل تتضمن ايضاً امكانية التوسع في تنمية مجمل حوض النيل . والصراعات السياسية قد تتفجر في العادة في شكل لاجئين ، وبالتالى تورط البلدان المتجاورة في التدخل في شئون بعضها، لهذا السبب أو اى اسباب اخرى .

اذن لا يمكن اعتبار العلاقات الخارجية مجرد مسائل (سياسة خارجية) بل هى اطار

هام لنشاط الدولة ، وقد يشكل مصدراً لمخاطر تهدد بقاء ووجود الدولة نفسها . ولكن الدولة ليست تابعة بشكل كلي ، بل لها حياتها الخاصة وحاجاتها وسياساتها الخاصة ، وذلك بهدف تطوير وتنمية امكانياتها والمحافظة على بقائها واستمرارها . وهذا الجانب ايضاً ، يجب ان يوضع في الاعتبار بشكل جدى ومستمر .

في مقارنة مع قلة المادة الخاصة بالعلاقات الخارجية لعدد كبير من الدول الافريقية ، فقد تمت مناقشة المؤسسات الحكومية في افريقيا بشكل جيد في الدراسات الادارية والسياسية . وهنالك الآن شبه اجماع متزايد حول الملامح الاساسية للدراسة[١] . لقد كانت الدولة الإمبريالية تركيباً اجنبياً غريباً ، أقيم في البلدان الافريقية لاسباب متعددة ، تختلف تفاصيلها من منطقة الى اخرى ، ولكنها تشترك في ملامح عامة موحدة. فضرورة بقاء واستمرار الدولة استلزم تأسيس بعض الاسس المتعلقة بالقانون والنظام العام ، ونمط معين من الايرادات الحكومية بهدف تمويل المصالح الادارية والاجهزة القمعية . وكيفية تحقيق تلك الاهداف تختلف من منطقة إلى اخرى ، ولكنها كانت ضرورية ومركزية لتراكيب ابتدائية ومتخلفة بالضرورة . ومن وجهة نظر جهاز الدولة هناك اتفاق عام حول المراحل الثلاثة للامبريالية البريطانية ، كل مرحلة منها تميزت بحرب عالمية . وابتدائياً كان الاستيلاء بالغزو ، والقمع والاضطهاد ، واعادة الامن والسلام ، تماماً كالادارة ، يمثل الاهتمام الرئيسي . ومن قبل في العشرينات والثلاثينات كان الاداريون ينشدون الادارة الاهلية كهدف مقدس ، وذلك في مزيج بريطاني نموذجي ، يجمع البراجماتية مع ايديولوجية مشتقة من مبدأ ليوغارد Lugard حول (التفويض المزدوج) لخدمة الافارقة والعالم في وقت واحد . وبعد الحرب العالمية الثانية جاءت الدولة الحديثة ، كعملية تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية (وهى عملية تغريب بشكل اكثر دقة) متضمنة ليس فقط الانحدار الى (التقليدية الجديدة) للادارة الاهلية ، بل توجه القلوب والعقول نحو هدف الاستقلال والمفاهيم الحديثة للدولتية . وبدلاً من تخفيض النفقات ، كما تطلبت ظروف الكساد العظيم في الثلاثينات ، وايدولوجية الادارة الاهلية ، تسارعت الخطى في اتجاه الديمقراطية اللبرالية وتنمية ادارة للتنمية مع التوسع في الجهاز البيروقراطي الذي يفرضه كل ذلك.

على كل حال ، في عالم ما بعد الاستقلال كان هذا التطور الحكومى المصاحب ، الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من الاستجابة العامة لصعود الحركة الوطنية والقومية وللتراث الامبريالي حول الدول المستقلة حديثاً ، كان هذا التطور اداة لتأكيد استحالة تحقيق كل ما لم يتحقق . فمؤسسات الديمقراطية اللبرالية انهارت في وقت قصير ، وذلك لأسباب محلية وعامة متعددة . والبيروقراطيات اتهمت بأنها (رخوة) و (متطورة اكثر من اللازم) في وقت واحد . فالتطور الاكثر من اللازم يعنى ان بيروقراطية الدولة كانت اكبر من اطارها ، مع انها قد تكون محدودة بالمقاييس العالمية ، واكبر من ما يحتمل مجتمعها واقتصادها . هكذا بدلاً من تعزيز التوجه نحو التنمية ، فإن هذا (التطور الاكثر من اللازم) يعمل على اعاقة مثل هذا التوجه[٢] . وفي هذا الاثناء كانت امكانيات الدولة لا تنعكس

في وزنها المتنامي ، والعكس تماماً في بعض الاحيان . وحسب مقاييس لابرنثين Laby-rinthine وكافكاسك Kafkaesque تصبح ليس فقط دولة (رخوة) ، بل دولة نهب وسرقة Kleptocracy، أو سرطاناً في جسم المجتمع[٣]. والنعوت والتشبيهات والاستعارات قد تختلف من دولة الى أخرى ، ومن كاتب إلى آخر ، ولكن التشخيص ، في شروطه العامة ، يظل ثابتاً ومنسجماً تماماً – وذلك رغم ان الاصلاحات قد تتفاوت من الاصلاح الاداري في جانب الي الثورة الشاملة في جانب آخر .

مهما كان الإجماع حول المؤسسات الحكومية كبيراً ، فإن علاقات الدولة مع بيئتها الدولية ومجتمعها الذي تتحرك وتعمل في اطاره ، لم تجد مثل هذا الاجماع والاتفاق . فالعلاقة مع البيئة الدولية وجدت اهتماماً أقل من المطلوب ، والعلاقة مع المجتمع حظيت بمناقشات واسعة وتفسيرات جدُّ مختلفة . واحد مجالات المناظرة والاختلاف يتمثل في درجة استقلال الدولة . فالدولة الإمبريالية يمكن ان نطلق عليها صفة الاستقلال ، وذلك بحكم تركيبها وجذورها الاجنبية ، وبحكم قيامها بفرض نفسها بوسائل القمع والاضطهاد حيثما كان ذلك ضرورياً . ولكن ماذا نقول عن دولة ما بعد الاستقلال ، التى تسيطر عليها فئات من السكان المحليين ؟ هل يمكن ان نطلق عليها صفة الاستقلال ؟ بمعنى ان تركيب الدولة يعمل على تعزيز مواقعه والمحافظة عليها من فوق المجتمع ؟ تتفاوت الاجابات من الناحية النظرية (هل استقلال الدولة مسألة ممكنة ؟) ومن الناحية الامبريقية ، حيث توفرت تحليلات تتناول ليس فقط مشاكل الدولة العاملة على (الاستيلاء) على المجتمع ، وخاصة المجتمع الزراعي ، بل المجتمع أو عناصر وفئات منه تعمل على الاستيلاء على الدولة .

من الواضح ان تحقيق الاستقلال يفرض ضرورة اجراء بعض التغييرات الهامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، والمشاكل المؤسسية لمعظم الدول الافريقية تعكس ذلك بشكل واضح . ولكن ما هي القواعد الاجتماعية لمثل هذه العلاقة ؟ في طول القارة وعرضها هناك مرجعيتين اثنين هما : – (القبلية) أو الأثنية والطبقة . وكل وجهة نظر تجد من يدافع عنها ومن يعارضها . ولكن في الواقع ، لايمكن تجاهل اياً منها ، وذلك لان كلاً منها يمتلك مصداقية كامنة وفعلية في معظم الاحيان . وفي اجزاء كبيرة من القارة هناك مرجعية ثالثة ، هي الارتباطات الدينية ، والتى تظهر عادة في المناطق المسلمة بشكل خاص ، ولكن ليس حصراً . والهوية الاثنية والطبقة الاجتماعية والارتباطات الدينية لا تمثل بالضرورة ، بدائل لبعضها ، فالعوامل الثلاثة قد تكون فاعلة في الحدث السياسي ، في اشكال معقدة من التفاعل ، في معظم الاحيان . وهذا ما يجعل التعميم أمراً صعباً . ومع ذلك ، فمن الممكن تناول كل عامل على حدة ، ومتابعة مساهمته في التحليل السياسي . ومن بين هذه العوامل الثلاثة ، يسبب عامل الهوية الأثنية خلطاً وتشويشاً كبيرين ، ويرجع هذا الى دلالة التخلف والدرجة الدونية التى توحى بها كلمة (قبلية) والى الفهم الذي تبدو فيه كمفهوم قديم وحديث معاً . فهى تبدو في بعض الاحيان كهوية بدائية ، وفي صياغة حديثة تبدو كـ (ظاهرة حديثة ، ليست رجعية) أو (مجرد نتاج

للتنوع الثقافي او العادات التقليدية ..)[٤] ومرة أخرى نجد اجماعاً متنامياً . فحتى اذا كانت القبلية ، كما يقول البعض ، تمثل مصفوفة أيديولوجية لوعي زائف ، يقوم بتغذيته الحكام البرجوازيون ، فان ذلك يكشف بدوره ، انه يجب الاعتراف بها . ولكن المسألة اكثر من ذلك : – هي احد عوامل التحرك السياسي في افريقيا ، في علاقته مع الدولة الإمبريالية ودولة ما بعد الإمبريالية معاً ، ولا يمكن الغاؤها بجرة قلم .

هناك مجتمعات متعددة الهويات والثقافات وجدت نفسها تعيش وتتطور في الاقاليم التى استولى عليها الامبرياليون عشوائياً . والمهم هنا هو العلاقة بين هذه المجتمعات والدولة الإمبريالية ودولة ما بعد الإمبريالية ، التى عملت على دعم وتعزيز الأثنية (أو القبلية) أو الوعى بهويات هذه المجتمعات ، واستغلالها في الحياة السياسية فالدول الإمبريالية الاجنبية تفكر اثنياً (او عرقياً) من ناحية عملية ، وهى بذلك تمنح امتيازاً لحقيقة اجتماعية مدركة وواقعية ، وتعمل بدورها على استغلالها واستخدامها وحتى اعادة تشكيلها . وهذا يتضح بشكل جلى ، في ادخال بريطانيا لنظام الادارة الاهلية ، فهو يركز على المجتمعات الأثنية ، وذلك مهما قيل عن سؤ الفهم وضيق افق المسئولين وتشويهات الممارسة العملية . وعن طريق رفع هذه المجتمعات الى مثل هذه الدرجة الرسمية وغير الرسمية ، فقد اكدت الادارة الاهلية ، بدورها ، ان الأثنية قد لعبت بعض الادوار في الحركات الوطنية ، حتى لو كان بعضها سلبياً في بعض الاوقات ،وبالتالى في سياسات دولة ما بعد الاستقلال ايضاً . ودول الاستقلال لا يمكنها ان تتجاهل الهوية الأثنية ودورها الإيجابي أو السلبي . وبإعترافها بهذا الدور ، اياً كانت طريقة الاستجابة له ، فإن نتيجته المباشرة تعنى تشجيع الأثنية سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو الاقليمي أو الوطني .

ونفس الشئ يمكن ان يقال عن عامل الطبقة الاجتماعية . فالمناقشات هنا تركز على التنمية الاقتصادية للمجتمع ، والمدى والطريقة التى ادت بها سياسات الدولة الإمبريالية ودولة الاستقلال الى ظهور التكوين الطبقي في افريقيا . ومع ذلك ففي قارة تمثل فيها الدولة حارس بوابة التنمية الاقتصادية والسلطات فيها لا تشكل بالضرورة وصيفة الرأسمالية المالية ، فإن الدولة نفسها كانت تمثل مساهماً أساسياً في تنمية التكوين الطبقي أو غيابة . وكما تفكر الدولة أثنياً ، فإنها ، أيضاً تفكر طبقياً . أى انها تملك مفهومها الخاص للتكوين الطبقي ، سواء كان ذلك بشكل ضمني أو معلن ، ولها تقديراتها حول من ترغب في تشجيعه ومن ترغب في احتوائه ومحاصرته – وفي ذلك يقول جون إليفي (Iliffe .(لقد كانت الحكومات الاوربية ، باستثناء روديسا الجنوبية ، عدائية ، بشكل تام ، تجاه الرأسمالية الريفية الافريقية ، حيث كانت تنظر إليها ليس فقط كعنصر خطر سياسياً واجتماعياً ، بل وغير مناسبة للافريقيين بشكل ما[٥]) ومهما كان طموح او تأثيرات سياسة معينة في التكوين الطبقي ، فإنها لا تنجح دائماً في تحقيق اهدافها المرجوة . ومع ذلك فانها لا تزال تمثل عاملاً هاماً في خلق وتنمية الطبقات المحلية سواء في ظل سوق حرة أو مقيدة – وبعد الاستقلال كانت لمساهمة الدولة الإمبريالية المباشرة

في التكوين الطبقي تأثيراً خاصاً على سياسات النخبة البرجوازية ، وعلاقتها مع جهاز الدولة ، وتأثير الطبقة الحاكمة والبيروقراطية معاً في غير المحظوظين بشكل كافي يمكنهم من الارتباط بهما .

بالمقارنة مع الهوية الأثنية والطبقة الاجتماعية ، أكدت الارتباطات والمؤسسات الدينية ، بشكل عام ، أنها أقل ملائمة للعمل كقاعدة للنشاط السياسي ، وانها في معظم بلدان القارة الافريقية ، ذات علاقة محدودة خاصة بعد ان انتهت مساهمتها في الحركة الوطنية . والإستثناء الرئيسي هنا يتمثل في افريقيا المسلمة ، مع ان التنظيمات الدينية ظلت تلعب دوراً في مناطق اخرى . وتجاور المسيحية والاسلام في نفس الدولة ادى الى خلق وضع متفجر بين مجتمعات الديانتين – وفي السودان يظهر هذا الوضع بوضوح ، ولكن لا يكفي وجود ارتباطات ومؤسسات دينية مختلفة لتفسير تسييسها . اذ قد تكون الأثنية والتكوين الطبقي هما الاقرب لتفسير ذلك .

اذن قد تكون الهوية الاثنية والدينية والطبقية كلها ، ملائمة لتحليل السياسات الافريقية . وهي بعيدة عن ان تكون محصورة في تفاعلها مع بعضها البعض – فالتركيز على هوية واحدة او اخرى في جانب الفاعلين أ والسياسات ، سوف يختلف من حالة الى اخرى ومن وقت الى آخر . وذلك لأنه ليس هناك نظرية واحدة لتفسير ترابط وتفاعل العوامل الثلاثة . ومع ذلك فقد تكون مترابطة بطرق متعددة ، تجعل من الصعوبة تفكيك هذا الترابط ، وقد تعمل في توافق مع واحد أو آخر دون ان يكون لها تأثير كبير . ورغم ان الهوية يمكن ان تتميز بسيولة معقولة ، فان ذلك لا يعنى انها قابلة لاعادة تشكيلها بشكل كلي – وفي بعض الاحيان ايضاً قد تظهر هوية جديدة ، وربما تشمل مجتمعاً متمحوراً حول اقليم معين امبريالي في جذوره ولكنه قد يتمكن من تشجيع القواعد السابقة ليولد في اطار السياسة الوطنية مطالب وهويات جديدة ، يشمل تعريفها في العادة عنصراً أو أكثر من العناصر المذكورة أعلاه . وذلك هو بالضبط ما حدث في جنوب السودان .

اياً كانت التراكيب الاجتماعية المتضمنة في السياسة في افريقيا ، فإنها لا تشرح بنفسها العلاقة بين هذه التراكيب والدولة ، وذلك مع انها في بعض الاحيان قد تتضمن ذلك . فمن الواضح بكل تأكيد أن الدولة الإمبريالية لم تولد من احشائها وعلاقتها بدولة ما بعد الإمبريالية متعددة الوجوه وملتبسة . وفي ظل جهاز الدولة المحدود الذي اسسته الإمبريالية ، والانهيار الواسع الذي شهده غطاء اجراءات الديمقراطية اللبرالية التى ورثت على عجل للقارة الافريقية بعد رحيل الامبرياليين ، تركز الاهتمام على عدم رسمية العلاقات ، التى شجعت بدورها المناظرة المؤسسة حول التابعية Clientelism في افريقيا – وتجدر الاشارة هنا إلى ان المؤرخين اللبراليين قد اختاروا الحديث عن «التعاون» - Collaboration وفي جسارة منقطعة النظير في الدفاع عن مبادئهم ، ذهبوا بعيداً للحديث عن (مخطط لنظرية حول التعاون)[٦] ولكن ذلك لم يكن اختراقاً كاملاً ، لأن ما اعتبروه تعاوناً ، ظل علماء الانثروبولوجيا والعلوم السياسية يتناولونه

في مناقشاتهم كتبعية ، بما في ذلك ما كان يحدث في فترة الإمبريالية . فقد كتب رينيه ليمارشان Rene Lemarchand يقول .. (أن الموظفين الاوربيين كانوا يتجهون لاستخدام تراكيب التبعية والولاءات التقليدية كآلة رافعة للتوسط بينهم وبين السكان المحليين والمنح الشرعية لحكمهم ..)[٧] وما استطاع المؤخون اضافته تمثل في وضع ذلك في الاطار الاوسع للسياسة الإمبريالية ، لكن التفاوت في السلطة والاختلافات الشخصية بين الامبرياليين واصدقائهم كان ارضاً خصبة لنمو وتطور التبعية بين حكام اجانب محدودين ورعاياهم المتعددين والمتنوعين .

لقد كانت مغريات تشجيع التعاون عادية وطبيعية . فالتعاون يخفض تكلفة الادارة وبالتالي كان الاهتمام بالادارة الاهلية لتقليل الحاجة لاستخدام العنف والاضطهاد ، الذي كان أيضاً مكلفاً وغير كافي . وساعد ذلك ايضاً في تحجيم الانتقادات الموجهة للمؤسسة الإمبريالية التي كانت تتعرض لهجوم متزايد تحت شعارات الشرعية ونبذ العنف ، وذلك بسبب لجوءها للعنف في احداث دنشواى وامرستار وهولا في كينيا وغيرها . ووفرت سياسة التعاون أيضاً فرصة للالتفات الى اهمية التعاون والمنافع المشتركة بين المستعمرين وسكان المستعمرات أى ما يسمي ﺸبالتفويض المزدوجﺶ. وبالنسبة للعناصر التابعة Cleints فإذا كانت السيطرة الإمبريالية لا مفر منها سيكون هناك على الدوام مستعدون للتعاون معها ، مهما كانت مشاعرهم الخاصة تجاه الحكام الاجانب . والتبعية ، في أساسها ، تتعلق بعلاقات غير رسمية بين اطراف غير متكافئة، رغم صعوبة قرار التعاون ، وذلك لان التبعية لا يمكن التعامل معها بوضوح بمعزل عن الاطار الذى توجد فيه . والاشكال المختلفة التي قد تتخذها تعتمد ،الى مدى معقول،على تركيب المجتمع ونوعية الحكومة التى تعمل فى ظلها[٨] . ففى ظل السيطرة الامبريالية ، يتم اختيار المتعاونين على اسس أثنية وطبقية وحسابات وخيارات دينية ، طالما ان التبعية في اساسها تتعلق بعلاقات أكثر من تراكيب ، وطالما انها قادرة على ان تشمل كلاً من تلك الهويات او كلها في مجموعها . واذا كان ذلك يبدو كصداقة واسعة المرونة ، فإن الضرورة كانت تفرض قيام التعاون على أسس غير متكافئة . والعناصر المرشحة للتعاون نفسها كانوا في مواقع اقتصادية واجتماعية غير متساوية ، وكانوا في الغالب يتنافسون على المواقع التى قد توفرها الدولة . وفي نفس الوقت كانت بعض الفئات تملك امكانيات اكبر من الآخرين . وهنا يصف ليمارشان الصوفية في غرب افريقيا كـ(تابعية مقدسة) وذلك لأن .. (المريد مقتنع بأن خلاصه يعتمد على شفاعة مربوطه . والاخير يعي ان مكانته في المجتمع تعتمد على الولاء الشخصي من قبل مريديه ومساهمتهم النقدية والعينية [٩]) فهل يطلب الامبرياليون وضعاً أفضل من هذه التراكيب الجاهزة خاصة عند مقارنتها مع مجتمعات أثنية كبيرة بدون زعامات ويصعب دمجها وقيادتها ؟ لقد كان على الوطنيين مواجهة علاقات التابعية الإمبريالية والعمل على القضاء عليها ، لكنهم لم ينجحوا في ذلك . ففي حالات كثيرة كان التابعون يتحولون من الامبرياليين إلى الوطنيين بقياداتهم ووسطائهم وسماسرتهم وكل نظامهم

القـديم ، ويقـومـون بدور مماثـل في دولـة الاسـتـقـلال . وفي نفس الوقـت ، أدت مـشـاكل مأسسة النظم السياسية الأفريقية الى تزايد اهمية التابعية والاعتماد عليها . وكما ادت المناقشات حول الديمقرطية اللبرالية والحزب الواحد والحكم العسكرى الى فتح الطريق أمام (الحكم الفردى) والحكم الوراثي والكنسي والوراثية الجديدة والسلطانية ، فقد تطورت المناقشات حول علاقات السيد التابع في نفس الاتجاه [١٠] . ورغم تآكل المؤسسات الحكومية وانهيارها في الكثير من البلدان الافريقية فقد استطاع بعضها المحافظة على وجوده وعلى نوع من العلاقات السياسية (ذات طبيعة تابعية في الغالب) مع معظم السكان المحليين . وتعبير (السلطانية) الذي استخدمه ساندبروك Sandbrookيركز على السيطرة الشخصية (من خلا اجهزة ادارية وقمعية لا تستند الى اى شرعية دستورية او كارزمية او ثورية او تقليدية [١١]) وهذا قد يساعد في وصف حالة عدد من الدول الافريقية المعاصرة والطريقة التى تحكم بها ، وهي لا تختلف عن الطريقة التى كان يتعامل بها الامبرياليون مع السكان المحليين في معظم الاحيان . والمفارقة ان السودانيين كان يطلقون على الحكام البريطانيين تعبير (الترك)[١٢] تشبيهاً لهم بالحكام الاتراك الذين حكموا البلاد في القرن الماضي – فهل احتل تابعو الامس مواقع اسيادهم السابقين بعد تحقيق الاستقلال ؟ الاجابة يمكن ان تكون بنعم بمعنى ان المتعاونين مع الحكم الاجنبى ، بشكل عام ، قد صعدوا إلى مواقع الحكام الامبرياليين ، وهم الآن في مواقع مختلفة سياسياً وفي علاقتهم بالدولة . والحركة الوطنية نفسها كانت اطاراً عاماً ، في الغالب ، يجمع احزاباً ومجموعات سياسية متعددة ومتنافسة . وفي فترة ما بعد الاستقلال لم تكن تلك الاحزاب والمجموعات مجرد مجموعات متخاصمة ومتنافسة ، بل تحولت الى مجموعات حاكمة واخرى معارضة . فالوطنيون الذين صعدوا إلى كراسى الحكم أصبحوا يقومون بإدارة الدولة ، وهو دور جديد لم يستعدوا له بالتدريب والتأهيل . وفي نفس الوقت وجدوا انفسهم متورطين في ادارة وتوجيه بيروقراطيات غير معتادة على المحاسبة السياسية والإشراف والتوجيه السياسي .

وفي القارة الافريقية لا تنتهى حدود التابعية مع الحدود السياسية . ففي معظم اقطار القارة تخضع هذه الحدود بشكل كبير لحالة القوة والضعف ، مثل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية واللاجئن المحرومين من كل شئ . وهناك ايضاً النظام العالمي الذي يخضع الدولة نفسها للتبعية . والدولة التابعة Cleint State لا يقصد بها كتعبير مجرد الاثارة والاستهجان ، وذلك لان حالة الضعف التي تعيشها الدول الافريقية والناتجة من ظروف السيطرة الإمبريالية واخطاء حكام هذه الدول في نفس الوقت .. هذه الحالة قد تجعلها عرضة للوقوع في شراك المراكز الدولية الكبرى ، التى قد لا يكون دعمها فقط ضرورياً لحماية النظام الحاكم وضمان استمراره ، بل ايضاً للمحافظة على وجود الدولة الضعيفة نفسها – وهذه المسألة لا تجعل هذه المراكز والزعامات الدولية بالضرورة مقبولة ومحبوبة ، لأنها اذا افترضت ذلك فقد تجد نفسها متجهة نحو شكل

غير مقبول وغير محبوب من (السلطانية العالمية) .
وهكذا نجد انفسنا امام دولة مكشوفة في بيئتها الدولية من جهة ، وامام مجتمع متعدد وخاضع لتاثيرات عديدة مرتبطة بتطوره الاجتماعى الداخلى وبتاثيرات الدولة الامبريالية في نفس الوقت من جهة اخرى . وبجانب ذلك للدولة مشاكلها الخاصة في محاولاتها للقيام بمعظم مهامها الادارية والقمعية الاساسية ، ناهيك عن مسؤلياتها الخاصة بالتنمية . فسياسياً تعمل هذه الدولة في بحر من اللارسمية ، بحكم الضعف النسبي للمؤسسات الدولية أو المحلية . بدلاً من ذلك هناك مجموعة متعددة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الخارجي ، وعلى المستوى الداخلي هناك عدة مجموعات اثنية وطبقية ودينية قد تعمل على التاثير في الزعامة القائمة أو على الوصول إلى مركز مؤثر في داخل الدولة او ربما الاستيلاء على النظام السياسي بأكمله.
واطروحة هذا الكتاب تنطلق من ان القدرات المحدودة للدولة في السودان في ظل الحكومات والانظمة السياسية المختلفة قد فرضت وجود اشكال متنوعة من التابعية Clientelism أدت الى اعاقة تطور البلاد وتقدمها ، وذلك بحكم تنافس وصراعات المجموعات والاحزاب والحركات المختلفة وعدم انسجامها . وقد ادى ذلك بالضرورة الى عدم استقرار الحكومات ، بل وامتد الى تهديد بقاء ووجود الدولة نفسها ، بالاضافة الى عواقب اخرى وطنية ودولية . وهدف هذا الكتاب اذن يتمثل في شرح هذه الاطروحة عن طريق مراجعة ونقد الفترات الأساسية في تطور الدولة السودانية وتوضيح العلاقات المتغيرة التى حاولت تأسيسها مع المجموعات الاجتماعية المختلفة وما تمخض عن كل ذلك من نتائج وعواقب محددة . واذا ستخدمنا تعبير (سفينة الدولة) ، فإن ذلك قد يكون مناسباً لوصف الحالة التى نقوم بدراستها . وذلك لان المشاكل التى تتعرض لها هذه السفينة لا تنطلق فقط من مياه المجتمع ، البعيدة كل البعد عن الهدوء والاستقرار ، بل ايضاً وفي كثير من الاحيان من مياه وامواج العالم الاوسع ، المحيط الاقليمي والدولى .

البـاب الأول

الدولة الإمبريالية

الفصل الأول

تأسيس الحكم الثنائي الانجليزي المصري

السودان في السياسة الدولية

ان عملية بناء دولة في السودان تحت سيطرة البريطانيين لم تكن التجربة الاولى للبلاد ، بحدودها الراهنة ، في التعامل مع ظاهرة الدولة ، كما هو حال معظم البلدان الافريقية . فالغزو التركي المصري الذي شهدته البلاد في عام ١٨٢٠ قام بوضع كل المناطق التي يتكون منها السودان بحدوده الحالية تحت سيطرته واخضعها لحكمه المباشر لأكثر من ستة عقود من الزمان . وفي نفس الوقت قامت الثورة المهدية بالقضاء على الحكم «الاستعماري» التركي واقامت دولة وطنية مستقلة ورثت العديد من الملامح التركيبية لنظام الحكم السابق وجزءا مقدراً من بيروقراطيته ، وذلك تماماً كما حاول البريطانيون ان يفعلوا في فترة لاحقة . ولكن الدوافع التي حركت جيوش محمد على باشا الى داخل السودان واعالي النيل كانت جد مختلفة عن دوافع البريطانيين. فالغزو التركي كان يمثل جزءا من طموحات اقليمية لحاكم مصر الجديد ، شملت غزوات مماثلة للجزيرة العربية وسوريا واستانبول . والدوافع الاقتصادية ايضاً كانت تبدو كبيرة وتركزت بشكل اساسي في سلع ثمينة مثل الذهب والعاج ، وفي وقت لاحق الرقيق ، بهدف دعم الجيش المصري بالجنود السود وتلبية احتياجات الاسواق الخارجية في نفس الوقت[1] . وكان هدف الباشا يتمثل في تحويل مصر الى قوة اقليمية كبرى . ومع ان البريطانيين والفرنسيين قد تدخلوا عام ١٨٢٦ لايقاف زحفه نحو سيده ، سلطان الدولة العثمانية ، فإن اهتمام القوى الاوربية بالتحركات المصرية في تلك الفترة كان ضعيفاً نسبياً على الاقل حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، حيث اصبحت هذه القوى اكثر ارتباطاً بمصر والمنطقة من خلال مصالحها الاقتصادية . وفي نفس الوقت ظهرت احتجاجات قوية في اوربا ضد تجارة الرقيق وعدم انسانيتها ، خاصة في مناطق جنوب السودان ، وادت ضغوط كثيرة الى دفع خديوي مصر ، الحاكم باسم السلطان العثماني ، لاستخدام حكام بريطانيين ، تحديداً السير صمويل بيكر ثم الجنرال غوردون باشا للعمل على احتوائها والقضاء عليها .

وعلى اى حال فإن التدخل الاوربي في مصر لم ينحصر في الجوانب الاقتصادية فقط بل شمل ايضاً الجوانب الاستراتيجية ببناء قناة السويس. وهذا لا يعكس فقط اهمية مصر الاقليمية في تلك الفترة ، بل كان يعكس ايضاً مكانتها المتنامية في المجتمع الدولي في ذلك الوقت . وهذا التطور ، بدوره ، ادى الى تدخل وتورط بريطاني / فرنسي في الشئون المصرية الداخلية ، وصل ذروته بالاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ الذي اعقبه ، بعد فترة قصيرة ، تخبط بريطانيا المذل حول رد الفعل المناسب لمواجهة انتفاضة المهدى في السودان ومقتل الجنرال غردون في الخرطوم بداية عام ١٩٨٥ . ولسنوات

عديدة لاحقة ، لم تجرى اى محاولة لاستعادة السودان من ايدى المهدويين ، مع ان الفكرة خضعت لمناقشات وترتيبات كثيرة – وعندما تمت عملية اعادة فتح السودان ، بدءا من تقدم الجيش الانجليزى المصرى نحو دنقلا في عام ١٨٩٦ وانتهاءا بالانتصار في معركة ام درمان عام ١٨٩٨ ، كان ذلك نتيجة اسباب ترجع بشكل اساسي الى تغييرات في الوضع الدولي اكثر من تطورات الوضع داخل السودان (٢).

لقد كان استمرار بريطانيا في احتلال مصر ، في حد ذاته ، سبباً كافياً لإدخال السودان في دائرة اهتماماتها – اذ نتيجة لذلك اصبح وادى النيل بكامله مجالاً هاماً بالضرورة ، وتحولت قناة السويس والبحر الاحمر الى مجال حيوي للسياسة البريطانية. وفي نفس ذلك الوقت اتسعت آفاق المنافسة الدولية باتجاه القارة الافريقية بكاملها واوشك الزحف نحوها على الانطلاق . وكان هذا الزحف نفسه تعبيراً خارجياً عن المنافسة والصراع وسط القوى الاوربية ، التى ساهمت ، بشكل مباشر ، في اتخاذ قرار اعادة الفتح وتحرك الجيوش نحو ام درمان – ففي عام ١٨٩٥ وجدت بريطانيا نفسها تحت ضغط مزدوج في شمال شرق اثيوبيا ، من جيش منليك الثاني والخليفة عبد الله (الذي خلف المهدى بعد وفاته عام ١٨٨٥) وفي الحال تحركت بريطانيا ، بتشجيع من المانيا لتفعيل المعاهدة الثلاثية بين المانيا وايطاليا والنمسا ، وذلك عن طريق تحريك قواتها جنوباً من مصر الى داخل السودان ، بهدف اشغال الخليفة وتخفيف الضغط على الايطاليين – وكان معنى ذلك تقوية المعاهدة الثلاثية في مواجهه فرنسا بشكل خاص. وكانت فرنسا وبلجيكا تتخوفان من التحركات البريطانية في افريقيا – وعندما اصبح التقدم العسكرى داخل الاراضي السودانية مسألة سهلة وممكنة ووصل قمته بالانتصار على جيوش المهدية في ام درمان ، ظهرت مباشرة ازمة فشودة مع فرنسا – فقد تحرك الكابتن الجسور مارشان مع فرقته الصغيرة من ساحل غرب افريقيا الى جهه الشرق لينصب العلم الفرنسي في منطقة فشودة باعالى النيل ويعلن تبعية المنطقة لفرنسا . وفي نفس تلك الفترة تحرك الجنرال كتشنر وقواته الانجليزية المصرية ، بعد معركة ام درمان ، جنوبا بعد سماعه بتحركات قوات من البيض في المنطقة . وهكذا تواجهت بريطانيا وفرنسا ، القوتان المتنافستان في افريقيا . وادى ذلك الى دخول الصراع الاوربي حول افريقيا في اقصي درجات التوتر وتوقع حرب اوربية قبل ان تتراجع فرنسا وتترك السودان للسيطرة البريطانية.

ان هذا المدخل العرضي لاستعادة السودان بشكل نهائى (القرار الابتدائي تمثل في التحرك نحو دنقلا ، ثم استمرار التقدم حتى الانتصار في ام درمان ، ثم المواجهه مع فرنسا في فشودة) كان موازياً لتطور في التفكير حول وضعية السودان الجديد – فقد لعبت بريطانيا دوراً قيادياً في احتلال اجزاء كبيرة من ما كان يسميها رئيس وزرائها، اللورد سالسبورى بالتحديد (اراضي لا فائدة منها)، والوضع القانوني لهذا الاحتلال غير المرغوب فيه كان غير واضح . وفي التحرك الابتدائي نحو دنقلا ، كانت الاهداف السياسية تتركز ، بشكل اساسي ، على العلاقات الاوربية ، ولكن التبرير المعلن كان

يتمثل بشكل رئيسي في (عودة السودان للسيادة المصرية[٣]) . ومع ان هذا التوجه قد خضع لتعديل جوهري ، إلا ان المشاعر المصرية ظلت تحتفظ بمكانتها واهميتها . فقد ظلت مصر تتمسك بسيادتها على السودان كما كانت في فترة سابقة ، وبأنها شاركت بجزء كبير من قواتها في حملة الفتح ، وانها تحملت معظم تكلفة استعادته وتتوقع ان تتحمل أكثر مستقبلاً . وفي نفس الوقت كان انتصار ام درمان مناسبة فرح كبير للقوات البريطانية ، وثاراً للبطل الشهيد غردون . وبما ان السودان قد انتفض مرة ضد الحكم المصرى ، فإن مصر ، حسب وجهة النظر البريطانية ، لا يمكن اعادتها (لتكرر تجربة حكمها الفاسد السابقة[٤]) لذلك على بريطانيا ان تحتفظ بسيطرة كافية على السودان ، مع الحرص على تقليل خسائر مصر واحترام مشاعرها بقدر الامكان . أما المواجهة مع فرنسا ، فقد كانت تمثل نصف القصة ، فيما يتعلق بابعاد القوى الاوربية من السودان . فطالما ان ضم السودان مباشرة الى بريطانيا سوف يجد مقاومة الدول الاوربية الاخرى ، وبالتالي يجعل الادعاء المصرى امراً مرغوباً فيه ، فإن عودة كاملة لمصر سوف تتضمن تمديد حقوق الدول الاوربية الاخرى هناك الى داخل السودان . وهي حقوق كانت تمارسها هذه الدول تحت قوانين الامتيازات الاجنبية ، وكانت تمثل امراً مزعجاً للورد كرومر ، القنصل البريطاني العام فيمصر . وكان يقول عنها (الممتلكات الدولية المزعجة[٥]) .

ان الحصيلة العامة لهذه الاشكالية الدولية ، كما قتلت بحثاً بين سالسبورى وكرومر ، تمثلت في تبلورها بشكل اساسي في نوع من الحكم لم يكن معروفاً من قبل هو (الحكم الثنائي) .. فقد اعترف كرومر نفسه في وقت لاحق بأن .. (الحكم الثنائي كان ، لدرجة معينة ، نتاج الانتهازية) وغموضه المتعمد آثار اسئلة عديدة في اذهان الدبلوماسيين الاوربيين دون ان تجد اجابة قاطعة منه . وغموض تعبير (الحكم الثنائي) هذا ادخل في مقدمة الاتفاقية البريطانية المصرية لسنة ١٨٩٩ ، التى قام الحكم الثنائي على اساسها . فهي تشير الى (بعض المناطق في السودان التى تمردت ضد صاحب الجلالة خديوى مصر) والى (حق بريطانيا في الفتح) في نفس الوقت . وبنود الاتفاقية منحت الحاكم العام سلطات واسعة ، واشارت الى انه يتم تعيينه بواسطة الخديوى ، بتوصية من بريطانيا ، واكدت عدم امتداد الامتيازات الاجنبية الجارية في مصر الى السودان . أما مسألة السيادة فقد صمتت عنها الاتفاقية بتعمد واضح . ووقتها كانت بريطانيا لا تتمتع باى وضع قانونى لوجودها في مصر ، وربما كان الخديوى لا يملك صلاحيات توقيع اتفاقيات بحكم موقعه التابع في الامبراطورية العثمانية[٦] . وفي يناير ١٨٩٩ بدأ تنفيذ الاتفاقية ، بعد ان وقعها اللورد كرومر ، الحاكم الفعلي في مصر، وبطرس غالي باشا رئيس وزراء الحكومة المصرية الذي اغتيل في وقت لاحق بسبب تعاونه مع البريطانيين . ونتيجة لذلك اصبح اللورد كتشنر ، الذي حقق انتصار ام درمان ، أول حاكم عام للسودان واحتفظ في الوقت نفسه بوظيفة (سردار في الجيش المصرى) .

وهكذا اصبح وادى النيل من الناحية العملية وليس القانونية خاضعاً للسيطرة

البريطانية ، واصبحت المصالح البريطانية هي الاعلى في مصر والسودان . ولكن بعد أكمال سيطرتها تراجعت هذه المصالح في السودان الى هدف متواضع تمثل في تحقيق الامن والسلام في البلاد وعدم تكليف الخزينة البريطانية اى نفقات . وكان ذلك يعنى في الواقع تفويض القنصل العام في القاهرة والحاكم العام في الخرطوم للقيام بمسئولياتهما وتحديد علاقاتهما مع بعض ، وبالتالى الاعتماد بشكل كلى في الواقع على شخصيتي هذين (السلطانين) المحليين ، كما حدث في السياسات التى فكروا في انتهاجها . ففي خلال عهده القصير كحاكم عام كانت علاقات كتشنر مع كرومر غير ودية ، وبعد انتقاله بسرور واضح الى جنوب افريقيا خلفه السير ريجنالد ونجت ، الذي عمل كحاكم عام من ١٨٩٩ حتى ١٩١٦ ، واحتفظ ايضا بمنصب السردار في الجيش المصرى. ومنذ البداية ظل يمارس مهامه كأبن مطيع ومدلل للورد كرومر . وظل كرومر يسيطر سيطرة تامه على السودان عن طريق فحصه الدقيق للتقارير وارسالها الى لندن (بشكل مناسب من الترميز) ومن خلال اشرافه المباشر على القوانين ، وسيطرته على الجوانب المالية ، التى كان العون المصرى من احتياطي الخزانة يمثل دعما حيويا لموازنة الايرادات والنفقات . ومع ذلك ، فقد كانت هناك ، تحت هذا الخضوع الظاهرى (اشار ونجت الى ذلك بقوله :- مكانتى هنا اشبه بحاكم قائمقام تحت قيادتكم كنائب للملك[٧]) تيارات عاصفة من الاختلافات . فقد كان كرومر ينظر للسودان كبلد مجاور لمصر ، وفى مرة عاتب ونجت بسبب (ميله لاعتبار السودان كحكومة منفصلة ومستقلة وغير مرتبطة بمصر بشكل من الاشكال[٨]) ويبدو ان ذلك كان اندفاعاً عاطفياً من ونجت تسببت فيه مبالغاته ورغبته لتحجيم اى تأثير مصرى على السودان . فهو يعتقد ان مصر قد ارتكبت اخطاء فادحة في ادارة السودان في الفترة السابقة ، وان اى نفوذ مصرى سيؤدى الى تخريب مجهوداته ، ومن هنا كان اصراره على ايقاف اى تأثيرات مصرية . وهكذا كان ونجت في اشد الحاجة لمساعدات مصر المالية ، ولكنه كان يعمل في نفس الوقت على حرمانها من اى دور فعلى في البلاد ، كما كشفت اتصالاته الرسمية والمحدودة مع حكومة الخديوى . وعندما ابتعد كرومر وخلفه السير إلدون قورست في ١٩٠٧ لم يكن ونجت قادراً على تغيير نهجه وسلوكه في العمل . ولكنه اكتشف ان قورست يريد مشاركة مصرية اكثر وضوحاً ، وذلك بهدف اقناع حكومتها بجدوى معونتها السنوية الضرورية لموازنة حكومة السودان . وعلى اى حال فإن قورست لم يستمر طويلاً ، حيث غادر موقعه في عام ١٩١١ وخلفه اللورد كتشنر ، كقنصل عام في القاهرة . وكان اللورد ميالا لمعرفة وجهة نظر ونجت وأقل اهتماماً بالمسائل الادارية مقارنة بسابقيه ، ولكنه كان يعمل على تخفيض تقديرات الميزانية بطريقة غير مناسبة كما يشير ونجت نفسه . وهنا يجب ان نشير الى ان هذه الاختلافات كانت تمثل بشكل كبير ترتيبات محلية مرتبطة بغرفة عمليات وادى النيل ، ولا تؤثر كثيراً في تحقيق الاهداف البريطانية الاساسية الخاصة بتأمين مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، كما يشير مكتب المستعمرات في لندن .

لقد كانت اعادة فتح السودان والحكم الثنائي تمثل بالنسبة لمصر اهانة بالغة من السلطات البريطانية .. صحيح ان اعادة الفتح قضت على خطر متوقع من السودان في حدودها الجنوبية ، وذلك لأن الخليفة عبد الله كان قد حاول غزو مصر عام ١٨٨٩, ولكن هذا الخطر كان من صنع بريطانيا نفسها . وذلك لأنها هي التى طالبت ، بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ ، باخلاء السودان من كل القوات المصرية ، في مواجهة إنتصارات الثورة المهدية . ولم تكتفي بذلك فقط ، بل ان قرار اعادة الفتح نفسه كان قراراً بريطانياً ، ووجد انتقادات قوية من قبل الحركة الوطنية المصرية النامية وقتها ، بإعتباره خطوة لتدعيم مواقع بريطانيا في وادى النيل في مواجهة المطالب الوطنية المتكررة بإنسحابها من الاراضي المصرية . وبالنسبة لاتفاقية الحكم الثنائي ، فانها لم تكن اتفاقية بالمعنى ، بل هي مجرد صناعة بريطانية ان لم تكن لعبة مكشوفة . فقد تحملت مصر نفقات حملة الفتح وشاركت فيها بحجم كبير من قواتها ، ولكنها اكشفت بعد الانتصار انها خدعت ولم تحصد سوى دور رمزى محدود في سودانها السابق . ووفقاً للاتفاقية ، عليها ان تستمر في دعم حكومة السودان دون اى مشاركة حقيقية في تقرير سياساتها ، هذا الدعم ظل يتزايد عاماً بعد الآخر حتى وصول كتشنر الى القاهرة وايقافه نهائياً في عام ١٩١٣ .

لقد كان لغموض وضع السودان الدولى تأثيراته في تطور الدولة الامبريالية حتى الحرب العالمية الاولى . ففي حربها مع الامبراطورية العثمانية ، قامت بريطانيا باعلان مصر كمحمية بريطانية ، وبالتالى منح وجودها هناك «شرعية» محددة . وفي نفس الوقت حولت كل الصراع في الشرق الاوسط في اتجاه تأكيد اهمية مصالحها في المنطقة . ومع ذلك وجدت نفسها في نهاية الحرب فى مواجهه تفجر الحركة الوطنية المصرية ، التى ادت في النهاية الى اعادة النظر في اجراءاتها غير «الرسمية» لتأمين وحماية مصالحها الحيوية في مصر والمنطقة . ونتيجة لذلك اضطرت بريطانيا الى الاعلان من طرف واحد عن استقلال مصر فى عام ١٩٢٢ ، وتحويل الخديوية العثمانية الى ملكية دستورية لدولة مستقلة ، مع الاحتفاظ بجزء كبير من السيطرة البريطانية عن طريق مفوضين ظلوا مسيطرين على القصر وبرلمان مكون في غالبه من ممثلين لطبقة ملاك الارض المصرية[٩] . واهمية هذه التطورات بالنسبة للسودان ، ظلت تتضح مع مرور الزمن . فحتى نهاية الحرب ، كان ونجت وخلفه في منصب الحاكم العام ، السير لى ستاك ، يشعر ان اعلان الحماية في مصر يتطلب توضيحاً لموقع السودان وارتباطه مع بريطانيا . واستمر ونجت في التمسك بوجهة نظره هذه حتى بعد ترقيته كمفوض سامى في القاهرة . وبعد استقالته ، عندما اعتبر كبش فداء في مواجهة انفجار الحركة الوطنية في نهاية الحرب ، كان خلفه ، اللنبى ، يحمل نفس وجهة النظر .

كانت لجنة ملنر ، الخاصة بتقدير الاحوال في مصر بعد المظاهرات الشعبية ، التى امتدت الى السودان ايضاً ، ترى ان تورط بريطانيا المباشر في الادارة المصرية سوف يصل الى نهاية في يوم ما ، وان ذلك يتطلب تقوية موقعها في السودان واضعاف النفوذ المصرى . والتأثيرات التنظيمية لهاتين الفكرتين كانت تعنى تقوية استقلالية حكومة

السـودان . ولكن الـوزراء البـريطانيين المتـتـاليـين كـانوا مـترددين في ربط السـودان ببـريطانيـا ، وذلك بسـبب شعورهم بخطورة مثل هذه الخطوة على العلاقة مع مصـر ، ولتناقضها مع وجـهة النظر الدولية الرافضة لأى عمليات ضم والحـاق جديدة بعد نهاية الحرب ، ولأنهـا تفرض مسئوليات اضـافية ، وربمـا نفقات اضـافية – وعلى اى حـال فإن المسـألـة في النهـاية لـم يحـسمـها الوزراء او الدبلومـاسيـون ، بل حـسمـهـا جندى هو اللنبى[١٠] .

بقرار منح مصر استقلالها عام ١٩٢٢ ، الذي فرضه اللنبى على الحكومة البريطانية ، تم استـبـعـاد السـودان من الدولة المصـرية . ولكن بما ان القرار كـان من طرف واحـد ولم يربط بإتفاقية دفاع ، فإن مسـألة السودان ظلت ، في الواقع ، دون حل. وفي وقت لاحق ، حاولت بريطانيا التفاوض مع الحكومة المصرية حول اتفاقية للدفاع لكنها وجدت اصرار السيـاسيين المصريين على ربط ذلك باتفـاقية اوسع تشمل امتيازات لمصـر في السودان . وظلت المفـاوضـات بين الطرفين تسير في بطئ وتعـسـر دون نجاح يذكر خـلال السنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٩ [١١]– ومع ذلك استـمرت المفـاوضـات بين الطرفين لتتحـول الى كـعب آخيل السـيـاسة البـريطانيـة في مصـر ، وظل السـياسيـون المصـريون يستـغلونها لخدمـة اهدافهم . وجـاءت عمليـة اغتيـال السير لى ستـاك بواسطة احد الشبـان الوطنيين المصريين في القاهـرة ، في عام ١٩٢٤ ، ليقوم اللنبى باسـتـخدامها كورقة ضـغط ويطالب ليس فـقط بـاخـلاء الـقوات المصـرية والموظفين المصـريين من السـودان ، بل ايضـاً بزيـادة كـبيـرة في نصـيب السـودان من ميـاه النيل وتهديد مصـر بتـخـفيض نـصيبـها من المياه ومنافستها بالتوسـع في زراعة القطـن في السودان . وفي الحـال تمت عمليـة اخـلاء القوات المصرية بمظاهر سرور وابـتهاج وسط حكومة السودان (الانفصالية)[١٢] .

وهكذا بدا الحـال كـأنه استـدار دورة كـاملة من تأسيس الحكم الثـنائي . فـوقـتـهـا كـان نفوذ بريطـانيـا في مـصـر يسمح بـاضـافـة السـودان عن طريق الفـتـح ، ولكن الآن حيث تدهور الموقف البـريطاني هناك نتيـجة للثورة الوطنيـة ، فقد اصبح السودان عملياً غير خـاضع لحكـم ثنائي بأى مـعنى واقـعى (بـعـد ابـعـاد قـوات ومـوظفي الشريـك التـابع – مـصـر) . وتحـول بالتـالى الى دولة شـبه مـسـتـقلة تسيطر عليـها بريطـانيـا ، التى اصبـح موقفهـا الدولى اكثر غموضـاً والتـبـاسـاً نتيجة اعـلان منح مصـر لـه استقلالهـا له . فقد كتب كرومـر بدهائه غير الذكى يقـول .. (هل كتب على اتفـاقيـة الحكم الثنائي ان تموت اخـيراً وتفسح المكان لشئ أكثر قوة ومتـانة ، ان ابداعاً سـيـاسـيـاً حـقيـقيـاً أكثر منها لا يحـتـاج مبدعوه لأن يفجعوا بمصيره المحتوم .. [١٣]) ولكن ذلك هو بالتحديد ما لا يمكن حدوثه . فقد اصر اللنبى بطريقتـه العسكرية غير الدبلوماسيـة على اعلان بريطانيـا منفردة منح مصـر استقلالهـا مع بعض التحفظات ودون موافقة السيـاسيين المصريين ، وترك مسـالة الترتيبات الدفاعية لمفاوضات لاحقة ، وحرم مصر من حق الاعتراض على اتفاقية الحكم الثنائي . وعلى اى حال كان على مصر في المفاوضـات ، المتكررة غيـر النـاجحة، ان تطالب بامـتيـازات في السـودان ، ولكن حكومة السـودان بالـتحـديد كـانت تدفـع بريطانيـا لموقف

الرفض وتأكيد سيطرتها الفعالة على السودان ، وبالتالى كبح التطلعات المصرية .. [١٤]
ويبدو ان حكومة السودان ، التى كانت تعمل على ابعاد النفوذ المصرى حتى عندما كانت بريطانيا تسيطر على مصر ، قد وجدت تأكيداً بصلاحيات أكبر للسيطرة المباشرة على الدولة التى صنعتها وبابعاد خطر النفوذ المصرى . ولكنها كانت لا تزال مواجهة بخطر اتفاقية الحكم الثنائي المرتبطة بها ، والتى اصبحت الآن أكثر حيوية في عقول وضمائر المصريين ، ويبدو انها غير قابلة للحل - وتطورات الوضع في مصر، وخاصة بيئتها الدولية ، قد تؤثر بشكل مباشر في السودان اكثر من المستعمرات البريطانية (الفعلية) الأخرى في القارة الأفريقية .

تطور الدولة :-

ظلت التطورات السياسية في افريقيا تعكس تنوعاً كبيراً في شكل الدولة طوال الفترات السابقة ، وذلك من اشكال الدولة المعقدة التركيب وذات الحدود الجغرافية الواسعة حتى المجتمعات التى تقوم تنظيماتها بدون حكومات أو زعامات . ومجتمعات السودان مارست اشكالاً عديدة ، بما في ذلك هذين الشكلين الحديين - ولكن هناك ما يؤكد ان تجربتها الخاصة الاولى في بناء الدولة ، ممثلة في الحضارة المروية ، كانت تمتد جنوباً داخل وسط افريقيا وغرباً عبر الساحل .. [١٥] وفي الجنوب اصبحت القبائل النيلية نموذجاً تقليدياً في الدراسات الانثربولوجية للمجتمعات المنظمة دون حكومات[١٦] ، ويبدو ان وجود النيل ، بشكل رئيسي ، وموقع السودان في شبكة المواصلات والطرق التجارية في افريقيا والشرق الاوسط ، قد شجعا تطور اشكال الدولة في السودان ، منذ الفترة المروية ، التى اعقبت تدهور الممالك المصرية القديمة ، مروراً بالممالك النوبية في العصور الوسطى ودولة الفونج وغيرها . ومع ان بعض هذه الاشكال كانت تضم اقاليم واسعة ، فإنها لم تنجح في بناء جهاز ادارى مسيطر على كل المنطقة التى يتكون منها السودان بحدوده الحالية . وفي بداية القرن التاسع عشر جاء الحكم التركى المصرى ليحول تلك المنطقة الى دولة موحدة سياسياً ، وذلك رغم الصعوبات التى واجهها في فرض سيطرته الادارية خاصة في الجنوب . وكذلك سارت الدولة المهدية في نفس الاتجاه .

وعندما بدأ الموظفون البريطانيون في الادارة السياسية بعد الفتح ، وجدوا انفسهم يتعاملون مع بلد له تجربته الطويلة مع بعض اشكال الدولة ، على الاقل في شمال السودان ، وتجربة قصيرة اخرى ، لكنها هامة ، مع حكم اجنبي ، ثم تجربة ثالثة مع حكم وطنى في اطار المنطقة التى كان يسيطر عليها البريطانيون في تلك الفترة تقريباً .

وفي هذا الاطار كان الحكم التركى في السودان مختلفاً بشكل كبير ، خاصة في مجال الادارة . إذ كان يعتبر البلاد في معظم الاحيان كمحافظة مصرية يحكمها شحكمدارلله (حاكم عام) بينما كانت المديريات الاقليمية (بدأت بأربع محافظات : سنار ، بربر ، كردفان ، دارفور) تحت ادارة مديرين (حكام) وكل مديرية كانت مقسمة إلى اقسام ، يدير

كلاً منها ناظر قسم بمساعدة قائمقام في السنوات الاولى . وفي نفس الوقت كانت القيادات التقليدية المحلية تقوم بمسئوليات الادارة المحلية . اما في عهد الدولة المهدية ، فقد ظهر تنظيم اداري يتفاوت كثيراً بين المحافظات المتروبولية في المناطق النيلية والاراضي المجاورة لها ، وبين المحافظات الحدودية ، مثل دنقلا ، سواكن والتخوم الاثيوبية . ففي المناطق الداخلية كان هناك في العادة أربعة موظفين : جابي الضرائب ، أمين خزينة لارسال الحصيلة الى بيت المال في ام درمان ، كاتب مسئول عن الاتصالات مع العاصمة وقائد للجهادية (الشرطة) وكانت المديريات مقسمة الى اقسام ، يدير كلاً منها وكيل بمساعدة عدد من الموظفين . وفي المديريات البعيدة كانت المسئولية الادارية تحت اشراف حكام من القيادات العسكرية المحلية ، بمساعدة قيادات ادنى وموظفين لجباية الضرائب وادارة المسئوليات الاخرى .

كان النموذج الذي حاول البريطانيون اتباعه في بناء الدولة ، هو نموذج دولة الحكم التركي اكثر من دولة المهدية . وهذا التوجه لم يكن مستغرباً لأن دولة الحكم الثنائي في سنواتها الاولى كانت ترتكز بشكل رئيسي على السيطرة البريطانية من خلال موظفين مصريين واستناداً الى قوات عسكرية مصرية وعلى معونة مالية من الخزينة المصرية لتغطية عجز موازنتها . وفي قمة جهازها السياسي كان يقف حاكم عام يملك صلاحيات واسعة لاصدار القوانين واللوائح المطلوبة ، ولفرض حالة الطوارى عند الضرورة . وقوانين السودان ، التى اصدرها الحكام العامون ، كانت تتميز بعدم الوضوح وجمع المتناقضات ، تماماً كاتفاقية الحكم الثنائي نفسها . فقد كانت تستند على مجموعة القوانين التى استخدمها البريطانيون في الهند . وبجانب ذلك كانت تطبق الاجراءات المصرية في السماع والشريعة الاسلامية في الاحوال الشخصية للمسلمين وتمنح الزعماء المحليين صلاحيات تطبيق العرف المحلى حيثما كان ذلك ممكناً . وفي الواقع العملى كان قضاة المحاكم المدنية العاملين كموظفين حكوميين يقومون بادارة العمل اليومي المرتبط بالقانون المدنى . وظل العمل الادارى تحت ادارة كتشنر وجزء كبير من فترة ونجت ، يوصف كـ (صورة محسنة من عمل قسم الشئون المدنية في الجيش المصرى [١٧]) فحتى عام ١٩٢٤ كان الحاكم العام يحتفظ بوظيفته كسردار في الجيش المصرى . ومنذ عهد كتنشر ظل هذا الحاكم يعتمد على ثلاثة سكرتيرين : السكرتير الادارى والقانونى والمالى ، وظلت هذه الوظائف الثلاث تزداد اهمية ونفوذاً بمرور الزمن . فالسكرتير الادارى بشكل خاص ، بمسئولياته المرتبطة بالادارة العامة ، وبالتالى بالحالة السياسية في البلاد ، اصبح ذو اهمية كبرى تعادل اهمية رئيس الوزراء . وفي عام ١٩١٠ اصبحت العلاقات ترتبط اكثر واكثر بمؤسسات ، بعد تكوين مجلس الحاكم العام من السكرتيرين الثلاثة والمفتش العام (وظيفة خلقت للضابط النمساوى رودلف سلاطين ، احد سجناء المهدية المشهورين وعدد آخر من الذين يعينهم الحاكم العام) . ويلاحظ هنا ان تكوين المجلس لم يشرك السودانيين ، بل اقتصر فقط على كبار الموظفين البريطانيين .

كان اللورد كرومر حريصاً على المحافظة على صورة السودان كتابعية مصرية خاضعة لحكم بريطاني . فالتعيينات الاولى لادارة البلاد كانت من الضباط البريطانيين العاملين في الجيش المصرى . وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى ظلوا يعملون كحكام للمديريات ومفتشين للمراكز الاقليمية . ومعظم المسئوليات المتعلقة بالادارة اليومية لشئون الاهالى كان يقوم بها صغار الموظفين المصريين (مامور ونائب مامور) ، وبذلك كان المآمير ونوابهم يشكلون الدرجات الدنيا لما كان يبدو دولة عسكرية اجنبية . وهو مظهر مرتبط ، في الحقيقة ، بإعتقاد ونجت بأن (ادارة السودان كانت عملية عسكرية بشكل أساسي) وأن كان احد المسئولين فيها اقل اتوقراطية وجموداً وآخر أكثر لطفاً ورقة في (اشرافه الشخصي المكثف) فقد كان الجميع يخضعون لنظام (قوى منظم ومتسق)[١٨] .

لقد ظل تركيب الدولة ثابتاً دون تغيير حتى بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، والتعديل الاكثر اهمية تمثل في ادخال الموظفين المدنيين البريطانيين ، الذي بدأ بمجموعة صغيرة . ولتمييز هذه المجموعة من مجموعة المدنيين المرتبطين بالخدمة المصرية والضباط العسكريين ، الذين سيحلون محلهم في العمل ، اصبحت تعرف بمجموعة الخدمة السياسية في السودان . ومنذ بدايتها في عام ١٩٠٠ فان هذه المجموعة لم تتوسع بشكل كبير ، حيث وصل حجمها في اعلى حالاتها حوالى ١٥٠ موظفاً ، وبلغ عدد الذين التحقوا بالخدمة في الجملة حوالى ٤٠٠ فقط .. وهذه المجموعة الضيقة من الموظفين ، الذين تم تجنيدهم من وسط جامعات كيمبردج واكسفورد بشكل رئيسي ، استطاعت ان تنتج مجموعة مقدرة من الادبيات الادارية والسياسية وغيرها ، وكانت تعتبر نفسها ، بكل تأكيد ، نموذجاً بالنسبة للخدمة السياسية في المستعمرات البريطانية في افريقيا ، وتضع نفسها في الدرجة الثانية بعد الخدمة السياسية الهندية ، بالنسبة لبقية العالم ككل[١٩] . وفي مقارنة مع هذه المكانة الكبيرة ، التى توضع فيها الخدمة السياسية ، فإن الموظفين المصريين الذين اعتمدت عليهم هذه المجموعة والضباط العسكريون البريطانيون في حكم البلاد حتى عام ١٩٢٤ لم يجدوا سوى اهتمام بسيط في الكتابات التاريخية والسياسية . فالمؤرخون الغربيون والمصريون والسودانيون اختاروا تركيز اهتمامهم في مجالات اخرى ، وذلك رغم الاقرار بحقيقة أنه .. (بالمقارنة مع المساعدين المحليين ، الذين استخدمتهم الادارات الاستعمارية الاخرى ، مثل وكلاء الباغندا في يوغندا ، والـ Swahili akidas في شرق افريقيا الالمانية والـAfrican Sous-officiers في كنغو الملك ليوبولد ، فإن المآمير المصريين يعتبرون دون منازع الأعلى مرتبة[٢٠]) وابعاد هؤلاء المآمير المصريين في عام ١٩٢٤ لم يكن بسبب عدم كفاءتهم أو تخلفهم ، بل كان نتيجة لتغييرات حدثت في العلاقة مع مصر ، فرضت ابعادهم بطريقة مفاجئة وسريعة .

الارث الاجتماعي : -

اذا كان الحكم الثنائي يمثل دولة جديدة ، في اهدافها واشخاصها على الاقل ، فان المجتمع الذي حكمه هؤلاء الحكام الجدد ، كان مجتمعاً قديماً ومعقداً وتعرض لتأثيرات خارجية ولعمليات تطور داخلي متنوعة في نفس الوقت . ترتبط العمليات الداخلية بالبيئة المباشرة ، أما التأثيرات الخارجية فإنها ترتبط بالهجرات السكانية من الشمال والشرق داخل شمال البلاد ، جنباً الى جنب مع انتشار الاسلام وتأثيرات الثقافة العربية الاسلامية والحركة التجارية . فقد ادى وجود النيل نفسه الى نمو وتطور الزراعة المستقرة التى ادت بدورها الى نمو الدولة وتطورها في هذه المنطقة . وفي هذا الاطار تطور اسلوب الحياة النوبية واللغة النوبية المتميزة منذ اكثر من الف عام ، في المنطقة الواقعة شمال ملتقى النيلين الازرق والابيض[٢١] . والمناطق شبه الجافة في شرق وغرب النيل ، كانت موطناً لمجموعات رعوية وشبه رعوية نمت في داخلها ارتباطات قبلية لها اهميتها الخاصة كجزء من شروط حياتها القائمة على التنقل والتحرك المتواصل . ومنذ القرون الوسطى تدفقت الهجرات العربية الى داخل البلاد بشكل تدريجي وسلمي اساساً ، وعن طريق التزاوج والتمازج مع المجتمعات القائمة آنذاك اندمجت فيها واصبحت جزءا منها . وادت هذه العملية الطويلة والمعقدة الى ظهور مجموعتين من القبائل في شمال السودان ، هي البرابرة والجعليين وجهينة . ومجموعة البرابرة والجعليين تتكون بشكل رئيسي من النوبيين المستعربين المستقرين في المنطقة الممتدة من منطقة المحس في الشمال الى منطقة الجعليين المعروفة شمال الخرطوم – اما مجموعة جهينة فهى تشمل معظم قبائل شمال السودان الاخرى . وتعبير (قبيلة) نفسه كان يحمل معاني متعددة في تلك الفترة . ففي وسط المجموعات الرعوية كان يعكس البيئة الطبيعية ، التى تعيش فيها هذه المجموعات ، وربما يكون بشكل غير حقيقي ، كما هو حال قبيلة الكبابيش في المناطق الجافة شمال كردفان [٢٢] . وحتى في وسط السكان المستقرين في القرى والمدن الممتدة على ضفاف النيل كان للانتماء القبلي اهميته وضرورته لأغراض النسب الإجتماعي ، وذلك لان الوضع الاجتماعي يرتبط بالانتساب للقبائل العربية والاسر الكبيرة في الجزيرة العربية وخاصة قبيلة الرسول العربي (صلعم) .

كانت عملية تعريب المجموعات السكانية في الشمال ترتبط بانتشار الاسلام في المنطقة . وهنا ايضاً أدت عملية الاسلمة هذه الى ظهور تنظيم ديني معقد يماثل ما حدث من تعقيدات وتمازج في الهويات الاثنية . وارتكزت هذه العملية على قوتين اساسيتين هما : الاولى هي مجموعات الصالحين والفقراء(مفردها فكي باللغة السودانية الدارجة) الذين قدموا للبلاد من الجزيرة العربية ومصر وانتشروا في القرى والبوادى وربطوا انفسهم بالقبائل البدوية وقاموا بنشر الاسلام في اوساطها . وهناك ايضاً مجموعات صغار التجار الذين دخلوا البلاد لأغراض التجارة والكسب ، ولكنهم قاموا أيضاً بنشر تعاليم الاسلام خلال تحركاتهم من منطقة الى اخرى . وهكذا ادت هذه الطريقة الفردية في نشر الدعوة الاسلامية الى دمجها ومزجها مع العادات والمعتقدات المحلية . وبذلك

تسارعت عملية انتشار الاسلام في اطار الوضع القائم دون رفض لمعتقداته وممارساته[٢٣] . وبجانب هذا الانتشار التدريجي من خلال جهود الفقهاء والتجار، هناك ايضاً عامل آخر هو دخول عدد من الطرق الصوفية الى البلاد بدءاً من القرن السادس عشر الميلادى . فقد كان نمو وتطور الطرق الصوفية في العالم الاسلامى في اطار الخلفية التى ادت الى تدهور الامبراطورية العربية الاسلامية ، ومن ثم التحول من الاتجاه العقلانى الى التوجه الصوفى الباطني ، حيث تقدم الحركة الصوفية الطريق (أو الطريقة) الموصل لله ، والشيوخ الصالحين كمرشدين ومعلمين مقدسين وصلوا الى منزلة البركة . ومع انتشار هذه الطرق في مختلف مناطق العالم الاسلامى ، وجدت طريقها الى السودان بمرور الزمن ، من المغرب عن طريق الساحل الغربي ، ومن شمال افريقيا والجزيرة العربية [٢٤] - ومن ثم كان انتشارها في شمال البلاد - وشمل انتشارها كل او بعض اقسام مجموعات قبلية معينة . وفي المناطق النيلية اصبح الارتباط بالطرق الصوفية اكثر اهمية من الارتباط القبلي في تحديد هوية الشخص . وبعض الكتاب يفضل وصف هذه الطرق بـ« الصوفية الجديدة » نتيجة لما حدث فيها من تغييرات منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن ، حيث اصبحت اكثر انفتاحاً في تعاليمها ، وفي بعض الاحيان اكثر تنظيماً في علاقاتها ونشاطها ، ولتتحول بالتالي في مجملها الى (صفوية جديدة قابلة للتكيف مع الظروف [٢٥] ..) وبهذ المعنى يمكن القول ان الطريقة الختمية ، التى اسسها السيد محمد عثمان الميرغنى الكبير في بداية القرن التاسع عشر ، هى الاكثر تنظيماً وقدرة على التكيف ، مقارنة مع الطرق الصوفية الاخرى في السودان [٢٦] .

لقد كان الحكم التركى المصرى يمثل نقطة تحول هامة في تاريخ وتطور الطرق الصوفية في السودان ، وذلك لانه ، بحكم ارتباطه بالامبراطورية العثمانية التى كانت تمثل الخلافة الاسلامية ، قام بتأسيس مؤسسة العلماء كمؤسسة رسمية يعتمد عليها في تسيير شئون البلاد . ولكنها لم تجد تأييد ودعم معظم الطرق الصوفية القائمة . ومع ذلك فقد وجدت السلطة الجديدة من يتعاون معها ، وكانت الطريقة الختمية في المقدمة . اما بقية الطرق فقد اتخذ بعضها موقفاً سلبياً بينما اتخذ بعض آخر موقفاً عدائياً من الحكم الجديد - ومن وسط اتباع هذه المجموعة الاخيرة ، السمانية بالتحديد ، جاء المهدى ليقود ثورة عارمة ضد الحكم التركى المصرى - فقد كان محمد احمد المهدى أحد مشائخ الطريقة السمانية قبل ان يبتعد عنها ويعلن نفسه باعتباره المهدى المنتظر ، الذي سيملأ الارض عدلاً بعد ان ملئت جوراً وظلماً . على أى حال رغم نجاح الاسلام في الانتشار في شمال البلاد ، فقد كان تقدمه في الجنوب ضعيفاً ومحدوداً . ويرى البعض ان انتشاره هناك سيكتمل بمرور الزمن ، بحكم بطء عملية الانتشار نفسها ، بينما يرى آخرون ان الحواجز الجغرافية والثقافية ستقلل من فرص مثل هذا الانتشار جنوباً اذا لم توقفه كلية[٢٧] . ولكن يبدو ان مثل هذه المناقشة تقوم على افتراضات غير حقيقية .. فرغم ان الاسلام لم يتقدم كثيراً جنوب خط العرض ١٣ شمالاً قبل تأسيس الحكم التركى

المصرى ، فقد أدى قيام ذلك الحكم وتأسيس دولته الى الشروع في تغلغل استغلالى قمعي داخل الجنوب . وتشاء الاقدار ان يساهم ذلك في فتح باب مواجهة بين شمال وجنوب البلاد ظلت ممتدة حتى اليوم .

التطور الآخر الذي كان يربط المجتمع السودانى بالعالم الخارجى ، تمثل في التجارة . وهي كنشاط اقتصادى ظلت تميز منطقة شمال شرق افريقيا منذ بدايات التاريخ - وكان هناك محوران لحركة النشاط التجارى في هذه المنطقة : عن طريق النيل من مصر حتى سنار في الجنوب ، ومن دارفور في الغرب حتى سواكن في البحر الاحمر في الشرق . وكان للنشاط التجارى دور هام في تطور ظاهرة الدولة ، حيث كانت الضرائب المفروضة على الحرفيين والمزارعين تشكل مصدراً هاماً لتمويل الممالك والدول التى شهدتها منطقة وادى النيل . واكثر من ذلك فان بعض الباحثين يرى ان التجارة والطرق الصوفية قد ساهمتا مساهمة كبيرة في اضعاف دولة الفونج ، وبالتالى انهيارها أمام قوات الغزو التركى المصرى[٢٨] . وفي نفس الوقت كان لتفاعلات الدولة والمجموعات الدينية وطبقة التجار مساهمة كبيرة في ظهور مجتمع متراصف جزئياً ، خاصة في منطقة وسط البلاد . فالتجار نشروا الاسلام في البلاد ، وقيادات وشيوخ الصوفية الجديدة اسسوا مراكز ساعدت على تطوير النشاط التجارى ، وملوك الفونج تبنوا الاسلام ونظموا التجارة . وعلى كل حال ، بينما كان هذا التراتب الاجتماعى يشق طريقه للنمو والظهور ، من طبقة العبيد في قاع المجتمع حتى السلطان ومحكمته في قمة السلطة ، كانت الدولة ، الممتدة حول معظم مناطق وسط السودان ، تقوم بالضرورة على نظام لا مركزى فضفاض . ومع ظهور التراتبية بهذا القدر ، كان هذا التعدد الاجتماعى والدينى والسياسي في الدولة يؤكد ، ايضاً ، استمرار الهوية الاثنية والطائفية .

وعندما جاء الحكم التركى المصرى كان عليه ان يقوم ببناء جهاز ادارى مسنود بقوة عسكرية قمعية ، قادر على اعادة تشكيل مجموعات عديدة - فبدلاً من التجارة ذات الحجم الصغير والمرتبطة بسيطرة الدولة وباقتصاد يعتمد على الزراعة والحرف اساساً ، اصبح هناك الآن نظام حكم أكثر استغلالاً وقمعاً بشكل واضح - ومثل هذا النظام يمثل كما يرى سمير امين (.. امبريالية ما قبل رأسمالية ، تمارسها ميركانتالية شرقية ، تستند الى عملية تراكم رأسمالى بدائي مماثل لما كانت تقوم به الميركانتالية الاوربية .. [٢٩]) . وادى كل ذلك الى توسيع النشاط التجارى في كل اوساط المجتمع ، وتحويل السودان تدريجياً الى قطر اكثر انفتاحاً على العالم - ولذلك اصبح التجار الاوربيون عنصراً بارزاً وهاماً في العاصمة الخرطوم ، التى اسست حديثاً ، وصاروا من التجار الاساسيين العاملين في مجال صادرات السودان الرئيسية ، مثل العاج والرقيق - وفي نفس الوقت كان للموظفين المصريين وضع مماثل ، بحكم اشرافهم على ادارة اجراءات الاحتكار الخاصة ببعض السلع ، قبل ان تؤدى الضغوط الاوربية على حكومة الخديوي الى تحرير معظم النشاط التجارى في البلاد من السيطرة الحكومية . وضمن هذا الاطار وجد بعض صغار التجار المصريين ، وعدد قليل من التجار اليونانيين ، طريقهم للعمل

في السودان ، جنباً الى جنب مع الآخرين .

ومن جهة أخرى ، كان لهذا التوسع الكبير في النشاط التجارى تأثيره على السكان المحليين . فقد استمر نمو وتطور طبقة التجار السودانيين ، التى كان لها دور هام في اضعاف دولة الفونج وانهيارها . ومع ان غالبية هذه الطبقة كانت تتكون من صغار التجار إلا ان حركتها كانت تشمل طول البلاد وعرضها وتتوغل بعيداً في داخل المديريات الجنوبية في اعقاب المكتشفين والمبشرين وعمليات صيد الرقيق الواسعة والمحمية التى كان يقوم بها التجار الاجانب في تلك المناطق . وكانوا يعملون في بيع الاقمشة والاطعمة ، المحلية والمستوردة ، وجمع ما تيسر من الرقيق ، وفي بعض الأحيان قد يعملون ، عند الضرورة ، كمرتزقة لكبار تجار الرقيق . وبعض القبائل كانت تعمل بكثافة في هذا المجال . ففي المنطقة الممتدة بين سواكن في البحر الاحمر وحوض النيل ، كانت سيطرة البجا واضحة . وعلى الحدود الجنوبية للسودان ، في سنار وكردفان ، كان يتواجد التجار الدناقلة والجعليون . وكان نشاط هؤلاء التجار لا ينحصر فقط في عمليات البيع والشراء ، بل يشمل ، أيضاً ، تقديم التسهيلات للمزارعين في المناطق النيلية بشكل خاص . وكانت الدولة تعمل للاستفادة من هذا النشاط عن طريق فرض ضرائب عالية على التجار وجمعها باساليب قمعية شرسة . ولذلك ظل البريطانيون يعتقدون بان الضرائب الباهظة كانت تمثل السبب الاساسي لانفجار الثورة المهدية . ولكن هناك ايضاً اسباب اخرى[٣٠] . اذ لم يكن المضطهدون هم الوحيدين الذين انضموا لقوات الثورة المهدية ، بل كان هناك ايضاً عناصر معينة من التجار الدناقلة والجعليين خاصة ، الذين شعروا بتاثير الضغط الاوربي على مصر في تقييد نشاطهم كتجار صغار في السودان . وايا كانت الاسباب ، فقد ساهمت الدولة وادارتها للنشاط الاقتصادى في البلاد جنباً الى جنب مع تعاليم المهدية ، بشكل واضح ، في تفجير الثورة وانتصارها في النهاية .

كان للدولة التركية المصرية تأثير كبير في نجاح الطريقة الختمية وتوسعها . فهذه الطريقة التى دخلت السودان حديثاً وتميزت بنموها المتسارع ، لم تكن فقط حليفاً دينياً للحكم التركى ، بل استفادت ايضاً من علاقتها مع الحكومة ، ومن التوسع التجارى في البلاد . اذ ان الختمية كانت تتعامل مع النشاط التجارى بمرونة واسعة ومحسوبة ، أدت الى توسيع نفوذها وتنمية قدرات وامكانيات اتباعها ومؤيديها ، بدعم من الحكومة نفسها. وهكذا وجدت نفسها ، من الناحية الدينية والتجارية معاً ، في موقف مضاد للثورة المهدية منذ بداية انطلاقها – فالمهدية التى استهدفت بعث الاسلام ، كانت تقف ضد الطرق الصوفية بشكل عام ، والطريقة الختميه بشكل خاص . ولذلك لم يكن مستغربا ان تلجا قياداتها الى مصر طلباً للحماية ، ولم يكن مستغرباً، ايضا ، ان تلقى هذه القيادات دعم وتأييد الموظفين البريطانيين في القاهرة . والثورة المهدية لم تبعد تجار الختميه من نشاطهم التجارى فقط ، بل عملت ، ايضا ، على عرقله التجارة نفسها[٣١] . فمن اجل المحافظة على الدولة اضطرت الى فرض اجراءات شديدة القسوة في تحصيل الضرائب وبالتالى تقييد النشاط التجارى وتضييق ظروف المعيشة

والتسبب في انتشار المجاعة في بعض المناطق . ومع تقييد نشاط الطرق الصوفية وحركة التجارة ،بشكل عام ، استمرت الدولة في سياساتها الخاصة بزيادة الضرائب وتوسيعها واضعاف المجتمع القبلي ،على الاقل في المناطق النيلية -وفي الجنوب قامت دولة المهدية بالابقاء على مظاهر الاستغلال الاكثر قسوة والاكثر بروزا في فترة الحكم التركي المصري ، و ذلك نتيجة لعدم قدرتها على حكم المنطقة والسيطرة عليها، الامر الذي ادى الى حصر نشاطاتها في حملات متكررة لغزو المنطقة و اصطياد الرقيق.

- وهكذا ، قامت الثورة المهدية بالقضاء على بدايات الكولونيالية الاستخراجية ، التي دخلت سودان القرن التاسع عشر ، في اطار ميركانتالية شرقية ، فرضت على مجتمع كان قد بدأ ، قبل ذلك، في تطوير شبكته التجارية الخاصة به والخاضعة لسيطرته و ادارته - والمجتمع القبلي ، الذي استخدمته الحكومة التركية لاغراض ادارية ، خضع ، ايضا، لعمليات تخريب واسعة ، ليس فقط بسبب عمليات القمع والاضطهاد التي تعرضت لها مجموعات القبائل النيلية ، بل ايضا بسبب الهجرة القسرية التي تعرضت لها قبائل الغرب ، اهل الخليفة عبدالله ، بهدف حماية الدولة في مركزها بامدرمان - و في اعماق هذا الاطار ظلت تكمن واحدة من اكبر الثورات الاسلامية في العصر الحديث ، التي اكدت ، عند ما اقام البريطانيون حكومتهم ، ان هناك عدة اسئلة هامة تتعلق بالاتجاهات الدينية و القبلية و الاقتصادية التي ستنتهجها البلاد في مستقبلها .

استجابات السودانيين للحكم الثنائي :-

١- حركات المقاومة :-

لقد تفاوتت استجابات السودانيين تجاه اعادة غزو بلادهم بواسطة قوى الاحتلال البريطاني من المقاومة الصارخة الى التعاون الودي المباشر . وهذان الموقفان يمكن ربطهما مباشرة بالنزاعات والعلاقات التي شهدتها تلك الفترة . ولكن هناك ايضاً مجموعات أخرى لم تعكس اى موقف دراماتيكي ، وهذا يضع أمامنا صعوبات كثيرة لتقييم حقيقة موقفها ودوافعها - واذا كانت (المقاومة الاولية) قد اصبحت تمثل سمة رئيسية في الكتابات السياسية حول افريقيا ، فان هذا الوصف لا يتلائم مع استجابة السودانيين ، وذلك لان مقاومتهم للحكام الجدد كانت تمثل بشكل كبير شكلاً مكررا من المقاومة وليست مقاومة اولية لغزو اجنبي . فالسودان ليس دولة جديدة ، وبعض اشكال المقاومة كانت بشكل رئيسي صدى لاشكال سابقه من مقاومة تجارب لبناء الدولة بطريقة استغلالية ، ظلت راكزة في اعماق الذاكرة الشعبية . وهذا الوضع ينطبق تماما على المجموعات السكانية التي لم يستكمل دمجها في الدولة ، وخضعت لعملية استغلال واسعة من قبل الحكم التركي المصري ، خاصة في منطقة جبال النوبة والجنوب . أما في الشمال فقد ارتبطت المقاومة بالتوجهات الاسلامية ، وتضمنت مواقف الاسلام من الظواهر الاجتماعية والسياسية أكثر من كونها مجرد مقاومة لدولة[٣٢] .

أن حركات المقاومة القبلية التي انطلقت في مناطق الجنوب والغرب يمكن تفهمها في

اطار علاقات مجتمعات تلك المناطق مع الدولة ، كما يمكن تفهم اسباب قيام سلطات الاحتلال بمواجهة تلك الحركات بقسوة وعنف اكثر ، مقارنة بمواجهتها لحركات المقاومة التي شهدتها مناطق وسط البلاد الاكثر حساسية ، وذلك لان السلطات كانت تعي خطورة ان تؤدى اى مواجهة عنيفة في هذه المناطق الى مواجهة اسلامية واسعة - ومن السهولة ان نرى حركات المقاومة المبكرة كحركات رومانسية يائسة في مواجهة قوة ساحقة (مهما حدث فاننا نملك مدفع المكسيم ، وهم لا يملكون شيئاً ... كما يقول بيلوك Belloc) بدائية رجعية تقف في طريق قوى السلام والتقدم .! اما في الجنوب ومنطقة جبال النوبة ، فقد كان الوضع مختلفاً . فتجربة الدولة في الفترات السابقة ساعدت في تفهم اسباب وطبيعة حركات المقاومة في تلك المناطق . اذ بالاضافة الى طبيعتها الاستغلالية ، فان وجود الدولة نفسها كان متقطعاً ولم تتمكن من فرض نفوذها لفترة طويلة . وبالتالى فقد تبقي هناك لفترة تطول او تقصر ، ولكنها لا تستمر ، ومع ضعف سيطرة الدولة ، تبدو حركات المقاومة المسلحة كاسلوب عملى ملائم في تلك المناطق البعيدة والطاردة - فحتى عندما تتمكن سلطات الدولة من سحقها ، وتبدأ في تأسيس نظام ادارى مستقر ، فان ذلك في حد ذاته قد يكون مصدراً للسخط والاستياء وانطلاق المقاومة من جديد ، وذلك لان المجتمعات التى لا يستند تنظيمها الداخلى الى اى نوع من الحكومات ، مثل مجتمعات القبائل النيلية (الدينكا ، النوير ..) لم تتعود على اى شكل من اشكال السلطة ، ومن هنا كانت كراهيتها ومقاومتها الثقافية العميقة ، ليس فقط للحكام الاجانب والغرباء ، بل لاى محاولة لاقامة تنظيم ادارى حتى لو كان يعتمد على ابناء جلدتها . ويبدو ان الموظفين البريطانيين الاوائل قد لاحظوا ذلك ، فقد اكد احدهم في وقت لاحق (.. من المستغرب والمحير بالنسبة لنا .. ان الافريقي يبدو كأنه لا يملك ولاء سياسياً تجاه اى شئ) . وعدم تفهم هذه الوضعية ارتبط ايضاً بعدم توفر التمويل اللازم لتأسيس نظام ادارى مستقر . فقد كانت حكومة الخرطوم غير مقتنعة بذلك ، والسلطات المحلية لم تفلح في تحصيل اى ضرائب من الاهالى او اجبارهم على العمل . واكثر من ذلك فقد فرضت السلطة الجديدة نفسها في ظروف تميزت بتوتر شديد في العلاقات القبلية ، بعد نهاية دولة المهدية وظروف الفوضى والحروب التى صاحبتها . ومع ان البريطانيين حاولوا احتواء هذه الظروف عن طريق الاعتماد على عمليات القمع والعنف الواسعة ، فان هذه المحاولة لم تنجح في تحقيق اهدافها ، بل ادت الى تعميق غربة وعزلة الحكام الجدد وتصعيد حركات المقاومة المحلية في مواجهتهم .

لقد تفجرت اكبر حركات المقاومة من وسط قبيلة الدينكا ، اكبر قبائل الجنوب ، رغم انها تتكون من عدة عشائر واقسام . وظلت مقاومتها تتواصل ضد الحكام الجدد حتى عام ١٩٢٧ ، حيث تم سحق آخر انتفاضاتهم الكبيرة . ومن حسن حظ حكومة الخرطوم ان طبيعة مجتمع الدينكا الانقسامية لم تساعد في انتشار انتفاضاتهم بشكل واسع ، وبالتالى كان من الممكن سحقها بسرعة وحسم ، برغم ان استمرار تلك الانتفاضات لسنوات طويلة قد اكد امكانية وسهولة تجددها في اوقات لاحقة . اما قبيلة النوير ، فهى

قبيلة نيلية مشابهة وتمثل منافساً تقليدياً لقبيلة الدينكا ، كما تشهد على ذلك صراعاتهما المتواصلة . ويبدو ان مقاومة النوير كانت اقل صلابة من مقاومة الدينكا في مواجهة الحكام الجدد - ولكن حكومة السودان لم تتردد في استخدام احدث الاسلحة لقمع وسحق انتفاضاتهم ، التي تواصلت حتى ١٩٢٨ ، وفرض الامن والنظام العام(٣٣) .
وفي مناطق اخرى ، حيث المجتمعات المرتبطة بتنظيم اكثر مركزية ، مثل الشلك في اعالي النيل والزاندى في غرب الاستوائية ، قامت السلطات بقمع حركات المقاومة المحلية في وقتها ، ولم تجد الحكومة صعوبة كبيرة في خلق علاقات مع ملوكها وزعمائها ، مقارنة بمجتمعات الدينكا والنوير ، وذلك بحكم ارتباط هذه المجتمعات بتقاليد الزعامة والتنظيم المركزى - وفي المناطق الاخرى ، حيث كانت تعيش مجتمعات جنوبية مقفولة ، فإن ظروفها لم تكن ملائمة لحركات المقاومة ، وذلك على الاقل بسبب ضعف التنظيم الاجتماعي الناتج من تعرضها لعمليات عنف وقمع واسعة خلال القرن الماضى ، خاصة حملات وغزوات صيد الرقيق . وفي منطقة جبال النوبة ، وخاصة مجموعات السكان التى استقرت في قمم الجبال بحثاً عن الحماية في مواجهة حملات وغزوات العرب البدو ، تفجرت حركات مقاومة مماثلة ، واجهتها السلطات الحاكمة بعنف وشراسة . فبالإضافة الى سحق تلك الحركات ، كانت سلطات الحكومة تقوم بمصادرة ممتلكات السكان المحليين من الماشية وحرق مساكنهم . ويبدو ان الإهتمام بهذه الممارسات في تلك المناطق البعيدة والمعزولة لا يزال ضعيفاً وسط المهتمين من المؤرخين والباحثين . فقد اشار احد الباحثين السودانيين الى . .(.. ان الجنود البريطانيين في جنوب السودان كانوا يطلقون الرصاص بسرور وانشراح .. صغار الضباط البريطانيون ، الباحثون عن البطولة ، كانوا يتطلعون الى خلق سمعة ومجد في ارض بكر ..) واكد كاتب امريكي.. ان (عقدين من العنف والقمع في جنوب السودان .. قد حولت الفظائع والممارسات الشنيعة الى سلوك عادى (٣٤)..) .

واذا كان من الممكن ، بإطمئنان ظاهر ، استخدام العنف دون تمييز في مناطق الجنوب وجبال النوبة ، فقد كانت هناك ضرورة للحذر والانضباط في شمال البلاد . وذلك ليس فقط لان الثورة المهدية ضد الحكم التركي قد انتشرت في كل بقاع السودان ولم يكن من الممكن ان تحصر نفسها في منطقة محدودة - فهي لم تكن انتفاضة هامشية ، بل كانت في مركز الدولة الكولونيالية الاولى ، ولم يكن من الممكن قمعها وسحقها ، ونجحت في طرد الحكام الاتراك واقامة دولتها المستقلة . فالثورة المهدية كما وصفها سايمز عام ١٩١٧ .. (علينا ان نتذكر انها كانت ثورة وطنية] وبالتالى سياسية [ضد حكم اجنبى(٣٥)) صحيح ان دولة المهدية قد هزمت بشكل كامل في معركة ام درمان ، التي كانت هى نفسها نوعاً من المقاومة ، حيث ظل الانصار يقاومون قوات الغزو ببسالة ورجولة ، رغم تفوقها العسكرى . ولكن رغم ذلك فإن فكرة المهدية لم تهزم قط ، بل ان البريطانيين انفسهم قد اعترفوا بعمق جذورها وعدم امكانية القضاء عليها . ومن هنا كان لجؤهم لاحتوائها بدل محاولة استئصالها . واكثر من ذلك فان التعاليم الاسلامية لا تقدم

فقط تبريراً لسقوط الدولة المهدية ، بل ايضاً تدفع لمقاومة الحكم البريطاني الجديد . فالحديث النبوى الشريف يشير الى القضاء على دولة المهدية بواسطة المسيح الدجال ، والى ظهور نبي الله عيسي بعد ذلك لتحقيق الانتصار النهائي للمهدية . والاسلام في السودان ، كما يؤكد ترمنجهام Trimingham ، انتشر بشكل رئيسي عن طريق طبقة الفقراء (مفردها فكى بالدارجة السودانية) ومعظم هؤلاء جاءوا من الحجاز أو مصر أو غرب افريقيا وظلوا يظهرون في مناطق عديدة في البلاد[٣٦] . وبالنسبة للسكان المحليين ، المحبطين من تغييرات وانقلابات القرن التاسع عشر ، والمؤملين في توقعات سعيدة في الالفية القادمة ، فانهم ينتظرون ظهور مثل هؤلاء الفقراء ، الذين يساهمون كثيراً ، عن طريق تبشيراتهم ورؤياهم ، في تعميق الاحساس بقرب حدوث تغيير كبير بواسطة شخصية دينية عظيمة متضمناً في العادة الاعتقاد الجازم بان يوم الفرج قريب جداً[٣٧]

هناك بالطبع عدد كبير من الانتفاضات الصغيرة . (ورغم ضعف هذه الانتفاضات ، اذا ما حاكمناها بمقاييس اليوم ، فقد كانت تمثل احداثاً هامة بالنسبة للحكومة ، وكان لها تأثير كبير في تحديد سياساتها تجاه الاسلام بشكل عام .. [٣٨]) فقد كانت كل تلك الانتفاضات تعلن عن نفسها باسم نبى الله عيسى ، وظلت مستمرة حتى عام ١٩٢١ . ومع انها كانت صغيرة ومحصورة الان الاداريين المستغرقين في سيرة القديس (غردون) كانوا يفخمونها ومع ذلك لم يهتموا كثيراً بالمخاطر المرتبطة بالاسلام في السودان[٣٩] . واكثر من ذلك فقد بدأت هذه الانتفاضات وانتهت بأكبر واخطر حركتين .. ومع ذلك تمسك هؤلاء الاداريون بوجهة نظرهم من البداية حتى النهاية .

كانت حركة ود حبوبة في النيل الارزق عام ١٩٠٨ ثورة رجل انصارى من اسرة انصارية بارزة – واذا كانت الكتابات التاريخية تشير الى تأثير نزاعه حول الارض مع الاداريين البريطانيين كسبب مباشر لتلك الانتفاضة ، فقد اندلعت الانتفاضة باسم المهدية واستحقت حياة اثنين من موظفى الحكومة ، واثارت رد فعل عسكرى عنيفاً من قبل السلطات ، وادت الى اعدام ما لا يقل عن ١٢ من المشاركين فيها . وكان ونجت باشا قد ابدى امتعاضاً واضحاً عندما وجهت حكومة السودان بتقليل حجم احكام الاعدام ، خوفاً من الاتهام بتكرار دنشواى أخرى ، وتفجر حملات احتجاج مماثلة لحملات الاحتجاج التى اعقبت اعدام عدد من المصريين بعد مقتل موظف بريطاني كان في رحلة صيد في الريف المصرى عام ١٩٠٦ – وبعد صدمة ثورة ود حبوبة ، ظهرت عدة حركات صغيرة باسم نبى الله عيسى في النيل الأبيض عام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، وفي كردفان عام ١٩٠٩ . ومع ان الحالة العامة كانت هادئة خلال الحرب العالمية الاولى ، فقد كانت هناك بعض الحركات المماثلة في كسلا وسنار في عام ١٩٠٩ ، قبل تفجر الانتفاضة الكبيرة في نيالا عام ١٩٢١ .

لقد كانت دارفور حديثة الارتباط بدولة الحكم الثنائي ، وكانت تمثل مركزاً هاماً لدعم ومعارضة المهدى والخليفة عبد الله . وثورة الفكى عبد الله السحينى كانت محلية ومحصورة ، حيث قامت بهجوم على مدينة نيالا ، قوامه ٥٠٠ مقاتل ، وادت الى مقتل

عدد من الموظفين البريطانيين قبل ان تتمكن السلطات من قمعها وسحقها(٤٠) .

ان السمة المشتركة لحركات المقاومة في الجنوب والشمال معاً تتمثل في عدم توافق الحياة في دولة مركزية .. (مع طبيعة الناس القبلية والحرة(٤١) ..) وهناك اختلاف اساسي يجب تاشيره . فالمقاومة في الجنوب وجبال النوبة كانت قبلية بشكل رئيسي ، ولم يكن من الممكن ان تتخذ شكلاً آخر بحكم تركيب مجتمعات تلك المناطق و ثقافاتها المتمحورة حول القبيلة – و لذلك كان من الممكن مواجهة حركات المقاومة الجنوبية ، اساسا ، عن طريق العنف والقمع – ورغم استعادة الامن والسلام ، فان اساس الدولة ، كقوة عدوانية و قمعية ، ظل ثابتا دون تغيير ، على الاقل حتى وقت لاحق ، عندما اختار البريطانيون ، بعد تحقيق الامن و السلام ، العمل بطريقة سلمية – اما الحركات المهدوية في الشمال فانها لم تكن حركات قبلية ، بل كانت ، فى الغالب ، تجد معارضة السلطات القبلية الجنينية المعترف بها من قبل السلطات الحكومية ، وكانت تنطلق من تطلعات وتوقعات دينية محددة . ونمو هذه التطلعات والتوقعات فى المناخ العصرى السائد وقتها يعود ، بشكل كبير ، الى تجربة الاسلام فى السودان ، بما فى ذلك تاثيرات مناطق غرب افريقيا التى شهدت نشاطات ثوريه اسلامية فى فترة مبكرة ، و يعود ، ايضا ، الى تجارب حركات التمرد ، التى شهدها القرن الماضى ، و ساعدت فى تشجيع البحث عن حل روحى عن طريق (البركة و الكرامة) والحركات المهدوية هذه كانت تنطلق من وسط السودان ، مثل حركة ود حبوبة ، او فى مناطق الغرب التى ايدت ودعمت الثورة المهدية . ومن الواضح ان هذا الواقع كان يتطلب سياسة اكثر حذراً وانضباطاً بدلا من سياسة العنف التى استخدمت في الجنوب . وكان من الطبيعى ان تتأثر سياسة الدولة تجاه الاسلام بمخاوفها ، الفعلية والمتوهمة ، من ثورة اسلامية توفر الجسور الضرورية لربط حركات المقاومة الاولية للحكم الثنائي مع التطورات اللاحقة للجماعات الدينية في القطر – وهذا يمكن تاكيده بشكل واضح في حالة عبد الرحمن المهدى ابن محمد احمد المهدى الذي سمح له اخيراً باحتواء الحركات المهدوية الفردية ، واستفادته من ذلك في بناء حركة المهدية الجديدة . والمفارقة ان حركات نبى الله عيسى ، التى قمعت وسحقت جميعها ، قد ساهمت بشكل مباشر في ولادة الحركة التى استلهمها العديد من تلك الحركات .

لكن ثورات وانتفاضات الشمال والجنوب ، ايا كانت محليتها ومحدوديتها ، لم تؤشر فقط خطرها على الحكم البريطاني ، بل اكدت أيضاً مدى ضعف الحكم البريطانى نفسه . فهذه الإنتفاضات كانت ضعيفة نسبياً واهميتها البارزة كانت ترجع الى الضعف النسبي والطاقات المحدودة للدولة الكولونيالية . صحيح ان كتشنر قد قاد جيشاً قوياً الى ام درمان ، ولكن خلفاؤه كسردار في الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، ونجت باشا وستاك باشا ، كانوا يعتمدون على حفنة من الموظفين والعسكريين البريطانيين وعلى عدد اكبر من قوات الجيش المصرى (عدد كبير منهم تم تجنيده في السودان) مشكوك في ولائه في بعض الاحيان (حدث تمرد مبكر في عام ١٨٩٩) وذلك لادارة بلد

تبلغ مساحته مليون ميل مربع . وبالفعل فان البديل الممكن للحكم البريطاني تمثل في امكانية تعلم الناس من تجربة دارفور ، حيث استغل علي دينار فرصة انهيار دولة المهدية لبناء سلطنة دارفور ، التي ظلت دولة مستقلة حتى الحرب العالمية الاولى عندما تمكنت الحكومة من اعادتها تحت سيطرتها .

٢- التعاون مع الحكم الجديد :

كان امام حكومة السودان مهمتان بارزتان : الاولى هزيمة حركة المقاومة المستمرة والقضاء عليها نهائياً ، والثانية البدء في انشاء علاقات ثابتة مستقرة وقائمة على المنافع المتبادلة مع سكان شمال السودان . وفي سعيها لانجاز هذا الهدف الاخير ، كانت الحكومة تبحث عن فئات وسط السكان للتعاون معها . وفي وسط البلاد ، على الاقل ، كان للسكان تجربتهم السابقة مع الدولة ، حيث عرفوا حكومات مختلفة وتعاملوا معها وكان لها تأثيرها البارز على حياتهم وتركيبهم الاجتماعي . وهذه التجربة لا تشمل فقط جوانب الادارة والتغيير الاجتماعي ، بل تشمل ايضاً بعداً دينياً بارزاً وهاماً بالنسبة للسلوك السياسي ، والثورة المهدية لم تكن شكله الاخير . ولذلك كان لا بد ان تكون هذه السمات الثلاث المتداخلة في قلب السياسة البريطانية واستجابات السودانيين تجاهها في نفس الوقت . واذا كان هناك (حد اقصى من العنف والقسوة تجاه حركات المقاومة المعلنة) فان هذا العنف (يجب ان يرتبط بحد اقصى من المصالحة والوفاق مع الآخرين[٤٢]) .

التعامل مع المجموعات الأثنية :-

ان الدولة والتغيير الاقتصادى والمعتقدات والتنظيمات الدينية ، كل ذلك كان له تأثيره في شمال السودان ، مع النتائج المتراكمة الخاصة بأضعاف اهمية التنظيم القبلي . ومع ذلك ظلت القبلية مستمرة ومحتفظة بأهمية خاصة في مجال الهوية الشخصية . والحكم التركى المصرى هو الذي حاول اعطاءها اعترافاً رسمياً وعمل على ربطها في مؤسسات تحت سيطرة قياداتها وتركيب ديواني متراصف يشمل الناظر والعمدة والشيخ . ومع ان الثورة المهدية قد احدثت تخريباً واسعاً في هذا المجال ، عن طريق اجبار رجال القبائل على الهجرة من الغرب الى ام درمان وقمع واضطهاد سكان المناطق النيلية ، فقد ظلت هناك وضعية قبلية كافية تمكن الحكام الجدد من العمل على احياء النظام القبلي ليشكل على الاقل اساساً لنظام ادارى محلي . وبالفعل ، اى أسس اخرى للتقسيم البدائي ظلت باقية ؟ ومع وجود حفنة قليلة من الموظفين البريطانيين وعدد محدود من المآمير المصريين (دون ذكر لحجم التكلفة) كان من الطبيعي ان تبحث حكومة السودان في امكانية الاستفادة من التركيب الاجتماعي المحلي ، حتى لو كان في حالة بدائية رثة .

لقد تفاوتت السياسات تجاه النظار والعمد والمشايخ بدرجة كبيرة ، في اطار الفلسفة العامة التى كانت تنظر اليهم كدرجات دنيا في هيكل السلطة ، الذي يبدأ بالنسبة لمعظم

الموظفين من قصر الحاكم العام في الخرطوم وليس من القاهرة او مكتب المستعمرات في لندن . وبشكل عام كان مفهوم الناظر ، كرئيس اعلى يشرف على مجموعة عمد ومشائخ ، مناسباً وسط القبائل الرعوية البعيدة عن الموظفين الاجانب وحيث كانت الحياة القبلية في وسطهم تحتل موقعاً مركزياً . اما في المناطق النيلية فقد كان للعمد اهمية خاصة بجانب وجود شيخ في كل قرية تابعة . وفي الجانب النظرى والعملى على السواء ظلت الاهمية النسبية لهؤلاء الموظفين تتفاوت من فترة لاخرى . وهذا يعكس الخوف من احتمالات تطور نفوذ بعض النظار على الاقل بشكل قد يهدد سلطة الحكومة أو مصالح رعاياها أو كلا الإحتمالين معاً أو الخوف من ان يؤدى توزيع السلطات على الشيوخ الى عدم تمكين المفتشين أو المأمير من فرض ادارة كفؤة وفعالة.

وبالنسبة للسودانيين كانت هناك مزايا وسلبيات عديدة في ملء هذه الوظائف . فهناك سلطات يمكن ممارستها ومصالح مادية يمكن ان يحصل عليها العاملون المحليون في مجالات القضاء وتحصيل الضرائب ، اهم واجبات زعماء القبائل والادارة الاهلية . ولكن هناك ايضاً سلبيات لا يمكن تجاهلها . فالشخص المرتبط بالادارة الاهلية ، قد يجد نفسه انه قد اصبح ، ليس فقط غير مرغوب فيه كمتحصل ضرائب ، بل قد يضطر ليدفع من ماله الخاص، اذا ما وجد نفسه بين بعض رجال القبيلة المتمردين في حضور المأمور ، وقد يشتمه بعضهم بانه (كلب الحكومة .) والوظيفة نفسها لا تستحق ، لأن مكافآتها ضعيفة تتفاوت من امتيازات معينة من الضرائب ، بالنسبة للشيوخ ، الى مرتب شهرى قليل للنظار . وحتى تعزية النفس بالحصول على كسوة شرف رسمية فقد يكون ذلك لفترة مؤقتة لأنه يمكن سحبها اذا كانت خدمة الشخص المعنى غير مقنعة . وعلى كل حال فقد وجدت القبيلة نوعاً من الاعتراف من قبل الحكومة ورجال القبائل في آن معاً ، ووجد الطرفان تشجيعاً من وضعية الحالة الكولونيالية التى رسخها الحكم الثنائي – ويلخص لنا طلال اسد هذه الايديولوجية المطورة في الكلمات الآتية : (بالنسبة للادارى كانت القبيلة ، كوضع ادارى ملائم ، تمثل وحدة مصالح حقيقية ، قامت الحكومة الكولونيالية بتنظيمها ، ولكنها لم تقم بصياغة تركيبها . ومن هذا الفهم فان لله القبيلة لله كتجربة عدم مساواة مركبة ، ظهرت كجزء من عالم طبيعي وعادل من الحكام والمحكومين .. « والقبيلة » كعقد نظرى للاقتراب من مشكلة الهيمنة السياسية ، تقوم بشكل اساسي على افتراضات محددة حول طبيعة الانسان ، افتراضات مشتركة بين القيادات القبلية والاداريين المستعمرين ، لدرجة ان الطرفين يشتركان في تقليد ثقافي مشترك . فالاول ساعد في خلق تركيب عدم المساواة المتمثل في القبيلة ، والثانى ساعد في صيانته والمحافظة عليه ، والثالث ساعد في شرعنته [٤٣]) وطلال اسد هنا يشير الى تجربة عمله وسط قبيلة الكبابيش التى تمثل بشكل واضح مركزة السلطة السياسية في اطار مجتمع مركب نمى وتطور من فدرالية فضفاضة لمجموعات رعوية في اقليم شمال كردفان ، المعزول وغير الملائم ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٤٤] . فقد اعترف الحكم التركى المصرى بزعامة شيخ بارز على كل الشيوخ المحليين الآخرين . ولكن

الكبابيش اجبروا على التراجع الى المناطق النيلية خلال فترة المهدية بحكم معارضتهم للثورة المهدية . وبعد الحكم الثنائي عادت عشائر الكبابيش الى مناطقها . وظهور نظارة مركزية موحدة للقبيلة ككل بعد ذلك يرجع بشكل اساسي الى دهاء وانتهازية على التوم والحكام البريطانيين الجدد . ففي البداية كان يمثل فقط واحداً من مجموع شيوخ العشائر الذين منحوا ولاءهم للحكام الجدد . ومباشرة بدأ مناوراته لتوسيع نفوذه وسلطاته . ولما كان البريطانيون يواجهون صعوبات جغرافية معينة في ادارة الكبابيش ، فقد تركوا على التوم لاستخدام دهائه طالما واصل دفع الضرائب المفروضة على القبيلة للحكومة الجديدة ، وطالما توقف الكبابيش عن الغزوات ضد جيرانهم داخل حدود السودان . وعلى اى حال ، فقد قام بعمل مفيد في علاقته بشمال دارفور ، التى ظلت تحت سيطرة على دينار حتى عام ١٩١٦ – وتمثل هذا العمل في جمع معلومات استخبارية وحماية الحدود دون اهتمام من الحكومة عندما يقوم الكبابيش بحملات سرقة الماشية من جيرانهم في الغرب . وبالإضافة للاعتراف به من قبل الحكومة الذي استخدمه بشكل جيد ، لمصلحة اهدافه ، فقد سمحت له الحكومة ايضاً بالاحتفاظ بحوالى ١٠٪ من عائدات الضرائب وتم اعفاؤه هو واسرته من اى ضرائب.

هكذا بدأ على التوم في مراكمة وتوسيع سلطته على القبيلة ككل منذ بداية الحكم الثنائي . وفي مناطق أخرى ، حيث المجتمعات اكثر اختلاطاً ، تطورت السيطرة المركزية بشكل اقل كثيراً ، حتى في السنوات الاولى للحكم الثنائي . ففي منطقة نظارة رفاعة الهوى ، في منطقة الفونج على الضفة الشرقية للنيل الازرق ، تتعايش مجموعات مختلطة من البدو والسكان المستقرين(٤٥) . وفي قلب السلطة السياسية وسط قبائل البدو ، كما في المناطق الاخرى في السودان ، كانت هناك تقسيمات مرنة حول مجموعات العشائر التى تضفي على نفسها سلالة نسب لها اهمية خاصة . والمرونة التقليدية في قلب تلك العلاقات ، على اى حال ، كانت مقيدة بالنمط الذى انشاه الحكم الثنائي . فرفاعة الهوى كانوا من مؤيدى الثورة المهدية . وخوفاً من الاتحادات القبلية الكبيرة ، قام البريطانيون بالاعتراف بنظارتين منفصلتين (كان ذلك يعكس منافسة داخل الاسر القائدة حول موقع الزعامة من خلال ادعاءات متناقضة .) وقيام سلطة خارجية بمنح سلطات لزعماءالقبيلة وتقسيمها الى نظارتين ، كان يمثل خدعة ، أدت الى تشجيع نمو علاقات جديدة ، أكثر تراتبية وسط قبيلة رفاعة الهوى ، بالإضافة إلى منافسات سياسية داخلية واسعة . والمنافسة السياسية لم تكن محصورة وسط البدو وحدهم ، فهناك ايضاً منافسات جديدة وسط المجتمعات المستقرة على ضفاف النيل ، حيث كانت تلك المجموعات تشكو من وضعها تحت سلطة الزعامة السياسية للمجموعات البدوية .ومثل هذه الشكوى كان يقودها التجار المحليون ، وهم في الغالب من الشمال الاقصى ،وكانوا يهتمون بتطوير مواقعهم الخاصة . وكان البدو ، بشكل عام ، يشعرون بظلم شديد من قبل هؤلاءء نتيجة للتبادل التجارى غير المتكافئ بين الطرفين . فالبدو يشعرون عادة بانهم قد خضعوا لاستغلال بشع من قبل التجار الذين يشكل النشاط

التجارى بالنسبة لهم شرطاً مركزياً لوجودهم .

وفي منطقة النيل الأبيض ، جنوب الخرطوم ، وسط الحسانية والكواهلة ، هناك طبقتين اجتماعيتين متميزتين هما عمار القبيلة (قيادات القبيلة الأثرياء) والمزارعون المرتبطون بالاقتصاد المعيشي بشكل رئيسي . ووجود هاتين الطبقتين يرجع الى فترات سابقة للحكم الثنائي[٤٦] . فبعض افراد الطبقة الثرية كانوا مجرد شخصيات قيادية ، تمكنت من مراكمة بعض الثروة والسلطة السياسية وسط السكان المستقرين ، وكانوا يعرفون بـ « كبارنا » وبعض آخر استمد وضعه القيادى من دوره الدينى ، كشيخ أو فقير . وفي فترة الحكم التركى تم دمج هذه العلاقات في النظام الرسمي الحكومى ، بما في ذلك تعيين شيخ الخط ، وكان يمثل وظيفة هامة . وادى ذلك بشكل عام الى وضع الكواهلة تحت سيطرة زعماء الحسانية . أما السكان المستقرون الذين كانوا مؤيدين للثورة المهدية ، فقد عانوا كثيراً من الضرائب الباهظة وطريقة تخصيص الاراضي تحت حكم الخليفة عبد الله . وبعد مجئ الحكم الثنائي عادت الحياة الى سيرتها الطبيعية. فتم تعيين عمار القبيلة شيوخاً للعشائر ولجمع الضرائب لمصلحة الحكومة الجديدة . وهذه الضرائب كانت تعتبر كضرائب على العشيرة ككل وليس على الافراد كل على حدة . وكوسيلة بسيطة لجمع الضرائب ، كانت هذه الطريقة تعكس السلطة التقليدية في مستويات القبيلة المختلفة ، ويبدو انها تعمل بكفاءة ودون مشاكل . وجاء قرار خلق وظائف العمد ووظيفة الناظر في عام ١٩١٥ ، ليؤدى الى منافسات واسعة . ولكن حتى بعد تأسيس النظارة ظلت مهمة الناظر ترتبط بجمع الضرائب اكثر من ادارة شئون القبيلة . وحتى ذلك الحين كان الموظفون البريطانيون والمصريون أكثر تدخلاً في تسيير شئون المناطق المستقرة على ضفاف النيل مقارنة بتدخلهم في شئون المناطق البدوية المعزولة ، حيث كان هناك مجلس غير رسمي للشيوخ لمعالجة المشاكل الكبيرة.

يمكننا الآن محاولة التعرف على كيفية عمل النظام في ارض الواقع . وبشكل عام نقول ان الانطباع العام يشير الى وجود ارتباك وتشويش في الممارسة العملية . فالتركيب الرسمي للحكم المباشر ، في حقيقته ، كان يتكون من شبكة واسعة من العلاقات المحلية ، التى يحتل فيها السودانيون سلطة جد محدودة ، تحت الإشراف المباشر للمفتشين والمآمير . ولم يتجه هذا النظام لبناء سلطة قبلية واسعة وفعالة . ويبدو انه حتى اذا كانت المجتمعات القبلية قد ظلت كما هى ، دون ان تتأثر بالتغييرات الهامة التى شهدها المجتمع السودانى ، فإن هناك شكوكاً قوية تؤكد استحالة بناء مثل هذه السلطة في اطار ادارة اجنبية ومباشرة . ومع ذلك ، فقد كانت الحكومة تعمل على تشجيع القبلية ، حتى عن طريق المحافظة على مثل هذه الوضعية المحدودة والمشوشة. وذلك أولاً ، لأنها كانت تعمل على تشجيع وتركيز الشعور بالهوية القبلية ، على الأقل لأغراض تتعلق بالإدارة . وثانياً لأنها كانت تمنح هذا التركيب الاجتماعى الضعيف اعترافاً رسمياً من قبل الحكومة ، لم يمنح لأى من التكوينات الاجتماعية الأخرى .

ويبدو ان انتقادات وشكاوى الموظفين ، رغم عدم كفايتها ، قد ساعدت في تركيز بعض

الجوانب الايجابية للنظام ككل . فقد كان بمعنى من المعاني كافياً نسبياً للمحافظة على الأمن والنظام العام في معظم مناطق شمال السودان ، مقارنة بمعظم مناطق الجنوب . فالجنوب لم يحظى بمثل هذه التجربة ، واشكال الادارة الاهلية هناك لم تتعدى الدور الاسمي للمكوك (مفردها مك) بل هناك مناطق واسعة لم تشهد اى نوع من الادارة على الاطلاق . والنزاعات بين الحكومة والمجتمعات النيلية ، غير المرتبطة بتنظيم قبلي مركزى ، وصلت اقصى درجات التوتر خلال العشرين عاماً الاولى للحكم الثنائي ، قبل تحقيق الامن والسلام بشكل نهائي في عشرينات هذا القرن ، اى بعد عشرين عاماً من تحقيق نفس الهدف في الشمال . وفي ذلك الوقت كان الشمال في وضعية علاقات مع ادارة الحكم الثنائي مختلفة تماماً عن وضعية الادارة المباشرة المحدودة في الجنوب .

التعامل مع المسألة الدينية :-

كانت الحركات الدينية الاسلامية تشكل مركز اهتمام عالي بالنسبة للحكام الجدد ، في جوانبها السياسية والايدولوجية على السواء ، مقارنة بجوانب المجتمع السوداني الاخرى . فقد كان الاسلام يمثل ، بالنسبة لهم ، مصدراً اساسياً لاثارة نزعات التعصب الديني والحركات الدينية السياسية ، كما هو واضح في تجربة الثورة المهدية وحركات المقاومة بطابعها الديني وتمحورها حول شخصية دينية ، كما اشرنا في صفحات سابقة . وأيديولوجياً كان الاسلام يعتبر ، من وجهة نظر الحكام المسيحيين الانجليكانيين ، كدين جامد مليء بالمعتقدات الخرافية في ممارساته العملية ، وغير قادر على المساهمة في عصر جديد للتنمية ، كما فعلت المسيحية في الغرب. وفي ذلك يقول أول مدير للتعليم ، في ملاحظات قاسية .. (.. ان شعباً ظل نموذجه للتعليم لقرون عديدة ، يتكون من الغاز واحاجي قواعد النحو والصرف والمجادلات اللاهوتية والميتافيزيقية الجافة ،.. مثل هذا الشعب يحتاج بكل تأكيد إلى درس يؤكد له ان كل حقيقة ، يمكن ادراكها عقلياً ، يجب احترامها ، أولاً واخيراً ، بالتطبيق العملي قبل الحديث عن امكانية فائدتها للمتلقي ـ)[٤٧] .

ان التناقض الظاهر في النظرة الدينية تجسد عملياً في بناء كاتدرائية جديدة بجوار قصر الحاكم العام ، تحتوى على مصلى ، تخليداً لذكرى غردون ، في نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه السلطة بعمليات اصطياد ادعياء لقب المسيح بعنف وشراسة . وعلى اى حال ، كان البحث عن متعاونين مع الحكام الجدد ومواجهة خطر حركات المقاومة ، يتطلب ، ليس فقط عدم معاداة الاسلام ، بل ايضاً تبني سياسة تعمل على اقامة مؤسسة للعلماء المسلمين ، هادئة ومقبولة ، وعلى احتواء الطرق الصوفية العديدة والقضاء على المهدية . وضرورة التعامل مع الاسلام بحساسية عالية تشمل ايضاً منع عمليات التنصير في الشمال وتشجيع الارساليات لتركيز نشاطها في المجتمعات الوثنية في الجنوب .

كان رودلف سلاطين ، البارون النمساوى والشخصية المتفردة ، الذي قدم مع غردون

وقضى سنوات تحت الأسر خلال الثورة المهدية ثم هرب من سجون الخليفة وعاد الى السودان مع جيش كتشنر وتم تعيينه أول مفتش عام في البلاد .. كان سلاطين هذا كثير الاهتمام بانشاء هيئة للعلماء ، تشرف على ادارة الحياة الاسلامية تحت رقابة وسيطرة الحكومة . وتحت اشراف هذه الهيئة (في الواقع اصدقاء سلاطين) يقوم القضاة المستخدمون للحكومة بتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في شئون الاسرة والاحوال الشخصية والحياة الدينية في شمال البلاد ، جنباً الى جنب مع قانون مدنى مستمد من المبادئ القانونية في الهند وبريطانيا . وبالإضافة الى ذلك ، عليهم القيام بمسئولية ادارة المساجد ، التى انشئ بعضها بتشجيع من الحكومة (مسجد الخرطوم الكبير) وتمويل مصرى ، وتسيير المعهد العلمي في ام درمان . وفي نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بتشجيع ودعم مدارس الكتاب (الخلاوى) الخاصة بتحفيظ القرآن وبعض العلوم الدينية ، وتسهيل اجراءات الحج الى مكة المكرمة(٤٨) .

ولكن اذا كان القصد من كل ذلك هو اضعاف تأثير التنظيمات الدينية الاسلامية القائمة ، فإن ذلك لم يتحقق بشكل واضح . فمجرد وجود (الأسر الدينية) التى تتمتع باحترام وتقدير الناس ، وتمثل (المداخل الحقيقية للمجتمع السودانى) كان يعنى ، بالرغم من شكوك الدولة وكرهها للطرق الصوفية ، ان على الحكومة الوصول معها الى مصالحة وتوافق (٤٩) او على الاقل يجب تشجيع هذا التوجه مع الطريقة الختمية . فقيادات هذه الطريقة التى تعاونت من قبل مع الحكم التركى ، واجبرت على الهروب الى مصر خلال الثورة المهدية ، قد عادت الآن من منفاها الاضطرارى . ونتيجة لعلاقاتها ومواقفها السابقة ، بالإضافة الى نفوذها الواسع في شمال وشرق السودان ، قامت الحكومة بمنحها اعترافاً سريعاً غير رسمي . والزعيم الجديد للطريقة، السيد على الميرغنى ، الذى برز بعد منافسة لم تستمر طويلاً مع شقيقه ، وجد تأييد ودعم الحكام الجدد منذ البداية . وفي عام ١٩٠٠ منح لقب فارس الامبراطورية ، وهو السودانى الوحيد الذي منح هذا اللقب قبل الحرب العالمية الاولى ، واحد ثلاثة فقط طوال فترة الحكم الثنائي باكملها . وهكذا وجدت الطريقة تأييداً ودعماً كبيراً ، مكنها من اعادة تأهيل نفسها . ولهذا السبب كانت تعرف بطريقة غير رسمية بـ (طريقة الحكومة) .

اما الطرق الصوفية الاخرى فقد ظلت شكوك الحكومة حولها ثابتة دون تغيير ، انطلاقاً من تجربة الثورة المهدية وخروج المهدى نفسه من اوساط السمانية . ومع مرور الزمن تراجعت هذه الشكوك ، لتحل محلها نظرة أخرى اكثر تسامحاً . وفي كثير من الاحيان كانت الحكومة تفضل هذه الطرق على الفقراء ، الذين كانوا ، في بعض الاحيان ، يمثلون مصدر ازعاج للموظفين الحكوميين ، خاصة في المناطق الملائمة لظهور نزعات التعصب الديني مثل كردفان ودارفور بعد ١٩١٦ - والواقع ان العديد من الطرق الصوفية قد اعادت تنظيم وترتيب اوضاعها بعد انهيار المهدية ، التى حرمتها من ممارسة نشاطها ، وقامت بملء الفراغ الروحى ، الذي احدثه سقوط دولة المهدية بطريقة افضل واوسع من هيئة العلماء . وذلك رغم كل شئ لان سكان المناطق الحضرية كانوا

يرون ان وجود الطرق الصوفية والشخصيات الصوفية اكثر ضرورة وملاءمة من المساجد الكبيرة في المدن . فالصوفية والفقراء لا يقومون فقط بهداية الناس وارشادهم في علاقاتهم مع رب العالمين من خلال تبريكات القيادات الروحية والرجال الصالحين ، بل يعملون ايضاً كوسطاء واطباء وصانعي معجزات ومعلمين حيث يقومون بتدريس كتاب الله ، وذلك من خلال توافق كامل مع المعتقدات الشعبية اكثر من رفضها ومعارضتها . واكثر من ذلك فمع مرور الزمن تأكدت الحكومة ان الطرق الصوفية لا تمثل مصدراً للتعصب السياسي ، لانها بشكل عام لا تهتم كثيراً بالدولة والسياسة ، بل تركز على مساعدة الناس في معرفة تعاليم دينهم كإتباع للطرق المختلفة . وذلك يعنى ان الطرق الصوفية والاسر الدينية يمكن تكييفها بقليل من الرعاية والاهتمام دون حاجة لاحتوائها .

احياء الطبقة التجارية :-

المجال الآخر ، الذى قامت سلطة الحكم الثنائي بتطويره على نفس اسس التغيير الاجتماعي السابقة ، تمثل في مجال التجارة والتبادل . ومرة أخرى قام الحكام الجدد بتتبع خطى اسلافهم السابقين ، وفي هذا الاتجاه ارتكزت جهودهم على النشاطات الما قبل الامبريالية . فقد كانت النشاطات التجارية تمثل معلماً بارزاً في الحياة السودانية منذ دولة الفونج المعروفة . ومع مجئ الحكم التركي وجد النشاط التجارى تشجيعاً اكثر ادى الى تطوره بشكل ملحوظ . وفي فترة الحكم الثنائي اعاد الاقتصاد السوداني ديناميات تطوره وعلاقاته مع العالم بعد التراجعات التى احدثتها الثورة المهدية .

لقد كانت بريطانيا نفسها ، والبريطانيون العاملون في السودان ، في بعض الاوقات ، تحمل نظرة مترددة ومتأرجحة تجاه التنمية الاقتصادية في البلاد – فاحتلال السودان نفسه كان لاسباب ودوافع سياسية ،ولم تمثل الاسباب الاقتصادية جانباً هاماً في ذلك . وفي بريطانيا كانت هناك ممانعة واضحة في ادخال أى رأس مال عام او خاص في هذه المستعمرة الجديدة والواسعة ، التى كانت تعيش حالة عدم استقرار خطير في الفترة السابقة ، مع الثورة المهدية والكوارث التى تعرضت لها الخرطوم ١٨٨٤ – ١٨٨٥ – وفي السودان ، كان الموظفون البريطانيون مترددين حول توسيع النشاط التجارى في المجتمع السوداني ، وسايكولوجياً كانوا مهتمين بالاشراف على طريقة استغلال الاهالى ، حتى لا تتكرر تجربة الحكم التركى السابقة . ومع كل ذلك كانت الدولة في حاجة الى ايرادات حقيقية ، حيث انها ظلت تعتمد لسنوات عديدة على معونة مصرية ، كانت حكومة السودان ترغب في التخلص منها لاسباب سياسية . وفي هذا الاتجاه ، كان ونجت باشا قد بذل جهوداً كبيرة في اقناع منتجي القطن في لانكشير ، وبعض الاوساط المالية في لندن ، بالدخول في استثمارات جديدة في السودان . ومع ان هذه الجهود قد توقفت بسبب الحرب العالمية الاولى ، فقد شهدت الفترة اللاحقة بناء خزان سنار ، على النيل الازرق بهدف توفير الرى الانسيابي لمشروع الجزيرة ، اكبر مشروع لانتاج القطن

في العالم . واسس المشروع على اساس شراكة ثلاثية ، بين حكومة السودان وشركة السودان الزراعية والمزارعين المحليين . وكان من اهداف المشروع توفير الاساس المالي الثابت للدولة ، خاصة بعد توقف المعونة المصرية ، ومع ان المشروع كان حيوياً بالنسبة لإيرادات الحكومة ، وادى الى تغيير طريقة حياة سكان منطقة الجزيرة ، الا انه كان يبدو كجزيرة معزولة في محيط الاقتصاد السوداني ، وتاثيراته الجانبية كانت ضعيفة ومحدودة . ولكنه تحول الى نموذج للمشاريع المروية الأخرى في النيلين الابيض والازرق .

في توافق تام مع تقاليد السودان وتاريخه ادت ظروف استعادة الامن والسلام وتطور المواصلات الى نمو التجارة وتوسيع النشاط التجاري في البلاد . فمع ادخال خطوط السكة حديد ووصولها الى مدينة الابيض ، في الغرب ، في عام ١٩١٥ ، تطورت تجارة الصمغ العربي ، من غابات الصمغ في كردفان ، ليصبح المحصول الثاني في صادرات البلاد ويحول السودان الى اهم مصدري هذه السلعة في العالم . وبجانب ذلك ، تطورت تجارة الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية والحبوب فارتفع حجم استهلاكها المحلي وازداد حجم صادراتها في نفس الوقت . وفي المقابل توسع التبادل التجاري في عدد من السلع المستوردة وبعض المنتجات المحلية ، وذلك للاستهلاك بشكل رئيسي . وبعكس مشروع الجزيرة كان تأثير هذه النشاطات التجارية يمتد في طول البلاد وعرضها ، وذلك انطلاقاً من مركز محدد في وسط البلاد . وكان ذلك المركز يمثل ، في بعض جوانبه ، (القمم المسيطرة) للاقتصاد التجاري . فالبنوك وشركات الاستيراد والتصدير البريطانية بدأت تباشر نشاطها من الخرطوم ، وكذلك كبار التجار السوريين واليونانيين – وبجانب هؤلاء ظهرت مجموعة المولدين ، ابناء المهاجرين المصريين الذين دخلوا البلاد في القرن التاسع عشر وتزاوجوا مع السكان المحليين ، ودخلت النشاط التجاري منذ وقت مبكر . وبالاضافة الى ذلك كان هناك وجود ملحوظ للمباني على الطريقة السودانية التقليدية مع بعض التطوير . ولأسباب تاريخية تماماً كما هو الحال بالنسبة للطرق التجارية من البحر الاحمر ومصر ، ونتيجة للكثافة السكانية والضرائب الباهظة في عهد الحكم التركي ، كان من الطبيعي ان يكون ابناء المناطق الواقعة شمال الخرطوم على ضفاف النيل في مقدمة الذين ارتبطوا بالمؤسسة التجارية السوادنية وشبكة علاقاتها الواسعة . وشبكة العلاقات هذه ظلت كما هي ، كسلسلة تبدأ من كبار التجار في ام درمان والخرطوم ، نزولاً الى تجار الاقاليم حتى صغار التجار والعمال التجاريين المحليين في القرى والبوادي . فالجلابة الذين يلبسون الجلابية ، رمز التراكم الرأسمالي ، الناصعة البياض ، ظلوا ينتشرون في كل مكان .. ودياسبورا الجعليين والشايقية ، التي بدأت في القرن التاسع عشر ، استطاعت ان تعيد نشاطها وحيويتها وتوسع من مجال عملها بعد مجئ الحكم الثنائي . وبينما ظلت مراكزهم في مناطق الوسط والشمال تحافظ على مواقعها وقوتها ، فقد بدأت تتمدد ، مرة أخرى ، داخل مناطق الغرب والجنوب ، في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة بشكل خاص .

لقد كان تأثير الجلابة مختلطاً ومشوشاً ،ولكنه كان هاماً وبارزاً . ففي المناطق المستقرة كانوا يقومون بتوفير السلع الاستهلاكية التي تحولت بسرعة ملحوظة الى ضروريات هامة في الحياة الاجتماعية السودانية مثل الشاي والسكر والبن . وكانوا ايضاً يمثلون دعامة من دعامات الاقتصاد المحلي من خلال ارتباطهم بنظام الشيل . والتجار هنا يلعبون دوراً هاماً كجزء من نظام متكامل يمكن صغار المزارعين من الحصول على قروض معقولة لتمويل نشاطهم في فترات ندرة الحبوب ، مقابل استرجاعها في شكل حبوب في موسم الحصاد . ونتيجة لفارق السعر الكبير بين الفترتين ، فإن فائدة القرض تكون عالية جداً . وفي الممارسة العملية ينظر الناس لنظام الشيل كأداة استغلال بشعة ولكنها مع ذلك كانت تمثل نظاماً مؤسساً في بلد لا يزال يعاني من المشاكل ، وفي بعض الاحيان من المجاعات ..[٥٠] .

في المناطق المستقرة اصبح التجار جزءاً من طريقة الحياة ، وفي المناطق الريفية المعزولة ينظر إليهم السكان بسخط وكراهية وكضرورة لابد من التعامل معها ، كما في منطقة الكبابيش وجنوب البلاد ، حيث يعبر السكان هناك عن كراهيتهم للتجار وتعالي الاخيرين وازدرائهم في تعاملهم مع الزبائن . ومع كل ذلك ، فحيثما ذهب التجار وصغار التجار ، فإن تأثيراتهم السلبية والايجابية تظل تمثل احد العوامل الهامة التي ادت الى تغيير وضعية السودان . ففي دراسة حول تأثيرهم في المناطق الحدودية في جنوب الفونج اشارت الدراسة الى ان التجار يشكلون عنصراً هاماً في عملية جذب سكان الحدود السودانية / الاثيوبية .. (في اطار اجتماعي واحد هو اطار الاسلام والعروبة والاقتصاد وسياسات الدولة .. [٥١]) وكان التجار السودانيون الشماليون المهاجرون الى تلك المناطق ، بادعاءاتهم الخاصة بانتسابهم للسلالات العربية ، يمثلون مركز هذه العملية ، التي تتضمن (وسائل محددة مثل خلق روابط اجتماعية عن طريق التزاوج وتقديم تسهيلات تمويلية ملائمة وسلوك اجتماعي مرتبط بكرم فياض .) وهم يعملون بشكل عام في كل المستويات ، من أعلى القمة حتى المستويات الادنى من العلاقات والروابط التي عملوا على بنائها وتقويتها مع المجتمعات المحلية .

خلاصـــة :

لقد كان التمييز التحليلي بين موضوعات السياسة القبلية والتنمية الاقتصادية والاحتواء الديني يمثل تمييزاً حقيقياً ، بدرجة كافية في اذهان حكام السودان الجدد . ولكن هناك اسباب ثقافية وموضوعية تجعل السودانيين يعتقدون بأن ذلك التمييز ليس حقيقياً بشكل كامل . فعلماء الانثروبولوجيا الاجتماعية ظلوا يركزون منذ وقت طويل على وحدة الثقافات الاثنية . ورغم الانتقادات التي اشارت الى تجاهلهم للاطار الامبريالي وتشجيعهم للمنظور الانعزالي ، فقد تكون هناك اسباب قوية للاعتقاد بأن الناس ، المتلقين لتلك السياسات من اعلى ، ينظرون فعلياً للأشياء بجوانبها المختلفة ويحكمون عليها وفقاً لذلك ، بحكم ان ذلك يمثل ، في العادة ، الكيفية التي تؤدي فيها

النتائج المتراكمة لسياسات معينة في مناطق مختلفة الى تأثيرات محلية محددة . وموضوعياً فقد أظهرت السياسات الحكومية تجاه المجتمع ، في المجالات الثلاث المذكورة ، العديد من مظاهر التشويش والارتباك ، اشرنا الى بعضها في عرضنا السابق حول المجتمعات المحلية . فالعلاقة بين القيادات الدينية وتنمية وتطوير النشاط التجارى ، التى ترجع الى عهد دولة الفونج ، اعيد بعثها وتجديدها بحكم استفادة الطرفين من سقوط الدولة المهدية ، التى عملت على عرقلة نشاط الطرق الصوفية وطبقة التجار على السواء . ونتيجة لذلك تمكنت القيادات الصوفية ، بحكم وضعها الاجتماعى المتميز ، من لعب دور بارز في مجال التحكيم والفصل في النزاعات المرتبطة بعمليات السوق . وبعضهم ربط نفسه بالعمل التجارى وقام بتوسيع ممتلكاته من الاراضي . وكان لكل ذلك تأثيره في دفع التجار للارتباط بالطرق الصوفية المختلفة - وتمثل الطريقة الختمية ابرز الامثلة في هذا المجال ، حيث قامت زعامتها، فور عودتها من مصر ، بالتعاون الواضح مع الحكام الجدد . وهناك طرق اخرى ، مثل الطريقة الهندية ، التى كان يقودها الشريف يوسف الهندى ، قامت بتوسيع املاكها من الاراضي في منطقة الجزيرة ، وذلك من خلال نهج مماثل في العلاقة مع الحكم الثنائي.

والطرق الصوفية لها ايضاً علاقات وطيدة مع المناطق الريفية في شمال السودان ، وذلك في العادة من خلال الارتباط مع القيادات القبلية . فالختمية كان لها نفوذ واسع في شرق البلاد بشكل خاص ، بحكم وجود رئاستها في مدينة كسلا بالقرب من الحدود الاثيوبية . أما الطريقة الهندية فقد تركز نفوذها في الجزيرة ، وانحصر نفوذ الطريقة التيجانية في دارفور وبشكل أقل في كردفان . ومن جانب آخر ، كانت تلك المناطق الريفية البعيدة تمثل مراكز لتاثير الفقراء المتجولين ، الذين حملوا الاسلام للسودان في القرون السابقة ، ولا يزال نشاطهم مستمراً في مناطق مثل منطقة الكبابيش. وفي منطقة النيل الابيض يلاحظ ان عدداً من الزعماء المحليين كانوا في الاصل (فقراء) ، استقروا في تلك المناطق واصبح لهم نفوذ اجتماعى وسط السكان من خلال نشاطهم الدينى ، رغم انهم ليسوا من سكان المنطقة الاصليين .

وبنفس الطريقة كان التجار يتداخلون مع السكان المحليين . وفي المناطق الأكثر استقراراً قد يكون التجار من المهاجرين من مناطق اخرى ، خاصة العاصمة والمديريات الشمالية ، جنباً الى جنب مع بعض ابناء المنطقة . وفي مناطق غير المسلمين ، مثل منطقة جنوب الفونج والجنوب ، قد يطور التجار علاقاتهم مع رجال القبائل ويتزوجون من نسائهم - وبذلك يوسعون فرص انتشار الاسلام واللغة العربية والقيم الاجتماعية الشمالية وسط هذه المناطق - ولكن علينا ألا نضخم من تاثيرات هذه العمليات ، وذلك لأن الشمال نفسه لا يزال بعيداً عن التجانس والانسجام . أما الجنوب ، فقد انعزل عن عمليات الاندماج الوطنى بشكل واضح وكبير ، اذا استثنينا المراكز الحكومية الصغيرة والمحدودة . ومع ذلك فإن التفاعلات التى ظلت جارية هناك لم تكن توجهاً حتمياً نحو (التحديث) وفي نفس الوقت لم تكن نتاجاً للتغييرات الاجتماعية نفسها ، كما اوضحت

ذلك احداث واضطرابات فترة المهدية ، بل كانت ترتبط بنوع معين من اشكال الدولة وبسياسات محددة . فالدولة كانت توفر العامل المشترك من خلال دمج السودان ، مرة أخرى ، في الاقتصاد الدولي ، وتكييف الطرق الصوفية واحياء (الهويات القبلية) . ومع ان هذه الاهداف قد تبدو متنافرة فإنها في والواقع ليست كذلك تماماً . وذلك ليس فقط لانه يمكن جمع هذه القوى المتعددة في اطار موحد ، بل ايضاً لأن الدولة نفسها قد قامت بتعميدها كمجموعة متعاونين معترف بها ، وكمؤسسة زعماء قبائل وقيادات طرق صوفية مميزة ومرتبطة بمصالح تجارية . وهذا التعاون كان يقوم في المستويات الادارية الدنيا ، حيث كان المفتشون المحليون يقومون بتعيين زعماء القبائل وتحديد اشكال التعاون مع قيادات الطرق الصوفية ، وفي قمة السلطة في نفس الوقت . فالسير ونجت ، مسئول المخابرات السابق والذي اصبح حاكماً عاماً في الفترة ١٨٩٩ – ١٩١٦ ، كان يعرف اهمية وضرورة التعامل مع السودان بوعي وتفهم ، وذلك لان قدراته العسكرية كانت محدودة لا تناسب حكم بلد عرف الثورات في فترات سابقة ، وذراعه اليمين ، سلاطين باشا ، كانت له علاقات حميمة مع كل العناصر القيادية في السودان . ومثل هذه العلاقات الحميمة والشخصية ، كانت لها اهميتها في العلاقة مع المجتمع ، تماماً كأى تطور في مؤسسات الدولة ، مثل تكوين مجلس الحاكم العام في ١٩١٠ ، الذي كان يمثل اجراءاً هاماً للدولة الاجنبية فقط ، بحكم عدم اشراك السودانيين فيه . وبرز ذلك بشكل واضح في تقديم مجموعة من زعماء المؤسسة السودانية أمام الملك جورج الخامس في لندن ، في عام ١٩١٩ ، لتهنئته بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى . والاهمية البارزة للشخصيات التى ظهرت في استعراض لندن ، رغم انها لم تكن تملك اى صفة تمثيلية رسمية ، كانت كافية ومناسبة لإعتبار هذا العرض كاعتماد رسمي باعلان تابعية هذه العناصر للامبراطورية البريطانية . ومع محدودية عدد المفتشين واهمية مرؤسيهم المصريين ، بشكل رئيسي ، في هيكل الادارة ، اصبحت هذه المؤسسة السودانية الناشئة ، تماماً كالدولة التى أقامت هذا التنظيم الجديد ، واصبح منهج التعاون معها أمراً هاماً وحيوياً بالنسبة للحكام الجدد كاهمية منهج العنف والقمع . فالعنف كان لا يزال مطلوباً خاصة في مواجهة حركات المقاومة في السنوات الاولى ، وكان هو نفسه يمثل مدخلاً هاماً لتعاون مجدى ومتواصل . وربما يكون السيد عبد الرحمن المهدى (المرحوم السير السيد عبد الرحمن المهدى) ، ابن المهدى ، العنصر الاكثر غرابة وسط مجموعة الزعماء السودانيين الذين شاركوا في وفد تهنئة الملك في لندن عام ١٩١٩ – فبعد ان شاهد مقتل اخوانه برصاص البريطانيين ، واجبر على العيش في مدينة ام درمان في ظروف مهينة وقاسية ، وجد السيد فرصته في الحرب العالمية الاولى . فالحكومة كانت في حاجة شديدة لمعارضة ومقاومة دعوة عدوها الأساسي في الشرق الاوسط ، السلطان العثماني ، الذي اعلن نفسه خليفة للمسلمين ودعى المسلمين جميعاً لدعمه ومساندته . والمهدية كانت حركة معادية للاتراك أساساً . ونتيجة لذلك تقدمت الحكومة للسيد عبد الرحمن بعرض للوصول الى سلام ووفاق مع الانصار ، مؤيدى

المهدى الكبير . واستجاب السيد للعرض دون تردد ، بحكم معرفته المباشرة بقدرة الدولة وخبرتها في سحق حركات النبي عيسى . وظهرت انتهازيته ونهجه السامي بشكل بارز عندما قدم سيف والده ، بطريقة غير متوقعه ، هدية للملك جورج الخامس . ولكن الأخير رده اليه ووجهه باستخدامه في حماية الامبراطورية والدفاع عنها .

مع تطور علاقات الدولة بالمؤسسة السودانية على المستوى الوطني ، وتطورات مماثلة على المستويات المحلية ، بدأت استجابة الجمهور لسياسة الحكومة القائمة على تحقيق الامن والاستقرار باساليب سلمية ناعمة . والمفارقة ان الحكام الكفرة (يطلق عليهم تعبير ترك في الاوساط الشعبية) حققوا السلام واشاعوا الامن بطريقة اكبر واوسع من دولة المهدية . وفي الجانب الآخر ظلت الضرائب في مستويات منخفضة نتيجة لاعتقاد جازم بأن الضرائب الباهظة كانت سبباً اساسياً في دعم ومساندة الثورة المهدية . وظل تدخل الحكومة في المسائل المتعلقة بالارض محدوداً ، حيث كان توزيعها يتم ، بشكل كبير ، على نفس الاسس التقليدية السائدة ، مع منع الاجانب من تملكها بشكل حازم . وقامت الحكومة بالسماح باستمرار الرقيق العائلي ، الذي كان يوفر قوة عمل ضرورية في النشاط الزراعي ، وشجعت مجموعات الفلاتا القادمة من غرب افريقيا أو العائدة من الحج في طريقها الى بلدانها ، على الاستقرار والعمل في قطاع الزراعة ، حيث اصبح عدد كبير منهم يعمل في لقيط القطن بمشروع الجزيرة .

ومع كل ذلك كانت هذه العمليات ، في مجملها ، تعاني من اختلالات اساسية . فالدولة تم تاسيسها من الوسط الى الاطراف ،والمتعاونون الاساسيون معها كانوا من وسط وشرق البلاد . ولذلك لم تكن مناطق الاطراف ممثلة ، بشكل واضح ، في المؤسسة السودانية ، وذلك أما لأن نفوذ الدولة والعمليات الاجتماعية كان ضعيفاً في تلك المناطق البعيدة والمنعزلة ، أو لأنه كانت هناك حركة مقاومة مستمرة ولها جذور محلية راسخة أو للسببين معاً . والمثال الاكثر وضوحاً تمثله مناطق الجنوب حيث استمرت حركات المقاومة لفترة طويلة نسبياً ، ولم تؤدى ظروف السلام ، الذي تحقق لاحقاً ، إلى تنمية وتطوير تلك المناطق وذلك بحكم ضعف عمليات الاندماج الاقتصادى والاجتماعى هناك ، مقارنة ببعض مناطق الشمال .

الفصل الثانى

الحكم الثنائي في مواجهة الضغوط

مشاكل ما بعد الحرب :-

كان عالم ما قبل الحرب العالمية الاولى يرتكز ، من وجهة نظر تامين وحماية الدولة ، الى سلسلة من الاحكام المتعلقة بميادين معينة ، معزولة عن بعضها البعض تقريباً . فالحسابات الدولية لا تدخل في اهتمامات السودانيين ، ودخولها بطريقة او باخرى في الحسابات والاحكام المرتبطة بحادثة فشودة ، أو في تاسيس الحكم الثنائي ، كان في حدود دنيا ، وكذلك تاثيرها في بعثه ملنر Milner للتحقيق في أحوال السودان ومصر ، وبعثة اللنبى . Allenby ومع ذلك كان السودانيون يشكلون مجالاً مركزياً في الحسابات البريطانية ، خاصة في ما يتعلق بما يعتبره البريطانيون خطراً رئيسياً (امكانية تفجر انتفاضة اسلامية بشكل ما) ولذلك كان التعامل معهم يقوم على التفهم والوعي والكياسة . وهذا يتناقض ، بشكل صارخ ، مع اعمال العنف والقمع التى مارسوها في مناطق تعتبر من مناطق الاطراف البعيدة . وعلى اى حال ، فقد تعرضت هذه القدرة على التمييز العالي بين هذه الابعاد المختلفة لأمن وحماية الدولة ، الى هزة عنيفة ، أدت الى تحطيمها بطريقة فظة . وتمثلت هذه الهزة في احداث عام ١٩٢٤ التى اكدت التبلور الهام والخطير لعدد من خطوط التطور المختلفة ، وكانت لاستجابة البريطانيين تجاهها تأثيرات أساسية داخل السودان وفي دوره في المرحلة الجديدة من العلاقات المصرية البريطانية .

لقد اعترف ملنر بأن ابتعاد البريطانيين من الارتباط المباشر بالادارة المصرية سوف يفرض ضرورة تقوية موقع بريطانيا في السودان على حساب أضعاف النفوذ المصرى ، وان التاثيرات التنظيمية للفكرتين المذكورتين سوف تؤدى الى تقوية حكومة السودان . ولكن التغيير العملي في هذا الاتجاه جاء نتيجة لخطوات اللنبى وليس تقدير ملنر . فمنح مصر استقلالها في عام ١٩٢٢ ، مع استبعاد موضوع السودان ،ادى بشكل مؤثر الى خفض اهمية المندوب السامى لبريطانيا في القاهرة في تقدير شئون السودان . وجاء رد فعل اللنبي تجاه اغتيال السير لى ستاك Lee Stack بعد عامين ، ليؤدى الى انفصال اكثر ، حيث اصبح الحاكم العام منذ ذلك الوقت لا يجمع بين منصبه كحاكم وسردار في الجيش المصرى . واكثر من ذلك فقد ادت اجراءات اللنبي الى ابعاد الموظفين والعسكريين المصريين من السودان وتهديد مصر بزيادة نصيب السودان من مياه النيل بكميات كبيرة . ومع ان اللنبي ، فى عامي ٢٢ - ١٩٢٤ ، كان يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ، إلا ان الخطوات التى اتخذها ، وتاثيراتها العملية كانت لمصلحة ابناء جلدته في السودان . ورغم ترقية ونجت في منصب المندوب السامي البريطانى في مصر ، فقد كان يرغب منذ وقت طويل في تخفيض دور الموظفين والعسكريين المصريين

في شئون السودان . وكانت هذه الرغبة قد ترشحت في اوساط موظفي الخدمة السياسية ، التي اصبحت بحكم تطور وعيها المهني الخاص وروح العصبية الجماعية السائدة في وسطها (والتي لا مكان فيها للمصريين) تتجه بشكل متزايد الى ابعاد ما صار بحكم الواقع طبقة ادارية وسيطة بين الموظفين البريطانيين ورعاياهم . وجاءت الأحداث والاضطرابات التي شهدتها مصر ، لتؤجج هذه الرغبة والمشاعر المرتبطة بها ، بحكم ما أحدثته من اهتمام وقلق متزايد في الاوساط البريطانية في السودان . ووجد هذا الاهتمام والقلق ما يبرره بانفجار احداث ١٩٢٤ في الخرطوم .

لقد كان الموظفون المصريون يشاركون بشكل طبيعي أخوانهم المتظاهرين في القاهرة في مشاعرهم تجاه بريطانيا والسياسة البريطانية . ومع ان نشاطهم السياسي كان يخضع لقيود كثيرة ، إلا انهم كانوا يعبرون عن انتقادتهم للسياسة البريطانية في كل الفرص المتاحة مع الاوساط السودانية . وعبروا عن انتقاداتهم هذه ، بشكل خاص ، عند صدور تقرير ملنر ، الذي اشار الى عزل السودان عن مصر ، في وقت برز فيه شعار وحدة وادى النيل في الحركة السياسية المصرية واصبح يشكل شعاراً هاماً من مطالبها . وهذا التطور الهام كانت له تاثيراته في وسط السودانيين ، خاصة سكان المدن والدرجات الدنيا من موظفي الحكومة . فظهرت جمعية الاتحاد السوداني في اوساط طبقة (الافندية) كما كان يصفهم البريطانيون . واثارت هذه الجمعية ، رغم صغر حجمها والطبيعة السرية لنشاطها السياسي ، اهتماماً واسعاً نسبياً في مصر والسودان على السواء ، عندما حكمت سلطات الحكم الثنائي على ضابط سوداني برتبة صغيرة ومن جذور دينكاوية ، هو الثائر المعروف علي عبد اللطيف ، بالسجن لأنه قدم موضوعاً للنشر في احدى الصحف المحلية ، تحت عنوان (مطالب الامة السودانية) وبعد اطلاق سراحه من السجن في عام ١٩٢٣ اصبح احد المؤسسين لجمعية اللواء الابيض ، التي كان شعارها يضم خريطة وادى النيل بأكمله ويدعو لوحدته .

في عام ١٩٢٤ تمكنت حركة اللواء الابيض من تنظيم مظاهرات معادية لبريطانيا ، ادت الي اعتقال علي عبد اللطيف مرة اخرى . ولكن الاحداث تطورت في اتجاه اكثر ازعاجاً وخطورة . فقد تمردت كتيبة الجيش المصرى المعسكرة في مدينة عطبرة مركز رئاسة سكك حديد السودان ، وقامت القوات البريطانية بمواجهة التمرد وسحقه . وادت هذه التطورات إلى خروج طلبة الكلية الحربية في مظاهرة في شوارع العاصمة . وجاء اغتيال الحاكم العام ، السير لي ستاك في القاهرة ، ليضاعف من حالة التوتر والاضطراب . وذلك لان القوات البريطانية قامت باصدار الاوامر الخاصة بابعاد القوات المصرية ، وفقاً لأنذار من اللنبي بهذا الخصوص . ولكن المصريين احتجوا على تلك الاوامر بحجة انها لم تصدر من الحكومة المصرية ، ورفضت وحدتان تنفيذ الاوامر . وبينما كانت القوات البريطانية منتشرة في الشوارع ، كانت النساء والأطفال البريطانيون يتجمعون في قصر الحاكم العام طلباً للأمن والسلامة (منظر يذكر بمقتل غردون عام ١٨٨٥م .) وعلى أى حال فان الاضطرابات لم تاتي من القوات المصرية ، بل من وحدات عسكرية

سودانية ، عندما سلحت الكتيبة الحادية عشر نفسها وسارت باتجاه كبرى النيل الازرق ، للانضمام للقوات المصرية في الخرطوم بحرى ، كما كان يبدو في الظاهر . وفي الطريق اوقفتها القوات البريطانية ، وبعد رفضها لتنفيذ الاوامر ، بدأ اطلاق النار . ونتيجة لذلك انفجر الصدام الرئيسي في ثورة ١٩٢٤ وتراجعت القوات السودانية الى المستشفى العسكرى وصمدت في مواقعها هناك حتى آخر رجل .

ان احداث ١٩١٩ - ١٩٢٤ كانت تشير الى ان هناك عناصر ناقدة للسياسة الحكومية في اوساط السودانيين ، وانها وجدت تشجيعاً ودعماً من المصريين . ولكن المصريين من جانبهم كانوا يعملون على تحجيم نشاطهم لدرجة ان بعض السودانيين اتهموا قواتهم في الخرطوم بحرى بالفشل في تقديم المساعدة لاخوانهم السودانيين الذين كانوا في اشد الحاجة إليها . ومن الناحية العسكرية ، كان تحفظ المصريين حيوياً بالتاكيد ، وذلك لأن القوات البريطانية كانت ستكون متفوقة عددياً في حالة اى تدخل مصرى حقيقي في العاصمة . وربما كان هناك تأثير حاسم لحالة التوتر البريطاني ، التى ادت الى اطلاق النار على الكتيبة الحادية عشر السودانية وللتعهد الذي تم التوصل إليه ، جزئياً ، في النادى البريطاني القريب من هناك . ولكن بينما كانت مشاعر البريطانيين تتفجر حقداً على العناصر المنحطة في المجتمع السوداني ، كان التأثير السايكولوجي أكثر تعقيداً . ومع ان السياسات المتبعة في ذلك الوقت سوف تخضع لتعديلات هامة ، وتركز على استغلال الوضع المستقل في حكم السودان ، وعلى منع تكرار اى تمرد او ثورة من هذا النوع ، فما زال هناك احساس بالخطر ظاهر ومحسوس ، رغم ان البريطانيين لم يفقدوا عسكرياً واحداً في أحداث ١٩٢٤ [١].

على اى حال فقد قام المتعاونون مع الحكومة بتهدئة مشاعر الخوف في تلك السنة المضطربة . اذ قام السيد عبد الرحمن المهدى من خلال معرفته بالخطر الذى واجهته الحكومة من قبل النفوذ المصرى في البلاد ، بالإضافة إلى المقاومة العلمانية في أوساط الأفندية وتفضيل بعض الوحدات السودانية الوفاء بقسم الولاء للخديوي أكثر من أوامر الضباط البريطانيين ، انطلاقاً من معرفته بكل ذلك قام السيد عبد الرحمن المهدى بتنظيم (سفر ولاء) وقعه عدد من القيادات الدينية والقبلية وشخصيات أخرى بارزة في المجتمع . وقام ايضاً بعدة رحلات في البلاد لحث الناس على المحافظة على ولائهم للبريطانيين .. (ومن خلال قيامه بتجميع الشعب حول الموقف البريطاني أوقف السيد عبد الرحمن اى امكانية أمام الدعاية المصرية لكسب التأييد الشعبي[٢]) . ومن الواضح هنا ان المتعاونين مع الحكومة كانوا يؤكدون ان علاقات السيد / التابع هى عبارة عن عملية ذات اتجاهين (قد يكونان بالضرورة مختلفين وغير متكافئين) وان التابعين يملكون الكثير الذي سيخسرونه في مواجهة التحدى القادم من ادنى المجتمع ، تماماً كالحكام الاجانب . والواقع ان الدولة لم تكن وحدها فقد شمل الخوف من الخطر كل المراتب الاجتماعية في البلاد . وحكم على الذين تسببوا في اثارة الاحداث والاضطرابات بأنهم (سودانيون) من العناصر المنبتة قبلياً ، وتشمل بعض اسر الرقيق السابقين ، كاسرة

على عـبـد اللطيف . وبـذلك كـان الخطر على الوضع الاجـتـمـاعي للسـودانيين ، تماماً كالموظفين البريطانيين . ولحسن حظ الحكام الجدد ، نجحت جهود المتعاونين في حشد الدعم والتأييد الشعبي للحكومة . فقد تم احتواء الاضطرابات في المناطق الحضرية . أما في المنطق الريفيـة فقد كـان لاحداث ١٩٢٤ تأثير ضعيف . ومع ذلك كـانت ثورة ١٩٢٤ تمثل صـدمـة قـاسـيـة . والسـيـاسـات التي وضـعت لمنع تكرارها ، اذا لم تكن قد ادت الى القضاء على نفوذ وتأثير العناصر المحلية ، التي كانت تقف خلفها (السودانيين وعناصر طبقة الافندية) فإنها قد تواصلت بعد فترة وجيزة بقوة ونشاط .

هكذا اذن تم ربط موقف السودان الدولي بأوضـاعه السياسيـة المحلية في عام ١٩٢٤ وذلك من خلال تحليل حكومـة السودان لأسباب اضطرابات واحداث ذلك العام ، وخطوة اللبني ، غيـر المتوقعة بـابعاد مصر من البـلاد . وقد مكن ذلك حكومة السـودان ، التي كان الكثيرون من مـوظفيـها يأملون فـي ربط السودان ببـريطانيا مباشرة[٣] ، من الانشغال بهمومـها الخـاصـة والتركيز على الاجـراءات المخططة لمواجـهة التيـارات التي تسببت ، حسب وجهة نظرها ، في تفجـر احداث واضطرابات ١٩٢٤ .. ومع ذلك ، كانت بريطانيا تبحث ، في ذلك الوقت ، في امكانيـة التفاوض حول اتفـاقية دفاع مع الحكومـة المصرية . وهذه المسألة لم يتضمنها اعلان اللنبي الذي منح مصر استقلالها من طرف واحد ، وانهى رسمياً وضـعية الحماية البريطانية هناك . وذلك لان عقليته العسكرية كانت ترى اهمية الاحتفاظ بالسودان كورقة ضـغط حيوية كما اشار الى ذلك هو نفسه في انذاره الشـهير بعد اغتيال السير لي ستاك . اما مصر فقد كـانت تشعر بتعرضـها لظلم كبيـر وخطر حقيقي ، ولذلك بدأت تطالب بامتيازات في السـودان مقابل موافقتها على توقيع اتفـاقية دفـاع مع بريطانيا . ومن هـذا المازق السيـاسي برز الى الوجـود ما ظل يعـرف بـ (مسـألة السـودان) التي اتخـذت عدة اشكال في فـتـرات مـخـتلفـة وتضـمنت بشكل رئيـسي علاقـة مصـر وبريطانيا بالسـودان ، وبالتالي علاقـتهما مع بعض ، ومشكلة مـوقف السودانيين فيما يتعلق بمستقبل بلادهم[٤] .

لقد برهنت الايام استـحالة الوصول لحل مناسب لمسالة السـودان . ولكن السودانيين في النهاية تمكنوا من طرد الحكم الثنائي واعلان استقلال بلادهم . وفي السنوات الاولى كانت هذه المسألة تبدو كمسالة تصالح وتوافق بين تركيب السلطة في السودان ودولتي الحكم الثنائي والوضـعـيـة الدوليـة بـشكل عـام . وفي أخـريات الـعـشـرينـات واوائل الثلاثينات كانت الوضـعية الدولية تتركز بشكل رئيسي في تدعيم موقف بريطانيا في مصـر على طول نفوذها في الشـرق الاوسط . فقد كـانت بريطانيا المسيطرة وغير المهددة في كل مناطق نفوذها ، تمثل عـاملاً هاماً ورئيسيـاً في السياسة المصرية المحلية ، وكانت مصـر تمثل ، بالنسبة لهـا ، موقـعاً هامـاً ومركزاً حيـوياً في المنطقة بشكل عـام . وفي هذا الاطار تمكنت بريطـانيا من رفض المطالب المصريـة الخـاصـة بامـتـيـازاتهـا في السـودان ، استناداً الى وضـعيـة الحكم الثنائي نفسه .وذلك رغم اهتمـامها بإنهاء اتفاقية الدفاع مع مصـر . وفي وقت وجـيز اصبحت هذه المسـالة مركز اهتمـام حكومة السـودان ، لتؤكد ان

السودان اذا لم يربط ببريطانيا ، بشكل كامل ، فلن تكون فيه اى امتيازات لمصر . وذلك لأنها كانت ترى ان اى عودة لمصر سوف تعني ظهور شبح احداث ١٩٢ مرة اخرى ، واظهار الحكومة في موقف الضعيف أمام حلفائها السودانيين الذين وقفوا معها بوفاء واخلاص في وجه ذلك الخطر . وفي المفاوضات الممتدة حول اتفاقية الدفاع وموقف السودان بين ١٩٢٢ و ١٩٣٦ كانت مسألة السودان تشكل بإستمرار سبب انهيار تلك المفاوضات ، وكانت حكومة السودان تؤكد بشكل حاسم انها سبب ذلك الانهيار . ففي الفترة ٢٩ - ١٩٣٠ اقترب الطرفان المصرى والبريطاني من الوصول الى اتفاق ،عندما تقدم السير جون مافي John Maffeyالحاكم العام وقتها ، بعرض تقديم تسهيلات لكتيبة من الجيش المصرى في مدينة وادى حلفا في اقصى شمال البلاد ، مع عدم السماح لأى وجود مصرى في ادارة شئون السودان . ومع رفض حكومة الخرطوم لاى امتيازات مصرية انهارت المفاوضات تلقائياً . ويبدو ان هذه الفترة تمثل اسوأ الفترات التى عاش فيها السودان عزلة واسعة عن محيطه الدولى طوال هذا القرن - و اذا كانت حكومة السودان قد عملت على الاستفادة القصوى من هذه الوضعية ، و مارست ضغوطا مكشوفة لعرقلة الوصول الى اتفاقية مصرية / بريطانية بهذا الشان ، فان ذلك قد تم على حساب اهتمام لندن و القاهرة المتزايد بهذه المسالة ، و ليؤشر بداية ظهور تعنت وتصلب حكومة السودان ، التى كانت تعمل ، نظرياً ، كوكيل لدولتى الحكم الثنائى .

الادارة الاهلية :-

بينما كانت حكومة السودان تعمل على عرقلة حل المشاكل الدولية ، كانت فى الداخل تعمل على تقوية وتدعيم موقفها فى اعقاب ابعاد المصريين من البلاد - فقد اصبح الطريق ممهدا لتنمية و تركيز المتعاونين من زعماء و رجال القبائل و تطوير اوضاعهم من درجات السلم الادارى الدنيا الى سلطات قائمة بذاتها - و الحكم المباشر ، او الادارة الاهلية ، التى يشار اليها فى الكتابات الرسمية بالحروف .N.Aهدفها ان تكون مفتاح الدولة ومدخلها للمجتمع . فادارياً كانت تعنى توسيع السلطات المحدودة الممنوحة للنظار و العمد و المشائخ لتقوية وتعزيز مهامهم التنفيذية والمالية والقانونية . وصدرت بالفعل مجموعة قوانين لتحقيق هذا الهدف(٥) . وسياسيا كانت تعنى تشجيع و تدعيم انعزال المناطق الريفية فى البلاد ، بهدف تحاشى تكرار احداث الشغب والاضطرابات ، التى حدثت عام ١٩٢٤ . و فى كلا الجبهتين ، الادارية والسياسية ، ادت هذه الاجراءات الى دفع السياسات الحكومية ، بشكل فعّال ، بعيداً عن المركز في الخرطوم . فبعد نهاية خدمة السير جيفرى ارشر Geoffery Archerكحاكم عام(٦) ، خلفه في المنصب السير جون مافي . وكان يعتقد ان القوى الاجتماعية ، التى كانت تقف خلف احداث ١٩٢٤ ، مثل طبقة الافندية والعناصر المنبتة قبلياً ، يجب عدم تشجيعها وتجاهلها عن طريق الاهتمام بالمجتمعات التقليدية والتركيز عليها من قبل الحكومة . وهذا يعنى انه بدلاً من ترقية العناصر الشابة ، المشبعة بـ (روح الاستقلال المزعجة) على المسئولين

أحياء ما يوصف بكلمات مفخمة (الإحساس بالإنضباط الشخصي ، الذي يولده ، في العادة ، التدريب المتواصل في ظل النظام الفيودالي المهيمن في التنظيمات القبلية السليمة.) وحسب تقديرات السير جون مافي ، فأن الادارة الاهلية .. (سوف تضع حاجزاً بين المحرضين والبيروقراطية الحكومية .. وبالتالى تطهير وتحجيم الجرائيم السياسية القادمة من الشمال في وادى النيل الى الجنوب في الخرطوم ..(٧)) ولتحقيق هدفه المحدد لتحويل السودان الى (منطقة آمنة للاوتوقراطية) كان مافي يجد دعماً كاملاً ومخلصاً من الخدمة السياسية بقيادة السكرتير الادارى ، هارولد ماكمايكل Mac Michael، الذي كتب كثيراً عن عرب كردفان ودارفور(٨) . ومع ذلك فإن ما كانت تعنيه الادارة الأهلية نظرياً وعملياً ، لم يكن واضحاً بشكل كلي على الإطلاق . فهناك الذين كانوا يبحثون عن نظام محافظ شبيه لنظام نيجيريا(٩) ، بينما كان آخرون يبحثون عن عملية تحديث في اطار التراكيب القبلية ، تسمح باحداث تنمية اقتصادية دون تدمير (النظام الاجتماعي (١٠)) ورغم ان النظرية مشكوك فيها ، فان الظروف المحلية قد ظلت تؤكد باستمرار ان المطلوب مركزياً ، اياً كان شكله ، سوف يتحول عملياً الى شئ جد مختلف من منطقة الى اخرى .

لقد كان غرب السودان من المناطق التى حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال ، وهي المنطقة التى كان ماكمايكل يعرفها بشكل جيد . وفي هذه المنطقة كان النجاح الأكبر في نظارة على التوم ، الذي كان يشار إليه في اوساط الخدمة السياسية بالحروف .. A.T. فقد منح على التوم وسام الفروسية في عام ١٩٢٥م ، الوحيد وسط القيادات القبلية الذي حظى بذلك ، وذلك بهدف تشجيع الآخرين للسير في طريقه . وبالفعل ، فعندما منح هذا الوسام ، كان معروفاً أن المقصود ليس مساعدته ليمسك بالسلطات الممنوحة للنظار ، وذلك لان السلطات التي كان يمارسها فعلياً في مناطق كثيرة من نظارته كانت تفوق تلك السلطات بكثير (١١). وكان قادراً على تحويل اتوقراطيته المحلية الى نخبة متركزة في ذرية اولاد فضل الله وسط الكبابيش . ومن خلالهم تمكن من ادارة نظام تميز بقدر عالي من المركزية . وذلك لانه كان يقوم بتعيين اولاد فضل الله كمناديب ويرسلهم الى عشائر الكبابيش الاخرى لتنفيذ أوامره وتوجيهاته . وهناك وظائف اخرى ، مثل الكتبة المسئولين عن سجلات الضرائب والمحاكم الاهلية وغفراء الادارة الاهلية وغيرها ، كلها كان يحصرها وسط ابناء عشيرته . كما كان يقوم بتعيين شيوخ العشائر الاخرى ، في معظم الاحيان ، واخضاعهم لاشراف مباشر من المركز . وبذلك ضمن سيطرة أولاد فضل الله وعدم السماح بظهور اى منافسين لهم من اقسام الكبابيش الاخرى . ومن خلف نخبة اولاد فضل الله كانت هناك شبكة واسعة من علاقات السيد / التابع داخل الدكة ، عاصمة الكبابيش البدويين . وفي اطار هذه الشبكة يقوم التابعون بتقديم خدمات عديدة للأسياد ، وذلك لتأكيد مكانة هذه النخبة وهيمنتها في مجتمع القبيلة . وفي العادة يقدم الاسياد خدمات الضيافة والهدايا وتعيينات (في الوظائف الدنيا في الادارة الاهلية) المرغوبة من قبل الاتباع .

وهكذا كان نمو وتطور نخبة متمركزة وسط الكبابيش نتيجة لتضافر عوامل محلية ، تمثلت في انتهازية على التوم وقدراته الادارية العالية ، وعوامل خارجية ارتبطت برغبة البريطانيين في تفويض سلطات اوسع للمسؤلين في الادارة الاهلية ، حتى اذا فرضت الضرورة قبول بعض التعديلات بهدف التكيف مع خصوصيات هؤلاء الزعماء المحليين ، كما تظهر في ارض الواقع . وفي هذا الخصوص يشير احد مفتشي المراكز انه لم يكن يريد ان يجعل من علي التوم مجرد (سلطان تربيزة) أي مجرد بيروقراطي ، ولكنه مع ذلك كان يعتقد انه من الضروري (قبول نظامه الاداري والمالي والقضائي ككل .. واعتباره نظاماً رسمياً مع بعض التعديلات الطفيفة ، اذا امكن ذلك ، مثل اصراره على انه يملك صلاحيات اصدار عقوبة بالسجن وتسجيل احكامه في دفتر خاص وحفظ حسابات الغرامات والعوائد ..) [١٢] .

وعلى اي حال ما حدث في شمال كردفان وادى الى ان تكون سلطات على التوم الفعلية اكبر من الصلاحيات المحددة في قوانين الادارة الاهلية ، لم يتكرر كثيراً في مناطق اخرى . ففي نظارة رفاعة الهوى في جنوب الفونج ظهرت علاقات مختلفة حتى في اوساط البدو . صحيح كانت هناك نخبة قبلية ناشئة ، نتيجة للتعاون مع المسؤلين البريطانيين ، وان كثيرين من البدو كانوا ، كما هو الحال في منطقة الكبابيش ، مرتبطين فقط بالسياسة المحلية في مستوى المعسكر أو العشيرة . ولكن في وسط النخبة القائدة لم يكن هناك أي نوع من التضامن والاتوقراطية مماثل لما كان سائداً وسط الكبابيش . واحد اسباب ذلك يتمثل في التنافس بين العشائر ، وبالتحديد بين بني حسين وبني حسن ، الذي ادى الى نزاعات مريرة حول المناصب ، والى ضرورة تعديل التركيب الرسمي للنظارة ، ليتناسب مع هذا الواقع . وهناك ايضا سبب آخر ، تمثل في الخوف من المنافسة من قبل الشيوخ التابعين للنظارة الذي أدى الى قيام النظار بتشجيع قيادات المعسكرات للتعامل معهم مباشرة ، وبالتالي تقليل اهمية شيوخ الاقسام . ومن خلال المناديب والعمد استطاع النظار بالتدريج السيطرة على المنطقة . ولكن استمرار التنافس ظل يمثل عامل اضعاف اساسي للنظارة . والسبب الثالث تمثل في الشكوى المستمرة من سكان المجتمعات المستقرة في مناطق النيل الازرق واحتجاجهم على وضعهم تحت سلطة نظارة البدو التي تشك هي الاخرى في ولائهم واخلاصهم [١٣] .

أن مشكلة الولاء القبلي كانت تعكس نفسها ، بوضوح ، في المناطق النيلية والمراكز الحضرية النامية . ففي وسط عرب النيل الابيض ، كانت هناك صعوبات كثيرة لخلق نظارات مؤهلة وادارة اهلية نشطة وفعالة [١٤] . فالمنطقة تسكنها قبائل متعددة ، وكانت المجموعات الاخرى ترفض وتقاوم الاندماج في نظارة يسيطر عليها الكواهلة . وهنا كان من الضروري ، ايضاً ، اجراء تعديلات معينة في التركيب الرسمي ليستجيب لتلك الوضعية. وبالنسبة لمجموعات كثيرة من سكان المناطق النيلية ، ليس فقط في النيل الابيض بل حتى في مناطق شمال الخرطوم ، كانت القرية تمثل الوحدة الاجتماعية ، أكثر من القبيلة . ولذلك اصبح شيخ القرية عنصراً هاماً في الادارة الاهلية هناك اكثر من

الناظر او العمدة . وربما كان السير جيمس كرى يفكر في هذه المجموعات ، عندما لاحظ (ان هذه المواقع يمكن ان يشغلها اداريون شباب باحثون بجد واجتهاد عن قبائل مفقودة وزعماء غائبين ، ويحاولون احياء نظام اجتماعي انتهى الى الابد .) [١٥] .

لقد كانت الادارة الاهلية تعني عدة اشياء بالنسبة للكثيرين من السكان في شمال السودان . ويمكن القول ان اداءها كان يتفاوت من نجاح جزئي في الغرب الى فشل كامل في الوسط والمناطق النيلية[١٦] -. وفي المناطق الأخيرة كان الفشل يرجع بشكل كبير الى درجة تفكك وتحلل المجتمعات القبلية . ولكن هناك منطقة واحدة دون كل المناطق الأخرى ،كان من المتوقع ان ينجح فيها نظام الادارة الاهلية ، هي الجنوب . ولكن ضيق الافق الإدارى الذي ساد في الجنوب ، ارتبط بتعقيدات نتجت من ربط القرارات الخاصة بمستقبل الجنوب بأعلى مستوى للحسابات السياسية المتمركز في الخرطوم ، والذي يتطلب الحصول على موافقة القاهرة ، وربما لندن ، لوضع أى قرار في موضع التنفيذ ، وبالتالى حرم الجنوب من فرصة اى تقدم ادارى او اقتصادى اجتماعي .

كان تقدير المستوى الادارى الاعلى للجنوب يرتبط بسياسة الادارة الاهلية في السودان ككل ، لكنه تميز بخطوتين اخريين . فالادارة الاهلية كان ينظر اليها سياسياً كطريق لتحاشي (جراثيم الوطنية النتنة) . ولكن الوطنية كانت تمثل ، بالنسبة للجنوب ، مشكلة اكثر تعقيداً في تلك الفترة البعيدة . ومع ذلك ورغم البعد الجغرافي ، كان السير جورج شوستر George Schuster، السكرتير المالى وقتها ، يرى ان هناك قوتين متعارضتين تتحركان ،بإصرار وعناد ، بإتجاه بعضهما هما .. (الأولى اللغة العربية والاسلام ، الضاغطة بإتجاه أعالي النيل ، والثانية اللغة الانجليزية والمسيحية المتحركة الى الامام ، في وسط افريقيا ، من شرق وغرب افريقيا .)[١٧] ورغم ان الوضع الادارى في الجنوب كان باهتاً ، وحركات المقاومة كانت واسعة الانتشار ، فقد كانت المراكز الحكومية القليلة المنتشرة هناك تعمل بشكل عام لمساعدة تقدم القوى الاولى ، من بين القوتين اللتان اشار اليهما شوستر . فاذا استثينا البريطانيين بعددهم المحدود ، كان الموظفون والعسكريون الآخرون ، ولا داعى لذكر الجلابة الذين انتشروا بعيداً عن المراكز الحكومية ، كل هؤلاء كانوا يساعدون على انتشار اللغة العربية المهجنة .. (في منطقة ليست لها لغة محلية مشتركة خاصة بها) وعلى تقديم مستوى حياة قد يصبح مرتبطاً في عقول السكان المحليين بتبني طرق واساليب حياة الاجانب . وهنا لا بد من الاشارة الى ان تعبير (سودانى) كان لا يزال يفهم ، بشكل واسع ، باعتباره وصفاً للجنوبيين والرقيق واحفاد الرقيق السابقين ، المنبتين قبلياً ، المتواجدين في الشمال . وكانت السلطات تشعر بخطورة هذه العناصر ، بحكم مشاركتها الهامة في ثورة ١٩٢٤ ، وبالتالى يجب تحاشي امكانية تكرار تلك الاحداث في الجنوب نفسه . ومن خلال سياسة ترتكز على العزلة واحياء القبلية .. (سوف يتم بناء حاجز منيع في مواجهة الإضطرابات السياسية المزعجة ، التى تعترض طريقنا في الشمال بشكل متزايد)[١٨] والملفت ان هذا الجانب من خطوط السياسة الحكومية قد وجد طريقه ، على غير العادة ،

الى مكتب وزير الخارجية في لندن ، وجاءت موافقته عليه تاييداً ودعماً لوجهة نظر شوستر (وهنا نشير الى ان موظفاً صغيراً في مصلحته قد سجل في محضره « انه لمن الصعوبة بمكان القول بأن المصير النهائي للقطر يمكن ان يعتمد بدرجة كبيرة على القرار الذي اتخذ » ..) [١٩] ويبدو ان المناقشات تضمنت حتى المطالبة بفصل الجنوب رسمياً عن الشمال ، بحكم منطق الواقع . ولكن ، كما رفض مكتب المستعمرات في لندن فصل السودان عن مصر ، فقد رفضت حكومة الخرطوم أيضاً فكرة انفصال الجنوب بشكل كامل عن الشمال . وذلك رغم ان ماكمايكل كان قد اشار ، في عام ١٩٣١ ، الى ان تقرير ذلك سوف لايؤثر كثيراً داخل الجنوب ، وانما سوف يثير فقط انتقادات معارضة ، غير مبررة من مصر والسودانيين الشماليين[٢٠] .

وهكذا ارتبطت الادارة الاهلية في الجنوب باهتمامات سياسية محددة تمثلت في منع انتشار اللغة العربية والاسلام اكثر من اى شئ آخر . وبينما كان بعض الجنوبيين يحبذ التوجه الانفصالي التدريجي للسياسة الجنوبية ، حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك في الشمال من ظلوا ينتقدون هذه السياسة منذ البداية . وعلى اى حال ، تواصلت سياسة تهميش الجنوب وعزله عن الشمال من خلال الجوانب الاخرى للسياسة الجنوبية . فقد كان النظام التعليمي يمثل محوراً مركزياً في تلك السياسة ، ليس فقط فيما يتعلق بلغة التعليم والعقيدة الدينية المعتمدة ، بل ايضاً مستوى التعليم المقرر . ولذلك لم يجد الجنوب فرصاً واسعة في التعليم تسمح بنمو طبقة افندية محلية ، كما حدث في الشمال . وبما ان نمو وتطور مثل هذه الطبقة ، من المنبتين قبلياً وانصاف المتعلمين ، خريجي المدارس الوسطى والثانوية ، كان ضرورياً في الشمال ، حتى بعد عام ١٩٢٤ ، فان هذا الخطأ لم يتكرر في الجنوب . ولذلك تركز التعليم الحكومي المحدود ونشاط الارساليات في هذا المجال ، الذي وجد تشجيع ودعم الحكومة ، تركز هذا النشاط في التعليم الاساسي وبعض المهارات الفنية . وارتكز استبدال الموظفين العرب والمسلمين على الشروع في الادارة الاهلية القبلية مع الاهتمام الجاد (بتنمية اللغات المحلية وصيانة وتطوير كل ما هو مفيد من العادات والمؤسسات التقليدية المحلية [٢١]) . ولكن يمكن القول ان السياسة الجنوبية ، في الكثير من جوانبها ، لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في الواقع العملي . فالادارة الاهلية في الجنوب لم تؤدى الى خلق وحدات قبلية تساعد على بناء علاقات ادارية وطيدة مع الدولة . والقبائل النيلية ، بتنظيمها المعروف ،ظلت تعمل وفق اسس مختلفة « للسلطة » « تحت قيادة زعامتها وقيادتها التقليدية » ولم تستجب بسهولة لاشكال التنظيم المرتبطة بالدولة .

وفي مناطق أخرى تم تحطيم مجتمعات قبلية عن طريق العنف والقمع الذي استخدم بشكل واسع في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، تماماً كما حدث في المجتمعات القبلية الشمالية ، بطريقة واسلوب مختلف بعض الشيء . ويبدو هنا ان الجنوب هو الذى ادى الى احداث تغييرات اساسية في توجهات الدولة وليس العكس .. فالمسؤلون البريطانيون ، الذين قادوا عمليات العنف والقمع ، وهم مفتشو المراكز

المختلفة ، اضطروا الى الانغماس في المجتمعات القبلية . « وبارونات المستنقعات » ، كما كان يوصف مفتشو المراكز المشهورون ، كانوا لحدود بعيدة تحت قبضة رعاياهم ، يتعلمون منهم لغاتهم المحلية ، ويعيشون في عزلة لسنوات طويلة ، دون علاقة مع كبار المسؤلين في الخرطوم ، طالما كان الجنوب هادئاً (وهو هدوء لم يشهده طوال القرن السابق .) وبعد سنوات قليلة تمكن احد مفتشي المراكز من تقديم دراسة حول قانون قبيلة النوير ، من خلال معايشة حميمة حيث يقول .. (انه اصبح مؤسسة قبلية تم تكييفها من قبل النوير انفسهم ، وذلك لتلبية احتياجاتهم في ظروف سريعة التغيير . وكانوا ينادونه بطريقتهم التي تربط الاسم بثوره ويحيونه كصديق حميم من قبل النساء والرجال بمختلف اعمارهم ، ويعاملونه باحترام شديد ، ولكن الزعماء المحليين لا يتورعون من انتقاده) وهذه الصورة ، كما هو واضح ، تنطلق من واقع المساواة بين البشر وغياب السلطة بمعناها الحديث ، اكثر من واقع السلطة البارونية الاستعمارية [٢٢] . صحيح ان الدولة تمكنت من فرض نفوذها وسلطتها بالقوة والجبروت ، ولكنها بعد تحقيق السلام والامن والاستقرار لم تعد كذلك ، خاصة بعد تطويع السكان المحليين ، بل تحولت الى سلطة ناعمة ومرنة ، تعمل للتعايش في علاقات متبادلة مع المجتمع الذي تقوم بحكمه وادارته . وعلى اى حال لا يشمل ذلك المؤسسات الاجنبية للادارة الاهلية ، وذلك لان الجوانب القانونية والمالية والتنفيذية الحكومية ، بمعناها الحقيقي ، لم تخضع لها القبائل المحلية إلا في حدود جد ضيقة . وادخال نظام محاكم الزعماء المحليين كان يمثل كل ما تعتز به الادارة البريطانية بعد جهود استمرت الى اكثر من عشر سنوات [٢٣] . وفي نفس الوقت ، لم تنجح الجهود التي بذلت لالغاء التاثيرات العربية والاسلامية في الجنوب ، وذلك لان الاجراءات العملية قد ادت الى تخفيض طفيف في حجم الموظفين الشماليين المسلمين والجلابة الشماليين العاملين في الجنوب ، رغم نوايا الحكومة المعلنة بابعادهم ومنعهم من دخول المنطقة [٢٤] . ومن جهة أخرى ، يمكن القول ان توقف عمليات العنف والقمع هناك كانت تمثل انتصاراً للحكومة والجنوبيين على السواء . ولكن ذلك ادى فقط الى سجن المنطقة في حالة الركود والتخلف القائمة ، مقارنة بما حدث من تطورات اقتصادية واجتماعية هامة في الشمال ، خلال تلك الفترة . ومن هنا كانت اشارة بعض المسؤولين البريطانيين الصادقين الى انهم فقط صنعوا من الجنوب (حديقة حيوانات بشرية اليفة). وهذا الوصف لم ياتي من فراغ ، بل له أساسه الموضوعي وايحاءاته الضمنية والمباشرة ، واصبح لاحقاً احد العوامل المؤثرة والفاعلة في تاجيج المشاعر الداعية لانفصال الجنوب عن الشمال . ولذلك لم يكن مستغرباً ان يكتب حاكم عام السودان ، السير ستيوارت سايمز ، في عام ١٩٣٦ قائلاً .. (ان يوغندا تتقدم الجنوب باكثر من خمسة وعشرين عاماً [٢٥].) . ومع ان سايمز كان يرغب في اتخاذ خطوات جادة لتنمية وتطوير الجنوب ، الا انه لم ينجح في ذلك نتيجة للعقلية المحافظة المسيطرة على المسؤولين البريطانيين في تلك المناطق المعزولة والنائية ، وبسبب تحول اهتماماته هو نفسه الى خطر امتداد الحرب العالمية الثانية الى حدود

السودان الشرقية .

تنافس الطرق الدينية :

كان انتشار الطرق الصوفية والحركات الدينية الاسلامية ، خاصة حركة المهدية ، يمثل تحدياً كبيراً للادارة الاهلية في شمال السودان . وكانت مواجهة هذا التحدى تمثل ، نظرياً ، أحد اهداف تطبيق هذا النظام في البلاد . فقد اصبح واضحاً ، في فترة وجيزة ، بأن قيام السير ونجت بتقديم الدعم والمساندة للسيد عبد الرحمن المهدى في بداية الحرب العالمية الاولى ، قد اطلق مارداً لا يمكن ارجاعه الى قمقمه . وذلك بسبب دهائه وطموحه الكبير وتخوف وتردد البريطانيين منه في نفس الوقت . فدهاؤه وطموحه كان واضحاً . اما تخوف البريطانيين وترددهم فانه يرجع الى عدم قدرتهم على التقدير بشأن الموقف من السيد .. هل يسمح له بالحركة ام يمنع منها بشكل كامل ؟ وارتبط هذا التردد بعدم الوضوح في كيفية التعامل معه ، اذا ما سمح له بالحركة والنشاط . وبما ان هذه المسالة لم تحسم بشكل واضح ، فقد كان من المستغرب ان تقود ظروف هذا التردد والتارجح الى توفير فرص واسعة للسيد عبد الرحمن ليؤكد انه يمتلك دهاء وذكاء سياسياً أكثر من المسؤولين عن ادارة الدولة .

كانت مشكلة خطر الحركة المهدية تربط دائماً بالغرب ، خاصة دارفور ، التي اخضعت لدولة الحكم الثنائي في عام ١٩١٦ ، وشهدت تمرداً خطيراً في مدينة نيالا في عام ١٩٢٢ – فقد كان ينظر للغرب ككل باعتباره مصدراً للحركات المتطرفة والمتعصبة اكثر من المناطق النيلية والشرقية ، وان افكار التعصب الديني تنتشر هناك بواسطة الفقراء المتجولين الذين يرتبط بعضهم بقوى معادية حسب تقديرات البريطانيين . [٢٦] ومع ذلك قام السيد عبد الرحمن بارسال مندوبيه ووكلائه الى مختلف مناطق الغرب لنشر افكاره وجمع الزكاة من الاتباع والمريدين . وعن طريق ذلك تمكن من توسيع نفوذه ، من خلال اقتناع قطاعات واسعة من السكان بانه نبي الله عيسى ،وانه سوف يعلن ذلك في الوقت المناسب . وفي وسط دوائر الحكومة كان هناك اتجاه يعتقد في خطورة هذا التحرك ، وبالتالى بضرورة محاصرة حركة المهدية وكبحها . وبالفعل قامت الحكومة ، في عام ١٩٢٣ ، بمحاولة لاحتواء نشاطات السيد عبد الرحمن ونمو نفوذه الديني في مناطق الغرب . وفي نفس الوقت كان هناك اتجاه آخر وسط هذه الدوائر يقول بأن السيد قد قام ، في الواقع ، بتوفير بعض اشكال السيطرة الدينية في منطقة متفجرة ، وانه بدلاً من نشر افكار التعصب الديني كان يقوم باحتوائها والسيطرة عليها واعادة تشكيل حركة المهدية لتصبح طريقة دينية عادية أكثر من كونها حركة سياسية ثورية . وكان هذا الاتجاه يرى استعداد السيد العالى لاظهار الولاء للحكومة كما فعل اثناء ثورة ١٩٢٤ . وظلت المناقشات والمحاولات بين انصار هذين الاتجاهين وسط الدوائر الحاكمة مستمرة لاكثر من عشر سنوات ، دون الوصول الى نتائج حاسمة . وخلال هذه الفترة استطاع السيد ، بجهده ودهائه ، من بناء نفوذه الديني في الغرب ، بشكل قوى وثابت .

وساعده على هذا النجاح عامل آخر تمثل في سوء التقدير الذي لازم السياسة الحكومية تجاه حركته ونشاطه . فبعد السماح له بالعودة للجزيرة ابا والعمل في الزراعة هناك ، قام السيد عبد الرحمن بتوسيع أعماله الزراعية والتجارية وتنظيمها جميعاً في مركز واحد ، هو دائرة المهدى ، بمساعدات متعددة ومتنوعة من قبل الحكومة نفسها. وموقف الحكومة في هذا الخصوص يكشفه ، بشكل واضح ، السير مافى ، بعد فترة قصيرة من تعيينه حاكماً عاماً ، حيث اعلن ان سياسته الجديدة تهدف .. (.. الى جعل السيد عبد الرحمن تاجراً غنياً ، وذلك انطلاقاً من أن نمو وتطور ظروفه الدنيوية سوف يضعف طموحاته الدينية (٢٧) ..) ولكن في الواقع العملي حدث عكس ما توقعه الحاكم العام . ففي منتصف الثلاثينات ، كان كبار المسئولين يديرون مناقشات واسعة دون حسم ، حول وضعية المارد الذي سمحوا بنموه وتطوره دون قصد منهم او انتباه . ووقتها كان السيد قد اصبح اكبر اثرياء السودان على الاطلاق ، وتوسع نفوذه الديني في الغرب والنيل الابيض بشكل ملحوظ ، وفشلت الادارة الاهلية في محاصرته وتحجيمه ، وبرزت اهميته السياسية للحكومة في مناسبات متعددة (٢٨) ولكنه احتفظ في نفس الوقت بولائه للحكومة ومعاداته للنفوذ المصرى وبطموحه المتوقع لان يصبح في النهاية ، ملكاً على السودان ، تماماً كما فعلت بريطانيا عندما قامت بتاسيس ملكيات في بعض بلدان الشرق الاوسط الاخرى في نهاية الحرب العالمية الاولى .

واذا لم يكن من الممكن ضبط السيد عبد الرحمن وايقاف تطوره الديني والسياسي ، فهناك سياسات بديلة أخرى لمواجهته ، وذلك عن طريق معادلته بمنافس جدى ، هو السيد على الميرغنى رئيس الطائفة الختمية ، المنافس الرئيسي للحركة المهدية . فقد كان السيد على الميرغنى يمثل أهم واكبر المتعاونين مع البريطانيين بحكم موقف الختمية المناصر للحكم التركى المصرى السابق ، وكان يعامل من قبلهم على هذا الاساس (٢٩) . ولكنه كان يفتقد الطموح السياسي الواضح والموارد المالية والشخصية المتوفرة عند السيد عبد الرحمن . ومع ذلك ، فكرت الحكومة في تشجيعه خاصة ان الطريقة الختمية ككل كانت تجد دعمها ومساندتها . والختمية كطريقة ، هي بناء تنظيمي واسع يقوم على العقيدة الدينية لتنمية وتطوير اهداف سياسية ، اكثر منها شبكة ارتباطات دينية متمركزة حول اسرة السيد على الميرغنى . ويتركز اتباعها ، بشكل رئيسي ، في شمال وشرق السودان ، بجانب نفوذ واضح وسط كبار التجار السودانيين في ام درمان ووسط شبكة علاقاتهم الممتدة في انحاء البلاد . وكانت الختمية اقل تردداً في علاقاتها مع المهدويين ، مقارنة بموقف البريطانيين ، وتحتاج فقط الى بعض الدعم والتشجيع لتطوير ثروة وموقف زعيمها في البلاد . المهم كان السيد على واعياً لاهمية علاقته مع البريطانيين ، ولكنه كان منزعجاً من محاباة الحكومة ومساندتها الظاهرة لحركة المهدية الجديدة . ولذلك بدأ منذ عام ١٩٣٣ في اعادة بناء علاقاته مع المصريين مرة اخرى (٣٠) .

ان اهمية بناء علاقات طيبة ووطيدة مع الحكومة كان يمثل اتجاهاً عاماً وسط الطرق الدينية الاخرى ، واهمها الطريقة الهندية ، بزعامة الشريف يوسف الهندى . فقد منحته

الحكومة مثل السيد على بعض الاراضي الزراعية وعززت موقفه الديني والاجتماعي . ولكن ضعف وضعه المالى والتجارى مقارنة مع السيد عبد الرحمن جعله يحس بالظلم والغبن من صعود الاخير وفشل الحكومة في منحه اعترافاً مماثلاً لما منحته لمنافسيه الآخرين (السيد عبد الرحمن والسيد على) ولذلك تراجع عن تعاونه النشط مع السلطات الحكومية ، الأمر الذي ادى الى تدهور اهميته السياسية في البلاد . ومع نمو المهدية الجديدة والطريقة الختمية واشتداد التنافس بينهما تدهورت الطرق الدينية الأخرى الاقل شأناً من الطريقة الهندية. فالطريقة التجانية المتمركزة في الغرب وجدت نفسها محاصرة بطموحات المهدية الجديدة وتوسع تنظيماتها الامر الذى ادى الى تراجع نفوذها في المنطقة [٣١] .

وهكذا كان صعود التنظيمات الدينية في فترة ما بين الحربين يكشف بعض المظاهر الخاصة والمميزة . ففي قطر تركزت فيه ، منذ فترة طويلة ، المنافسة حول النفوذ الروحى ببعدها الاقتصادى والتجارى الملازم لها ، كان من الطبيعي ان تؤدى سياسات الدولة المشار إليها اعلاه إلى خلق ظروف تنافس سياسي ، تحتل فيها المهدية الجديدة والختمية موقعاً هاماً وبارزاً من بين كل الطرق الدينية الاخرى . فهذان التنظيمان كانا مختلفين في العقيدة والتنظيم والاهداف السياسية . ولكن الاهمية السياسية للحركتين كانت تتزايد بشكل متصاعد . واذا كان ذلك بالنسبة للمهدية الجديدة يرجع بشكل رئيسي الى طموح السيد عبد الرحمن ومهاراته الشخصية ، فقد كان ايضاً نتيجة لتردد الحكومة وسوء تقديراتها السياسية . ولكن هذا ايضاً لم يكن نتيجة لتجاهل الحكومة وعدم اهتمامها ، بل هو نتيجة للمكانة الهامة التى كانت تحتلها القرارات المرتبطة بالمسائل الدينية ، واعتبارها عاملاً اساسياً في المحافظة على الاستقرار في دولة الحكم الثنائي . واهمية مثل هذه القرارت تعكس نفسها في جوانب مختلفة . فالحركات القبلية مثلاً (مثل الحركات التى شهدها الجنوب وغيره) ، لا يمكن ان تكون معزولة عن بعض الجوانب الدينية . وفي هذا الاتجاه قطعت الدولة شوطاً طويلاً منذ ان انشات مؤسسة العلماء بهدف تشجيع وتطوير الاسلام الارثوذوكسي واضعاف نفوذ وانتشار الحركات الصوفية . ولكن العلماء لم يستطيعوا بناء نفوذ سياسي مؤثر ، بل ظلوا فقط يقومون بادارة المحاكم الشرعية في الشمال . وبدلاً من تحجيم نفوذ وانتشار الطرق الصوفية ادت مجهودات الدولة في هذا المجال الى ظهور تنافس انقسامي حاد بين قيادتى طائفة الختمية (التى حاربت المهدية ولجأت الى مصر وعادت الى البلاد مع البريطانيين) وقيادة الانصار (انصار المهدية ، التى هزمت في معركة ام درمان) وبما ان نمو وتطور الطائفتين كان نتيجة مباشرة لدعم ومساندة الدولة اياً كانت اسبابه ودوافعه ، فانهما لن تتمكنا من الاستمرار في هذا النمو والتطور بدون المحافظة على علاقات وطيدة مع الدولة واستغلال هذه العلاقات لخدمة اهدافهما . ويبدو ان قيادتى الطائفتين كانتا على وعى بهذه الحقيقة وبضرورة تحاشى اى صدام مع السلطات القائمة . وهذا النهج كان يعبر عن قدرة عالية على المناورة بهدف تعظيم مكاسب الطائفتين ، رغم تناقضه مع

سلوك الطرق الصوفية في الغالب . والدولة من جانبها كانت تعي انه لا يمكنها مواجهة كيانات قامت هي بتنميتها وتطويرها ، بل عليها فقط العمل على تحقيق توازن معقول يؤمن وجود واستمرار تنافس حاد بين الطائفتين المتنافستين .

تخفيض النفقات والتغيير الاقتصادى الاجتماعي :-

شهدت فترة ما بين الحربين ، وخاصة السنوات ٢٤ - ١٩٣٤ ، جهوداً حكومية متواصلة لتقسيم السودان ، بل وادى النيل بأكمله اذا امكن ذلك . وفي هذا الاتجاه اعتمدت سياسة تقسيم السودان على الادارة الاهلية ، التى كانت تعني في الجنوب اتخاذ اجراءات معينة في مواجهة العروبة والاسلام . وكان ينظر الى هذه الاجراءات ، في الغالب ، كقضية اقليمية وايدولوجية تتجاوز حدود السودان . اما العلاقة مع المصريين الذين طردوا من البلاد ، فان الدولة لم تتجه الى استبدالهم بنخبة سودانية مكرمة ومعززة ، بل اتجهت الى زعماء القبائل ليقوموا بدور الوسيط بين الحكام الاجانب ورعاياهم من السكان المحليين . وذلك بغض النظر عن تحلل المجتمعات القبلية في معظم المناطق الشمالية او عدم وجود مفهوم السلطة في المجتمعات القبلية الجنوبية ، التى يقوم تنظيمها الداخلي على اسس بعيدة عن مثل هذا المفهوم . وهكذا شرعت الدولة في تطبيق سياسة تقسيم وادى النيل من خلال سياسة محددة في الجنوب (عرفت بالسياسة الجنوبية) وتعميق عزلة السودان عن مصر ، المرتبطة بأحلام بعض المسؤولين البريطانيين في الخرطوم حول ربط مستعمرتهم ، بشكل كامل ، بالامبراطورية البريطانية .

وانسجام وترابط هذه السياسات ينطلق من موقف أيديولوجي بشكل رئيسي . وفي الواقع العملي لم يكن من الممكن تنفيذ اى جانب منها بشكل كامل . فسياسة احياء القبلية ، كانت في الوقع محاولة من الدولة في اطار الواقع الاجتماعي القائم . ومع تعيين الزعماء المحليين في المواقع المحددة واحداث بعض التقدم في هذا المجال ، فان الصورة العامة لم تكن واضحة تماماً . ونتيجة لفشل الادرايين المحليين ، في معظم المناطق ، للقيام بدور ادارى بارز ، انحصرت فكرة الادارة الاهلية ، بشكل رئيسي ، في نشاطات مالية وقضائية فقط . ويبدو ان الاهمية الكبيرة للتغيير الاقتصادى الجارى في البلاد ، وخاصة تاثيرات النشاط التجارى ووضعية المنافسة المتنامية بين الحركات الدينية الرئيسية وغيرها ، قد ادت الى خلق ضغوط اجتماعية موازية تعمل على تحجيم امكانية احياء النظام القبلي او حتى العمل من خلاله. ومن جانب آخر كانت محاولات حكومة السودان لعرقلة المفاوضات المصرية البريطانية انطلاقاً من احتكاكها المباشر بالتاثيرات المزعومة لعودة الموظفين والعسكريين المصريين على امن السودان ، كانت هذه المحاولات تصطدم بعدم القدرة على اجبار الحكومة البريطانية على نقض اتفاقية الحكم الثنائى ، التى ظلت مصر مصممة على استغلالها في مواجهة الجوانب الاكثر اهمية ، بالنسبة لبريطانيا على الاقل ، الخاصة بالاجراءات المصرية البريطانية حول الدفاع عن قناة

السويس .

ونتيجة لكل ذلك تمثلت الانجازات الفعلية للحكومة في جانبين فقط ، لم يكونا ضمن الاهداف المقصودة . الجانب الاول تمثل في تاسيس علاقات تابعية ، بدرجة كافية من الوضوح ، ليس فقط مع زعماء القبائل الذين عملت على جذبهم واسترضائهم ، بل ايضاً مع الحركات الدينية الاسلامية الرئيسية ، من خلال الاعتراف بنفوذها وإستقلالها الذاتي ، ومن ثم تكييفها بشكل متواصل . واكثر من ذلك فقد شعرت الدولة في ثلاثينات القرن بضرورة التصالح مع المتعلمين السودانيين ، أو على الأقل مع المجموعات المعتدلة منهم والمرتبطة بالاسر الاكثر احتراماً ونفوذاً في المجتمع . وكانت هذه الخطوات التصالحية ، خاصة مع قيادات الختمية والانصار ، تمثل خطوات سياسية ضرورية لتأمين الدولة نفسها .وكانت ايضاً تؤكد ان هذه الزمرة الاجنبية الصغيرة ، بامكانياتها القمعية المحدودة ، قد ربطت مصيرها ، الى مدى واسع ، بالعلاقات التي خلقتها وعملت على المحافظة عليها مع فئات وزعامات وسط السكان المحليين (بعضها اختارته بنفسها وبعضها فرض عليها) اما الجانب الثاني في الانجازات فقد تمثل في تفاعل المتعاونين مع بعضهم البعض ، انطلاقاً من وعيهم بالتطورات الجارية . فزعماء القبائل ، حتى في غرب السودان ، بدأوا يرون ان توجه الحكومة لاحياء المهدية الجديدة يعني ان عليهم الارتباط بالسيد عبد الرحمن المهدى او بطرق دينية اخرى ، اذا لم يكونوا من انصار المهدية . ونفس الشيء وسط الطرق الدينية الصغيرة والاسر التجارية الكبيرة ، حيث اندفعوا للارتباط بأحد السيدين ، نتيجة لنفوذهما الروحي والسياسي المتزايد . وفي فترة الثلاثينات توسعت شبكة علاقاتهما بفعل توسع طبقة المتعلمين وتوجه الحكومة الاضطرارى للتصالح مع عناصرها المعتدلة والمرتبطة بالاسر المسيطرة في المجتمع .

كيف نصف شبكة العلاقات المذكورة هذه ؟ هل هي طبقة ام نخبة جنينية ؟ هي بالطبع ليست بالطبقة ، بمعنى تمثيلها لفئات اجتماعية معينة في علاقاتها بالانتاج ، و لكن العامل الاقتصادى له دوره المحدد والفاعل في اطار شبكة العلاقات هذه . فالتجار قد يستخدمون ثرواتهم لاظهار اهميتهم للقيادات الدينية و القبلية ، و بالتالى خلق علاقات منافع متبادلة معهم. و بنفس الطريقة ، قد تستخدم القيادات الدينية و القبلية نفوذها وسلطاتها الروحية والسياسية لتعزيز مواردها الاقتصادية الخاصة . وفى خصوص تعبير (النخبة) ، فيمكننا ان نشير الى دور الدولة الحيوى في بناء وتشكيل مجموعات الوجهاء و الاعيان ، الذين دعتهم الحكومة ، بشكل علنى و صريح ، في عام ١٩١٩ ، للتعبير عن دعمهم و تأييدهم للسلطة القائمة . و مع ذلك ، فقد كانت هذه المجموعات بعيدة كل البعد من تمثيل كيان متجانس و موحد . ويبدو مظهرالانقسام ، اكثر وضوحا ، فى علاقة السيدين مع بعضهما ، و فى الشخصيات الدينية الاقل شانا ، التى كانت تملك قواعد تاييد متمركزة فى منطقة معينه او منتشرة فى مناطق عدة – اما القيادات القبلية ، فقد كانت تتميز بالتشتت والتعصب الضيق ، رغم جمعها ، فى بعض الاحيان ، مع بعضها فى مستوى المديرية ، مثلا فى المهرجانات القبلية لاستقبال الحاكم العام ، ولا

تمثل نخبة موحدة ومتجانسة ، اذا استثنينا الامتيازات المشتركة التى كانت تمنحها لهم الدولة . وفي الجانب الآخر ، كانت الانتلجنسيا توجه انتقادات حادة لسياسة احياء القبلية (تعتبرها سياسة رجعية مقصودة من قبل الدولة) وتعتبر السياسة الجنوبية سياسة معادية ، من زاوية المكانة المركزية التي تحتلها العروبة والاسلام في الصراع الجارى حول الهوية الوطنية والقومية للسودان ، وذلك مع تنامي نفوذها ودخولها ، بشكل واسع ، في صراعات ومنافسات السيدين وحركتي الختمية والانصار .

المهم اذا كانت شبكة العلاقات هذه تمثل شيئاً اقل من طبقة ونخبة ، فقد كان واضحاً ان الدولة لم تكن فقط تتفاعل مع المجموعات المتعاونة معها ، بل كانت تقوم ببنائها وتشكيلها في الاساس . وكانت هذه المجموعات ، بدورها ، تستجيب فردياً أو جماعياً للسياسات الحكومية حسب فهمها وادراكها . فبعد سياسات العنف والقمع التي شهدتها السنوات الاولى للحكم الثنائي حتى ثورة ١٩٢٤ ، اصبح السودان يمثل وسطاً سياسياً ملائماً ، تمثل فيه الدولة العامل المشترك ، الذي يحاول بناء وتشكيل المتعاونين معه ، ويعمل ، في نفس الوقت ، على التفاعل مع حقائق الواقع التى ساهم في تشكيلها وظهورها . فالمتعاونون كانوا واعين تماماً في بحثهم عن وسائل للمناورة والتعامل مع الدولة ومع بعضهم البعض . وفي هذه العملية لم تكن هناك اى اياد خفية ، سودانية او بريطانية او غيرها ، تعمل من خلف مسرح الاحداث ، وذلك بحكم ضعف الدولة والمجتمع على السواء ، وعدم قدرة اى منهما على السيطرة . ولذلك كانت ادارة الدولة تتركز ، بشكل كلي تقريباً ، في تهدئة الاحول وتكييفها لمصلحتها . وكانت تمثل ايضاً عملية استجابة للقوة والحاجة اكثر من الرؤية والايديولوجية ، وبالتالى قد تؤدى الى توسيع التفاوتات والفروقات الشخصية والاقليمية داخل البلاد اكثر من معالجتها وازالتها. فمع ان دائرة الفقر لم تتسع كثيراً في البلاد ككل ، ومع ان تحقيق الامن والاستقرار قد ادى الى توفير منافع كثيرة لعموم السكان ، فقد كان واضحاً ان مجموعة صغيرة فقط هى التى استحوذت على الفرص المتاحة لتستغلها في مراكمة الثروة والنفوذ لمصلحتها الخاصة . وفي بعض الاحيان تم انفاق هذه الثروة بطريقة غير سليمة وغير عادلة ، خاصة عن طريق الكرم السخي الذي كان يمارسه السيد عبد الرحمن في قصوره العديدة . واقليمياً كان انشاء مشروع الجزيرة وتطويره ، رغم ارتباطه بأسباب اقتصادية قوية ، سبباً اساسياً في تركيز التنمية الاقتصادية في وسط السودان ، وكذلك مشاريع الطلمبات في النيل الابيض في فترة الثلاثينات . وذلك لان الدولة تجاهلت تماماً مناطق الغرب والجنوب ، بشكل خاص ، وحرمتها من فرص التنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى . وفي هذا الاطار ، لم يحرم الجنوب من الاندماج الاقتصادى والاجتماعى مع بقية مناطق البلاد ، بل حرم حتى من درجة الاندماج السياسي التى وجدتها مناطق الغرب ، نتيجة لدورها الهام في حركة المهدية الجديدة ونجاحها النسبي في نظام الادارة الاهلية .

وهكذا لم تؤدى سياسة تخفيض النفقات ، بعد ١٩٢٤ ، الى تقوية الدولة . فالاداريون ظلوا عدداً محدوداً ، وقوة دفاع السودان ، التى انشئت كبديل للوحدات العسكرية

المصرية ، لم تستخدم كثيراً ، وحتى قسم الاستخبارات تدهورت اهميته ، وجاءت ازمة الكساد العالمي لتفرض تخفيضاً في الموظفين الاجانب وجوانب اخرى هامة . وبالاضافة الى ذلك ادت هذه السياسة ، ايضاً ، الى التحرك بحثاً عن توازن سياسي معقول ، باتجاه المزيد من التابعية السياسية . ولكن هذا التوجه كان يمثل ، بشكل رئيسي ، سياسة داخلية في ظروف كانت فيها الدولة قادرة ، الى حدود كبيرة ، على مقاومة الضغوط الخارجية من مصر وبريطانيا . ولكن هذه الظروف كانت على وشك الانتهاء بطريقة لها نتائجها المحلية والدولية الهامة والعميقة .

لقد اشرنا من قبل الى الابعاد الاقتصادية الحيوية للحركات الدينية . وظل هذا الوضع مستمراً في فترة ما بين الحربين ، رغم تأثر الجميع بالتطورات الاقتصادية السائدة وقتها. فأهميه الاقتصاديات الدولية للسودان كانت قد تعززت بقيام مشروع الجزيرة وتطوره في الفترة اللاحقة ، وذلك لان المشروع حول السودان الى مصدر رئيسي للاقطان طويلة التيلة . وبقدر ما اصبح القطن يمثل العمود الفقرى للاقتصاد السوداني الحديث ، كذلك اصبحت ايرادات الدولة وقدرتها على الاستيراد تعتمد بشكل كبير على قابلية الاسواق الخارجية لشراء المنتجات السودانية . وهذه الاهمية الكبرى لمحصول القطن لم تقدر ، بشكل جدى ، حتى ظروف الكساد العالمي في بداية الثلاثينات . ولكنه حتى قبل ذلك كانت بعض الجوانب الخاصة لمشروع الجزيرة قد بدأت تظهر بشكل واضح وجلي . وتمثل اهمها في اهمية المشروع لدولة الحكم الثنائي . فبعد حرمانها من المعونة المصرية ، ومع تردد بريطانيا في تقديم الدعم المالي المطلوب ، اصبحت حكومة السودان تعتمد بشكل متزايد على مشروع الجزيرة في تنمية وتطوير جهاز الدولة نفسها . واتضح ذلك ، بشكل واضح ، في بداية الثلاثينات عندما ادى الكساد وبالتالي انخفاض ايرادات الدولة الى تخفيض النفقات حتى في مجال الموظفين البريطانيين (٣٢) . وفي الجانب الآخر كان واضحاً ايضاً ان المشروع ، والمشاريع الحكومية الاخرى ، لم يكن يشكل اهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع السوداني . فتأثيره خارج منطقة الجزيرة ، في بقية انحاء البلاد ، كان محدوداً جداً . والهجرة الى المشروع من المناطق الاخرى لم تكن واسعة ، حيث كان هناك نقص ملحوظ في العمالة الموسمية للقيط القطن ، يعتمد في تغطيته ، بشكل رئيسي ، على عمال غرب افريقيا ، الوافدين الى البلاد في طريقهم الى الحج في مكة المكرمة . وتماماً كما لم تكن هناك طبقة كبيرة من عمال الزراعة السودانيين المعدمين ، كذلك لم تظهر طبقة اغنياء المزارعين في الجزيرة .. صحيح ان بعض المزارعين كانوا اكثر ثراء من الآخرين ، وان الغالبية كانت بحالة جيدة مقارنة باغلبية سكان القطر ، ولكن السودانيين الاكثر ثراء لم يظهروا في منطقة الجزيرة (٣٣) . هؤلاء كان يقف في مقدمتهم السيد عبد الرحمن المهدى ، كما سبق ان اشرنا ، وكان يعتمد على القطن فى ثرائه . ولكن انتاجه ، وانتاج كل مشاريع طلمبات النيل الابيض في الثلاثينات ، كان يمثل نسبة ضعيفة لا تقارن بانتاج الجزيرة. ونتيجة لذلك كان لهذا التطور الاقتصادى دور حيوى في تمويل الدولة ، ولكنه افرز بعض المشاكل السياسية . فالشخصية

السياسية الرئيسية في البلاد ، التي بنت ثراءها من زراعة القطن ، كانت ذات تأثير اقتصادى ضعيف نسبياً . ونفس الشيء يمكن ان يقال عن منافسه السيد على الميرغنى وطريقة الختمية . فالختمية كانوا مرتبطين بشكل واضح بالنشاط التجارى ، الذي توسع بعد مساعدة محصول القطن في زيادة الواردات (وتأثر بالكساد العالمى في الثلاثينات) ولكنها لم تتطور الى قوة سياسية مرتبطة مباشرة بمركز التركيب الاقتصادى للدولة . ويبدو هذا الارتباط كترتيب تجارى ، ترجع حظوظه الى الاهمية السياسية للطريقة الختمية بالنسبة لحكومة السودان . اى كلما كان السيد على اكثر اهمية ، خاصة في مواجهة صعود المهدية الجديدة ، كلما كان دعم الختمية اكثر ضرورة.

هناك مجالات تطور اخرى في الثلاثينات لكنها محدودة واقل شأناً مقارنة بمشروع الجزيرة ، مثل تصدير الصمغ العربي ، التجارة العامة ومشاريع الطلمبات . وفي تلك الفترة بدأ السودان يشهد بداية نمو « برجوازية جنينية» ولكن لم يكن واضحاً اى شكل او نوع من لله الطبقةلله ستتخذ . وكانت هناك قوى اجتماعية عديدة ضاغطة في داخل المجتمع المحلى ، الذي كانت الحكومة تحاول الوصول معه الى تسوية ومصالحة . واحد هذه القوى ، طبقة الافندية او الانتلجنسيا ، تدعو الى الاستغراب اكثر من غيرها . فلكل من الوصفين اهميته البارزة لانهما يعكسان وجهى عملة واحدة . يتمثل الوجه الاول في اهمية التعلم على الطريقة الغربية (مهما كانت محدوديته) لأقلية سودانية صغيرة . والوجه الثانى يتمثل في دور هذه الاقلية كموظفين صغار في الخدمة الحكومية ، أى افندية حسب تعبيرات الحكم التركى المصرى السابق . وكما في كل بلدان العالم الثالث الاخرى ، يبدو ظهور الحكومة الامبريالية والتوظيف الحكومى والتعليم الغربي والحركة الوطنية كمجموعة اشياء متزامنة ومترابطة. ولكن هناك في السودان ، كما في بلدان اخرى ، عوامل تضفي بعض التعقيد على ظهور الانتلجنسيا وايدولوجيتها ونشاطها العملى [٣٤] . ففي السودان كانت العناصر التى دخلت الخدمة الحكومية في السنوات الاولى ، تنتمى الى الفئات «الدنيا» اكثر من الفئات « العليا» من المجتمع المحلى . لذلك كانت جمعية اللواء الابيض تتكون بشكل رئيسي من العناصر الدنيا ، ابناء الرقيق السابقين ، بارتباطاتهم الاقليمية . وهذا يؤكده ما جاء في مقال شهير نشرته احدى الصحف اثناء ثورة ١٩٢٤ ، حيث يقول .. (.. أى امة وضيعة هذه التى يقودها على عبد اللطيف) [٣٥] . هكذا كانت الانتلجنسيا السودانية . وبعد فشل ثورة ١٩٢٤ بدأت الحكومة سياسة تقليل الاعتماد على الانتلجنسيا . وعندما قررت سياسة العودة للاقتراب من المتعلمين ، تحت اشراف السير ستيوارت سايمز ، الاكثر ليبرالية ، في عام ١٩٣٤ ، كان الملفت ان الحكومة لم تركز على « السودانيين» من الفئات السابق ذكرها ، بل على تشجيع شباب الاسر «الافضل حالاً» ذوى الاصول [٣٦] وهنا لابد من الاشارة الى ان تجربة ١٩٢٤ قد ادت ايديولوجياً الى تعمق الجيل اللاحق من الانتلجنسيا ، وجعلته اكثر ميلاً للدارسة والبحث واعادة النظر في افكاره ، ومشبعاً بالحزبية والانقسامات ، كما هو حال كل الحركات الايديولوجية القلقة . ويبدو انه كان على

الحركة الوطنية السودانية ان لا تكون مجرد عملية نقل آلي لأيديولوجية غربية الى «السودان » ، بل كفرصة لمواجهة اسئلة معقدة حول الهوية ، حيث تواجه قضايا العروبة والاسلام في الغالب بأسئلة صعبة حول ملاءمتها للقطر ككل ، سواء تعلق الأمر داخلياً بوضعية الجنوب أو خارجياً بالعلاقات المباشرة مع العالم الآخر في الشمال والشرق [٣٧] . وتعبير مسألة السودان ، The Sudan Question كان يعكس سؤالاً موجهاً للوطنيين السودانيين وللدبلوماسيين البريطانيين والمصريين في نفس الوقت . وكان للايديولوجية والبراجماتية مساهمتهما في حصيلة الاجابات التى طرحت في مواجهة هذا الوضع . فشعار « وحدة وادى النيل » لم يكن مجرد شعار مفيد وملائم في مواجهة بريطانيا ، بل اصبح يحمل معنى الارتباط بعالم له سحره وتأثيره إيديولوجيا في البعض ، تماماً كتأثير شعار « السودان للسودانيين» الذي بدأ البريطانيون في عدم تشجيعه[٣٨] . وفي نشاطهم العملى كان المتعلمون مدفوعين ، ليس فقط بهدف مقاومة البريطانيين ، بل ايضاً بالاعتراف بأهمية ظهور المهدية الجديدة ونمو الختمية المقابلة . فبعض المتعلمين كانت لهم ارتباطاتهم مع هذه الطائفة او تلك . ولكن بالنسبة للكثيرين الذين شعروا برفض الحكومة واضطهادها للمتعلمين طوال اكثر من عشر سنوات ، كانت هناك دوافع مخلصة لربط انفسهم في تحالف مع تلك القوى الصاعدة التى اصبحت اهميتها السياسية واضحة للعيان[٣٩] ومن جانبهم ، كان السيدان على وعي كامل بالاهمية الكامنة وسط الانتلجنسيا ، وبدأ بالفعل في كسب تأييد لهما في وسطها، الأمر الذي ادى الى تشجيع الحزبية والانقسامية[٤٠] . وفي البداية كانت هناك مشاعر عدائية للتوجهات الانقسامية للحركات الاسلامية الدينية المتنافسة ولوجهة نظر المؤسسة الدينية التى تمثلها الاطراف المختلفة .ولكن جاذبية واهمية السيدين السياسية ، ونشاطاتهم التجارية والاجتماعية الاخرى ادت الى تأكيد اندفاع المتعلمين بشكل متزايد ومتواصل للارتباط بمحور هذا السيد او ذاك .

التراجع عن العزلة :-

في عام ١٩٣٥ تحطمت حالة الثبات في العلاقات الدولية ، التى شجعت حكومة السودان على سياسة العزلة وتخفيض النفقات ، بقيام موسوليني بغزو اثيوبيا . ولا يزال العالم يتذكر تقدم جيش عصرى في مواجهة رجال القبائل الاثيوبيين ، وموقف الامبراطور هيلاسلاسي الدرامي ، غير الناجح ، عندما تقدم بشكوى لعصبة الامم ضد ايطاليا . ولكن في مصر والسودان كان ينظر الى الحدث كخطر مباشر لوادى النيل . فهذا العدوان كان يعنى ليس فقط ان ايطاليا الفاشية اصبحت تمثل خطراً اكبر من موقعها في ليبيا ، على الحدود المصرية الشمالية الغربية ، بل انها اصبحت ، ايضاً ، تسيطر على منابع النيل الازرق ، المصدر الحيوي للمياه . وهكذا بدأت مصر والسودان ، التى تقف القوات الايطالية على حدودها ، تشعر بخطورة تحركات موسوليني في الشرق . ولذلك اصبحت الاتفاقية المصرية البريطانية ١٩٣٦ تمثل ضرورة استراتيجية للحكومات

الثلاث في لندن والقاهرة والخرطوم . وهذا الظرف الجديد والملح فرض ضرورة النجاح في مجال كان يصاحبه الفشل باستمرار، رغم ان الامور لم تكن كلها مفتوحة للحل بحكم صعوبة مشاكل السودان (٤١). فمكتب المستعمرات البريطانية كان يعتقد ان النجاح يعود ، بشكل كبير ، للحاكم العام وقتها ، السير ستيوارت سايمز . والاخير الذي عمل بالسودان في وقت سابق ١٩٠٨ - ١٩١٩ ثم اصبح حاكماً عاماً لتنجانيقا ، كان مختلفاً عن السير مافي في جرأته واستقلال شخصيته . ولذلك قرر، منذ البداية ، ان لا يكون دوره مجرد الدفاع عن رؤية موظفي الخدمة السياسية لمصلحة السودان . بدلاً من ذلك وضع المصلحة البريطانية في الدرجة الاولى ، وحدد بشكل واضح حدود الامتيازات التى سيسمح بها لمصر (رفض بإصرار فكرة تعيين نائب مصرى للحاكم العام البريطاني) وفي هذا الاطار كان مستعداً للتعاون ، بما في ذلك الاجتماع مع الوفد المصرى الذي كان يعرف عدداً من اعضائه معرفة شخصية ، منذ سنوات خلال محادثات الاسكندرية . وكان الاجتماع يمثل نجاحاً كبيراً بعد ان توصل الى اتفاقية كاملة اعلنت في ١٩٣٦ . وكان دور الحاكم العام الجديد ومكتب المستعمرات واضحاً ومؤثراً .

كان للاتفاقية ، فيما يتعلق بالسودان ، تأثيرات هامة ، ليس فقط في الجوانب المتعلقة بالدفاع بل ايضاً في تجديد دور المصريين في البلاد . فأبرز الامتيازات التى شملتها الاتفاقية ، تمثل في فتح مجموعة وظائف حكومية (لا تتضمن وظائف في الخدمة السياسية) لمنافسة المصريين ، وكان المصريون يراقبون بشكل دقيق للتاكد من عدم محاباة المنافسين البريطانيين . ولكن دولتا الحكم الثنائي وافقتا ايضاً على ترقية السودانيين ، وعلى ان تعطى ترقيتهم ، حيثما كان ذلك ممكناً ، اسبقية واضحة على المصريين والبريطانيين . وهذا التوجه ادى الى دفع حكومة السودان ، التى لم تكن راغبة في زيادة وجود المصريين ونفوذهم ، على تشجيع وترقية السودانيين حيثما كان ذلك ممكناً . ومع ذلك فان هذا لم يمنع المصريين من محاولة زيادة تدخلهم ونفوذهم الثقافي في السودان . ففي السنوات اللاحقة ، قامت مصر بتأسيس العديد من المدارس والكليات والمساجد .

على أى حال احدثت سياسة ترقية السودانيين مشاكل ذات طبيعة سياسية . وذلك لان المستفيدين منها سيكونون ، بشكل رئيسي ، من بين مجموعات الشباب المتعلمين على الطريقة الغربية . والمشكلة هنا ان الانتلجنسيا كانت قد ابعدت ، منذ عام ١٩٢٤ ، بواسطة الخدمة السياسية ، التى حاولت الاعتماد على شيوخ وزعماء القبائل من خلال الادارة الاهلية ، على الاقل حتى مجيء ستيورات سايمز . والانتلجنسيا نفسها لم تكن راضية على اتفاقية ١٩٣٦ . فقد كانوا يشعرون بأنه كان من الواجب مشاركة السودانيين في المفاوضات ، واستنكروا الطريقة التى تحول بها السياسيون المصريون من المقاومة المشتركة للسيطرة البريطانية في وادى النيل الى اعادة وضع مصر كحاكم اعلى للسودان . وهنا يلخص مدير الأمن العام مستر بنى C. Penneyتطورات الوضع السياسي بعد الاتفاقية بقوله ان .. (الاتفاقية باختصار شديد لها نتيجة هامة واحدة ،

هى انها وضعت الوطنية السودانية في الخريطة [٤٢]) وفي مواجهة هذا التطور اشار الى ضرورة تعديل بعض السياسات ، بهدف استرضاء الانتجلنسيا ، على الاقل ، خاصة اجراء اصلاحات في نظام الادارة الاهلية يحوله الى نظام حكم محلي ، وذلك لان ادخال هذه الاصلاحات سوف يساعد على .. (.. امتصاص بعض طموحات الوطنيين .. و .. وقتها يمكن جمع ابناء الشيوخ وابناء الافندية في اطار مشترك ..) وفي نفس الوقت كان بنى نشطاً في محاولات تشجيع تكوين مؤتمر الخريجين ، الذي اعلن رسمياً في ١٩٣٨ ، بحوالي ١٠٨٠ عضواً . وكانت عضويته مفتوحة لخريجي المدارس الوسطى ، والمفترض رسمياً ان يكون تنظيماً ثقافياً عاماً . ولكن ظهور الخلافات بين المؤتمر الوليد وحكومة السودان كان حتمياً ، وخلال فترة وجيزة . ولكن حتى بداية الحرب العالمية الثانية لم تشهد البلاد اى احداث هامة ، ويبدو ان الحرب نفسها قد ساعدت على تطور الخلافات بين الطرفين واحداث تطورات هامة في السياسة السودانية .

لقد عملت الاتفاقية المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦ على تنظيم العلاقة بين البلدين مرة اخرى . وفي الواقع العملي كان هناك قدر من التعاون ، فرضته ضرورة تقسيم مياه النيل والسيطرة عليه لمصلحة مصر والسودان معاً . اذ ان الحاجة الى الوصول لاتفاقية مقبولة حول هذه المسألة ، رغم فشل المفاوضات الخاصة بالدفاع والحكم الثنائي ، كانت تفرض نفسها منذ اغتيال السير لى ستاك عام ١٩٢٤ . فقد هدد اللبنى وقتها بزيادة نصيب السودان من مياه النيل ، كجزء من معاقبة مصر على اغتيال ستاك . وجاء افتتاح مشروع الجزيرة ، بعد عامين من ذلك ، ليجعل من هذا التهديد امكانية حقيقية . والواقع ان الخطر ، من وجهة نظر المصريين ، كان يتجاوز مسألة المياه الى مجالات أخرى ، لان زراعة القطن في الجزيرة سوف يحولها الى منافس حقيقي للقطن المصرى ، اهم محصول في الصادرات المصرية . ونتيجة لاهتمام مصر بمشروع الجزيرة جاءت المفاوضات المصرية البريطانية حول مياه النيل في عام ١٩٢٩ ، وتوصلت الى اتفاقية بشأن تقسيم المياه بين البلدين . وفي هذا الاتفاق فقدت مصر جزءاً من مياه النيل الازرق ، وتم تعويض هذا الفقد ببناء خزان جبل الاولياء ، على النيل الابيض ، جنوب الخرطوم ، بهدف تخزين المياه لمصلحتها . وقيام الخزان كان يعني اغراق منطقة تمتد الى حوالى ٢٠٠ ميل في اعلى النيل ، وبالتالي ظهور مشاكل اعادة توطين مجموعة كبيرة من السكان . ولكن الطرفين اتفقا على حل كل المشاكل المرتبطة بالاتفاقية . ومع ان الاتفاقية انحازت للمصلحة المصرية بشكل عام ، الا ان توقيعها وبناء خزان جبل الاولياء كان عاملاً هاماً في تحسين وتطوير العلاقات وفتح الطريق أمام الاتفاقية المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦ .

كانت مصر مشغولة بزيادة المياه المتدفقة عبر النيل ، بهدف تأمين احتياجاتها في المستقبل . ولذلك تركزت جهودها ، بعد الحرب العالمية الاولى ، حول امكانية بناء خزان جديد في يوغندا ، عند مدخل بحيرة البرت ، بهدف زيادة مستوى البحيرة ، بالاضافة الى بناء قناة تساعد على زيادة حجم المياه العابرة لمنطقة السدود في جنوب السودان .

ولكن لم يكن من الممكن بناء خزان في يوغندا . وفي الجانب الآخر اصطدمت جهودها لبناء قناة في منطقة جونقلي بشكوك البريطانيين حول تأثيراتها السلبية على السكان والبيئة في المنطقة .

السودان بعد الحرب : ٤٠ - ١٩٤٢ :

كان السودان في فترة اتفاقية ١٩٣٦ مكشوفاً امنياً . ومع ذلك لم تبذل الحكومة جهداً كبيراً لتقوية دفاعاته في الفترة اللاحقة . ولكن تفجر ازمة ميونخ دفع السلطات للبدء ، تنظيمياً على الاقل ، في اعداد نفسها لمواجهة النزاع العسكرى الوشيك .

كان الموقف البريطاني مكشوفاً بشكل خطير . فالحدود تبلغ ١٢٠٠ ميلاً ، ويتواجد من القوات حوالى ٢٥٠٠ من القوات البريطانية و ٤٥٠٠ من قوة دفاع السودان ، والمعدات لا تشمل الدبابات والمدفعية المتحركة والبنادق العاملة ، وهناك اربعة فقط من المدافع المهجورة في حدائق قصر الحاكم بالخرطوم ، والقوة الجوية تتكون من سبعة سيارات فقط [٤٣] . واذا سقط السودان في ايدي الاعداء ، فان ذلك سيؤدى الى قطع خطوط الامدادات البريطانية في البحر الاحمر وعبر افريقيا الى مصر ، وسيكون من الصعب الدفاع عن الموقف البريطاني . وقيادة الشرق الاوسط ، التى يتبع لها السودان ، كانت واعية بالخطر وتحتاج الى مساعدات قليلة من انتونى ايدن ، الذي زار القاهرة في ١٩٤٠ ، لتوفير بعض التعزيزات للقوات البريطانية والهندية . وفي السودان تم توسيع قوة دفاع السودان ، في وقت وجيز ، لتصل قوتها الى ٩٠٠٠ جندى ، وفتح باب التجنيد لمجموعات كبيرة في قوة بوليس السودان بالاضافة الى اعفاء ٢٠٠ من البريطانيين الرسميين وغير الرسميين للخدمة العسكرية . كما تم توفير امدادات جديدة ، بما في ذلك عدد من الدبابات والطيارات . ومن اجل ضمان وجود قيادة سياسية صارمة في البلاد ، تم استبدال الحاكم العام بطريقة مفاجئة ، وحل هيوبرت هدلستون محل الحاكم العام السابق ، ستيوارت سايمز ، في اغسطس ١٩٤٠م . وذلك بحجة ان سايمز وصديقه ونظيره في اثيوبيا دك دأوستا Duc d'Aosta، لا يستطيعان مواجهة ظروف النزاع العسكرى القادم ، بحكم قناعتهما بضرورة ابعاد الافريقيين من الحروب الاوربية . أما هدلستون فقد كان عسكرياً سابقاً وعمل في السودان وقاد عملية هزيمة على دينار واعادة دارفور لسلطة الحكم الثنائي في ١٩١٦ .

لقد كان الخطر الايطالى مرعباً ، على الاقل في الاوراق الرسمية . فقد كان يضم ربع مليون جندى و ٢٠٠ طيارة حربية . وفي وقت قصير تعرض السودان الى حوالى ٤٠ غارة جوية والف قنبلة . ولكن تأثيرها كان خفيفاً . والواقع ان الأمر الاكثر خطورة تمثل في توقع قيام الايطاليين بغزو السودان . فمنذ ١٩٣٥ كانت السلطات تخشى من عدم قدرتها على الدفاع عن الحدود . ولذلك عندما قاموا بهجومهم على شرق البلاد في يوليو ١٩٤٠، لم تستطع المدن الرئيسية ، كسلا والقلابات ، مقاومة الغزو ، واضطرت قواتها للانسحاب من ميدان المعركة بعد وقت قصير . وكان الخوف وقتها ان تضغط القوات

الايطالية في اتجاه المدن الحيوية ، الخرطوم وبورسودان وعطبرة ، ولكنها لم تفعل . واشارت بعض التخمينات الى ان الايطاليين كانوا يخافون التعزيزات البريطانية . والواقع ان البريطانيين استخدموا اساليب ماهرة لتضخيم قوتهم امام الايطاليين ، بما في ذلك تحريك الآليات بالقرب من جبهة القتال وتحركات الشرطة العسكرية . وحقيقة كان تقدم القوات الايطالية حوالي ٤٠ ميلاً في اعالي النيل هو الغارة الوحيدة التي قامت بها داخل السودان ، وذلك قبل ان يضطر قائدها الى التراجع والانسحاب نتيجة لصعوبات في الامدادات والمواصلات ، بعد ان خسر ٤٠٠ جندياً من قواته [٤٤] . وبذلك فشل في الاستفادة من فرصة واسعة كانت مفتوحة امامه .

في شهور قليلة قامت السلطات المسؤولة بوضع استراتيجية بديلة ، مرتكزة على المواقع البريطانية في السودان وشرق افريقيا . وفي الحال بدأت الاستعدادات لاستعادة مدينة كسلا وللتقدم داخل اثيوبيا نفسها . وفي منطقة القلابات مارست القوات البريطانية ضغوطاً كبيرة لمحاصرة القوات الايطالية . وفي داخل اثيوبيا ، قدمت المساعدات لحركة المقاومة الداخلية ، وانتقل هيلاسلاسي الى الخرطوم لمتابعة الموقف عن قرب [٤٥] . وفي يناير ١٩٤١ تمت استعادة كسلا ، بعد ستة شهور تحت الاحتلال الايطالي . وفي مارس ١٩٤١ تقدم الجنرال بلات Platt لاحتلال مدينة كرن . وكانت الخرطوم تنظر الى هذا الهجوم باعتباره هجوماً سودانياً ، حيث استطاعت قوة دفاع السودان القيام بدور بارز . وفي نفس الوقت ، اكتسب الجنرال اوردى ونجت Orde Wingate شهرة جديدة ، كقائد لقوة قيديون Gideon Force التي كانت تتكون ، بشكل رئيسي ، من القوات السودانية . وقام ، ايضاً ، بتطبيق افكاره حول القتال الليلي ، الذي جرب من قبل في فلسطين وفي عمليات ما وراء الخطوط التي استخدمت لاحقاً في بورما .

وفي مجالات الحرب الاخرى ، كانت مساهمة السودان ترتبط ، بشكل رئيسي ، بالامدادات والمواصلات ، خاصة في حملات مصر وشمال افريقيا . فعندما اشتد ضغط الالمان على مصر ، كانت هناك استعدادت لاخلاء القيادات المصرية والبريطانية ، بما في ذلك الملك فاروق ، اذا كانت هناك ضرورة ، وتسفيرها الى الخرطوم . وقبل وبعد معركة العلمين كانت الامدادات والجنود في حركة متواصلة وسريعة ، عبر السودان باتجاه جبهة القتال . وفي نفس الوقت كانت خطوط مواصلات افريقيا AFLOC تحرك معداتها من الاطلنطي عن طريق الكنغو الى جوبا في المديرية الاستوائية ، ثم الى الشمال عبر وادى حلفا وبورتسودان– وبشكل عام ، كانت هناك قوات من ١٢ بلداً ، وفرت لها تجهيزاتها وامداداتها خلال الحرب بشكل جيد . وبذلك استحق السودان وصف (ملتقى طرق كلافام افريقيا) Clapham Junction of Africa، الذي اطلقه عليه نيوبولد Newbold في تلك الفترة .

كانت حكومة السودان ، في معظم فترة الحرب ، تعمل في ظروف مريحة ودون صعوبات تذكر . وذلك بسبب وضوح موقف السودانيين من الحرب وولائهم لحكومتهم .

فالمسؤولون الحكوميون لم يواجهوا الصعوبات التى واجهها زملاؤهم في مصر . ففي مصر كانت هناك قيادات سياسية وقفت بوضوح الى جانب دول المحور وتوقعت انتصارها . وبعضهم كان ينظر اليها كوسيلة للخلاص من الاستعمار البريطاني . أما في السودان ، فقد وقفت قيادات الحركات الدينية الرئيسية ، والشخصيات البارزة الاخرى ، الى جانب الحلفاء بايمان واخلاص . والقوات السودانية كانت ترسل الى ميدان الحرب دون اى شكوك في ولائها ، بعكس القوات المصرية ، التى كانت هناك شكوك قوية في مواقفها ، رغم اعلان قياداتها السياسية تأييد ودعم الحلفاء . ومع ذلك ، فرغم وضوح ولاء القيادات السياسية والقوات السودانية ، فقد كانت هناك بعض الدوائر التى لم تخفي تذمرها وانتقاداتها . صحيح ان الطلاب السودانيين لم يتظاهروا في الشوارع بشعارات (عاش روميل) كما فعل اشقاؤهم المصريون. ولكن بعضهم كان يهمس بنفس تلك الشعارات في فرندات كلية غردون التذكارية. والحاكم العام ، هدلستون ، كان يؤكد على ضرورة بقاء كتيبة بريطانية واحدة ، على الاقل ، في السودان ، بعد انتهاء القتال ، وذلك لانه كان يحس بوجود سخط واستياء عام في البلاد – ولكن ، فوق كل ذلك ، تبقى حقيقة انه اشار ، في اكتوبر ١٩٤١ ، الى ان .. (.. غالبية السودانيين تعتبر ان الحرب قد انتهت في هذه الانحاء ، وان هناك الآن حالة من عدم الارتياح والسخط من ارتفاع تكاليف المعيشة [٤٦]) وتشاء الاقدار ان تعكس هذه الحقيقة نفسها في تحركات سياسية جديدة ودرامية خلال السنوات اللاحقة.

الفصل الثالث

من الحكم الثنائي الى اعلان الاستقلال

السياسة الدولية : -

الحركات الوطنية والحروب لا تنفصلان . ويبدو ان هذه الحقيقة تصدق على الحروب العالمية والنزاعات الحربية الثنائية على السواء – واكثر من ذلك ، لا يرتبط ظهور الوعي الوطني بالاوساط المشاركة في الحرب فقط ، بل يشمل ، ايضاً ، الاوساط المتاثرة بها . فالقومية الصربية هي التى اشعلت نيران الحرب العالمية الاولى ، ولكن نتائجها ادت الى ايقاظ وتحريك قوميات عديدة ، داخل وخارج القارة الاوربية – وفي هذا الاطار كان صعود الحركة الوطنية المصرية ، بعد الحرب العالمية الاولى ، وفي ارتباط معها ، لكن في وقت متاخر نوعاً ما ، كان صعود الحركة الوطنية السودانية – ولذلك لم يكن مستغرباً ان تنفجر الحركة الوطنية في مصر والسودان مرة اخرى ، وان تكشف عن بعدها المزدوج ، المرتبط باستيقاظ الشعور الوطني في داخل القطرين وطرح علاقاتهما المستقبلية في نفس الوقت ، ولتؤدى ، ايضاً ، الى اعادة فتح ملف العلاقة بين حكومة السودان وبريطانيا .

كانت مصر ترغب في الدخول في مفاوضات مع بريطانيا ، بعد نهاية خطر الحرب في ١٩٤٢ ، وذلك لان الحرب ادت الى ظروف جديدة من عدم الاستقرار والاضطرابات – فقد كان المصريون لا يخفون اهتمامهم بتدخل ممثلي الحكومة البريطانية في القاهرة، منذ اعلان الاستقلال في ١٩٢٢ ، في الشئون المصرية الداخلية ، والذي ظهر ، بشكل بارز ، في فبراير ١٩٤٢ ، عندما امر لامبسون Lambson القوات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين وطالب بتعيين النحاس باشا رئيساً للوزراء – والواضح ان بريطانيا كانت ترى ان الباشا وحزب الوفد ، اكثر وضوحاً وصلابة في موقفه المعادى للفاشية من معظم الدوائر السياسية المصرية الاخرى – ولذلك انذرت الملك فاروق وهددته بخلعه اذا لم يستجيب لطلبها . وفي نفس الوقت كان السياسيون المصريون يرون ان بلادهم قد تعرضت لخطر مباشر ، بسبب حرب لا علاقة لهم بها وفي ظروف تدهورت فيها علاقاتهم مع مستعمريهم البريطانيين وان بعض المصريين كان لا يخفى مشاعره الواضحة والمؤيدة للالمان – وكانوا ، ايضاً ، يرون ان ظروف هذه الحرب قد حولت بلادهم الى معسكر واسع لمرور قوات الامبراطورية البريطانية – وادى كل ذلك الى انفجار مظاهرات واسعة معادية لبريطانيا والسياسة البريطانية ، واجبار النحاس على تقديم استقالة حكومته ، ليحل محله اسماعيل صدقي باشا ، السياسي المصرى الماهر وصاحب الخبرة الطويلة والمعادي لحزب الوفد ، وذلك قبل بدء المفاوضات بين البلدين في ١٩٤٦ – وعلى المستوى السياسي ، كان السياسيون المصريون يتنافسون على ادانة اتفاقية ١٩٣٦ ، واعتبارها عقد اكراه (بحكم ظروف اندلاع الحرب) تجاوزه الزمن بانتهاء الحرب ، رغم

ان هناك عشر سنوات اخرى قبل انقضاء فترتها القانونية – وبشكل خاص كان هناك عدم رضى وسخط عام من تعسر تقدم الوجود المصرى في السودان ، رغم نصوص الإتفاقية الخاصة بذلك ، ورغم مطالبات مصر المتواصلة بتصفية الحكم الثنائي وتحقيق وحدة وادى النيل – ولتعزيز هذه المطالب ، قامت مصر بتوسيع نشاطاتها الاجتماعية والتعليمية والدينية في السودان ، وربطت نفسها بالحركات السياسية السودانية الجنينية ، بشكل عملى ، عندما اقام مؤتمر الخريجين احتفالاً بزيارة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء المصري ، للسودان عام ١٩٤٠ م .

في الوقت الذي اعدت فيه بريطانيا نفسها للدخول في المفاوضات ، ومع دخول مصر في موجة اضطرابات شعبية واسعة ، جاءت الانتخابات البريطانية بحكومة جديدة وسياسة جديدة تجاه الشرق الاوسط . فوزير الخارجية الجديد ، ارنست بيفان ، كان حريصاً على تغيير سياسة الهيمنة بسياسة تدعو للمشاركة في المنطقة من خلال المفاوضات المباشرة – وبما ان مكتب المستعمرات كان يعمل ، دائماً ، على فصل موضوعات الدفاع وقناة السويس عن قضية السودان ، فقد قام البريطانيون ، في العهد الجديد القائم على الصداقة والمشاركة ، بالتسليم بربط هذه الموضوعات مع بعضها واجراء المفاوضات على هذا النحو – وفي الواقع العملى ، كانت المفاوضات حول الدفاع وقناة السويس تسير في اتجاه الاتفاق بين الطرفين ، وتتعسر في قضية السودان ، تماماً كما كان يحدث قبل اتفاقية ١٩٣٦ – وفي خطوة هامة لكسر جمود المفاوضات ، قام رئيس الوزراء المصرى الجديد ، اسماعيل صدقي باشا ، في النهاية ، بالسفر الى لندن في اكتوبر ١٩٤٦ – وهناك توصل مع وزير الخارجية البريطانى الى اتفاق سمى برتكول صدقي / بيفان ، وهو عبارة عن اتفاق غامض ، يشير في نفس الجملة الى (اطار للوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك) وحق السودانيين ، في النهاية ، (في ممارسة حق تحديد مستقبل الوضع في السودان ..) وهذا الغموض والارتباك اكده صدقي باشا ، عندما ادعى في القاهرة انه عاد بالسيادة على السودان ، ورفض حكومة السودان ، وجبهة المهدويين المتعاونين معها ، لذلك الادعاء جملة وتفصيلاً [1] – ولكن مصر لم تقف مكتوفة الايدى ، بل تقدمت بشكوى لهيئة الأمم المتحدة الوليدة ، وجدت اهتماماً كبيراً من مجلس الأمن . وهناك ركزت الامم المتحدة على رغبات السودانيين اكثر من الوضعية القانونية للسودان غير الواضحة والمرتبطة بادعاءات تستند الى السيادة العثمانية في القرن التاسع عشر – وبالنسبة للسودانيين فانهم لم يكونوا ممثلين بشكل مباشر ، بحكم ارتباط النزاع بدولتى الحكم الثنائي ، ولكنهم ، مع ذلك ، ارسلوا وفوداً من الاتحاديين والاستقلاليين (المهدويين) بشكل رئيسي . وعلى اى حال ، كان لانقسام الوفود السودانية بين مؤيد ومعادى لمصر ، تاثيره السلبي على مجلس الامن وعرقلة الوصول الى اى اتفاق معقول ، وبالتالى تأجيل النظر في الشكوى الى اجل غير مسمى .

كان لفشل برتكول صدقي / بيفان والشكوى المقدمة للامم المتحدة اهمية مزدوجة – الجانب الاول من هذه الاهمية يتعلق بالطريقة التى انهى بها اى نوع من التعاون بين

دولتي الحكم الثنائي في فترة ما بعد الحرب ، وبالتالي تحولهما الى متنافسين حول السودان . فالمصريون كانوا يرون تدهور مكانة بريطانيا في الشرق الاوسط (هذا التدهور اشرته تطورات الاحداث في فلسطين) ولذلك جاءت محاولتهم ، ليس فقط لطردها من بلادهم ، بل ، ايضاً لاستعادة سودانهم منها ، وذلك بهدف تأمين مياه النيل وطمعاً في اراضيه الزراعية الواسعة . أما بريطانيا ، فقد كانت ، بالعكس ، تعمل على اعتقال مصر والاحتفاظ بها كقوة شرق اوسطية ، وذلك لان آمال الصداقة والمشاركة ، التى اطلقها بيفان ، لم تتحول قط الى رغبة في بناء مصر جديدة وقوية . فمثل هذه الاستراتيجية عليها ان تنتظر حتى بداية الخمسينات ، لتشمل ، بجانب مصر ، العراق وايران وبناء حلف بغداد – وبالتالى تحويل ما تبقي من مركز الثقل البريطاني في الشرق الاوسط باتجاه الارتباطات الشمالية . وهكذا اصبح البعد الدولي للدولة السودانية ، في الفترات اللاحقة ، يتكون بشكل رئيسي ، من تحركات متنافسة من قبل مصر وحكومة السودان ، التى فوضها مكتب المستعمرات لتقوم بادارة السودان في اتجاه اعداده للحكم الذاتى في نهاية الطريق .

أما الجانب الثاني لاهمية فشل البرتكول ، فقد تمثل في ان هذا الفشل كان يعنى فشل المفاوضات حول قضايا الدفاع ، وبالتالي شعور مصر المتزايد بالظلم والغبن من استمرار احتلال اراضيها . فالمفاوضات ، التي قادت ، في بعض مراحلها ، الى أعلان اتلي Attlee عن خطة انسحاب بريطانية ، وصلت الى مرحلة الانهيار ، تاركة القوات البريطانية في مكانها على ضفاف النيل وقناة السويس (رغم انها انسحبت فى عام ١٩٤٧ طوعياً من القاهرة الى منطقة قناة السويس في محاولة لتهدئة المشاعر والحساسيات المصرية) .

لقد ادى فشل صدقي الى ابعاده عن رئاسة الوزارة والى دخول مصر في حالة من الفوضي والارتباك قبل ان تجيء انتخابات ١٩٤٩ بحكومة وفدية قوية .. لذلك عادت المفاوضات من جديد ، نتيجة ضغط خاص من الولايات المتحدة ، التى ابدت انزعاجها من الضعف المتزايد في مكانة بريطانيا في الشرق الاوسط ، وطرحت بعض التنازلات حول الموقف من السودان مع اقتراحات حول تكوين حلف للشرق الاوسط يضم مصر ودولاً اخرى – وعلى اى حال ، قامت مصر ، قبل نهاية الجولة الجديدة من المفاوضات ، باظهار يأسها واحباطها من موقف بريطانيا تجاه قضية السودان عن طريق خطوة جديدة كبيرة وغير متوقعة ، هى الاعلان من طرف واحد عن الغاء اتفاقية الحكم الثنائي . وكما فعلت من قبل في عام ١٩٤٧ ، قامت برفع المشكلة للامم المتحدة . ولكن استمرار الاحزاب السودانية في حالة الانقسام حول مستقبل بلادها ، لم يساعد في قيام الامم المتحدة باى دور ايجابي – المهم ان مصر قامت باظهار سخطها ويأسها ، وطرحت املاً جديداً اربك البريطانيين . ففي عام ١٩٤٧ اعتمدت حكومة السودان على اتباعها السودانيين في مواجهة التحدى المصرى في الامم المتحدة . وفي عام ١٩٥١ ، كانت مصر تامل في استجابة سودانية قوية لعرضها الخاص بالحكم الذاتى الفورى . ولكن مطالبة الملك فاروق بصلاحيات واسعة وتنصيب نفسه ملكاً على مصر والسودان (قبل ذلك

بقليل اعلن عن تنصيبه ملكاً لمصر والسودان) أدت الى عدم ترحيب العديد من السودانيين بهذه المبادرة - ومع تحول ميزان القوى لمصلحتها ، تمكنت حكومة السودان من السيطرة العامة على الوضع في البلاد ، تماماً كما فعلت في ١٩٤٧/٤٦ ، ومن فرض خطواتها الخاصة بالتطور الدستورى . ووضح مرة اخرى ، ان دولتى الحكم الثنائي كانتا تعتمدان ، بشكل كبير ، على المجموعات السودانية من اجل تدعيم موقفهما في القطر ، وان تنافسهما حول السيطرة على السودان كان يبدد اى امل في الوصول الى تسوية حول قضايا الدفاع وقناة السويس او في تحقيق فكرة حلف الشرق الاوسط المدعومة من قبل الولايات المتحدة .

ان الفشل في الوصول الى تسوية مع بريطانيا ، بسبب الخلافات حول وضعية السودان ، كان له دور هام واساسي ، ليس فقط في اضعاف حكومات مصرية بعينها (لان حكومة الوفد سقطت بعد فشل المفاوضات ، كما سقطت حكومة صدقي باشا السابقة) ، بل ايضاً في تقويض النظام المصرى بكامله . وهذا التاثير المباشر لم يظهر في تلك الفترة ، ولكنه اصبح واضحاً ومؤثراً في العامين اللاحقين - فالادعاء بوجود ملكية دستورية ، مع استمرار النفوذ الكبير لممثلى الحكومة البريطانية في القاهرة ، ادى الى اضعاف المؤسسة الملكية في مواجهة الحركة الشعبية المتصاعدة والمعادية لبريطانيا ، ومن ثم الى انهيار الحكومة البرلمانية والنظام الملكي باكمله في النهاية . فقد كانت هناك قوى عديدة تعمل على اثارة حالة السخط وعدم الارتياح في البلاد ، وكانت كلها متفقة ، بشكل واسع ، على هدف ابعاد بريطانيا والنفوذ البريطانى من الحياة السياسية المصرية - ولذلك ، عندما قامت القوات البريطانية باتخاذ اجراءات قمعية واسعة ضد هجمات الفدائيين على قواعدها في عام ١٩٥١ ، وتوسيع المنطقة الواقعة تحت سيطرتها ، كان رد فعل المصريين واسعاً وقوياً ، في يوم الجمعة الاسود ، في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حيث قاموا باشعال الحرائق في مواقع بريطانية عديدة في القاهرة . وهكذا تحول البريطانيون الى عدو سياسي اساسي ، ولم يعد في مقدور اى حزب القيام بحكم البلاد . وعندما بدأ القصر الملكي في البحث عن طريق لتأمين سيطرته على الاوضاع السياسية ، كانت الاوضاع العامة ، السياسية والاجتماعية ، تؤكد اتساع حالة الفوضى والاضطراب واستحالة احتوائها - وفي صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اعلن تنظيم الضباط الاحرار عن استلام السلطة في البلاد . وهو تنظيم سرى ، كان يتكون من مجموعة من صغار ضباط الجيش الراديكاليين والمدفوعين بمشاعر الغضب والسخط من هزيمة الدول العربية في فلسطين - لذلك جاء تصميمهم على استلام السلطة وابعاد الاحزاب القديمة والغاء النظام الملكى وطرد الملك واعلان نظام جمهورى في مكانه وتقديم طرح جديد لمسألة السودان .

قيام الاحزاب السياسية :

ان السياسة الدولية لم تؤثر فقط في وضع الدولة السودانية في العالم ، خاصة

مقاومة حكومة السودان لاعادة النفوذ المصرى في البلاد ، بل كانت ، ايضاً ، عاملاً رئيسياً في تأسيس وتركيب المجموعات السياسية السودانية . وبعد ان بدأت تلك المجموعات في التطور الى احزاب سياسية ، لم يكن مستغرباً ان تعكس بوضوح نمط التنظيم الذي برز بعد الحرب مباشرة . فالحركة المهدوية ، الأكثر طموحاً وتنظيماً بين القوى السياسية السودانية ، كانت اولى القوى التى قامت بتأسيس حزبها ، حزب الامة ، في عام ١٩٤٥ . وفي وقت قصير كشف الحزب عن نفسه ، كتجمع واطار لقوى عديدة ترتبط جميعها بأيديولوجية وشخصية وموقف السيد عبد الرحمن المهدى . وكان غير اعتيادى في تنوع واختلاف عناصر تكوينه – فالانصار ، اى جماهير مناطق الغرب الفقيرة ، (وبعضها من اصول نيجيرية) سواء ظلوا مستقرين في مناطقهم او هاجروا الى الجزيرة ابا او استقروا في مراكز المهدية الجديدة في العاصمة (كما في منطقة ود نوباوى في ام درمان) ، كانوا يشكلون كتلة متماسكة من المؤيدين المرتبطين بالعقيدة الانصارية ، يمكن تحريكها ، في أى وقت ، لدعم وتأييد مواقف السيد بالتظاهر في شوارع العاصمة أو غيرها وحتى باستخدام العنف [٢] – وكانوا يشكلون ، في حقيقتهم ، جيشاً خاصاً ، يرتكز على مهدية القرن التاسع عشر، التى اختارت حكومة السودان التعامل معها بتسامح ولين ، في اطار سيطرة السيد عبد الرحمن ، واستمرار الاخير كمؤيد قوى وثابت للسلطات الحاكمة – وبالفعل ، قام السيد باستخدام قوة الانصار ، بشكل واضح ، في ظروف برتكول صدقي / بيفان ، عندما قاموا بتنظيم مظاهرات عنيفة في العاصمة معادية لتوجهات البرتكول – وكانت حكومة السودان حريصة على اظهارها لحكومتى مصر وبريطانيا كتعبير عن موقف السودانيين المعادى للمصريين . وعندما حققت المظاهرات هدفها المحدد قام السيد بايقافها واعادة الانصار الى حياتهم الطبيعية .

والعنصر الثانى في تكوين حزب الامة ، تمثل في اغنياء المهدويين وسط سكان المناطق النيلية ، اصحاب مشاريع الطلمبات في النيل الابيض – فأسرة السيد عبد الرحمن نفسها كانت تملك بعض تلك المشاريع ، بالاضافة الى عدد من الاسر الاخرى ، التى ارتبطت بأسرة المهدى عن طريق الزواج والمشاركة في أعمال تجارية متعددة ومتنوعة ، وكانت دائرة المهدى التجارية والزراعية اكبر المؤسسات الاقتصادية السودانية في البلاد – واغنياء المهدويين يساهمون بالمال ، الذي جمعوه من مشاريع الطلمبات وقوة عمل الانصار في المنطقة ، بشكل رئيسي – اما العنصر الثالث ، فقد تمثل في شريحة من طبقة الافندية ، التى استجابت لجهود السيد عبد الرحمن في الثلاثينات ، واختارت الارتباط به في مواجهة الخلافات المصرية / البريطانية في نهاية الحرب العالمية الثانية – وكان تنظيم القوميين أبرز المجموعات التى اختارت التعاون مع المهدية الجديدة والبريطانيين ، كأفضل طريق لتحقيق الذاتية السودانية ، مقارنة بالمطامع المصرية في السودان . وكان محمد احمد محجوب ، السياسي والمحامى والشاعر المعروف ، ابرز القيادات المتعلمة التى سارت في هذا الطريق ولعبت دوراً هاماً في السياسة السودانية في الفترة اللاحقة . وذلك بالاضافة الى العديد من العناصر

المحافظة والمعتدلة في صفوف طبقة المتعلمين ، التى كانت تعمل ، في الغالب ، في الخدمة الحكومية ولم تجد سوى فرص ضعيفة للترقي في برنامج سودنة الخدمة المدنية . وكانت حسابات تعظيم المكاسب الشخصية عاملاً هاماً في تحديد موقف هذه الفئة - فتوجه السودان نحو الاستقلال يفتح امام هؤلاء الموظفين فرص وراثة الوظائف العليا في الخدمة المدنية للدولة المستقلة . أما التوجه نحو الاتحاد مع مصر ، مهما كان شكله ، فانه لايقدم كثيراً لموظفين تلقوا تعليمهم وتدريبهم على الطريقة البريطانية - ولذلك كان حزب الامة سعيداً باستقبال هذه المجموعة الهامة من الانصار والمؤيدين ، رغم ان وضعهم الوظيفي لا يسمح لهم بمشاركة بارزة في النشاطات الحزبية (كان وضعهم يحرمهم ، مثلاً ، من المشاركة في الجمعية التشريعية التى كونت في ١٩٤٨) .

كان تنظيم حزب الامة يقوم على شكل هرمى محكم ، ويرتكز على ولاء قائم على مزيج من العقيدة الانصارية والتابعية للسيد عبد الرحمن - ففي قمة هذا الهرم التنظيمي يقف الزعيم ، السيد ، والسلالة المقدسة ، التى قام بتكوينها في فترة قصيرة - وابنه الصديق المهدى اصبح رئيساً للحزب ، وكان في قائمة المؤسسين افراد من الاسرة والاسر المتداخلة معها - وكانت شبكة التنظيم تمتد في مراكز ثقل الانصار التقليدية (الغرب والنيل الابيض وجنوب الفونج) وبعد ان كسب مجموعات من المتعلمين في الثلاثينات ،قام السيد عبد الرحمن باستهداف القيادات القبلية ، خاصة عندما شرعت حكومة السودان في تكوين المجلس الاستشارى لشمال السودان في عام ١٩٤٤ ، الذي ضم عدداً من هذه القيادات ، وذلك لشعوره بأهمية دورهم في بناء الحزب وتنظيماته في المناطق الريفية . ويبدو ان مثل هذا البناء الحزبي ، القائم على التابعية بشكل رئيسي ، كان سيجد فرص نجاحه الاكبر في المناطق التى اعيد فيها تنظيم وترتيب الانصار في السنوات السابقة ، مثل منطقة المسيرية الحمر في غرب كردفان . فالمسيرية كانوا من اوائل الانصار والمؤيدين للمهدية . وكان يقودهم الناظر بابو نمر ، ابرز القيادات القبلية في تلك الفترة . ومن جانب آخر ، قام السيد عبد الرحمن المهدى بتوطيد علاقته معه من خلال تزويجه بنت عمه . وفي المنطقة ، انتشر وكلاء السيد في كل البقاع وقاموا بتأسيس تنظيمات الانصار على كل المستويات وصولاً الى المجتمعات المحلية ومساجد الانصار وحتى مستوى الحارات والفرقان - والانصار ، المعروفون في اوساط الحزب بجماهير «الإشارة» ، يمكن تمييزهم بكل سهولة من خلال جبتهم وعمامتهم المتميزتين. وفي تلك الفترة أنشئ تنظيم خاص بالشباب ، كان يحمل أعلاماً بيضاء ويعمل بحماس كبير.

ولكن ، بينما كان تنظيم ونفوذ حزب الامة ينتشر ويتوسع بشكل متواصل في النصف الثانى للاربعينات ، كانت شخصيته وتوجهه العام يكتنفه الغموض .. هل هو حزب وطنى ملتزم بالشعار القديم (السودان للسودانيين) الذي يمكن ان يجد تأييد ودعم الكثيرين في مواجهة الخوف من خطر النفوذ المصرى ؟أم هو حلقة ضيقة وحركة دينية متمحورة حول تعظيم وتقديس رجل واحد ، يمثل انصاره ومؤيدوه ، بغض النظر عن مصالح وتطلعات غالبية السودانيين الغير مرتبطين بالمهدية ، نوعاً من الدولة داخل

الدولة ، بكل ما يحمل ذلك من مخاطر ، بما في ذلك العودة الى استبداد حكم المهدية في القرن السابق ؟ هل هو حزب سياسي مرتبط ببناء جمهورية ديمقراطية في السودان ؟ أم هو حركة سياسية قادرة ، بشكل خاص ، على استخدام العنف ، كسلاح ، لتحقيق اهدافها ، وتستهدف فقط ، تحويل الاسرة المقدسة الى اسرة مالكة ؟؟ وبالطبع ليست هناك اجابة محددة على هذه الاسئلة ، مع انها كانت ضرورية وسط طبقة المتعلمين لتحديد موقفهم تجاه هذا الحزب . وهناك ، ايضاً ، عوامل دينية واثنية اخرى لها اهميتها في تحديد موقف طبقة المتعلمين ومجموعات كثيرة في وسط المجتمع السوداني ككل . وبما ان حركة المهدية الجديدة كانت تمثل ظاهرة فريدة ، لم يكن من المستغرب أن لا يشابه حزب الامة ، في نشاته وتطوره ، اى حزب سوداني آخر – ولذلك كانت المهدية الجديدة مثار جدل واسع في اوساط السودانيين وحكومة السودان في نفس الوقت . وبالنسبة للسودانيين كان الموضوع اكثر الحاحاً ، لأن عليهم أما تأييدها أو معارضتها. فايدها البعض ووقف كثيرون في معارضتها .

لقد وضعت الانتلجنسيا الاساس لنشوء وتطور الاحزاب السياسية في البلاد ، وذلك من خلال مجموعاتهم الثقافية السياسية المختلفة . ولكنهم كانوا يفتقدون الموارد والمداخل للقاعدة الشعبية الواسعة ، خاصة في المناطق الريفية ، بحكم مواقعهم في ادنى سلم الخدمة الحكومية واعتمادهم على مرتبات ضعيفة ولترددهم تجاه الدخول في العمل السياسي الواسع – فمؤتمر الخريجين كان ينظر لنفسه ، بشكل كبير ، كحركة صفوية . وبعد رفض مذكرته للحكومة حول مستقبل السودان في عام ١٩٤٢ ، اصبح يبحث عن دور في المجتمع . ولذلك بدأت بعض عناصره النشطة في الخروج من تحت مظلته وتكوين احزاب سياسية . ومن بين هؤلاء برزت مجموعة «الأشقاء» ، الاكثر تنظيماً وتصميماً من غيرها ، وبدأت في مواجهة ومعالجة مشاكل التحول الى حزب سياسي المشار اليها أعلاه [٣] – وفي بحثهم عن مداخل للنفوذ السياسي الواسع ، قاموا حتى بمغازلة المهدويين . ومع انهم كانوا معجبين بطموحات السيد عبد الرحمن وقدراته التنظيمية ، إلا ان طبيعة تنظيمه المرتبطة بعلاقات التابعية وتوجهه المعادى لمصر ، كل ذلك ادى الى ابتعادهم عن قصوره ومركزه السياسي في البلاد . وبدلاً عنه اتجهوا الى طريقة الختمية ، التى كان يزعجها تنامي نفوذ حزب الامة واعتماد حكومة السودان عليه – وهنا تمكن الاشقاء ، ليس فقط من الاستفادة من ثروات تجار الختمية ، بل ايضاً ، من العلاقة الجديدة مع المصريين . وفي وقت وجيز اتجهوا الى استغلال الفرصة المتاحة ليمارسوا لعبتهم السياسية داخل مؤتمر الخريجين – وكانت الختمية ، مثل كل الطرق الصوفية في افريقيا ، لا تهتم بالدخول في العمل السياسي المباشر ، بل تعمل على تأكيد نفوذها وتأثيرها على الذين يقومون به بهدف ضمان حريتها وازدهارها . لذلك قام التحالف بينها وبين مجموعة الاشقاء في إطار فضفاض ، على أساس وحدة وادى النيل بحكم توجههما المشترك تجاه مصر وكيفية العلاقة معها . ويبدو ان الالتزام بالوحدة مع مصر كان مشكوكاً فيه ، ولم يكن يمثل قضية ملحة في السنوات الاولى لتكوين حزب

الاشقاء ، قبل ان تطرح مسألة السودان بحدة ويتجه السودانيون لاتخاذ قرار بشأنها في النهاية – وربما تلخص اشارات اثنين من قيادات الاتحاديين ، في تلك الفترة ، ما كان يعنيه شعار وحدة وادى النيل حقيقة – فالسياسي الماهر والطموح ، اسماعيل الازهرى ، زعيم حزب الاشقاء ، اشار بوضوح في احدى المناسبات الى انه .. (.. اذا اصبح السودان مملكة ، فسأكون ملكها ، واذا صار جمهورية ، فسأكون رئيسها ، واذا دخل في وحدة مع مصر ، فسأكون رئيس وزراء ..) . أما السيد على الميرغنى ، الذي يشبه عادة بأبي الهول ، والمعروف بدهائه وذكائه ، فقد حطم صمته المعتاد حول القضايا السياسية واشار في احدى مجالسه الخاصة الى انه يفضل ان يكون هيلاسلاسي ملكاً على السودان ، أكثر من السيد عبد الرحمن [٤] . وفي هذا الاتجاه بدأت الطريقة في اعادة تنظيم نفسها واعداد اتباعها للمشاركة السياسية . فقامت بتشجيع تكوين اللجان المحلية وتحويل مساجدها الى مراكز للتنظيمات المحلية ، وبدفع تجارها للمساهمة مالياً وللقيام بدور المنظمين والوكلاء المحليين في مختلف انحاء البلاد . وفي وسط المجتمع التجارى وطبقة المتعلمين ، بشكل عام ، كانت سيطرة الاتحاديين واضحة مقارنة بوضع حزب الامة . وذلك بحكم ارتباط اقسام كبيرة منها بالمديريات الشمالية والشرقية ، حيث كان يتركز نفوذ الختمية ، وبحكم حقيقة ضعف نفوذ المهدية في هذه المناطق نتيجة لأسباب تاريخية عديدة . وكل هذا ساعد على نمو كتلة شعبية واسعة معادية لحزب الامة والمهدية الجديدة في غالبية هذه المناطق .

لقد واجه ظهور وقيام الاحزاب تحدياً كبيراً في عام ١٩٥١ ، عندما قامت حكومة السودان بتشجيع عدد من زعماء القبائل لانشاء حزب سياسي ، سمي بالحزب الجمهورى الاشتراكي (اسم يتناقض مع تركيبه كلية) وكان قيام هذا الحزب يمثل اختباراً للنفوذ النسبي للحركات الدينية السياسية ، خاصة في المناطق الريفية ، وبشكل خاص لحزب الامة ، بحكم سيطرة زعماء الادارة الاهلية على مناطق نفوذه التقليدية [٥] . وبالفعل ، كان الكثيرون ينظرون لقيام هذا الحزب كمحاولة بريطانية لاضعاف حزب الامة ، في وقت كان الاخير يعمل فيه على تسريع خطوات الحكومة في اتجاه الحكم الذاتي للسودان . ولكن رغم الدعم الحكومي الكبير ، لم يتمكن هذا الحزب الجديد من الاستمرار كثيراً ، وتحول ، في فترة قصيرة ، الى حركة هامشية ، مقارنة بحزب الامة وحزب الاشقاء والاتحاديين .

ولكن .. ماذا يمثل قيام هذا الحزب والاحزاب الاخرى في مجرى السياسة السودانية؟؟

من الواضح ان هذه الاحزاب لم تنشأ بهدف المنافسة المباشرة في انتخابات برلمانية . فمثل هذه الانتخابات لم تحدث الا في وقت متأخر ، قبيل اعلان الاستقلال . ويبدو انها نشأت كتعبير سياسي عن مصالح وتطلعات ، كحركات منظمة لمواجهة الحكومة والمناورة بين مواقف دولتى الحكم الثنائي ، اكثر من تعبئة جماهير الشعب لعمل سياسي محدد . ولتحقيق هذه الاهداف ، كانت تعمل على الاستفادة من العواطف الدينية

وشبكة العلاقات التابعية (الطائفية) وسط جماهير الشعب على المستوى المحلي والوطني على السواء – وهذه العملية يمكن تأشيرها ، على المستوى المحلي ، بالرجوع الى المناطق الثلاثة ، التي ناقشناها في صفحات سابقة (الكبابيش ورفاعة الهوى والنيل الابيض).

لقد كان ظهور الاحزاب في وسط الكبابيش ، في حقيقته ، نتيجة قرار من القيادات القبلية ، اكثر من اى شيء آخر . وبحكم ظروفها التاريخية ، كانت هذه القيادات واضحة في اختيارها . فقد عانت كثيراً من الثورة المهدية ودولتها في القرن التاسع عشر ، ولذلك لم تتردد في الارتباط بالختمية وحزبها السياسي [٦] . ومن جهة أخرى ، كانت هذه العملية أكثر تعقيداً وسط رفاعة الهوى . وذلك لأن معظم البدو كانوا من انصار المهدية . ومن هنا كان تأييدهم لحزب الامة [٧] . ولكن واقع القبيلة ، وانقسامها بين مجموعتي بني حسين وبني حسن ، والمنافسة بين المجموعتين ، أدى الى تشتت ولائها وظهور أكثر من مرشح لحزب الامة في الانتخابات (كانت مثل هذه المنافسات الحزبية تظهر في عدد كبير من الدوائر الانتخابية ، تماماً كالمنافسات داخل الاحزاب نفسها ، وكانت القيادات الحزبية المحلية ، في الكثير من الاحيان ، غير قادرة على معالجة اسبابها وتحاشيها) وبالاضافة الى ذلك ، كانت اسرة ابوروف ، المسيطرة على زعامة بني حسن ، معادية للانصار ، بحكم ما وجدته من معاناة اثناء فترة المهدية ، تماماً كالكبابيش . وكانوا يرتبطون ، دينياً ، بالشيخ عبد الباقي العركي ، الذي كان يؤيد الختمية وحزبها . ولكن ارتباط القبيلة بالانصار دفعهم الى التظاهر بتأييد حزب الامة واستغلال اى فرصة ممكنة للارتباط به ولتأييد السيد عبد الرحمن واسرته . وفي ذلك يقول عبد الغفار محمد احمد .. (.. ان الفرد العادى وسط رفاعة الهوى لا يفهم كثيراً حول ما كان يجرى في مستوى السياسة الوطنية ، وكان ينظر الى الوضع السياسي في البلاد حسب ارتباطاته الدينية وعلاقاته مع قياداته القبلية .. فالذين صوتوا لحزب الامة تمت عملية تجنيدهم ، في الواقع ، بنفس الطريقة التى تتم بها عملية حشد التأييد في السياسة القبلية المحلية ، وعن طريق القيادات القبلية نفسها [٨] ..) أما في مناطق السكان المستقرين ، بالقرب من النيل ، في منطقة الفونج ، فقد كانت الارتباطات القبلية أقل تماسكاً . ولذلك كان تعدد المرشحين نتيجة للاختلاف في الارتباطات الدينية والسياسية وغيرها .

وفي مناطق النيل الابيض الزراعية المستقرة ، هى الاخرى ، تتكرر نفس الحالة تقريباً [٩] . فنفوذ الحركة المهدوية وقيام المشاريع الزراعية في هذه المناطق ، أدبياً ، عملياً ، الى سيطرة حزب الامة سيطرة تامة على السكان . فزعماء قبيلتي الحسانية والهبانية اصبحوا اكثر ارتباطاً بأسرة المهدى من خلال الزواج والعلاقات التجارية والزراعية ، وظلوا ، منذ فترة الثلاثينات ، يقومون ، مع قيادات قبلية اخرى ، بزيارة الجزيرة ابا ، مركز السيد عبد الرحمن والمهدية الجديدة ، بهدف مبايعة الامام وتاكيد ولائهم وطاعتهم لقيادته . وبذلك تمكن ناظر الهبانية ، ادريس هباني ، من فرض سيطرته كمسئول عن تنظيمي الانصار وحزب الامة في المنطقة . وحتى في منطقة الحسينات ، التى قاومت هذه

السيطرة عام ١٩٤٩ ، استطاع ان يخضعها بشكل كامل لسيطرته وسيطرة اسرته . ومع مرور الزمن تحولت هذه الاسرة ، بشكل تدريجي ، الى عصبة متماسكة ، تستفيد من مواقعها في الادارة المحلية وتنظيمات الانصار وحزب الامة . وجاءت مشاريع الطلمبات لتوفر لها فرص الحصول على ثروات اكثر ونفوذ سياسي أكبر ، ولتقوم هى بتوظيف كل هذا النفوذ الاقتصادى والسياسي لمصلحة تقدم وتطور الهبانية ، بشكل متواصل ، كعصبة متماسكة وصفوة مهيمنة في منطقة النيل الابيض .

هكذا تم بناء الارتباطات الحزبية في هذه المناطق الثلاث . ولكن ظهور الاحزاب وهوياتها ونشاطاتها ، في كل هذه المناطق ، كان يمثل نشاطاً ثانوياً واقل اهمية من الادارة الاهلية ، وذلك لان الاخيرة ، اياً كان شكلها ، ترتبط بمشاكل الناس وتوفر فرصاً واسعة لتقوية الصفوة المحلية وتعزيز مكانتها في المنطقة . ومع ذلك ، قامت الاحزاب ، من خلال شبكة علاقاتها في المجتمع ، بربط الذين تحدوا البريطانيين وقاوموا سيطرتهم في مركز الدولة الكولونيالية مع زعماء القبائل في المناطق الريفية ، الذين تعاونوا مع الادارة البريطانية وارتبطوا بها . وهذا يعنى ان المجموعة الاخيرة بدأت في تغيير مواقفها نتيجة لادراكها لمتغيرات وتحولات توازن القوى في السياسة السودانية ، التى كشفها ، بشكل واضح ، فشل الحزب الجمهورى الاشتراكى في النمو والاستمرار كقوة سياسية فاعلة . ولكن ذلك لا يعنى فقط تحول هذه القيادات من الولاء لزعامة معينة لزعامة أخرى ، بل يعنى ادراكها وتفهمها للدور المركزى الذى تمثله الدولة بالنسبة لمواقعها ومصالحها ، وبالتالى ضرورة الاستجابة لأى تغييرات وتحولات في داخلها .

وفي الجنوب كانت مشاكل الوصول الى تصالح مع الوضع الاجتماعى المتنوع اكثر صعوبة وتعقيداً . والاحزاب نفسها لم تكن مؤهلة للتعامل مع هذا الوضع بشكل فعال ومؤثر . وذلك نتيجة لاختلاف اوضاع الجنوب عن الشمال ، بشكل ابعد واكثر من غياب التنظيمات المحلية مقارنة بالحركات الدينية السياسية في الشمال . وهو ، ايضاً ، نتيجة لعدم بناء علاقات سياسية بين الدولة والمجتمع في الجنوب ، بالاضافة الى ضعف التنمية الاقتصادية الاجتماعية في عموم المنطقة . فقد تحولت سياسة الدولة من (اعادة السلام والاستقرار) الى سياسة العزلة ، التى ركزت على تحقيق وجود رمزى للدولة في المنطقة ومحاولة بناء علاقة سلمية مع المجتمعات المحلية والابتعاد عن سياسة القمع والاضطهاد السابقة . ولكن هذه السياسة لم تؤدى الى تطور سياسي ايجابي . فالادارة الاهلية ، بشكل خاص ، انتهت الى فشل واضح وجلى [١٠] . وانتشار المسيحية ظل محدوداً في حجمه ، في منطقة واسعة وضعيفة في كثافتها السكانية ، ولم تؤدى الى خلق تعبير سياسي محلى ، كما حدث في اقطار افريقية اخرى ، بسبب غياب شروط التغيير الاقتصادى الاجتماعى [١١] . وفي نفس الوقت ، كان هناك غياب كامل للمؤسسات الحديثة ، مثل المجموعات التجارية والنقابات ، التى تساعد في تنمية الوعى السياسي . والواقع ان الوعى بالسياسة الوطنية ما كان له ان يظهر بعد الحرب العالمية الثانية لولا ظهور الاحزاب في الشمال . وذلك ، ليس لان هذه الاحزاب قد تمكنت من

الامتداد الى داخل الجنوب ، فمثل هذا العمل لم يكن بإمكانها القيام به في منطقة بعيدة كل البعد عن تاثيرات الثقافة العربية الإسلامية ، بل تعمل على مقاومتها ، ولا تسمح بوجود تنظيمات دينية اسلامية ، وانما بسبب استجابة الحكومة لضغوط الاحزاب الشمالية حول التطور الدستوري في البلاد ، التى ادت الى تحريك الوعى السياسي وظهوره في الجنوب . ففي مواجهة مطالبة الشمال بانهاء عزلة الجنوب ودمجه ، بشكل كامل ، في مؤسسة الجمعية التشريعية المقترحة من قبل الحكومة ، قام السكرتير الادارى ، السير جيمس روبرتسون ، بعقد مؤتمر ادارى صغير ، ضم بعض ممثلى الجنوب والسياسيين الشماليين وكبار المسئولين البريطانيين في الجنوب ، في عام ١٩٤٧ ، بمدينة جوبا ، وتوصل المؤتمر الى ربط الجنوب ومشاركته في الجمعية التشريعية المذكورة . وفي هذا المؤتمر تمثل الجنوب ببعض الزعماء التقليديين ومجموعة من الكتبة والمعلمين ، الذين تلقوا تعليماً محدوداً . والمجموعة الاخيرة هى التى وفرت الاساس الاجتماعى لتمثيل الجنوب سياسياً ، وفي وسطها بدأ نمو وتطور الوعى السياسي الجنوبي في السنوات اللاحقة . وجاء ذلك كاستجابة لوضعية السودان الجديدة ، التى بدأت في الظهور ، اكثر من كونه تعبيراً عن رؤى ومشاعر أصيلة [١٢] .

وفي وسط هذه المجموعة كان نمو وتطور الشعور بالكوميونية الجنوبية Southern Communalism، وذلك كاستجابة لوضعية السودان الجديدة ، في فترة ما بعد الحرب ، اكثر منه كوعى أو كتعبير جديد عن يقظة اصيلة . وبالفعل ، كان السياسيون الجنوبييون يفتقدون ، بشكل كبير ، لمداخل العلاقات الوطيدة مع المجتمعات الاثنية ، التى كان يمكن ان تربط كوميونيتهم الجديدة مع المطالب الاصيلة للمنطقة .. وكان الجنوب محروماً من التغيير الاقتصادى والاجتماعى ، الذي كان يمكن ان يدفع المجتمعات المحلية في اتجاه العمل على تنمية وتطوير مطالبها الخاصة من خلال ممثليها في المؤسسات الوطنية . من هنا ، فإن ظهور السياسيين الجنوبيين لا يؤشر حقيقة اول اندماج للجنوب ككل في السياسة الوطنية ، بل يمثل احدى ملحقات التطورات التى كانت جارية في الشمال ، كما انه لم يوفر سوى منافذ ضعيفة للعلاقة مع المجتمعات الجنوبية نفسها . وحتى في هذا المستوى من التمثيل ، كانت هناك عقبات عديدة في السنوات الاولى ، ادت الى عدم ظهور حزب جنوبي يعكس حجم الجنوب ومطالبه في الجمعية التشريعية . فقد كان هؤلاء الممثلين ، كما سبق ان ذكرنا ، يفتقدون المحيط الاجتماعى المتطور سياسياً ، الذي يمكنهم ان يعملوا في اطاره ويتفاعلوا معه .. ولذلك كانوا ، عندما يغادرون العاصمة ، يقيمون في مدن جنوبية صغيرة ، معزولة عن بعضها وعن المجتمعات ، غير المرتبطة بالنشاط السياسي ، في الارياف . وكانوا ، ايضاً ، يفتقدون الموارد المالية ، بحكم عدم استنادهم على مجموعات مصالح ، كتلك المتوفرة للسياسيين الشماليين . وهكذا لم تتعدى محاولات تكوين الاحزاب حدود تكوين لجان في المدن الجنوبية ، من مجموعات الموظفين الصغيرة ، وكانت ، في الواقع ، تقوم بمناقشة تطورات الاحداث السياسية في الشمال والعلاقات المصرية / البريطانية ودورهم في

تلك التطورات ، اكثر من مناقشة امكانية خلق وعى سياسي واسع وحركة سياسية فاعلة في الجنوب نفسه . وعلى اى حال ، كان هناك احساس متناهى بحرمان الجنوب وتجاهله من قبل الدولة ، ووجد هذا الاحساس اهتماماً في احاديث السياسيين الجنوبيين واتصالاتهم في الجمعية التشريعية (١٣) . ونتيجة لكل ذلك كان الحزب الوحيد ، الذي ظهر الى الوجود قبل فترة الخمسينات ، هو المجموعة التى عرفت «بالكتلة السوداء» . والمفارقة انها كانت ترتكز على مجموعة عسكريين سابقين ، عاشوا في الشمال وارتبطوا بالاسلام والثقافة العربية الاسلامية ، وهم من ابناء النوبة في ام درمان ، تحت قيادة الطبيب السودانى ، دكتور احمد ادهم ، وكانت تتعاون مع حزب الامة (١٤) . وبالاجمال ، وبعيداً عن التفاعل الايجابي مع الضعف المتزايد للنفوذ البريطانى في السودان ، كان الجنوبيون لا يخفون انزعاجهم وتخوفهم من الوضع العام ، بحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسي الكبير الذي كان يعيشه الشمال ، مقارنة بالجنوب .

التغيرات الادارية والدستورية :

١ / المؤسسات السياسية المركزية والمحلية :-

كان ظهور المؤسسات التمثيلية السياسية ، كمدخل للتأثير على التركيب الادارى والتنفيذي للدولة ، ثم للسيطرة عليه ، كان ظهور هذه المؤسسات يمثل تطوراً في مجال المشاركة السياسية وانعكاساً للافكار السياسية المتغيرة في المجتمع وللضغوط الدولية المتزايدة ايضاً . ففي اوج سياسة الادارة الاهلية ، اعلن السير مافي ، بصوت عالى ، ان هدفه يتحدد في .. (.. جعل السودان منطقة آمنة للأتوقراطية ..) البريطانية بالطبع ، ورفض اى حديث عن جهاز تمثيلي وطنى ، أياً كان نوعه (١٥) . ولكن ، في نهاية الحرب العالمية الثانية تضافرت عوامل التغييرات الجارية في السودان ، والحاجة لتعزيز وطنية سودانية مسئولة في مواجهة مصر ، وحقيقة ان أيديولوجية الامبريالية قد احدثت تحولاً حاداً في اتجاه تبنى الحكومات العادلة وشعار الحكم الذاتى .. كل هذه العوامل ساهمت في تأكيد الحاجة لانشاء شكل من التمثيل السياسي في البلاد . ومع ظهور مثل هذا الجهاز التمثيلي ، برزت ردود افعال سلبية وايجابية عديدة من قبل السياسيين السودانيين والاحزاب السياسية . وقابلت الحكومة ذلك بتسامح كبير ، كشرط ملازم لنشوء المؤسسة الجديدة . واذا كانت الاحزاب تمثل العقدة المركزية في النشاط السياسي ، فإن المؤسسات التمثيلية تمثل انعكاساً لقوة هذه الاحزاب وضعفها ، وللقبول العام من قبل كافة الاطراف المعنية بضرورة الوصول ، في النهاية ،الى ديمقراطية برلمانية على طريقة وستمنستر .

لقد كان المسؤولون البريطانيون هم الذين قرروا وحددوا الخطوات الاولى في هذا الاتجاه . وقاموا بذلك في اطار تفكير محافظ ، سواء كان ذلك في جانب تحديد واجبات المؤسسة التمثيلية أو في جانب تحديد عضويتها . فقد بدأت المناقشات حولها بعد

تراجع العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية ، وفي سبتمبر ١٩٤٣ أعلن عنها . وكان العرض الاولى (وهو فعلاً كان كذلك) محكوماً بقيود مسجلة في اسمه : المجلس الاستشاري لشمال السودان [١٦] . اى انه يستشار ولا يشرع ، وجنوب السودان ليس مؤهلاً لممارسة حق التمثيل ، والمجلس الاستشاري لا يحق له مناقشة كل ما يتعلق بذلك الاقليم المعزول والمختلف كلية عن الشمال . وحتى في هذا المجال ، فان المجلس يعقد دورتين في العام ، تستمر الواحدة منهما لعدة ايام فقط . ومن جهة اخرى ، كان المجلس لا يملك بناية خاصة باجتماعاته ولا سكرتارية لتنظيم اعماله ، بل كان يعقد اجتماعاته في احدى قاعات قصر الحاكم العام . وكان للعضوية مشاكلها ، خاصة السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى . فقد قامت سلطات الحكم الذاتي بتحويلهم الى زعامات متميزة في البلاد . ولذلك شرفوا بحضور جلسة الافتتاح ، جنباً الى جنب مع الحاكم العام . وبعد نهاية مراسيم الافتتاح انسحب ثلاثتهم ولم يحضروا مناقشات الاعضاء . وكان ذلك المشهد يمثل منظراً رائعاً بالنسبة للمسئولين البريطانيين ، الذين عملوا قبل اكثر من نصف قرن على قمع واخضاع الحركات الدينية الاسلامية في السودان ، وعلى تمكين السيدين من الوصول الى مكانة اجتماعية اعلى من مكانة اى سوداني في المجلس التمثيلي . صحيح ان « المقاعد الخلفية » كانت ، بشكل رئيسي ، من ممثلى المناطق الريفية الذين تم اختيارهم من خلال اجتماع عاجل لمجالس المديريات ، التى جمعها المسؤولون البريطانيون من الشخصيات القيادية المحلية ، وحازت على أغلبية موظفى الادارة الأهلية البارزين . و كان واضحا أن عددا من ممثلى مناطق الغرب كانوا من العناصر التى عمل السيد عبد الرحمن على كسبها الى جانبه ، بما فى ذلك بابو نمر ، الذى تربطه به علاقة زواج ، وزعيم أخر ، ابراهيم موسى مادبو، ناظر الرزيقات فى جنوب دار فور ، وأحد المؤيدين البارزين لحزب الامة . و بينما وصل عدد زعماء الادارة الأهلية البارزين الى اثنى عشر عضوا ، من بين الثمانية عشر عضوا الذين اختارهم اجتماع مجالس المديريات ، فقد كان للحاكم العام حق اختيار ثلاثة أعضاء من طبقة المتعلمين . وكان الاختيار صعبا ، بحكم توجه الحكومة لتهميش مؤتمر الخريجين ، خاصة بعد رفض مذكرته للحاكم العام فى ١٩٤٢ ،وشعور المؤتمر بان المجلس الاستشارى هو مجرد محاولة لابعاده عن الحياة العامة و الاعتماد على القوى التقليدية – فقد منعت الحكومة مؤتمر الخريجين من التحدث باسم السودان ، وسمحت الان ، رسميا ، لنظار الادارة الأهلية ، بمواقعهم المرتبطة بالحكومة وثروات أسرهم المتنامية ، ليعلنوا فى المجلس الاستشارى ، أنهم (أول تعبير حقيقى للامة السودانية ..) [١٧] ونتيجة لذلك . وفى الوقت الذى كان فيه ظهور السيد على الميرغنى ، فى جلسة الافتتاح ، سريعاً وغامضا ، كانت قيادات الخريجين ، المرتبطة بالختمية ، قد أعلنت رفضها للمشاركة فى المجلس .

وفى الممارسة العملية كانت مناقشات المجلس محددة ومقيدة بشكل صارم – فالمتحدثون الأساسيون كانوا من طبقة الانتلجنسيا ، الذين يمكن للحكومة أن تثق فيهم

وتضمن جانبهم ، وأبرزهم أحد المقربين لنيوبولد ، معلم شاب يدعى مكى عباس ، أجبرته الظروف على الابتعاد عن العمل السياسي عندما هاجم بعض منافسيه خلفيته الاجتماعية المتواضعة (كان والده يعمل غفيراً[١٨]) أما النظار ، فقد كانوا يتحدثون فقط عند إثارة المسائل ذات العلاقة بمصالحهم المباشرة ، مثل خطر ادخال نظام حكم محلى ديمقراطي – ومن جهة أخرى ، كان المسؤولون البريطانيون يحاولون استخدام المجلس كوسيلة لتمرير وجهة النظر الحكومية الرسمية للسودان ككل – وهو اسلوب جديد بالنسبة لحكومة السودان ، التى لم تكن تهتم بنشر اخبارها و سياساتها فى الصحف السيارة ، والصحف المعادية للحكومة بشكل خاص [١٩] – و نتيجة لتعرضهم لتعليقات معادية وساخرة فى هذا الوسط السياسى الجديد فى الخرطوم ، المختلف كلية عن وسط مناطقهم الريفية ، بدأ زعماء القبائل في الترابط والتكاتف مع بعضهم البعض ، بل اقترحوا تكوين منبر خاص بهم – وفي لحظة هذه المبادرة ، اندفع السيد عبد الرحمن المهدى رسمياً لتكوين حزب الامة . وفي هذا الاتجاه ، تم استخدام المؤسسة التى صنعها البريطانيون ، والمفاوضات البريطانية / المصرية ، لتشجيع وتعزيز حزبه ، ولإبراز وجهى التنظيم المهدوى العملاق . فمن جهة كان السيد يستقبل المسؤولين البريطانيين في قصوره ، وقيادات حزب الامة كانت تمارس دورها في المجلس الاستشارى بأدب واحترام في احدى قاعات قصر الحاكم العام – ومن جهة اخرى ، كانت جماهير الانصار تؤكد امكانية استخدام قدراتها وتنظيمها شبه العسكرى في مواجهة برتكول صدقي / بيفان [٢٠] .

لقد استمر المجلس لمدة اربع سنوات ، ولكنه لم يحقق نجاحاً كاملاً . وذلك ليس فقط بسبب قيوده الخاصة ، التى جعلته مجرد فرصة قصيرة لمناقشة شئون الدولة ، وانما ، ايضاً ، بسبب العقبات التى فرضتها عليه طبيعة الصراع حول الدولة نفسها . وهذا الصراع كان يشمل الصراع بين مصر وبريطانيا ، من جهة ، وبين المسؤولين البريطانيين في السودان والسودانيين من جهة اخرى . فالعداء المصرى للحكومة البريطانية والمسؤلين البريطانيين في السودان ، واستمرار الصراع دون حلّ معقول لفترة طويلة ، وفرّ للوطنيين السودانيين ، الاكثر تطرفاً وراديكالية ، حليفاً اساسياً ومؤثراً في معركتهم لمقاطعة المجلس الاستشارى ، وبالتالي لاضعافه وابرازه كمؤسسة حزبية ضيقة لا تعبر عن السودان ككل – صحيح ان المسؤولين البريطانيين كانوا ينظرون للمجلس كبداية لتطور جديد وليس كغاية في ذاتها ، ولكن لم يكونوا يعلمون الى اين يتجهون ، الى أى غاية ؟ أما مصر وحلفاؤها ، الاتحاديون ، فقد حددوا الهدف وظلوا يعملون على تسريع الخطى في الطريق اليه بمقاطعة المجلس الاستشارى – ولكن هذا الهدف ، بمعنى مؤسسات جديدة ، هو ما يحاول البريطانيون فرض بعض السيطرة عليه ، وذلك ليس بمعنى ان بإمكانهم ان يفرضوه منفردين ، وإنما بمنطق آخر . فمثلما تمكنوا من عرض اعوانهم السودانيين عالمياً في المفاوضات المصرية / البريطانية ، يمكنهم الآن منحهم اعتباراً كبيراً في محادثات دستورية ولنفس السبب .. اى ، انه بدون هؤلاء .. لا يمكن

الوصول الى اى مصداقية أو شرعية .. وربما (في ظروف اشتداد وتنامي المنافسة بين الاحزاب) يفقد المسؤولون البريطانيون اى قدرة حتى على المحافظة على الدولة نفسها – وبالفعل فقد قدر لاهمية هؤلاء الحلفاء والاعوان وتاثيرهم ان تظهر ، بشكل واضح ورسمي ، في الاعداد لمجلس تمثيلي جديد ، أكثر اتساعاً وتأثيراً . ففي بداية ١٩٤٦ عقد مؤتمر ادارى بهدف تطوير الحكم المركزى والمحلى . وكان الامل ان يجمع المؤتمر حزبي الامة والاتحاديين ، ولكن ، عندما اتضح للاخيرين ان تمثيلهم سيكون اقل من تمثيل زعماء القبائل ، قاموا بإعلان مقاطعة المؤتمر . ومع ذلك ، حقق المؤتمر نصراً كبيراً ، عندما اجبر البريطانيين على التسليم بانهاء السياسة الجنوبية . وهو حدث هام لم يتمكن اى تنظيم من تحقيقه من قبل.

كانت تجارب كبار المسؤولين البريطانيين ، المتعاقبين في الخرطوم ، واهتماماتهم بقضايا الجنوب تتميز بالضعف الشديد . ومع الدخول في عهد التمثيل السياسي والاحزاب السياسية في الشمال ، لم يعد من الممكن استمرار سياسة العزلة وتجاهل الجنوب وقفله بين جدران اربعة . فقد حاولت سلطات الحكم الثنائي ذلك بانشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ولم تنجح . ونتيجة لذلك ، بدأت بعض المحاولات لتنمية المنطقة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، تمثلت في مشروع الزاندى بالمديرية الاستوائية . ولكنها لم تشمل اى خطط للتطوير السياسي . وجاء المؤتمر الادارى ليؤشر هذا الخلل ويطالب بدمج الجنوب وربطه بالمجلس التشريعي الجديد المقترح . وبحكم الحاجة لاستمرار التعاون مع القوى الشمالية كضمانة لمواصلة التطور المؤسسي ، وخوفاً من ما قد يحدث في حالة تعسر ذلك ، قام المسؤولون البريطانيون ، في عجلة واضحة ، بالموافقة على مطلب المؤتمر ، ولم يلتفتوا الى اهل الجنوب الا عندما ترشحت اخبار الموافقة لزملائهم هناك ، حيث طالبوا بضرورة استشارة الجنوبيين في الموضوع . ووقتها جاءت فكرة مؤتمر جوبا ، الذي عقد في عام ١٩٤٧ – فقد اعلن السكرتير الادارى ، في العام السابق ، انه بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين الشمال والجنوب ، فإن حكومة السودان ملتزمة الآن بتوحيد المنطقتين في قطر واحد . وبعد مؤتمر جوبا كان مصراً على تفسير تقرير مناقشاته كتاكيد لاستعداد الجنوب ليمثل تمثيلاً كاملاً في المجلس المقترح ، رغم اشمئزاز المسؤولين البريطانيين العاملين في الجنوب ، الذين شعروا ان السكرتير الادارى توصل الى نتيجة خاطئة وان الجنوبيين خدعوا وضللوا (٢١) .

في عام ١٩٤٨ جاءت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ، كمحطة وسطى في اتجاه الديمقراطية اللبرالية . فالمجلس التنفيذى كان نصفه من البريطانيين والنصف الآخر من السودانيين .. ورغم ان المسؤولين البريطانيين يمكن استفسارهم بواسطة الجمعية التشريعية ، الا انهم لا يخضعون لمحاسبتها – والوزراء السودانيون كانوا يخضعون ، بشكل كامل ، لمسئوليهم البريطانيين – وفي ذلك يقول السكرتير الادارى (.. ان الوزراء ليسوا وزراء ١٠٠٪)(٢٢) ، والجمعية تمثل ، ايضاً ، محطة وسطى في علاقتها مع السودانيين . ومرة اخرى نجد انفسنا أمام حالة ذات بعدين ، البعد الاول يتمثل في

استمرار مقاطعة الجمعية من قبل بعض القوى السودانية . وهذا يعني ان جزءاً كبيراً من القوى النشطة سياسياً في المجتمع ليست ممثلة فيها ، وانها تعمل على محاربتها بشدة من الخارج . أما البعد الثاني ، فيتمثل في ان القوى الممثلة في الجمعية هي نفس القوى التي شاركت في المجلس الاستشاري ، وان كان ذلك بشكل اوسع واكبر (٢٣) . فالاختيار في المناطق الريفية كان معتمداً على الكليات في مستوى المديرية ، وبالتالي انحيازه ، بشكل صارخ ، لمصلحة الزعامات القبلية . ولذلك ظلت هذه الزعامات تمثل غالبية وسط الاعضاء ، بجانب التجار والموظفين والمعلمين - والمحاولات الوحيدة لاجراء انتخابات ديمقراطية في عدد من الدوائر في المناطق الحضرية ، بما في ذلك العاصمة المثلثة ، واجهت مقاطعة واسعة قام الاتحاديون بتنظيمها (٢٤)

كان تطور المؤسسات المركزية مصحوباً بتطور مماثل في مستوى الحكم المحلي . والمطالبة بذلك لم تأت من المحليات ، اذا استثنينا احتجاجات السكان المستقرين على ربطهم بمناطق الادارة الاهلية المجاورة ، وانما نتيجة لمطالبات طبقة المتعلمين بتطوير كل المؤسسات السياسية . فاذا كان السودان يسير في طريقه الى الديمقراطية ، فمن الطبيعي ان يشمل ذلك تطوير الحكم المركزى والمحلي في نفس الوقت (صحيح ان بعض المسؤولين البريطانيين كانوا يأملون في ان يتحول الحكم المحلي الى مدرسة للديمقراطية في السودان ، بدلاً من التخلف الشديد الذي شهدته بدايات المؤسسات التمثيلية على المستوى الوطني.) فالادارة الاهلية كانت تمثل غطاءاً للسيطرة البريطانية ، وبالتالى لا يمكن تمهيد الطريق ، بشكل صحيح ، الى الاستقلال ألا بالغائها . وتكوين الحزب الجمهورى الاشتراكي كان محاولة واضحة لعرقلة هذا التوجه . ومن جهة اخرى ، كانت الادارة الاهلية عاملاً هاماً في عدم توسيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحديث اوضاع السودان ، وذلك بحكم مصلحتها في الابقاء على اوضاع التخلف التقليدية . وفكرة الحكم المباشر نفسها كانت تستهدف أبعاد طبقة المتعلمين والاعتماد على زعماء القبائل والوجاهات المحلية . واذا كان هناك اى توجه لخلق دولة حديثة ، فان ذلك يتطلب قيام عناصر المتعلمين بتحمل مسؤولية الادارة التنفيذية في المناطق الريفية .

في عام ١٩٤٩ جاء تقرير مارشال ليضع الاساس لحكم محلى ديمقراطى حديث. ويبدو أن انتقادات شديدة قد وجهت للادارة الاهلية و الخطوات التى اتخذت لتطويرها ، فى شكل مجالس ترخيص محلى فى بداية الاربعينات ، و خاصة فى تقرير حول الحكم المحلى فى السودان .. جاء فيه (... السلطات المحلية هى ، فى الواقع، الادارة الاهلية نفسها تحت مظلة ترخيص .. فالمجالس تتكون من نظار و عمد و شيوخ ..) واشار الى أن معظم العمل التنفيذى كانت تقوم به البيروقراطية القبلية ، التى تعتبر اجتماع المجلس (ثلاثة الى اربعة اجتماعات فى العام) تجمعا لموظفين قبليين .. حيث .. (يجلس النظار والعمد والشيوخ، وكلهم يعملون فى الادارة الحكومية، ليقرروا سياسة المجلس ، التى سوف يقومون بتنفيذها ... و بما أن هذه البيروقراطية القبلية تقوم بادارة الجوانب

القضائية ٠٠ فأن كل المسؤوليات القضائية و التشريعية والتنفيذية كانت تتركز فى ايدى نفس الاشخاص .. [٢٥]) وبدلاً من إجراء اصلاحات ديمقراطية في الهيكل الاداري القائم ، يبدو ان مارشال كان يرى ضرورة سير السودان في خطى النظام البريطانى وتفويض السلطات لمركز حكومى محدد ، هو ادارة الحكم المحلى ، التى سوف تعمل في موازاة الحكم المركزى ، الذي سترتبط به من خلال وزارة الحكم المحلى . ومن تقرير مارشال انطلق قانون الحكم المحلى ، لسنة ١٩٥١ ، في انشاء المجالس المحلية ، التى ستمثل مركز اهتمام الادارة المحلية طوال العشرين عاما اللاحقة .

كان هذا القانون يمثل تطوراً هاماً بالنسبة للمناطق الريفية ، يمكن مقارنته بالمؤسسات الجديدة على المستوى المركزى . ومع ذلك ، هناك ما يؤكد ان الزعماء القبليين والمحليين سرعان ما انتبهوا لاتجاه الرياح ورتبوا اوضاعهم للتعامل مع الواقع وفق مقتضياته . فقد تعلموا ، كحلفاء اساسيين للمسئولين البريطانيين ، كيف يتعاملون مع الدولة ويستفيدون منها (على الاقل خارج المدن الرئيسيّة) ولذلك لم يترددوا في التأقلم مع الظروف الجديدة . وفي ذلك يقول طلال اسد انه كان على الكبابيش ان يظلوا موحدين وان يتجاوزوا خلافاتهم الداخلية لتأكيد سيطرتهم على مجلس ريفي الكبابيش الجديد ، الذي كان يضم قبيلة الهواوير ، التى حاولت ، دون نجاح ، الابتعاد عن مجلس يسيطر عليه الكبابيش[٢٦] . وهناك حالات هيمنة قبلية اخرى مشابهة ، احدثتها ظروف تكوين المجالس المحلية الجديدة ، في منطقة رفاعة الهوى . وفي منطقة النيل الابيض تشير التقارير الى ملاحظات مارشال ، المشار اليها اعلاه ، وتضيف .. (.. ان ذلك لم يشهد اى تغيير اساسي .. حتى ٦٩ / ١٩٧٠ .. عندما صدرت قرارات الغاء الادارة الاهلية [٢٧] ..) كذا ! .

بجانب اعضاء المجلس المحلى ، كان هناك الضابط التنفيذي للحكم المحلى . وهى وظيفة خدمة مدنية ، تتبع لوزارة الحكم المحلى . وفي فترة وجيزة اصبحت المجالس تعتمد ، بشكل كبير ، على هؤلاء الضباط والموظفين التابعين لهم . وذلك لان القيادات التقليدية لم تكن ، بالضرورة ، مناسبة للاشراف على توسيع الخدمات الحكومية. وكانت العلاقات بين المجالس والضباط التنفيذيين تتفاوت من مجلس الى آخر. فالضباط كانوا ، في الغالب ، من مناطق أخرى ، خاصة المناطق النيلية (بحكم توفر فرص التعليم في هذه المناطق) وبعضهم كان حاداً في انتقاداته للاتوقراطية المحلية ويحاول ان يتخذ منهجاً صارماً في تحديث منطقة مجلسه – ومع ذلك ، فقد شهدت العلاقة بين الطرفين استقراراً معقولاً في اجمالها ، لدرجة ان الضباط تحولوا ، بشكل كبير ، الى جزء لايتجزأ من تركيب الصفوة المحلية ، حيث كانوا يوفرون ، مع ممثلي المنطقة في المجالس المركزية ، مدخلاً هاماً للعلاقة مع الحكومة المركزية . وازدادت هذه العلاقة قوة واتساعاً من خلال الاعتماد المالي المتواصل على المركز . وفي هذا الخصوص ، كان مارشال يامل في قدرة المجالس المحلية في توفير جزء هام من متطلباتها المالية . ولكن الممارسة العملية كشفت فشلها في ذلك واعتمادها الكبير على الحكومة المركزية .

ومع توسع مسؤولياتها في مجال الخدمات ، ظل اعتمادها على المركز يزداد بشكل مماثل – وهذه الظاهرة كانت بارزة ، بشكل خاص ، في معظم المناطق البعيدة ، بما في ذلك الجنوب . ففي هذه المناطق ، خاصة الجنوب ، لم تتحول الادارة الاهلية قط الى سلطة فعالة ، بشكل كافى ، يمكنها من التحول ، حتى الاسمى ، الى حكم محلى ، كما حدث في معظم انحاء البلاد . بدلاً من ذلك ، كان مفتشو الحكم المحلى ، ورثة مفتشى المراكز ، يقومون بتشجيع وتنمية الخطوات الاولية في هذا الاتجاه ، دون نجاح كبير . وفي الاجمال ، كانت عملية التغيير على المستوى المحلى تسير ببطء شديد ، نتيجة للاصلاحات المؤسسية التى ادخلتها الدولة ، بسبب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد ، وكان لها تأثيرها الواضح في تحديد مهام وجهاز الحكم المحلى ، كنتاج لتوسع جهاز الدولة نفسها .

٢ / الخدمة المدنية والمؤسسات العامة :

في الوقت الذي ادت فيه تنازلات حكومة السودان ، في مواجهة المطالب الوطنية ، الى ادخال تطورات دستورية هامة وتحديث للادارة الاهلية ، شكلياً على الاقل ، كانت نشاطات الدولة تنمو وتتطور في مجالات اخرى ايضاً . فالمسؤولون البريطانيون كانوا يشكلون عدداً محدوداً ، ولكنهم كانوا من الكفاءات البارزة ، ليس فقط في مجال الخدمة السياسية ، بل في عدد من المصالح الحكومية ، مثل الاشغال العامة والتعليم . وكان هناك صغار الموظفين من المستخدمين السودانيين ، الذين دخلوا الخدمة المدنية منذ سنوات عديدة – ولكن المسؤولين البريطانيين كانوا يشكون في ولائهم ، وازدادت هذه الشكوك بعد مشاركة بعضهم ، خاصة موظفي البوستة والتلغراف ، في جمعية اللواء الابيض واحداث ١٩٢٤ . وبالاضافة الى ذلك كان تدرجهم الى الوظائف العليا يرتبط بقيود وشروط صارمة . وهكذا كان موضوع سودنة الوظائف الحكومية يمثل موضوعاً هاماً للوطنيين السودانيين ، خاصة في اوساط الطبقة المتعلمة ، تماماً كقضايا التطور الدستورى ووضع الجنوب والحكم المحلى وغيرها من القضايا المرتبطة باختبار استعداد البريطانيين لتسليم الحكم لاهل البلاد . ففي عام ١٩٤٣ ، بعد قطيعة الحكومة مع مؤتمر الخريجين ، التي صاحبت رفضها لمذكرته حول الحكم الذاتى ، قام نيوبولد بفرض سياسة سودنة وظائف الخدمة السياسية على زملائه البريطانيين ، مع ان تقديره لم يتعدى احتمال سودنة ١٢ وظيفة مساعد مفتش مركز فقط حتى عام ١٩٥٢ . ومع ان تطور الاحداث فرض ضرورة تسريع وتوسيع هذه السياسة في السنوات اللاحقة ، فقد كان لا يزال هناك اكثر من الف وظيفة يشغلها البريطانيون ، عندما بدأت الخطوات النهائية لتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتى في بداية ١٩٥٤ .

المهم ، كانت لا تزال هناك فرص لاستخدام السودانيين في الخدمة المدنية الحكومية . وذلك لان المصالح الحكومية كانت تتوسع بشكل كبير . وفي بعض الحالات كانت بعض المصالح تتحول الى وزارات ، نتيجة لتحول الادارة الحكومية ، نظرياً على الاقل ، من تنظيم لادارة الافراد الى تنظيم لادارة الخدمات . وكان الوزراء السودانيون الثلاثة في

الجمعية التشريعية ، يمثلون الاسبقيات الاكثر الحاحاً .. عبد الله خليل ، كان يقوم بوظيفة زعيم الجمعية (تشبه رئيس وزراء ظل للسكرتير الادارى) بجانب منصب وزير الزراعة (كان ،ايضاً ، سكرتيراً عاماً لحزب الامة) ومن زملائه ، في حزب الامة ، كان د. علي بدرى وزيراً للصحة وعبد الرحمن علي طه وزير المعارف – وفي نفس الوقت ، ازداد عدد السودانيين في الخدمة المدنية ، خاصة بعد تحسن الظروف الاقتصادية في البلاد في بداية عقد الخمسينات ، نتيجة لتفاعل السودان مع تطورات الاقتصاد العالمى .

في الجانب الآخر ظلت مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية تنمو وتتطور . فخطوط السكة حديد كانت ، على الدوام ، تمثل مؤسسة حيوية في البلاد ، منذ ان قام كتشنر ببناء خطوط خلف تقدم جيشه الى داخل البلاد . وفي ١٩٥٠ تم تاميم شركة السودان الزراعية ، التى كانت تدير مشروع الجزيرة ، العمود الفقرى للقطاع الاقتصادى الحديث في السودان ، والمصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة . وهناك مؤسسات اخرى ، مثل الخطوط الجوية السودانية ، تم إنشاؤها تحت ادارة الحكومة مباشرة . وبعض المصادر تشير الى ان حجم العاملين بأجر ومرتب ، في الوظائف العليا والدنيا ، في مطلع الاستقلال ، كان يصل حوالى ٥٠,٠٠٠ وظيفة ، معظمها في الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة الاخرى . وهناك اكثر من ذلك الرقم بكثير من العاملين بأجر ومرتب في جهاز الدولة[٢٨] . ولذلك كان من الطبيعي توقع ان تكون الدولة المصدر الرئيسى لتقديم الخدمات وفرص الاستخدام فى مرحلة دولة الاستقلال .

التغيير الاجتماعى والنشاط السياسى :-

لقد كان ظهور قطاع عام ، كبير ومؤثر ، فى البلاد، عاملا رئيسيا فى ظهور قوة العمل المرتبطة بالاجر والمرتب ، و بالتالى نمو وتطور الحركة النقابية فى السودان . وفى هذا الجانب قامت ظروف الحرب العالمية الثانية بدور هام ، من خلال تأثيرها فى توسيع القطاع العام نفسه ،وتطوير مستويات الوعى ، و خلق الظروف الاقتصادية المحددة التى أدت ألى ظهور حركة نقابية جسورة .

فى خلال فترة الحرب كان السودان ، ليس فقط (ملتقي طرق كلافام أفريقيا) ، بل كان ،أيضا ، مركزاً هاما لانتاج حرفي واسع شمل انواعا كثيرة من المنتجات ، يرتبط معظمها بتصنيع المعدات و الآلات الصغيرة المرتبطة بظروف الحرب . وأدى هذا الوضع الى تركيز مسئولية الحكومة و مضاعفتها تجاه تشجيع الانتاج المحلي . و مع ان السودان لم يرتبط بعد ببرنامج محدد للتصنيع ، لكن الحكومة كانت تهتم بالانتاج المحلى وبدعمه ، بشكل عام – وفى نفس الوقت ، كانت الحرب، وتجربتها العامة ، قد أدت الى تطوير الوعى السياسى فى البلاد ، بشكل يماثل ما أدت اليه المفاوضات المصرية البريطانية وظهور الاحزاب السياسية المتنافسة والزخم السياسى الذى صاحب كل ذلك . ولكن ظروف الحرب كانت لها ايضا سلبياتها ، واهمها ارتفاع معدلات التضخم بصورة متزايدة بعد توقف الامدادات المرتبطة بالحرب ، بما فى ذلك المواد الغذائية الخاصة

بقوات شمال أفريقيا . وكان لذلك أثره البارز في تدهور مستوى معيشة مجموعات السكان الحضريين المتزايدة . وإذا أضفنا الى ذلك فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية، بعلاقاته الحميمة مع النقابات العمالية ، يصبح واضحا أن كل هذه التطورات كان لابد أن تؤدى الى ظهور حركة نقابية مناضلة في فترة ما بعد الحرب ..

لقد كانت هناك بعض المحاولات لتنظيم حركة نقابية في السودان ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى . ولكن المحاولة الجديدة كانت لها جذورها الجديدة في مدينة عطبرة ، رئاسة السكة حديد ، على ضفاف النيل شمال الخرطوم ، حيث تنقسم خطوط السكة حديد الى قسمين يتجه أحدهما شمالا الى وادى حلفا(مصر) و يتجه الثانى شرقا الى بورتسودان ، كأنها ترمز الى الخيارات السياسية التى كانت تواجه السودان (العلاقة مع مصر في مواجهة الاستقلال الذاتي –المترجم) وكانت مصلحة السكة حديد تمثل اكبر مخدم للعمال ويتركز معظمهم فى مدينة عطبرة . وفى ظروف ما بعد الحرب ،كانت هناك حالة من السخط والاضطراب فى أوساط العمال ، نتيجة لظروف التضخم المتصاعد خلال فترة الحرب و بعدها . وفى مواجهة هذه الظروف ، قامت الحكومة ، بعد نهاية الحرب ، بإنشاء مصلحة حكومية للعمل . وفى عام ١٩٤٦ قام عمال السكة حديد بالدخول فى صراع مع الادارة حول الاعتراف بتنظيمهم النقابى الخاص (هيئة شئون العمال) واعلان إضراب عام عن العمل . وفى عام ١٩٤٨ ، مع بداية زيادات فى الاجور ،أصدرت الحكومة قانونا للنقابات ، شبيه للقانون البريطاني . وكان الشفيع أحمد الشيخ ، زعيم نقابة عمال السكة حديد ،فى مقدمة الذين أسسوا الاتحاد العام لنقابات عمال السودان فى عام ١٩٥٠م[٢٩] .

كانت الدوافع النضالية الجسورة ، التى تميزت بها الحركة النقابية العمالية ، قد امتدت الى اوساط المزارعين ، خاصة في مشروع الجزيرة – فقد شهدت فترة ما بعد الحرب ، خاصة في ظروف الحرب الكورية ، في بداية الخمسينات ، ارتفاعاً ملحوظاً في الاسعار وتأميم شركة السودان الزراعية التى كانت تدير المشروع . وقبل ذلك ، كانت حالة السخط وعدم الارتياح العام قد ادت الى اضراب مزارعى الجزيرة وتكوين هيئة ممثلى المزارعين . وفي وقت لاحق تطورت الهيئة الى هيئة مزارعى مشروع الجزيرة ، ثم اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة ، الذى كان يقوده القائد الراديكالي شيخ الامين محمد الامين [٣٠] .

وفي نفس الاتجاه ، ونفس الفترة تقريباً ، كان نمو وتطور الحركة الطلابية السودانية ، كجزء من تحرك القوى الثورية الحديثة في المجتمع السوداني . فقد كانت كلية غردون تمثل مؤسسة قمعية ، هدفها تخريج متعلمين لتلبية إحتياجات جهاز الدولة في الوظائف الحكومية الدنيا – وفي عام ١٩٥٠ تطورت الى كلية جامعية ، لها علاقة خاصة مع جامعة لندن . وفي تلك الفترة قامت الدولة بفتح بعض المدارس الثانوية ، في مناطق بعيدة عن المدن ، بهدف حماية الطلاب من التأثيرات الراديكالية في المجتمع ، احدها مدرسة رمبيك ، أول مدرسة ثانوية في الجنوب . وذلك بجانب توسع معقول في التعليم

الاولى والاوسط . وفي نفس الوقت ، كانت مصر تقوم بإدارة نظام موازى ، يقدم للطلاب السودانيين منحاً دراسية في جامعاتها ، وفي وقت لاحق افتتحت فرعاً لجامعة القاهرة في الخرطوم ، بجانب عدد كبير من المدارس المصرية في العاصمة وبعض المدن الاخرى . ولكن كل ذلك لم يكن كافياً لمقابلة الاحتياج المتزايد للتعليم . ولذلك ظهرت مدارس اهلية عديدة ، قام بتأسيسها السودانيون انفسهم [٣١] . وفي فترة ما بعد الحرب الثانية تحولت هذه المدارس ، تماماً مثل الحركات النقابية ، الى مراكز للتحريض والمظاهرات ضد الاستعمار والامبريالية البريطانية والغربية .

كانت السلطات الحكومية تنظر ، بشكل دائم ، الى حركات العمال والمزارعين والطلاب هذه ، التى اصبحت في فترة وجيزة تعمل بتنسيق وتضامن واضح مع بعضها ، كحركات مدفوعة من خارجها . وكانت اصابع الاتهام تشير دائماً الى مصر ، ليس فقط لانها تمثل كبش فداء جاهز ، بل ، ايضاً ، لانها كانت تمثل هدفاً لانتقادات حكومة السودان في المفاوضات المصرية / البريطانية حول السودان . وهناك سبب آخر ، يمثل عنصر بؤس وشر ، هو الإدعاء بأن مصدرها في الخارج . وارتفاع درجات الصراع في الحرب الباردة ، وشبح الشيوعية ، كانا ، ايضاً ، يشكلان مصدر اتهام بالتدخل في شئون البلاد . ولذلك اسرعت الحكومة في اصدار قانون لمكافحة النشاط الهدام(٣٢) . ولكن كل ذلك كان بعيداً عن تفهم حقيقة ما كان يجرى – فالروح لنضالية السائدة وسط حركات العمال والمزارعين والطلاب ، وجميعها كان مرتبطاً بالقطاع العام للدولة ، كانت تمثل فقط جزءاً من تطور اجتماعي قادم .

وهناك ، ايضاً ، تطورات بارزة في القطاع الخاص ، كانت تعمل في اتجاه تعزيز وتدعيم مواقع فئة اغنياء السودانيين المتنامية ، بعضهم كان يعمل في الزراعة ويتبع خطى الدولة في هذا المجال . فمشاريع الطلمبات الخاصة ، التى تقوم بزراعة القطن ، اصبحت منتشرة على ضفاف النيل الابيض ، ويتفاوت حجمها من زراعات المزارعين الصغيرة الى الاقطاعيات الزراعية الكبيرة والمتوسعة ، التابعة لاسرة المهدى واعوانها وحلفائها ، والتى تستخدم العمال الزراعيين بشكل واسع . ومثل هذه المشاريع ، ايضاً ، منتشرة في بعض مناطق النيل الازرق والنيل الرئيسي ، شمال الخرطوم ، حيث يشجع تزايد السكان الحضريين على طلب المنتجات الزراعية . وهنا ، أيضاً ، تتفاوت احجام هذه المشاريع ، بين اغنياء المزارعين ، الذين يقومون باستخدام العمال الزراعيين أو بإيجار اراضيهم الزراعية على أساس الشراكة في الإنتاج ، وبين صغار المزارعين ، اصحاب الطلمبات الصغيرة (دوانكى ، مفردها دونكى) والسواقي وربما الشواديف ، الاكثر بدائية – وفي عام ١٩٥٥ ، كان هناك حوالى الف مشروع طلمبات في كل هذه المناطق تستغل حوالى ٦٢٠ ألف فدان من الاراضى الزراعية [٣٣] . وفي ظروف الحرب انفتح باب جديد للاستثمار الزراعي ، تمثل في الزراعة الآلية في اراضى الزراعة المطرية ، بهدف توفير محصول الذرة ، غذاء السكان الرئيسي . فبعد ان قامت الحكومة بالتجارب الاولى ، فتحت الطريق أمام القطاع الخاص . وبعد النجاح الذي تحقق ، اصبح هذا

المجال مركز جذب للقطاع الخاص ، خاصة التجار وكبار موظفي الدولة ، للاستثمار في منطقة مضمونة وسريعة الربح (٣٤) .

في المدن الصغيرة والنامية تتركز النشاطات الاساسية في العقارات والتجارة والصناعات الصغيرة . فبناء المنازل الحضرية ، التى كان من الممكن الحصول على تسهيلات لبنائها ، أصبح مجالاً نشطاً للاستثمار ، بحكم عائداته السريعة والمضمونة . وكانت التجارة ، هى الاخرى ، تمثل نشاطاً متوسعاً ، مع نمو وتطور المناطق الحضرية واتساع احتياجاتها ، ودخول المناطق الريفية مجال استهلاك بعض السلع الاجنبية المستوردة ، مثل الشاى والسكر . وبعض الصناعات الصغيرة كانت متسارعة في نموها ، مثل صناعة عصر زيوت الحبوب ، المعروفة منذ وقت طويل وسط صغار التجار في الغرب ، ومطاحن الدقيق والحلويات والمشروبات وغيرها .

كانت مشاركة السودانيين ، في كل تلك النشاطات تتزايد بشكل متواصل ، وكان ذلك يجد قبول ورضى الدولة وربما تشجيعها . فقد كان على الحكومة نفسها ان تزيل شكوكها حول الرأسمالية المحلية ، بحكم توجهها السياسي والاقتصادى ، وضرورة ربط السودانيين بالعالم الغربي ، بعد ان بدأت البلاد اول خطواتها نحو الاستقلال . وفي هذا الاتجاه ، بدأت البنوك البريطانية ، وعلى رأسها بنك باركليز ، في توجيه استثمارات متزايدة لمصلحة الرأسماليين السودانيين ، خاصة العاملين في مجال الصادرات والواردات . ووجد التصنيع المحلى بعض الاهتمام من البنوك الاجنبية . وفي الوقت نفسه قام التجار الاجانب ، خاصة اليونانيون والسوريون ، بالتحرك للاقتراب من السودانيين ، وذلك لتأكيد مستقبلهم في ظروف متغيرة .

بعض الكتاب ينظر الى هذه التغييرات الاجتماعية كبدايات لعلاقات طبقية ، ولذلك كثر استخدام تعبيرات « برجوازية» و «برجوازية جنينية» لوصف اغنياء السودانيين . ولكن هذه التغييرات الاجتماعية لا ترتبط ، من الناحية السياسية ، بوضع سياسي مرتكز على اساس طبقي ، بل ترتبط بتغذية استرجاعية تعمل على تقوية وتعزيز الاحزاب القائمة والمتنافسة . وبدلاً من تطوير تنظيمات سياسية قائمة على اساس طبقي ، فإن صغار التجار ورجال الاعمال ، في مختلف المجالات ، ظلوا يعملون على الارتباط بالاحزاب السياسية ، التى تقوم على العلاقات والارتباطات الدينية. ومثل هذه العلاقات والارتباطات تتجاوز كل الحدود الطبقية وتعمل على البناء في اطار واقع الانقسامات الطائفية العميقة والصراعات الحزبية التاريخية الطويلة . والارتباطات الحزبية المتنافسة هذه تضيف بدورها بعداً جديداً للصراعات والمنافسات الجارية وسط طبقة الرأسماليين ، كافراد وفئات ، في نفس الوقت . وذلك لأن الانجاز السياسي قد يعنى توفير مداخل افضل للدولة وبالتالى امكانيات افضل في العمل التجارى والاقتصادى بشكل عام .

وهكذا كان توجه المجموعات الرئيسية العاملة في مجال الزراعة التجارية ، خاصة اصحاب مشاريع الطلمبات ، يميل الى الارتباط بحزب الامة ، تماماً كما هو حال كبار

موظفي الخدمة المدنية ، الذين قاموا بتطوير مصالحهم الاقتصادية في المدن والارياف .
أما المجموعات التجارية ، التى ظلت مرتبطة بالطريقة الختمية منذ فترة طويلة ، فقد اتجهت الى الارتباط بالاتحاديين ، وذلك ، بشكل خاص ، نتيجة لارتباطها بإمكانيات تطوير العلاقات التجارية مع مصر وبلدان الشرق الاوسط ، وجزئياً بسبب الخوف من هيمنة حزب الامة على البلاد والمخاطر التى تمثلها هذه الهيمنة . واذا كانت سياسات الحكم الثنائي الامبريالية ، في هذا المجال ، قد اتجهت الى تنمية وتعميق واقع المنافسة والصراع بين الحركات الدينية الوطنية ، فان ظروف التغيير الاجتماعى ، بعيداً عن واقع الاختلافات والصراعات وسط « البرجوازية الجنينية» ، كانت تفرض تنمية وتطوير تحالفات تعزز وتدعم واقع الاحزاب المرتكز على علاقات وارتباطات دينية بإضافة عامل الارتباطات الخارجية للاقتصاد السودانى « الكولونيالي» .

وفي نفس الاتجاه ، لكن بشكل أكثر وضوحاً ، كان الحزب الشيوعي يمثل نتاجاً مباشراً لعمليات التصنيع وظهور الحركة النقابية واتساع قاعدة التعليم في البلاد ، التى اشرنا اليها في صفحات سابقة . فقد بدأ نمو هذا الحزب في فترة ما بعد الحرب الثانية ، نتيجة لتاثيرات من الحركة الشيوعية في مصر وبعض العسكريين البريطانيين الذين عملوا في السودان . ووجدت هذه التاثيرات استجاباتها في وسط مجموعة صغار الموظفين الذين كانوا يمثلون المجال الرئيسي لنشاط جمعية اللواء الابيض بداية العشرينات .. وفي منتصف الاربعينات ، كانت هذه المجموعة في مناخ سياسي مواتى ، بشكل اكثر واكبر من مناخ العشرينات ، وفي ظروف ثقافية اكثر تفتحاً واستعداداً لقبول افكار اكثر راديكالية من شعار « وحدة وادى النيل» والمضمون الفكرى والاجتماعى المرتبط به . ويبدو ان موقف العداء الصارخ ، الذي كانت تتخذه سلطات حكومة السودان تجاه الشيوعية ، يعبر فقط عن حقيقة جاذبية الماركسية اللينينية ، كفكرة معادية للامبريالية بشكل عام . ويبدو ان ذلك هو الذي دفع الشيوعيين الى العمل تحت لافتة « الحركة السودانية للتحرر الوطني» ولكن كثيرين كانوا لا يستطيعون رؤية ما وراء تلك اللافتة [٣٥] . فأيدولوجياً ، كانت توجهات الحزب المعادية للامبريالية تواجه بإستعداد « المؤسسة الدينية التقليدية » والمحافظة لدمغه كحزب ملحد ، وذلك رغم محاولاته لتكييف افكاره مع الدين الاسلامي ، وتقديم معاداته للغرب كإطار بعيد عن معاداة المشاعر الاسلامية نظرياً وعملياً . وفي الميدان العملى ، على أى حال ، كان الحزب يتميز بتوجه نضالى واضح . وبعد تجارب عديدة في السنوات الاولى ، تمكن عبد الخالق محجوب ، المعروف بذكائه وقدراته التنظيمية العالية ، من الصعود الى قيادة الحركة السودانية . وفي فترة وجيزة قام بتوطيد علاقته مع الحركة النقابية العمالية النامية ، تحت قيادة الشفيع أحمد الشيخ ، السكرتير العام للاتحاد العام لنقابات العمال – ومن خلال القدرات التنظيمية العالية والعمل المثابر ، مع العمل الايدولوجي ، تمكنت الحركة من توسيع نفوذها وتاثيرها وسط نقابات العمال واتحاد مزارعى الجزيرة ووسط تنظيمات الطلاب ، خاصة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم – وفي سنوات ما بعد

الحرب ، اصبح الشيوعيون المجموعة الاكثر اهمية والاوسع نشاطاً وسط المجموعات الايدولوجية النامية في تلك الفترة . وكان لارتباطهم بالنقابات والاتحادات وقدراتهم العالية في التحريض السياسي في مختلف انحاء البلاد ، كان لكل ذلك تأثيره في ابرازهم كقوة سياسية لها دورها في المستقبل – وذلك رغم جهود الحكومة والاحزاب السياسية الكبرى لتحجيم نفوذ وتأثير هذه « الايدولوجية الغريبة» على المجتمع السوداني. وبالاضافة الى مساهمتهم المباشرة في تنمية وتطور الحركة النقابية ، كان للشيوعيين ، ايضاً ، دور في نشر الافكار الراديكالية وسط المجموعات الاخرى ، التى كانت لها نظرتها وانتقاداتها للتركيب الاقتصادى الاجتماعي في البلاد ، ولم ترتبط بتنظيم الحركة السودانية . وكان لهم ، ايضاً ، تأثير في القوى الاخرى المعادية للامبريالية ، خاصة حزب الاشقاء وسط الاتحاديين والتيارات والاحزاب الصغيرة الاخرى المرتبطة بتوجهات ليبرالية ويسارية ، التى كانت تعمل وسط طبقة المتعلمين ولكنها لم تتمكن من التحول الى تنظيمات تنافس الحركة السودانية .

وفي الجانب الايدولوجي الآخر ، ظهرت مجموعة موازية مرتبطة بحركة الاخوان المسلمين في مصر . وكان الاخوان يمثلون الحركة الرئيسية المرتبطة بتطلعات ومصالح القوى المهمشة والمحرومة في مصر ، أكثر من الشيوعيين . ومع تزايد اعداد السودانيين المقيمين هناك والطلاب السودانيين في الجامعات المصرية ،كان من الطبيعي ان يرتبط بعضهم بحركة الاخوان ، بحكم ظروفهم وتركيبهم الاجتماعي . وأياً كانت اسباب مثل هذا الارتباط ، فقد بدأ الاخوان المصريون والسودانيون في تنظيم انفسهم في السودان ، وذلك في نفس الوقت الذي بدأ فيه تكوين الخلايا الشيوعية الاولى عام ١٩٤٦ – وفي عام ١٩٤٩ قاموا بتكوين حركة التحرير الاسلامى ، ولكنهم كانوا يفتقدون القاعدة النقابية ، التى تميز بها الشيوعيون (في الفترة اللاحقة اصبح الشيوعيون يمثلون بعبع الاخوان الثابت ..) وتركز نشاطهم وسط الطلاب وتطور بشكل اصبح فيه منافساً حقيقياً للنشاط الشيوعي . ونجاحهم في هذا المجال ، بشكل رئيسي ، يعود الى تركيزهم على اوساط طلاب المناطق الريفية، مثل مناطق الغرب . فقد ادى التحاق هذه الاوساط بالمدارس والجامعات الى احتكاكها بالحياة المدنية في العاصمة والمدن الاخرى في وسط البلاد والمناطق النيلية . وتولدت من هذا الاحتكاك صدمة كبرى تجاه ما اعتبره بعضهم فساداً وفجوراً يسود مجتمعات تلك المناطق. وتضاعفت الصدمة من خلال احساسهم بتهميشهم في المناطق النيلية نفسها (٣٦) .

لقد تركزت معظم عمليات التغيير الاجتماعي الاساسية في وسط البلاد نتيجة ظروف سياسية واقتصادية وتاريخية – لذلك ارتفع حجم سكان العاصمة وضواحيها الى ٢٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٥ ، اى ما يقارب نصف حجم سكان المناطق الحضرية – وارتفع حجم سكان السودان الى ١٠,٢٢٥,٠٠٠ نسمة . وفي جنوب العاصمة كان هناك مشروع الجزيرة العملاق ، وفي شمالها وجنوبها انتشرت مشاريع الطلمبات على ضفاف النيلين الازرق والابيض والنيل الرئيسي . وبذلك اصبحت مناطق الوسط تمثل

مركز الثروة والاستثمارات الحكومية والخاصة . ولهذا السبب ، كانت خطوط السكة حديد ، بشكل رئيسي ، لربط هذه المناطق بميناء بورتسودان في الشرق ، ومصر في الشمال ، مع امتداد آخر حتى مدينة الابيض ، مركز تجارة الصمغ العربي ، في الغرب. وظلت السكة حديد تمثل خطوط المواصلات الرئيسية ، لعدم وجود الطرق البرية المعبدة . وبجانب ذلك ، كانت هذه المناطق تستحوذ على معظم الخدمات الاجتماعية المتوفرة في البلاد ، حيث كان ابناؤها يمثلون نسبة كبيرة من طلاب الجامعة والمدارس الثانوية ويتركز في داخلها حوالى ٢٢٠ من اصحاب المهن الطبية العاملين في البلاد (٣٧) . وفي شرق المناطق النيلية ، كانت مشاريع الزراعة الآلية المطرية ، حول منطقة القضارف في الشرق ، قد بدأت في النمو والتوسع ، بشكل متصاعد . وهناك ، ايضاً ، مشاريع اخرى حول منطقة كسلا . اما مناطق الغرب والجنوب ، فانها لم تجد اى اهتمام يذكر . وكانت الحكومة ترجع تجاهلها لهذه المناطق الى ضعف جاذبيتها للاستثمارات الخاصة وضعف امكانياتها الاقتصادية . ولذلك تركزت جهود الدولة في هذه المناطق في مجالات ضيقة ومحدودة ، مثل توفير المياه عن طريق الحفائر في المديريات الغربية . ولكن رغم هذا التبرير ، كانت هناك محاولة جادة وبارزة لتجاوز هذه العقبات وبناء مشروع هام في الجنوب . فقد تقدمت الحكومة البريطانية بتبرع سخى وغير متوقع بمبلغ مليون جنيه استرليني ، وذلك تقديراً لمجهود السودان في الحرب العالمية الثانية . وقامت السلطات الحكومية بتوجيه هذا المبلغ لانشاء مشروع الزاندى في المديرية الاستوائية ، في اقصى الجنوب . وكانت فكرة المشروع تقوم على الاكتفاء الذاتي وليس التصدير ، وذلك عن طريق انتاج المحاصيل وتصنيعها وبيعها محلياً في منطقة المشروع ومناطق الجنوب الاخرى (٣٨) . وتضمن المشروع ، ايضاً ، اعادة توطين حوالى ٢٠٠,٠٠٠ من سكان المنطقة في احياء صغيرة ، مع توفير مساحات كافية تمكن السكان من زراعة محاصيل عديدة ، تشمل القطن وقصب السكر – وحقق المشروع نجاحاً نسبياً ، رغم بعض العيوب التى صاحبت انشائه ، ولكنه توقف عن العمل كلية عشية اعلان الاستقلال ، ليس بسبب عقبات وصعوبات فنية واقتصادية ، بل نتيجة لظروف الفوضى وعدم الاستقرار التى اعقبت تمرد القوات الجنوبية في منطقة الاستوائية عام ١٩٥٥ .

على اى حال ، في الاجزاء الاخرى في الجنوب ، كما في معظم مناطق الغرب ، كانت عمليات التغيير الاقتصادى الاجتماعي ضيقة ومحدودة ، وظل السكان هناك يعتمدون على اشكال متنوعة من انماط الاقتصاد المعيشي (٣٩) – ولكن ذلك لم يمنع نمو بعض اشكال الوعى السياسي ، خاصة في المناطق الشمالية ، التى ظهرت ، بشكل رئيسي ، من خلال الموظفين والزعماء المحليين ، المرتبطين بجهاز الدولة ، وبدرجة اقل من خلال طبقة التجار . وكان ظهور الحركة الوطنية والاحزاب السياسية الوطنية يمثل بداية وعي جديد في عموم البلاد . ولكن تجليات هذا الوعي ، خاصة في المناطق النائية والمعزولة ، كانت في اشكال ضيقة ومحدودة . فمع بروز النخب المحلية التى نمت وتطورت في ظل الحكم البريطاني ، ووضوح اهمية العلاقة مع الدولة بالنسبة لهذه النخب ، بدأت

القيادات التقليدية المحلية تشعر باهمية وجدوى الارتباط مع الاحزاب السياسية الناشئة . وذلك ، لانه ، بعد تجاوز محاولات الادارة الاهلية الى نظام حكم محلي ديمقراطي ، وانتقادات الحركة الوطنية لنظام الادارة الاهلية بكامله ، لم يعد هناك ما يمنع هذه القيادات من الارتباط بالقوى الناهضة في المجتمع ، قوى الاحزاب السياسية ، التي بدأت تهيئ نفسها لوراثة السلطة من البريطانيين . وفي هذا الخصوص ، كان ظهور الحزب الجمهوري الاشتراكي ، في تلك الفترة ، يمثل محاولة بريطانية مكشوفة لعرقلة نمو وتطور هذه الاحزاب السياسية الطائفية ولتأكيد ودعم «القبلية» كقوة سياسية وطنية ، ولكنها لم تنجح – ولذلك وضح للقيادات القبلية ان نفوذها الفعلي لا يمكنها من بناء حزب سياسي وطني ، ولكنه يمكن ان يكون مفيداً للاحزاب الرئيسية وذلك من خلال تحول القيادات المحلية الى وكلاء وسماسرة اساسيين في شبكة العلاقات التي يقوم عليها بنيان هذه الاحزاب .

وهكذا تمكنت قطاعات عديدة من المجتمع السوداني ، في السنوات الاخيرة للحكم الثنائي ، من دخول مجال العمل السياسي والارتباط بالحركة السياسية الوطنية ، وذلك من خلال مداخل متعددة ومتنوعة ، شملت العلاقات والارتباطات الدينية والهويات الاثنية والنشاط الاقتصادي – وكل هذه المداخل كانت تشكل خطوط تطور وهويات لها جذورها العميقة والراسخة في المجتمع . ولكنها ، كلها ، لم تكن مجرد خطوط وهويات اصيلة في المجتمع السوداني ، بل كان نموها وتشكلها في اطار الدولة الامبريالية وتأثيراتها المباشرة ، وبعضها كان نتاجاً مباشراً لسياساتها العملية وعن قصد وتصميم . وهذه السياسات لم تؤثر ، فقط ، على الجوانب الدينية والقبلية والاقتصادية في المجتمع السوداني ، بل كان لها تأثيرها ، ايضاً ، في درجة العلاقة والارتباط بالدولة . فبعض القوى ، التي بدأت كقوى معارضة اساسية للاستعمار البريطاني ، كما هو حال الحركة المهدوية ، انتهت الى مواقع التحالف والارتباط المباشر بالدولة الامبريالية .. وطبقة التجار المحليين ، التي تضررت كثيراً من سياسات الدولة المهدية ، تمكنت من استعادة نشاطها مرة اخرى بشكل اوسع واقوى . وبحكم جذورها المرتبطة بالمديريات الشمالية ، كان لا بد لها ان ترتبط بطائفة الختمية . وبالاضافة الى ذلك ، بقيت المناطق النائية والمعزولة ، خاصة الجنوب ، بعيدة كل البعد عن اى محاولة لتطويرها ودمجها في اطار الدولة . فبعد تحقيق الامن والاستقرار في مناطقه ، لم يجد الجنوب سوى العزلة والتجاهل من قبل الدولة . وعندما بدأ ممثلوه السياسيون في الوعي بتلك الحقيقة ، كان البريطانيون على وشك الرحيل من البلاد وتسليم مقاليد الحكم لدولة الاستقلال .

الحكم الذاتي والاستقلال :-

لقد كان للعلاقات الدولية ، ونمو وتطور الاحزاب السياسية ، والتغييرات الاقتصادية الاجتماعية في البلاد ، كان لكل هذه العوامل دورها المباشر والمؤثر في دفع حكومة

السودان في طريق التطور الدستورى المتسارع . ولكن نهاية هذا الطريق لم تكن واضحة ، نتيجة لعدم الوصول الى حل مشترك حول مسألة السودان وانقسام السودانيين انفسهم وارتباطهم بدولتي الحكم الثنائي . ومع ذلك ، كان هناك امر واحد على درجة كافية من الوضوح ، نتيجة للمبادرة المصرية البارزة في فترة برتكول صدقي / بيفان ومحاولات مصر لدفع قضية السودان للامم المتحدة . فقد ادى التفهم الدولى والمحلى للمشكلة الى تأكيد ضرورة واهمية دور السودانيين في تحديد مستقبل بلادهم . وكانت المشكلة الاساسية تتمثل في انقساماتهم وصراعاتهم الداخلية . كانوا (ينقسمون ويتصارعون مع بعضهم ، ونحن نحكم ..) كما اشار السكرتير الادارى في احدى المرات . ولم يكن واضحاً كيف يمكن انهاء تلك الانقسامات وتوحيدهم في جبهة واحدة (٤٠) .
ومع مرور الزمن ، جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتشكل العامل الرئيسي في تحقيق هذه الوحدة . والمفارقة ان عملية المفاوضات المصرية / البريطانية ، كانت تدور في حلقة مفرغة ، تبتدىء وتنتهى بالسودان – فالاختلاف حول قضيته كان يدفع المصريين الى عدم الاتفاق حول قضايا الدفاع . وكان لفشل المفاوضات حول هذه القضايا بشكل متكرر ، وانسحاب القوات البريطانية الى قناة السويس ، تأثيره الاكبر والفعال في نمو واتساع حركة شعبية معادية للنفوذ البريطاني في مصر ، وبالتالى في اضعاف النظام الملكى ، بشكل متسارع في عام ١٩٥١ والنصف الاول من عام ١٩٥٢، ووصل هذا التطور الى ذروته بسقوط النظام الملكى وقيام تنظيم الضباط الاحرار باستلام السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولم يكن اللواء نجيب ، قائد الانقلاب ، يملك ما يمكن ان يضغط به على السودان في البداية . ولكن الحكومة الجديدة توصلت الى ان افضل تكتيك للتعامل مع البريطانيين هو ان تبدأ كأنها غير مهتمة بأى مصالح ومطامع في السودان ، رغم ان نظرتها الحقيقية لم تكن تختلف عن نظرة الحكومات المصرية السابقة (٤١) . ولذلك اعلنت تأييدها ودعمها لحق السودان في تقرير مصيره ، وعبرت ، في نفس الوقت ، عن املها في ان يختار السودانيون الوحدة مع مصر ، خاصة بعد ان تمكن اشقاؤهم المصريون من القضاء على عملاء الاستعمار البريطاني ، والاستعداد للدخول في مفاوضات مع البريطانيين حول قضايا الدفاع على اسس تراعى المصالح الوطنية المصرية ولا تشكل فيها مسألة السودان عقبة في الوصول الى ذلك بعد تخلي مصر عن مطالبها التقليدية في هذا الشأن .
وفوق كل ذلك ، فقد تحولت مسألة السودان الآن من ايدى طبقة سياسية ، ترتبط بالقصر والطبقات المصرية العليا ، المنحدرة ، في عمومها ، من اصول غير مصرية ، الى ايدى مجموعة جديدة من الضباط العسكريين ، تتوافق في توجهاتها مع فئات عديدة من السودانيين ، خاصة العناصر الاكثر راديكالية وسط الاشقاء – ومن جهة اخرى ، كان للواء نجيب علاقات قربي مع السودانيين ، وكان شقيقه قد عاش في السودان وعمل معاوناً مصرياً للحاكم العام في الخرطوم ، وكان معروفاً في اوساطها – ويبدو ان نجيب نفسه هو الذى اصر على توحيد القوى الاتحادية في جبهة موحدة ، وذلك كخطوة اولى

في طريق بناء علاقة جديدة مع السودان ، تقوم على الاخوة والمساواة بدلاً من دعاوى السيادة والملكية – وتوجت جهوده هذه بتوحيد فصائل الاتحاديين في (الحزب الوطنى الاتحادى) بعد اسابيع قليلة من الانقلاب العسكرى في القاهرة – وكان نجاحه الاكبر في كسب حزب الامة ، الحليف الرئيسي لحكومة السودان والبريطانيين . فقد كان السيد عبد الرحمن ساخطاً على المسئولين البريطانيين ، منذ ان قاموا بتكوين الحزب الجمهورى الاشتراكي ودعمه وتأييده على حساب حزب الامة . وكان يشعر ، خاصة مع تدهور النفوذ البريطاني في مصر ، ان الحكومة البريطانية في لندن ، وحكامها في الخرطوم ، يدفعانه دفعاً لتسوية خلافاته مع المصريين . ولا شك انه كان يعتقد ان الوصول الى مثل هذه التسوية سوف يمثل ضمانة لاستقلال السودان في النهاية – واذا كان ذلك هو ما اشار اليه مكتب المستعمرات ، عندما التقى السيد في لندن ، فقد قام الاخير مباشرة بزيادة القاهرة وتوصل الى اتفاق مع حكومتها الجديدة حول السودان – وبعد ان سلحت نفسها باتفاقات مع السودانيين ، قامت الحكومة العسكرية في مصر بتقديم خطة تشل فعالية البريطانيين في السودان ، وتفتح الطريق ، في نفس الوقت ، أمام السودانيين لتقرير مصير بلادهم – وكانت الخطة تقوم على تكوين لجنة خماسية دولية لمساعدة الحاكم العام ، ولجنة دولية اخرى للاشراف على انتخابات ديمقراطية لاختيار مجلس نواب يقوم في النهاية بتحديد مستقبل السودان ، ولجنة دولية ثالثة لتقوم بتحديد كل الوظائف الحكومية التى يشغلها اجانب ، بهدف تأكيد سودنة كل الوظائف .. (.. التى قد تؤثر في حرية السودانيين في تقرير مصيرهم ..) وفي مواجهة كل ذلك ، قامت حكومة السودان بمحاولات عديدة لعرقلة المفاوضات المصرية / البريطانية حول هذه الخطة ، عن طريق ابراز مخاوفها من المستقبل ، خاصة مخاوف الجنوبيين الذين لم يشاركوا في مناقشات اللواء نجيب مع القوى السودانية ، نتيجة لعدم وجود حركة سياسية جنوبية مؤهلة وفعالة – ولكن ، عندما انتهى الحزب الجمهورى الاشتراكى الى اللحاق بركب الاحزاب الاخرى في القاهرة في يناير ١٩٥٣ ، لم يبقى امام السكرتير الادارى سوى ان يندب حظه بقوله .. (.. ماذا بقي لنا لنفعله ، يبدو انه ليس هناك سوى القليل بعد ان وقفت كل الاحزاب مع مصر ..)[٤٢] وهكذا ، لم يكن تقدم السودان تجاه تقرير المصير عن طريق الاتفاق المشترك حول التطور الدستورى ، نتيجة للعلاقة بين البريطانيين والسودانيين ، الذين قاموا بتكوين الاحزاب السياسية في البداية ، والذين لا يمكن نكران شرعيتهم ووزنهم الاجتماعي ، بقدر ما كان نتيجة لجهود السودانيين الذين نبذوا خلافاتهم وانقساماتهم حول دولتى الحكم الثنائي ووحدوا صفوفهم تحت مظلة الحماية المصرية لاجبار القوى الاخرى (بريطانيا) على الانسحاب من بلادهم – وهذا ما حدث فعلياً في الاتفاقية المصرية / البريطانية حول مستقبل السودان ، التى جرى توقيعها في فبراير ١٩٥٣ – فقد قامت مصر بمناورات بارعة ادت الى شلل خصمها (بريطانيا) وتمهيد الطريق لتكثيف نشاطها في السودان ، وتأهيل نفسها لمواجهة ما ظلت تطلبه بريطانيا على الدوام : فصل المفاوضات حول

قضايا الدفاع وقناة السويس عن قضية السودان . وكان الانتصار الاكبر ، الذي لا تزال اصداؤه تجلجل في بعض الاوساط ، عندما طرحت مصر موضوع تأميم قناة السويس بعد ثلاثة سنوات فقط[٤٣] .

كانت السنوات الممتدة من اتفاقية الحكم الذاتي في بداية ١٩٥٣ ، عندما قرر السودانيون ، بوضوح كامل ، تحمل مسئولية تقرير مستقبل بلادهم ، حتى اعلان الاستقلال في مطلع ١٩٥٦ ، كانت هذه السنوات تمثل عرضاً مقدماً للعديد من مظاهر السياسة السودانية في فترة ما بعد الاستقلال ، وتلخيصاً مكثفاً لما جرى في الفترات السابقة في نفس الوقت . وبجانب طبيعتها كفترة انتقالية باتجاه تقرير المصير ، كانت هذه السنوات تعكس ، ايضاً ، ميراث الدولة الامبريالية جنباً الى جنب مع امكانيات المستقبل ومفاجآته.

في البداية جاءت الانتخابات الاولى في نهاية عام ١٩٥٣ ، وكانت تمثل اختباراً لمواقع القوة والنفوذ الحقيقية - فمن الناحية العددية ، كانت المناطق الريفية تمثل اغلبية كبيرة ، رغم تخوف بعض المسئولين البريطانيين والقيادات التقليدية ، الذين لا يمكنهم تحمل الممارسة الديمقراطية سوى في مناطق ضيقة ومحدودة - ولكن لجنة الانتخابات قامت بتأكيد ملاءمة معظم المناطق للانتخابات المباشرة ، ووجدت تشجيع ودعم الاحزاب السياسية القائمة . ونتيجة لذلك ، اى بعد حرمانهم من نظام الانتخابات غير المباشرة وافضليتها بالنسبة لهم ، قامت القيادات القبلية بالتحول للتحالف مع الاحزاب السياسية الرئيسية ، ولم يجد الحزب الجمهورى سوى ستة عشر مقعداً فقط . وشملت المنافسة كل الدوائر الانتخابية السبع والتسعين ، ماعدا عشر دوائر فاز المرشحون فيها بالتزكية . وكان عدد المرشحين في كل الدوائر ٣٠٤ مرشحاً ، بينما كان عدد الناخبين المسجلين ١,٦٨٧,٠٠٠ ناخباً . وبانهيار الحزب الجمهورى ، اصبحت الانتخابات تمثل ، بشكل رئيسي ، صراعاً حاداً بين حزبي الامة والوطنى الاتحادى ، ووضح فيها ان حزب الامة كان يعانى من عيوب الثقة المفرطة بالنفس والارتباط الشديد مع البريطانيين . وفي الجانب الآخر ، تميز الاتحاديون بإدارة معركة الانتخابات بهمة ونشاط متواصل وباستغلال نفوذ وتغلغل الجلابة في المناطق الاخرى ، خارج مناطق نفوذ الختمية ، وبسيطرتهم على المدن . وكانت حملتهم تعكس تجسيدهم للتيار الوطنى والراديكالي المؤيد للمصريين ، بدعم ومساعدات مصرية كبيرة - ومن جهة اخرى ، سيطر الحزب الجنوبي على بعض مناطق الجنوب ، رغم ان تكوينه تم على عجل وكرد فعل لاستبعاد الجنوبيين من مناقشات القاهرة واتفاقها مع الاحزاب السودانية . وكانت نتيجة الانتخابات تمثل انتصاراً كاملاً للحزب الوطنى الاتحادى الذي فاز بـ ٥١ مقعداً من مقاعد مجلس النواب ، بينما توزعت بقية المقاعد على النحو التالى : حزب الامة ٢٣ ، الحزب الجنوبي ٧ والحزب الجمهورى ٣ مقاعد فقط - وفاز حزب الجبهة المعادية للاستعمار بمقعد واحد في دوائر الخريجين (خمس دوائر) وبلغ عدد الفائزين المستقلين غير المرتبطين بأحزاب ١٢ نائباً ، معظمهم من الجنوب[٤٤] .

هكذا جاءت النتيجة العامة للانتخابات بفوز الحزب الوطني الاتحادى ، الملتزم بالوحدة مع مصر . وواجه الانصار هذا الانتصار بأحداث عنف دامية في يوم افتتاح البرلمان في اول مارس ١٩٥٤ ، ادت الى تأجيل الاحتفالات الى حين تمكين اللواء نجيب ، الذي وصل البلاد لحضور افتتاح اول برلمان سوداني ، من العودة الى بلاده - وعندما افتتح البرلمان الجديد ، تم انتخاب اسماعيل الازهرى ، زعيم حزب الاشقاء القديم ، والزعيم الحالى للحزب الوطنى الاتحادى ، تم انتخابه رئيساً للوزراء . ووضح وقتها ان حكومته سوف تواجه مشاكل عديدة في تسيير مؤسسات الدولة . فمنذ البداية ، وضح ان الاتحاديين كانوا يفتقدون التجربة والخبرة الضرورية لحكم البلاد ، بحكم مقاطعتهم للجمعية التشريعية . فبحكم طبيعة المنافسة الحادة بين دولتى الحكم الثنائي والسودانيين المتعاونين معهما ، وانشغال الجميع بالمناورات والمكايدات السياسية ، كانت غالبية الوزراء الجدد ومعظم اعضاء البرلمان بعيدين عن الاهتمام اصلاً بقضايا السياسة الداخلية - وهنا برزت الطبيعة التحالفية للحزب الوطنى الاتحادى ، وقفزت الى السطح خلافات في التوجه العام بين جناح الاشقاء ، بتحركه النشط وتطلعاته غير المحدودة ، وجناح الختمية ، بطموحاته وارتباطاته الثابتة بمركز الطائفة - وفي نهاية عام ١٩٥٤ ادت هذه الخلافات الى خروج ثلاث من قيادات الختمية من مجلس الوزراء ، همَّ : ميرغنى حمزة وحماد توفيق وخلف الله خالد ، وأصدر الازهرى قراراً بفصلهم من الحزب .وفي داخل جناح الاشقاء فقد الحزب ، ايضاً ، محمد نور الدين ، عمدة الاتحاديين ، بعد شهور قليلة ، بسبب خلافاته حول الوحدة مع مصر - وكان طبيعياً ان تؤدى التوترات والصراعات داخل الوطنى الاتحادى الى هزيمة حكومة الازهرى في البرلمان فى خريف ١٩٥٥ ، ولكن منافسه ، ميرغنى حمزة ، لم يحصل على تأييد كافي - وبعد اربعة ايام فقط عاد الازهرى الى كرسي رئاسة الوزراء. وعلى اى حال ، كشفت محاولات اسقاط حكومة الازهرى عن وجود مشكلة اخرى .. هي .. تأثير عناصر من خارج البرلمان ، مثل السيد عبد الرحمن والسيد على ، اللذان لم يشغلاى منصب في الجمعية التشريعية السابقة او في البرلمان الجديد - ولكن كلاهما كان منزعجاً من صعود القوى السياسية العلمانية ، مجسدة في شخص الازهرى وزملاءه . ولذلك ادى هذا الانزعاج الى تعاونهما واقترابهما من بعضهما بعد طول خصام وعداء - فقد كان الختمية يقفون وراء محاولات اسقاط الازهرى . ومع فشل تلك المحاولات ، قام السيدان بعقد لقاء مشترك في نهاية نوفمبر ١٩٥٥ والدعوة لقيام حكومة قومية - ولكن الازهرى رفض تلك الدعوة وقاومها.

لقد كان للتوترات والمنافسات الجارية داخل الحزب الوطنى الاتحادى تأثيرها المباشر فى مجلس الوزراء ، منذ البداية . وكانت هناك ، أيضا ، نقاط ضعف أخرى ، كشفت عن نفسها بعد فترة وجيزة - ففى الجانب الادارى كان هناك تسرع واضح فى عملية السودنة ، خاصة عندما اعلنت اللجنة الدولية المعنية بأن هناك ما لا يقل عن ٦٤٧ وظيفة كان بشغلها بريطانيون و ٨٧ وظيفة اخرى كان يشغلها مصريون ، يجب سودنتها قبل بدء اجراءات تقرير المصير - ونتيجة لذلك ، قامت الحكومة بسودنة هذه

الوظائف في وقت وجيز ، بل أضيفت اليها ٢٠٠ وظيفة أخرى كان يشغلها بريطانيون - ولاشك أن هذه العملية ، التى أدت الى فقد ما يقارب الالف من موظفى الخدمة المدنية ، بهذه السرعة ، كان لها تاثيرها المباشر فى نوعية الادارة ، قبلتها الحكومة كتكلفة مقابل تخفيض حجم النفوذ البريطاني قبل البدء فى الاجراءات النهائية لتقرير المصير - فبعض الموظفين السودانيين ، الذين استفادوا من السودنة ، لم يكونوا مؤهلين لتحمل مسؤلياتهم الجديدة . وفى فترة وجيزة بدأت أثار عدم كفاءة هذه المجموعة فى الظهور فى مواقع مختلفة . ومن جهة أخرى ، أدى التمسك بالمؤهلات الاكاديمية كشرط رئيسى للترقية الى استفادة عدد محدود من الجنوبيين من عملية السودنة - ولذلك كان الموظفون الشماليون ، الذين لا يعرفون كثيرا عن الجنوب ، هم الذين حلوا محل المسؤلين البريطانيين ، فى كل المواقع الادارية هناك ، على حساب البريطانيين و الجنوبيين أنفسهم - وهناك ، ايضا ، اتهامات تؤكد ان الحزب الوطنى الاتحادى كان متحيزا فى تعيين مؤيديه فى مواقع كثيرة من جهاز الدولة ، رغم أنه كان يشير الى وجود علاقة قوية بين بعض كبار الموظفين و حزب الامة ، حزب المعارضة الرئيسى - و بالاضافة الى ذلك ، هناك مشكلة ادارية أخرى ، هى التوجه المتسارع نحو المركزية - فقد ظل البريطانيون يعملون على الالتزام بتفويض قدر من السلطات للمديريات - ولكن الحكام الوطنيون الجدد كانوا حريصين على خلق وزارات مركزية جديدة وجمع سلطات المديريات في داخلها - وكان اخطر من كل ذلك يتمثل في اشراف حكومة لا تملك خبرات كافية ، وغير مستقرة سياسياً ، على مجموعة من كبار موظفي الخدمة المدنية غير المؤهلين والذين تم تعيينهم في هذه المواقع لاسباب سياسية (٤٥) - وذلك يعني ان العلاقات السياسية بدأت في التغلغل داخل الخدمة المدنية منذ بداية الحكم الوطنى .

وفي الجنوب كان لاستبعاد الجنوبيين من المواقع الادارية العليا تاثير سلبي واسع ، تمثل في استياء وسخط عناصر الطبقة الجنوبية المتعلمة الصغيرة والمحدودة - فقد كانوا يفترضون انهم ، كما مثلوا الجنوب سياسياً في المؤسسات السياسية الوطنية في فترة سابقة ، فانهم ، ايضاً ، سيشكلون جهازه الادارى - وعندما اكتشفوا انهم استبعدوا وان الشماليين ، الذين لا يعرفون كثيراً عن الجنوب ، هم الذين سيحكمون الاقليم ، انفجرت انتقاداتهم بشكل واسع وعنيف ، دون اى إهتمام من قبل الحكومة ، بل لم تجد هذه الانتقادات وحالة السخط الناتجة عنها سوى الاهمال والتجاهل - وعلى اى حال ، كان لهذا الاستبعاد تاثيران هامان ، الأول انه حول السياسيين الجنوبيين الى قوة معادية للادرايين الجدد ، وقاد الى الاستمرار في عملية اصطياد المؤيدين والانصار ، الذى لم يساعد كثيراً اىٍ من الجانبين في تذليل صعوبات نقل السلطة في اقليم لم يتطور اندماجه في النظام السياسي الوطنى الى اكثر من الحدود الدنيا ، وظل تركيب النظام الادارى في داخله يمثل بنياناً هشاً ومعتمداً ، بشكل كبير ، على كسب ثقة السكان المحليين وعلى اساليب العنف والقمع في نفس الوقت . والتاثير الثانى انه حول السياسيين الجنوبيين الذين تجمعوا الآن في حزب الاحرار الجنوبي ، بشكل رئيسي ،

الى قوة معادية للحكومة الجديدة التى قبلت ونفذت مقترحات لجنة السودنة - ومنذ ذلك الوقت ، اصبح السياسيون الجنوبيون يبحثون عن مداخل لتقوية علاقاتهم مع قوى المعارضة السياسية ، بما في ذلك حزب الامة ، وفي وقت لاحق بالحكومة المصرية ، التى كان لها وجود بارز في الجنوب في شكل موظفين من مصلحة الري . وحتى العزلة السياسية كانوا ينظرون اليها كنتيجة لسياسة الحكومة الحمقاء تجاه الاقليم ، والتى كانت تعبر فقط عن عدم الخبرة وعدم الاهتمام بمصالح المنطقة - فقد اختارت الحكومة ثلاثة وزراء جنوبيين ، اثنان منهم وزراء بدون اعباء والثالث وزيراً للثروة الحيوانية - ولكنهم لم يكونوا جزءاً من الحلقات الداخلية المؤثرة في نشاط الحزب الوطنى الاتحادى . ولذلك سرعان ما بدأت انتقاداتهم للحكومة التى كانوا يعملون فيها .

لقد ذهب بعض الاداريين الشماليين الى الجنوب محملاً بالنوايا الحسنة ، وفي بعض الاحيان كان مقلداً اسلافه البريطانيين في كل شي . ولكن ذلك لم يشفع لهم ، لانه لم يعوض الخبرة الحيوية والمعرفة التامة بواقع الاقليم التى اكتسبها المسؤولون البريطانيون بعد العمل هناك لفترة طويلة - كما لم يمكنهم ذلك ، ايضاً ، من خلق علاقة وطيدة مع المبشرين والارساليات المسيحية ، التى كانت تتميز بنفوذ كبير في بعض المناطق ، مثل الاستوائية وغرب بحر الغزال ، او من القدرة على المحافظة على سيطرتهم المحدودة على الزعماء التقليديين ، خاصة في مواجهة السياسيين المعارضين - ولذلك يمكن القول ان ظروف الحكم الذاتى قد ادت الى خلق شعور بعدم الارتياح في الجنوب . وتحول هذا الشعور في فترة وجيزة الى حالة من السخط والغضب والى انفجارات عنيفة في النهاية - فقد ظهرت بوادر السخط والغضب في عام ١٩٥٥ ، في رئاسة مشروع انذارا ، عندما اطلقت قوات الشرطة النيران على متظاهرين ضد تخفيض عدد الوظائف - وفي اغسطس من نفس العام تطورت الاوضاع الى الاسوأ عندما تمردت قوات الاستوائية ، الفرقة الجنوبية الوحيدة في الجيش السوداني ، المتواجدة في توريت ، بسبب صدور اوامر بنقلها الى الشمال . ولم يكن تمرد هذه الوحدات عفوياً بشكل كلي ، بسبب تورط المصريين ، بقيادة صلاح سالم ، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية ووزير شئون السودان - ولكنه كان الشرارة التى اشعلت النيران في الجنوب باكمله (٤٦) - فقد قامت الاستوائية ، المديرية الاكثر تاثراً بحالة السخط وعدم الارتياح بحكم تطورها النسبي ، مقارنة ببقية مناطق الجنوب ، وتعرضها لحالة احباط واسعة ، قامت بالهجوم على الشماليين في مناطقها الوسطى ، حيث قتل منهم ٢٦٠ من الموظفين والتجار وافراد اسرهم - ووصلت المعلومات للحكومة في وقت مبكر ، ولكن استجابتها كانت ضعيفة وغير كافية . ومع ذلك تمكنت من السيطرة على الموقف ، بعد نقل تعزيزات شمالية للجنوب بمساعدة سلاح الطيران الملكى البريطانى ، ورفضت طلب صلاح سالم بارسال قوات مصرية الى الاقليم - وقامت بريطانيا ، ايضاً ، باستخدام نفوذها في دعوة المتمردين للاستسلام .. ولكن النتيجة كانت مريرة - فقد حكم على قيادات التمرد بالاعدام رمياً بالرصاص ، وابعد السياسيون الجنوبيون اكثر واكثر من الحكومة ،

وبعض المتمردين هرب الى الغابة ليقود من هناك حرب عصابات طويلة . وكان التنازل السياسي الوحيد، الذي عرضته الحكومة ، هو الوعد ، عند اعلان الاستقلال ، بوضع الاعتبار الكافى لمطالب الجنوب بالحكم الفيدرالي عند وضع الدستور الدائم للبلاد - ولكن ذلك لم يكن سوى محاولة استرضاء لم تصاحبها اى خطوات عملية .

لقد كشفت فترة الحكم الذاتى مشاكل تسيير الدولة الجديدة ، وضعف السيطرة على المجتمع في منطقة جنوب السودان الواسعة وعدم التأكد حتى من مستقبل الدولة نفسها - فقد كان حل (مسألة السودان) يمثل نصف حل وليس حلاً كاملاً . وذلك لان البريطانيين اجبروا على الرحيل والخروج من البلاد ،و لكن النصف الثانى ، (العلاقة مع مصر) كان لا يزال موضع شك كبير، خاصة بعد الانتخابات التى رفعت الحزب الوطنى الاتحادي الى كراسي الحكم - فالحكام الجدد في مصر كانوا يتوقعون اتخاذ خطوات سريعة في اتجاه الاندماج الكامل بين القطرين . وبالفعل بدأوا في التدخل ، بشكل مفتوح ، في شئون السودان لتحقيق هذا الهدف - ولكن كان الواضح ، من تعليق الازهرى حول وحدة وادى النيل الذي اشرنا اليه في مكان سابق ، ان السودانيين لن يسلموا انفسهم لمصر ، رغم مساعداتها السخية للحزب الوطنى الاتحادى في الفترات السابقة - ووضح ذلك ، بشكل جلى ، من جانب الختمية ، عندما قام ميرغنى حمزة ، ابرز السياسيين المرتبطين بها ، بالدخول في مفاوضات حول مياه النيل مع الجانب المصرى ، وتوصلت الى طريق مسدود ، نتيجة لاختلافات واسعة بين الطرفين - فالسودان كان يعمل على زيادة نصيبه من المياه بشكل اكبر من ما وفرته له اتفاقية ١٩٢٩ ، وقيادات الختمية كانت تتحدث فقط عن لجان مشتركة في مسائل المصالح المشتركة بين البلدين . ومع اشتداد المناقشات والخلافات انفجر غضب المصريين وسخطهم - ومن جهة اخرى ، كان الختمية والاتحاديون الآخرون لا يخفون انزعاجهم من التوجهات السلطوية العسكرية المتنامية داخل مصر نفسها ، خاصة عندما ادت الى ابعاد اللواء نجيب نفسه من موقع السلطة ، وقمع واضطهاد حركة الاخوان المسلمين التى كانت تجد بعض التأييد في دوائر الحزب الوطنى الاتحادى - وكان السودان يسير بهدوء في اتجاه الاستقلال - وجاءت محاولات صلاح سالم وعمدة الاتحاديين ، محمد نور الدين ، لعرقلة هذا التوجه ، لتؤدى الى توتر العلاقات السودانية / المصرية وتأزيمها في النهاية ، والى سقوط صلاح سالم وفصل نور الدين من الحزب الوطنى الاتحادى ، في اعقاب تمرد القوات الجنوبية في عام ١٩٥٥ .(٤٧)

كانت بريطانيا ، ايضاً تعمل على دفع السودان باتجاه اعلان الاستقلال الكامل - فبعد ابعادها من السودان باتفاقية الحكم الذاتي ، ١٩٥٣ ، وخارج مصر نفسها باتفاقية لاحقة ، بعد عامين فقط ، بدأت في العمل على احتواء مصر عن طريق تشجيع السودانيين على الاستقلال الكامل - والمفارقة ان اللجنة التى كونت بهدف تحجيم النفوذ البريطانى في السودان ، قد ساعدت كثيراً في خلق علاقات فعالة بين السودانيين ومجموعة المسئولين البريطانيين الذين بقوا في مواقعهم حتى نهاية عام ١٩٥٥ -

وبدأت هذه المجموعة في العمل بدلوماسية هادئة مع الحزب الوطني الاتحادى ، لدفعه في اتجاه اعلان الاستقلال الكامل ، واقناعه بامكانية ذلك رغم ارتباطاته السابقة حول الوحدة مع مصر ، خاصة اذا جاءت المبادرة من اسماعيل الازهرى – فمن الناحية الفنية كان الحكم الثنائي لا يزال مستمراً ، ولذلك قد تعارض مصر اى تحول في غير مصلحتها . ولكن اذا تحرك السودان في اتجاه اعلان الاستقلال من جانب واحد ، فان بريطانيا ستقف معه وتدعمه بقوة ، ووقتها لن تجد مصر ما تفعله – وهكذا بدأت بذور هذه الفكرة تنمو في اوساط الحكومة الاتحادية منذ بدايات عام ١٩٥٥ ، ووجدت المزيد من التأييد والتعزيز نتيجة للاحداث الدامية التى انفجرت في الجنوب في اغسطس من نفس العام – وفي النهاية ، في وسط حالة من التشويش والارتباك ، التى ظلت تميز السياسة السودانية في كثير من الاحيان ، تمكن السودانيون من التوصل الى القرار المحتوم واعلان الاستقلال في مطلع ١٩٥٦ (٤٨) .

خلاصة :-

لقد اشتمل طريق السودان للاستقلال على جوانب اخرى اكثر من مجرد (سودنة الدولة الكولونيالية .) فهو يشمل مناورات السودانيين مع ثلاث حكومات (حكومة السودان وحكومتي مصر وبريطانيا) كل منها كانت له ادعاءات بحقوق خاصة نتيجة للوضع الامبريالي في السودان – وفي الواقع العملي شمل ذلك اتفاق السياسيين السودانيين ، في البداية ، على آلة رافعة تمكنهم من ابعاد البريطانيين ، ومن ثم مقاومة الاتحاد مع مصر – وتبدو النتيجة الهامة لكل ذلك ، ليس فقط كرفض للامبريالية البريطانية ، بل ، ايضاً ، للوحدة مع مصر – ويتضمن ذلك امكانية وجود دولة سودانية مستقلة ، متميزة عن الدولة في مصر . وهذا بدوره ، يتطلب من السودانيين الانتباه الى مسالة (الهوية السودانية) بالاضافة الى السؤال الخاص بنظرة الآخرين للسودان والمدى المتوقع لدور السودان في المنطقتين العربية والافريقية ، اللتان يشكل جزءاً منهما معاً – ومن ناحية اخرى ، ستظل للسياسة الدولية اهميتها البارزة في السودان ، ليس فقط في ما يتعلق بالجوانب الخاصة بالهوية والارتباطات المشتركة والسياسة الخارجية ، وانما ، ايضاً ، في ما يتعلق بتاثيراتها على السودان .

لقد كان للحكم الثنائي نفسه دور مركزى في تنمية وتطور السياسة السودانية – فالطائفية ، في شكلها الذي ظهرت فيه كاساس لتركيبة سياسية متنافسة ومتصارعة ، لا يمكن ارجاعها ، بكل بساطة ، الى خصائص متأصلة في تركيبها – وذلك ، لانه ، اذا كان الاسلام يمثل بعداً له عمقه في شمال البلاد ، فان ظهور الختمية ، كطريقة صوفية لها دور قيادى بارز في المجال السياسي ، كان ، في حقيقته ، نتاجاً لسياسات حكومية معينة ولحسابات مركز الطريقة في نفس الوقت . وكذلك حال ظهور المهدية الجديدة – فالحركتان استفادتا من استغلال مواقعهما ، كتابعية للدولة ، بل عملتا حتى على استغلال تناقضات وصراعات دولتى الحكم الثنائي ..صحيح ان دولة الحكم الثنائي هى

التي وفرت مثل هذه الفرص ، بهدف تعميق خلافات وصراعات الحركتين ، ولكن الحركتان خرجتا من العدم تقريباً ، بعد تجاربهما المريرة في نهاية القرن الماضي . ومن خلال جهود كثيرة وكبيرة تحولتا الى قوى اساسية في السياسة السودانية ،ولكنها ورثت شكوكاً مشتركة واسعة وعميقة وصراعات ومنافسات سياسية حادة وعنيفة – وهناك حالات نادرة فرضت على قيادتيهما الالتقاء والعمل المشترك ، كما حدث قبيل اعلان الاستقلال ودعوتهما لحكومة قومية – ولكن ذلك كان نتيجة لوجود عدو مشترك او مشكلة وطنية كبرى ، ولم يكن قط مؤشراً لتوجه مستمر في العمل الجماعي المشترك .
فقد التقي السيدان وقتها لمواجهة التوجه العلماني والنفوذ المتنامي للقوى السياسية الإخرى ، غير الخاضعة لسيطرتهما ، ويشمل ذلك الحركة الوطنية المتمثلة ، ظاهرياً ، في اسماعيل الازهري وزملائه في حزب الاشقاء القديم ، وحكومة الوطني الاتحادي ، والتيارات الراديكالية التى اتخذت اشكالاً تنظيمية في الجبهة المعادية للاستعمار والاخوان المسلمين في نفس الوقت . وهذه القوى والحركات لم تكن مدفوعة في نشاطها العملي بايديولوجياتها الخاصة فقط ، بل ، ايضاً ، بعدم ارتباط الختمية باى افق ايدولوجي يلبي احتياجات بناء دولة مستقلة ، وبمعارضة ايجابية للكثير من الجوانب المرتبطة بالمهدية الجديدة ، وبشكل خاص لارتباطها بالانصار ، كما تفصح هذه القوى في بعض الاحيان .

واذا كان السيدان مهتمين بالمخاطر ، الحقيقية او المتوهمة ، التى تهدد نفوذ وسلطة تنظيميهما ، فانهما لم يبديا اى قلق او انزعاج من تنامي الاحساس بالابتعاد عن التركيب السياسي في البلاد ، الذي بدأ يظهر ، بشكل واضح وواسع ، في الجنوب . ومرة اخرى ، فإن المسألة ليست مسالة (مسلمات) اى ليست مسالة مواجهة بين الافريقية والمسيحية في الجنوب والعروبة والاسلام في الشمال ، وانما هى انعكاس للعلاقات بين الدولة الامبريالية والمجتمع الذي ظلت تحكمه ، والتى عملت على تراكم وتفاقم المشاعر الجماعية المرتبطة بمثل هذا النوع من المسلمات ، وعلى تمحورها بشكل متزايد ، خاصة في الجنوب .. ومع ذلك ، فإن هذا التناقض ، الذي لا يرتبط فقط بقضية الهوية ، بل ، ايضاً ، بقضية الاندماج السياسي بين الطوائف الدينية القائدة من جهة والمجتمعات الجنوبية البعيدة من جهة اخرى ، هو فقط احد تجليات التناقض والصراع بين المركز والمناطق الطرفية في الدولة السودانية .

الباب الثاني

الدولة المستقلة

الفصل الرابع

جيل الوطنيين يصعد للسلطة

١٩٥٦ - ١٩٦٩

الحكومة البرلمانية ٥٦ - ١٩٥٨ :-

اكد حصول السودان على استقلاله امكانية اجماع السودانيين واتفاقهم حول قضايا بلادهم . فقد وقفوا اولاً بجانب مصر ضد بريطانيا ، ثم نجحوا بعد ذلك في ابعاد مصر نفسها واعلان الاستقلال . ولكن تلك كانت لحظات نادرة في فترة قصيرة من حياة سياسية مفتوحة ، فترة تميزت بالمنافسات والصراعات الشخصية والحزبية المرتكزة الى قاعدة تنافس وصراع طائفي . واتسعت وضعية المنافسات والصراعات بقيه وتعمقت نتيجة للفرص والعوامل المساعدة العديدة ، التى وفرتها دولتا الحكم الثنائي المتصارعتان . ولذلك جاءت فترة الحكم الذاتي لتؤشر ، بشكل جلي ، الطريقة التى ستتطور بها التجربة البرلمانية ، مع الصراعات الحزبية الداخلية ، خاصة وسط الوطنى الاتحادى ، والمحاولات غير الناجحة لاسقاط الحكومة الوطنية الاولى – وبعد اعلان الاستقلال تطورت هذه المنافسات والصراعات الى الاسوأ . فبعد ان انتهت مشاكلها مع دولتى الحكم الثنائي ، بدأت الاحزاب السياسية تركز ، بشكل كلي تقريباً ، على صراعاتها الداخلية ومع بعضها البعض . وظلت هذه الصراعات تتزايد وتتفاقم ، بشكل حاد ، بتحولها الى صراع حول السلطة ومغانمها : من يسيطر عليها ؟ الاتحاديون ام حزب الامة ؟ وذلك ، رغم حقيقة ان السودان في تلك الفترة ، كان يحكم بدستور مؤقت ومواجه بقضية تاسيس نظام سياسي جديد ، ثابت ومستقر ودائم . فبدلاً من تركيز الاهتمام على كل ذلك ، وبما ان النظام الديمقراطي البرلمانى لا يضع اى قيود على الحكومة سوى الحصول على اغلبية برلمانية مريحة ، ظلت السياسة السودانية تسير في اتجاه ضيق ومحدود ، مرتبط فقط بالوصول الى كراسي الحكم ، بالنسبة لكل اطراف القوى الاساسية ، وفي اتجاه اليأس والاحباط بالنسبة لكل القوى المهمشة والمبعدة من هذه العملية ، بحكم عدم قدرتها على التاثير في المناورات بين الاحزاب السياسية الرئيسية المسيطرة على المسرح السياسي ، مع بعضها البعض وفي داخلها على السواء.

لقد رفض الازهرى الدعوة للحكومة القومية ، التى طالب بها السيدان قبيل اعلان الاستقلال ، وقاومها بشدة . ولكن ، بعد نجاحه في نيل شرف تحقيق الاستقلال والتمتع بتلك اللحظة ، كان لا بد من فتح الباب لمشاركة الآخرين . ولذلك ، قام في نهاية يناير ١٩٥٦ ، بإعادة تنظيم حكومته ، لتضم وزراء الختمية الذين قام بفصلهم قبل فترة قصيرة وعناصر بارزة من حزب الامة ، عبد الله خليل وإبراهيم احمد . ولكن ذلك لم يمنع ارتفاع واتساع الاصوات المعارضة للحكومة ، داخل وخارج الاحزاب المكونة لها ، كما انه

لم يمنع بروز سخط ومعارضة متزايدة وسط كبار الختمية في داخل وخارج مجلس الوزراء . ولذلك قرروا تكوين حزب جديد ، باسم حزب الشعب الديمقراطي ، بدعم ومباركة مركز الطائفة . وتمكنوا في النهاية من هزيمة الازهرى ، بعد ضمان كتلة برلمانية كافية لسحب الثقة من حكومته ، وتكوين حكومة ائتلافية جديدة بقيادة عبد الله خليل من حزبي الامة والشعب الديمقراطي ومرتبطة ارتباطاً واضحاً وصريحاً بالسيدين . وهكذا ، ابعد السياسي الماهر القديم ، الذي ظل يقف على رأس الحركة السياسية السودانية منذ قيام مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨ وحتى ذلك الوقت ، ووضع في مكانه الضابط العسكرى السابق ، عبد الله خليل ، الاكثر ارتباطاً بالسيد عبد الرحمن وسكرتير حزب الامة . وذلك بمباركة تامة من السيد على الميرغني ، الذي كان يشعر بان مشاركة خصمه ومنافسه الرئيسي ، ولو بطريقة غير مباشرة ، خير له الف مرة من خطر العلمانية السياسية الجديد . وكان سقوط الازهرى يمثل سقوط اول وآخر قائد سياسي منتخب حاول حكم السودان بدون أى تاييد او دعم من القوى الطائفية الرئيسية ، وسقوط أول وآخر فرصة تمكن فيها حزب سوداني من الحصول على اغلبية برلمانية مريحة مكنته من الحكم منفرداً دون حاجة لتحالفات مع قوى اخرى . واذا استبعدنا هزيمته في نوفمبر ١٩٥٥ وابعاده من رئاسة الوزراء لعدة ايام ، فإن فترة حكم الازهرى كانت تمثل اطول فترة استمر فيها رئيس وزراء في حكم البلاد خلال الفترات الديمقراطية .

كان يبدو ان حكومة الائتلاف الطائفي ، المرتكز على حزبي الامة والشعب الديمقراطي ، ستجد فرصة كبيرة من الاستقرار والاستمرار لفترة طويلة . ولذلك استمرت حتى منتصف عام ١٩٥٧ ، نهاية فترة البرلمان المنتخب ، وظلت مستمرة بعد ذلك ، بهدف تمرير قانون انتخابات جديد . وفي انتخابات ١٩٥٨ كان واضحاً ان المسرح قد أعد بشكل جيد لتمكين احزاب الائتلاف الحكومي من الانتصار والحصول على اغلبية برلمانية كبيرة ، وذلك عن طريق اجراء تغييرات جوهرية في قانون الانتخابات . فقد ادت تلك الاجراءات الى توسيع سجل الناخبين ، في ضوء نتائج الاحصاء السكاني الاول الذي اجرى في عام ٥٥ /١٩٥٦ ، والى تعديل قواعد واسس الانتخابات ، بطريقة فيها انحياز واضح لمصلحة احزاب الائتلاف . وشملت تلك الاجراءات والتعديلات الغاء دوائر الخريجين الخمسة ، التى كسب منها الحزب الوطني ثلاثة مقاعد في الانتخابات السابقة . وتضمنت ، ايضاً ، تعديلاً في قانون الاقامة ، بهدف منح حق الاقتراع لمجموعات كبيرة من النازحين من غرب افريقيا ، ومعظمهم مرتبطون بالانصار وحزب الامة ، وذلك بالاضافة الى انشاء وحدات انتخابية متحركة ، بهدف زيادة اصوات مناطق البدو والرعاة ، المرتبطين ، بشكل رئيسي ، بالاحزاب الطائفية ، واجراء تغييرات اساسية في حدود الدوائر الانتخابية الجغرافية ، بطريقة تخدم الاحزاب الحاكمة وتضمن لها دوائر اكثر في مناطق نفوذها [1] .

من مفارقات وتناقضات السياسة السودانية ان المناطق الحضرية ظلت ، على الدوام

، تمثل المراكز الاساسية للنشاط والعمل السياسي في البلاد ، ولكن مراكز الثقل في التاييد الشعبي الضروري للنجاح الانتخابي ظلت تتركز في المناطق الريفية ، حيث تمثل الارتباطات الطائفية العامل الحاسم في اى عملية انتخابية . واذا كان الحكام البريطانيون قد عملوا على استخدام واستغلال المجتمعات الاثنية في احتواء المناطق الحضرية ، النشطة سياسياً ، فإن الاحزاب الطائفية تقوم الآن باستخدام نفس السلاح وبنفس الطريقة عن طريق توطيد تحالفاتها مع مريديها واعوانها في المناطق الريفية ، بهدف احتواء المناطق الحضرية التي يسيطر عليها الحزب الوطني الاتحادى ، الذى اصبح يمثل تحدياً حقيقياً لسيطرتها . وفي هذا الخصوص ، توصلت دراسات جادة حول انتخابات ١٩٥٨ الى ان هذه الاجراءات والتعديلات كانت حاسمة في نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد ، حيث فاز حزب الامة بـ ٦٣ مقعداً ، وحزب الشعب الديمقراطي بـ ٢٣ مقعداً والحزب الوطني الاتحادى بـ ٤٤ مقعداً . والمفارقة ان الاتحاديين لم يكسبوا فقط مقاعد اكثر من الختمية ، بل ان نسبة الاصوات التي حصلوا عليها كانت اعلى من نسبة الاصوات التي حصل عليها حزب الامة (٢) - واكثر من ذلك ، وفي كل الانتخابات الاخرى ، ان الحزب الاتحادى اكتسح كل المناطق الحضرية ، مركز النشاط السياسي في البلاد . وعندما نضيف هذين العاملين الى المشاكل التي تواجهها قوى الائتلاف الطائفي نفسها ، تتضح لنا اسباب ظهور عوامل اليأس والاحباط وخيبة الامل في الديمقراطية اللبرالية ، من خلال الممارسة العملية ، وبعد عامين فقط من الاستقلال ، وسط بعض المجموعات النشطة سياسياً ، التي اصبح تاييدها ودعمها يتجه ، بشكل متزايد ، لمجموعات سياسية اخرى ، مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين .

هكذا ، اعادت الانتخابات الحكومة الائتلافية القديمة مرة اخرى ، ولكن بعد فترة قصيرة من اعلانها ، وبعد انتخابات لم تشهد اى مناقشات جدية حول برامج العمل ولم تكن لنتائجها اهمية كبيرة ، اصبح واضحاً ان كل ذلك لم يكن كافياً للاستناد عليه في تدعيم وتوطيد الائتلاف الحاكم ، وان مظاهر الوحدة والتماسك الخارجي قد ادت فقط الى تصاعد وتفاقم صراعات الاحزاب الطائفية . ونتيجة لذلك ، دخلت قوى الائتلاف الحكومي في عملية جدل عنيف ، كانت تعكس ، في حقيقتها وفنتازيتها ، كل عيوب ونقاط ضعف النظام السياسي ، كما كان يعمل في تلك الفترة . والموضوعان الاساسيان في هذه المجادلة ، السيد عبد الرحمن المهدى ومصر ، يمثلان تجسيداً عملياً للقضايا الاساسية التي ظلت تحكم كل تطور السياسة السودانية . ولكن الخلاف والصرع كان اكبر من ذلك لانه كان ، في حقيقته ، حول قدرات وامكانيات الحكومة الائتلافية نفسها. فارتباط السيد عبد الرحمن بهذا النزاع والخلاف ، جاء من دور الجمعية التأسيسية فى مناقشات الدستور ، الذى ترك أمر التقرير فيه لبرلمان ما بعد الاستقلال . و فى هذا الخصوص ، كانت الأحزاب قد توصلت فى عام ١٩٥٦ لتكوين مجلس من خمسة اعضاء ليمثل رأس الدولة (سمى مجلس سيادة - المترجم) وذلك كاجراء مؤقت . ولكن حزب الامة وآخرين كانوا يشعرون أن هذا المنصب يجب أن يمنح للسيد عبد الرحمن ، تقديرا

لدوره وعمره ومرضه . ولكن مثل هذا الشرف ، على أى حال، سيبدو للختمية كنوع من التجاهل والاستخفاف بقدرهم ومكانتهم . وذلك لانه من الممكن أن يدعوا أن مساهمة الاتحاديين في تحقيق الاستقلال لا تقل عن مساهمة المهدويين المتعاونين مع البريطانيين ، أن لم تكن أكبر ، وأن السيد على الميرغني كان ، قبل غيره ، ولعدة سنوات ، يحمل لقب (السوداني الاكبر) . وتداخلت هذه المشكلة مع عقدة العلاقات مع مصر ، عند ما طرحت مسألة قبول السودان لمعونة أمريكية تحمل عدة جوانب من المساعدات – وكان حزب الامة ورئيس الوزراء حريصين على قبولها ، باعتبارها عرضا مغريا . أما حزب الشعب الديمقراطي ، الحليف الاخر ، والذى بدأت صراعاته مع حزب الامة تظهر الى العلن ، فقد كان ينظر الى المسألة كازمة ومحاولة للوقيعة بين السودان و مصر ، التى كانت في بداية تأسيس علاقات قوية ومتطورة مع القوه العظمى الاخرى، الاتحاد السوفيتي .

وبينما كان حزب الشعب الديمقراطي يتجه الى الابتعاد عن الحكومة ، بشكل متزايد ، وكانت بعض قياداته تقوم بزيارة مصر ، كانت هناك مفاوضات ومناورات تدور خلف الكواليس ، بحثا عن ائتلاف بديل . وشملت هذه المفاوضات حزبى الأمة والوطنى الاتحادى ، واستمرت لعدة أسابيع ، وتركزت حول امكانية ائتلاف جديد ، قد يؤدى الى اختلافات و انقسامات وسط حزب الامة حول ملاءمة التحالف مع الاتحاديين واحتمالات إشتراطهم أبعاد عبد الله بك خليل لتسهيل الوصول الى اتفاق – وفي هذا الاثناء كان الازهرى في زيارة للقاهرة ، وذلك في نفس الوقت الذى كان فيه شيخ على عبد الرحمن ، رئيس حزب الشعب الديمقراطي ، والسيد على الميرغني نفسه ، في زيارة لمصر . وهناك جرت مفاوضات بين الطرفين حول احتمالات تحالف مماثل . وادى كل ذلك الى ظهور تخمينات وشائعات عديدة في الصحف السودانية ، والى ظهور احساس بالاحباط وخيبة الامل في اوساط واسعة ، نتيجة تدهور الاوضاع بعد فترة قصيرة من الاستقلال وتمزق الحكومة البرلمانية بسبب خلافات وصراعات السياسيين . ومع اشتداد الخلافات حول قبول المعونة الامريكية واضطرار البرلمان لتاجيل اجتماعاته لفتح المجال للمزيد من المناقشات بين القيادات الحزبية ، مع استمرار كل ذلك بدأت في الانتشار شائعات بإمكانية حدوث انقلاب عسكرى ، وذلك انطلاقاً من تجارب مماثلة في بلدان المنطقة – فقد حدث انقلاب في مصر عندما وصلت الى حالة شلل كاملة وعجزت المؤسسة البرلمانية عن القيام بدورها . وبعد تطورات ازمة قناة السويس ، اصبح نفوذ وتاثير النظام العسكرى في مصر ينتشر ، بشكل متزايد ، في المنطقة العربية . وفي نفس تلك الفترة حدثت انقلابات اخرى في العراق وباكستان . وانطلقت هذه الشائعات ، ايضاً ، من حقيقة اتصالات بين حزب الامة وقيادة الجيش كان يقوم بها عبد الله خليل نفسه ، وهو الذى شغل رتبة عالية في قوة دفاع السودان ، وحرسه وزميله السابق ، المؤيد لحزب الامة ، اللواء احمد عبد الوهاب ، كان في موقع الرجل الثاني في القيادة العسكرية . وفي مناخ المنافسة والصراع الحاد والمفتوح ، السائد في الخرطوم ، كان من المستحيل منع اى اتصالات (وبعضها لم يحدث قط) من ان تصبح مادة للشائعات وربطها بانقلاب وشيك

. ولكن النتيجة كانت قبيل ساعات من موعد اجتماع الجمعية التأسيسية ، في يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، حيث قام الفريق ابراهيم عبود ، قائد الجيش ، وزملاؤه من كبار الضباط ، باستلام السلطة ، على الاقل برضى ، ان لم يكن بدفع وتشجيع من الضابط العسكرى السابق الذى ابعدوه من السلطة ، وبذلك وصلت تجربة السودان الاولى في الحكم الديمقراطي الليبرالي الى نهايتها لتفتح الطريق لحكم العسكر .

ومرة اخرى تتميز السياسة السودانية ببروز انقسام في اربعة اتجاهات . فقبل الاستقلال كان الانقسام بين دولتي الحكم الثنائي وحكومة السودان والسودانيين . ورغم انقسام الاخيرين ، فقد كانت هناك لحظات اجبرتهم على الوحدة والتماسك ، خاصة عندما قرروا هزيمة القوى الثلاث الاخرى واعلان استقلال بلادهم . وفي فترة ما بعد الاستقلال افرزت الديمقراطية الليبرالية تقسيماً وترتيباً جديداً ومعقداً . فهناك الآن حزبان طائفيان ، يسيطران بطريقة شبه كاملة على المناطق الريفية في شمال السودان ، ويتنافسان ويتصارعان مع حزب علماني واضح هو الحزب الوطني الاتحادى . وهناك عنصر رابع هو الجنوب ، وكان لا يزال بعيداً عن عمليات الصراع السياسي الجارية في البلاد . وظهور هذه الوضعية له جذوره وتجلياته البارزة في الواقع السوداني . وربما يكون نجاح الوطني الاتحادى في انتخابات ١٩٥٣ وتحوله الى استقلال السودان ، ربما يكون ذلك قد حجب هذه الحقيقة لبعض الوقت . ولكن بعد الاستقلال ، تحركت امكانيات الصراع والمنافسة السياسية ، الكامنة والعميقة الجذور ، وقفزت الى السطح ، بشكل واضح وبارز ، وفي عام ١٩٥٨ اصبحت تسيطر على المسرح السياسي ، بعد شهور من الغموض والمناورات حتى حول تكوين وشكل الحكومة الائتلافية . وبينما كان ثلاثة من العناصر الاربعة (الاحزاب الرئيسية الثلاث) غارقين في تشاحناتهم وتخاصمهم ، كانت مشكلة الجنوب المنسية ، لا تزال ، متروكة هناك كالقنبلة الموقوتة ، التى كشفت عن قدرتها على الانفجار في تمرد اغسطس ١٩٥٥ .

كان تاثير الفترة البرلمانية الاولى واضحاً في التطورات التى شهدتها اوساط السياسيين الجنوبيين اكثر من تاثيرها في الجنوب نفسه . ولكن ذلك يكشف ، بشكل كبير ، نظام وطريقة تاثير السياسة الوطنية على الاقليم ، بشكل عام . والارتباط بالمؤسسة التشريعية ، التى تحدد الآن حصيلة التطورات الجارية في البلاد ، ولا ينحصر دورها في مجرد المساعدة في قرارات تتخذها جهة اخرى ، كما كانت المؤسسات التمثيلية السابقة ، الارتباط بمثل هذه المؤسسة كان يعني ان الجنوبيين سيمثلون اهمية كبيرة ، وذلك بحكم حجمهم الذي يقارب ثلث الجمعية التاسيسية ، حسب نسبة السكان . ولكن ، هذه الامكانية لم تتحقق ، نتيجة لفشلهم في توحيد انفسهم . ويرجع ذلك ، في جانب منه ، الى الصعوبات التى اعترضت تكوين حزب الاحرار الجنوبي ومنعت المحافظة على وحدته ، كتنظيم قابل للنمو والتطور [٣] . فمثل هذا التنظيم كان ، على الدوام ، محدود التاثير والنفوذ ، بحكم افتقاره للكوادر المدربة والمكاتب ووسائل الاتصال ، وبالتالى تحوله ، في الواقع العملي ، الى مجموعات من الجنوبيين المتعلمين

في الخرطوم والمدن الرئيسية في الجنوب . ومع فقدان التركيب التنظيمي الفعال ، والصراعات الشخصية والجهوية والاثنية ، اصبح التنظيم عرضة للمنافسات والصراعات والانقسامات وتحول الى مجموعات متصارعة . وخلف كل ذلك كانت هناك ، ايضاً ، ضغوط خارجية قاسية ، مثل ضغوط الاحزاب الشمالية ، الاكثر ثراء وتنظيماً ، المتنافسة حول اصوات النواب الجنوبيين في الجمعية التاسيسية ، وكل ذلك سرعان ما ينكشف وينفضح امره عندما يدعى الاعضاء للتصويت . والجنوبيون كانوا يشعرون ، ايضاً ، بالخيبة والاحباط لعدم قدرتهم وعجزهم عن التاثير الفعال في مجريات النظام البرلماني – فالوزراء الجنوبيون كانوا يديرون ، في العادة ، ثلاث وزارات ثانوية (كل وزارة لمديرية من مديريات الاقليم الثلاث) ولكنهم لايملكون اى تأثير في الحكومات المتعاقبة . وبمرور الزمن اصبح ذلك يضر بسمعة الوزراء انفسهم . وهدف الجنوبيين واملهم في قيام الشماليين بالوفاء بوعدهم حول منح الجنوب حكماً فيدرالياً عند مناقشة الدستور الدائم بعد الاستقلال ، تبخر هو الآخر بتحول الوعد الى خدعة . فقد تجاهلت لجنة الدستور ممثلي الجنوب ، بحكم سيطرة الاحزاب الشمالية عليها واستمرار المناقشات في داخلها دون الوصول الى نتائج حاسمة . وكان هناك ثلاثة جنوبيين فقط ، من مجموع اعضاء اللجنة البالغ ستة واربعين عضواً . وظلوا كذلك يمثلون اقلية في اللجنة الفرعية المختصة بمناقشة مسألة الفيدرالية . وفي اللجنة الرئيسية استمرت مقاومة الجنوبيين لرفض فكرة الفيدرالية ، لكن دون جدوى . وواجه النواب الجنوبيون ، في الجمعية التاسيسية ، هذا الرفض باستياء وغضب ، وشعروا انهم تعرضوا لخدعة وخيانة من قبل السياسيين الشماليين الذين تخلوا عن ما وعدوهم به عند اعلان الاستقلال ، فالسير أيفور جيننغس Ivor Jennings مستشار حكومة عبد الله خليل ، مثلاً ، اشار في احدى تقاريره الى انه يشعر بضرورة اتخاذ خطوة في اتجاه الفيدرالية ولكنه يشك في الامكانية المالية والسياسية لتطبيق مثل هذه الخطوة .

لقد اثارت انتخابات ١٩٥٨ ، بسبب استياء وغضب الجنوبيين ، في بعض جوانبها ، منافسات وصراعات محلية حادة ، ففي بعض المناطق ظهر اكثر من مرشح واحد تحت مظلة حزب الاحرار الجنوبي ، الامر الذي فتح الطريق ، في بعض الدوائر ، لفوز مرشحي الوطني الاتحادى ، الحريصين على استغلال مثل هذه الفرص لتعزيز قوة الحزب في البرلمان . والنتيجة لم تكن فقط حصول الاتحاديين على مقاعد في الجنوب ، بل ، ايضاً ، فوز ستة وثلاثين نائباً ، من مجموع ستة واربعين عضواً ، دخلوا البرلمان لاول مرة ، وقام اربعون منهم ، ربما لتاكيد دخولهم البرلمان لاول مرة ، بتجاهل وتناسي حزب الاحرار وتكوين حزب (الكتلة الفيدرالية) ، بهدف محدد وواضح ، ولكن جاء انقلاب نوفمبر ليوقف كل شي ويحبط مساعيهم ويضاعف شعورهم بالاستياء والغضب .

النظام العسكرى الاول ١٩٥٨ - ١٩٦٤ : -

لقد جاء نظام عبود ، منذ بدايته ، نظاماً محافظاً لأبعد الحدود ، لا يهتم كثيراً بإجراء

اى تغيير اجتماعي راديكالي قدر اهتمامه بإعادة سيطرة الدولة مرة اخرى ، بعد معاناة فترة الحكم البرلماني والفوضى التي صاحبتها . وهكذا رغم وجود نماذج لانقلابات راديكالية في الشرق الاوسط ، كما في مصر والعراق ، فقد كان التماثل كبيراً ، منذ البداية، مع نظام ايوب خان في الباكستان ، الاكثر محافظة ورجعية . وكان للجيش السوداني علاقات مع الجيش الباكستاني .

في البداية كان هناك عدم وضوح وتحديد حول دور الحكم العسكرى الجديد وفترة استمراره . ويبدو ان رئيس الوزراء المخلوع ، عبد الله خليل ، كان يأمل في امكانية عودة عدد من القيادات الحزبية الى الحكم بعد فترة وجيزة ، كما لو ان الجيش قد انضم للائتلاف الحاكم ، باعتقاد ان ذلك سيعزز الامن والاستقرار . ولكن ، بعد ساعات من استلام السلطة ، ولحظات من الغموض ، كان واضحاً ان الجنرال عبود وزملاؤه قد نفذوا الانقلاب لمصلحتهم وليس نيابة عن آخرين . فبمجرد ان اتخذ قرار الاستيلاء على السلطة، وكان واضحاً ان القليل من الخطط قد تم اعدادها لمواجهة فترة ما بعد الانقلاب ، كان السؤال الاساسي يتعلق بتأثير ممارسة الحكم على الجيش نفسه . فالجيش السوداني ، كمؤسسة ، كان يشكو العطالة ويتميز بالبعد عن السياسة ، حيث تم تكوينه تحت اسم قوة دفاع السودان ، في اعقاب ابعاد القوات المصرية من السودان عام ١٩٢٤ . وفي الحرب العالمية الثانية شارك في القتال بجدارة وامتياز في اثيوبيا وشمال افريقيا . ولم يستخدم كثيراً داخل البلاد في مجالات القمع الداخلي ، اذا استثنينا نشاطاته في الجنوب في اخريات العشرينات . كما انه كان منشغلاً بذاته بعيداً عن التطورات السياسية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب [٤] – وفي اغسطس ١٩٥٥ حدث تمرد قوات الاستوائية ، ولكن هذا التمرد اعتبر مشكلة خاصة بتلك القوات المعزولة ، وليس انعكاساً لعدم الانضباط في الجيش ككل .

كانت مجموعات الضباط في الجيش السوداني يتم تجنيدها من وسط خريجي المدارس السودانية . وذلك يعني ، من الناحية العملية ، تركزها وسط ابناء المناطق النيلية في الشمال ، بما يتضمنه ذلك من نفوذ واسع للطريقة الختمية في تلك المناطق . وفي المقابل كانت غالبية الجنود وضباط الصف من المناطق البعيدة والمعزولة ، خاصة مناطق الغرب ، بما في ذلك منطقة جبال النوبة في جنوب كردفان ، التي كانت مصدراً رئيسياً للتجنيد في فترة الحكم التركي المصرى . وعند اعلان الاستقلال كان حجم الجيش يصل الى ٥,٠٠٠ عسكرى فقط ، وشهد توسعاً كبيراً في السنوات اللاحقة ، بعد ارتفاع حدة التوتر الدولي خلال ازمة قناة السويس وتوتر علاقات السودان مع مصر . وفي عام ١٩٥٩ وصل حجمه الى ١٢,٠٠٠ . ومن الناحية السياسية كان جيشاً هادئاً ، وذلك لان الوعي بالخطر الذي قد يفجره الجيش في مواجهة الدولة الامبريالية كان حاضراً في اذهان البريطانيين من خلال تجربة احداث ١٩٢٤ . ولذلك قاموا ببناء قوة دفاع السودان بطريقة تمنع تكرار تجربة تلك الاحداث ، ونجحوا في ذلك ، بشكل كبير . وبالفعل ، فعندما تدخل الفريق عبود في عام ١٩٥٨ ، لم يكن فقط نتيجة دعوة من رئيس

الوزراء المسؤول وقتها ، بل ، ايضاً ، بدون اى معارضة تذكر في وسط الجيش نفسه . والاختلافات والانقسامات في وسط العسكريين لم تظهر بشكل واضح ، الا بعد الانقلاب واستلام السلطة .

لقد قررت قيادات الجيش ، بعد الانقلاب مباشرة ، ان يقوموا بانفسهم بالسيطرة المباشرة على شئون البلاد وتاسيس نظام حكم رئاسي ، بسلطات طوارئ واسعة في ايدي الرئيس عبود ، مع مجلس عسكرى عالى تكون من ١٢ ضابطاً ، شمل معظم كبار الضباط في القوات المسلحة (خفض في وقت لاحق الى ستة ضباط فقط) وهكذا اعلنت حالة الطوارئ ، وحلت الاحزاب والنقابات ، واخضعت الصحف لرقابة صارمة . وعلى اى حال ، وكما ادى تحقيق الاستقلال الى اشتداد منافسات وصراعات السياسيين ، فقد ادى الانقلاب ايضاً الى ظهور خلافات سياسية وسط الجيش بعد شهور قليلة من الانقلاب ، خاصة بعد ان اتضح ان استمراره في الحكم سيكون اكثر من فترة الانتقال التى اعلنها عبود في بيانه الاول . ففي مارس ١٩٥٩ ، قام اثنان من كبار الضباط ، الذين لم يضموا للمجلس لعسكرى الحاكم ، هما العمداء عبد الرحيم شنان ومحى الدين احمد عبد الله ، بحركة عسكرية في مواجهة ، كما كان يبدو في الظاهر، موالاة المجموعة الحاكمة وانحيازها لحزب الامة ، وربما لاسباب شخصية ايضاً ، حيث قاموا بمحاصرة منزل الرئيس عبود واعتقال اللواء احمد عبد الوهاب واثنين آخرين من اعضاء المجلس العسكرى العالى . وبعد مفاوضات بين الطرفين ، تمكن الجنرال عبود من احتواء ما جرى وتكوين مجلس جديد من عشرة اشخاص ، شمل احمد عبد الوهاب ، الذي احيل الى المعاش بعد شهرين . وبما ان هذا التغيير لم يرضي طموحات شنان ومحى الدين ، فقد قاما ، في ٢٢ يونيو من نفس العام ، بمحاولة اخرى ، ولكن المحاولة لم تنجح ، بل ادت الى محاكمتهما والحكم عليهما بالاعدام ، ثم خفض الى السجن ، حيث مكثا فترة طويلة هناك ولم يفرج عنهما الا بعد سقوط النظام العسكرى .

قادت هذه الاحداث الى اعادة تركيب المجلس العسكرى العالى ، حيث احيل اعضاؤه الى المعاش (باستثناء عبود ، قائد الجيش ونائبه ، حسن بشير نصر) وذلك بهدف خلق تمييز واضح ومحدد في المهام . ومنذ ذلك الوقت ظل المجلس مستقراً نسبياً ، ولكن ذلك لم يكن يعنى انتهاء مشاكل الجيش الداخلية ، بشكل كامل . ففي وقت لاحق قام الكولونيل على حامد بمحاولة انقلابية أخرى ، استندت بشكل واضح الى الشباب والتوجهات الراديكالية ، مقارنة بالحركات السابقة . ولكن السلطات الحاكمة قامت بمتابعتها واجهاضها . وفي هذه المرة لم يعامل المشاركون في المحاولة بلين وعطف ، بل نظمت لهم محكمة عسكرية ، حكمت على الكولونيل على حامد واربعة من زملائه بالإعدام شنقاً ونفذ الحكم في سرعة وعجلة . واحدث ذلك صدمة كبيرة وسط الرأى العام السودانى ، بشكل عام ، لان مثل هذه المحاكمة والاحكام المرتبطة بها وطريقة تنفيذها كانت بعيدة كل البعد عن تقاليد السياسة السودانية (٥) .

بينما تمكن الجيش من تحاشي اى اضطرابات داخلية خطيرة في تلك الفترة ، كان

عليه ان يواجه مشاكل متزايدة في علاقاته مع المجتمع ، مع مرور الزمن . ففي البداية هناك الذين رحبوا بالانقلاب وايدوه ، كخلاص من خلافات وصراعات السياسيين. ومن ابرز هؤلاء الذين اعلنوا قبولهم وتأييدهم السيدان ، وكان السيد عبد الرحمن ، بإعتراف الجميع ، اقل تسرعاً من السيد على الميرغني ، رغم ان كثيرين كانوا ينظرون للانقلاب كمؤامرة دبرها حزب الامة . فقد كان السيد عبد الرحمن لا يثق كثيراً في التزام عبد الله خليل بما كان ينوى القيام به من دفع وتشجيع لتغيير الوضع السياسي ، كما كان يبدو في الظاهر في تلك الفترة . وفي الوقت نفسه قام رئيس الوزراء المخلوع بوضع السيد على الميرغني في صورة ما كان يجرى ، بشكل كامل . وكان حزب الشعب الديمقراطي يشعر بمحاولات لابعاده عن الحكومة عن طريق وصول حزبي الامة والوطنى الاتحادى الى تحالف جديد في وقت قريب . المهم ، بجانب المجلس العسكرى العالي ، كان هناك مجلس وزراء تابع له ، ضم عدداً من المدنيين ، من بينهم بعض الوزراء السابقين . ومع مرور الوقت اصبح واضحاً ، بشكل متزايد ، أنه مهما كان التركيب المؤسسي (في طول فترة الحكم العسكرى تكونت اربعة مجالس وزراء) فإن السيطرة الحقيقية على الحكم كانت تتركز في ايدى اربع من القيادات الرئيسية في الدولة ، هم : الفريق عبود ، الذى ظل محافظاً على قبول شعبي معقول وشخصية ابوية في الذهن الشعبي ، وحسن بشير نصر ، الرجل القوى في الجيش ، ومحمد أحمد ابو رنّات ، رئيس القضاء ، واحمد خير ، المحامى ووزير الخارجية . ومن بين المدنيين ، كان ابو رنات يتمتع بسمعة طيبة لعدم قابليته للفساد . وكان ينظر اليه كمثقف يحاول بناء نظام سياسي جديد أفضل من النظام الذي اسسه السودان عند الاستقلال . أما احمد خير ، فقد كان احد المؤسسين المميزين لمؤتمر الخريجين ، ولكنه كان غير راغب في التعاون مع الاحزاب السياسية والسياسيين الذين سيطروا على الفترة السابقة . وتركزت الانتقادات على ارتباط هؤلاء الاربعة بمنطقة الشايقية والطريقة الختمية . وفي تلك الفترة كان هناك ، ايضاً ، همس متزايد بأن النظام الذي بدأ موالياً ومنحازاً لحزب الامة ، قد اصبح في بداية الستينات موالياً ومنحازاً للختمية ، خاصة بعد وضوح تعامله بمرونة وتسامح مع زعماء حزب الشعب الديمقراطي ، مقارنة بتعامله مع زعماء الاحزاب الاخرى .

ومع ذلك ، فإن هذا التغيير يجب ان لا يثير الدهشة في ذاته ، لأن ذلك من طبيعة هذه الوضعية . فعندما يجد جزء من جهاز الدولة نفسه في السلطة (في مواجهة الاحزاب السياسية المعتمدة ، بشكل خاص ، على ركائز وقواعد في المجتمع) فإنه يمكن لمثل هذه السلطة حينذاك ، اذا تطلبت الظروف توفر ارادة صلبة ، ان تقوم بتغيير تحالفاتها بشكل حاد ، بحكم تحررها ، بشكل كافى ، من اى ارتباطات اجتماعية تمنعها من فعل ذلك . والواقع ان الحكام البريطانيين تصرفوا بنفس الطريقة في علاقاتهم مع القوى الطائفية والقبلية وطبقة المتعلمين . فهل ، بعد ذلك ، يثير دهشتنا ان يقوم النظام العسكرى الاول ، في فترة ما بعد الاستقلال ، بتحويل نفسه تدريجياً من اتهامه بموالاة حزب الامة الى اتهامه بموالاة الختمية ، وبطريقة تعكس ذكاء ودهاء اقل (لأن الجنرال عبود لم يكن اكثر

اهتماماً بالحسابات السياسية) ؟؟

ان ارتباطات الفريق عبود واسلوبه تجعلنا نطلق علي نظامه (الابوية الجديدة) New -patrimonial، أكثر من (السلطانية) Sultanism، وذلك لانه كان يملك ، على الاقل ، « مؤسسة » اولية وبعض القبول الشعبي ، رغم انه اسقط حكومة منتخبة بالقوة . وانعكس ذلك في تركيب المؤسسات التمثيلية الجديدة ، التى حاول ان يقيمها النظام العسكرى . وهذه المحاولة ، في مستوى الحكومة المركزية والمحلية ، طرحها مارشال ، قبل اكثر من عشر سنوات ، واستمرت الدولة في تنفيذها . ولكن المحاولة تركت ما يشبه الفجوة او الفراغ في الوسط ، خاصة في ضوء المركزية الادارية التى ارتبطت بالسودنة عند الاستقلال . وفي المستوى المحلى كانت القيادات البارزة اكثر ارتباطاً وتورطاً كمؤيدين للاحزاب السياسية المحظورة . ونتيجة لذلك ، كان ابو رنات ، الذي قام بتصميم النظام الجديد وبدء تطبيقه عام ١٩٥٩ ، يقول ان الهدف هو خلق هرم من المجالس ، من المستوى المحلى مروراً بالمستوى الاقليمي وحتى مستوى الحكومة المركزية . ولكنه هرم يبنى من اعلى الى ادنى ، وعضويته في كل المستويات تشمل مزيجاً من الانتخابات والتعيين ، وذلك في محاولة لضمان عنصر السيطرة والتوجيه. واكثر من ذلك ، وفي مستوى قمة الهرم ، هناك مجلس مركزى ، يتكون من ٧٢ عضواً (٥٤ تم اختيارهم بواسطة مجالس المديريات ، و١٨ عضواً عينهم الرئيس) وينحصر دوره ، في الواقع العملى ، في تقديم قراراته لمجلس الوزراء ، الذي يخضع هو نفسه لمسؤلية المجلس العسكرى العالى . ورغم كل ذلك ، عندما اجتمع المجلس في نوفمبر ١٩٦٣ ، بعد انتخابات قاطعتها الاحزاب الرئيسية المحظورة ، اتضح انه جذب بعض العناصر البارزة واصبح يوجه انتقادات وملاحظات كثيرة للحكومة وادائها العملى. ولكن ذلك ، ايضاً ، فعله المجلس الاستشارى لشمال السودان والجمعية التشريعية في ظروف مماثلة ، من حيث عدم « شرعية » النظام الحاكم . وربما يكون التطور الاكثر اهمية هنا ، يتمثل في ظهور سلطات المديرية مرة اخرى ، حيث تم تكوين مجالس المديريات ، مع مجالس تنفيذية برئاسة مسؤلين معينين من قبل المركز (هذا ايضاً يمثل تطوراً هاماً) وكل هؤلاء ، دون استغراب ، كانوا حكاماً عسكريين ، مع ان ابو رنات كان يتصور ان يكونوا مدنيين بصورة تلقائية . ومجالس المديريات ، بدورها ، كانت تتكون من موظفين ومعينين وممثلين للمجالس المحلية – وكان هناك ، وقتها ، ٨٤ مجلساً محلياً ، ١٨ منها للمناطق الحضرية و ٥٦ للمناطق الريفية . وعضويتها كانت تتفاوت بين منتخبين ، يشكلون الربع او الثلث (حسب مستوى نضج المجلس) والبقية معينون . ومن الواضح ان ذلك يمثل اعادة توليد لنموذج التركيب الكولونيالي ، رغم ارتباطه بتقييد الحريات الصحفية وحرية تكوين الاحزاب . وبذلك ، يبدو ان السودان ظل يدار من المركز ، كما كان الحال سابقاً ، وفي قمة ذلك المركز كانت هناك زمرة صغيرة من الرجال تقف في مواقع معزولة ومرتكزة على القوة فقط .

لقد اصبحت حقيقة هذه الوضعية واضحة للعيان حتى قبل ان يبدأ تطبيق فكرة

ابورنات الخاصة بمؤسسات الديمقراطية الموجهة طويلة المدى أو حتى قبل ان تبدأ الاحزاب السياسية في استعراض عضلاتها في عام ١٩٦٠ . وهنا ربما استكان السياسيون واحزابهم الى الراحة ، بعد مشاحناتهم وصراعاتهم الخاصة وجهودهم المضنية في البحث عن ائتلاف جديد خلال الفترة الديمقراطية السابقة ، واصبحوا يتوقعون فقط فترة حكم عسكرى محدودة لا تتجاوز العامين . ولذلك استسلموا للأمر الواقع وتخلوا عن النشاط السياسي في انتظار لحظة العودة الى الحكم مرة اخرى ، ولكن ، مع مرور الزمن وتوجه النظام العسكرى لتامين وتحصين وضعه ولاستخدام المزيد من سياسات القمع والاضطهاد ، بدأت المعارضة السياسية في التحرك . وكانت البداية في شكل مذكرات من السيد الصديق المهدى (الذى خلف والده ، السيد عبد الرحمن ،كامام للأنصار ، بعد وفاة الاخير في عام ١٩٥٩) واسماعيل الازهرى . ثم تبع ذلك دعوة من قيادات الاحزاب ، في نوفمبر ١٩٦٠ ، لاعادة الحكم البرلماني الديمقراطي . وفي يونيو عام ١٩٦١ تقدمت هذه القيادات بمذكرة اخرى ، انتقدت فيها سياسة القمع التى تنتهجها الحكومة . وادى ذلك الى قيام السلطات باعتقال ١٢ من القيادات السياسية ، التى نظمت نفسها الآن في الجبهة الوطنية لقوى المعارضة ، وشمل ذلك كل قيادات الاحزاب باستثناء السيد الصديق المهدى وقيادات حزب الشعب الديمقراطي . وكان الازهرى ومحمد احمد محجوب من بين المعتقلين الذين سفروا الى جوبا ، ومكثوا هناك سبعة شهور قبل اعادتهم للخرطوم واطلاق سراحهم . وفي هذه الفترة توفى السيد الصديق المهدى وخلفه في امامة الانصار وزعامة حزب الامة الامام الهادى المهدي .

وبينما خطفت هذه القيادات الاضواء وبرزت كرموز للمعارضة السياسية ، كان هناك آخرون يقومون بعمل اكثر تنظيماً وصلابة ، خاصة في اوساط الحزب الشيوعي الذي كان في موقف أيديولوجي وتنظيمي يمكنه من الاستفادة من الحكم العسكرى ، اذا وضعنا في الاعتبار طبيعة النظام العسكرى نفسه وعلاقاته المتداخلة مع العناصر البارزة في المجتمع . ومن جهة اخرى ، كان الحزب قد عارض من قبل الطريقة التى حقق بها السودان استقلاله ، وانتقد طبيعة الديمقراطية اللبرالية في السودان ، وخاصة استبعاد الجنوب عملياً من النظام السياسي القائم في البلاد . وقام ، ايضاً بمعارضة ومقاومة المعونة الامريكية ، التى بدأ تنفيذها بعد موافقة العسكريين عليها . واكثر من لك ، قامت الحكومة العسكرية بحل النقابات ومحاكمة الشفيع أحمد الشيخ ، القائد العمالي البارز ، بالسجن خمس سنوات . ووقتها كان الحزب الشيوعي قادراً على تقوية تنظيمه ، وليصبح ، عملياً ، القوة الاكثر وضوحاً في معارضة العسكريين ، خاصة في عام ١٩٦٠ والفترة اللاحقة ، عندما لجأ الحكام الجدد الى توسيع سياسات القمع والاضطهاد ، وبدأت تظهر بعض المصاعب والمشاكل الاقتصادية في البلاد . وفي وقت وجيز اصبح الشيوعيون يقومون بدور قيادى في المعارضة ، خاصة من خلال اضراب عمال السكة حديد عن العمل في عام ١٩٦١ ، الذي اعقبته مظاهرات واسعة من اتحادات الطلاب ونمو ملموس فى نضال مزارعي مشروع الجزيرة . وكان التفاعل يعكس رغبة في الحصول

على تنازلات سياسية اكثر من التصميم العسكرى . والمفارقة ان الحزب الشيوعي ، بعكس الاحزاب الاخرى ، لم يقاطع انتخابات ١٩٦٣ للمجالس الجديدة ، بل استخدمها لتأكيد قوة ونفوذ النقابات – ومع ذلك كانت إستراتيجيته الاساسية، التى ينشط في تحقيقها ، تتمثل في الاضراب السياسي العام ، الذي يجب العمل له حسب الظروف وتطور امكانيات الفرص المتاحة(٦) .

ان الابوية الجديدة ، التى وصفنا بها الفريق عبود ، ترتكز الى عنصرى المؤسسة والقبول الشعبي الذى وجده ، اكثر من اى موقف شخصى متعلق به . واذا كان ذراع الدولة قد امتلك قبولاً ، كجزء حقيقي وشرعي من تركيب الدولة في ظل الامبريالية ، وعمل بعد ذلك على المحافظة عليه ، فان ذلك كان يرجع الى الضعف المؤسسي للاطار السياسي الذي كان يعمل فيه السياسيون بالاضافة الى المنافسات والصراعات المتأصلة والمرتبطة بالاحزاب السياسية الرئيسية . ولذلك ، ابدت بعض قيادات المجموعات الاجتماعية الرئيسية ، على الاقل ، قبولها واعترافها بمواطن الضعف تلك لفترة قليلة على اى حال ، وبالتالى الاعتراف بالنظام القائم . ولكن ، بمرور الوقت ، كان استلام السلطة يخلق مشاكله الخاصة ، واولى تلك المشاكل ان الانتقادات الموجهة لقيادات النظام العسكرى كانت تركز على انعكاس الارتباطات والعلاقات الاثنية والطائفية في ممارساتهم العملية . والثانية ، ان هذه القيادات ، في محاولاتها لبناء مؤسساتها السياسية البديلة الخاصة بها ، كانت تتجه الى الحلول محل السياسيين ، الذين كانوا لا يزالون يحتلون مكانة مؤكدة في المجتمع ، وكانوا يستطيعون ، في ممارساتهم لدورهم العام المستمر ، حتى عندما يكونون في المعتقلات ، ان يحرروا انفسهم ، بشكل متزايد ، من عيوبهم ونقاط ضعفهم السابقة ، الراكزة في اذهان الجمهور ، مع مرور الوقت . والثالثة ، ان تضافر عوامل التوترات والصراعات الجارية في الادارة السياسية للمؤسسة (مع تصاعد الانتقادات الشعبية) وعنصر التنظيم الافضل ، الذي وفرته القوى السياسية الجديدة ، ان تضافر هذه العوامل في مجملها هو الذي ادى الى انفجار حركة المعارضة ... وتماماً كما ادى التفكك النسبي في تماسك الجيش ، كذراع رئيسي في تسيير الدولة ، الى اجبار الدولة ، بمرور الوقت ، على انتهاج سياسات مرنة تتيح حرية الاختيار ، فإن محدودية وضعف قاعدتها الاجتماعية ، ايضاً ، قد ظلت تؤكد ، مع مرور الوقت ، امكانية المعارضة الشعبية الواسعة وليس فقط الفئوية – وفي هذا الخصوص ، يظل السياسيون ، بحكم استنادهم على قاعدة حزبية ، محتفظين ، على الدوام ، بدرجة معينة من التأييد الشعبي من قبل المريدين والتابعين ، ولكن العسكريين قد يجدون انفسهم في عزلة قاتلة ووضع مكشوف ، لانهم ، في النهاية ، لابد ان يظهروا كقوة قمعية لا يمكن ربطها باى نوع من المؤسسات « الشعبية » .

وهذه السلطوية الاولية التى ميزت النظام العسكرى منذ البداية ،امتدت ، ايضاً للجنوب ، حيث سارت في نفس طريق إجراءات عام ١٩٥٧ الخاصة بتأميم مدارس الارساليات والدخول في عملية تعريب واسلمة المنطقة ، فاتخذت عدة خطوات في اتجاه

الاسلمة ، مثل تغيير يوم الاجازة الاسبوعية من الاحد الى الجمعة ، في عام ١٩٦٠ ، وذلك كما في شمال البلاد . والاجراءات التى اتخذت لفرض « النظام » العام في المنطقة ، كانت اجراءات عسكرية في جوهرها وتركزت ، بشكل رئيسي ، في المدارس ، خاصة مدرستي رمبيك وجوبا الثانويتين ، حيث كان الحكام العسكريون هناك ينظرون الى طلابها كمشاغبين ومسببي مشاكل ومتاعب . ولذلك تواصل قفل المدارس وتجميد الدراسة في مدارس المنطقة بشكل متكرر . وكان لا بد ان يؤدى كل ذلك الى توفير اساس قوى للمقاومة ، التى ظلت مستمرة طوال السنوات اللاحقة . ولكن موقف السياسيين والاداريين الجنوبيين يستحق بعض التركيز هنا .

كان السياسيون الجنوبيون قد اجبروا على الاستسلام لوضعية الشلل والعجز حتى قبل انقلاب الجنرال عبود في عام ١٩٥٨ . وفي ظل الحكم العسكرى تضاعف شللهم وعزلتهم . فبعضهم قضى فترات في المعتقلات بحجة ممارسة « نشاطات هدامة » وبعد فترة بدأوا في التفكير في اختيار اللجوء السياسي الاختياري في يوغندا والكنغو. وفي مقدمة الذين اتخذوا قرار اللجوء هذا في عام ١٩٦٠ ، كان الاب ساترنينو ، زعيم الكتلة الفيدرالية المحظورة ، وجوزيف ادوهو – ولحق بهم بعد وقت قصير اخرون ، معظمهم من مديرية الاستوائية ، وعدد من صغار الاداريين الجنوبيين ، الذين لم يشاركوا في انتخابات عام ١٩٥٨ بسبب قوانين الخدمة المدنية . وفي بداية الستينات ، وجد الاداريون الجنوبيون انفسهم في وضع حرج ، نتيجة لمضايقات وملاحقات الحكام العسكريين هناك ونقل بعضهم الى الشمال . ولذلك شهدت تلك الفترة هروب عدد منهم الى دول الجوار الجنوبية ، وكان من بينهم وليام دينق ، الشاب الدينكاوى والادارى البارز . ومرة اخرى ، لكن في الخارج ، وبالتحديد في الكنغو ، حيث كان المناخ العام اكثر حرية من يوغندا ، التى كانت لا تزال تحت سيطرة الاستعمار البريطاني ، قام هؤلاء السياسيون بتكوين تنظيم سياسي في عام ١٩٦٢ ، سموه الاتحاد الوطنى للمناطق السودانية الافريقية المقفولة Sudan African Closed Districts National Union وبعد عام واحد تحولوا منه الى تنظيم سياسي آخر ، باسم Sudan African National Union الذي يعرف اختصاراً باسم سانو SANU . (٧) وفي الحال بدأ سانو في البحث عن دعم وتاييد في اوربا وشمال امريكا ، خاصة في اوساط المنظمات المسيحية. ولكنه وجد نفسه مقيداً بنفس المشاكل التنظيمية التى ظلت تعانى منها التنظيمات الجنوبية السابقة . فبالإضافة الى المنافسات والصراعات الشخصية والعصبية الضيقة ، ظهرت مشاكل الصراع حول المساعدات الخارجية . وفي هذا الوقت ، وصلت محاولات بناء فرع لسانو داخل السودان الى طريق مسدود ، نتيجة لنفس المشاكل . وكان المتعلمون الجنوبيون الشباب ، الذين يتركزون في مجموعات في المدن السودانية ، يعانون من بعض المشاكل والضغوط . ولكن هذه التجربة نفسها ، مع الوعي والمشاعر التى طوروها في المدارس خلال فترة الخمسينات ، وفرت لهم ظروفاً ملائمة لتقوية وتعزيز شعورهم بالتميز . وهكذا بدأوا في تنظيم شبكة من الخلايا

الصغيرة . ومع مرور الوقت تطورت هذه الخلايا لتصبح ، ليس كفرع لسانو في داخل البلاد ، وانما كتنظيم مستقل يحمل اسم جبهة الجنوب [٨] .

وهناك بعد آخر لسخط واستياء الجنوبيين واستمرارهم في المقاومة ، هو ظهور حركة الانيانيا AnyaNya التي كانت في شكل سلسلة مجموعات متركزة ، بشكل رئيسي ، في مواقع محلية مختلفة للقيام بحرب عصابات طويلة الامد ، وبدأت بالفعل في مهاجمة اهداف عسكرية عديدة . وهذا التطور يمثل ، في احدى جوانبه ، امتدادا طبيعياً لتمرد عام ١٩٥٥ ، وذلك لان بعض حلقات المتمردين لم تستسلم قط ، ولم يقبض عليها ، بل هربت باسلحتها الى الادغال ، في المناطق النائية في المديرية الاستوائية . وفي عام ١٩٦١ قامت الحكومة ، دون تقدير سليم ، باطلاق سراح اكثر من ٨٠٠ من الذين حوكموا بالسجن بعد احداث ١٩٥٥ . وفي الحال ، قام عدد منهم بالهروب الى الادغال. وفي بداية الستينات ارتبطوا بحركة المقاومة ، مع بعض الشباب المتدرب ، مثل رجال الشرطة وصف الضباط وحراس السجون ، الذين دفعتهم ضغوط سياسات القمع والتمييز وعدم الثقة ، في ظل الحكم العسكرى ، الى الهروب والارتباط بحركة الانيانيا. ومنذ بداية عمليات حرب العصابات المتواصلة ، في عام ١٩٦٣ ، ظلت الحركة تعيش حالة من التفكك والانقسامات ، كما انها لم تكن باى حال تحت سيطرة سانو او تنظيم جبهة الجنوب الوليدة ، رغم وجود اتصالات بين الطرفين . وفي عام ١٩٦٤ اشارت التقارير الى امتداد العمليات العسكرية الى مديريات اعالي النيل وبحر الغزال بعد ان كانت منحصرة في الاستوائية فقط .

ثورة اكتوبر : سقوط النظام العسكرى : -

لقد وفر الجنوب شرارة انفجار جديد للغضب الشعبي ضد النظام العسكرى . فقد واجهت السلطات ندوات طلاب جامعة الخرطوم ، لمناقشة تطورات الحرب الاهلية ، بقوات شرطة الطوارئ بهدف ايقافها ، ولكن الطلاب رفضوا وواصلوا ندواتهم [٩] - ولذلك دخلت قوات الشرطة في اشتباك مع الطلاب ، في ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ ، واضطرت الى اطلاق الرصاص على تجمعات الطلاب الامر الذي ادى الى جرح كثيرين وقتل الطالب احمد القرشي واصابة آخر بجروح خطيرة . وادى هذا الحدث الى انفجار مظاهرات طلابية واسعة وعنيفة في تشييع جنازة شهيدهم وشاركت فيها مجموعات كبيرة من المواطنين ، وقدر حجمها باكثر من ثلاثين ألف شخص . وتطورت المظاهرات بدخول الموظفين والمهنيين وامتدادها الى مناطق واسعة ، وقيام الشرطة بمحاولات لمواجهتها بمختلف الاساليب ، بما في ذلك اطلاق الرصاص في مرات عديدة . وفي خضم هذا الفوران الشعبي ، قامت عدة نقابات بإعلان الاضراب السياسي العام ، الذي ادى الى شلل العاصمة ، بشكل كامل ، ثم امتد الى المدن الرئيسية الاخرى في الاقاليم . وبعض المجموعات المندفعة في بعض هذه المدن ، قامت بالزحف على العاصمة ، مستغلة قطارات السكة حديد المتعطلة بسبب الاضراب ، وذلك بهدف دعم قوى المعارضة في

العاصمة ، وربما لاعلان موقفها للجميع . وفي هذا الاثناء تم تكوين الجبهة الوطنية للمهنيين ، وبدأت مفاوضات مع العصبة العسكرية الحاكمة حول اعادة النظام الديمقراطي . وفي مواجهة هذا الغضب الشعبي الواسع ووحدة وتماسك قوى المعارضة السياسية ، اصبح الحكم العسكرى في وضع حرج وتأكد عدم امكانية استمراره طويلاً . وفي ظل هذه الوضعية طرح اللواء حسن بشير نصر خطاً متشدداً ، ولكن صغار الضباط اعلنوا وقوفهم بحماس بجانب جماهير المتظاهرين والمضربين عن العمل . وبذلك اتضح انه لا يمكن الاعتماد على الجيش نفسه في تنفيذ اوامر لقمع المظاهرات وايقافها . وبعد اقل من اسبوع من دخول الشرطة في اشتباك مع طلاب جامعة الخرطوم ، اضطر النظام العسكرى للاستسلام وتسليم السلطة للجبهة الوطنية ، التى وعدت بحماية الحكام من اى محاسبة على فترة حكمهم (١٠) .

لقد اظهرت الفترة الاولى لحكم الجيش في السودان عيوباً ونقاط ضعف اساسية في النظام العسكرى . فقد كان النظام الحاكم ، كحكم عسكرى ، يبحث عن شرعية من اى نوع كانت ، ترتكز على فشل الحكام السابقين وعلى تطلعاته في قيام حكم نظيف ومستقر ، بجانب محاولاته الخاصة لانشاء شكل حكم مدنى راقي ليخلفه . وفي هذا الاتجاه تبددت جهود العسكريين لترددهم في الاختيار . فالقبول المحدود الذي وجده استلامهم للسلطة بدأ ينحسر تدريجياً بعد تحرك المعارضة الشمالية بصوت مسموع . ومنذ ذلك الوقت ظلت حالة السخط والاستياء الشعبي في تزايد مستمر – ومحاولات الحكام نفسها لتطوير بديل مناسب كانت بطيئة وفشلت في تلبية تطلعات جماهير الشعب ، التى بدأت المعارضة في رفع راياتها والبناء عليها حتى قبل ان توضع المؤسسات الجديدة ، في النهاية ، للاختبار في انتخابات عام ١٩٦٣ (عندما نجحت الاحزاب في تحقيق نجاح جزئي على الاقل في مقاطعة تلك الانتخابات) .

ومع تصاعد نمو قوى الاحزاب الرئيسية والقوى الجديدة ، وفي مقدمتها الشيوعيون والاخوان المسلمون ، ظل النظام العسكرى محافظاً على طابعه ونهجه الممعن في محافظته وتردده في ادخال اى نوع من الخطوات الديناميكية والراديكالية ، التى قد تضمن له بعض الدعم والتأييد في اوساط الشعب . ويبدو ان العقلية الضيقة والمحدودة المسيطرة على العصبة العسكرية الحاكمة لم تستوعب تجربة الانقلابات العسكرية « الثورية » في مصر والعراق ، التى وجدت اهتماماً كبيراً في الشرق الاوسط والعالم على السواء . فبديلها ، المرتبط بالاستمرار في سياساتها المحافظة ، قد يكون ملائماً ومناسباً لنظام سلطوى ناجح ومستقر . وهنا ، ايضاً كان الفشل واضحاً . فالجيش السوداني نفسه كان يعاني من التفكك والانقسامات منذ الايام الاولى للانقلاب العسكرى ، وبرزت هذه الانقسامات مرة اخرى في ايامه الاخيرة في مواجهة المظاهرات الشعبية الواسعة والإضراب السياسي العام – ونتيجة لذلك ، تزايدت الشكوك حول امكانياته وقدراته وتضاعف القلق حول امكانية نجاحه في المحافظة على فرض سيطرة تامة على قطر واسع كالسودان . واتضح ذلك ، بشكل جلي ، في الجنوب حيث ظلت اخبار تصاعد

الحرب الاهلية هناك تتوارد على الشمال رغم الرقابة الحكومية الصارمة . واتضح ، ايضاً ، في تصاعد نشاط قوى المعارضة والاضرابات النقابية في الشمال منذ عام ١٩٦١ والتى واجهتها السلطات بمرونة ولين - وذلك ، في احدى جوانبه ، لأن الجيش احتفظ بقياداتها المحافظة ، اعضاء المؤسسة السودانية ، بكل ما يتضمنه ذلك من علاقات متداخلة مع طبقة المتعلمين . ويبدو ان ذلك هو الذى اوقف اى توجه نحو حل سلطوى عنيف . ومن جهة اخرى ، لأن الدولة ظلت ، على الدوام ، تستند على علاقات « سياسية » من هذا النوع ، وكان من الصعب ان يعتبر اى فرع من جهاز الدولة ، حتى القوات المسلحة ، التى تملك القدرة على استخدام العنف بنجاح ، اسلوب العنف بديلاً عن ذلك (استخدم العنف عملياً في الجنوب ولكنه فشل ، بشكل واضح) وانكشف كل ذلك ، في النهاية ، في سقوط النظام العسكرى . ففي مواجهة اتساع المعارضة المدنية ممثلة في التنظيمات المدنية السودانية ومحاصرتها لقلاع النظام الحاكم ، ومع احتكاكها بدولة ظلت ، على الدوام ، تؤكد حاجتها لدرجة معقولة من التعاون والدعم من قبل المجتمع المدنى من اجل ضمان بقائها واستمرارها ، في مواجهة كل ذلك ، لم تجد العصبة العسكرية المسيطرة سوى الاستسلام ، مع وعود قوية بضمان تقاعد مريح نسبياً واجراءات بسيطة بالنسبة للقوات المسلحة ككل . وهكذا ، ظل الفريق عبود ونظامه يفتقد الخيال الواسع او القدرة على التحرك من « الابوية الجديدة» الى (السلطانية) الكاملة . ولذلك ، عندما كشف حجم التحدى ، في النهاية ، ترجيح احتمال فقدان اى قدر من الشرعية لنظامه الحاكم ، تبع خطى الحكام البريطانيين والسودانيين ، الذين سبقوه ، وانسحب من المسرح بهدوء .

عودة الديمقراطية اللبرالية :-

لقد جاء نجاح ثورة اكتوبر بسبب ضيق ومحدودية قاعدة النظام العسكرى الحاكم واتساع التأييد الشعبي للمعارضة السياسية . ولكن اتساع قاعدة المعارضة لم يرتكز ، كما في الفترات السابقة ، على تنظيم الاحزاب السياسية المرتبطة بنفوذ تقليدى واسع في الارياف ، بقدر ما ارتكز على اولئك الذين قاموا بتنظيم العمل السرى في غياب الاحزاب التى حظر نشاطها النظام العسكرى . وكان الحزب الشيوعى ، بشكل خاص ، بقيادة عبد الخالق محجوب ، نشطاً في هذا المجال ، بينما تحولت النقابات ، بقيادة الشفيع أحمد الشيخ ، الى مركز معارضة نشط وفعال ، وكذلك اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة بقيادة الشيخ الامين محمد الامين . وعلى اى حالا ، بالاضافة الى هذا العمود الفقري للاضراب السياسي العام ، تمكنت الثورة من خلق حركتها الخاصة :- جبهة الهيئات والنقابات ، التى كانت تمثل نقابات الاطباء والمحامين والمهندسين واساتذة الجامعات وغيرها . وهذه الجبهة كانت تمثل ما يشبه العودة لمؤتمر الخريجين القديم ، خاصة في انتقاداته الجذرية للاحزاب الطائفية . ولكنها ، كانت ، ايضاً ، تعانى من نقطتى ضعف اساسيتين وقديمتين . فهي لم تكن بعيدة كلية عن تأثيرات الطائفية ،

وكانت تمثل تيارات أيديولوجية متعددة ، يسارية في غالبها ولكنها ليست كلها شيوعية . وهي ، ايضاً ، بحكم نشاتها وتوجهاتها ، كانت مرتبطة بمدرسة السياسة السودانية ، التي مارست اساليب المواجهة من قبل ،ولكنها ، بشكل عام ، لم تتخلى عن البحث عن حل سلمي ، من خلال المساومة والحلول الوسط .

هكذا ، كانت مواجهات جبهة الهيئات ، أولاً مع النظام العسكرى ، ثم مع الاحزاب القديمة ، التي عادت الى الحياة بعد فترة بيات شتوي طويل (وليس عودة الى النشاط العلني بعد فترة طويلة من العمل السرى .) ونتيجة لروح التصالح والمساومة وجد الحكام العسكريون السابقون تعاملاً ليناً ومتساهلاً ، رغم ضجيج شعارات (الموت للعصابة العسكرية) وابعد قليلون من سدنتهم في جهاز الدولة . وفي النهاية ، اصبح كل الناس ، بما في ذلك صغار الضباط وموظفي الخدمة المدنية ، الذين نفذوا الاضراب السياسي ، كل هؤلاء اصبحوا في جانب الحمائم وتركوا مطالبهم بالقصاص والمحاكمات السريعة . وانعكس ذلك كله ، في تكوين حكومة انتقالية واسعة ، ضمت كل التيارات الفاعلة . وكان من الضرورى ، في مثل هذه الحكومة ، وجود رئيس وزراء محايد ، رغم صعوبة ذلك . ومن هنا جاء اختيار سر الختم الخليفة ، عميد معهد الخرطوم الفني ، والذي شغل قبل ذلك منصب وكيل وزارة المعارف وكان مسئولاً عن التعليم في الجنوب . وكان الامل ان تمكنه تجربته هذه من التعامل ايجابياً مع مشكلة الجنوب . وضم مجلس الوزراء ، المكون من ١٥ وزيراً ، سبعة وزراء من جبهة الهيئات ، من ضمنهم عناصر راديكالية بارزة ، مثل الشفيع احمد الشيخ ، وآخرين يمثلون العمال والمزارعين والمهندسين والمحامين واساتذة الجامعات وغيرهم . وكان هناك وزيرين من الجنوبيين ، بوزن اكبر وفي مواقع اكثر اهمية من المواقع التي شغلها الجنوبيون في الفترات السابقة ، وهما :– كلمنت امبورو ، الاداري السابق ، في وزارة الداخلية ، وأزبوني منديري ، في وزارة المواصلات . وبجانب هؤلاء كان هناك خمسة وزراء يمثلون الاحزاب السياسية ، حزب الامة والوطني الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي والاخوان المسلمون .

ولكن ، بدلاً من العمل المشترك في اتجاه الوصول الى دستور جديد للبلاد ، بدأت خلافات هذه القوى المتعددة تطل برأسها ، بعد فترة قصيرة من تكوين الحكومة الانتقالية . ففي السياسة الشمالية كانت موضوعات الخلاف الاساسية تتركز في اجراء انتخابات للعودة للحكم الديمقراطي والشروط المتعلقة بإجراء تلك الانتخابات . وكانت جبهة الهيئات ، ممثلة (القوى الحديثة) ، تطالب بـ ٥٠٪ من مقاعد البرلمان الجديد ، على أساس وظيفي ، بهدف ضمان مؤسسة تمثيلية اكثر تقدمية من المؤسسات التى شهدتها فترة الديمقراطية الاولى . وكانت تطالب ، ايضاً ، بتأجيل إجراء الانتخابات حتى الوصول الى تسوية لمشكلة الجنوب ، وذلك بهدف توفير وقت كافي للحكومة الانتقالية لتدعيم موقفها وبناء قاعدة لصعود حكومة افضل في فترة ما بعد الانتخابات . وعلى اى حال ، كانت الاحزاب الرئيسية ، خاصة حزبي الامة والوطني الاتحادى ، قد بدأت في

تجميع وتنظيم نفسها ، وفي متابعة التحدى الراديكالي وتفهم امكانيات تطوره في حالة إجراء اصلاحات جوهرية في قانون الانتخابات وتأجيل إجراء الانتخابات لفترة طويلة نسبياً . ونتيجة لذلك ، بدأت هذه الاحزاب ، في بداية عام ١٩٦٥ ، في تكثيف ضغوطها على رئيس الوزراء ، غير المتمرس ، بما في ذلك دفع آلاف من جماهير الانصار الى داخل العاصمة والتهديد بخروجهم في مظاهرات صاخبة . وفي النهاية انتهى تردد سر الختم الخليفة بتقديم استقالته وفتح الطريق امام اجراء انتخابات جديدة تقوم على نفس الاسس القديمة .

وكان إجراء الانتخابات نفسها مثار جدل وخلاف ، لان البعض كان يقول بتأجيلها حتى الوصول الى تسوية لمشكلة الجنوب - وبالفعل وصل الخلاف الى المحكمة العليا وجاء قرارها في غير صالح التأجيل . وذلك يعني انها ستكون انتخابات شمالية ، بشكل رئيسي - ومع ذلك كانت انتخابات ١٩٦٥ تختلف في بعض الجوانب عن انتخابات ١٩٥٨ ، ويشمل ذلك الغاء مجلس الشيوخ ، الذي كان يتكون ، بشكل كبير ، من زعماء القبائل ، والاكتفاء بمجلس واحد ، ومنح المرأة حق التصويت والترشيح لاول مرة ، وتخفيض عمر الذين تحق لهم المشاركة في الانتخابات من ٢٢ عاماً الى ١٨ عاماً [(١١)] .

كانت معركة الانتخابات نفسها معركة بين المحافظين والراديكاليين ، بشكل اوضح من انتخابات ١٩٥٣ أو ١٩٥٨ ، وربما لم يكن ذلك مستغرباً في ضوء سجل فشل المحافظين السابق واستمرار منافسات وصراعات الاحزاب السياسية الرئيسية ، بالاضافة الى نجاح القوى الراديكالية في مواصلة نشاطها تحت الارض ضد النظام العسكرى السابق ، ثم دورها في تنسيق نشاط قوى المعارضة حتى اسقاطه في اكتوبر ١٩٦٤ - ولكن التغييرات التى احدثت في دوائر عام ١٩٥٨ ورفض الدعوة لتخصيص نسبة عالية من المقاعد للقوى الحديثة ، كل ذلك اكد ان نفوذ المناطق الريفية سيكون متفوقاً ، بشكل كبير ، في الانتخابات . ومرة اخرى ، يضع حزبا الامة والوطنى الاتحادى أياديهما على مراكز ثقلهما الشعبي - وبما ان حزب الشعب الديمقراطي قد قرر ، في خطوة راديكالية غير عادية ، مقاطعة الانتخابات ، فقد فاز مرشحو مؤتمر البجا والمستقلين في دوائر مناطق نفوذ طائفة الختمية (معظمها في المديريات الشرقية) التى لم يتمكن الوطني الاتحادي من السيطرة عليها - ونجاح البجا في الشرق والنوبة في جنوب كردفان ، كان يؤشر بدايات نمو النزعة الاقليمية والجهوية واهميتها في المدى البعيد - وكانت نتائج الانتخابات الاجمالية تشير الى فوز حزب الامة بـ ٧٦ مقعداً ، الوطنى الاتحادى ٥٤ والشعب الديمقراطي ٨ مقاعد فقط ، مع انه قاطع الانتخابات - ومن بين القوى التى حصلت على مقاعد في البرلمان لاول مرة ، هناك مؤتمر البجا ، الذي حصل على عشرة مقاعد ، وعدد من المستقلين من جبال النوبة ، والشيوعيون ومؤيدوهم الذين حصلوا على احد عشرة مقعداً في دوائر الخريجين ، وجبهة الميثاق الاسلامي ، التى يسيطر عليها الاخوان المسلمون ، فازت بخمسة مقاعد - وبينما كانت الاحزاب القديمة قادرة على الصعود للسلطة مرة اخرى ، رغم ان ذلك كان يتطلب اتفاقها على شكل

ائتلافي ، كان من الواضح ان وجود اقلية مقدرة يمثل عنصر انذار للسياسة القديمة ويؤكد ان ثورة اكتوبر يجب ان تكون بداية جديدة وليس فقط مجرد عودة للاساليب القديمة .

ولكن ، بعد وقت وجيز ، تأكد انها كانت مجرد عودة للاساليب القديمة ، بل بإفراط شديد – وبالفعل ، فبعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدى وابنه ، السيد الصديق المهدى ، وتدهور الختمية كقوة سياسية موحدة ، يبدو ان السياسة البرلمانية قد دخلت في مرحلة خطيرة تزايدت فيها مظاهر الفوضى والتشويش اكثر من اى وقت سابق – واى نظام ، بعد غياب الزعماء الاقوياء ، يمكن ان يستمد مباشرة من منافسات وصراعات القياديين البرلمانيين ، الذين يقومون بتناول قضايا البلاد انطلاقاً من مصالحهم الشخصية ونظراتهم البراجماتية فقط ؟ فالازهرى ، رئيس الوزراء السابق ، والذي كان لا يزال يرأس الوطني الاتحادى ، تم اختياره ضمن مجلس السيادة الخماسي – وبعد ذلك قام بمناورات عديدة من اجل ان يصبح رئيساً دائماً للمجلس ، اى رئيساً للدولة من الناحية العملية . ولكن ، بدلاً من التعامل مع هذا الموقع كموقع سيادى ، فوق الانتماءات الحزبية وبعيداً عن الخلافات السياسية ، قام رئيس المجلس بتحويله الى مركز يوزع منه الغنائم على النواب الاتحاديين المرتبطين به الذين عرفوا قيمة المواقع التى يمكنهم الحصول عليها عن طريق توطيد علاقاتهم مع زعيمهم واطاعة اوامره ، وكانوا يكافأون بوزارات مرغوبة ، مثل المالية والتجارة ، طوال سنوات الحكومة الائتلافية – وفي البداية ، قام حزب الامة ، بحكم اغلبيته وتفوقه في الائتلاف مع الاتحاديين ، بتعيين محمد احمد محجوب رئيساً للوزراء . وهو منافس قديم للازهرى ومحامي متمرس وشاعر مبدع ، ولكنه مزهو بنفسه – ولذلك دخل في مشاحنات وصراعات بعد وقت وجيز ، وبدأ الازهرى في التآمر مع الصادق المهدي ، الشاب المتعلم خريج اكسفورد وحفيد عبد الرحمن المهدي – ففي عيد ميلاده الثلاثين تم انتخابه نائباً في البرلمان ، في انتخابات تكميلية – وبتشجيع من الازهرى بدأت الانقسامات تنمو وتتطور داخل حزب الامة . صحيح ان الصادق المهدى كان القائد السياسي للحزب ، ولكن ، عمه ، السيد الهادى المهدى ، كان امام الانصار . وبينما كان الاول حريصاً على تحويل الحزب الى تنظيم اكثر تقدمية ببرنامج تغيير اقتصادى اجتماعي ملائم ، كان الثاني محافظاً وتقليدياً بدرجة عالية – وهكذا ، بدأ الانقسام في حزب الامة اولاً بين الصادق المهدى والمحجوب ، الحليف المخلص للامام الهادى المهدى ، وفي يوليو ١٩٦٦ اصبح الاول رئيساً للوزراء – ولكن الازهرى شعر ، بعد فترة ، بتنامي شعبية الصادق المهدى ، ولذلك قرر ، ومعه الحزب الوطنى الاتحادى ، بتحويل تأييده للمحجوب ، الذي عاد الى رئاسة الوزارة في مايو ١٩٦٧ – ولذلك ،كان كل ما جرى عبارة عن مناورات مكشوفة ، ادت الى انقسام عميق في حزب الامة لمصلحة الوطنى الاتحادى على حساب سمعة واداء النظام البرلماني – وانتهت هذه الوضعية ، أخيراً ، في عام ١٩٦٨ ، بمسرحية اجراء انتخابات عامة وحل البرلمان (الجمعية التأسيسية) وفي النهاية نفذ الازهرى ، مرة اخرى ، ما اراده ، ولكن

ليس قبل محاولة الصادق المهدى مقاومة حل الجمعية التأسيسية ، حيث عقد اجتماعاً للجمعية تحت ظلال الاشجار الخضراء المجاورة لمباني البرلمان ، اكدت قانونيته محكمة الاستئناف العليا - وفي هذا الاثناء ، وقبيل الانة خابات ، نتيجة لخوفه من امكانية تصالح اطراف حزب الامة المتصارعة ، قام الحزب الوطنى الاتحادى بتسوية خلافاته مع حزب الشعب الديمقراطي وتوحيد الحزبين في حزب جديد ، باسم الاتحادى الديمقراطي .

كان لتوحيد العمود الفقري للحزب الوطنى الاتحادي والختمية ، بجانب انقسام حزب الامة ، الذي استخدمه الازهرى بنجاح كبير ، كان لكل ذلك اثره الايجابي في انتخابات ١٩٦٨ بالنسبة للحزب الاتحادى - فحزب الامة كان منقسماً على نفسه بين جناحي الصادق المهدى والامام الهادى المهدى - ولذلك استفاد الاتحاديون من هذا الصراع وتمكنوا من دخول بعض الدوائر المحسوبة على مناطق النفوذ التقليدي لحزب الامة . ولهذا السبب قفزت مقاعد الاتحاديين الى ١٠١ ، بينما كسب جناح الصادق ٣٦ وفاز جناح الامام بثلاثين مقعداً فقط - وكان سقوط الصادق نفسه ، في دائرته بالقرب من مدينة كوستي ، من اكبر خسائر المعركة بشكل عام - وهكذا ، ادت عودة الختمية ، بعد مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي لانتخابات ١٩٦٥ ، واعادة تأكيد سيطرة الاحزاب القديمة في سنوات ما بعد نهاية حكم عبود ، كل ذلك ادى الى زيادة الضغوط على الاحزاب الراديكالية الصغيرة ولاحزاب الاقليمية والجهوية في الشمال ومحاصرة نشاطها وتطورها - وفي الجنوب ، الذي جرى تهميشه في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ شارك السكان هناك في انتخابات ١٩٦٨ ، ولكن تأثير السياسيين الجنوبيين في الجمعية التأسيسية الجديدة كان اقل حتى عن مستوى ما قبل ١٩٥٨ .

بعد انتخابات ١٩٦٨ دخل الاتحادى الديمقراطي ، مرة اخرى ، في ائتلاف مع حزب الامة جناح الامام الهادي . ومع غياب الصادق المهدى خارج البرلمان ، استلم قيادة المعارضة البرلمانية ، نيابة عنه ، الشاب الدارفوري أحمد ابراهيم دريج - ولكن ، مع سيطرة الحزب الاتحادى الديمقراطي ، وفشل المحجوب ، كرئيس وزراء ، في تحقيق تطلعات جناح الامام الهادى ، تأكدت لحزب الامة اهمية وحدته وتماسكه اذا اراد فعلاً استعادة قوته مرة اخرى . ونتيجة لذلك ، شهدت الشهور الاخيرة من عام ١٩٦٨ وبداية ١٩٦٩ محاولات عديدة ومفاوضات ممتدة لتوحيد جناحى الحزب . وعندما بدت تلوح في الافق احتمالات توحيد الجناحين وامكانية استعادة الحزب لوحدته وقدرته على منافسة الاتحادى الديمقراطي بشكل واضح ، في هذه الظروف جاء تدخل الجيش ، ممثلاً في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

وهكذا ، بينما كان الاداء السياسي للجمعية التأسيسية قد عاد ، بشكل كبير ، الى ممارسات ما قبل ١٩٥٨ ، كانت هناك بعض التطورات الهامة ، خاصة في المسألة الاقليمية ، وكان ابرزها تمثيل الجنوب في السياسة الوطنية - وهنا ، ايضاً ، تبددت احلام التقدميين حول دور ثورة اكتوبر في هذا المجال - فقد وجد الجنوب فعلاً اهتماماً

كبيراً في عام ١٩٦٤ ، تمثل في موقعين وزاريين في الحكومة الانتقالية ، وكانت هناك آمال كبيرة بأن ذلك سوف يفتح طريقاً جديداً مع تحول من جانب الجنوبيين تجاه السياسية الوطنية . ولكن بدلاً من ذلك ، كان السياسيون الجنوبيون ينظرون الى هذا الاهتمام كموقع متقدم للقفز منه للاقليمية المكافحة . وكان ذلك واضحاً بشكل جلي في مؤتمر المائدة المستديرة حول الجنوب ، الذي انعقد في الخرطوم في الفترة ١٦ – ٢٥ مارس ١٩٩٥ (١٢) – ورغم انعقاده في وسط اعلام محلى وعالمي واسع ، فقد كان يفتقد الاعداد والتخطيط الجيد والمسبق قبل انعقاد المؤتمر نفسه – ولذلك انتهى ككارثة ، على الاقل في المدى القصير .

لقد بدأ ممثلو الجنوب بطرح مطالبهم القصوى ، ثم جرى تخفيضها وسط حالة الاحباط والاندفاع المتزايدة . ففي البداية طرحوا اجراء استفتاء حول خيارات الوحدة والفيدرالية والانفصال ، ولكن الاختيار الاخير ، بشكل خاص ، لم يجد قبولاً من الشماليين . ولذلك استبدل سريعاً بخيار الكونفدرالية ، المرتبطة بإدارة وجيش مستقلين . ولكن حتى هذا الاقتراح كان من الصعوبة قبوله من الشماليين – وفي النهاية ، عندما اقترب المؤتمر من الوصول الى طريق مسدود ، اقترح وليام دينق نظاماً فيدرالياً تقليدياً ، ولكن الجنوبيين الآخرين كانوا غير مدركين لاهمية الاقتراح – ولذلك لم يساعد كثيراً في انقاذ المؤتمر من الانهيار – وعلى اى حال ، في محاولة لانقاذ ما يمكنه انقاذه ، ومع تصاعد الحرب الاهلية في الجنوب ، واصلت لجنة من اثنى عشرة عضواً اجتماعاتها للبحث عن امكانيات حل مشترك – ومع ان نشاطها ، بشكل عام ، لم يكن ملحوظاً في ذلك الوقت ، فقد قامت ، في النهاية ، بإنجاز الكثير من العمل الصعب والضروري لبرنامج اقليمي في الجنوب (١٣) .

وفي هذا الاثناء كانت القيادات الجنوبية تواصل محاولات اندماجها في السياسة البرلمانية ، خاصة مع استمرار تزايد اعداد الجنوبيين الذين حصلوا على بعض التدريب والتحرك في المدن والشمال بهدف الحصول على عمل وهروباً من النزاع العسكرى المتزايد – وعلى اى حال ، ظلت المنافسات والصراعات الحزبية وسط الجنوبيين في تزايد واتساع ، خاصة بين جبهة الجنوب التى كانت تضم شخصيات هامة مثل كلمنت امبورو وهلرى لوقالى ، وحزب سانوا ، الذي كان يقوده في الداخل وليام دينق حتى اغتياله في عام ١٩٦٨ (١٤) ومرة اخرى ، وجد الجنوبيون اهتماماً من الحكومات المتعاقبة ، تمثل في توفير وظائف عديدة وغيرها ، تماماً كما ظلت الاحزاب الشمالية تواصل اهتمامها وتدخلاتها في الانتخابات في الجنوب – ولكن كل ذلك فشل في تحقيق الكثير للجنوب نفسه او في امتصاص الآثار السلبية لسياسة المحجوب خلال فترات رئاسته للوزارة ، عندما ركز على استخدام العمل العسكرى ضد حركة الانيانيا (نتيجة لعدم وجود علاقات مع القيادات السياسية للحركة المسلحة الجنوبية ، كما يبدو ظاهرياً ، ولكن ليس كسبب أساسي) وبدأ في تركيز معظم إهتمامه بالعلاقات مع البلدان العربية .

وبينما كان نتاج كل ذلك مزيداً من الاحبـاط وتدهور الاوضاع في الجنوب ، كان مجرد انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة يؤكد ان مسالة الجنوب لا يمكن تجـاهلها او الاستخفاف بها ، كما ظلت حكومات الخرطوم تتعامل معها منذ ١٩٥٦ وحتى ١٩٥٨ – ورغم فشل المؤتمر ، الا ان تلك الفترة كان لها دورها في انجاز عمل هام ومؤثر – ومع ان الجنوب ظل بعيداً عن الاندماج السياسي في الحياة الوطنية العامة ، فقد طرحت مشكلته بعمق وعنف لا يسمح بتجاهلها في الفترة اللاحقة .

ان مشكلة الجنوب لم تكن المشكلة الاقليمية الوحيدة في البلاد – فقد كانت هناك، في الغرب والشرق ، حركات جديدة ، نمت وتطورت في المناطق الجبلية البعيدة ، التى حافظت على ثقافاتها ولغاتها المتميزة نسبياً – ففي الشرق ، هناك منطقة البحر الاحمر ، موطن قبائل البجا الرعوية التى تشكل غالبية سكان مديرية البحر الاحمر وتمتد حتى مديرية كسلا جنوباً – ورغم ان المجموعة تنقسم الى ثلاث قبائل رئيسية ، فإنها جميعها ترتبط بثقافة ولغة خاصة متميزة ، ومعظمها يتبع الطريقة الختمية ، ولكن هناك نفوذ للمهدية وسط بعض مناطق الهدندوة – ولذلك كانت هذه المناطق تمثل مركز نفوذ تقليدى للختمية وحزب الشعب الديمقراطي – ولكن مقاطعة الحزب لانتخابات ١٩٦٥ فتح المجال لظهور مؤتمر البجا ، الذي كان يدعو للاهتمام بتنمية وتطوير المنطقة ، التى كانت تشعر بتجاهلها وحرمانها من فرص التنمية الاقتصادية الاجتماعية طوال فترة ما بعد الاستقلال – وفي الغرب هناك منطقة جبال النوبة (سلسلة جبال في جنوب كردفان) ، حيث تسكن مجموعات سكانية متميزة ، ايضاً ، في ثقافاتها ولغاتها . وهذه المنطقة هى الاخرى ، لم تجد اى اهتمام يذكر في مجالات التنمية والتطور – ومع ان مناطق الغرب ، وخاصة دارفور ، ترتبط ارتباطاً قوياً بالمهدية وحزب الامة ، الا ان هذه المنطقة الجبلية ، المجاورة للجنوب ، لم تتأثر كثيراً بعملية التعريب وانتشار الاسلام التى شهدها الشمال – ولذلك بدأت جمعيات التبشير المسيحية تعمل هناك منذ فترة طويلة نسبياً . وبعد سقوط النظام العسكرى برز فيليب عباس غبوش ، كقائد سياسي لتلك المنطقة وظل يلعب دوراً هاماً في الفترات اللاحقة (١٥) .

في ظروف فترة ما بعد سقوط الحكم العسكرى المضطربة ، ومقاطعة حزب الشعب الديمقراطي لانتخابات ١٩٦٥ ، تمكن تنظيم مؤتمر البجا من الفوز بعشرة مقاعد في الجمعية التأسيسية ، بينما فاز اتحاد جبال النوبة بسبعة مقاعد – وبعد شروع الجمعية في نشاطها ، بدأ التنظيمان في بناء علاقات وطيدة مع بعضهما ومع مجموعات الجنوبيين ، خاصة نواب حزب سانو ، قيادة وليام دينق ، الذي كان يعرف اختصاراً بـ سانو وليام ولكن هذه التنظيمات لم تنجح في بناء تحالف ثابت ومستقر ، وذلك بحكم صعوبات عديدة ، خاصة ضغوط عدم استقرار الائتلاف الحكومى ومناورات الاحزاب الكبيرة واغراءاتها لكسب النواب الى جانبها في عملية التحالفات غير المستقرة – فالاحزاب الرئيسية كانت تعمل على اعادة تنظيم نفسها ، ليس فقط داخل الجمعية التأسيسية ، بل على مستوى القطر ككل . ولذلك ، مع عودة الختمية في انتخابات ١٩٦٨

، تمكن مؤتمر البجا من كسب ثلاثة مقاعد برلمانية فقط ، وتدهور نفوذ اتحاد جبال النوبة الى مقعدين فقط ، ومع كل ذلك ، كان ظهور هذه الحركات يؤشر بداية توجه جديد ، كرد فعل لتركز مشاريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية في وسط وشمال البلاد – ولكي لا يبدو ان المناطق المهمشة الاخرى بعيدة عن هذه الحركة الصاعدة ، قامت مجموعة من السياسيين الدارفوريين بالارتباط بالتيار الجديد وسط حزب الامة ، وبانتقاد قيادة الحزب في التعامل مع مناطق دارفور كمناطق مقفولة وحجزها ، كدوائر مضمونة ، للقيادات البارزة المنحدرة من اصول نيلية وبعيدة كل البعد عن سكان ومشاكل تلك المناطق[١٦] . ومع كل ذلك فان هذه الانتقادات والاحباطات لا يمكن تحويلها الى قوة فعالة في الجمعية التأسيسية ، التي ظلت تحت قبضة الاحزاب السياسية الكبيرة المتنافسة ، وذلك رغم وضوح قوة منطق تلك المناطق المهمشة .

وبالاجمال يمكن القول ان تجاهل هذه المناطق وحرمانها من فرص التنمية والتطور ، كان يمثل احدى نقاط الضعف الرئيسية للديمقراطية اللبرالية ، على نمط وستمنستر ، كما جرى تطبيقها في السودان ، ولكنها ليست الوحيدة – وبالفعل ، فقد كان من المتوقع ان تشعر الاحزاب الرئيسية بالخطر القادم عليها ، وان تقوم باتخاذ الاجراءات الدستورية المناسبة والضرورية ،وان تقود عيوب النظام الديمقراطي ، في النهاية ، لتدخل وانقلاب عسكرى اكثر من مرة واحدة – وتوجه هذه الاحزاب في هذا الطريق لا يرجع فقط الى ضيق افقها وتركيزها على مصالحها المباشرة والقريبة ، بل ايضاً ، الى طبيعة العلاقات بين هذه الاحزاب نفسها – فهي نفسها تعيش في مناخ منافسة وصراع حاد ومفتوح ، نتيجة لظروف وعوامل تاريخية عميقة ، خاصة ظروف المنافسة والصراع بين الختمية والانصار ، وايضاً بسبب عدم قدرة اى منها في تحقيق نصر كامل وواضح – ولذلك ظلت تعمل هذه الاحزاب ، في موقفها الضعيف هذا ، على استغلال الحركات الاقليمية ، في الانتخابات العامة او الجمعية التأسيسية ، اكثر من محاولة اصلاح اوضاع تلك الاقاليم وتعويضها عن فترة تجاهلها وتهميشها – ومن جهة اخرى ظلت منافسات وصراعات هذه الاحزاب، والاحباطات الملازمة لها ، ظلت تعمل على تشجيع الانقسامات الحزبية ، خاصة عندما تبدأ الخطوات الضرورية لبناء الائتلافات الحكومية – وكان الاتحاديون اكثر عرضة لمثل هذه الانقسامات ، بحكم ضعف ارتباطاتهم الحزبية – ولكن حتى حزب الامة لم يكن بعيداً عنها ، بعد وفاة زعيمه السيد عبد الرحمن المهدى ، الشخصية السياسية السودانية البارزة والمثيرة للجدل في القرن العشرين . فخلفاؤه ، السيد الصديق والسيد الهادى ، كانوا يفتقدون تجربته الغنية وحصافته وذكاءه وحضوره المؤثر – ولذلك سرعان ما اصبح حزب الامة عرضة للصراعات والانقسامات ، تماماً كمنافسه في الجانب الآخر .

في الواقع ، لم يكن النظام البرلماني السوداني علي درجة كبيرة من الضعف . فقد كان هناك تعلق وارتباط كبير بالحرية السياسية ، كما هو متوقع في شعب لم يعرف قبضة حكومية حديدية الا في فترات نادرة ، ويعيش في مجتمع متنوع مثل مجتمع السودان –

والاكثر اهمية ان الطوائف الدينية الاسلامية كانت توفر اسساً صلبة لبناء قنوات للاحزاب ، الضرورية للمؤسسات البرلمانية . ولكن النظام الذي انشئ كان يعاني من مأزق مزدوج – فمن جهة ، كان هذا النظام عاجزاً ، بشكل مزمن ، عن انتاج حكومة برلمانية مستقرة ، ومن جهة اخرى ، وجزئياً نتيجة لذلك ، كان عاجزاً عن انتاج سياسات حكومية ملائمة ، الامر الذي ادى الى نتائج سياسية مدمرة في معظم الاقاليم ، وبشكل بارز في الجنوب .

ولكل ما سبق ، لم يكن تحلل الوضع السياسي وتحرك العسكريين للتدخل الانقلابي في عام ١٩٦٩ ، لم يكن كل ذلك امراً غير متوقع او غير منظور كلية – ففي المستويين الدستوري والسياسي ، كانت هناك محاولات جادة لتغيير وجه الحياة السياسية السودانية ، لكنها لم تنجح في هدفها – وذلك لأن المناقشات المطولة حول الدستور الدائم ، التي بدأت بعد الاستقلال مباشرة ، ولم تصل الى اتفاق محدد ، هذه المناقشات تواصلت بعد عودة الديمقراطية وقدمت ، في نهايتها ، مسودة للدستور للجمعية التأسيسية في يناير ١٩٦٨ . وتضمنت المسودة لمعالجة وضعية الحكومات الائتلافية الضعيفة اقتراحاً برئاسة تنفيذية لمدة خمس سنوات وتجدد لفترتين فقط وتخضع لمسئولية برلمان منتخب (كانت الانتقادات ترى ان ذلك يتضمن امكانية ديكتاتورية مدنية منتخبة) .. وتضمنت المسودة ، ايضاً ، اقتراحاً بنظام حكم اقليمي ، يقوم على اساس المديريات التسع القائمة في البلاد ، وذلك بهدف ارضاء واحتواء حالة السخط والاحباط المتزايدة في الاقاليم – وعلى اى حال ، كان الموضوع الاكثر اثارة للجدل والخلاف ، يرتبط بمكانة الاسلام ومدى اعتراف الدستور باهمية دين الاغلبية – وفي النهاية ، كانت المسودة انذاراً لغير المسلمين باعتماد الاسلام ، كدين له الكلمة العليا في الدولة ، واستناد القوانين لـ «تعاليم الاسلام » ، ولكنها ، ايضاً ، اشارت الى ضرورة « العمل من اجل اشاعة التنوير الديني وسط المواطنين .» ومع ذلك فإن حل الجمعية التأسيسية لم يسمح بمناقشة المسودة واقرارها بشكل رسمي . وظل حالها كذلك حتى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ – ولكن حتى قبل ذلك كانت مثار جدل وخلاف وصراع كبير وسط القوى السياسية [١٧] .

والمناقشات حول الدستور كانت لها علاقة قوية بالحركات السياسية الجديدة العاملة على اجراء تغيير حقيقي في المأزق السياسي القائم – فالحركات والاحزاب الاقليمية كانت مهتمة بهذه المناقشات . ورغم ان بعضها اشاد بأهمية وايجابية الجوانب الخاصة بتفويض سلطات اوسع للاقاليم ، الا ان الحديث حول مرجعية الاسلام اثار ردود فعل معارضة ، قوية وواسعة – وفي الجانب الآخر ، كانت هناك الاحزاب الأيديولوجية ، جبهة الميثاق الاسلامي ، التي يسيطر عليها الاخوان المسلمون ،والحزب الشيوعي – والحزبان يتمتعان بنفوذ قوى في وسط الطلاب ، وبدرجة اقل وسط طبقة المتعلمين ، خاصة المجموعات التي اصيبت بالاحباط وخيبة الامل من ممارسات الاحزاب الكبيرة ودورها في التدهور والفساد الذي شهدته فترات الحكم الديمقراطي – فالاخوان المسلمون شاركوا في النشاط السياسي في فترة الحكم العسكرى ، وكان الرشيد الطاهر ،

مرشد الجماعة في ذلك الوقت ، احد المشاركين في المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام ١٩٥٩ ، التي ادت الى اعدام ستة من الضباط - وفي عام ١٩٦٢ شهد الاخوان تطوراً كبيراً في نشاطهم ، بعد عودة دكتور حسن الترابي من الخارج ، حيث كان يكمل دراسته في اوربا ، والتحاقه بكلية القانون بجامعة الخرطوم - وبالاضافة الى نجاحهم في انتخابات ١٩٦٥ ، ومشاركتهم الفاعلة في الجمعية التأسيسية ، كان الاخوان حريصين على تضمين الشريعة الاسلامية في الدستور الجديد - وعلى اى حال ، كان لعودة الاحزاب الكبيرة تأثيرها في تراجع نشاطهم في الفترة اللاحقة ، ولذلك فقد الترابي وآخرون مقاعدهم في الجمعية - وفي الجانب الآخر ،كان الحزب الشيوعي محاصراً بهجوم دستوري - فظهوره القوى والواسع، بعد ثورة اكتوبر ، اشعر الاحزاب الاخرى بخطورته ، ولذلك بدأت هذه الاحزاب في البحث عن ذريعة مناسبة لإدانته بتهمة نشر الالحاد ومنعه من ممارسة نشاطه بالقانون - وعندما رفضت المحكمة العليا ذلك ، قامت الجمعية التأسيسية برفض قرار المحكمة - وهكذا وصلت المسألة الى طريق مسدود - وهذا ما ساعد الحزب الشيوعي على ضمان بقائه واستمراره ،ولكن بوعي متزايد لحالة العداء المحيطة به ، والتي برزت ، ايضاً بشكل واضح ، في مسودة الدستور - ولذلك واجه الشيوعيون ، تماماً كالاحزاب الاقليمية والاخوان المسلمون ، صعوبات واخفاقات كبيرة في انتخابات ١٩٦٨ .

وبعد محاصرة القوى الجديدة ، الاقليمية والايديولوجية على السواء ، بقي فقط جناح الصادق المهدى في حزب الامة ليواصل مسيرته في طريق تحديث حزب قديم - ولكن جهود الصادق كانت تصطدم بالقوى المعارضة لاحتمالات تقدمه ،مؤشرة ، مرة اخرى ، مدى وحجم المأزق الذي كانت تعيشه البلاد - واكثر من ذلك ، ان المأزق لم يكن مأزقاً سياسياً فقط ، بل كان فشلاً كاملاً في احداث التطورات الضاغطة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي طال انتظار السودانيين لها ولم يعودوا يحتملون انتظاراً اكثر .

السياسات والاداء : -

كان لعمل النظام السياسي خلال الفترة ٥٦ - ١٩٦٩ ، ايضاً ، تأثير رئيسي في السياسات الحكومية او غياب تلك السياسات - والظاهرة الاخيرة ، بشكل خاص ، كانت ملحوظة في فترات الحكم الديمقراطي ، ويمكن ارجاعها الى سببين رئيسيين ، الاول يرجع الى الوضع البرلماني المشوش وغير المستقر الذي ظل سائداً معظم الوقت - فقد كان الوزراء اكثر انشغالاً بقضايا المناورات السياسية البرلمانية من انشغالهم بإعداد الخطط والسياسات الضرورية لتنمية القطر - والمعارضة ، هي الاخرى ، كانت مستهلكة في المناورات اليومية ، بدلاً من التركيز على اعداد وتحضير خططها لفترة البناء بعد سقوط الحكومة القائمة - والسبب الثاني يرجع ، بشكل محدد ، الى قوة النظام البرلماني. وذلك لأنه ، رغم ضعفه بين جدران قاعة اجتماعاته ، كان يستند الى قواعد

اجتماعية هامة في خارجها – وهذا يعكس وجود مصالح لا مصلحة لها في ادخال تغييرات اساسية في الوضع الراهن ، ولكن ليس بالمعنى الاقتصادى الضيق (مثل هذه المصالح كانت ممثلة في البرلمان ، مثل الاهمية الكبيرة والمتزايدة لطبقة التجار في الحزب الوطنى الاتحادى) وانما بمعنى دخول الاهتمامات الاجتماعية في الصورة . فالطوائف الرئيسية نفسها ، مثلاً ، كانت تشعر بتردد وتأرجح تجاه احتمالات التطور والتقدم هذه ، مثل التوسع في نظام التعليم على الطريقة الغربية . وكمناصرين « للتحديث » تماماً كمناصرتهم « للتخلف » ، كما لاحظت قيادات هذه الطوائف ، في كثير من الاحيان ، فإن للصفوة المتعلمة القائمة الآن مصالح ثابتة ومن الممكن التأثير عليها من قبل المجموعات المتطلعة للتغيير الاقتصادى والاجتماعى – وللذين يعتقدون بحتمية التغيير ، نقول ان السودان كان يعكس ، طوال سنوات الحكم البرلماني ، نهجا بطيئاً في التطور والتغيير ، كأنه بذلك يؤكد ان الوقت قد يؤدى الى التدهور مثلما يؤدى للتطور والتقدم .

لقد كانت هناك محاولة في التوسع السريع في ظل الحكم العسكرى الاول ، وكان تطوراً تكنوقراطياً / عسكرياً نموذجياً ، ببعده عن اى تأثير أيديولوجي واضح وصريح . واذا كان للدولة الامبريالية دور رئيسي في المشاريع الاولي ، فعلى الاتوقراطيين الجدد ، الآن ، فعل ذلك مرة اخرى . فمشروع الجزيرة ، العمود الفقرى للاقتصاد السودانى ، جرى توسيعه باستكمال مشروع امتداد المناقل في الجانب الغربي من المشروع . وشبكة السكة حديد تم تمديدها لتصل الى نيالا في مديرية دارفور في الغرب ، ومدينة واو في مديرية بحر الغزال في الجنوب .وفي الوقت نفسه ، تم تطوير برنامج لتدخل الدولة في النظام المصرفي بهدف تشجيع التنمية ، شمل انشاء البنك المركزى في ١٩٦٠ ، والبنك الزراعى في ١٩٥٩ ، والبنك الصناعي في ١٩٦٢ . والبنكان الاخيران ، بشكل خاص ، كانت لهما مساهمتهما في تنمية وتوسيع القطاعين الزراعى والصناعى . واتجه النظام العسكرى ، ايضاً ، الى تطوير نظام تسويق القطن ، الذى ساعد مؤقتا فى تخفيف اثار انخفاض اسعار القطن فى السوق العالمى . وبالاضافة الى ذلك ، توصل العسكريون ، اخيرا ، لاتفاقية مع مصر حول توزيع مياه النيل ، أدت الى الشروع فى بناء سد أسوان العالى ، و أعاده توطين سكان منطقة حلفا (حلفاويين نوبيين بشكل رئيسى) فى مشروع جديد بمنطقة خشم القربة . و شهدت برامج التنمية الاجتماعية ، ايضا ، توسعا ملحوظا ، خاصة مع نمو الخدمات التعليمية . وتوجت هذه المجهودات باعلان خطه تنمية عشرية للسنوات ٦١ / ١٩٦٢– ٧٠ / ١٩٧١ وكانت طموحاتها كبيرة . ولذلك لم تتمكن الدولة من تحقيق كل أهدافها . ومع ذلك ، كانت تمثل طريقة فى التوسع و التغيير تقوم بها دوله يقودها التكنوقراط ، فى تعاون وتوافق تام مع قطاع خاص يغلب عليه النشاط التجارى . ولكن فرص تطوير إستراتيجية حكومية ناجحة فى مجال التنمية لم تستمر طويلا ، بل تراجعت مع عودة الديمقراطية اللبرالية وتجددت ظاهرة عدم الاهتمام بوضع سياسة محليه واضحة ومحددة..

على أى حال ، أيا كان الالتزام تجاه سياسات التنمية ، فان المهم هو قدرة الادارة على تحويلها الى واقع . ولذلك كان المجال الاول فى التنمية هو تطوير وتنمية الجهاز الادارى للسودان . وهذا الجهاز مطلوب منه ، نظرياً ، القيام بسلسلة واجبات واسعة وكاملة اكثر من ما يقوم به الآن . ولكن في الواقع العملي قد لا تؤدى زيادة عدد المستخدمين في الجهاز البيروقراطي ، في كل الاحوال ، الى انتاج طاقة متكافئة في جانب الدولة ، وفي بعض الاحيان قد تؤدى الى العكس تماماً . ومع ذلك ، فقد ارتفع عدد الوظائف داخل الهيئة في الحكومة المركزية من ١٥,٨٦٨ في عام ٥٦ / ١٩٥٧ الى ٣٩,٧٦٩ عام ٦٨ / ١٩٦٩,/ ورغم ان معدل الزيادة كان اقل من ذلك في الوظائف خارج الهيئة ، فقد وصل الحجم الاجمالى الى ٤٠,٠٠٠ في نهاية نفس الفترة (١٨) . وبالفعل ، كان بعض هذا النمو لا علاقة له البتة بالتنمية ، كما حدث عند توزيع الوظائف على مئات الخريجين ، قبل فترة قليلة من انتخابات ١٩٦٨ ، كمحاولة لكسب المزيد من الاصوات للاتحاديين . ونظر كثيرون الى ذلك كمحاولة مفضوحة لشراء اصوات الخريجين ، قادت بشكل تلقائي الى السخرية بالخدمة المدنية ، حيث اكدت المحاولة انها فقط « وظائف للاولاد .» وكلما زاد حجم العاملين زادت التكلفة تلقائياً ، حيث ارتفعت من ٤٢,٢ مليون جنيه الى ١٢٤,٧ مليون في عام ١٩٦٧ (باسعار ١٩٦٢) وتركزت مجالات الزيادة الرئيسية في مجالات الدفاع والادارة العامة ، حيث ارتفعت الاولى من ٨٪ من الميزانية عام ١٩٥٥ الى ٢٩٪ في عام ١٩٦٧ ، بينما تضاعفت نفقات الادارة. وفي الوقت نفسه ارتفعت تكلفة الخدمات الصحية والتعليمية ،وكان معدل زيادتها في المناطق الحضرية اعلى من معدل الزيادة في المناطق الريفية . ولكن الزيادة في حجم الادارة لا يعني تلبية كل الاحتياجات المطلوبة . اذ رغم دخول مجموعات كبيرة من الخريجين في الخدمة المدنية ، كان هناك لا يزال نقص ملموس في المهارات ، خاصة في المجالات المهنية والفنية . وادى ذلك ، في كثير من الاحيان ، الى وجود بعض الموظفين في وظائف عليا بمؤهلات تمكنهم فقط من وظائف دنيا تحتاج فقط الى مدربين من صغار الموظفين . وهكذا ، هناك ، من جهة ، بيروقراطية مترهلة وبطيئة ، ويزداد حجمها بشكل متواصل ، ولكنها من جهة اخرى ، كانت تفتقد الكفاءة والقدرة في المجالات المتخصصة من اجل تحقيق الاهداف المنوطة بها (١٩) .

وهناك نوع آخر من المشاكل يرتبط بالتوسع التركيبي السريع لجهاز الدولة . فمصالح السكرتيرين الثلاثة السابقة (الادارى والمالى والقانونى) ، بدأت في الانسحاب وفتح الطريق لنمو وزارات جديدة ، حتى قبل بداية فترة الحكم الذاتي . ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت الوزارات في تزايد مستمر وبمسئوليات جديدة . وعلى اى حال ، كان هناك جهاز صغير لمهام التخطيط الكلي والتنسيق في ما هو اكثر من ما كان يقوم به الوزراء ، الذين كانوا هم انفسهم يخضعون لتغييرات مستمرة ومشغولين بمناورات الاحزاب المؤتلفة اكثر من اى شيء آخر . وبقليل من التنسيق من الوزراء ، ظل كبار الموظفين يعملون دون توجيه محدد ، مع نمو وتصاعد الصراعات داخل كل وزارة وبين

الوزارات المختلفة ، التى ضاعف من تزايدها واشتدادها الطريقة التى كان يعين بها موظفو الخدمة المدنية لوزارات محددة لبقاء وظائفهم .ومن الامثلة المشهورة في هذا الخصوص ، الصراع بين وزارتى المالية والتجارة حول توجهات السياسة الحكومية . فالاولى كانت مهتمة بالحد من الاستيراد بهدف حماية الميزان التجارى ، ولكن الاخيرة كانت تتوسع في اصدار رخص الاستيراد لمقابلة احتياجات السوق وضغوط تجار الحزب الوطنى الاتحادى بشكل خاص(٢٠) ومثل هذه الاختلافات والتناقضات في السياسات الكلية كانت تنعكس في اشكال بسيطة ومباشرة في ميدان العمل ، حيث لا يوجد ، في العادة ، اى تنسيق بين موظفى الوزارات المختلفة العاملة في المناطق الريفية . وذلك يؤدى ، في احسن الاحوال ، الى تبديد الموارد ، مثل المواصلات ، وفي اسوأ الحالات ، الى غياب التنسيق في جهود التنمية المحلية (٢١) . وحتى في المستوى الاساسي لتسيير الخدمة المدنية كانت هناك مشاكل حول مستقبل ديوان شئون الخدمة بوزارة المالية ، المسؤل عن الاشراف العام على الخدمة المدنية ، مع انشاء لجنة الخدمة العامة ، التى حددت مسؤلياتها في حماية ومراقبة تنفيذ مبادئ ولوائح الخدمة ، وذلك لان الممارسة العملية ظلت تعكس تداخلات ومنازعات متواصلة حول مسؤليات المؤسستين. وهناك مشكلة حيادية الخدمة المدنية ، التى تأثرت كثيراً بالتعيينات السياسية في الوظائف العليا . ومثل هذه الاتهامات بدأت منذ فترة الحكم الذاتي ، حيث كانت اصابع الاتهام تشير الى قيام الاتحاديين بتعيين انصارهم في مواقع كثيرة اثناء عملية السودنة، والى ارتباط بعض كبار الموظفين بحزب الامة . وبعد ١٩٦٤ قامت حكومة اكتوبر الانتقالية بعمليات تطهير واسعة في الخدمة المدنية ، شملت ابعاد بعض كبار الموظفين ، بتهمة الارتباط بالحكم العسكرى ، واستبدالهم بموظفين ذوى اتجاهات تقدمية . وفي المستويات الدنيا من السلم الوظيفي انتشرت مظاهر المحسوبية ومحاباة الاقارب والاهل . وفي ذلك يعترف احد رؤساء الوزارات ، في وضوح كامل ، حيث يقول : . (.. من المسلم به في مجتمعات مثل مجتمعنا وجود نوع من المحسوبية والمحاباة المسيطرة على عقول وعواطف الجميع . ولذلك تعمل سطوة العلاقات الاجتماعية ، والارتباطات العاطفية العميقة بالاهل والوطن الصغير ، بدفعنا جميعاً بإتجاه خدمة افراد الاسرة والاصدقاء والزملاء ومحاباتهم بأشكال متعددة . ومثل هذا السلوك يعتبر سلوكاً فاضلاً وهاماً حسب اخلاقيات وقيم مجتمعنا . ونقوم نحن ، بوعي او بدون وعي منا ، بنقل مثل هذه القيم الى داخل الخدمة المدنية . ويمكن ان يكون ذلك امراً خطيراً ومدمراً لقيم وتقاليد الخدمة . فالكرم والمحاباة والمحسوبية على حساب هذه القيم والتقاليد يمثل جريمة كبيرة يجب ردعها .. (٢٢)) والواقع ان المحاباة والمحسوبية يمكن ان تتحول الى نوع من الفساد الخطير في مجالات توزيع الرخص ، التى اشرنا اليها في مكان سابق ، وتكشفت خطورتها ، بشكل واضح ، بعد انقلاب ٢٥ مايو مباشرة . وهنا نشير الى ان بعض الدراسات الهامة حول مؤسسات الحكومة المركزية قد توصلت الى تلخيص خطير يؤكد ان مشكلة الخدمة المدنية تتمثل في وجود قيادة سياسية ضعيفة ،

تشرف على جهاز اداري غير كفؤ ويعاني نقصاً كبيراً في الكفاءات الفنية والمهنية ، بجانب انعدام جهاز اشراف مركزى فعال على الخدمة المدنية ككل وظهور صراعات ومنافسات عديدة داخل الوزارات المختلفة وبين بعضها البعض . وبعد الاستقلال ظلت الخدمة العامة ، كما تشير الدراسة ، تعاني من (التفسخ والانحطاط الخلقي والفكري والتحلل والتفكك الاداري .. [٢٣]) وهنا الكارثة . وهذا التقييم القاسي والصارم ظل يتكرر ، بأشكال عديدة ، في عدد كبير من الدراسات والمقالات غير المنشورة . وكان له تأثيره السلبي على السودان ككل ، من خلال حرمان الحكومات المختلفة من تطوير وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية البلاد وتطويرها . ولكن نتائج هذه العيوب الاساسية في الجهاز الادارى ، كانت اكثر وضوحاً في جوانبها غير المباشرة . وذلك لان الاحتكاك اليومي في المناطق الريفية كان يتم مع الادارات المحلية ، التى كانت تعانى من مشاكل المؤسسات المركزية ، التى اشرنا اليها ، ومن مشاكل اخرى مرتبطة بطبيعة العمل الادارى في المجتمعات الريفية ، مقارنة بالعمل في مجتمعات الخرطوم المكتظة بالبيروقراطيين.

ان معظم السكان يتعاملون بكثافة مع مؤسسات الحكم المحلى . وهذا يشمل الحكم المحلى في النظرية والواقع العملي ، ففي الجانب النظرى ، كما سبق ورأينا ، كان التوجه يؤكد سير السودان نحو تنظيم متميز ومنفصل للحكم المحلى ، كما اشار مارشال في تقريره ، وذلك جنباً لجنب مع تقدم البلاد في اتجاه نظام حكم برلماني مركزى . وللوصول الى هذا الهدف ستكون هناك خطوات مرحلية ، قبل ان تتمكن اجهزة الادارة ، التي يسيطر عليها الاداريون المحليون من النظار والعمد والشيوخ ، من فتح الطريق لقيام اجهزة محلية مسؤلة امام مجالس محلية منتخبة . والخطوات الضرورية في هذا الطريق التطورى وصلت في النهاية الى انشاء ستين سلطة محلية في عام ١٩٦٠ ، عبارة عن مجالس محلية بسلطات كاملة . وشملت مسئولياتها بعض مسائل النظام العام المحلى (رغم وجود شرطة على المستوى الوطني في فترة ما بعد الاستقلال ، الا ان دورها كان غير محدد بشكل واضح) بالاضافة الى تنظيم كل جوانب الحياة الاجتماعية ، مثل تنظيم الاسواق وصيانة الطرق والجسور المحلية وحتى الاشراف على التعليم الاولى . ومع ذلك ، كانت هناك ، منذ البداية ، مشاكل عديدة في طريق تحقيق الاهداف المحددة في تقرير مارشال . فالحكم المحلى لا يمكنه تحاشي تأثيرات السياسة الوطنية ، بشكل كامل ، خاصة مع عدم استقرار حكوماتها الائتلافية . وبالتالي امتداد حالة التشوش والارتباك الى المناطق الريفية ، نتيجة لتوقع قيام ممثليها في مؤسسات الحكومة المركزية بإعطاء اولوية خاصة لمصالح تلك المناطق ، بما في ذلك الخدمات والمشاريع الضرورية للتنمية المحلية . وهناك ، ايضاً ، مشكلة المركزية . وذلك لان الحكم المحلى كان مرتبطاً بوزارة مركزية ، هي وزارة الحكومات المحلية ، والوزارات الاخرى كانت مسؤلة عن تقديم خدمات عديدة على المستوى المحلى ، وكانت تعاني من غياب اى تنسيق مع بعضها . وفي نفس الوقت ، كان السير في طريق الحكم الديمقراطي يؤكد ، على الدوام ، ارتباطاً قوياً بالقوى والقيادات «التقليدية». فقد قام العديد من هذه

القيادات بتدعيم مواقعها في مركز الصفوة الاجتماعية المحلية ، من خلال ارتباطاتها بالحكومة المركزية والقطاع التجارى . وفي مجال الانتخابات ، على المستوى المحلى ، ظلت هذه القيادات تلعب دوراً هاماً فى ربط الاحزاب السياسية الكبيرة بقواعدها الانتخابية في المناطق المختلفة . وهكذا ، لم يكن مستغرباً ان تعمل هذه القيادات ، بعد تأمين مواقعها ، على استعادة مواقعها الاجتماعية والاقتصادية من خلال السيطرة على المجالس المحلية . وكانت تملك القدرة الانتخابية الضرورية لذلك . ولكن تجاربها السابقة ومواقعها الحالية ، مع اتجاه الحكومة المتزايد نحو المركزية السياسية والادارية ، كل ذلك ادى الى صعوبة الوصول الى تحقيق المستوى الثاني المتميز والمتجه نحو الارتباط برغبات ومصالح السكان المحليين ، كما هو متصور في تقرير مارشال . ويبدو ان ذلك التصور كان مجرد حلم ، ارتبط في ذهن مارشال كتطور مصاحب لتطو النظام الديمقراطي البرلماني ، وكخطوة في تطوير الهرم الحكومى . ولكن التطور العملى ادى فعلياً الى ظهور صفوة محلية معتمدة كلية على علاقتها بالدولة ككل . وفي الجنوب تبدد حتى الحلم بحكم محلى محدود ، نتيجة لفشل الادارة الاهلية في الاقليم ، مقارنة بنجاحها النسبي في كردفان ودارفور . ولذلك كان هناك مجلس محلى واحد فقط ، في قوقريال ببحر الغزال . اما المناطق الاخرى ، فقد استلم ادارتها مفتشو الحكومة المحلية ، وكانوا ، في معظمهم ، من الموظفين الشماليين ، الذين حلوا محل مفتشي المراكز البريطانيين السابقين .

لقد ادت هذه العيوب الاساسية الى مراجعة شاملة لنظام الحكم المحلى ، بقيادة ابورنات ، رئيس القضاء والقيادى المدنى البارز في حكم الفريق عبود . ونتيجة لذلك ، كان من الضرورى معالجة حالة الضعف والازدواجية ، الناتجة من الفجوة بين الخدمات ، التى كانت تقوم بها الوزارات المركزية في الخرطوم ، وتلك التى كانت تقوم بها المجالس المحلية المنتخبة ، عن طريق الغائها وخلق جهاز ادارى وسيط في مستوى المديرية (مجالس مديريات) ولكن كان على هذه المجالس ان تقوم بأكثر من دور الوسيط . وذلك لانها تحولت الى مراكز رئيسية للخدمات الحكومية ومستويات هامة في تقرير سياسات التنمية . وهكذا ، تكونت مجالس المديريات تحت رئاسة موظفين تعينهم الحكومة المركزية ، مع ممثلين منتخبين ، ولكن مجردين من التأثيرات الحزبية .

وعلى اى حال ، فان السودانيين لا يحكمون على السياسات الحكومية من خلال زاوية الاصلاح الادارى فقط ، بل ، ايضاً ، من خلال مقاصدها السياسية المعلنة . ولذلك كان ينظر الى تفويض سلطات المصالح الحكومية لمجالس المديريات كمحاولة لتحويل اهتمامات العمل السياسي من المراكز الى المديريات . اما اصرار الحكومة على تعيين رؤساء المجالس ، فقد كان ينظر اليه كمحاولة لتأكيد سلطة النظام العسكرى المطلقة على تلك المجالس . وهناك ، ايضاً ، انتقادات اخرى حول توسيع سلطات المديريات لزيادة ايراداتها واستمرار ارتباط معظم الانفاق المتوقع بالحكومة المركزية . وذلك يرجع الى سيطرة الحكومة المركزية على معظم الايرادات ، خاصة ايرادات التجارة الخارجية .

وبعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، على اى حال ، لم يجد تقييم تجربة مجالس المديريات اى اهتمام . وذلك لان اسقاط الحكم العسكرى نفسه ادى الى الشعور بضرورة ابعاد كل العناصر المرتبطة به ، في المركز والاقاليم على السواء . وشعارات (تسقط الادارة الاهلية) كانت في الواقع ، من بين شعارات « الثورة » . ولذلك وجدت اهتمام الحكومة الراديكالية الانتقالية . فالادارة الاهلية هي ، في الاساس ، من بقايا السياسة الامبريالية ، التى كانت تستهدف عرقلة نمو الحركة الوطنية . والحكم المحلى لم يؤدى الى تغييرات اساسية في تلك المجالس ، التي لا تزال تحافظ على نفس توجهاتها القديمة . ومجالس المديريات ، التى ابتدعها ابو رنات ، لم تستهدف سوى تفتيت وحدة القطر في وقت تشتد فيه الحاجة لتعزيز الوحدة الوطنية . والاتوقراطية المحلية ، التى تعززت مواقعها بالادارة الاهلية ظلت تعمل على قمع واضطهاد الجماهير واستغلالها اقتصادياً جنباً الى جنب مع القوى المتحالفة معها في مركز السلطة . ومن هنا تقدم الشفيع احمد الشيخ ، القائد النقابي والشيوعي ، الى مجلس الوزراء بدعوة واضحة ومباشرة تؤكد (.. ان كل المؤشرات تؤكد ان نظام الادارة الاهلية لا يتماشى مع رغبات وتطلعات الشعب السودانى ، ويتناقض مع روح ثورة ٢١ اكتوبر .. [٢٤]) ودعا في مذكرته الى تجميد الادارة الاهلية في عموم مناطق البلاد ، وتصفيتها فوراً في كل المناطق الشمالية واستبدالها بالتوسع في الحكم المحلى ، بالاضافة الى التحقيق في فساد زعماء الادارة الاهلية واعوانهم السابقين . ولكن بعد وقت قصير بدأت ترتفع بعض الاعتراضات ، بعضها داخل مجلس الوزراء نفسه ، بحجة ان مثل هذه الخطوات السريعة والعنيفة قد تؤدى الى خلق فراغ ، على الاقل في المدى القصير . ونتيجة لذلك كونت لجنة لدراسة الموضوع ، بينما استمرت تصريحات المسؤلين حول حل الادارة الاهلية ومفاسدها .

ولكن ، كما قامت القوى المحافظة بالتحرك من اجل تامين مواقعها في الحكم المركزى ، كذلك قامت القوى المسيطرة في مستوى الحكم المحلى بنفس الخطوات . وتمثل ابرزها في زعماء الادارة الاهلية ، النظار والعمد والشيوخ . فقد بدأوا بتاكيد سلطاتهم ، وذلك من خلال المطالبة ليس فقط بالابقاء عليها وتاكيدها بل ، ايضاً ، بدعمها وتعزيزها حتى يتمكنوا من اداء واجبهم في خدمة الناس بكفاءة وفاعلية اكثر . وفي هذا الاتجاه وجدوا دعم وتاييد مجموعات من الموظفين العاملين في الحكم المحلى ومجالات اخرى [٢٥] . فقد كان هؤلاء ، نتيجة لحذرهم الشديد وطبيعتهم المحافظة ، يتخوفون من اى هزة كبيرة في علاقاتهم التى بنوها مع القيادات القبلية ، وبالاضافة الى ذلك ، كان احتمال استبدال القيادات المحلية بإدارة ميدانية نشطة ، كان هذا الاحتمال لا يجد قبولاً وسط الموظفين الذين اعتادوا على العمل المكتبي اكثر من العمل الميدانى (والعمل المكتبي في مناطق قريبة من العاصمة بقدر الامكان ، ليس فقط بحثاً عن مستلزمات الترفيه والراحة ، ولكن ، ايضاً ، لضمان التقدم في السلم الوظيفي) واكثر من ذلك ، وكما تمكنت الاحزاب السياسية الكبيرة من استعادة سيطرتها على الحكومة المركزية في بداية ١٩٦٥ ، تمكنت ايضاً ، من مساعدة حلفائها في المناطق الريفية . ولذلك قامت بتاكيد علاقاتها مع

قواعدها وحلفائها هناك وتاكيد سلطاتهم ونفوذهم التقليدي. وذلك لان اى ثورة في الادارة الريفية او في الوضع السياسي ، قد لا تكون في مصلحتها ولا تحت سيطرتها .

وفي النهاية كسب المحافظون المعركة التي كانت تدور حول مستقبل الحكم المحلي ، تماماً كما كسبوا معركة الحكومة المركزية . ولذلك حافظت مجالس ابو رنات على بقائها واستمرارها ، مع تخفيض قليل في سلطاتها . واستمر النظار والعمد والشيوخ في ادارة جوانب كثيرة في الحكم المحلي ، وفي المشاركة في ادارة المجالس المحلية مع ضباط المجالس – وبقي الجنوب بعيداً عن كل ذلك ، لان تصاعد الحرب الاهلية هناك لم يساعد على طرح المسألة في الاساس – وهكذا ، ظل مركز الدولة يستند الى بيروقراطية مركزية غير كفؤة وباهظة التكاليف ، بينما كانت السلطات القبلية المعتمدة من قبل الدولة تمثل صلة العلاقة الاساسية بين الدولة ومعظم السكان (المناطق الريفية) .

بجانب نمو وتوسع الجهاز الادارى ، كانت المؤسسات العامة أيضا تنمو وتتوسع . فمسؤليات الدولة فى مجال البنيات الاساسية ، مثل تسويق القطن و المرافق العامة ، التى قامت فى عهد الحكم الثنائى ظلت مستمرة فى النمو و التوسع – و نشير هنا الى توسع شبكة خطوط السكك الحديدية و تاسيس الخطوط الجوية السودانية ودخولها مجال الطيران العالمى بطائرات الكومت النفاثة ، والى المرافق العامة مثل مرافق مياه المدن والكهرباء ، التى توسعت كثيراً في فترة ما بعد الاستقلال – وبالاضافة الى ذلك ، قامت الحكومات الوطنية المتعاقبة بالدخول في عدد من المشروعات العامة ، خاصة في مجال تصنيع وتعبئة المواد الغذائية ،حيث انشئت تسعة مصانع ، وقامت مؤسسة استشارية بإدارة استثمارات بلغت حوالى ٢٣ مليون جنيه ، هى المؤسسة التى اصبحت تعرف بعد ١٩٦٥ بمؤسسة التنمية الصناعية . ولكن ، منذ البداية ارتبطت هذه المصانع بسوء التخطيط وسوء التوزيع الذى اهتم بالكسب السياسي على حساب المقاييس الاقتصادية السليمة . فمصنع سكر الجنيد مثلاً أقيم في منطقة نفوذ عائلة ابو سن المسيطرة على نظارة قبيلة الشكرية ، التى ظلت تبحث طويلاً عن مثل هذه المشاريع [٢٦] . أما بقية المشاريع فقد وزعت بين كريمة في الشمال ، وبابنوسة في الغرب ، واو في الجنوب وأروما في الشرق – والمفارقة ان الموارد والمواد الخام لم تكن متوفرة بشكل ثابت نتيجة لضعف الاهتمام بالدراسات الضرورية لقيام مثل هذه المشاريع ، كما هو الحال في النقص الكبير في الالبان التى كان يتطلبها مصنع بابنوسة للالبان – وبالاضافة الى ذلك كانت الادارة ، ايضاً ، تعانى من مشاكل أساسية . فقد عين كثيرون لاسباب تتعلق بارتباطاتهم الشخصية والسياسية [٢٧] ، رغم « جهلهم وضعف خبرتهم وعدم كفاءتهم» – ونتيجة لكل ذلك فشل بعض هذه المصانع بشكل كامل ، واظهر خسائر عالية ومتتالية ، وكانت تعمل ، بشكل عام ، بحوالى ثلث طاقتها الانتاجية . ورغم كل ذلك ، كان حجم العاملين في المؤسسات العامة يمثل إضافة ملموسة لاجمالي القوى العاملة المعتمدة مباشرة على الدولة .

التغيير الاجتماعي :-

لقد تحولت السيطرة السياسية ، أخيراً ، من ايدي المسئولين البريطانيين إلى ايدي السودانيين الذين تعاونوا معهم وعارضوهم في نفس الوقت . وكانت سلطات الحكم الثنائي قد خلقت نظاماً سياسياً مدنياً تميز بالشلل والعجز في المركز والتجاهل والاهمال في الاطراف – وفي هذا الاثناء وبإسم شعارات التنمية ، ظل جهاز الدولة يواصل نموه المتسارع ، وخاصة في المركز – ولكن هذا النمو لم يرتبط بتطور ونمو مماثل في الكفاءة ، وظل محافظاً على تحالفاته الوطيدة مع قوى الادارة الاهلية في الاقاليم . وضعف الكفاءة هذا كان يرجع الى فقدان الاتجاه السياسي . وفي نفس الاتجاه ، كانت طبيعة النظام السياسي والادارى تساعد على اعادة تشكيل الطرق ، التى كان يتطور بها المجتمع ، وتتأثر بها في نفس الوقت . وهذا الوضع كنا نتاجاً مباشراً لطبيعة دولة ما بعد الامبريالية ، التى ظل حكامها السابقون يحاولون تشكيل التطور الاجتماعي وبقدر كبير من النجاح في ذلك – فالمسؤولون البريطانيون كانوا يفتقدون اى قدرة على فرض تشكيل معين في المجتمع ، بل كانوا يتفاعلون مع التغييرات الاجتماعية الجارية في ارض الواقع ، والتى لم يكونوا يتوقعونها في الغالب ، اذ انهم لم يقصدوا ، مثلاً ، خلق طوائف دينية مسيطرة ومتنافسة ، ولكن سياساتهم العملية كانت السبب المباشر في ذلك . كما انهم لم يستهدفوا تشجيع نشر الروح التجارية وعقلية الجرى وراء الربح في المجتمع ، بسبب خوفهم من نتائجها على المجتمع « التقليدي » ، ولكن تحت تأثير سيطرة البنوك الاجنبية وشركات التصدير والاستيراد الكبيرة ، بدأ نمو وتطور هذه الروح التجارية بشكل واسع وعميق – وظلت الطرق الدينية والاساليب التجارية تنتشر وتوطد اقدامها ، بشكل ثابت ، في شمال السودان ، على الاقل في مناطق الادارة القبلية ، وبطرق واشكال ادت الى تداخل وتشابك الهويات الاثنية والدينية والطبقية ، وليس الى تناقضها وتصارعها . وهذا ما لاحظته الاحزاب السياسية ، بمراكزها الطائفية ومواردها المالية وتحالفاتها مع القيادات المحلية القائمة على التابعية – وفي فترة ما بعد الاستقلال ظلت هذه العلاقة المتداخلة بين الدولة والمجتمع مستمرة ،ولكن في اطار كانت فيه الاحزاب السياسية والعسكريون المحافظون ، في فترة اخرى ، يسيطرون على السلطة ، وان كان ذلك بشكل محدود ومحكوم بحالة الشلل والعجز السياسي والعيوب الادارية الاساسية التى اشرنا اليها في مكان سابق .

كانت ابرز ملامح تلك الفترة ، في جوانب التنمية الاقتصادية ، تتمثل في توسع انتشار الروح والاساليب التجارية في الدولة والمجتمع ،خاصة من خلال توسع انتشار الانماط التى بدأت في الظهور في فترات سابقة . ففي جانب تجارة الصادرات ، ظل هذا النشاط يتركز ، بشكل رئيسي ، في المحاصيل الزراعية ، مثل القطن والصمغ العربي والسمسم والذرة والثروة الحيوانية – ومع توسع السوق العالمي بشكل عام ، في الخمسينات والستينات ، كان هناك توسع كبير في الانتاج المحلى ، حيث وصلت قيمة الصادرات الى حوالى ٥٤,٤ مليون جنيه في الفترة ٥٦ – ١٩٥٩ ، وحوالى ٩٦,٢ مليون

في الفترة ٦٨ - ١٩٧١ . وكان هناك ، أيضاً ، ارتفاع في قيمة الواردات من حوالى ٥٧,٤ مليون الى حوالى ٩٩,٤ مليون جنيه في نفس الفترة - ومع ان تركيب الاقتصاد السوداني لم يتغير كثيراً حتى ذلك الوقت ، فقد شهدت تلك الفترة توسعاً كبيراً في نشاط وحجم رجال الاعمال السودانيين ، وبشكل يؤكد دخول « البرجوازية المحلية الجنينية » في مرحلة المشاركة بعيداً عن مواقع الخضوع والتبعية في اطار الواقع الاقتصادى الطرفي المسيطر وقتها .

كان نمو وتطور النشاط التجارى ، في ذاته ، يمثل عاملاً هاماً ، بغض النظر عن السلع المرتبطة به - وسودنة النشاط التجارى كانت تتضمن ضغوطاً اضافية على الدولة لمنح المزيد من رخص الاستيراد للتجار المحليين - وكانت ام درمان تمثل اكبر مركز تجارى في البلاد ، بجانب الميناء الرئيسي في بورتسودان ومراكز اخرى اقل اهمية في الاقاليم - ونتيجة لذلك ، صارت وزارات التجارة والمالية مواقع حيوية بالنسبة لقطاع التجار المحليين ، وظل الاتحاديون ، بشكل خاص ، يعملون على السيطرة عليها ، بحكم ارتباط معظم التجار المحليين بالمناطق النيلية ، مركز نفوذ الختمية والاتحاديين . وهي نفس المناطق التى ترتبط بها طبقة « الجلابة » المنتشرة في بقاع البلاد المختلفة - والتجار الذين ينجحون في الوصول الى مداخل مناسبة في تلك الوزارات والحصول على الرخص المطلوبة ، كان يمكنهم خلق علاقات او اعتماد وكلاء من وسط الشبكة التجارية المنتشرة في المدن والمراكز الاقليمية ، وكانت هذه المراكز تقوم ، بدورها ، بإدارة عمليات تمويل وامداد واسعة وسط صغار التجار المنتشرين في القرى والبوادى - وبالاضافة الى مجموعات التجار الاصليين ، تمكنت فئات من قطاع الدولة من الدخول في هذا النشاط المغرى - فبعض كبار الموظفين ، الذين كانوا في مواقع ادارة عمليات النشاط التجارى في الوزارات المركزية المختلفة ، قاموا بإستبدال المواقع ودخلوا مجال تجار الصادر والوارد ، مستفيدين من علاقاتهم السابقة داخل جهاز الدولة نفسه - وفي فترة الحكم العسكرى الاول ، والفترات اللاحقة ، دخلت مجموعات اخرى من الضباط العسكريين - وكأنهم بذلك قد اكتشفوا عدم جدوى السيطرة على جهاز الدولة وادارته ، اذا لم يرتبط ذلك بإستفادة حقيقية من مزاياه ومنافعه . ومن هنا قام بعضهم ، بعد احالتهم للمعاش والحصول على فوائد ما بعد الخدمة ، بالدخول مباشرة في العمل التجارى والاستفادة من علاقاته السابقة .

وهكذا ، تطور المجتمع التجارى المحلى من التجار الاصليين وموظفي الخدمة المدنية والضباط العسكريين السابقين . ولكن ، مع طبيعة النشاط التجارى وانتشاره في قطر واسع مثل السودان ، كان لا بد من الاعتماد ، بشكل كبير ، على شبكة الوكلاء الاقليميين والتجار المحليين المنتشرين في مختلف بقاع البلاد - ومن هنا كان التركيز على علاقات الزواج من بنات وجهاء المناطق المختلفة ، بهدف تعزيز وتوسيع العلاقات الاثنية [٢٨] - وهذا البعد الاثني ، بدوره ، كانت له مساهمته البارزة في تشكيل وتركيب الرأسمالية السودانية - ومن هنا لم تبرز النخبة التجارية المحلية كنخبة موحدة ومتجانسة ، بل

كمجموعات اسر تدير نشاطها التجارى الخاص والمتنامي ، كل اسرة منها تعمل في نشاطاتها الخاصة بهدف تأكيد سيطرتها ومنافسة المجموعات الاخرى العاملة في السوق . ونتيجة لضرورة الحصول على الرخص الرسمية ، كشرط لممارسة النشاط التجارى ، تحولت السيطرة على الدولة وضمان موافقتها الى هدف حيوي واساسي – وفي بعض الاحيان ، كانت الدولة تستخدم كأداة لرفع الاسعار وتخزين السلع انتظاراً لارتفاع اسعارها . وعلى اى حال ، ظلت المؤسسات التجارية العائلية تتميز على الدوام ، بالحرص على المحافظة على اسرار نشاطها ، وبالمنافسة الشرسة مع بعضها البعض ، وباستعدادها الدائم للتعامل مع موظفي الدولة ، بكل الطرق الممكنة ، بما في ذلك وسائل الافساد والرشوة نفسها . ويبدو ان الطبيعة العامة للنشاط التجارى ، وربما الطبيعة غير المستقرة للوضع السياسي في السودان ، كل ذلك لم يساعد كثيراً على الاستثمار في مشاريع كبيرة وذلك رغم وجود مناطق جديدة للاستثمار ، خاصة مجال الزراعة الآلية (٢٩).

لقد ادى نمو وتوسع النشاط التجارى المحلى الى التاثير على شركات الصادر والوارد الاجنبية ، التى كانت تسيطر على السوق في تلك الفترة – ولكن الشركات الاجنبية مثل متشل كوتس وجلاتلي هانكى ، ظلت مستمرة في نشاطها ومواقعها ، وكذلك بعض المجموعات السورية ، مثل مجموعة حجار ومجموعة بيطار ، التى قامت بتكييف نفسها مع المجتمع السوداني بشكل واسع – ويبدو ان قطاع البنوك هو القطاع الحيوي الوحيد الذي لم يتأثر باتساع عملية السودنة الجارية في النشاط التجارى – فمع ان فترة ما بعد الاستقلال شهدت تأسيس البنك التجارى السوداني في عام ١٩٦٠ ، الا انه لم يتمكن من منافسة البنوك الاجنبية ، خاصة بنك باركليز – وكانت هذه البنوك تتمتع بخبرة طويلة وثقة واسعة في البلاد ، وظلت تعمل في مجال توفير التسهيلات للنشاط التجارى ، خاصة قطاع الصادرات والواردات بعائداته المضمونة والكبيرة من العملات الصعبة ، اكثر من المجالات الاخرى – وشهدت تلك الفترة ، ايضاً ، تنوعاً في معاملات السودان الخارجية وبدأت بريطانيا تشعر بمنافسة متزايدة من الاقطار الاوربية وبلدان شرق اوربا وحتى بعض بلدان العالم الثالث ، مثل بعض البلدان الاسيوية .

كانت الزراعة المطرية الآلية من مناطق النشاط الاقتصادى الجديدة الرئيسية في تلك الفترة ، وكانت تركز على زراعة الذرة في مساحات واسعة في الاقليم الشرقي حول القضارف والنيل الازرق وجنوب كردفان .

بدأت المحاولات الاولى في منطقة الشرق خلال الحرب العالمية الثانية والفترة اللاحقة . ولكنها لم تنجح في تحويل المجموعات الرعوية هناك الى مجموعات زراعية مستقرة . وفي نفس الوقت ادى ضعف رأس المال الضروري للاستثمار الى اغراق المزارعين في مديونيات كبيرة . ونتيجة لذلك ، اتخذت الحكومة ، في عام ١٩٥٠ ، قراراً بتشجيع المزارع الكبيرة ، وبدأت بمنح القيادات المحلية البارزة ، بما في ذلك زعماء

الادارة المحلية وكبار التجار ، مساحات تبلغ ٢٤٠ فداناً لاستغلالها بإيجارات رمزية . وفي وقت لاحق ارتفع حجم الامتياز الى ١٠٠٠ فدان للشخص الواحد – ومع انه كان من المفترض ان لا يمنح اى مزارع اكثر من حيازتين فقط ، كانت الممارسة العملية تشير الى حصول بعض المقتدرين على اكثر من ذلك .

وبالاضافة الى الاراضى ، التى يتم توزيعها بواسطة الحكومة ، كانت الاراضى المجاورة تزرع دون اى أذن رسمى ، ولكن بموافقة المسؤولين المحلين – وكانت الحكومة تقدم ، بجانب الاراضى ،البنيات الاساسية وتوفير التركترات بإيجارات رخيصة وخدمات التسهيلات الاخرى ٠ و بالنسبة لاصحاب الحيازات كان معظمهم من (مزارعى الشنطة) الذين يعيشون فى المدن معظم الوقت ، ويزورون مزارعهم فقط فى موسم العمليات الزراعية ، و يعتمدون على وكلائهم فى القيام بالاشراف على العمل اليومى – وتشير الارقام الى ارتفاع حجم المساحة المزروعة فى قطاع الزراعة الآلية من ٠٠٠ر٥٦ فدان فى عام ٥٥ر١٩٥٦ الى ٠٠٠ر٩٩٣ر١ فدان فى عام ٦٧ / ١٩٦٨ (٣٠).

وهناك مجال آخر للنشاط الاقتصادى ، هو نمو وتطور الخرطوم كمنطقة استثمار – فقد اتجه رجال الاعمال السودانيين ، بشكل متزايد ، للاستقرار فى العاصمة ، أيا كانت المنطقة التى قاموا فيها بمراكمة رأسمالهم – وذلك ، نتيجة لاهمية الاحتكاك و الاتصال بالدولة ، التى أصبحت أكثر مركزية فى فترة ما بعد الاستقلال. (٣١) وهناك ، ايضا ، مجال الاستثمار فى الصناعات الخفيفة ، المتركزة فى انتاج السلع البديلة للاستيراد بشكل رئيسى – و نتيجة لذلك ، نمت و تطورت منطقة صناعية كبيرة نسبيا فى الخرطوم بحرى و منطقة اصغر فى جنوب الخرطوم – ولكن ، مع ذلك ظلت العقارات تمثل اكثر اشكال الاستثمار جاذبية وربحية– فالتوسع المتنامى فى النشاط التجارى ادى الى زيادة الطلب على العقارات التجارية والسكنية . وأعلان الاستقلال فتح الطريق لمجتمع جديد من الدبلوماسيين و ممثلى الوكالات العالمية – وبالاضافة الى استثمارات التجار فى هذا المجال ، كان موظفو الخدمة المدنية يستفيدون من السلفيات الحكومية فى بناء منازل خاصة . ونتيجة لذلك ، شهدت العاصمة فى فترة قصيرة ، نمو أحياء جديدة عديدة ، من طراز حديث شبيه بالنمط السائد فى مدن الشرق الاوسط . وكل ذلك ساعد ، ليس فقط فى تنمية ثروات رجال الأعمال المحليين ، بل أيضا ، فى نمو وتوسع المناطق الحضرية .

لقد لمسنا ، فى صفحات سابقة ، بعض تاثيرات توسع وانتشار الروح التجارية فى مستوى المناطق الريفية . و فى هذا الخصوص نشير الى أن إعادة تعزيز التطور غير المتساوى كان يمثل جانبا هاما فى فترة ما بعد الاستقلال – فقد ظلت الصفوة المحلية تواصل نموها وتطورها ، خاصة في المناطق النيلية ، وفى النيل الابيض و منطقة الفونج – وفى دراسة خاصة حول تاثيرات الروح التجارية فى مدينة مايرنو بالنيل الازرق ، توصل دوفيلد Duffieldالى نتائج هامة –ففى هذه المنطقة تمكن مجتمع مهاجرين من غرب افريقيا من توطين و تاسيس نفسه . و قام زعيمه المحلى ، ماى وارنو Mai Wurno

، من قبيلة الفلاني ، ببناء أتوقراطية محلية بالطرق التقليدية في استخدام و استغلال الادارة الاهلية – و هنا يوضح دوفيلد (.. أن الاوتوقراطية الكولونيالية ، التي أقيمت في منطقة مايرنو ، كانت تستند على توسيع العلاقات المحددة السائدة في داخل الاسرة كوحدة انتاج [٣٢] ..) ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، ارتبط هذا الوضع ، بطريقة سريعة ، مع انتشار وتوسع الروح التجارية المتنامي ، عندما اصبح السودان يسير في اتجاه الاندماج في الرأسمالية الطرفية – وفي هذا الاتجاه ، كانت مشاريع الطلمبات ، بشكل خاص ، تمثل رأس الرمح – فقد قامت القيادات المحلية القبلية والتجارية بالسيطرة على هذه المشاريع ، بحكم قدراتها المالية و الاجتماعية ، وعملت على استخدام مواقعها الاجتماعية ، ونفوذها وسلطتها على المزارعين العاملين في مشاريعها ، بهدف زيادة وتوسيع ثرواتها ونفوذها – وظلت هذه المشاريع ، على طول ضفاف النيل الازرق ، تؤثر تأثيرا مباشرا في تحويل السكان من الاقتصاد المعيشي الى الانتاج التجاري سواء كان ذلك للسوق المحلي أو العالمي . وتدريجيا ظلت جوانب الحياة الاخرى تشهد تحولات مماثلة . وبذلك اصبح المجتمع يتجه اكثر فاكثر نحو الارتباط بالنقد وبالسوق ويكيف علاقاته وفقاً لذلك ، كما تنعكس في الانتاج وعادات الاستهلاك .

في قمة المجتمع المحلي كانت هناك مجموعة صغيرة من عناصر البرجوازية الصغيرة القادرة على تكوين ومراكمة رأسمال تجاري معقول – وكانت هذه العناصر تعمل ، بشكل رئيسي ، في التجارة والنقل (اللواري) ، وتعتبر النشاط الزراعي كنشاط غير مجزي مقارنة بتلك المجالات – ولذلك ، فهي تعمل في الزراعة في حدود ضيقة لا تتجاوز الـ ١٠٠ فدان فقط . أما المزارعون ،فهناك اقلية منهم يمكن وصفها باغنياء المزارعين – اذ انهم بالاضافة الى حواشاتهم في مشاريع الطلمبات ، كانوا يعملون في الزراعة المطرية وبعض النشاطات التجارية الصغيرة – ومن جهة اخرى ، كان المزارعون المتوسطون يشكلون حوالي ثلث السكان ، ويملكون حواشات صغيرة ، وفي بعض الاحيان ، علاقات تجارية غير مباشرة – أما فقراء المزارعين ، فإنهم يشكلون نصف السكان ، ويملكون حواشات صغيرة (٥ – ١٠ فدان) وبعضهم له نشاطات حرفية تقليدية ، ولكن هناك من يعملون على زيادة دخولهم الضعيفة بالعمل في بعض المهن الحقيرة – وفي قاع السلم الاجتماعي هناك من يعيشون حالة الاملاق والفقر المدقع – ولولا استمرار عمليات نظام الشيل ، حيث تقوم عناصر البرجوازية الصغيرة بتقديم تسهيلات عديدة لصغار المزارعين ، بفائدة تصل الى ٢٠٠٪ تقريباً ، لانقسم المجتمع الى مدينين ودائنين ، وتحول معظم المزارعين الفقراء الى مدينين . وذلك لان .. (.. معظم فقراء المزارعين في منطقة مايرنو قد وقعوا في مصيدة حلقة مفرغة من الديون والفقر ، ووجدوا انفسهم عاجزين عن تحسين اوضاعهم ..[٣٣]) وهذا يؤشر، حسب وجهة نظر دوفيلد ، بداية تحول اقسام من السكان الى بروليتاريا – وعند هذه النقطة تتضمن الخيارات المفتوحة :– الهجرة الى خارج المنطقة للعمل في مشاريع الطلمبات او حتى الارتباط بفئة البروليتاريا الرثة في المناطق الحضرية .

ان دراسة دوفيلد تمثل مناقشة محددة ودقيقة لتأثيرات انتشار الروح التجارية في مجتمع ريفي . وبحكم موقعها كمجتمع نيلي وزراعي مستقر ، كان تفكك وتحلل العلاقات الاثنية في منطقة مايرنو واسعاً وعميقاً – ومع ذلك لم تنته الهوية الاثنية بشكل كلي ، بل برزت ، بشكل اعمق ، مع ظهور السياسة الطائفية واستمرار العلاقة بين القيادات المحلية ، المرتبطة بقبيلة الفلاني وتقاليد غرب افريقيا ، المعروفة بتاييدها للمهدية وحزب الامة .

المهم ، ان الدراسات المذكورة سابقاً تؤكد ، ايضاً ، نفس الملامح العامة للصورة ، وان كان ذلك بتفاصيل اقتصادية اقل – وفي هذا المجال ، تحتل مشاريع الطلمبات اهمية خاصة . ففي طول ضفاف النيل الابيض ظلت العلاقات بين اصحاب مشاريع الطلمبات والمزارعين تعكس نفسها في نزاعات وصراعات حادة وعنيفة . وفي هذا الخصوص ، يصف لنا عباس أحمد الطريقة التي .. (.. قادت بها مجموعة صغيرة مناضلة من مزارعي الدبلاب ثورة ضد ناظر المنطقة ، عن طريق الهجوم على تركترات المشروع وتحطيمها وضرب عمالها ضرباً مبرحاً . [٣٤]) ولكن الناظر تمكن من استعادة سيطرته بمساعدة مباشرة من سلطات الدولة – وهناك تمرد آخر اكثر شهرة ، هو تمرد مزارعي جودة بالقرب من كوستي ، في بداية ١٩٥٦ ، عندما قامت السلطات باعتقال المزارعين المتمردين وحبسهم في حجرة ضيقة وبدون نوافذ ، الامر الذي ادى الى اختناقهم ووفاتهم . وبذلك اصبحت هذه الحادثة من اشهر حوادث الصراع بين المزارعين واصحاب مشاريع الطلمبات [٣٥] – وبشكل عام يمكننا ان نقول ان الدولة ، وفي المستويين المركزي والمحلي على السواء ، وبحكم المصالح المسيطرة عليها ، كانت تقف بجانب تلك المصالح عندما تواجه مثل هذه الصراعات والنزاعات .

في المناطق الرعوية واجهت القيادات القبلية والمحلية الروح التجارية بدرجة من الرفض والمقاومة – ولكنها كانت مقاومة في مواجهة امكانيات تقويض التركيبة الاتوقراطية المحلية ، التي صنعتها الدولة الامبريالة ، اكثر من مقاومة تنقيد الحياة نفسها . وفي ذلك يؤكد لنا عبد الغفار كيف ادى توزيع غابات الصمغ العربي في منطقة رفاعة الهوى ، الى تعزيز مكانة الشيوخ في مجتمعهم – وفي هذا الاطار وجدوا انفسهم في مواجهة التجار الشماليين المستقرين في القرى النيلية ، كمنافسين في المجالس الريفية – وذلك بحكم استناد كل منهما على مصادر قوة محددة . فالتجار كانوا يمثلون قوة ونفوذ آليات وفاعليات النشاط التجاري الرأسمالي في الاطراف ، والقيادات القبلية كانت لها مصالحها المختلفة ، المتمثلة في التركيب الاجتماعي التقليدي القائم وفي سلطات المجالس والمحاكم والمناورات القبيلة الرسمية وغير الرسمية[٣٦] . ولذلك كان لابد من انفجار الصراع بين الطرفين ، في عام ١٩٦٤ ، عندما امتدت الصراعات السياسية في المركز الى داخل المنطقة في شكل صراع حول الادارة الاهلية ، حيث وقف التجار وبعض مجموعات البدو في مواجهة الزعامات المحلية وبدأوا يطالبون بتصفية الادارة الاهلية – ولكن المواجهة لم تستمر طويلاً ، نتيجة لتغير توازن القوى في المركز لمصلحة القوى التقليدية ، وقيام الصفوة المحلية بإعادة تكييف مواقفها في اطار الظروف المتغيرة

. وبذلك كشفت تلك الظروف ان الاعتقاد في وجود مصالح طبقية متناقضة بين التجار والزعامات المحلية كان يمثل تبسيطاً لواقع اكثر تعقيدا ، وأن التقاء عالمين مختلفين ، مثل عالم التجار و المناطق الزراعية المستقرة و عالم الزعامات القبلية ، قد لا ينتج عنه انسجام اجتماعي تلقائي ، وأن موقف الدولة المرتبط بالقوى التقليدية ودورهم المؤثر في المجالس المحلية كان لايزال يمثل عاملا هاما وفعالا .

وبعيدا عن الادارة الاهلية، كان نشاط الدولة في المناطق الرعوية الشمالية يتركز ، بشكل رئيسي ، في مجال توفير المياه – فقد شرع الحكم العسكري في تنفيذ خطط خاصة بتوفير المياه في هذه المناطق . ولكن، من الناحية العملية كان تركيزه على مشاريع الطلمبات و الزراعة الالية في الشرق و النيل الازرق [٣٧] وعلاوة على ذلك ، كان تفكير الحكومة في قضايا الرعاة ينطلق ، بشكل عام ، من توجه تكنوقواطي محض ، ومنظور لا تاريخي ، يتحدث عن اعادة استقرار البدو الرحل دون اساس واقعي – و على أي حال ، كانت الدولة غير راغبة و غير قادرة ، في نفس الوقت ، للشروع في تصميم وتنفيذ مثل هذه الخطط – وفي هذا الاتجاه يشير احصاء ١٩٧٣ الى ان البدو كانوا يشكلون حوالي ٦٩٪ من سكان شمال دارفور وكردفان في ذلك الوقت[٣٨] – وفي فترة الديمقراطية الثانية اعادت صراعات الاحزاب مجموعات البدو الى جدول اعمال السياسة الوطنية ، حيث كان حزب الامة ، المعروف بنفوذه في مناطق الغرب ، بدعم حملة محاربة العطش ، التي كانت تجد مساندة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية حتى حرب يونيو ١٩٦٧ – و « مياه الشرب كانت تمثل المصدر الرئيسي للصراعات السياسية في منطقة شمال السافنا في تلك الفترة [٣٩] » كما تشير بعض الدراسات المختصة – وبذلك لم تكن هذه المجموعات بعيدة عن تأثيرات السياسة الحزبية ، التي كانت ترتبط بالظروف الايديولوجية والاجتماعية السائدة في اوساطها وبالقيادات المحلية في تلك المناطق – كما انها لم تكن بعيدة من ضغوط وتأثيرات الروح التجارية الزاحفة في معظم انحاء البلاد بدعم مباشر من الدولة نفسها – فقد كان تسويق الثروة الحيوانية يسير في ازدياد وتوسع ملحوظ ، انطلاقاً من امدرمان كسوق رئيسي في البلاد . ولذلك ظلت اعداد متزايدة من الاغنام والضأن والابل تدخل كسلع رئيسية في النشاط التجاري لمقابلة احتياجات السكان البدو المتزايدة من السكر والبن والتمور والملابس وغيرها . وكان تسويقها يتم عن طريق التجار ووكلائهم . وكان لا بد ان تؤدي هذه العملية ، مع توجهات القيادات المحلية ، الى تشجيع زيادة الحجم الكلي للثروة الحيوانية ، وتأكيد التمايز الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء ، ودفع الاخيرين للتركيز على العمل الزراعي وحتى العمل كعمال زراعيين بهدف مقابلة احتياجاتهم المعيشية[٤٠] .

وفي الجنوب كان انتشار الروح التجارية اقل اهمية في دفع عمليات التغيير الاجتماعي من الظروف العامة التي فرضها تصاعد الصراع السياسي ودخوله في حرب اهلية مفتوحة بعد عام ١٩٦٢ – فقد ظهرت حركة الانيانيا ، في تلك الفترة ، كحركة مقاومة عسكرية مدربة ، نتيجة لاعتمادها على اعداد من حرس الصيد وعناصر الشرطة

والسجون والعسكريين السابقين – صحيح ان تسليحها كان ضعيفاً ، ولكنها تمكنت من حل هذه المشكلة بعد تدفق الاسلحة من الكنغو نتيجة هزيمة ثورة انصار لوممبا في عام ١٩٦٥ – ومع ذلك ، ظلت الحركة مفككة سياسياً ، ومعتمدة على مجموعات محلية مشتتة ومرتبطة بمناطقها القبلية ، خاصة في الاستوائية وبحر الغزال – ومع اتساع العمليات العسكرية تزايدت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمعات المحلية في المنطقة – فالزعم باحتماء الانيانيا في قرى معينة ادى الى قيام الجيش بحملات انتقامية قاسية على تلك القرى ، خاصة بعد ١٩٦٥ – ولكن هذه الحملات كانت لها نتائج عكسية ، لانها لم تحقق اهدافها وادت الى دفع اعداد كبيرة من السكان للهروب من مناطق العمليات واللجوء للدول المجاورة – ووصلت اعداد هؤلاء الى ٢٠٠,٠٠٠ في يوغندا وعدد مماثل في المناطق والمدن التى كانت تسيطر عليها الحكومة – ومن ناحية اخرى ، شملت النتائج غير المباشرة تقويض ما تبقي من مظاهر للادارة الاهلية في الجنوب وتزايد حالة الاحتراب الاهلي بين المجموعات السكانية المحلية ومع القوات الحكومية في نفس الوقت . ومع تأثيرات الحرب الاهلية في المناطق الريفية المختلفة وانتشار الروح التجارية ازداد نمو وتوسع المراكز الحضرية في المنطقة . ففي بعض الاحيان كان يتم تجميع السكان في مناطق قريبة حول المراكز الاقليمية ، وفي احيان اخرى في مناطق بعيدة ، بهدف اعادة توطينهم وتحسين شروط حياتهم – وفي نفس الوقت استمرت المجموعات القادمة من غرب افريقيا في الهجرة الى الجزيرة ، بشكل خاص ، للعمل في لقيط القطن ، وربما الاستقرار في المدن في بعض الاحيان – وكذلك اجبر الجنوبيون على الابتعاد عن ديارهم بحثاً عن العمل او هروباً من الحرب والاستقرار في مدن الشمال او في يوغندا . وكان الوافدون الجدد ، خاصة الجنوبيون ، يتجمعون في مناطق مشتركة خاصة بهم ، وذلك لان ظروف الغربة والمحيط المعادى ، في بعض الاحيان ، قد يؤدى الى توتر المشاعر الاقليمية والاثنية ومضاعفة الاحساس بها بدلاً من تخفيفها او دمجها في بعض اشكال الوعى البروليتاري . ومع تدفق هؤلاء الوافدين في موجات متسارعة وارتباطهم بنشاطات اقتصادية متنوعة ، مثل العمل في قطاع البناء والتشييد ، يتم تحولهم ، تدريجياً ، الى بروليتاريا رثة مكيفة اثنياً وثقافياً[٤١] – والنتائج التى قد تؤدى اليها مثل هذه الوضعية عكستها احداث عام ١٩٦٥ ، عندما اثارت عمليات العنف المتصاعدة في الجنوب ، وبعض الاشاعات المرتبطة بها في الشمال ، عندما اثارت هذه العمليات مشاعر الجنوبيين وفجرت احداث عنف جماعي في قلب الخرطوم [٤٢] . وبالاضافة الى ذلك كان معدل النمو الحضرى عالياً بشكل منتظم ، عند مقارنة ارقام ١٩٧٣ بارقام ١٩٥٦ – فد قفز حجم سكان العاصمة المثلثة من ٢٥٠,٠٠٠ الى ٧٥٠,٠٠٠ نسمة خلال هذه الفترة ، بينما ارتفع حجم سكان المدن الاخرى بما يقارب ١,٥ مليون نسمة ، اى ان الزيادة الكلية كانت تعادل ٢٩٠,٩٪ ، في وقت ارتفع فيه حجم سكان البلاد من ١٠ ملايين الى ١٤ مليون نسمة تقريباً[٤٣] . وتمثلت اهم النتائج السياسية لهذا التحول الكبير في زيادة الاهمية السياسية للمدن مقارنة بالمناطق

الريفية – ولذلك برزت ضرورة اعادة تخطيط الدوائر الانتخابية وبدأ خطر الاضرابات الحضرية يشكل قوة سياسية متزايدة الاهمية – وجاءت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ لتؤشر اهمية المدن كعامل مؤثر في السياسة السودانية . ونتيجة لذلك بدأت الدولة تقوم بتوسيع الخدمات وسياسات الدعم في المناطق الحضرية ، حيث ازدادت اعداد المدارس والمستشفيات ، وتوسعت سياسة دعم السلع ، مثل السكر والقمح والبترول – وظل سكان المدن والمناطق المجاورة يمثلون المستفيد الرسمي من هذه السياسات ، وذلك بحكم ضعف استهلاك هذه السلع في المناطق الريفية او بحكم ضعف كمياتها وبالتالي ارتفاع اسعارها .

العلاقات الخارجية :-

في فترة الحكم المدني والحكم العسكري الاول كانت العلاقات الخارجية تحتل موقعاً اقل شأناً من السياسة الداخلية – وفي ذلك تشير بعض التعليقات حول السنوات العشر الاولى التي اعقبت الاستقلال الى .. (ان اهم سمات السياسة الخارجية السودانية خلال معظم سنوات ما بعد الاستقلال كانت تتمثل في غياب الاهتمام بها ..) وذلك لأن الحكومات السودانية المتعاقبة .. (لم تكن قط مهتمة بقضايا السياسة الخارجية بشكل ثابت ومتصل وافق بعيد المدى – اذ ان السياسيين السودانيين كانوا محكومين ، بشكل رئيسي ، بإعتبارات السياسة الداخلية (٤٤)) ويبدو هذا الاستنتاج صحيحاً كما هو واضح في متابعتنا للسياسة المحلية في الفترة المذكورة – ولكن ذلك لم يكن نتيجة لاختيار واع بقدر ما كان نتاجاً لضرورات عملية – فمجرى السياسة السودانية هو الذي فرض على السياسيين أهمية التركيز على المسائل الداخلية ، والضرورات السياسية والاقتصادية هي التي كانت تحكم علاقات السودان الخارجية .

هناك عاملان هامان في العلاقات الخارجية ، الفاعلون السياسيون والاداريون الداخليون والفاعلون الخارجيون . فخارجياً كان هناك اهتمام ضعيف ، على الاقل بعد السنوات الاولى للاستقلال – فقد ظلت مصر تواصل اهتمامها بالسودان في اصرار ومثابرة – وكذلك ابدت الولايات المتحدة بعض الاهتمام نتيجة لاهتمامها بمصر ، بشكل رئيسي – وبخلاف ذلك لم يبرز اى اهتمام جدى وحقيقي – فالدول العربية كانت لها مشاغلها الخاصة ، وكانت تفتقد الموارد الضرورية للحركة – والدول الافريقية ، هى الاخرى ، كان اهتمامها بالسودان ضعيفاً ومحدوداً – ويبدو ان المشاكل الاقليمية في القرن الافريقي وشرق افريقيا هى التي كانت تشغل بالها اكثر من اى مشاكل اخرى – واذا كانت هذه الدول ترغب في خلق علاقات مع البلدان العربية ، فهناك مداخل اكثر فعالية من السودان ، مثل مصر نفسها .

ومن جهة اخرى هناك عدة خصائص تركيبية داخلية كانت تدفع في اتجاه توطيد العلاقات مع العالم الخارجي ، التي ادت ، في بعض الاحيان ، الى تفجير خلافات حادة داخل النظام السياسي السوداني ، الذي كان يعاني اصلاً من الانقسامات . وابرزها

مسألة الموقف مع مصر، خاصة في فترة صعود جمال عبد الناصر - فبالاضافة الى شعبيته الخاصة (وكان الاكثر شعبية وسط جماهير شمال السودان حتى وفاته في عام ١٩٧٠) كانت هناك طموحات مصر التوسعية التى توضحت ، بشكل جلى ، في تدخلها في اليمن في بداية الستينات - ونتيجة لذلك ادى طرح مسألة العلاقة مع مصر ، بشكل مباشر وفوري ، الى توسيع وتعميق صراعات وانقسامات السياسة السودانية - فقد ظل السودانيون يعكسون مشاعر متناقضة تجاه العلاقة مع مصر ، وخاصة العلاقات المرتبطة بالوحدة السياسية والاقتصادية معها - وفي هذا المجال كانت علاقة الحزب الوطنى الاتحادى تتميز بثلاثة مستويات . فالسياسيون كانت لهم ارتباطاتهم ، التى لم تتأثر حتى بعد تراجعهم عن فكرة وحدة وادى النيل ، والختمية ، بدورهم ، كانت لهم علاقاتهم من خلال بعض اطراف النظام السياسي الحاكم هناك - وبعض تجار الحزب الاتحادى كانت لهم علاقاتهم التجارية المحددة - وظلت هذه العلاقات مستمرة طوال فترة ما بعد الاستقلال . وكان المرتبطون بها ينظرون إليها كضمانة لمستقبلهم السياسي ، بينما كان ينظر إليها آخرون كخطر حقيقي على مستقبل البلاد - وفي الجانب الآخر ، كان لحزب الامة علاقات سياسية وتجارية وطيدة مع البلدان الغربية ، وخاصة بريطانيا - وبعد انسحاب الاخيرة وتأميم قناة السويس ، تقدمت الولايات المتحدة لملء الفراغ وبدأت في احتواء مصر عن طريق تطوير علاقات جديدة مع السودان ، جنباً الى جنب مع علاقاتها بأثيوبيا وفي ارتباط بقاعدة كافنيو للاتصالات بالقرب من اسمرا . ووجدت في حزب الامة ، بحكم موقفه من مصر ، حليفاً جديداً ثابتاً وقوياً . ولذلك كان عبد الله خليل ، رئيس الوزراء ، متحمساً لقبول المعونة الامريكية الجديدة التى طرحت في عام ١٩٥٨,

وفي تلك الفترة ، مع تفاقم خلافات الحكومة الائتلافية واندفاع زعماء الوطنى الاتحادى نحو مصر ، جاءت محاولة القوات المصرية لدخول منطقة حلايب في الحدود السودانية المصرية وانتشار اشاعات حول تقدمها لغزو السودان[٤٥] - وعندما استولى الجيش على السلطة ، بقيادة الفريق عبود وكبار الضباط ، واعلن قبوله للمعونة الامريكية ، انتشرت شائعات اخرى حول مؤامرة معادية لمصر بقيادة الدول الغربية وحلفائها من السودانيين - وكان ما يجرى في تلك الايام يمثل نسخة طبق الاصل من ما كان يجرى في فترة الحكم الثنائي وانعكاسات السياسة الدولية داخل السياسة السودانية - وفي عام ١٩٥٨ ، كما في فترات سابقة ، كانت المؤسسات السودانية وارادة السودانيين هى التى قامت ، في النهاية ، بحسم الموقف (في هذه الحالة قيادة الجيش السودانى الذى تطور من قوة هدفها مواجهة النفوذ المصرى في البلاد)

بعد توطيد مركزها في السلطة بدأت قيادة الانقلاب مفاوضات مع مصر في ظروف مواتية وبعيدة عن الصراعات والمناورات التى كانت تؤثر في البعد المصرى في السياسة السودانية - وكانت مياه النيل في مقدمة الموضوعات المطروحة في جدول المفاوضات ، بحكم ارتباطها ببناء السد العالى في اسوان ، الذي ستغمر مياهه منطقة النوبة السودانية - ومن جهة اخرى ، كانت طموحات النظام العسكرى في التنمية الزراعية

تدفعه لزيادة نصيب السودان من مياه النيل - وبعد الوصول الى اتفاق حول هذه المسألة ، بجانب بعض العلاقات التجارية والمساعدات الخارجية دخل السودان في فترة غياب كامل للسياسة الخارجية . وذلك بسبب عدم اهميتها للسياسة الداخلية ، التي تحولت الى مجال رئيسي في جدول اعمال النظام العسكري . ويبدو ان حالة الجمود والمحافظة التي ميزت علاقات السودان الخارجية في تلك الفترة هي التي دفعت الحكومة الانتقالية ، التي اعقبت سقوط النظام العسكري ، الى انتهاج سياسة خارجية راديكالية(٤٦) - فقد اعلنت وقوفها مع القوى الموالية للناصرية في جنوب الجزيرة العربية وأكدت اهتمامها بالدول الافريقية المجاورة ، عن طريق دعم الثورة الارترية والكنغولية - وادى ذلك الى قيام حكومات اثيوبيا والكنغو بتوسيع دعمها وتاييدها لحركة الانيانيا ، كرد فعل طبيعي لموقف السودان تجاه القوى المعارضة المسلحة داخل تلك البلدان - والمفارقة ان سياسات حكومة ثورة اكتوبر ومحاولاتها لانهاء مشكلة الجنوب قد ادت عملياً لتصعيد وتوسيع الحرب الاهلية هناك - ولكن بعد ابعادها وعودة الاحزاب الرئيسية لكراسي الحكم ، وفشل مؤتمر المائدة المستديرة ، عادت الحكومات الحزبية المتعاقبة الى سياسة مواجهة العنف بالعنف - ووقتها شعرت بضرورة انتهاج سياسة افريقية ملائمة تستهدف تطوير العلاقات مع البلدان المجاورة . ولذلك تحرك محمد احمد المحجوب ، رئيس الوزراء ، في زيارة لبلدان شرق افريقيا ، ولكنه لم ينجح في تحقيق الاهداف المطلوبة ، خاصة مع الحكومة اليوغندية ، التي واصلت دعمها وتاييدها لحركة الانيانيا بعد فترة قصيرة من تلك الزيارة - وبجانب ذلك ، كانت الدول الافريقية المجاورة تنظر بقلق لدور المحجوب النشط في السياسة العربية ومحاولة قيامه بتسوية خلافات الحكام العرب وتوحيد مواقفهم - ويبدو ان كل ذلك قد مكن السودان من القيام بدور توفيقي في بعض القضايا العربية الصعبة - ووجد ذلك توافقاً مع شخصية المحجوب وتطلعاته للقيام بمثل هذا الدور . وجاءت الفرصة في اعقاب هزيمة العرب في حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ ، عندما تمكن من تحقيق اكبر نجاحاته في السياسة الخارجية ، حيث نجح في التوسط بين السعودية ومصر وتحقيق مصالحة بينهما ادت الى انسحاب القوات المصرية من اليمن والى انعقاد مؤتمر قمة عربية في الخرطوم في اغسطس ١٩٦٧ . وكانت تلك القمة تمثل تأكيداً لوحدة الصف العربي وبداية لمرحلة جديدة تميزت بروح المصالحة والواقعية في السياسة العربية . ومع ان المحجوب استمر في دوره النشط في السياسة الخارجية ، فإن السودان لم يعد يمثل ، في الفترة اللاحقة ، محوراً مركزياً في سياسة الشرق الاوسط . والواقع ان تطورات المنطقة هي التي اصبحت تؤثر اكثر واكثر في سياساته الداخلية . وبعد ان سيطرت مشكلة الجنوب على المسرح السياسي ، تحولت الحرب الاهلية الداخلية الى عامل هام ومؤثر في علاقات السودان الخارجية - ومع انشغال المحجوب بمجريات السياسة العربية وتورط الجيش السوداني في العمليات العسكرية المتواصلة في الجنوب ، كان من الطبيعي ان يضعف تعاون الدول الافريقية مع حكومة السودان وان

يتزايد تاييدها ودعمها لحركة الانيانيا ومطالب الجنوبيين – وبذلك تزايدت سيطرة الصراع الداخلي بين الجنوب والشمال على السياسة الخارجية . وفي الشهور الاخيرة من فترة الديمقراطية الثانية ، ظلت السياسة السودانية مشغولة بقضاياها الداخلية وبعيدة كل البعد عن الاهتمام بالاوضاع الخارجية المحيطة بها .

خلاصة :-

لقد كانت السياسة الحزبية ، في الفترة ٥٦ – ١٩٦٩ (مع استبعاد فترة الحكم العسكرى الاول) كانت تعاني من نقاط ضعف واضحة ، خاصة في الطريقة التى كان يعمل بها نموذج ديمقراطية وستمنستر في التجربة السودانية . فتطور الحياة الحزبية ارتبط بوجود حزبين مسيطرين في الشمال ، بدون اى حزب مماثل في الجنوب . وبحكم عدم قدرة اى حزب منهما على تكوين حكومة بمفرده ، ظلت الحكومات المدنية تقوم على اساس ائتلافي بشكل دائم . وهذا ما جعلها ، في الواقع العملي ، تعانى من عدم الاستقرار والخلافات والصراعات داخل الاحزاب الكبيرة ، والنزعات الانتهازية وسط الاحزاب الصغيرة – ومن الطبيعي ان يؤدى مثل هذا الوضع الى اضعافها وشللها ، بل الى خيبة الامل والاحباط من النظام السياسي بكامله ، وبالتالي تنمية الاهتمامات الشعبية بالاحزاب والتيارات التي كانت تطرح بدائل راديكالية ، اليمينية واليسارية على السواء – ومع ذلك ، هناك ، ايضاً ، بعض مصادر القوة المتمثلة في قدرة الاحزاب الكبيرة في الحصول على اغلبية في المناطق الريفية الشمالية ، وهذه الاغلبية تمثل مسالة حيوية وهامة في النظام الديمقراطي البرلماني – وظاهرياً كانت الآلية الاساسية تتمثل في الارتباطات الدينية اكثر من اى عامل آخر – ولكن الطرق والمجموعات الدينية لا ترتكز فقط على العلاقة الدينية ، رغم اهميتها البارزة ، بل ترتكز ، ايضاً ، على ارتباطات طبقية واثنية – فالطبقة التجارية والثرية في السودان تتميز بعدم الوحدة والانسجام ، والقيادات البارزة في الحزبين الرئيسيين كانت تتمتع بنفوذ ومصلحة مشتركة في النظام القائم ، ولكنها تفتقد الخيال والقدرة على تشغيله لخدمة المصلحة العامة ، بعيداً عن المصالح والمكاسب قصيرة المدى للزعامات والمؤيدين – وهذا الفشل بالتحديد هو الذي تسبب في اضعاف النظام السياسي بكامله – وفي نفس الوقت ظلت الطبقة الرأسمالية ، كطبقة في ذاتها ، مشدودة للانقسامات الطائفية والصراعات السياسية في البلاد ، ومرتبطة بالطبيعة الاسرية والعشائرية لنشاطاتها الاقتصادية . ونقاط الضعف هذه ، على اى حال ، لا ترتبط فقط بمجموعات الاثرياء كطبقة ، بل تنعكس ، ايضاً ، في النشاط السياسي وفي اطار المجتمع ككل – وذلك نتيجة لتاثير عامل ثالث في السياسة الحزبية ، بجانب العاملين الديني والطبقي ، هو العامل الاثني – فمع سيطرة الادارة الاهلية ، بما تفرزه من علاقات وارتباطات اثنية محددة ، خاصة في مناطق الشمال البعيدة عن المناطق النيلية المستقرة ، ظلت شبكة العلاقات التجارية والدينية تقوم على المحافظة على تحالفات وطيدة مع القيادات المحلية ، التى تشكل مركز الموارد والجهد

والوقت في تلك المناطق – وكان ذلك يعني ان يقوم زعماء الاحزاب بمساندة ودعم وكلائهم ومؤيديهم ، من خلال التوزيع الحزبي الداخلي للموارد ، مثل تمويل الحملات الانتخابية واستغلال الآليات الحزبية داخل السلطة وغيرها – والوكلاء المحليون ، بدورهم ،كان لهم نفوذهم وعلاقاتهم في المستويات الادنى – وهكذا ، مع محدودية وضعف الكعكة المطلوب توزيعها ، تشتد الضغوط في اتجاه المزيد من الانقسامات والصراعات الحزبية في المركز – وهكذا تستخدم العوامل الاساسية في السياسة السودانية (الديني والطبقي والاثني) ، وكلها تتميز بسيولة تركيبها في مجتمع متغير ، كل هذه العوامل تستخدم من اجل المحافظة على نظام التعددية السياسية – ولكن التابعية التي يعمل من خلالها تفرض ، بالضرورة ، اسلوبها الانتقائي الخاص والمحدد – ومن هنا قد تشعر بعض المناطق بتجاهلها وحرمانها من فرص التقدم والتطور نتيجة لتاثير احد هذه العوامل – ويبدو واضحاً ان الجنوب قد اهمل بشكل جلي نتيجة لتأثير هذه العوامل مجتمعة . فقد كان يفتقد التطور الاقتصادى والطبقة التجارية المحلية التي قد تشكل قاعدة مؤثرة في نمو وتطور التنظيم الحزبي – وكان ايضاً مستبعداً في مجال الاهتمام الديني ، وتركيبته الأثنية المحلية لم تدمج بشكل وطيد مع جهاز الدولة كما حدث في الشمال – وهكذا ، يؤدى ما يجمع الشمال ويوحده الى تنمية مشاعر ترفض العنف الجاري في الجنوب او تؤيده بشكل ضمني أو معلن – ولكن ذلك لا يعني ان الشمال يشكل كلاً موحداً ومترابطاً – فهناك مناطق عديدة تعاني من ضعف الارتباط بالمركز ، مثل جبال البحر الاحمر (موطن قبائل البجا في الشرق) وجبال النوبة وبدرجة أقل منطقة دارفور . وارتباطاتها الاقتصادية تعاني ، ايضاً ، من حالة ضعف مماثلة – وفي مواجهة تنامي واتساع الروح التجارية ، تشعر المناطق الشمالية النائية، أيضاً ، بنوع من الاهمال المتزايد . وهذا ما فتح الطريق لنمو وتطور أحزاب اقليمية صغيرة ، ولكنها لم تتحول الى امتداد للحرب الاهلية الجارية في الجنوب في المناطق الشمالية ، بحكم نسبية ومحدودية إهمالها وتجاهلها مقارنة بالجنوب ولاسباب أخرى .

وهناك نقطة ضعف أخرى ، تتمثل في صعوبة اصلاح الوضع الحزبي ، بحكم الاستقرار النسبي للتركيبة الحزبية ومركزيتها في توزيع الموارد – فقد اصبح السودان بلداً مستقلاً بدستور انتقالي . وكانت نقاط الضعف هذه واضحة بالنسبة للسياسيين والمجتمع السياسي في نفس الوقت ، كما تشير الى ذلك المناقشات المتواصلة حول الدستور الملائم للسودان – حدث ذلك طوال السنوات ٥٦ –١٩٥٨ ، بمشاركة من السياسيين الجنوبيين الذين كانوا يضغطون في اتجاه الاقرار بنظام حكم فيدرالي ، كان الشماليون قد وعدوهم به عند اعلان الاستقلال – وفي عام ١٩٦٥ تكررت مناقشة الموضوع في مؤتمر المائدة المستديرة ، وفي عام ١٩٦٨ كانت هناك مناقشات مطولة حول الدستور ، وقطعت شوطاً كبيراً في طريق الاتفاق على قضايا دستورية عديدة . ولكنها لم تصل الى نهايتها نتيجة لانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ – ونتيجة لذلك ، ظلت نقاط الضعف المذكورة ، بدءاً بتركيبة الحكومات المتعاقبة ومروراً بالنزعات الاقليمية وانتهاءاً بالحرب

الاهلية ، ظلت ثابتة ومستمرة دون اى محاولة جادة لتقويمها واصلاحها – وذلك نتيجة لعدم قدرة النظام الواضحة على تنفيذ اى برنامج اصلاحى .

ومن جهة اخرى ، كشف نظام الفريق عبود ، بطبيعته المحافظة ، عن جوانب القوة والضعف في النظم العسكرية – وتمثلت مواقع القوة في القدرة الابتدائية على ابعاد السياسيين المتناحرين ، بمعاركهم المتواصلة حول السيطرة على الموارد التى يمكن توزيعها لمصلحة الاتباع ، واستبدالهم بدولة وحكومة محايدة وتكنوقراطية – ولكن نقاط ضعف مثل هذا النظام تمثلت ، بشكل محدد ، في عدم قدرته على خلق علاقات وطيدة مع المجتمع المدنى خلال فترة من الزمن ، مثل تلك التى تمتلكها الاحزاب السياسية – وبحكم محدودية قدرته على القمع وضعف تركيب الدولة ، فإن الحكام العسكريين لا يمكن ان يضمنوا الاستمرار لمجرد لطفهم ودماثة اخلاقهم – فقد كان ذلك اكثر صعوبة بالنسبة لهم من اسلافهم البريطانيين ، الذين كانوا يتمتعون بتركيب مماثل . وذلك نتيجة لاسباب محددة ، وهى : أولاً: – هم انفسهم كانوا يصنفون كجزء من اقسام وفئات المجتمع المحلي في مواجهة اقسام وفئات اخرى – وتكشفت هذه الحقيقة مع مرور الوقت وتدهور التأييد الشعبي في اوساط المجتمع .ثانياً : ان الاحزاب تظل موجودة رغم حظر نشاطها بالقانون ، وعقارب الساعة السياسية لا يمكن ارجاعها للوراء بشكل كلى وكامل ، خاصة في ظروف المعوقات السياسية والاجتماعية لاستخدام نهج العنف والقمع ، على الاقل في الشمال .ثالثاً : ان المجتمع اصبح اكثر تعقيداً وفتح الطريق لنمو وظهور قوى جديدة ، بما في ذلك قوى الاضطرابات الحضرية .رابعاً : ان الجيش نفسه لم يكن موثوقاً به بالكامل ، بحكم ظهور بعض المشاكل والخلافات في السنوات الاولى. وفي مواجهة الانتفاضة الشعبية ، التى انفجرت في عام ١٩٦٤ ، وقف صغار الضباط بجانب الشعب – ووقتها كان واضحاً ان النظام العسكرى لم يتمكن من خلق القاعدة الشعبية الضرورية للاستمرار في الحكم . ولكن عيوب الحكم المدنى ونقاط ضعفه الاساسية قد تدفع عسكريين آخرين للاستيلاء على السلطة وتكرار التجربة من جديد .



الفصل الخامس

سنوات النميري

١٩٦٩-١٩٨٥

التابعية العسكرية :-

١ / طموحات الانقلاب الثورية :

كان انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ حدثاً سودانياً تقليدياً ، متوقعاً وغير متوقع في نفس الوقت . كان متوقعاً نتيجة للانحرافات التى تورطت فيها الاحزاب السياسية والمازق السياسي والدستورى الذي كانت تعيشه البلاد ، بالاضافة الى انتشار شائعات واسعة في الشهور الاولى من عام ١٩٦٩ حول احتمال وقوع انقلاب عسكري ، دون ان يقوم السياسيون بإجراء اى تحوطات وقائية . وكان غير متوقع لان اوساط الانقلابيين كانت تعيش خلافات كبيرة حول تنفيذ الخطة أو تأجيلها لتاريخ لاحق - وفي وسط حالة الشكوك والترقب السائدة وقتها ، بسبب شلل وعجز القوى السياسية المسيطرة ، كان هناك تنظيم الضباط الاحرار داخل الجيش السودانى - وقد يبدو غريباً اذا لم يؤثر حكم جمال عبد الناصر في قيام حركة ضباط احرار في السودان ، كما قد حدث في عدد من البلدان العربية ، بهدف احداث تغيير راديكالي مشابه للنموذج المصرى - فبعد القضاء على البدايات الاولى للتنظيمات العسكرية في عام ١٩٥٧ ، تطورت في الستينات حركة عسكرية واسعة وقوية ، وكانت تنطلق من توجهات راديكالية متنوعة ، ومرتبطة ايديولوجياً بإنتقادات جوهرية لنظام الفريق عبود وتوجهاته المحافظة وللحكم المدنى الذي خلفه ، في نفس الوقت - وكان لحركة الضباط الاحرار هذه تأثيرها الفعال في انتصار ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، من خلال محاصرة مركز النظام العسكري الحاكم والتشكيك في امكانية قيام الجيش بقمع حركة المظاهرات والاضراب السياسي واعلان وقوف القوات المسلحة مع انتفاضة الشعب بوضوح وحزم - ولكن ، مع وضوح هذا الدور المؤثر والفعال ، فإنه لم تجرى اى محاولة لتفكيك التنظيم الذي كان يقف خلفه بعد عودة الديمقراطية والحكم المدنى - ومن جهتهم كان الضباط الاحرار في حالة هدوء وركود . ولكنهم عادوا لتنظيم انفسهم بعد احساسهم بالاحباط وخيبة الامل في الحكم المدنى ، كغيرهم من فئات طبقة المتعلمين في البلاد[١] .

كانت هناك شكوك حول قيام الانقلاب ، نتيجة لخلافات في اوساط الضباط الاحرار - فالعناصر المرتبطة بالحزب الشيوعي كانت ترى المخاطر المحيطة بانقلاب يستهدف احداث ثورة اشتراكية - ولذلك كانت تقول بضرورة الاستمرار في بناء وتوسيع الحركة الشعبية اكثر من الثقة المفرطة في انقلاب يقوده صغار الضباط - وفي الاسابيع القليلة التى سبقت الانقلاب ، كانت وجهة نظرهم هذه تخطى بأغلبية ضعيفة وسط تنظيم

الضباط الاحرار - ولكن المجموعة الاخرى كانت تشعر بأن الظروف السائدة في تلك الفترة تمثل افضل الشروط المطلوبة وقد لا تتكرر مرة اخرى في المستقبل المنظور. وفي صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ تحركت هذه المجموعة ونفذت انقلابها، الذي عرف فيما بعد بـ ثورة مايو(٢).

كانت بعض الجوانب محسومة، بحكم خضوعها لتخطيط مسبق - وتمثل ابرزها في مشاركة وتعاون واسع من بابكر عوض الله، الذي اكد مواقفه وارتباطاته السياسية عندما قام، كرئيس للقضاء، بمعارضة جهود الاحزاب القديمة لحل الحزب الشيوعي واعتباره تنظيماً غير دستوري(٣). ومن هنا جاء ارتباطه ليقدم للانقلابيين شخصية شعبية معروفة بمواقفها، وليصبح، بالتالي، المدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة (الانقلاب) ولكن بعيداً عن عوض الله، كان هناك قدر معين من التشويش والارتباك. وذلك لأن المجموعة التي نفذت الانقلاب اكدت وقوف بقية ضباط الجيش معها، بما في ذلك زملائهم السابقين، أمثال بابكر النور وأبو القاسم هاشم، اللذان انضما لمجلس قيادة الثورة، رغم وقوفهما ضد الانقلاب في وقت سابق (٤).

هكذا، اذن، عاد الجيش الى السلطة مرة اخرى، وحل مجلس قيادة الثورة محل قيادة الانقلاب العسكرى الاول - وبحكم موقعه هذا، كسلطة حاكمة، كان المجلس يتمتع بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات السياسية المناسبة (شرط المحافظة على وحدة الجيش) وفي توجيه وادارة سياسات الدولة في نفس الوقت. ولكنه كان مواجهاً بنفس العقبات التى واجهت الحكام الذين سبقوه - وهناك بالتحديد، اختلافان هامان بين مجلس قيادة الثورة واسلافه في نظام عبود - الاول : - ان ضباط هذا المجلس لم يكونوا من كبار الضباط. وبالتي لم يكن ما حدث مجرد تغيير في النخبة من النوع الذي كان يمثله الجنرال عبود، مع درجة موازية من القبول في جانب عناصر النخبة الاخرى، خاصة القيادات الطائفية، والاختلاف الثاني : ان مجلس قيادة الانقلاب كان واضحاً في توجهه الراديكالي، رغم عدم وضوح هذا التوجه بشكل محدد. وهذا ما إدى الى اثارة غضب واستياء القيادات الحزبية القديمة، التى ابعدت عن كراسي الحكم ووجهت لها اتهامات وادانات قاسية(٥).

واذا أخذنا في الاعتبار احتياج السلطة الحاكمة لنوع من التحالفات مع المجتمع المدنى، كشرط ضرورى ولازم للسياسة السودانية، فقد كان على الحكام الجدد البحث عن حلفاء ومتعاونين جدد. ورغم شكوك الشيوعيين فى مجلس قيادة الثورة منذ فترة ما قبل الانقلاب،، فأنه لم يكن أمام هؤلاء الحكام سوى ربط أنفسهم مع الحزب الشيوعى. و بالرغم من انتقادات الشيوعيين السابقة ورفضهم استلام السلطة عن طريق الانقلاب رغم كل ذلك فأنهم لم يترددوا كثيرا فى الاقرار بضرورة وحتمية الارتباط بالنظام الجديد-ولذلك بدأت علاقات الطرفين بشكل جيد، من خلال تمثيل الشيوعيين فى مجلس قيادة الثورة و تعيين بعض قياداتهم البارزة فى مجلس وزراء الأنقلاب، الذى ترأسه بابكر عوض الله - ومن هنا كان تأثير الحزب الشيوعى فى سياسات الحكومة واضحا

وجلياً خاصة في خطوات تأميم البنوك والشركات الخاصة المحلية والاجنبية، وفي مجالات الحياة العامة، مثل الخدمة المدنية والتعليم والتعيينات السياسية في المواقع المختلفة وغيرها .ولكن سرعان ما ظهرت خلافات حادة في مجالين رئيسيين .وتمثل المجال الاول في مستقبل الحزب الشيوعي نفسه ، خاصة بعد أن أتجه القوميون العرب في مجلس قيادة الثورة ، بقيادة نميري (الذى اصبح رئيسا للوزراء ايضا) الى بناء حزبهم الخاص (كانوا يفضلون تعبير الحركة على الحزب) و ذلك بهدف دعم وتعزيز حركة الثورة – وكانوا يرون ضرورة قيام مثل هذا التنظيم ، رغم انكشاف عيوب نظام الحزب الواحد في الانظمة الانقلابية الثورية في بعض بلدان الشرق الاوسط، وخاصة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر . فقد قامت سلطة الانقلاب بحل كل الأحزاب السياسية ، ومن ضمنها الحزب الشيوعي نفسه . وكان القوميون العرب ، وخاصة جعفر نميري ، ينظرون للحزب الشيوعي كمنافس خطر لهم – ولذلك كان من الضروري أن يؤكد الشيوعيون التزامهم الكامل و الثابت بتوجهات النظام الجديد وإعلان تأييدهم للانخراط في الحركة الجديدة ، الاتحاد الاشتراكي السوداني – ولكن ،بينما أيدت مجموعة محدودة وقوفها مع هذا الاتجاه ،أعلنت الأغلبية وقوفها خلف سكرتيرها العام ،عبد الخالق محجوب ، في معارضته لحل الحزب و الانخراط في التنظيم الجديد –وكان الحزب يدعي أن عضويته تصل الى ٥٠,٠٠٠ عضو وأنه يجد تأييدا واسعا في أوساط النقابات وتنظيمات المزارعين والمثقفين والشباب والنساء – ولذلك ليس من السهل عليه أن يتخلى عن كل ذلك ويمنحه للاتحاد الاشتراكي السوداني . ونتيجة لذلك ازدادت شكوك الشيوعيين ومخاوفهم تجاه النميري وأعضاء مجلس الثورة المرتبطين به – أما المجال الثاني فقد تمثل في مشروع الوحدة مع مصر وليبيا – فقد كان نميري ينظر الى جمال عبد الناصر في مصر ومجموعة صغار الضباط الراديكاليين في ليبيا كنموذج ومثال يجب أن يحتذى – وكان يرى أن اتحاد البلدان الثلاثة قد يمكن عبد الناصر والحركة الناصرية من استعادة شبابها وحيويتها ويعزز دور هذه البلدان الثلاثة في المنطقة العربية . ولكن الحزب الشيوعي كانت له شكوكه العميقة حول هذا المشروع ، بحكم عدم ثقته في ناصر نفسه ودور الأخير في قمع الحركة الشيوعية المصرية وتصفية بعض قياداتها ، واحتمال امتداد سياسات القمع والاضطهاد الى السودان بعد تحقيق مشروع الوحدة .

ونتيجة لكل ذلك ظهرت خلافات الطرفين الى السطح في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ وبداية عام ١٩٧١ . وفي نوفمبر ١٩٧٠ أبعد بابكر النور وهاشم العطا ، الشيوعيان البارزان ، وفاروق حمد الله من مجلس قيادة الثورة ، و اعتقل عبد الخالق محجوب وتم أبعاده للقاهرة – ووصلت حالة التوتر والصرع الى ذروتها القصوى في ١٩ يوليو ١٩٧١ ،عند ما قاد هاشم العطا محاولة انقلاب ناجح وتمكن من استلام السلطة واعتقال نميري وزملاءه – ومع أن هناك مؤشرات قوية تؤكد علاقة عبد الخالق محجوب بالانقلاب ، من مخبئه داخل السودان ، الا أن الحزب الشيوعي ، بشكل عام لم

يكن مستعدا لاستقبال الحدث ، و المظاهرات الشعبية التى نظمت خلال تلك الايام كانت ضعيفة وتفتقد الحيوية والاندفاع – وفى تلك اللحظات لم يكن الانقلابيون حريصين على تحييد بقية القوات المسلحة . وفى ٢٢ يوليو بالتحديد تمكنت بعض القوات ، المتمركزة فى منطقة الشجرة جنوب الخرطوم ، من تشغيل وتحريك دباباتها والهجوم على القصر الجمهورى (كان الخبراء السوفيت ، الموالين للانقلاب ، قد قاموا بشل حركة هذه القوات وتجميدها طوال ايام الانقلاب الثلاثة)وفى هذا الاثناء كانت هناك تطورات معادية للانقلاب تجري فى الخارج – فقد كان اثنان من قيادة الانقلاب فى لندن ، هما بابكر النور ، رئيس المجلس الجديد ، وفاروق حمد الله ، عضو المجلس ، يستعدان للوصول إلى الخرطوم في إحدى طائرات الخطوط الجوية البريطانية ، ولكن الطائرة اجبرت على الهبوط في إحدى المطارات الليبية وتم إعتقال بابكر وفاروق بواسطة السلطات الليبية ، التى أزعجها الإنقلاب وإبعاد نميرى الموالي لها – وفي نفس تلك اللحظات كانت مصر تعد العدة لنقل بعض القوات السودانية ، المتمركزة في قناة السويس ، للخرطوم عن طريق الجو للمساعدة في إعادة نميرى للسلطة مرة أخرى [٦] – وفي النهاية تمكنت بعض قوات منطقة الشجرة من الهجوم على القصر وإطلاق سراح نميرى ، عن طريق الصدفة ، وإعادته للسلطة . وكانت الساعات الأخيرة في إنقلاب هاشم العطا لحظات دامية ، حيث قتلت مجموعة من الضباط الموالين لنميرى الذين كانوا معتقلين في بيت الضيافة بالقرب من القصر – وجاءت المحاكمات اللاحقة لتقضي بإعدام قيادات الانقلاب ، ومن بينهم بابكر النور وفاروق حمد الله ، وبعض قيادات الحزب الشيوعي (عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وجوزيف قرنق) ولتعقبها مطاردات وحملات اعتقال واسعة للشيوعيين وانصارهم .

هناك درسان هامان كان لابد من استيعابهما من قبل نميرى ومجلس قيادة الثورة ، اذا ارادوا فعلاً الاستفادة من تجربة ما جرى . وتمثل الدرس الاول في ان الجيش قد تحول ، مرة اخرى ، الى مؤسسة حاكمة غير مستقرة ، تماماً كما كانت بدرجة معينة أثناء حكم الرئيس عبود ، رغم انه لم يعرف بالضبط حجم تأثيرات انقلاب هاشم العطا – فقد كانت هناك مساعدات من دول شرق اوربا في المجالات الامنية المختلفة . ولكن هذا المصدر لا يمكن الاعتماد عليه بعد محاولة الانقلاب . وكان لابد من مرور سنوات عديدة وتوفر ظروف مختلفة قبل ان يصبح الجيش مؤسسة موثوقاً فيها بشكل أكبر – وتمثل الدرس الثاني في مشكلة القاعدة الاجتماعية للنظام الحاكم – فقد لجأ مجلس قيادة الثورة ، في البداية ، للحزب الشيوعي ، ليس فقط بسبب التأييد الأيديولوجي (مع ان الطرفين لا يتفقان تماماً في هذا المجال) بل ، ايضاً ، بسبب حاجة الدولة في السودان لعلاقات وتحالفات اجتماعية من اجل المحافظة على بقائها واستمرارها ، خاصة في مواجهة القوى التى تقف ضدها – وفي هذا المجال ، كانت « ثورة مايو » تواجه تحدياً من حركة الأنيانيا ، التى كانت تقود عمليات عسكرية واسعة في الجنوب ، ومن الحركة المهدوية ، التى حاولت الدخول في مواجهة مع النظام الحاكم في مارس ١٩٧٠ ، في نفس الوقت ..

وفي الحالتين كان دور الحزب الشيوعي ضعيفاً ومحدوداً – فقد كان الشيوعيون ، لفترة طويلة ، من المدافعين الأساسيين عن حق الجنوب في الحكم الذاتي الاقليمي – ولكن وزير شئون الجنوب ، الشيوعي جوزيف قرنق ، ظل يربط تطبيق هذا التوجه ببناء الاشتراكية ، رغم المعارضة الواسعة التى وجدها في ذلك من السياسيين الجنوبيين(٧) – ونتيجة لذلك اكتشف الجيش ان الحرب الاهلية ظلت مستمرة وان حركة الأنيانيا ظلت تتطور في تنظيمها وامداداتها – ومن جهة اخرى ، كان تحرك الحركة المهدوية في شكل تمرد عسكرى مفاجئ ومفتوح يمثل خطراً عسكرياً مباشراً ، ويطرح احتمال تمرد عسكرى كبير ، بحكم ارتباط معظم الجنود بمناطق غرب السودان ، مركز نفوذ المهدية . وعلى اى حال ظل الجيش محافظاً على وحدته في تلك الفترة ، وتمكنت السلطة ، بمساعدة من سلاح الطيران المصري وتشجيع من ليبيا ، من سحق تمرد الانصار في الجزيرة أبا وقتل الأمام الهادى أثناء محاولته الهروب عبر الحدود الاثيوبية – وهكذا ، كان الحزب الشيوعي ، حتى قبل انقلاب هاشم العطا ، يمثل حليفاً محدود التاثير – وجاء انقلاب العطا ، لا ليمثل فقط تحدياً مستوداً من الحزب ، بل ليكشف ، ايضاً ، محدودية دور هذا الحزب في توفير التأييد الشعبي للنظام العسكرى القائم – ومع ذلك يجب ان لا نستخف بنفوذ الشيوعيين وان لا نبالغ في قوتهم – فقد كان لحزبهم نفوذ ملموس في وسط النقابات ، ودور معروف في تنظيم المعارضة السرية ضد نظام عبود وفى اسقاطه – ولكن كل ذلك ليس كمثل توفير دعم ايجابى لنظام حكم عسكرى– صحيح أن الحزب كان ، بشكل مفهوم ، غير موحد ، لهذا السبب بالتحديد ، ولكن عدم توحده هذا ادى الى انقسام حاد في تنظيماته ووقوعها فريسة للصراع بين تيارين متناحرين – ولذلك لم تتمكن من الوقوف خلف النميرى و لا من توفير الدعم الملح الذى كان يحتاجه انقلاب العطا – وإذا كان البعض يقول أن الحزب فوجئ بالحدث ، فان ذلك لا يمثل تبريرا مقنعاً ، وذلك لأن مثل هذا الانقلاب كان إحتمالاً قوياً فى ظروف اشتداد الصراع بين الشيوعيين ومجلس قيادة الانقلاب ، الذى ظل يواصل ضغوطه على نشاطاتهم من خلال اعتقال سكرتيرهم العام وحل بعض تنظيماتهم الشعبية بجانب إصراره على الاستمرار فى تنفيذ برنامجه الخاص بنظام الحزب الواحد .

٢– المحاولات المؤسسية :–

الاقليم الجنوبى :-

اذا كانت السلطة قد قامت بضرب الحزب الشيوعى ، فان ذلك لم يساعدها فى حل مشكلتها . وذلك لأنها اصبحت الآن تحكم البلاد استنادا الى جيش غير مستقر وبدون حلفاء من « المجتمع المدنى » . ولذلك كان واضحاً أنه لابد من شق طريق جديد – ولكن مع حظر جميع الاحزاب السياسية ووقوفها في المعارضة ، لم تكن هناك أى خيارات ممكنة فى هذا الاتجاه – ومع ذلك ، هناك آخرون ، بعضهم داخل مؤسسات الحكم ، يمكنهم تقديم توجه جديد فى شكل محاولة من النظام نفسه لبناء مؤسسات جديدة –

فالسياسة الحزبية السودانية لم تشهد قط تطوراً مؤسسياً أكثر من ما تفرضه ضرورات الحصول على أغلبية برلمانية (وحتى ذلك كان مثار جدل في بعض الأحيان) والسودان لم ينجح قط في الوصول الى دستور دائم أو حتى إحراز تقدم ملموس في محاولة الوصول الى ذلك – ومع وضوح كل ذلك ، وشعور نميرى ، بعد عودته للسلطة ، بأنه قد أصبح رئيساً فعلياً لمجلس قيادة الثورة أكثر من أى وقت مضى ، مع وضوح كل ذلك اتجه الرئيس لمتابعة خطى أبو رنات ومحاولته لتطوير شكل اقليمي للحكم ، ولكن بمحتوى مختلف . وفى هذا الاتجاه كان عليه أن يتعامل بمرونة وعقل عملى مع الإجراءات الدستورية المطلوبة . ولكنه ، بحكم ارتباطه بأيديولوجية القومية العربية ، ولو بشكل سطحي ، كان يرغب فى مواصلة توجهه السياسى .

لقد جاءت الخطوات الأولى فى هذا الاتجاه مرتبطة بحسابات سياسية ومرونة واسعة وعنصر مفاجأة ، وهى نفس السمات ، التى ستتحول ، بشكل متزايد ، الى ركائز أساسية لحكم نميرى الفردى – وركزت هذه الخطوات على الجنوب وتحقيق السلام فى بقاعه ، الذى اصبح فيما بعد من أكبر انجازات نميرى – ومع ذلك كان دوره الخاص فى تحقيق السلام محدوداً . فقد تمثلت أهم خطواته فى هذا المجال فى منح ثقته وتفويضه لمن يمكنهم القيام بدور مباشر فى عملية المفاوضات ، التى لم يكن مؤهلاً لقيادتها – وبالفعل ، فقد كان نظامه ، ممثلاً فى وزير شئون الجنوب ، جوزيف قرنق ، يعمل على تقديم نوع من الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب على أساس توجه اشتراكي – وقرنق نفسه كان يتعامل بطريقة استعلائية مع السياسيين الجنوبيين ، بما فى ذلك السياسيون المرتبطون بحركة الأنيانيا – ولذلك لم تؤدى مناقشاته واجتماعاته معهم ، فى لندن ، الى أى نتائج ملموسة –وفى الجنوب أزداد الدعم السوفيتي والمصرى للجيش السودانى مع استمرار وتصاعد العمليات العسكرية هناك – وبعد ضرب الحزب الشيوعي واعدام قرنق فى يوليو ١٩٧١ ، حدثت تغييرات أساسية فى المسرح ، حيث اصبح أبيل ألير ، الجنوبى الثانى فى الحكومة ، السياسى الهادى والأقل إرتباطاً بالأيديولوجيات السياسية (وكان محامياً ومن قيادات جبهة الجنوب) وزيراً لشئون الجنوب في مكان جوزيف قرنق ونائباً لرئيس الجمهورية – وكان بجانبه في الوزارة والمفاوضات شماليون غير مرتبطين بالاحزاب مثل جعفر محمد على بخيت ومنصور خالد – وفي هذه الاثناء كانت الاحوال في الجنوب تشهد تغييرات مماثلة ، حيث تمكن جوزيف لاغو من توحيد حركة الانيانيا ، بعد حصوله على أسلحة إسرائيلية بمساعدة أثيوبيا ويوغندا ، ووجد نفسه تحت ضغوط عنيفة من عيدي أمين ،الحاكم الجديد في يوغندا – وكان عيدي أمين ، كما يبدو ، يحاول تقييد حركة الانيانيا مقابل قيام نميري بطرد ملتون أبوتي وأعوانه ، الذين كانوا يعملون للعودة للسلطة إنطلاقاً من جنوب السودان(٨) – وكان جوزيف لاغو على إتصال مباشر ومستمر مع السياسيين الجنوبيين في الخارج ، المرتبطين في ذلك الوقت ، بشكل رئيسي ، بحركة تحرير جنوب السودان ، الجناح السياسي لحركة الانيانيا .

هكذا إذن ، كانت، الظروف ملائمة في الشمال والجنوب على السواء . وكان تحرك بعض دول الجوار لدعم السلام في السودان واضحاً ومعلناً – والدول الافريقية الأخرى ، خاصة الدول المضيفة للاجئين سودانيين ، أبدت إستعدادها لدعم أي مفاوضات بين الطرفين ، وخاصة أثيوبيا التي إستضافت المفاوضات الأخيرة (٩) –وأشارت الشائعات ، في تلك الفترة ، إلى دعم وتأييد الدول الغربية ، أيضاً ، بهدف مساندة نظام نميري بعد قطع علاقاته مع الشيوعيين واضعاف علاقاته مع ليبيا ومصر ، خاصة بعد وفاة عبد الناصر – وبالإضافة إلى ذلك كان هناك وسطاء مباشرون ، خاصة الكنائس ، حيث ترأس إجتماعات المفاوضات في أديس أبابا السكرتير العام لمجلس كنائس عموم إفريقيا ،المرتبط بمجلس الكنائس العالمي ، كانون بيرقس كار - Canon Burgess Carr وجاء توقيع الإتفاقية نفسها ، في يناير ١٩٧٢ ، بموافقة منظمة الوحدة الأفريقية وحضور رئيسها الاول الامبراطور هيلا سلاسي .

لقد ارتكزت الإتفاقية على عمل اللجنة ، التي أعقبت إنهيار مؤتمر المائدة المستديرة في ١٩٦٥ – وتمحورت بنودها حول مجلس تنفيذي عالي للمديريات الجنوبية ، بجانب مجلس شعب إقليمي(١٠) – وتنص الإتفاقية على أن يرأس المجلس التنفيذي رئيس تنفيذي يعينه رئيس الجمهورية بتوصية من مجلس الشعب الإقليمي . وهذا الرئيس يقوم بدوره بتقديم ترشيحات لمجلس الوزراء الإقليمي لاقرارها من قبل مجلس الشعب الإقليمي – والوزراء مسؤولون عن تسيير وزاراتهم الإقليمية الجديدة وإعداد الميزانية السنوية وتقديمها لمجلس الشعب – ويتكون المجلس من ستين عضواً (أصبح لاحقاً ١٠٠ عضو) منتخباً ، في إطار نظام الحزب الواحد ، الإتحاد الإشتراكي السوداني ، الذي يجب ان يشمل الجنوب أيضاً – وتحددت صلاحياته في إصدار التشريعات الخاصة بشئون الإقليم ومناقشة التطورات الإقليمية والعلاقات مع الحكومة المركزية – والاتفاقية نفسها أجيزت ، كقانون ، بإسم قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية ، ٣ مارس ١٩٧٢ ، ثم ضمنت نصوصها في دستور السودان الدائم لسنة ١٩٧٣ .

لقد كانت إتفاقية أديس أبابا ، في جوهرها ، عبارة عن سلسلة تسويات ، استهدفت منح الجنوب سلطات إقليمية كافية لإرضائه وتهدئته ، وفي نفس الوقت خلق روابط معقولة لربطه بالسودان ككل – وبالنسبة للمتفاوضين ، المعتدلين من الطرفين ، كان ذلك يمثل أهدافها الحقيقية . وبالنسبة لنميرى ، الذي لم يفكر فيها بعمق ، كانت الإتفاقية تمثل نصراً ودعماً لنظامه طال انتظاره له – ولكن التسوية كانت نتاج مفاوضات صعبة وتحتاج لإرادة صلبة لتنفيذها . وتتيحه لذلك يحتاج السودان للمحافظة على توازنات دقيقة في الفترة اللاحقة حتى لا تؤدى الخطوات غير المحسوبة الى انهيار الاتفاقية –فقد منح الجنوب وضعية خاصة فى إطار السودان الموحد – واذا كان ذلك يتطلب مرونة واسعه وضرورية ، فأنه يطرح ،ايضاً ،أسئلة عديدة حول طريقة دمج الإقليم فى السياسة الوطنية – وأى فشل فى تحقيق هذا الاندماج سيؤدى ، حتماً ، الى تفجير توترات ونزاعات مدمرة – فهل يتراجع الجنوب الأن وينكمش على نفسه فى انتظار

تحقيق انفصاله عن الشمال ؟ أم أنه سيندمج في سودان موحد من موقعه كإقليم قوى ومؤثر فى السياسة الوطنية ؟

لقد كان الحكم الذاتى الاقليمى بتضمن توفير وظائف جديده عديدة للجنوبيين فى مجالات الإدارة و الخدمات العامة على حساب الشمال والمساعدات الخارجية ، وذلك بحكم ضعف الجنوب نفسه والدمار الذى أحدثته الحرب الأهلية حتى ذلك الوقت . ولكن .. هل ستتمكن تبعية الاقليم المالية هذه من مقاومة ضغوط دافعى الضرائب فى الشمال والضغوط المتوقعة من الناخبين الجنوبيين فى نفس الوقت ؟ ومن جهة أخرى سيظل الجيش السودانى موحداً وتابعاً للدولة المركزية لأسباب مفهومة – ووفق نصوص الاتفاقية ستقوم السلطات بدمج حوالى ٦٫٠٠٠ من عناصر حركة الانيانيا فى القوات المسلحة ، فى شكل وحدات شمالية / جنوبية مشتركة .. فهل سيؤدى هذا البديل لقوة عسكرية اقليمية أو المشابه لفرقة الاستوائية القديمة داخل الجيش الوطنى الموحد ، هل سيؤدى ذلك الى خلق وضع ملائم لتأكيد الأمن ولاستقرار واستبعاد احتمالات خطر التمرد المسلح وتجدد عمليات العنف ؟ ويبدو أن عدم الثقة واستمرار الشكوك هى التى دعت دوائر واسعة فى الشمال والجنوب الى توجيه انتقادات كثيرة للاتفاقية والتشكيك فى قدرتها على تحقيق سلام ثابت ومستقر – فقد كانت الاحزاب القديمة تنظر اليها كصفقة سياسية مع المتمردين لها مخاطرها . وفى الجنوب كانت انتقادات المجموعات الداعية للانفصال ، ومخاطر الانقسام المتوقعة فى الأوساط الجنوبية ، كان كل ذلك يؤشر احتمالات قوية لانفجار الوضع السياسى هناك برمته – ولكن فى وسط كل هذه الانتقادات والشكوك والاحتمالات ، تمكن جوزيف لاغو ، فى النهاية ، من توقيع الا اتفاقية ووضع الجنوب على عتبة طريق جديد – ويبدو أن غياب نميرى ولاغو من مفاوضات أديس ابابا كان بسبب ضعف امكانياتهما فى هذا المجال . ولكن ذلك لا ينفي قدراتهما القيادية العالية فى اتخاذ القرارات الصعبة والمهارات الفائقة فى مجال المناورة والخداع والتلاعب بالتوازنات – ولذلك قام كلاهما بأجراء حسابات وموازنات دقيقة ، وتوصلا معاً وفى نفس الوقت الى ارتباط مصلحتهما الشخصية بتحقيق السلام .

كانت الاتفاقية ، أيضاً ، هامة ومؤثرة فى تطوير السياسات الخاصة بالتحول من نهج التحالف مع الشيوعيين والقوى الاجتماعية الراديكالية ، التى ثبت فشلها ، بوضوح ، الى نهج جديد يؤكد تطور النظام الحاكم وتقدمه المتواصل . ولذلك ستتجه المحاولة الجديدة الى مأسسة النظام .. وبناء إقليم جنوبى بمجلس تنفيذى عالى ومجلس شعب إقليمى سيمثل الخطوة الاولى فى هذا الاتجاه ، وفى وقت لاحق ستدمج فى الدستور الدائم للبلاد – ولكن هناك ايضاً جوانب هامة اخرى فى النظام السياسى المتحول . فمحاولة ربط الجنوب بالمركز ، من خلال خلق وظائف عديدة ، ممولة من المركز بشكل كلى ومباشر ، بحكم ضعف امكانيات الاقليم ، كانت محاولة واعية لاستخدام سلاح التوظيف فى دعم الوحدة الوطنية – وأخيراً كانت الاتفاقية تمثل خطوة أساسية فى تعزيز وضع نميرى كحاكم فردى ، وذلك لأنه اصبح يمثل مركز الاهتمام وصاحب الفضل

الاول فى انجاز الاتفاقية و تحقيق السلام ، فى داخل السودان ككل وعلى مستوى العالم وفى الجنوب نفسه ، بينما لم يجد المفاوضون الحقيقيون وجوز يف لاغو أى اهتمام يذكر - وهذا الانجاز كان يبدو مدهشاً ومذهلاً مقارنة بالمجرى العام للسياسة السودانية . ولكنه كان بالفعل عملاً عظيماً ومخلصاً ، ووجد تاييداً واسعاً وعميقاً فى الجنوب لسنوات عديدة ، كانجاز وحيد لسياسى شمالى وعدد كبير من السياسيين الجنوبيين - وأدى ذلك ، بدوره ، الى تقوية مركز نميرى فى الجيش وفى الأوساط السياسية الشمالية فى نفس الوقت ، ومنحه تاييداً شعبياً واسعاً لم يجده أى قائد سودانى اخر - ولكن ، رغم أهميته البالغة فى ظروف الحرب الأهلية السابقة وابتعاد كل الاحزاب السياسية الشمالية ، رغم كل ذلك تحول هذا العامل الى هدف فى حد ذاته ، كما وضح فى كل اهتمامات وممارسات نيمرى اللاحقة (١١) .

لقد ظل تاثير نميرى فى الجنوب يتمدد بشكل مباشر طوال الفترة اللاحقة . وفى السنوات الاولى تركز فى تأييده لابيل ألير ، كرئيس للمجلس التنفيذى العالى - ووضح ذلك ، بشكل خاص ، فى عام ١٩٧٣ ، أثناء الانتخابات الاولى ، عندما وجد منافسة قوية من اثنين من القياديين العائدين للبلاد ، هما جو زيف أد وهو واز بونى منديرى - ولكن أعلان أبيل ألير عن التزامه بالاتحاد الاشتراكى السودانى وفر لنميرى تحاشى اى صراع أو شكوك فى العنصر المفضل كرئيس للجنوب وضمن له النجاح فى مواجهة منافسيه - و فى الجانب الاخر ، عكست انتخابات مجلس الشعب الاقليمى استمرار الارتباطات الاثنية ، كعامل رئيسى فى تحقيق النجاح - ولذلك كانت هذه الارتباطات تمثل العامل الحاسم فى القبول الشعبى ، رغم دخول الاتحاد الاشتراكى رسمياً فى المعركة .

ونتيجة لتدخلات رئيس الجمهورية ، التى خفضت من فظاعتها شخصية نميرى الطاغية فى الاقليم ، و الانتخابات الاقليمية المتقطعة المستندة الى قاعدة تأييد محلى محض ، نتيجة لهذين العاملين جاء تركيب المجلس التنفيذى العالى ومجلس الشعب الاقليمى والادارة الاقليمية الجديدة ، بصورته المعروفة - والمهم هنا انه أصبحت للسياسيين الجنوبيين ، لاول مرة ، مؤسسات خاصة بهم ، يقومون بتسييرها وبإدارة علاقاتهم السياسية فى داخلها - و لكنها كانت مسؤولية صعبة وشاقة - ففى ظل هيمنة شخصية نميرى الطاغية و قيادة أبيل ألير (مدعوماً بفترة انقاذ فى نهاية الحرب الاهلية وأمل كبير فى المستقبل وفرص ادارية واقتصادية واسعة ومدعومة من الحكومة المركزية والمانحين الدوليين) فى ظل هذه الظروف كانت هناك ظروف استقرار نسبى مواتية فى السنوات الاول للاتفاقية - ولكن هذا الأمل لم يستمر طويلاً ، فسرعان ما اتضح أن هناك ، ايضاً ، مظاهر تفكك وانقسام بدأت تلوح فى الافق ، و أن مظاهر الفردية والانقسامات الحزبية وسط السياسيين الجنوبيين لم تنطوى بشكل نهائى - ويبدو أنه من السذاجة الاعتقاد بانتهاء تاريخ صراعات الأقليم وتنوعه الأثنى من خلال موجة شعارات الوحدة و البناء التى اطلقتها الاتفاقية - فهناك بعد له أهميته التاريخية ، هو التمييز بين جنوبى (الداخل) و(الخارج) أى أولئك الذين ظلوا داخل السودان ، خاصة

في الخرطوم ، طوال سنوات الحرب الاهلية ، و الآخرون الذين عاشوا في الخارج ومارسوا دورهم من هناك . وفي منتصف السبعينات بدأت تظهر الانتماءات القديمة لجبهة الجنوب وحزب سانو ، بل بدأ استخدامها في وصف الانقسامات الحزبية الصاعدة (١٢) - وبجانب ذلك هناك بعد اخر ، هو البعد الاثني - فقد بدأت المجموعات الاستوائية تعلن رفضها واستيائها من ما كانت تنظر اليه كخصومه قديمة مع المجموعات النيلية في أعالي النيل وبحر الغزال ، بأكثريتها المعروفة - إذ أن الدينكا ، وحدهم ، يشكلون ما يقارب نصف سكان الجنوب ، ورغم تنوعهم الداخلي ، فقد ظلوا يعكسون تضامناً ووحدة متماسكة في إطار سياسة الاقليم - وابيل ألير نفسه هو من قبيلة الدينكا ، وكذلك أعداد كبيرة من الاداريين و السياسيين في العاصمة الاقليمية ، جوبا ، التي تقع في وسط الاستوائية - ومن اجل تحريك المشاعر الاثنية كان بعض الاستوائيين يعلنون بأن قبائلهم ظلت تمثل وقود الحرب الاهلية طوال سنواتها الممتدة ،وهم الذين قدموا التضحيات من اجل الحكم الذاتي الاقليمي وحولوه الى امكانية عملية ، لكنهم أبعدوا و تقدم الصفوف في المواقع أناس عاشوا في الشمال نفسه ولم يشاركوا في القتال من أجل الجنوب ، وهم الان المستفيد الاول من الحكم الذاتي .

وهكذا تداخلت هذه العوامل القديمة والجديدة وتشابكت لتعيد انتاج الصراعات من جديد - وقد يكون من المبالغة ارجاع الصراعات الجنوبية لتاثير هذه العوامل وحدها أو الادعاء بتمحورها حولها - وذلك لان هذه العوامل نفسها هي التي تمثل ، في الغالب ، ما يجمع الناس ويوحدهم في منطقة لا تزال بعيدة عن الوحدة والتماسك .

من جهة اخرى ، تلعب المؤسسات دوراً حيوياً في معالجة التوترات و النزاعات المحلية السابق ذكرها - ولكن هنا ، ايضاً ، تبرز صعوبات ومشاكل معقدة - فبينما كانت العلاقات الحميمة بين نميري وابيل الير تقوم بتعزيز دور المجلس التنفيذي العالي ، وبتدعيم طريق اختيار اعضائه وتماسك وحدتهم ، كانت العلاقات بين هذا المجلس ومجلس الشعب الاقليمي تعاني من توترات متواصلة - وذلك لان مجلس الشعب كان يمثل منبراً فعالاً لطرح ومناقشة كل المشاكل الشخصية والمحلية والفئوية ، ولكنه كان غير قادر على العمل كمؤسسة تشريعية. ولذلك كان المجلس التنفيذي يواصل أعماله دون اهتمام بالمجلس التشريعي ، وبالتالي خلق حالة من التوتر والصراع بين المؤسستين (١٣) - وسرعان ما تمتد هذه الصراعات الى أوساط البيروقراطية السياسية والادارية في الاقليم - ورغم اعتماد الاقليم ، بشكل كلي تقريباً ، على المركز في الجوانب المالية ، كانت عملية التنسيق بين الحكومة المركزية والاقليمية محدودة في اطار ضيق ومنعدمة تقريباً بين الحكومة الاقليمية والمديريات - ولذلك كانت مسؤولية الفشل في تحويل التمويل اللازم حتى لصرف الاجور والمرتبات ، كان الفشل في هذه المسؤولية المحددة يتكرر كثيراً وتعجز السلطات عن تحديد المسؤول عنه . وتتحول المسألة كلها إلى خطأ في التوزيع في مرحلة أو أخرى من مراحل المسؤولية المالية - ولكل هذه الاسباب وغيرها كان فشل الجهاز الاداري ، بشكل خطير ، في تقدير وتلبية الإحتياجات المطلوبة

– وهكذا وفرت الدولة وظائف عديدة للاستخدام ، ولكن هذه الوظائف لم ترتبط بخطة للتنمية – وفي نفس الوقت هناك بعض المشاريع المفيدة والمجزية إقتصادياً وإجتماعياً ، ولكن لا يمكن تحويل إقليم بكامله بطريقة فجائية وفي وقت وجيز ، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الصعوبات التي واجهت الحكام السابقين في تنمية وتطوير هذا الإقليم [١٤] – وبالفعل ، فعندما إنتهى التخطيط لمشروع رئيسي لبناء قناة في منطقة جونقلي للاستفادة من مياه المستنقعات الواسعة ، نظر إليه ، في أحسن الاحوال ، كوسيلة لزيادة إمدادات المياه للشمال ومصر على حساب المجتمعات الرعوية في المنطقة ، وفي أسوأ الاحوال كمشروع لتوطين مزارعين مصريين في منطقة أعالي النيل (هذه الاشاعة فجرت أحداث شغب واسعة في جوبا عام ١٩٧٤م .)

كان ارتباط الجنوب بالسياسة الوطنية ومشاركته فيها يجرى من خلال تأكيد موقع نميرى أكثر من قيامه بدور نشط وجديد – فمع إستمرار أبيل ألير كنائب لرئيس الجمهورية ، وعدد من الجنوبيين في مواقع أدني ، ظل الإقليم مرتبطاً بالنظام السياسي الوطني ، أكثر من إندماجه فيه – وهذا الوضع لم يكن مزعجاً للجنوبيين ، لأنه لم يكن وضع حكم فيدرالي بصلاحيات وواجبات كاملة ، بل كان نوعاً فريداً من الحكم الاقليمي يعتمد في تمويله ، بطريقة شبه كلية ، على الشمال – « فالجنوبيون ينظرون للحكومة المركزية في الخرطوم كحكومة شمالية » كما عبر عن ذلك سياسي سوداني بارز[١٥] – وإذا كانت هذه الوضعية تبدو ملائمة في فترة السبعينات ، فإنها لم توفر سوى القليل من الروابط الضرورية للمحافظة على السلام في المدى البعيد . وبدلاً عن ذلك ، ظلت الإتفاقية متمركزة ، بشكل رئيسي ، في إستمرار العلاقة بين نميرى في الشمال وأبيل ألير في الجنوب – ولذلك ظلت العلاقات الشخصية ، المرتبطة ، بشكل أساسي ، بشبكة علاقات وزعامات محلية وفئوية ، ظلت هذه العلاقات تمثل ركيزة أساسية حتى للجنوب . أما السياسة المرتبطة بمؤسسات فاعلة ومتطورة ، فقد ظلت تمثل اشكالية حقيقية ، كما كانت دائماً .

اصلاح الحكم المحلي :

بينما كانت اتفاقية اديس ابابا ، بشكل كبير ، نتاج لحظتها في الشمال والجنوب على السواء ، فقد كانت تمثل ، ايضاً ، بداية سلسلة من البناء المؤسسي الذي اشرفت عليه وتابعته مجموعة من « التكنوقراط» المستقلين ، والذين كانت لهم علاقات محدودة مع القوى الراديكالية القديمة ، وتقدموا الآن في مواقع أمامية داخل النظام الحاكم ، ومنهم أبيل ألير ، الذي لعب دوراً بارزاً في مفاوضات أديس أبابا وتنفيذ الإتفاقية . وهناك ، ايضاً ، جعفر محمد علي بخيت ، الذي أصبح المصمم الرئيسي والقوة الدافعة التي كانت تقف خلف مشروع اصلاح الحكم المحلي ، وكان ضمن وفد المفاوضات في اديس أبابا ، وكان ينظر للحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب ، ليس كجسم غريب في النظام الوطني . بل كحالة خاصة في إعادة التنظيم العامة للحكم المحلي – وبالفعل. كان المطلوب ان

يكون أكثر من مجرد إعادة تنظيم للحكم المحلى ، المطلوب ان يكون الاداة المتطورة لثورة مايو في تنسيق كامل مع الاتحاد الاشتراكي السوداني - وجعفر بخيت ، بشكل خاص ، كان يجادل في ان الادارة الاهلية ، بعيداً عن كونها نتاجاً طبيعياً للعلاقات الاجتماعية ، هى اداة الدولة لرعاية ومساندة الاتوقراطية المحلية ، التى اكدها دور القيادات القبلية كسمسار محلى للاحزاب القديمة . ومن هنا جاء اقتراحه بضرورة انشاء نظام حكم محلي جديد ، يبعد عناصر الادارة الاهلية في المستوى المحلي ، ويستند الى مستويين محددين من الحكم ، عن طريق تركيب هرمي يربط المجتمعات المحلية بمركز اتخاذ القرار على المستوى الوطني ، وذلك بهدف توفير الوسائل الضرورية لربط جماهير الشعب ، بشكل عام ، بثورة مايو - وفي هذا الاطار سيمثل الاتحاد الاشتراكي القوة المحركة(١٦) .

في ادنى السلم هناك عدد كبير من المجالس المحلية (٤,٠٠٠ مجلس) في معسكرات البدو والقرى والمناطق الحضرية والاسواق والمناطق الصناعية - ومن فوقها هناك مجالس مدن ومجالس ريفية اكثر اتساعاً ، ثم مجالس مديرية فرعية ومجالس المديريات ، التى تمثل التنظيمات المتقدمة في هذا التركيب العام (١٧) . واهمية مجالس المديريات ترتبط ، بشكل كبير ، برئيس المجلس التنفيذي للمديرية ، الذي يعينه رئيس الجمهورية ويمثل في الوقت نفسه ، مسؤول المالية والاتحاد الاشتراكي في المديرية (في عام ١٩٧٩ فقط منح المحافظ رسمياً نائباً ومساعد اول) .

كانت تأثيرات هذا النظام الجديد مربكة ومختلطة . فرسمياً كانت هناك درجة من تفويض السلطات للمديريات ، خاصة في وزارات الخدمات ، مثل التعليم والصحة والاشغال العامة والزراعة - ولكن تفويض السلطات المالية كانت تعترضه صعوبات أكثر ، والاجراءات التى اتخذت لزيادة الايرادات انتهت الى فشل ذريع - ومع الغاء الادارة الاهلية ، لم تنجح السلطات في تحصيل الضرائب المحلية ، كما كان في السابق ، رغم توسيع حجم الموظفين العاملين في جهاز الحكم المحلي الجديد ، الذي حل محل النظام القديم . وبذلك تصاعدت تكلفة الحكم المحلي بشكل خطير . ومع تحويل المصالح الحكومية إلى المراكز الإقليمية ، فإنها لم تساهم ، بشكل واضح ، في تنفيذ أي مشاريع تنمية جديدة . وذلك لان الموارد المحلية ورؤوس الأموال الخارجية ظلت توجه ، بشكل رئيسي ، نحو مشاريع كبيرة في وسط البلاد . وهكذا لم يؤدي هذا الوضع الى تصاعد تكلفة الجهاز الإداري للحكم المحلي فقط ، بل أدي ، أيضاً ، إلى تحويل اختناقات الادارة المركزية حتى مستوى المديرية ، الأقرب الى المركز ، لكن البعيدة عن جمهور الشعب وخاصة في الجنوب

وعلى اى حال ، يبدو ان جمهور الشعب لم يتأثر كثيراً بالتجربة الجديدة . فنظرياً كان المتوقع ان يؤدي ابعاد النخبة المحلية الى إطلاق طاقات قوى الشعب العاملة ، بمساعدة وتشجيع التنظيمات الجماهيرية ، مثل تنظيمات الشباب والنساء ، وتحت إشراف وتوجيه الإتحاد الاشتراكي السوداني . وفي الممارسة العملية ، كانت بعض المجالس المحلية موجودة على الورق فقط . وفي المجالس الناشطة كانت الزعامات

المحلية (زعماء الإدارة المحلية في الغالب) تفرض سيطرتها غير المباشرة ، من خلال الأقارب والأصدقاء . وذلك يؤكد أن تغيير تركيب الحكم المحلي وابعاد عناصر الإدارة الاهلية قد لا يؤدي إلي القضاء علي نفوذ هذه العناصر في المناطق الريفية وإبداله بمشاركة شعبية ، بشكل سريع ومفاجئ[١٨] . ومع ذلك كانت هنالك بعض التغييرات الملحوظة ، مثل إنتهاء دور الفروع المحلية للأحزاب السياسية ، بحكم حرمانها من التأثير في الشئون المحلية ، وبالتالي فتح الطريق للتنافس والصراعات القبلية ، كبعد رئيسي في السياسة المحلية في كل المستويات .

يمكن النظر لاتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم المحلي الجديد ، كمحاور أساسية في الدستور الدائم الجديد ، الذي أعلن في عام ١٩٧٣م بعد مناقشات طويلة في مجلس الشعب القومي . وكان هذا الدستور يقوم علي نظام رئاسي بسلطات واسعة ، وذلك لأن الذين قاموا بصياغته (زكي مصطفي ، جعفر بخيت ومنصور خالد) كانوا يعتقدون إن غياب المسئولية التنفيذية المركزية والقوية يمثل أحد العيوب الأساسية في النظام البرلماني السابق ، وأن وجود مجلس الشعب القومي والاتحاد الاشتراكي السوداني سيعمل علي منع تحولها إلي دكتاتورية فردية . فرئيس الجمهورية سيكون مسؤولاً عن كل السلطات التنفيذية وبعض السلطات التشريعية في المجالات الهامة – وذلك بالاضافة إلي مسئوليته كقائد أعلي للقوات المسلحة وكراعي للخدمة المدنية ومسئول عن تعيينات الهيئة القضائية . وفي اختصار شديد ، كان الرئيس ، حسب نص المادة (٨٢) من الدستور ، .. (.. يمثل رمز السيادة والوحدة الوطنية وممثل الارادة الشعبية ..) وحسب نصوص الدستور يتم ترشيحه بواسطة الاتحاد الاشتراكي ويجري انتخابه من خلال استفتاء شعبي عام لعدد غير محدود من الفترات الرئاسية (رغم ان بعض أعضاء المجلس أقترح فترتين فقط كحد أقصي) وفي ظروف الطوارئ ، أو في حالات غياب مجلس الشعب ، يمكنه أن يقوم بإصدار أوامر مؤقتة لها قوة القانون ، وتخضع لموافقة مجلس الشعب في دورة انعقاده اللاحقة . وكان يتمتع ، أيضاً ، بسلطات واسعة في ظروف الطوارئ[١٩] . وفي الممارسة العملية وجدت هذه السلطات الرئاسية الواسعة انتقادات حادة وقوية . وكان نميري ، في نظر الكثيرين ، يمارس سلطاته كممثل ومجسد للإرادة الشعبية :– " Le people, c'est moi "كما يقول منصور خالد[٢٠] . وبحكم اتساع تلك السلطات والصلاحيات ، كان من الطبيعي أن تتحول هذه الانتقادات ، بشكل متزايد ، إلي أشكال من المعارضة غير الدستورية . ومن جهة أخرى ، ظل نميري يمارس صلاحياته التشريعية ، من خلال الأوامر الجمهورية المؤقتة ، دون أن يجد مقاومة جادة من مجلس الشعب . وشملت تلك القرارات حتى القوانين الخاصة بانتخابات المجلس نفسه ، وكان الرئيس يقوم بتعيين ١٠٪ من مجموع عضويته . ولكن ، رغم كل هذه القيود ، تمكن الوضع الدستوري من الاستمرار علي الأقل حتى عام ١٩٧٥م[٢١] . وفي ذلك العام ، بالتحديد ، وبعد فشل محاولة انقلابية ، أدخلت تعديلات علي الدستور ، استهدفت إطلاق يد الرئيس وإزالة أي قيود تحد من سلطاته . فقد كانت المادة (٨٢) من الدستور

تشير إلي أن الرئيس سيكون (مسئولاً عن حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب وتدعيم وحدة قوى الشعب العاملة وصيانة حقوق الشعب ورفاهيته) ... ولكن التعديل جاء ليؤكد .. (.. ونتيجة لذلك ، للرئيس الحق في إصدار أي قرارات واتخاذ أي خطوات يرى انها مناسبة . وقراراته في هذا الخصوص تصبح ملزمة ونافذة وفق هذه المواد ..) .. وهكذا ، كما يقول خبير دستوري ، بدأ البناء الدستوري ، القائم علي أسس دستورية ، بدأ في التدهور والانحطاط بعد عام ١٩٧٥م ، رغم استمرار الدستور الدائم كوثيقة رسمية . وذلك علي الأقل فيما يتعلق بالحكومة المركزية ، حيث أصبح الحكم الرئاسي يتحول ، بشكل متزايد ، إلي مناورات سياسية ويفتقد طابعه الدستوري أكثر وأكثر(٢٢) . ووجهة النظر هذه يؤكدها أحد الذين ساهموا في صياغة الدستور . فقد أشار منصور خالد إلي أن نميري كان يضع نفسه فوق القانون ، بدلاً من العمل علي حماية الدستور وضمان سريان سلطته علي الجميع ، وبالتالي تأكيد الطابع الفردي لنظام الحكم . ومع أن فكرة النظام الرئاسي قد بدأت باستعداد لمشاركة مجلس الشعب والإتحاد الاشتراكي في مناقشة القرارات ، رغم ان الرئيس هو الذي يقوم بإتخاذ القرار في النهاية ، مع كل ذلك أصبح نظام الحكم يتحول ، بمرور الزمن ، إلي نظام يعتمد ، بشكل أساسي ، على المستشارين الخاصين أكثر من المناقشات المفتوحة(٢٣) .

الاتحادي الاشتراكي السوداني :

كان الحكم المحلي والحكم الإقليمي في الجنوب والدستور الدائم ، كانت كل هذه الخطوات تمثل عناصر أساسية في بناء الدولة . وكان من المفترض ان يتم ربطها وتوحيد حركتها بواسطة حركة سياسية جديدة ، الإتحاد الإشتراكي السوداني ، الذي سيحل محل كل الاحزاب القديمة . ومع أن الفكرة كانت مطروحة منذ اللحظات الاولى لانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، إلاان تحويلها إلى واقع لم يتم الا في عام ١٩٧٤ . وكان التنظيم يقوم على أساس المركزية الديمقراطية ، كما هو الحال في أحزاب الديمقراطية الشعبية في بلدان شرق أوربا . وذلك رغم إبتعاد الحكام الجدد عن الماركسية ، بعد ضرب جناح عبد الخالق محجوب وحتى الجناح الشيوعي الذي كان مستعداً للتعاون مع العسكريين في بدايات الانقلاب . وهكذا ، كانت إرتباطات التنظيم الأيديولوجية ، منذ البداية ، غير واضحة وغير محددة ، وذلك رغم مظهره «الراديكالي» أي المختلف عن كل الأحزاب القديمة ، التى جاء ليحل مكانها . وبدلاً من ذلك ، إتجه التنظيم الجديد إلى تجسيد المؤسسات الجديدة ، بحكم إفتقاره لتقديم أي شئ آخر ، وبحكم دوره المفترض في تحريك وتنشيط تلك المؤسسات . وهذه الحلقة الدائرية كانت تعكس مدي إستعداد النظام الحاكم للإعتماد على مؤسسات الدولة ، التي كان يحاول بناءها ، ودرجة حماسه في تعزيز تلك المؤسسات (٢٤) . ومن جهة أخرى ، كان عدم الوضوح الأيديولوجي ، والنتائج المرتبطة بذلك ، واضحة في نشاط الإتحاد الإشتراكي . ففي جانب القيادة والتوجيه ، قام الإتحاد بتطوير فكرة « الحل العلمي » عن طريق تكوين لجان متخصصة

من التكنوقراط لتعمل كمصدر رئيسي لصياغة سياسات الدولة .. ولكن النتيجة العملية في هذا الجانب كانت تعكس ضعفاً في التنسيق بين المصالح والوزارات الحكومية (لم يتطور إلى أكثر من ما كان أصلاً موجوداً بينها .) وبعد سنوات قليلة أصبحت هذه اللجان تلعب دوراً محدوداً وضعيفاً في سياسات الدولة . وكان المأمول أن تساعد الديمقراطية الداخلية ، خاصة في المكتب السياسي ، اعلي سلطة في الإتحاد ، على تأكيد تدفق الأفكار من الأدنى إلى الأعلى ، بالإضافة إلى ضمان التوجيه القيادي المركزي في نفس الوقت . ومبدئياً كان المكتب السياسي يتكون من اعضاء منتخبين من قبل اللجنة المركزية وآخرين يعينهم الرئيس . ولكنه أصبح ، بمرور الزمن ، يتكون من معينين فقط – وفي هذا الخصوص ، يقول أحد المؤسسين ، الذين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة ، في نهاية السبعينات (إن الإتحاد أصبح حزب محسوبية وولاءات شخصية ، وتقوده عناصر من الهتافة والمهللين .)[٢٥] .

وفي مستوى الحكم المحلي ، أيضاً ، كان الإتحاد الإشتراكي يعاني من مشاكل وضوح دوره وشخصيته . وفي هذا المستوى تدهور الوضع إلى درجة إفتقد فيها حتى القيادات الهتافة المستعدة لحمل رايته وإثبات وجوده . ففي مسح أجري في منتصف السبعينات ، عندما كان نشاط الإتحاد في ذروته ، إتضحت حقيقة حجمه ونشاطه الفعلي ، وذلك لأن الإحصائيات الرسمية كانت تقول بوجود ٦,٣٨١ ، وحدة اساسية في عام ١٩٧٤ ، ولكن معظمها كان لا يمارس أي نشاط يذكر ، خاصة في المناطق الريفية البعيدة . وفي الجنوب ، مثلاً ، لم يكن هناك وجود ملموس لنشاط هذه الوحدات خارج نطاق المدن الرئيسية . وفي داخل هذه المدن كان النشاط يتركز في نشاطات محلية ، مثل الجمعيات التعاونية ونشاطات العون الذاتي المختلفة . ويخلص المسح المذكور إلى أنه بينما (كان الإتحاد الإشتراكي يعاني الركود والهمود على المستوى الشعبي .. كانت الوحدات سياسياً تلعب دوراً أساسياً ضعيفاً وهامشياً ..) وكانت تلعب دوراً (هامشياً في رفع إهتمامات ومشاكل الجماهير للقيادة السياسية العليا أو في تعبئة الجماهير بالطريقة التي تطلبها القيادة المسؤولة ، على الاقل حسب اللوائح والقواعد الأساسية[٢٦]) .. ويشير المسح إلى أن الإتحاد الإشتراكي كان ، في الغالب ، يعمل على إشاعة الإرباك والتشويش على المستوى المحلي ، بدلاً من بناء وتنمية مشاعر الوحدة مع النظام الحاكم . فقد كانت هناك ، بشكل خاص ، صعوبات كبيرة في التمييز بين مسؤوليات الحكم المحلي في مبادرات حملات النظافة أو مشاريع العون الذاتي لبناء مدرسة أو شفخانة أو غيرها من جهة ونشاطات الإتحاد الإشتراكي من جهة أخرى . (وتتضاعف حالة الإرباك والتشويش هذه من خلال تواجد عدد كبير من المسئولين في الوحدة الأساسية للإتحاد الإشتراكي ومجلس الحكم المحلي ولجان التنظيمات الاخرى في نفس الوقت[٢٧] .) وإذا اضفنا إلى ذلك نتائج المسح الخاص بالحكم المحلي ، الذي أشرنا إليه في مكان سابق ، نلاحظ أن المجالس ظلت تضم عناصر من الطبقات المحلية القديمة ، وبالتالي من الاحزاب القديمة والإدارة الأهلية . وكل ذلك لم يساعد في بناء شخصية وطنية متميزة

للإتحاد الإشتراكي ، خاصة في غياب الأيديولوجية الواضحة والسياسات الإقتصادية والإجتماعية المحددة . وقد تكون هناك بعض العيوب واوجه القصور في الإطار المؤسسي ، الذي أصبح يشكل هدف النظام بعد قطع علاقاته مع الشيوعيين في منتصف ١٩٧١ . ولكن كان هناك التزاماً جاداً (ليس فقط بسبب مشكلة الاستقرار في القوات المسلحة واستمرار الاضطرابات الاجتماعية) فقد تمكن نميرى بصعوبة من تجاوز انقلاب يوليو ١٩٧١ . وفي الفترة اللاحقة تعرض لمحاولات أخرى عديدة ، وصلت إلى أربع محاولات حتى سبتمبر ١٩٧٥[٢٨] . وارتبطت المحاولة الأخيرة ، والأكثر خطورة ، بعسكريين من الغرب ، نتيجة لتجاهل وإهمال المنطقة وتركيز النظام لمعظم مشاريع التنمية في منطقة الوسط . وكانت هناك ، ايضاً ، تعبيرات عديدة عن عدم الإستقرار السياسي والسخط والاستياء الشعبي ، شملت اضطرابات ومظاهرات ، ومحاولة من طلاب جامعة الخرطوم للخروج في مظاهرات واسعة في عام ١٩٧٣ ، بهدف تكرار تجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ . ولكنها لم تجد الإستجابة الشعبية المطلوبة . وفي كل ذلك ظلت الحكومة توجه الاتهام لخصومها في الاحزاب السياسية المحظورة ، التي كانت بعض قياداتها في الخارج تعمل في إطار الجبهة الوطنية ، بقيادة الصادق المهدى وحسن الترابي والشريف حسين الهندي . وهذه القيادات قامت بالفعل بدفع وتشجيع الطلاب والعسكريين لمعارضة النظام الحاكم ، ولكن الجهد الرئيسي كان بقدراتهم الخاصة . وفي يوليو ١٩٧٦ انفجرت حركة اخرى ، وكانت لها تأثيرات أكبر وأوسع .

بينما كانت قيادات المعارضة في الخارج تقوم بدفع وتشجيع قوى المعارضة في الداخل لمواجهة السلطة الحاكمة ، كانت ، ايضاً ، تعمل في إعداد خطة إنقلابية كبيرة ومغامرة . فبعد القضاء على انتفاضة الانصار بقيادة الامام الهادي في عام ١٩٧٠م ، قامت مجموعاتٌ كبيرة من الانصار ، خاصة من مناطق الغرب ، بالهجرة إلى أثيوبيا ، حيث سمح لهم الإمبراطور هيلا سلاسي بالإقامة هناك في معسكرات تدريب خاصة . وبعد ذلك تسللوا في مجموعات صغيرة إلى ليبيا ، وهناك دخلوا في معسكرات تدريب أخرى . ومن هناك تسلل ما يقارب الـ ٢٠٠٠ مجند إلى داخل الخرطوم للمشاركة في حركة عسكرية ، بقيادة الكولونيل المتقاعد محمد نور سعد ، وكانت الحركة مسلحة بأسلحة حديثة جرى تهريبها بطريقة مؤمنة إلى الداخل . وفي صباح الثاني من يوليو ١٩٧٦ بدأوا بهجوم على المطار ، في وقت كان من المفترض ان يعود فيه نميرى من خارج البلاد . ولكن طيارة الرئيس وصلت في وقت مبكر قبل الوقت المحدد لها . وبذلك تمكن من الهروب عند بدء الهجوم . وتضافر سوء حظ الثوار مع عدم قدرتهم على تشغيل الإرسال الإذاعي ، بعد سيطرتهم على محطة الاذاعة ، وذلك للمساعدة في تعبئة جماهير الشعب حول أهداف عمليتهم العسكرية . وبذلك تحولت المحاولة إلى معركة دامية في شوارع الخرطوم . وفي نهاية ذلك اليوم عاد نميري مرة أخرى إلى مركز السلطة – وهي المرة الثانية ، منذ ١٩٦٩ ، التي تشهد فيها البلاد معركة من أجل السيطرة على العاصمة – وبذلك اتضح ان بناء المؤسسات لم يكن كافياً حتى ذلك الوقت لتوفير التأييد الشعبي

والاستقرار السياسي المطلوب للنظام العسكرى الحاكم .

وهذا الفشل يمكن النظر إليه من زوايا متعددة . فهناك أولاً : من يلومون نميرى نفسه ، لأنه ظل يستخدم موقعه الرئاسي من أجل السيطرة على المؤسسات الرئيسية في الدولة وفي مناوراته السياسية الخاصة بدعم موقعه وسيطرته . اذ انه كان يعيد تشكيل مجلس الوزراء بين فترة وأخرى ، بهدف منع نمو مراكز للقوى داخل الحكومة . ومجلس الشعب القومي تحول إلى مؤسسة تابعة وخاضعة ، رغم إرتفاع بعض الاصوات المعارضة في مناسبات عديدة . ووزارة الحكم المحلي ، التي كانت تمثل جهازاً حكومياً للتغيير الإجتماعي ، فقدت دورها هذا بعد ابعاد جعفر بخيت عنها في ١٩٧٥ ، وهو مصمم فكرة قانون الحكم الشعبي والمدافع الصلب عن أهدافها وعن ما كان يسميه «الثورة الإدارية» . والإتحاد الإشتراكي أصبح جهازاً للدعاية الحكومية بدل أن يكون أداة للتعبئة الشعبية . وبدلاً من ان ينظر نميرى إلى نفسه كمناور سياسي بارع ، كان يرى نفسه كقائد شعبي وكقيم على أداء الوزارات والمؤسسات ، يحاكمها من أعلى لمصلحة الشعب ، وكقائد ملهم قادر على تعبئة الشعب حوله . وإذا كان البعض قد وصف هذا الوضع « بالديمقراطية الرئاسية» فقد كان السودان يسير بالفعل في طريق حكم فردى ، على حساب المؤسسات التي صنعها نظام نميرى نفسه(٢٩) .

ثانياً : يمكن المجادلة ، من وجهة نظر التأييد الإجتماعي وبعد إدانة الأحزاب القديمة واستبعادها ، يمكن المجادلة بأن الحزب الشيوعي هو القوة الوحيدة التي كان يمكن الإعتماد عليها ، بحكم تنظيمه وعلاقاته في المجتمع . ولو كان نميرى قد قبل استمرار تنظيم هذا الحزب بدلاً من الإصرار على دمجه في الإتحاد الإشتراكى ، ولو أنه عمل على إبقاء سياساته ومساندتها ، لو حدث كل ذلك لوفر للسودان إمكانية إنتهاج طريق تطور مختلف .(٣٠) ولكن بعد القطيعة التي أحدثها انقلاب يوليو ١٩٧١ وضرورة التراجع عن السياسات السابقة ، التي فرضها تطور الأحداث ، عاد السودان ، مرة أخرى ، إلى سياسات التطور غير المتوازي ، التي لا يمكنها ان تجذب أي تأييد شعبي حقيقي ، ولكن بدون تعاون مباشر وصريح مع الأحزاب القديمة التي ظلت تمثل مصالح البرجوازية السودانية النامية في الفترة السابقة .

ثالثاً : هناك وجهة نظر أخرى تشير إلى أن السودان لم ينطلق قط من نظام سياسي له مؤسساته المحددة ، حتى يتمكن من الانطلاق منها وتطويرها . فقد ظلت الدولة تستند ، لفترات طويلة ، على علاقات سياسية براجماتية ومرنة أكثر من الاستناد على نظام مؤسسي . وكان نميرى يستند إلى هذا الواقع في إطار إسقاط النظام البرلماني وحظر نشاط الاحزاب القديمة . وفي هذا الإطار ظل الفرد ، لا يمثل فقط مجرد عنصر هام ، بل كان يمثل عنصراً محورياً في التنظيم الإجتماعي ، كما هو حال زعماء القبائل وقيادات الطرق الدينية . والاحزاب السياسية ظلت تستند ، أيضاً ، على هذا الواقع المحدد ، خاصة زعامة السيدين ، عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني . وفي مثل هذا التركيب كان من المحتوم ان يتحول نميرى ، الذي منح سلطات وصلاحيات واسعة وفق دستور ١٩٧٣ ،

كان من المحتوم أن يتحول نميرى ، بمهاراته السياسية العالية ، إلى قوة أكثر أهمية من المؤسسات المصطنعة والمثيرة للجدل ، التي صنعها له مستشاروه من التكنوقراط (٣١) . ومع استمرار شعبيته بدأ نظامه السياسي يبدو كأنه نوع من الأبوية الجديدة أكثر من السلطانية . وذلك مع وضوح ملامح الحكم الفردي أكثر من الحكم المؤسسي في فترة اقتراب الجبهة الوطنية من الاطاحة به في يوليو ١٩٧٦ .

٣/ المصالحة الوطنية والحكم الاقليمي :-

لقد انعكس « الحكم الفردي » الميكافيللي ، أيضاً ، في تعامل نميرى مع أحداث يوليو ١٩٧٦ ، بعنفها ودمويتها المعروفة ، التي أحدثت صدمة عنيفة لعدد كبير من السودانيين . واذا كان انقلاب العطا ، والانقلاب المضاد له في يوليو ١٩٧١ ، قد أدى إلى تسريع عملية البحث عن السلام وايقاف الحرب الأهلية في الجنوب ، من خلال المصالحة الإقليمية ، فقد تحركت الآن محاولة أخرى لجمع الأطراف المتنازعة حول الحكم في الخرطوم ، الحكومة والجبهة الوطنية المعارضة . وبدأت العملية بمبادرة من سودانيين أثنين ، لهما علاقات أسرية وكانا يعيشان في الإمارات العربية . وكان الوسيط الرئيسي هو فتح الرحمن البشير ، رجل الاعمال السوداني المعروف (٣٢) . ووصلت العملية إلى ذروتها باجتماع في بورتسودان بين الصادق المهدى وجعفر نميرى ، أعلنت بعده المصالحة الوطنية مع الجبهة الوطنية المعارضة فى الخارج وعاد إلى البلاد الصادق المهدى وحسن الترابي ، زعيم الأخوان المسلمين ، بينما بقي الشريف الهندي في إنتظار مفاوضات اكثر قبل الوصول لموافقة نهائية . وبدت اتفاقية المصالحة كمدخل لتغيير كبير في بنية النظام الحاكم ، خاصة في مجال توسيع قاعدته وجعله أكثر إنفتاحاً وتنوعاً . وكان الصادق المهدى ، بشكل خاص ، حريصاً على تحويل الإتحاد الإشتراكي ليصبح حركة شعبية واسعة . وبالإضافة إلى ذلك ، كان من المفترض إطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وتوسيع الحريات الشخصية ، وإنتهاج سياسة خارجية أكثر إلتزاماً بعدم الإنحياز . وهناك ، ايضاً ، إعادة توطين الأنصار والغاء كل الإجراءات المتخذة ضدهم ، والتي ظلت تتصاعد منذ أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي عام ١٩٧٠م وأحداث يوليو ١٩٧٦م . ولكن المعارضين للصادق المهدى ظلوا يتساءلون :- ثم ماذا بعد ذلك ؟ هل هناك شئ آخر يمكن فعله ؟ لقد جرت محاولات عديدة لاسقاط النظام من الخارج ولكنها فشلت . وفي الداخل كان النظام يواجه الأنصار بإجراءات قمعية كثيرة ، بما في ذلك الاعتقال التحفظي لفترات طويلة . فهل يمكن اعتبار النظام بضعفه المتضمن في رغبة نميري في المفاوضات مع المعارضة ، هل يمكن اعتبار ذلك مقدمة للإصلاح المؤسسي الذي ينادي به الصادق المهدي ؟ علي أي حال ، فقد أتضح ، بعد شهور من عودته ، أنه يحمل بعض الشكوك ، وبعد تعيينه في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، وجه الصادق المهدي انتقادات عديدة وحادة لنظام الحكم ، ثم رفض تعيينه في المكتب السياسي . وفي نهاية ١٩٧٨م ترك السودان مرة أخرى ، وبعد عودته كان

موقفه تجاه نميرى يتميز بالغموض في أحسن الأحوال ، وبفشل المصالحة نتيجة للمناورات والحلول الوسط ، في أسوأ الأحوال .

في هذه الأثناء كان الشريف الهندي ومؤيدوه في الحزب الاتحادي الديمقراطي يبتعدون أكثر وأكثر من المصالحة . ففي عام ١٩٧٨م جرت مفاوضات أخرى في لندن ، ولكن، رغم الاتفاق بين الطرفين ، كان الهندي قد توصل إلي أن عدم قدرة نميرى على إجراء إصلاحات هامة في نظامه بعد إجتماع ١٩٧٧ يشكك في مصداقيته ويضعف الثقة في التعامل معه . وبعد مناورات عديدة رفض ، في النهاية ، العودة للسودان وقرر البقاء في الخارج ومواصلة المقاومة (٣٣) .

ولكن الالتزام بالمصالحة كان واضحاً وقوياً من قبل حسن الترابي ،الذي رأى فيها فرصة لبناء تنظيم الأخوان المسلمين ، تحت رعاية النظام الحاكم . ولذلك امسك بها بكلتا يديه ، وبعد ذلك وضع برنامجاً طويل المدى لتحقيق هدفه النهائي الخاص بتطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية ، الذي كان يبدو منسجماً مع أهداف النظام الحاكم ، وذلك رغم حظر نشاط الاخوان كحزب سياسي . ومع أن منهجه الفابياني هذا قد وجد رفضاً متشدداً من جناح صادق عبد الله عبد الماجد ، الأكثر تمسكاً وتشدداً ، إلا أن الترابي كان قادراً على إقناع أغلبية قيادات التنظيم(٣٤) . وفي الوقت نفسه أكد رغبة الأخوان في المشاركة في الإتحاد الإشتراكي ، وقبل منصباً كبيراً في أجهزته ، بالإضافة إلى منصب النائب العام . أما موضوع الشريعة ، فقد طرح في مناقشات الدستور عام ١٩٦٨م . وجاء الدستور الدائم لسنة ١٩٧٣ ، بعد إتفاقية أديس أبابا ، ليضعه بعيداً . ولذلك أعيد ، مرة أخرى ، إلى أجندة المناقشة ، بحكم طرح موضوع الإصلاح الدستوري في إتفاقية المصالحة الوطنية . ومن هنا جاء تكوين لجنة لمناقشة الموضوع ، وكان الصادق موافقاً على ذلك . ومع هامشية هذه اللجنة في الإهتمامات الجارية ، إلا أنها كانت تمثل معلماً مميزاً (٣٥) . وفي نفس الوقت قام الأخوان المسلمون بالعمل ، بشكل منظم ، على توسيع حجم نشاطاتهم ، خاصة من خلال الاستغلال الحكيم للفرص التي أتيحت للبنوك الإسلامية الجديدة ، التي سيكون لها تأثير بارز وهام في الحياة المالية والتجارية في السودان في الفترة اللاحقة .

كانت الحصيلة العامة للمصالحة الوطنية تبدو في مصلحة تقوية وتعزيز موقف نميرى ونظامه . فبعض المعارضين السابقين وافق على المصالحة وعاد إلى الوطن وبدأ مقتنعاً بالتسوية التي توصل إليها الطرفان ، وبعضهم رفض وبقي على موقفه . ولكن قوى المعارضة أصبحت الآن منقسمة على نفسها ، ونجح نميرى في فرض سيطرته على المتشككين وسط مؤيديه . وفي الواقع العلمي لم تقدم السلطة الكثير في مجال الاصلاحات التي وعدت بها في عام ١٩٧٧م . وكذلك الحال في مجال تحويل إطار الحزب الواحد إلى نظام أكثر إنفتاحاً وتنوعاً . ومع ان عدداً من المرشحين في إنتخابات مجلس الشعب في عام ١٩٨٠م كانوا يربطون أنفسهم بالأحزاب القديمة في مواجهة أعضاء الإتحاد الإشتراكي الأصليين ، لكن المجلس ظل ، رغم ذلك ، مطيعاً وموالياً لرئيس

الجمهورية [٣٦] . صحيح أن المعارضين في الخارج لم يعودوا كلهم ، ولكن مجموعة الهندي ، التي رفضت المصالحة ، أصبحت الآن في وضع ضعيف ، لا يمكنها من تنظيم عمل في حجم حركة ١٩٧٦م عندما كانت الجبهة الوطنية موحدة ومتماسكة . ومع أن الأخوان المسلمين قد إستفادوا من المصالحة في تطوير نشاطهم وتنظيمهم ، فقد إستفاد نميرى ، أيضاً ، من تحولهم لحلفاء يقومون ، نيابة عنه ، بالسيطرة على الجامعات والمعاهد العليا ، التي ظلت تمثل مراكز للمعارضة السياسية في البلاد . وحتى بالنسبة للحرس القديم في الإتحاد الإشتراكي ، تمكن نميري من تحقيق إنتصار هام . فقد كانت هناك نظرة سياسية وشخصية معادية للمصالحة في هذا الوسط . ولكنه تمكن من تجاوزها بسهوله ، مع ظهور حلفاءه الجدد . وبذلك إستطاع تعزيز سيطرته العامة على النظام ككل [٣٧] . وفي مجال الإصلاحات ، كان الرئيس شجاعاً في الإعتراف بوجود عيوب ونقاط ضعف عديدة في المؤسسات القائمة وفي الدستور نفسه ، ووضع مسئولية الإصلاحات الضرورية في أعناق الجميع . وعندما لا تجد هذه الاصلاحات الطريق إلى التحقق في الواقع ، فإن مثل هذا الفشل لن يتحمله نميرى ، بل المؤسسات التي أصبحت تنتقد بشكل مباشر ومفتوح . وسيكون العائدون ، وقتها ، أول الخاسرين ، نتيجة لترددهم وقبولهم للحلول الوسط . وهكذا ، تمكن حكم نميرى الفردى من المحافظة على بقائه وإستمراره ، ليس فقط عن طريق رعاية المستفيدين ، المرتبطين بمؤسسات النظام في الفترة السابقة ، بل ، أيضاً ، برعاية عناصر الجبهة الوطنية ، الذين عادوا إلى البلاد ووافقوا على ما يمثل عملياً إمتداداً وتوسيعاً لهيمنة رئيس الجمهورية وحكم الفرد.

كان ادخال نظام الحكم الاقليمي في الشمال يمثل أحد مظاهر التحرك العملى لتخفيف مركزية النظام السياسي القائم . ولكنه لم يكن نتاجاً مباشراً للمصالحة الوطنية . ومع أنه كانت له أسبابه الادارية والسياسية والاقتصادية ، إلا انه كان يمثل حالة شاذة في مجرى السياسة الحكومية . ولذلك كان ينظر إليه بقلق وشكوك متزايدة . فالاسباب الادارية كانت ، بشكل كبير ، كما ظلت على الدوام . وفي هذا الخصوص ، تطرح ، في العادة ، قضايا إتساع مساحة السودان ، وضعف الإتصالات بين أجزائه ، ودور المركزية في تهميش المناطق النائية وفي اضعاف الكفاءة في العاصمة . وفي عام ١٩٧٨ بدأ العمل في إعداد قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠م ، الذي أدى إلى إنشاء خمسة أقاليم في الشمال (الشمالي ، الشرقي ، الاوسط ، كردفان ودارفور) ومعتمدية العاصمة القومية . ونتيجة لذلك ، قلصت وزارات الحكومة المركزية ، بشكل واسع ، ووسعت مسؤليات الاقاليم لتشمل كل النشاطات ، باستثناء الشئون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والتسهيلات الوطنية والموارد المعدنية والطبيعية[٣٨] .

في محاولة لتنمية وتوسيع الممارسة الديمقراطية في الحكومات الإقليمية ، ينص القانون على إنتخاب مجالس الشعب الإقليمية . وتقوم هذه المجالس بترشيح ثلاثة مرشحين ، يختار منها رئيس الجمهورية حاكم الإقليم ، الذي يتمتع بإمتيازات ووضعية وزير مركزي . وبعد ذلك يقوم الحاكم المعين بتشكيل مجلس الوزراء الإقليمي المسؤول

عن ادارة المهمات والصلاحيات المحولة من الحكومة المركزية للأقاليم . وكل اقليم كان مقسماً إلى محافظتين ، بإستثناء الإقليم الأوسط الذي قسم إلى ثلاث محافظات . وكانت مسؤوليات الحكومة الإقليمية تشمل تنظيم الحكم الإقليمي (جرى تقسيمه إلى ثلاث مستويات : مجالس ريفية ، مجالس مدن ومجالس محلية) وفي المناطق النائية ، في كردفان ودارفور والشرقي ، أدي تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي ، في النهاية ، إلى ظهور توجهات بإعادة الإدارة الأهلية . وإدارياً تم تحويل قدر كبير من السلطات والصلاحيات للأقاليم ، خاصة في مجالات التعليم ، ولكن الحكومة المركزية ظلت ، مع ذلك ، في وضع مسيطر ، خاصة أن بعض الوزارات قامت بتعطيل ومقاومة عملية التحويل ، بسبب عدم إقتناع المسؤولين بالفكرة في أساسها . ومن جهة أخرى أدى الحكم الإقليمي إلى بروز نميرى كحاكم فردي ، من خلال تعيين حكام الأقاليم ، وإلى بقاء الحكام فترات طويلة في الخرطوم لأجل ضمان تحويل الموارد المركزية المخصصة لحكوماتهم . وترجع إهمية هذه المسألة إلى صعوبة ومحدودية الموارد المحلية ومن ثم إعتماد الأقاليم ، بشكل كلي ، على المركز في تمويل نفقاتها . ومع إنخفاض حجم العاملين في الحكومة المركزية ، بعد تنفيذ عملية التحويل ، ظلت الأقاليم تشهد نمواً كبيراً ومتواصلاً في جهازها الإداري . وذلك في وقت بدأ فيه السودان يعاني من مشاكل مالية كبيرة وخطيرة . ، ونتيجة لذلك ، ظلت المناطق البعيدة ، مثل الجنوب ، تشكو من تأخير التحويلات المركزية ، بما في ذلك التحويلات الخاصة بالمرتبات والأجور . وسياسياً كانت التجربة الإقليمية الجديدة تبدو كوضع شاذ ومفارق ، أكثر من الحكم الإقليمي في الجنوب . وبالفعل ، فالجنوب نفسه أصبح ، في تلك الفترة ، جزءاً من هذه الوضعية الشاذة ، كواحد من الأقاليم الستة التي شملها الحكم الإقليمي . وذلك رغم أنه كان يتمتع بسلطات أوسع من سلطات الأقاليم الأخرى . وهذه الوضعية أدت ، في وقت لاحق ، إلى ظهور دعوات لإعادة تقسيم الجنوب ، وكان البعض ينظر إليها كمؤامرة ميكافيللية ، بحكم إرتباطها بإكتشاف البترول في الجنوب وبداية العمل في قناة جونقلي .

وهناك ، أيضاً ، بعد آخر ، تثمل في تنمية وتوسيع الحكم الإقليمي في نفس الوقت الذي كان يشهد نمواً وتطوراً ملحوظاً في الحكم الرئاسي الفردي والمصالحة الوطنية مع بقايا الأحزاب القديمة . ومرة أخرى كان البعض ينظر إلى كل ذلك كعودة لسياسة «فرق تسد» لمصلحة نميرى شخصياً . ومثل هذه السياسة كانت تعكس بعض جوانب السياسة الإمبريالية السابقة ، خاصة مع دفع حكام الأقاليم في إتجاه الإرتباط القوى بالرعاية الرئاسية . والمصالحة مع الاحزاب القديمة ، هي الأخرى ، كانت تجد نفس الرعاية والإهتمام . وفي ذلك يقول البعض ، بطريقة ساخرة ، أن الحكم الإقليمي كان .. (.. مجرد أسلوب لتعزيز وتدعيم نظام الجمهورية الرئاسية ، وذلك من خلال تحرير الخرطوم من بلاءات وكوارث السياسة الحزبية ، وإبقاء الأقاليم في حالة خضوع وطاعة كاملة ..)(٣٩) .

والأقاليم الشمالية كانت ، أيضاً ، تمثل حالة شاذة . فبالرغم من حالة السخط

والتذمر العامة في مناطق الغرب ، كما ظهرت في محاولة انقلاب ١٩٧٥ ، وفي وسط البجا في الشرق ، فإن ذلك لا يمكن مقارنته مع المشاعر الإقليمية الملتهبة في الجنوب . كما أن هذه الحالة لا يمكن إرجاعها ، بشكل كامل ، لسنوات حكم نميرى . والواقع أن الحكم الإقليمي ساعد بالفعل في تنمية وتعزيز المشاعر الإقليمية خاصة في دارفور التي قاومت في البداية ضمها في إقليم موحد مع كردفان ونجحت في إجبار الرئيس على تعيين حاكم من أبنائها . ولكن هذه التجربة لم تكن إستجابة لضغوط وضرورات عملية ، كما هو الحال في الجنوب عام ١٩٧٢[٤٠] . واقتصادياً كانت هذه السياسة تبدو شاذة ومفارقة أيضاً ، وذلك بحكم تركيز الحكومة على مشاريع التنمية الكبيرة وعلى إقامتها ، في الغالب ، في الإقليم الأوسط . فتركيز الإستثمارات في تلك المنطقة ، خلال فترة السبعينات ، هو الذي أدى إلى وصفها بـ « المثلث الذهبي » . ولكن ، بعد تطبيق الحكم الإقليمي ، أصبحت مسئولية التنمية في أيدي الحكومات الأقليمية نفسها . وهذا ما قاد بعض الأقاليم إلى التوجه إلى الخارج بحثاً عن تمويل من الدول العربية البترولية في ظروف كانت وزارة المالية وبنك السودان يعملان على فرض سيطرة أكبر على المعاملات المالية ، بهدف إحتواء المصاعب المالية المتفاقمة في البلاد .

المهم بينما كان الحكم الإقليمي في الشمال يتقدم خطوات إلى الإمام ، كان الصراع حول إعادة تقسيم الجنوب يدفع في إتجاه تفاقم الأزمة السياسية الجارية هناك . وفي الشمال ، أيضاً ، بدأ الحكم الإقليمي كلعبة سياسية . ولكنها لم تحقق أهدافها في تخفيف الضغوط المتزايدة على حكم نميرى الرئاسي الفردي . وبالفعل . في الوقت الذي إرتفعت فيه الأصوات المنادية بالديمقراطية في الأقاليم ، كان نميرى يعزز الطبيعة غير الديمقراطية وغير الدستورية لنظامه . ومع نمو وتصاعد الأزمة الإقتصادية ، التي يمكن مواجهتها على الأقل في المدى القصير ، فقط عن طريق الحكم المركزى ، كانت حركة المعارضة السياسية تنمو وتتزايد إهتماماتها بالشئون الإقليمية .

التدهور السياسي :

لقد بدأ نظام نميرى يظهر كنظام يعتمد على « حكم الفرد » بشكل اكثر وأكثر ، على حساب المؤسسات . وبعد مصالحة ١٩٧٧ أصبح أكثر إنفتاحاً وتنوعاً . ومع ذلك ، ظل محتفظاً في داخله بتيارين إثنين ، كانا يؤكدان عقمة وتدهوره . فسياسياً لم ترتبط التعددية والانفتاح بقاعدة إجتماعية أوسع ، بل بإدخال عناصر سياسية متنافسة وغير متكاملة ، لا يجمعها سوى قدرات نميرى ومهاراته الزعامية من جهة ، ورغبة هذه العناصر المتنافسة في البقاء تحت مظلة تابعيته من جهة أخرى . وفي النهاية كان لا بد من إندفاع هذه الوضعية في طريق الصراع والإنفجار ، تنيجة لتعارض التوجهات والطموحات المختلفة والمرتبطة بالقوى الاكثر تطرفاً داخل النظام : – الاخوان المسلمون والجنوبيون .. والتيار الثاني تمثل في تطورات الاقتصاد السوداني ، المرتبطة بتقليد الرعاية المحلية وسياسات الدعم وموقف السودان الدولي ، خاصة مع بلدان الخليج

العربي والدول الغربية . ويكفي ان نذكر هنا دخول البلاد في صعوبات مالية قاسية وتأثير ذلك في نمو حالة من السخط والتذمر وسط مجتمعات المدن في نهاية السبعينات . ووصلت هذه الحالة إلى ذروتها بإنفجار مظاهرات واسعة في معظم المدن الشمالية خلال عام ١٩٨٢م . واضطرت السلطة لمواجهتها بإستخدام وسائل غير عادية من خلال أجهزة الأمن والشرطة [٤١] . ولكن ، رغم قمعها ، ظلت المشاكل الحقيقية باقية ومستمرة ، وظلت الظروف المعيشية تواصل تدهورها ، خاصة مع تزايد النقص في السلع والخدمات ومعدلات التضخم المتسارعة وإنتشار المجاعة في المناطق الريفية الهامشية . وفي مواجهة هذه الخلفية ، كان واضحاً أن المصالحة الوطنية لم تؤدي إلى بناء إطار سياسي جديد ، وأن التدهور الجاري يتطلب البحث عن مخرج إيجابي . ولكن المخرج الذي إختاره النظام الحاكم كان غريباً في شكله ومحتواه . فقد أعلن نميرى في سبتمبر ١٩٨٣م ، وبطريقة مفاجئة حتى للمقربين منه. فقد اعلن في سبتمبر ١٩٨٣ تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبدأ في تنفيذ برنامج قاس وعنيف . وفي وسط هذا المناخ قام بمنع الخمور وصب كميات كبيرة من الكحول في نهر النيل ، وتطبيق أحكام الشريعة في مجالات الحياة المختلفة ، مع إهتمام خاص بعقوبات الحدود . وفي فترة وجيزة حكم على حوالي ١٥٠ شخصاً بالإعدام وقطع الإيدي والارجل . ونفذت الأحكام في حضور أعضاء الحكومة وجمهور غفير من المواطنين [٤٢] . وفي الوقت نفسه كانت أجهزة الإذاعة والتلفزيون تقوم بنشر هذه الأخبار مساء كل يوم ، بجانب تركيزها على البرامج الدينية .

من الطبيعي ان يتأمل الناس دوافع نميرى في هذا التوجه ، وذلك في داخل وخارج السودان على السواء . فبعضهم إعتبره إشارة لعدم الإستقرار وغياب العقلانية بعد سنوات طويلة ومرهقة في السلطة .[٤٣] وركز آخرون على انه استمرار لعملية توجه اسلامي طويل المدى ، وجدت إهتماماً وتشجيعاً من نميرى نفسه عندما نشر كتابه (النهج الإسلامي .. لماذا ؟) في فترة سابقة [٤٤] . وحسب وجهة النظر هذه ، ان نميرى كان يرتبط بهذا التوجه الإسلامي حتى قبل المصالحة الوطنية في ١٩٧٧ . ففي الفترة ٧٢-١٩٧٧م توسعت علاقاته وإرتباطاته بالطرق الصوفية الصغيرة ، وسمح للأخوان الجمهوريين (تنظيم صغير كان ينافس الأخوان المسلمين وسط طبقة المتعلمين) بقيادة المهندس محمود محمد طه ، بممارسة نشاطاتهم رغم حظر الأحزاب السياسية [٤٥] . وجاءت المصالحة مع الأنصار والأخوان المسلمين كخطوة متقدمة في هذا الإتجاه . وإعلان تطبيق الشريعة كان يمثل تتويجاً لهذه العملية الطويلة ، وبالتالي تحقيق الثورة التي ظلّ يحلم بها النظام الحاكم ويعمل لها ، رغم محاولات الشيوعيين لإعاقتها وإيقافها . وهناك ، أيضاً ، محاولة أخرى لتفسير قيام نميرى بإعلان الشريعة ، ترتكز إلى وضع هذه الخطوة في إطار منظور محسوب ولفترة قصيرة المدى ، كمحاولة لإيجاد مخرج لإدارة الشمال في ظروف فشل المصالحة الوطنية واتساع حالة السخط والاستياء العامة الناتجة من تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الاتجاه كان

نميرى يحاول الإلتفاف حول القوى الأخرى الأكثر إرتباطاً وتمسكاً بالشريعة الإسلامية ، مثل الصادق المهدى وحسن الترابي ، الذين كانوا يشكلون خطراً حقيقياً على نظام حكمه . فقد أعلن الصادق المهدى ان إعلان الشريعة لم يكن لتحقيق أهدافها ومقاصدها ، وذلك لأن هذا الإعلان جاء بدون توفير شروط المجتمع العادل الضرورى لتطبيقها . وتساءل كيف يمكن تنفيذ أحكام قطع الأيدي والأرجل في رجل فقير اجبرته الظروف للسرقة من أجل إطعام أطفاله واهله ؟ وبعد أن أعلن موقفه هذا في صلاة الجمعة أمام أنصاره ، قامت سلطات الأمن بإعتقاله مع مجموعة من قيادات حزب الأمة (٤٦) . أما الترابي ، فقد كان البعض يظن أنه كان يقف خلف تلك الخطوة ، ولكن طريقة إعلانها تبدو متناقضة مع نهجه التدرجي الفابياني ، الذي سبق أن أشرنا إليه . وكان آخرون يرون أن نميرى أحبط مشروعه وأجبره على الخضوع ومسايرة سياساته . وهذا التفسير يتأكد من خلال تعيين الترابي مستشاراً للشئون الخارجية في القصر الجمهورى . وذلك لأن هذا التعيين يؤكد تهميشه ووضعه في وظيفة عاطلة . ويرى آخرون ، أيضاً ، أن إعلان الشريعة وتنصيب نميرى إماماً للمسلمين من خلال البيعة التي كان يتلقاها من قيادات وانصار نظامه ، كل ذلك يوفر غطاءاً دينياً مناسباً لاستخدام القمع والعنف ضد معارضيه ، بعد أن أكدت مظاهرات عام ١٩٨٢م ضرورة العنف في مواجهة الإنتفاضات الشعبية . وإذا كان الناس قد شعروا بقسوة جهاز أمن الدولة (بالمقاييس السودانية) طوال السنوات ٦٩ – ١٩٧٧ ، فإن تلك القسوة لا يمكن مقارنتها بمناخ العنف والقمع الذي إرتبط بالشريعة والإسلام ، وظل يسيطر على العاصمة ، على الأقل ، منذ سبتمبر ١٩٨٣م حتى سقوط نميرى في أبريل ١٩٨٥م (٤٧) .

من جهة أخرى ، كان رد الفعل الشعبي تجاه الشريعة متنوعاً ومتأرجحاً ، ومن الصعب تحديد حجمه وإتجاهاته بسبب إنقسام قوى المعارضة والرأي العام حوله ، على الأقل. ففي المناطق الريفية ، حيث لم يكن هناك أي تغيير جدي نتيجة لذلك ، كان هناك إرتياح وقبول عام لما اعتبر ضربة لفساد وبذخ وتحلل المجتمع العاصمى ، مع ارتباط بسيط بالاسلام وقبول عام بتطبيق الشريعة الإسلامية . وهناك ، أيضاً ، علمانيون ، خاصة في أوساط طبقة المتعلمين ، التي كانت تعي مخاطر هذا التوجه في مجتمع متعدد الأديان والأعراق مثل السودان . وكانت تعتقد أن موضوع الشريعة ، خاصة عندما يرتبط بنميرى ونظامه ، لم يكن عاملاً أساسياً حتى بالنسبة للمسلمين . وهناك ، أيضاً ، موقف الجنوبيين الاكثر اهمية ، والذي إرتبط بمخاوف معروفة ومفهومه ، وكان موقفاً مباشراً وقوياً . فقد وقفوا مع دستور ١٩٧٣م العلماني ، وبعضهم عارض المصالحة الوطنية بشدة ، نتيجة لخوفهم من تأثيرها في فرض توجهاتها الإسلامية على مسيرة النظام الحاكم .. المهم أنه حتى قبل إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣م ، كان تدهور موقف نميرى في الأوساط الشمالية واضحاً وجلياً ، خاصة بعد تفاقم المصاعب المالية والإقتصادية . وفي الجنوب ، أيضاً ، كانت صراعات الجنوبيين وتدهور أوضاع الأقليم تتزايد بشكل متصاعد وخطير .

لقد كان الجنوب يمثل بداية الأمل في بناء نظام للحكم يقوم على أسس دستورية ومؤسسية حقيقية . ومن هنا جاء قيام الحكم الإقليمي وإدخاله في الدستور الدائم . ولكن كان واضحاً ، منذ وقت مبكر ، فشل السلطة الحاكمة في إستكمال البناء المؤسسي في الإقليم ، خاصة من خلال المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي والإتحاد الإشتراكي السوداني . ويبدو ان ظروفاً عديدة لم تساعد في تحقيق نجاح ملموس في هذا المجال . ففي إطار ظهور نميرى كحاكم فردي ، وحيث كانت تسوية مشكلة الجنوب تمثل عاملاً حاسماً في تأكيد وتوسيع شعبيته في السنوات الأولى ، .. في إطار كل ذلك لم يكن مستغرباً أن تزداد تدخلات وإرتباطات النظام الحاكم ورئيسه بالجنوب ومشاكله ، خاصة بعد إكتشاف إمكانياته الهائلة في مجال البترول والمياه .

لقد تدخل نميرى بدهاء وذكاء في إنتخابات ١٩٧٣م ، بهدف ضمان فوز أبيل ألير دون منافسة قوية من آخرين ، وبدأ كأنه يمارس دوراً شبيهاً لذلك ، عند إقتراب دورة الإنتخابات الجديدة في عام ١٩٧٨م . وفي مواجهة حالة التمزق والصراعات الداخلية ، خاصة بعد ظهور الإستوائيين بقيادة جوزيف لاغو الزعيم السابق لحركة الأنيانيا ، قام نميرى بدفع أبيل ألير إلى الإبتعاد وعدم المغامرة بالدخول في معركة قد تؤدي إلى سقوط نائب رئيس الجمهورية . وعلى أي حال ، بعد إنتخاب جوزيف لاغو رئيساً للمجلس التنفيذي العالي أتضح أنه لا يملك مؤهلات سياسية حقيقية ، وبدأت الصراعات الشخصية والفئوية وسط النخبة الجنوبية تبرز إلى السطح ، بشكل متسارع ومتزايد . وذلك بسبب ضعف قدرته على التعامل مع القوى المعارضة وفقدانه للمهارات الضرورية لخلق علاقات عمل فعالة مع نميرى والعناصر المؤثرة الأخرى وسط السياسيين الشماليين . ونتيجة لكل نقاط الضعف هذه ولطموحاته الإقتصادية ، اضطر نميرى لإستخدام سلطاته التنفيذية للتدخل وحل مجلس الشعب الإقليمي أكثر من مرة ، كانت المرة الاولى في فبراير ١٩٨٠م ، حيث أدي حل المجلس إلي عودة أبيل ألير للسلطة مرة أخرى . ولكن ، في ذلك الوقت ، كانت مشاكل الإقليم تبدو عصية على الحل ، بعد أن وصلت إلى مرحلة طرح موضوع إعادة تقسيمه إلى أكثر من إقليم واحد . والمرة الثانية كانت في اكتوبر ١٩٨٠م ، حيث أبعد أبيل ألير ليحل محله الجنرال عبد الله رصاص ، وذلك كإشارة واضحة لنهاية وضع الجنوب كاقليم موحد أنشئ في عام ١٩٧٢م ، وتقسيمه إلى ثلاثة أقاليم متكافئة مع الحكومات الإقليمية التي أنشئت في الشمال . وكان ذلك ، أيضاً ، يؤشر نهاية إتفاقية أديس أبابا ، التي كانت تحكم علاقات الشمال والجنوب بعد تضمينها في دستور ١٩٧٣ .

وإذا تأملنا أحداث السنوات السابقة ، يتضح لنا أن مناورات نميرى قد أدت إلى تقويض البنيان الذي قام بتشييده . ويبدو أن هذا الخطأ كان نتاجاً لضغوط الإرهاق والمرض وتأثيرها في قراراته ، وبالتالي إرتباطها بالتعجل والتهور وعدم العقلانية (٤٨) . ولكن ، مع ذلك ، قد تكون هناك بعض التقديرات المحسوبة ، وذلك لأن الممارسة السياسية في الشمال لم تعمل على تطوير المؤسسية المتضمنة في الدستور نفسه . وفي

هذه الوضعية برز نميرى كمناور بارع وداهية سياسية . وفي الجنوب ساعدت الصراعات الشخصية والسياسية العميقة على توفير فرص مماثلة للمناورات والتكتيكات السياسية المحددة الأهداف . وفي نفس الوقت أدى ظهور الإمكانيات الإقتصادية في الإقليم إلى دفع الشماليين إلى الإهتمام به وبالتدخل في مشاكله وإتجاهات تطوره . ومع فقدان الجنوب لوحدته وتماسكه ، شعر نميرى بإمكانية تكرار مناوراته ومغامراته التي حققت نجاحاً كبيراً في الشمال . وفي تدخله هناك كان يناور على طرفي النزاع معاً (أبيل ألير والدينكا ، وجوزيف لاغو والاستوائيين) وفي تعيينه للجنرال عبد الله رصاص (جنوبي مسلم له علاقات مع لاغو) أكد أنه أصبح يتجاوز سلطاته المنصوص عليها في الدستور ، بشكل جلي وواضح . وفي ابريل ١٩٨٢م ، في ظروف الفوضى والصراعات المتزايدة ، أدت الإنتخابات الجديدة إلى نجاح جوزيف طمبرة ، أحد مؤيدي جوزيف لاغو ، وصعوده لموقع حاكم الجنوب . وبعد عام واحد فقط قام نميرى بالتدخل مرة أخرى ، وأعلن أنه ، بعد فترة طويلة من التأمل والتردد ، قرر الوقوف إلى جانب تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم (الإستوائية ، أعالي النيل ، بحر الغزال) ووقتها كانت تدخلاته المتواصلة ، منذ عام ١٩٧٨م قد ادت الى تدهور مكانته وسط السياسيين الجنوبيين . وبذلك لم يتمكن من توحيد الجنوبيين ، بل جعل معظمهم يشعر بأن اتفاقية اديس ابابا لم تعد تشكل اساساً للعلاقة بين الشمال والجنوب ، بعد ان اقام هو نفسه بتمزيقها . واذا كان الجنوب لم يدمج قط في النظام السياسي والاقتصادى السائد في الشمال ، وجاءت اتفاقية ١٩٧٢ لتشعره بروابط هامة معه ، فقد اكدت تدخلات نميرى عدم اهمية هذه الروابط وعدم جدوى العلاقة مع الشمال بشكل عام . فمنذ ١٩٧٨ ظل رئيس الجمهورية مشغولاً بعلاقاته مع المجموعات السياسية الشمالية ، وتقويض أسس العلاقة مع الجنوب ، المرتبطة بإتفاقية ١٩٧٢م والمنصوص عليها في دستور ١٩٧٣م . ومع ذلك وجد إعلان تقسيم الجنوب بعض التأييد ، خاصة في أوساط الإستوائيين ، لأنه يوفر وظائف جديدة أكثر ، وبشكل خاص لأنه لم يحدد دور الجنوب في النظام السياسي الوطني بشكل قاطع (٤٩) . وفي كل ذلك كان نميرى يناور لمصلحته الشخصية وبهدف تحطيم الحكم الإقليمي في الجنوب . وفي توجهه هذا وجد دعم وتأييد أوساط عديدة من السياسيين الجنوبيين ، بمختلف تجمعاتهم وتياراتهم .

لقد ظلت المناورات السياسية والشكوك المتنامية حول إستغلال الجنوب ، ظل كل ذلك يرتبط بإعتقادات جازمة بتحويل موارد الجنوب الإقتصادية لمصلحة الشمال والحكومة المركزية . فالجنوب ظل يعاني من إهمال الحكومات المتعاقبة وتجاهلها لتنميته إقتصادياً وإجتماعياً حتى عام ١٩٧٢م . وبعد إتفاقية السلام لم يجد إهتماماً كبيراً في هذا المجال ، خاصة بالمقارنة مع الاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي شهدتها مناطق الوسط في الشمال خلال فترة السبعينات . ولذلك ظهرت شكوك كبيرة في أوساط الجنوبيين عند إعلان إتفاق مصر والسودان لبناء قناة جونقلي ، بهدف توفير ٤,٧ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، من خلال الإستفادة من مياه المستنقعات في

منطقة السدود ، وبالتالي زيادة وارد المياه عند سد أسوان بحوالي ٣,٨ مليار متر مكعب كل عام . وكان الإتفاق ينص على تقسيم هذه الزيادة بين البلدين لإستغلالها في ري مشاريع زراعية ، هي ، في الغالب ، في مصر وشمال السودان . وكانت هناك ، أيضاً ، خطط لتنمية منطقة القناة لمصلحة السكان المحليين ، ولكنها كانت متأخرة وإعتبرها كثيرون مجرد وعد لإحتواء ردود الفعل المتوقعة . وبالإضافة إلى تجاهل مصلحة الجنوب ، كان ينظر للمشروع كنموذج لتكامل مصرى سوداني ، قد يؤدي ، في النهاية ، إلى تهميش الإقليم وتجاهل مصالحه وتطوره وتقدمه . وهناك ، أيضاً ، إنتقادات أخرى ، تركز على الجانب الأيكولوجي ، وتاثير المشروع في تقويض نمط حياة السكان القائم على الرعي والحركة الموسمية ، وبالتالي تعريض المنطقة للجفاف والتصحر ، نتيجة لإنخفاض معدلات الأمطار بعد القضاء على المستنقعات (٥٠) . ومع ذلك ، كان لمكانة أبيل ألير ، وعلاقته الخاصة مع نميرى ، دور كبير في موافقة الحكومة الإقليمية على مشروع بناء القناة . ولكن ذلك لم يمنع إستمرار تلك الإنتقادات وتطورها إلى معارضة حقيقية لقيام المشروع وإعتباره نموذجاً لإستغلال الشمال لموارد الجنوب . وجاء إكتشاف البترول في منطقة بانتيو ليمثل نموذجاً آخر لهذا الإستغلال .

كان السودانيون يحلمون ، منذ فترة طويلة ، بتدفق البترول من صحاري بلادهم الواسعة إستناداً إلى توفره في البلدان المجاورة مثل السعودية وليبيا وحتى مصر . ولكن مجهودات التنقيب في الشمال لم تصل إلى نتائج مشجعة . وفي السبعينات إتجهت عمليات التنقيب إلى المناطق الغربية والجنوبية ، عن طريق معلومات من الأقمار الصناعية الأمريكية بإحتمال وجود إحتياطات كبيرة في تلك المناطق . وكانت شركة شيفرون الأمريكية أولى الشركات التي دخلت هذا المجال . وفي عام ١٩٧٨م أعلنت عن إكتشافات هامة ، خاصة في منطقة بانتيو في أعالي النيل ، قدرت وقتها بحوالي ١٠٠٠ مليون برميل . وأدت هذه الاكتشافات إلى اثارة مشاعر الجنوبيين وشكوكهم حول نوايا وخطط الحكومة المركزية حول مستقبل هذه الإمكانيات الإقتصادية الجديدة . وفجأة قفزت مسألة تحديد مواقع الحقول المكتشفة ، وعلاقتها بحدود الإقليم الجنوبي ، إلى مقدمة الإهتمامات السياسية في البلاد . فقد شهدت الفترة اللاحقة اضطرابات واسعة في الجنوب ، نتيجة لظهور نوايا الحكومة المركزية ، في عام ١٩٨٠م ، لتغيير حدود الإقليم المحددة في قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٧٢م . وأثار هذا التوجه مشاعر الجنوبيين وخوفهم من ان يؤدي إلى ضم حقول البترول إلى الشمال . وفي النهاية قام رئيس الجمهورية بتهدئة الاوضاع من خلال تاكيد إعتراف الحكومة المركزية بحدود المديريات الجنوبية ، كما كانت في عام ١٩٥٦م . وبعد إعادة تقسم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ، أعلن عن إنشاء إقليم جديد ، بإسم إقليم الوحدة ، بين الشمال والجنوب ويضم حقول البترول المكتشفة الرئيسية ، ثم قفزت مشكلة أخرى ، أكثر إرتباطاً بالبترول – فقد كان الجنوبيون حريصين على إنشاء مصفاة للبترول في منطقة بانتيو ، بهدف دعم وتعزيز الوضع الإقتصادي في الإقليم وتنمية قدراته الذاتية . وفي عام ١٩٨١م ، أعلنت الحكومة

وشركة شيفرون عن إتفاقهما على إنشاء المصفاة المقترحة في كوستي ، في الشمال ، وليس في بانتيو ، وذلك لأسباب فنية وإستراتيجية . وكان لابد ان يؤدي مثل هذا الإعلان إلى إثارة حالة من الإستياء والغضب في أوساط الجنوبيين . ولكن الأمر تطور إلى أكثر من ذلك ، عندما أعلنت الجهات المسئولة ، في وقت لاحق ، عن إنشاء خط أنابيب من مناطق البترول حتى بورتسودان في البحر الأحمر ، بهدف تصديره بدلاً من تصفيته محلياً . وكانت الحكومة المركزية ترى أن ذلك سيساعد كثيراً في معالجة أوضاع السودان الإقتصادية المتدهورة وبطريقة سريعة ومتواصلة . وهكذا شعر الجنوبيون ، مرة أخرى ، بأنهم خدعوا ، لأن قرار التصدير كان نهائياً لا يقبل المراجعة وتعهد الشركة ببذل جهود مقدرة لتنمية منطقة بانتيو لم يكن كافياً لإرضائهم(٥١) .

كان تأثير هذه المسائل السياسية والإقتصادية واسعاً وعميقاً في أوساط السياسيين وطبقة المتعلمين الجنوبيين (التي كانت تشعر بمظالم وإحباطات كبيرة في مجالات حيوية مثل مجال التعليم والإستخدام وغيره) ، وبدأت تنمو في داخلها مشاعر السخط والغضب والإبتعاد من الحكومة المركزية الشمالية ، بدرجة شبيهة بما حدث عند إعلان الإستقلال وقبيل التمرد العسكرى الأول . ولكن بروز أعمال العنف ، في تلك الفترة ، كان يربط بحالة عدم إستتباب الأمن في المناطق الريفية ، وذلك لأن الأنيانيا لم تكن قط جناحاً مسلحاً لحركة النخبة الجنوبية ، بالمعني الكامل للكلمة ، بحكم توتر العلاقات بين السياسيين والمحاربين ، بشكل متواصل . وفي فترة الثمانينات حدث نفس الشئ ، نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في مناطق الإقليم . ويبدو ان ذلك كان يرجع ، في بعض جوانبه ، إلى هشاشة نفوذ السلطة الحكومية في الجنوب ، بما في ذلك سلطة الحكومة الإقليمية . وتضافرت هذه الوضعية مع التطورات السياسية في يوغندا ، خاصة بعد سقوط عيدي أمين ودخول أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من اللاجئين إلى الأراضي الجنوبية ، حيث ادى ذلك الى ظهور مشاكل إجتماعية عديدة وتوفر كميات كبيرة من الأسلحة في الأقليم . وأضاف وجود اللاجئين ، أيضاً ، عاملاً هاماً لتنمية النزعة الإقليمية في أوساط سكان الإستوائية ، ووصولها إلى درجة الحديث عن دولة إستوائية جديدة (٥٢) . وذلك بحكم علاقتهم الأثنية الحميمة مع قبائل شمال يوغندا . وعلى أي حال ، جاء ظهور عمليات العنف وتجدد الحرب الأهلية هذه المرة من اوساط القبائل النيلية وليس من وسط قبائل الاستوائية كما كان الحال قبل ١٩٧٢م . ومنذ بدايات عام ١٩٨٠م ظلت التقارير الحكومية تتحدث عن وجود مجموعات صغيرة من العصابات المسلحة ، خاصة في أعالي النيل وبحر الغزال . ورغم عدم وضوح قدراتها في تلك الفترة ، فقد كانت التقديرات تشير إلى علاقاتها مع اثيوبيا وليبيا بسبب تدهور علاقتهما مع السودان . ومن داخل اثيوبيا كانت تتدفق مساعدات ليبية مقدرة . ومع إستمرار عمليات العنف بدأت تلك المجموعات تعلن عن نفسها بإسم حركة الأنيانيا الثانية AnyaNya .2

كانت مسئولية مواجهة إنفجار عمليات العنف تقع ، بشكل رئيسي ، على القوات العسكرية الجنوبية ، بما في ذلك قوات الأنيانيا السابقة التي تم دمجها في الجيش

السوداني . ففي عام ١٩٧٢م تمت إعادة تجنيد ٦,٠٠٠ من هذه القوات وتم إستيعابها في قوات مشتركة في القوات المسلحة السودانية ، وذلك كجزء من برنامج طويل لدمج الجنوب مع الشمال . ومع أن الحكومة ظلت تتحدث عن هذا البرنامج بإعتزاز كبير ، وتؤكد نجاحه ومساهمته في تدعيم الوحدة الوطنية ، فإن واقع الحال كان يشير إلى حدوث توترات ومشاكل عديدة بين القوات الجنوبية والشمالية ، بشكل متكرر ، في معسكرات الجيش . ومن جهة أخرى كانت كراهية المدنيين الجنوبيون للجنود والضباط الشماليين واضحة وجلية . وفي عام ١٩٨٣م إنفجرت عدة تمردات ، نتيجة لتلك التوترات ولبدء الحكومة المركزية في خطة لنقل بعض القوات الجنوبية للشمال ، كجزء من برنامج واسع بما يتضمنه ذلك من ذكريات بظروف تمرد عام ١٩٥٥م المريرة . وفي تلك الظروف إنتشرت شائعات واسعة حول نوايا الحكومة بإرسال القوات الجنوبية للقتال مع العراق في حربه ضد إيران (٥٣) . وكان أكبر تلك التمردات وأكثرها أهمية تمرد الوحدات المعسكرة في منطقة بور . وعندما حاول العقيد جون قرنق دي مبيور، الضابط السابق في حركة الأنيانيا الأولى ، القيام بوساطة لتهدئة المتمردين ، وجد نفسه يبتعد عن موقف الحكومة ويقترب بشكل أكثر وأكثر مع موقف المتمردين . ولذلك قام بقيادة القوات المتمردة إلى داخل الحدود الأثيوبية . ومن هناك بدأ يبرز كقائد لما أصبح يعرف بالجيش الشعبي لتحرير السودان Sudan People's Liberation Army ويشار إليه إختصاراً بـ SPLA . وفي فترة وجيزة إلتحقت به مجموعات من ضباط وجنود الشرطة والسجون وحرس الصيد ، المدربين على إستخدام السلاح . وبعد إخضاعهم لعمليات تدريب إضافي تحولوا ، بسرعة فائقة ، إلى مجموعات حرب عصابات مدربة ومنظمة ومقتدرة ، بمساعدات مقدرة من أثيوبيا وليبيا وكوبا . وفي نهاية ١٩٨٤م وصلت عمليات العنف إلى تجميد العمل في قناة جونقلي وحقول البترول في منطقة بانتيو . وبينما كان الجيش يحاول ، دون جدوى ، احتواء نشاط تلك المجموعات كانت تكلفة عملياته العسكرية وتجدد الحرب الأهلية تتضاعف بشكل متسارع ، في ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام . وفي هذه الأثناء كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يعمل على بناء جبهة سياسية تضم الجنوبيين والشماليين المتواجدين في الخارج ، أطلق عليها اسم Sudan People's Liberation Movement وظلت تعرف اختصاراً بـ SPLM .

كان الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان يعملان في تنسيق دقيق وبأساليب أكثر تطوراً من حركة الأنيانيا الاولى في الستينات ، وذلك رغم ظهور بعض التوترات بين الطرفين (٥٤) . وكانت أهدافها واضحة ومحددة في توجهها الراديكالي لبناء سودان جديد . فهي تؤمن بوحدة السودان في إطار شكل من الحكم الذاتي الفيدرالي أو الإقليمي في ظل حكومة وطنية موحدة . وهي لا تتحدث عن نظام حزب واحد ، بل عن اللبرالية والديمقراطية بطريقة تستهدف تمكين جماهير الشعب من الإمساك بمصيرها . وهي ، أيضاً ، تعارض هيمنة ما تصفه بالعصابة

الصغيرة ، المدينة والعسكرية المسيطرة في الخرطوم – واقتصادياً تطرح ضرورة معالجة التطور غير المتوازي في البلاد والعمل على تأكيد وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال تنمية موارد السودان الواسعة لمصلحة جميع سكانه . واجتماعياً تقف الحركة ضد كافة اشكال التمييز العرقي والاجتماعي والديني وتعمل على بناء نظام علماني – ووجد هذا التوجه الاخير تأييداً ودعماً واسعاً في الجنوب بعد إعلان قوانين الشريعة في سبتمبر ١٩٨٣م (٥٥) .

مع انهيار اتفاقية اديس ابابا وعودة الحرب الاهلية في الجنوب بشكل واسع وخطير ، اصبح نميرى يفقد مصداقيته على المستوى الوطني بشكل واضح وجلي ، وبدأ نظامه يواجه مخاطر حقيقية ومتزايدة . وحكمه الفردي ، الذي كان قريباً من التابعية المرنة ، Flexible Clientelism، خاصة في فترة السبعينات ، بعد المصالحة الوطنية وقبل تدهور الاوضاع في الجنوب ، تحول الآن ، بشكل متزايد ، إلى حكم غير عقلاني مرتبط بسياسات العنف والقمع تحت غطاء الاسلام والشريعة ، في ظروف تدهور اقتصادي مريع . ومع مرور الايام اصبحت عزلة نميرى اكثر وضوحاً . عندما انقلب على الاخوان المسلمين ، حلفائه في الحكم ، وقام بإعتقال قياداتهم في بداية ١٩٨٥ ، خوفاً من تآمرهم عليه . وبذلك لم يعد يثق حتى في أولئك الذين وقفوا معه بصدق وثبات في تنفيذ قوانين الشريعة وعملوا على إنجاحها والدفاع عنها.

وهكذا أصبح انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً ، أي في بداية عام ١٩٨٥م ، نظاماً سياسياً مدعوماً ، مرة أخرى ، من قبل القوات المسلحة . وهذه القوات المسلحة شهدت تغييرات كبيرة في تركيبها الداخلي ، من خلال حملات التشريد المتكررة وسط الضباط ، في شكل احالات للتقاعد المريح بشكل عام ، ولكنها تبدو الآن أكثر ارتباطاً بالنظام الحاكم ، خاصة بعد فشل المحاولة الانقلابية الكبيرة في يوليو ١٩٧٦م . صحيح ان تقارير الاستخبارات كانت لا تزال تشير الى تصدعات وتوترات متنوعة وسط العسكريين ، ولكنها كانت بسيطة ومحدودة ، لا يمكن مقارنتها بالاضطرابات والتوترات الكبيرة التي شهدتها السنوات السابقة . وفي هذا الاتجاه كان لتطور جهاز الاستخبارات العسكرية ، بمساعدات وتدريبات أمريكية ، ووجود قوات مصرية ، بعد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين في عام ١٩٧٦ ، كان لهذه التطورات دور كبير في تأكيد الامن والاستقرار السياسي . وبالاضافة إلى ذلك كانت القوات المسلحة تجد رعاية واهتماماً كبيراً من النظام الحاكم ورئيسه . فتأسيس المؤسسة العسكرية الاقتصادية في تلك الفترة ، بنشاطاتها التجارية المتنوعة ، مكن العسكريين من الاستفادة المباشرة من بقاء واستمرار نميري في الحكم . وكانت هذه المؤسسة تقوم بنشاطات واسعة في مجالات الطرق والنقل والتجارة والزراعة ، وكانت تأمل الدخول حتى في مجال البترول قبل انفجار الحرب الاهلية في ١٩٨٣م . ونتيجة لذلك ظلت القوات المسلحة موالية للرئيس ونظامه . وفي عام ١٩٨٢ وجدت نفسها تتحول إلى اداة لقمع الاضطرابات والمظاهرات الشعبية المعادية لسياسات صندوق النقد الدولي

وتاثيرها في رفع الاسعار بصورة جنونية ، وذلك رغم إرتفاع بعض الاصوات وتساؤلها حول دور القوات المسلحة . وقام عبد الماجد حامد خليل ، نائب رئيس الجمهورية في تلك الفترة ، الذي صعد نجمه بصورة سريعة ، بقيادة وفد من كبار الضباط للاحتجاج لدى الرئيس حول تدهور الظروف الاقتصادية التي ادت الى انفجار المظاهرات الشعبية الاخيرة التي قامت القوات المسلحة بقمعها . وكانوا يتوقعون نجاحهم في الضغط على نميرى لتقديم استقالته ، ولكنهم ، بدلاً من ذلك ، وجدوا انفسهم في وضع اجبرهم فيه رئيس الجمهورية على الابتعاد عن مواقعهم العسكرية مقابل شروط تقاعد مريحة نسبياً [٥٦] . وكان هذا الحدث يمثل إنذاراً بأن الجيش ، رغم ولائه الظاهر للنظام ورئيسه ، لم يكن بعيداً عن التاثيرات السياسية .

كانت استجابة الجيش لقمع اضطرابات ومظاهرات عام ١٩٨٢ معلماً له تأثيراته اللاحقة ، وكذلك الانتفاضات الشعبية في ذلك العام . فقد انتقلت حالة السخط والاستياء إلى مختلف قطاعات المثقفين ، الشريحة السودانية التي ظلت تلعب دوراً هاماً ومتميزاً في الحياة السياسية الوطنية وفي قيادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار وفي اسقاط نظام عبود العسكري ، عندما تجمعت تنظيمات المهنيين المختلفة وبدأت في تحدى النظام العسكرى ، ليس فقط بالمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية ، بل ، أيضاً ، بتطوير السياسات الملائمة لمواجهة التدهور الاقتصادي وظروف المعيشة والخدمات الاساسية . وفي ١٩٨٣ دخلت قطاعات المحامين والقضاة في اضرابات متوالية عن العمل . وكانت تنظر لاعلان قوانين الشريعة ، في بعض جوانبه ، كرد فعل من قبل النظام الحاكم على حالة الضعف والارتباك التي كشفتها تحركاتها . وفي عام ١٩٨٤ دخل الاطباء في اضراب طويل عن العمل ، أدى ، في النهاية ، إلى تحقيق مكاسب كبيرة . وفي يناير ١٩٨٥ ، أدي تنفيذ حكم الاعدام على المهندس محمود محمد طه ، زعيم الاخوان الجمهوريين ، إلى احداث صدمة كبرى في اوساط الطبقة الوسطى ، وذلك لان الحدث وتركيز الاعلام الحكومي عليه كان يرتبط بتجاهل كامل لانتشار المجاعة في مناطق الغرب والشرق واجبارها لآلاف الجوعى والمحرومين للهروب والتجمع في معسكرات كبيرة في اطراف العاصمة نفسها[٥٧] . وفي نفس الوقت ، انتشرت شائعات حول قيام عدد من نقابات المهنيين لتجميع نفسها في تنظيم موحد والتحالف مع القوى النقابية الاخرى واحداث انتفاضة شبيهة لانتفاضة اكتوبر ١٩٦٤ (شملت المهندسين واساتذة الجامعات وغيرهم من النقابات المهنية) وقبل ان تبرز هذه التطورات إلى العلن ، أعلن النظام الحاكم عن اجراءات اقتصادية تقشفية اخرى ، أدت إلى المزيد من الاضطرابات والاضرابات ، ومع وجود نميرى بعيداً في الولايات المتحدة الامريكية ، كان على نائبه ، عمر محمد الطيب ، ان يعمل على معالجة الاوضاع السياسية المتدهورة . وعندما فشل الاتحاد الاشتراكي السوداني في تنظيم مسيرات شعبية مضادة وتكشفت عزلته عن جماهير الشعب ، ادى ذلك إلى تزايد ثقة المهنيين في انفسهم . وعند خروج مسيرتهم كان واضحاً بعد ساعات قليلة ان الجيش ليس على استعداد لقمعها والتضحية بعصارة

المثقفين السودانيين من اجل لا شيء . وكما حدث في اكتوبر ١٩٦٤ ، ظلت المظاهرات والمسيرات تتدفق في الشوارع بمجموعات كبيرة ومنظمة ، وانتشرت شائعات كثيرة حول قناعات كبار الضباط بعدم استعداد العسكريين لقمع المظاهرات حتى لو صدرت لهم اوامر بذلك . وعندما وصل نميرى الى القاهرة ، في صباح السادس من ابريل ١٩٨٥ ، نصحته السلطات المصرية بعدم العودة الى الخرطوم . وبعد استيلاء القيادة العامة على السلطة وصل نظام نميرى إلى نهايته المحتومة .

لقد حول نظام نميرى السودان وقلب اوضاعه ، بشكل واسع وخطير ، طوال سنوات حكمه الستة عشر . فأيدولوجياً تحول النظام من اليسار الى اليمين ، مروراً بكل ألوان الطيف السياسي الاخرى . وفي محاولاته لبناء قاعدة اجتماعية يرتكز عليها ، ظل يحاول العمل مع الشيوعيين والجنوبيين والطرق الدينية وغيرها ، ولكن بشروطه الخاصة بشكل رئيسي . ومؤسسياً نجح النظام في تحقيق السلام في الجنوب وانشاء حكم ذاتي اقليمي (وفي فترة لاحقة ادخل نظام الحكم الاقليمي في الشمال) وصياغة دستور دائم للبلاد في نفس الوقت . ولكن مؤسسة الرئاسة ، على كل حال ، ظلت تعمل على تقويض كل المؤسسات الاخرى ، حتى أدت إلى اعادة الحرب الاهلية في الجنوب من جديد . وفوق كل ذلك ، تحرك نميري ، الذى كان ضابطاً معروفاً في اوساط محدودة ، ومقدماً بين زملاء متساوين في مجلس قيادة الثورة ، من حاكم يرتكز إلى ابوية جديدة ، تتمتع بقدر من التأييد والقبول الشعبي ، إلى حاكم سلطاني ، ينظر إليه كثيرون كتجسيد للشر وكمصدر اساسي لكل الكوارث والمحن التي مرت على السودان ..

العلاقات الخارجية :-

في الفترات السابقة كانت العلاقات الخارجية لا تجد اهتماماً كبيراً ، وذلك بسبب تركيز السياسة السودانية على صراعات الاحزاب والقضايا الداخلية . ولكن ، مع ذلك ، كانت العوامل الخارجية تمثل في بعض الاحيان عاملاً حيوياً وهاماً في مسار الحكومات السودانية المختلفة . وهذا ما حدث في عهد نميرى ، وذلك لان الدولة ، بعد انفصالها عن المجتمع المدنى المحلي ، اصبحت تعتمد على الخارج ، بشكل متزايد ، من اجل المحافظة على بقاء النظام نفسه ولتمويل الانفاق الحكومى في مجال «التنمية» . وفي نفس الوقت كانت المنطقة العربية والافريقية تشهد نشاطاً واسعاً في مجالات التعاون الاقليمي . وبعض الدول العربية بدأ في توسيع نظرته للسياسة الدولية في منطقة تشكل مركز مواصلات العالم عن طريق البحر الاحمر ، خاصة بعد اعادة فتح قناة السويس . ومن جهة اخرى ظلت تدخلات القوى الدولية العظمى في المنطقة تتزايد بشكل مستمر ، وذلك منذ انسحاب بريطانيا وتدهور نفوذها في الشرق الاوسط وافريقيا بشكل عام . ونتيجة لذلك ازدادت احتمالات وامكانيات تحول بلدان المنطقة الى دول تابعة لمراكز النفوذ الدولى ، من خلال المحافظة على علاقات خارجية معقدة وربما متناقضة ، تماماً كما هو حال علاقات التابعية الداخلية . وفي هذا المجال ، ظل السودان

يتعامل مع أكثر من مركز في علاقاته الخارجية ، وظل يتمتع بدرجة معقولة من الاستقلالية الذاتية وهامش مقدر في الحركة والمناورة ، تماماً كما هو الحال ، أيضاً ، بالنسبة لعلاقات التابعية الداخلية . ومع كل ذلك ، كانت علاقات السودان الخارجية ، في تلك الفترة ، تمثل إنعكاساً وامتداداً لسياساته الداخلية . ومع تحول تلك السياسات من التوجه الراديكالي إلى الحكم الفردى والتدهور المتواصل ،تحولت ، أيضاً ، علاقاته الخارجية (٥٨) .

ربما كان من المحتوم ان تبرز علاقات السودان مع مصر كعامل هام وحيوي لنظام نميرى منذ البداية . فقد كان هناك اتفاق عام بين الاحزاب السياسية بعد ١٩٥٦ على استقلال السودان ، وظل هذا الاتفاق مستمراً طوال السنوات اللاحقة ، بإستثناء فترة الحكم العسكرى الاول التي شهدت توجهات مختلفة . وبعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان لابد من حدوث تغييرات هامة في العلاقة مع مصر . وذلك بحكم اعجاب نميرى وبعض اعضاء مجلس الثورة بعبد الناصر ، وارتباطهم به كزعيم لحركة القومية العربية، وبحكم حماسهم واندفاعهم نحو الوحدة مع مصر وليبيا . وبالاضافة الى اهتمامات مصر وانشغالها التقليدي بالسودان ،كان عبد الناصر يأمل في استعادة مجده وموقعه في المنطقة ، الذي فقده بهزيمة يونيو ١٩٦٧ أمام القوات الاسرائيلية . وفوق ذلك ، كان موقف السودان ، بعد فترة قصيرة من انقلاب ١٩٦٩ ، يؤكد ان توطيد العلاقات والوحدة مع مصر يعني أكثر من مجرد التزام خارجي ، خاصة في ظروف التحديات الداخلية المتزايدة (من الانصار في عام ١٩٧٠ ثم من الشيوعيين في عام ١٩٧١) ولذلك اضطر النظام العسكرى الوليد ، في مواجهته للانصار في الجزيرة ابا بالنيل الابيض ، للاستعانة بالمصريين والليبيين لتدعيم موقفه . ويبدو ان الطيارين المصريين قد شاركوا في قصف الجزيرة بمقاتلات الميج (٥٩) . وبعد عام واحد فقط قام البلدان بدور مباشر وفعال في دعم نميرى وجناحه وسط مجلس الثورة في مواجهة انقلاب هاشم العطا ، وذلك بحكم توجهاته القومية العربية والمعادية للشيوعية . وقد يكون من الصعب تحديد اهمية هذه المساعدات في سحق تمرد الانصار وانقلاب الشيوعيين ، ولكن ما حدث في الحالتين كان يعكس جدية حلفاء السودان في التزامهم بحمايته وتوطيد علاقاتهم به ، حتى لو اضطروا للتدخل العسكرى المباشر والمكشوف .

وهناك ، أيضاً ، عامل آخر من العوامل الهامة في فترة التوجهات الراديكالية الاولى ،هو العلاقة مع الاتحاد السوفيتي . فقد ادت علاقة السوفيت الثابتة والطويلة مع مصر ، وكذلك علاقة الشيوعيين السودانيين بالنظام الجديد ، إلى اندفاعهم نحو تأييد نميرى ودعم توجهات الوحدة بين مصر والسودان . وكان الاتحاد السوفيتي ينطلق من ضرورات تدعيم سياساته الخاصة باختراق حالة الحصار المفروضة عليه من القوى الغربية في منطقة الشرق الاوسط . ولذلك سارع بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية والامدادات العسكرية للنظام الجديد في الخرطوم . وفي نفس الوقت عمل على دعم وتأييد موقف الشيوعيين الذين ابدوا استعدادهم لحل الحزب والاندماج في الاتحاد

الاشتراكي (ربما بتأثير التجربة المصرية التي شهدت قيام عبد الناصر بقمع واضطهاد الشيوعيون ، ثم قيام الاخيرين في فترة متأخرة بحل تنظيماتهم وتأييد النظام الناصرى) ورغم انتشار اخبار حول قيام السفارة البلغارية بالمشاركة في حماية واخفاء عبد الخالق محجوب قبيل انقلاب العطا ، فإن اصابع الاتهام لم تشر على الاطلاق إلى الاتحاد السوفيتي . ولكنه اعلن اعترافه بالانقلاب بعد وقوعه ، رغم ردود فعل مصر وليبيا ضده (ربما لاعتقاده بأن اعتقال نميرى قد يؤدي إلى صعود وضع سياسي جديد) وبعد فشل الانقلاب وقف السوفيت موقفاً صلباً وعنيفاً ضد اعدام القيادات الشيوعية (عبد الخالق والشفيع وجوزيف قرنق) ومحاولة تصفية الحزب الشيوعي [٦٠] . ونتيجة لذلك ، شهدت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي تدهوراً وتوتراً شديدين . وادى ذلك الى تبادل سحب السفراء بين البلدين رغم استمرار العلاقات الدبلوماسية . ولكن الغريب في الامر ان الفترة اللاحقة شهدت سقوط فكرة الاتحاد مع مصر وليبيا وتوطيد العلاقات معهما - ويرجع ذلك ، بشكل رئيسي ، إلى تدهور العلاقات مع مصر ، رغم دعم الاخيرة ومساعداتها في عودة نميرى في ٢٢ يوليو ١٩٧١ . وتمثلت اهم اسباب التدهور في وفاة عبد الناصر [٦١] وعدم ثقة السودان في خلفه انور السادات ، الذي اتجه الى تقويض اهم ركائز مشروع الاتحاد مع مصر المتمثل في الزعامة الكارزمية لجمال عبد الناصر وتأثيرها الكبير وسط السودانيين . وبالاضافة إلى ذلك ، كانت مصر غير راضية عن هجوم السودان العنيف ضد الاتحاد السوفيتي (كان لايزال يمثل مصدراً رئيسياً لاحتياجاتها العسكرية والمدنية) وهناك سبب ثالث ، تمثل في التغيير الكبير الذي شهدته توجهات نميرى الداخلية ، خاصة بعد اتفاقية اديس ابابا ، وذلك لان الجنوبيين كانت لهم مخاوفهم من هيمنة الشمال على البلاد ، وكانوا ينظرون لمشروع الاتحاد المقترح ، بتوجهاته القومية العربية الصارخة ، كعامل اضافي يؤكد تلك المخاوف ويهدد بمخاطر حقيقية . ولذلك كان التخلي عنه ، لسوء حظ مصر وليبيا ، يمثل شرطاً أساسياً في اتفاقية أديس أبابا ومؤشراً هاماً لتوجه السودان بعدم التضحية بعلاقاته الإفريقية لمصلحة علاقاته العربية . ومن جهة اخرى كان للاتفاقية تأثيرها في التوجه نحو الغرب بدلاً من الشرق . وهناك ما يشير إلى دور المصالح الغربية في القضاء على انقلاب العطا وعودة نميرى للسلطة . وفي الفترة اللاحقة بذلت الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا ، جهوداً كبيرة لابعاد السودان عن حلفائه في مصر وليبيا [٦٢] .

في عام ١٩٧٤ تحركت العلاقات مع مصر خطوات هامة وكبيرة ، وذلك ، بشكل رئيسي ، نتيجة لتطابق سياساتها الداخلية والخارجية مع سياسات السودان في فترة ما بعد ١٩٧١ . فقد قام السادات بعد توطيد وضعه في السلطة بإبعاد الخبراء السوفيت وفتح الباب لتطوير علاقاته مع الدول الغربية وانتهاج سياسة انفتاح واسع في المجال الاقتصادي ، وقام ، أيضاً ، بالانسحاب من مشروع الاتحاد مع ليبيا .وبذلك وجد السادات نفسه ، تماماً كنميرى ، في حالة عداء صارخ مع القذافي المهووس بشعارات الوحدة العربية . ونتيجة لكل لذلك ظلت العلاقات المصرية السودانية تشهد تطوراً ملحوظاً في

تلك الفترة . وفي عام ١٩٧٤ وصلت ذروتها بإعلان خطة بعيدة المدى للتكامل بين البلدين . وكانت تتضمن ، من وجهة النظر المصرية ، امكانيات توسيع التبادل التجارى بين البلدين ومشاريع زراعية في السودان ، بالاضافة الى زيادة ملموسة في نصيب مصر من مياه النيل عن طريق قناة جونقلى المقترح قيامها في اعالي النيل بالجنوب . وبالنسبة للسودان لم تكن فكرة التكامل تنطلق من ايديولوجية القومية والوحدة العربية ، كما كان الحال في عام ٦٩ / ١٩٧٠ ، بل من مدخل تكنوقراطي هدفه تسريع التنمية الاقتصادية ، من خلال تطوير علاقات البلاد مع كل دول حوض النيل ، في اطار خطة مشتركة . وكانت للجنوبيين مخاوفهم الحقيقية تجاه فكرة التكامل بشكل عام ،وخاصة تجاه مشروع قناة جونقلي . ولكن نميرى وأبيل ألير تمكنا من تهدئتهم وتطمينهم لفترة قصيرة على الاقل .

وفي عام ١٩٧٦ تاكدت ، مرة أخرى ، أهمية العلاقة مع مصر ، من خلال مساعدتها العسكرية لمواجهة الحركة العسكرية التي كانت تقودها جبهة المعارضة الوطنية . فقد عملت مصر على نقل القوات السودانية المعسكرة في قناة السويس للسودان ، تماماً كما فعلت في عام ١٩٧١ . وبعد ذلك بوقت قصير أعلن البلدان عن اتفاقية دفاع مشترك ، تسمح بدعم مصرى واسع في مواجهة أي مخاطر داخلية وخارجية يتعرض لها نظام نميرى . وكان لتطور العلاقات بين البلدين دور كبير في دعم زيارة السادات ، غير المتوقعة ، لاسرائيل في عام ١٩٧٧ ، حيث قام نميرى بزيارة عدد من الدول العربية ، في العام اللاحق ، لشرح السياسة المصرية الجديدة ، ولكن دون نجاح يذكر . وفي المقابل وجد السودان دعماً مصرياً واسعاً ، بما في ذلك تواجد قوات مصرية داخل البلاد . وعند انفجار الاوضاع في اغسطس ١٩٧٩م ، نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية ، في شكل تظاهرات شعبية واسعة ، قام النظام الحاكم بدعم وزيادة التواجد العسكرى المصرى في البلاد . وبعد وقت قصير تم سحب هذه القوات ، نتيجة لاتفاقية كامب ديفيد التي عقدها السادات مع اسرائيل ووجدت معارضة واسعة في السودان . ومنذ ذلك الوقت انحصرت المساعدات المصرية في مجموعات من الخبراء العسكريين ومجالات الامن . ويبدو ان الوجود العسكرى المصرى كان هاماً لتطوير قدرات الجيش السوداني اكثر من استخدامه في قمع المعارضة الشعبية . وذلك لان فترة ما بعد ١٩٧٦م لم تشهد أي محاولات انقلابية كبيرة [٦٣] . وكانت هذه المساعدات تمثل اهم جوانب الدعم المصرى لنظام نميرى . وبرزت اهميتها هذه ، بشكل خاص ، في المحاولات الانقلابية المتكررة خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٦ . أما خطة التكامل بين البلدين فإنها لم تتقدم كثيراً ، رغم بداية العمل في قناة جونقلي عام ١٩٧٨ .

ومن جهة اخرى ، كان على السودان دفع تكلفة سياسية كبيرة وتوتر واسع في علاقاته العربية . فقد كان موقف نميرى غير واضح وغير محدد من اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية اللاحقة لها . ومع اشتداد الضغوط العربية لقطع العلاقات مع نظام السادات ، قام السودان بسحب سفيره في القاهرة ، واعلان بعض

التحفظات حول اتفاقية السلام المذكورة . وفي عام ١٩٨١ عادت العلاقات الى حالتها الطبيعية . وفي الداخل ادت هذه التطورات الى انسحاب الصادق المهدى من المصالحة الوطنية واستقالته من مناصبه في الاتحاد الاشتراكي نتيجة لتاييد النظام الحاكم للخطوات المصرية تجاه اسرائيل (٦٤) .

وبعد اغتيال السادات ، في عام ١٩٨١م ، وصعود حسني مبارك لموقع الرئاسة ، أصبحت العلاقة مع مصر اكثر سهولة . فمع استمرار السياسة المصرية السابقة مع اسرائيل ، كان الوضع مختلفاً ، بحكم عدم ارتباط تلك السياسة بالرئيس الجديد . ولكن المهم ، بالنسبة للسودان ، كان يتمثل في نظرة حسني مبارك للعلاقة مع نظام نميرى ، خاصة ان تحفظاته على عدم استقراره وفساد اركانه كانت معروفة . ومع ذلك لم يكن من الممكن التخلي عن هذه العلاقة في كل الظروف . وفي عام ١٩٨٣ قام الرئيسان ، نميرى ومبارك ، بتوقيع ميثاق جديد للتكامل السياسي والاقتصادى بين البلدين . ولتأكيد استمرارها على خطي الجهود التي بذلت في الفترة السابقة ، أعلنا عن انشاء صندوق لتمويل المشروعات المشتركة ومحاولة جذب مساعدات اقليمية ودولية لخدمة هذا الغرض . ولكن الممارسة العملية كانت دون المستوى المطلوب ، باستثناء العمل في مشروع جونقلي ، الذي ظل يجرى حسب الخطة المتفق عليها .

ولكن انفجار الحرب الاهلية في الجنوب ١٩٨٣ ادى الى توقف العمل في هدا المشروع الهام وفي التزام مصر بحماية النظام الحاكم في نفس الوقت . ويبدو ان مصر كانت مستعدة لمساعدة نميرى في مجالات الامن الداخلي ودعم قدراته العسكرية في حالة تعرضه لخطر من اثيوبيا في الشرق ، ولكنها لم تكن مقتنعة بإرسال قواتها إلى الجنوب للمشاركة في حرب اهلية هي نتاج اخطاء نميرى نفسه . ومع كل ذلك ، ظلت مصر تمثل حليفاً هاماً لنميرى ، رغم قلقها وتخوفها المتزايد من التطورات الداخلية في السودان خلال سنواته الاخيرة . وعند سقوط نظامه في بداية ١٩٨٥ ، لم يجد سوى القاهرة ، التى منحته حق اللجوء السياسي واحتضنته ليعيش في ربوعها رغم مطالبات السودان المتكررة بتسليمه وتقديمه للمحاكمة .

ومن جهة اخرى ، كانت دول الخليج العربي تمثل المصدر الرئيسي ، المباشر وغير المباشر ، لدعم النظام الحاكم مالياً واقتصادياً . وذلك ، بشكل خاص ، في فترة الطفرة النفطية ، التي اعقبت الارتفاع الكبير في اسعار البترول خلال السبعينات . وكانت هذه البلدان تنظر لمصر والسودان بتقدير كبير لامكانياتهما السياسية والاقتصادية . فمصر كانت ولا تزال تمثل اكبر الاقطار العربية ، والسودان كان يمثل احد اهم حلفائها في تلك الفترة ، بالإضافة إلى امكانياته السياسية والاقتصادية الهائلة . ونتيجة لذلك كان استقرار هذين البلدين مرغوباً ومطلوباً لاستقرار المنطقة العربية ككل . واستقرار السودان ، بشكل خاص ، كان ضرورياً لضمان امن واستقرار منطقة غرب البحر الاحمر التي تمثل الحزام الغربي لبلدان الخليج الغنية بالنفط ، ولكن الضعيفة والمكشوفة أمنياً . وتضاعفت اهمية هذا الجانب بعد الثورة الماركسية في اثيوبيا في عام ١٩٧٤ ، وتطور

علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٧ ثم مع اليمن الجنوبي وليبيا في السنوات اللاحقة . وفي هذا الاتجاه كانت بلدان الخليج العربي قادرة على تقديم مساعدات كبيرة للسودان ، خاصة المساعدات المالية والنفطية واستخدام القوى العاملة السودانية (كانت التقديرات ، في تلك الفترة ، تشير إلى أن حجم العاملين السودانيين في دول الخليج يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ، معظمهم من المهنيين والعمال المهرة) بالإضافة إلى فرص الاستثمار الواسعة ، خاصة في مجال الزراعة وتحويل السودان إلى سلة غذاء العالم العربي . وكان السودان يرغب ويرحب باي مساعدات ومساهمات في هذا الاتجاه ، وذلك لمقابلة الاحتياجات المباشرة لرعاية تابعية النظام الحاكم ومشروعات التنمية المقترحة في نفس الوقت . ولذلك كان نميرى ، قبيل زيارة السادات لاسرائيل في ١٩٧٧ ، يعمل بهمة وحماس لابراز دوره في تطوير ما كان يعرف ، وقتها ، بمحور القاهرة / الخرطوم / الرياض .

لقد كان الحلم بتحويل السودان الى سلة غذاء للعالم يمثل استراتيجية دولية هامة . ووجدت هذه الاستراتيجية حماساً ودعماً كبيراً من بلدان الخليج العربي . فبعد ارتفاع اسعار النفط والطفرة المالية المصاحبة لها ، وجدت هذه الدول نفسها في حالة تبعية متزايدة للدول المنتجة للغذاء . وشعرت ، أيضاً ، بإحتمال قيام هذه الدول بزيادة منتجاتها وامتصاص كل الفوائض المالية التي وفرتها ظروف الطفرة البترولية . ومع توفر فوائض مالية كبيرة ليس هناك افضل من اعادة استثمارها وخاصة في البلدان العربية . وفي هذا المجال كانت الامكانيات متوفرة بشكل مغرى في بلدين عربيين ، هما : العراق والسودان . وكان العراق قد شهد ، في الفترة القصيرة السابقة ، استثمارات كبيرة في مجال الزراعة ، لكنها لم تكن ناجحة بشكل كافي . ومن جهة اخرى كانت دول الخليج تتخوف من نهوضه وظهوره كقوة اقليمية كبرى مجاورة . اما السودان فقد كان اقل خطورة ، واكثر بعداً ، وله تجربة ناجحة ورائدة في مشروع الجزيرة ، الذي ظل يعمل بكفاءة عالية طوال اكثر من خمسين عاماً . وهكذا بدأت ملايين الدولارات تتدفق الى داخل البلاد منذ عام ١٩٧٢م . وخطط الهيئة العربية للتنمية الزراعية والصناعية التي وضعتها في عام ١٩٧٦ ، كانت تشير الى ان السودان يمكنه ان يوفر في عام ١٩٨٥ حوالي ٤٢٪ من احتياجات البلدان العربية من الزيوت النباتية ، ٥٨٪ من المواد الغذائية و٢٠٪ من احتياجاتها من السكر (٦٥) . وفي هذا الخصوص تشير بعض التقديرات الى ان التدفقات المالية الخارجية وصلت الى ثلاثة بلايين دولار خلال فترة السبعينات ، ولكن ارقام ١٩٧٩ تؤكد ان حجم الانفاق على مثل هذه الاستثمارات كان اقل من ذلك بكثير . وبالفعل ، هناك اختلافات كبيرة حول ما وصل السودان فعلاً من مساعدات وتسهيلات في تلك الفترة ، وذلك لاسباب تتعلق بسوء الادارة والفساد المالي والاقتصادى . ولكن هناك ما يؤكد تدفق ما لا يقل عن البليوني دولار من الخليج حتى منتصف السبعينات . ومع تعسر عمليات التنمية وفشلها في تحقيق الاهداف المعلنة دخل السودان في مرحلة الازمة ، وعكست نفسها في عجوزات كبيرة ومتصاعدة في

ميزان المدفوعات . وفي نهاية السبعينات وجد نفسه مضطراً للخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة مصاعبه المالية واعادة تصحيح مساره الاقتصادي .
لقد كانت هذه الازمة الاقتصادية (كان سوء الادارة والفساد المالي من اهم اسبابها) كانت هذه الازمة تمثل سبباً هاماً في تنامي خيبة امل بلدان الخليج وانكماشها تجاه نظام نميرى. وهناك ، أيضاً ، عدم ارتياح هذه البلدان ، خاصة السعودية ، لتجاهل السودان وتردده في قطع علاقاته مع مصر بعد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية . وهناك ثالثاً عدم ارتياحها ورضائها عن سياساته الداخلية . فقد قامت المملكة السعودية ، بشكل خاص ، بدور هام في تشجيع الاطراف المعنية للوصول لمصالحة وطنية في عام ١٩٧٧ ، بحكم علاقتها الحميمة مع زعماء المعارضة ، خاصة الصادق المهدى والاخوان المسلمين . ولكن عدم نجاح المصالحة وفشلها في تحقيق اهدافها بعد فترة قصيرة ، وتقلب سياسات نميرى الداخلية وعدم استقرارها ، كل ذلك ادى الى دفع السعوديين الى الانكماش وتزايد شكوكهم حول نواياه وتوجهاته . فإعلان تطبيق الشريعة الاسلامية قد يكون مرتبطاً بنوايا صادقة ، ولكن تطبيقها بطريقة بربرية ووحشية ، كما حدث فعلاً في السودان ، جعل انتقادات المعارضين في العالم الاسلامي تصل الى كل مكان وتلفت انتباه السعوديين انفسهم . ومع كل ذلك ، كان من الصعوبة ان تغامر المملكة بقطع علاقاتها مع السودان . فبعد فترة وجيزة عادت التسهيلات المالية الخليجية كما كانت في السابق ، واختارت السعودية مواصلة تعاملها مع النظام الحاكم ، بهدف المساعدة في انقاذ السودان ودفع نميرى لاعادة ترتيب وضعه الداخلي . ومن هنا وجد ميثاق التكامل المصرى السوداني تأييدها ودعمها بإعتباره عاملاً هاماً ومؤثراً في الاستقرار السياسي وكذلك برامج صندوق النقد الدولي للاصلاح المالي والتركيز الاقتصادى . وفي هذا الاطار جاء دخول الامير محمد الفيصل ، بن الملك فيصل ، للاستثمار في السودان وانشاء بنك فيصل الاسلامي الذي لعب دوراً هاماً في السنوات اللاحقة .
على اى حال ، يبدو ان اهمية التسهيلات الخليجية كانت ترتبط بدعم النظام الحاكم وتابعيته اكثر من تنمية البلاد الاقتصادية الاجتماعية . ونتيجة لذلك تبددت معظم هذه « الاستثمارات» والتسهيلات عن طريق نميرى نفسه والبطانة الملتفة حوله ، ووصلت الى مجموعات عديدة ، تمتد من الجنوبيين ، الذين استفادوا ، بشكل خاص ، من اموال دولة الامارات العربية ، حتى الاخوان المسلمين ، الذين سيطروا على بنك فيصل وشركاته . ومع استمرار تدفقها الى داخل البلاد ، خلال الفترة ٧٢ – ١٩٧٩ ، كان لهذه التسهيلات تأثيرها في استقرار الاوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية . ولكن مع دخول مرحلة الازمة الاقتصادية الخانقة وبدء تطبيق سياسات التقشف وربط الاحزمة على البطون ، المدعومة من صندوق النقد الدولي ، بدأ تفكك وتفسخ شبكة علاقات مؤسسة حكم الفرد وتابعيته ، واتجه النظام الحاكم الى سياسات العنف والقمع الداخلي بشكل واسع ومتواصل .
بجانب كل ذلك ، ظل نميرى يستند الى دعامة خارجية اخرى حتى آخر لحظات

سقوط نظامه ، هي الولايات المتحدة الامريكية . فقد قطع السودان علاقاته مع امريكا في عام ١٩٦٧ ، مع الدول العربية الاخرى . وفي عام ١٩٧٢ كانت الخرطوم في مقدمة العواصم العربية التي اعادت علاقاتها مرة أخر(٦٦) . وطوال العشر سنوات اللاحقة اصبحت الولايات المتحدة سنداً قوياً ومستمراً للنظام السوداني وتنمية قدراته المختلفة . ونتيجة لذلك انتصبت ركائز « الامبريالية » الامريكية عالية في عاصمة البلاد وغيرها ، مثل فندق هيلتون وبنك شيس مانهاتن Chase Manhattan وقامت شركات البترول الامريكية بالدخول في مجال البترول . ومن خلال تاثيرها المباشر ، قام البنك الدولي بإعادة اهتمامه بالسودان ، بعد تجميد علاقاته معه في ١٩٦٧ . وبذلك اصبحت واشنطن تنظر للسودان ، بشكل متزايد ، في اطار جيوبولوتيكي واسع . فقد كانت لها اهتماماتها المتزايدة بتطورات الوضع السياسي في اثيوبيا ، تماماً كبلدان الخليج العربي . وعندما بدأت المساعدات تتدفق من داخل اثيوبيا لمجموعات حرب العصابات في الجنوب ، في عام ١٩٨٢ والفترة اللاحقة ، شعر الامريكان بخطورة التهديد الاثيوبي الشيوعي على حليفهم في الخرطوم . وعند اعلان قيام الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ، ازداد اهتمام الادارة الامريكية بمعرفة حقيقة توجهاتها السياسية الراديكالية(٦٧) . ونتيجة لذلك بدأت المساعدات العسكرية الامريكية تتدفق نحو الخرطوم ، بدءاً من عام ١٩٧٧ ، وشملت الاسلحة والمقاتلات وطيارات الشحن والنقل الجوي وغيرها . وهناك ، أيضاً ، الخطر الليبي بسبب مساندة ليبيا لمحاولة يوليو ١٩٧٦ العسكرية ، ثم مساعداتها للجيش الشعبي في وقت لاحق ، بل ، ايضاً ، لمواصلتها تقديم المساعدات للشريف حسين الهندي والحزب الاتحادي الديمقراطي ، الذي رفض مصالحة ١٩٧٧م ، وقيامها في ١٩٨٤ بارسال طائرة عسكرية لقذف ام درمان بالقنابل(٦٨) . وفي نفس الوقت تحولت ليبيا الى عنصر فاعل في الصراعات التشادية . وادت احتمالات نجاحها في دعم جيكوني عويدي وحكومة الوحدة الوطنية هناك الى قيام الولايات المتحدة ومصر بمساعدة قوات حسين هبري ، المتمركزة في دارفور داخل السودان ، لاستعادة سيطرتها على انجمينا . وذلك لان نجاحها في تدعيم وضعها في تشاد سوف يؤدي الى تهديد عدد من دول غرب ووسط افريقيا وكذلك السودان نفسه . وتضاعفت احتمالات هذا الخطر بدخول ليبيا ، في عام ١٩٨١ ، في اتفاقية عدن ، مع اثيوبيا واليمن الجنوبية ، ومحاصرة السودان من جهات الشرق والغرب . واذا ما ادى هذا الوضع الى سقوط نميري ، حليف امريكا الموثوق فيه ، فقد يعني ذلك عودة السودان الى راديكالية ٦٩ - ١٩٧١ ، مع علاقات وطيدة مع عدن واديس ابابا ، وبالتالي تهديد مصر واتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ، التي بذلت مجهودات كبيرة في تحقيقها (٦٩) . وتفاعل نميري ، بسرعة فائقة ، مع تلك التطورات والمخاطر المرتبطة بها . ومنذ عام ١٩٧٨ ظل يقوم بزيارة سنوية لواشنطن ، ظاهرياً بهدف العلاج من امراض جسدية (وايضاً امراض سياسية) وهذا ما دفع البعض لوصفها باعتبارها احد اشكال « تابعيات الولايات المتحدة الامريكية » U.S.A. Clientelities . (٧٠) ومع تفاقم الازمة

الاقتصادية الجارية في البلاد كانت المساعدات الامريكية تزداد بشكل متواصل ، بجانب برامج صندوق النقد والبنك الدوليين ، وفي نفس الوقت كانت التدريبات العسكرية المشتركة تتواصل بشكل دائم كجزء من عمليات النجم الساطع ، بالاضافة الى خطط لتوفير تسهيلات في ميناء بورتسودان لقوات الانتشار السريع .

على اى حال ، كانت سياسات نميرى الداخلية تسبب قلقاً وازعاجاً متزايداً للولايات المتحدة ، وخاصة مسائل الشريعة والحرب الاهلية في الجنوب . فرغم محاولاته المتواصلة لتحميل مسئولية تفجر الحرب الاهلية للشيوعيين ، خاصة النظام الاثيوبي الماركسي ، كانت الولايات المتحدة تشعر بان اخطاء النظام الحاكم هي السبب الرئيسي لتفجر الصراع في الجنوب ، وبالتالي تهديد النظام ومصالح كبرى شركات البترول الامريكية ، شيفرون .. ثم جاء إعلان تطبيق الشريعة ليضيف مشاكل وتعقديات اخرى ، وذلك لانها كانت تبدو مفارقة لمحاولات العمل لبناء وفاق وطنى ، و لانها نصبت شبح الاصولية الاسلامية ، المدعومة من الدولة ، في قلب جهاز الدولة . وهذه القوة اصبحت تثير مخاوف حقيقية لأمريكا بعد صعود الخميني والاحداث المرتبطة به في ايران . وعندما فشل الدبلوماسيون الامريكيون في محاولاتهم لاقناع نميرى بتغيير سياساته ، أضطر حتى نائب الرئيس ،جورج بوش ، لزيارة الخرطوم ، قبل فترة قصيرة من سقوط النظام في بداية ١٩٨٥ ، وذلك رغم ان البعض يقول ان الزيارة كانت لوضع اللمسات الاخيرة في موافقته على نهاية نميرى (٧١) .

اذا كانت علاقات نميرى مع مصر والمنطقة العربية والقوى العظمى تمثل عوامل هامة في بقاء واستمرار نظامه السياسي ، فقد كانت لعلاقاته مع الدول الافريقية المجاورة اهميتها وتأثيراتها البارزة هي الاخرى ، خاصة في ارتباطها بتحقيق السلام في الجنوب والمحافظة عليه . فقد كان دور يوغندا واضحاً في اتفاقية اديس ابابا ، كما سبق ان رأينا في صفحات سابقة . ونتيجة لذلك ظلت علاقات البلدين في حالة جيدة بشكل عام . ويبدو ان تشابه مناطق المشاكل على طرفي الحدود اليوغندية السودانية كانت له تأثيراته المباشرة والفعالة . ففي تلك الفترة ، كان عيدي امين وعصبته المنحدرة من شمال يوغندا (وبعضهم سودانيون جنوبيون) يسيطر على زمام السلطة هناك . وكان الجنوب راضياً بشكل عام ، ولسنوات عديدة ، بعلاقاته مع الخرطوم (٧٢) . ولتأكيد حرارة العلاقة مع السودان ، قام امين بزيارة رسمية للخرطوم في ١٩٧٧ . وهناك وجد ترحيباً كبيراً ولم يزعجه مضيفوه بإثارة أي شيء عن الفظائع التي ظل يمارسها في بلده . وجاء سقوطه ليؤدى الى بروز مشاكل عديدة ، ليس فقط نتيجة للعدد الكبير من اللاجئين الذين دخلوا الجنوب ، بل ، أيضاً ، لمساهمتهم في دفع وتأييد فكرة تقسيم الجنوب الى اكثر من اقليم . وفي تلك الفترة كان السودان لا يملك قدرات كبيرة للتأثير في تطورات الاوضاع داخل يوغندا . ولكنه وجد نفسه امام مسألة العلاقة بين امكانية استمرار السلام في الجنوب ووجود نزاعات وصراعات في يوغندا (وبعد فترة قصيرة طرح العكس أيضاً) .

كانت اثيوبيا بنفس الاهمية ، حيث برزت اهمية التعاون معها في اتفاقية ١٩٧٢ (بشكل اكثر وضوحاً ومباشرة) فقد كان الامبراطور هيلاسلاسي يأمل في تعاون من السودان لمحاصرة نشاطات الثوار الارتريين ، ولكنه لم يجد استجابة كبيرة . وهذا ما ادى الى اضعاف العلاقة بين البلدين . ولكن السودان اشار الى صعوبة السيطرة على الحدود ومنع تسلل اللاجئين ومجموعات حرب العصابات . واشار ، أيضاً ، الى المساعدات التي تتلقاها مجموعات اثيوبية عديدة من دول اخرى ، خاصة بعد الثورة التي اقامت نظاماً ماركسياً في اديس ابابا . فهناك عدد كبير من البلدان العربية يقوم بتقديم الدعم والتأييد للحركة الارترية ، وتشمل دول الخليج والسعودية التي تربطها علاقات قوية مع السودان (٧٣) . وفي هذا الاثناء كانت الولايات المتحدة تقوم بمساعدة مجموعات اثيوبية عديدة ، مثل حزب الشعب الديمقراطي الاثيوبي . وربما استفادت مجموعات اليهود في امريكا من هذه العلاقات في تنظيم ترحيل الفلاشا (اليهود السود) الى اسرائيل عن طريق السودان في عام ١٩٨٤ (٧٤) . وفي هذا الاطار لم يكن مستغرباً ان تقوم اثيوبيا وحليفتها العربية ، ليبيا ، بدعم وتأييد ثوار جنوب السودان مرة اخرى او ان تتدهور علاقات السودان مع اثيوبيا ، بشكل حاد وخطير ، وتصل درجة الاتهامات المتبادلة حول انتهاك الحدود ودعم الاعمال المسلحة غير المشروعة . وكانت الحكومتان تقومان بدعم وتأييد الحركات الرئيسية للمعارضة في البلد الآخر . وبذلك تعطلت تجارة الحدود ، بسبب الشكوك والاتهامات المتبادلة . واكثر من ذلك ، ورغم ان كلاً من الحكومتين كانت تقوم بمساعدة ثوار البلد الآخر ، فإن ذلك لم يكن يعني ان احدهما يمكن ان يسلم هؤلاء للطرف الآخر بكل سهولة . ولكن ذلك قد يحدث باتفاق الثوار انفسهم ، كما فعلت حركة الانيانيا عام ١٩٧٢م . ولم يكن ذلك ممكناً في الثمانينات سواء بالنسبة للجنوبيين او الارتريين (٧٥) . وفي النهاية ، بينما كان نميرى يدعى ان معاداة اثيوبيا وحقدها على نظامه لم يؤثر كثيراً في اضعافه ، بل مكنه من كسب وتأييد ودعم البلدان العربية والدول الغربية واستعدادها للدفاع عنه والمحافظة عليه ، فقد ادي الدمار والتخريب الداخلي ، الذي احدثه تطور نشاط الجيش الشعبي ، الى توسيع قاعدة المعارضة وفتح الطريق الى سقوطه ، تماماً كما حدث للحكم العسكرى السابق ، حكم الرئيس عبود .

وهكذا ، كما أكد احد الاكاديميين ، في عام ١٩٧٦ ، (ظلت الدولة ، رغم انها لا تشكل جزءاً من القطاع التقليدي في الاقتصاد الوطني ، تعتمد ، بشكل كبير ، على الدعم الخارجي في بقائها واستمرارها (٧٦) .) وفي النهاية ، بدأ ذلك الدعم يتآكل ويتضاءل مالياً وسياسياً حتى انتهى كلية . وفي النهاية ظهرت ملامح الرضى والارتياح لنهاية نميرى ونظامه في معظم اوساط المجتمع الدولي ، رغم قلقها وخوفها المشروع على مستقبل السودان.

جهاز الدولة والسياسات الحكومية :

بعض الاوساط تنظر لمشاكل السودان في فترة ما بعد الاستقلال كنتاج للجهاز الادارى الموروث من الحكم الثنائي وعملية السودنة والدخول في تنفيذ برنامج طموح للتنمية الاقتصادية في ظروف سياسية خاصة . وفي سنوات نميرى تفاقمت هذه الوضعية نتيجة لتوسيع الدور الاقتصادى للدولة والدخول في تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة ، وبسبب تغير طبيعة النظام السياسي في اتجاه حكم رئاسي فردى وعلاقات تابعية متنوعة . وفي عام ١٩٧٦ لخص تقرير منظمة العمل الدولية هذه الوضعية في الكلمات الآتية : (يمكن القول ان السودان ، أكثر من معظم الدول النامية ، يمثل دولة ادارية . فبالاضافة الى المهام الحكومية في الخدمة العامة وعمليات الضبط والتنظيم العادية ، تقوم الدولة بإدارة وتشغيل معظم مؤسسات القطاع الاقتصادى الحديث . ونشير هنا الى ان هناك اكثر من ستين مؤسسة عامة ، تعمل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وتستخدم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستخدم . وفي الوزارات الحكومية المركزية يبلغ حجم العاملين ، في مختلف المستويات ، حوالي ١٢٠,٠٠٠ ، بينما يرتفع الرقم ألى ١٣٠,٠٠٠ في اجهزة الحكم المحلى والمديريات – واذا اضفنا العاملين في القوات المسلحة ، حوالي ٥٠,٠٠٠ ، يصبح اجمالي الاستخدام في الخدمة العامة حوالى ٤٠٠,٠٠٠ . وهذا الرقم يمثل اكثر من ٥ ٪ من اجمالي القوى العاملة في البلاد ، حسب التعريف العام للقوى العامة ، واكثر من نصف العاملين في القطاع الاقتصادى الحديث . وتضاعفت هذه الاعداد اربع مرات في الفترة التي اعقبت الاستقلال . وبالنسبة لقطر يصل حجم سكانه الى حوالى ١٥ مليون نسمة ، مع متوسط دخل متدني ، كل ذلك يشير الى ان السودان يقوم بادارة بيروقراطية ضخمة ومتزايدة ومكلفة مالياً ..) (٧٧) .

والواقع ان ما اعتبره خبراء منظمة العمل الدولية « دولة ادارية » لم يضف كثيراً في قدرات الدولة لادارة المجتمع بشكل محكم وفعال . فالعيوب واوجه القصور ، التي سبق ذكرها ، لم تتم معالجتها بشكل كافي . وجاءت فترة حكم نميرى لتضيف عيوباً واوجه قصور جديدة ، كان لها تاثير كبير وخطير في الجهاز الادارى بكامله . ففي قمة هذا الجهاز ،ظلت هيمنة نميرى المتزايدة تؤكد وترسخ مركزية اتخاذ القرار في كافة المجالات . وبما ان عدداً كبيراً من المشاريع التنموية ، التى تورط فيها السودان في فترة السبعينات ، كانت ترتبط باستثمارات اجنبية ، فقد كان نميرى ومستشاروه الخاصون ، لاسباب سياسية واقتصادية معاً ، يتدخلون ويؤثرون بشكل فعال في مراحلها المختلفة . ويبدو هذا التدخل والتاثير واضحاً وجلياً ، بشكل خاص ، في الاستثمارات العربية في السودان ، التى كانت العلاقات الشخصية تمثل مدخلاً هاماً في مناقشة مشاريع استثماراتها وتمويلها وعقوداتها الخ . وهناك الكثير من القصص المتداولة حول علاقات نميرى مع رجال اعمال دوليين ، مثل تايني رولاند ، المدير التنفيذي لشركة لونرو البريطانية ، وعدنان خاشقجي ، مالك شركة ترياد الدولية النشاط . ورغم ضعف قدراته في فهم وادارة المسائل الاقتصادية ، الا انه كان مستعداً على الدوام لاتخاذ القرارات

بسرعة فائقة ولمصلحة اصدقائه والمتعاونين معه بشكل عام (٧٨) .

وفي الجانب الآخر ، لم يكن مجلس الوزراء يعمل بطريقة جماعية . فقد كان الوزراء ، في كل الاحوال ، يبعدون ويتبادلون المواقع حسب نزوات واهواء الرئيس ، بما في ذلك منصب وزير المالية بمهامه الكبيرة والخطيرة . والمناقشات في المجلس كانت محدودة . ولذلك كان الوزراء يعملون على الوصول الى نميرى مباشرة لمناقشته والاتفاق معه على القرارات المطلوبة . وكان لا بد ان يؤدي مثل هذا السلوك الى توسيع نفوذ العناصر المحيطة به في القصر الجمهورى ، خاصة وزير الدولة للشئون الخاصة ، بهاء الدين محمد ادريس . وفي ذلك يقول بعضهم (.. ان عدداً قليلاً ومحدوداً من الباحثين عن قرارات سريعة هم الذين كانوا يستطيعون ، وبسهولة ، الاتصال بالرئيس مباشرة ومناشدته بطريقة خاصة لاتخاذ القرارات المطلوبة .. ولذلك اصبح القرب من الرئيس يمثل نفوذاً شخصياً بالنسبة لمثل هؤلاء ، وظلوا يستخدمون هذا النفوذ بمهارة عالية لسنوات عديدة دون اى رغبة في التخلي عنه .. ومن المحزن ان يدرك المرء ان اعداداً متزايدة من الناس ظلوا يهمسون في اذن الرئيس ويستغلون علاقاتهم الخاصة به من اجل التأثير على قراراته خارج اطار المؤسسات الرسمية .. (٧٩)) .

ربما تكون لهذه الطبيعة الشخصية في اتخاذ القرارات تأثيرات ضعيفة ومحدودة اذا كانت مرتبطة بإطار خطة عامة محددة الاهداف ومحكمة التنفيذ . ولكن الواقع كان خلاف ذلك. فقد اعلن النظام الحاكم عدة خطط اقتصادية اجتماعية ، ولكنها كانت ضعيفة في اعدادها وتنفيذها على السواء . ففي سنوات التوجه الراديكالي اعلنت الخطة الخمسية ، بمساعدة مباشرة من الخبراء السوفيت . وبعد انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ والانقلاب المضاد له قامت السلطة الحاكمة بتجميدها واعلان خطة جديدة في عام ١٩٧٣ باسم برامج العمل المرحلى ، كانت تتضمن مشروعات زراعية وصناعية كبيرة . وعندما عجزت عن تحقيق الاهداف المعلنة في هذا البرنامج ، قامت بإعلان عدة خطط اخرى ، بدءاً بالخطة الستية ٧٧ – ١٩٨٣ والخطة الثلاثية وبرنامج الانعاش الاقتصادي ٨٢ / ١٩٨٣م . وكل هذه الخطط والبرامج كانت تستهدف تحقيق بعض اهداف برنامج العمل المرحلى او احتواء تأثيراته السلبية (٨٠). وعلى اى حال ، كل هذا النشاط لم يكن نشاطاً جاداً ولم ينتج خططاً عملية ومدروسة . فقد كانت وزارة التخطيط ، التى انشئت عام ١٩٦٩ ، تعانى من صعوبات كبيرة ولم تتمكن قط من تأكيد هويتها والقيام بدورها . ونتيجة لذلك اعيد دمجها في وزارة المالية والاقتصاد في عام ١٩٧٦ ، ثم تحولت الى قسم صغير في الوزارة بعد تطبيق قانون الحكم الاقليمي في عام ١٩٨١ ، بحجة انتقال معظم مهام التخطيط للحكومات الاقليمية . واكثر من ذلك ، كانت بعض الوزارات ، خاصة وزارة الزراعة ، تقوم هي نفسها بصياغة خططها دون وضع اى اعتبار للوزارات والخطط الاخرى . ونتيجة لكل ذلك شهدت تلك الفترة غياباً كاملاً للتنسيق بين الوزارات المختلفة ، بل ان بعضها كان يعمل على توفير قروضه الخارجية دون مشاركة او حتى علم وزارة المالية . وهذا ما ادى الى اتساع حالة واسعة من الفوضى المالية في نهاية

السبعينات واضطرار الحكومة للاستعانة ببعض المراجعين البريطانيين للمساعدة في حصر الديون ومتأخرات الديون الخارجية للبلاد (٨١) .

ومن جهة أخرى ، لم تكن المشكلة فقط في غياب التخطيط والتنسيق ،وانما ، أيضاً ، في مجال التنفيذ المرتبط بمشاكل الخدمة المدنية المتزايدة والمتفاقمة . ومن بين هذه المشاكل هناك مشكلة القيادة واتخاذ القرار . فمع تسييس الخدمة العامة ، الذي تواصل في كل مراحل « ثورة مايو » واهدافها المتغيرة ، سادت روح اللامبالاة والتردد في اوساط الموظفين ، في المستويات المختلفة ، واصبحوا يتخوفون من اتخاذ القرارات ، عن طريق دفعها الى اعلى السلم لكبار الموظفين والوزراء ومكتب الرئيس نفسه . وعند اضافة هذه المشكلة الى التوجه المتزايد نحو المركزية وفشل نظام الحكم المحلي الجديد ، يمكننا ان نتخيل مدى تأثير الاصلاحات المجتزأة وغير الملائمة على المشاكل الحقيقية في المناطق الريفية (٨٢) . وضمن الخدمة المدنية نفسها كانت مستويات الاداء متدنية وباهتة ، حتى تحولت الى مجرد مصدر للتوظيف ، وفقدت دورها كأداة فعالة لتنفيذ السياسات الحكومية . وفي السبعينات تدهورت هذه الوضعية الى درجة فرضت ضرورة مواجهتها بسرعة وحسم . ولكن محاولات الاصلاح المتتالية لم تحقق أي نجاح ملموس . وتمثلت اهم تلك المحاولات في مشروع اعادة تقويم وترتيب الوظائف في سنة ١٩٧٨ ، الذي استهدف تقييم وظائف جميع العاملين في الخدمة العامة . ومع ضعف كفاءة وتدريب الجهاز المسئول عن متابعة تنفيذ المشروع والاهتمام الواسع الذي وجده من قبل آلاف العاملين في الدولة ، تحول المشروع ، بعد نشاط مكثف وطويل ، الى مجرد زيادات طفيفة في الاجور والمرتبات ، كان لها تأثيرها الكبير في زيادة معدلات التضخم المتصاعدة اصلاً . ولذلك وصفه البعض بقوله .. (.. لقد كان المشروع متعارضاً كلية مع الثقافة السودانية ، حيث تسيطر الارتباطات الشخصية والعائلية والقبلية .. كانت مفاهيمه بعيدة كل البعد عن هذه الارتباطات .. مفاهيم نظرية مجردة بشكل لا يمكن فهمها وتنفيذها بطريقة عملية وفعالة .. (٨٣)) . وبالاضافة الى ضعف الاداء وعدم الانضباط ، هناك ، ايضاً ، غياب التنسيق بين المصالح الحكومية المختلفة ، رغم محاولات الاصلاح والتخطيط السابق ذكرها . وفي المؤسسات العامة لجأت الدولة الى تطوير العمل وتحسين كفاءته عن طريق برنامج واسع للخصخصة . ولكن دخول الاقتصاد السوداني في مشاكل خطيرة ، خلال تلك الفترة ، لم يشجع المستثمرين على الاستجابة للبرنامج المذكور (٨٤) .

وبجانب كل ذلك ، انتشر الفساد المالي والاداري بشكل اوسع واخطر من اى وقت مضى . ولذلك اشارت احدى الدراسات الى اعتباره عاملاً خامساً بجانب عوامل الإنتاج الاربعة المعروفة في علم الاقتصاد (الاجور ، الريع ، الربح والفائدة) وربما اكثرها اهمية في الاطار السوداني (٨٥) . والنقطة الاخيرة ترجع الى اهمية دور الدولة في تنظيم بيع بعض السلع والخدمات الحيوية ، مثل البترول ، وفي سيطرتها على الاراضي الزراعية والسكنية وتحكمها في توزيعها على المستثمرين المحليين والاجانب على السواء . واذا

اخذنا في الاعتبار طبيعة الاقتصاد السوداني وسيطرة الدولة على مجالات ونشاطات هامة في داخله ، يمكننا ان نفهم حقيقة الاشارة السابقة لاهمية الفساد المالي والاداري كعامل هام في اعادة توزيع الدخل القومي . فقد اشارت الدراسة المذكورة الى حدوث اكثر من ٨٠٠ حالة اعتداء على المال العام ،خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ . ومع ان الحالات التى قدمت للمحاكمة لم تتعدى الـ ٨١ فقط ، فإن ذلك لا يعنى براءة المتهمين في الحالات الاخرى . وذلك لان فترة ما بعد سقوط نميرى شهدت موجة واسعة من الاتهامات والحالات المماثلة ، وشملت المحاكمات بعض كبار اركان النظام واعوان الرئيس .

واذا كانت مثل هذه الحالات الكبيرة تنحصر في المراكز العليا للدولة وبعض رجال الاعمال والشركات الدولية ، فهناك حالات اخرى ، أقل شأناً ، في المستويات الادنى حتى الحكم المحلى في المناطق الريفية البعيدة – ففي هذه المناطق ظل الجلابة والموظفون ، ومعظمهم من المناطق النيلية الشمالية ، يقومون بمساعدة بعضهم على حساب السكان المحليين. وفي ذلك تشير احدى الدراسات الخاصة بدارفور الى ان .. (.. الفئات العليا من البيروقراطية وكبار التجار في مختلف مراكز المديرية ظلوا يشكلون تحالفات متعددة الاشكال والانواع لضمان استمرار حرية التجارة دون أي مضايقات . وفي الممارسة العملية تتخذ هذه التحالفات ،المؤقتة او الطويلة المدى ، شكل مقايضة بين الطرفين ، حيث يقدم التجار رشوة محترمة او قرضاً حسناً او نسبة معينة من الفائدة مقابل توقيع رسمي على وثائق هامة وحيوية. ولدفع القرار الذي اتخذ بهذه الطريقة لا بد من اشراك المجموعات الدنيا من الموظفين في مثل هذه الغنائم او تمكينها من تنمية وتطوير مشاريعها الخاصة ، عن طريق تسهيلات معينة ، وذلك بهدف دعم المرتب المحدود . وفي بعض الاحيان تمثل المنح والرشاوى ، كمقابل لرسوم اللوارى في محطات التفتيش ، مثلاً ، والمنح الالزامية مقابل تسجيل الاراضي او الحصول على اوراق ثبوتية رسمية وغيرها ، كل ذلك يمثل جزءاً هاماً من الرسوم المصلحية بالنسبة لكبار الموظفين المسؤلين عن الترقيات ونقل الموظفين ..[٨٦]).

وبجانب ظاهرة الفساد المالي والاداري ومشاكل عدم الكفاءة، التى ترجع جذورها الى فترات سابقة ، هناك ، ايضاً ، مشكلة جديدة ، هي تأثير هجرة الكفاءات والخبرات على الخدمة العامة . فقد ظلت مجالات ادارية عديدة ، مثل ادارة التعليم والصحة والخدمات الاخرى ، تفقد سنوياً اعداداً كبيرة من كوادرها نتيجة للاغتراب والهجرة للخارج ، وخاصة الكوادر المؤهلة والمتمرسة . وبالفعل ، لا يمكن اقناع مثل هذه الكوادر بالبقاء في السودان ، مع تدهور شروط الخدمة بشكل مريع واغراءات الاغتراب في دول الخليج بشروط افضل مهنياً ومالياً . والواقع ان تحويلات المغتربين في الدول العربية البترولية وغنائم الفساد المالي والادارى في الداخل هى التى ساعدت كثيراً في تحويل ضواحي المدن الثلاث (الخرطوم وام درمان والخرطوم بحرى) من مساحات صحراوية قاحلة الى قصور وعمارات عالية ،ومن خلفها اكواخ عمال البناء والتشييد ورواكيب فقراء المدينة والمسحوقين .

لقد كانت تكلفة هذا الجهاز الادارى عالية ومتزايدة . ومع تصاعد عجوزات الميزانية العامة قامت الحكومة بتمويل هذه التكلفة عن طريق طبع المزيد من النقود أي بالحصول على قروض من الجهاز المصرفي ، الذي قامت بتأميمه في عام ١٩٧٠ ، حيث ارتفعت هذه القروض من ٣٣ مليون في عام ١٩٧٠ الى حوالى ١,٠١٦ مليون في عام ١٩٨٠ . وكان لهذا الانفاق الاستهلاكي والتبذيرى تاثيره الكبير والخطير في مجمل الاقتصاد الوطني ، من خلال اشعال نيران التضخم المتزايدة أصلاً [٨٧] .

كانت مشاكل الادارة « الرخوة» و « المتطورة اكثر من اللازم » كبيرة ومعقدة في حد ذاتها . وتزايدت اهمية هذه المشاكل وخطورتها نتيجة لدور الدولة المركزى في محاولات التنمية الاقتصادية الكبيرة التى تورط فيها السودان خلال فترة السبعينات . ففي قلب استراتيجية التنمية التى استهدفت تحويل السودان الى سلة غذاء العالم العربي كانت هناك خطة اقامة مشاريع كبيرة ، بمشاركة رأس المال العربي والخبرة الادارية والتكنولوجية الغربية . وسياسياً كانت الاستراتيجية مرتبطة دولياً بظهور دول الخليج العربي الغنية بالنفط ، ومحلياً باستقرار نظام نميرى وتوجهه المتسارع نحو الحكم الرئاسي الفردى ، وبروز المضاربين الدوليين . مثل خليل عثمان ، رجل الاعمال السوداني ، الذي كان لبعض الوقت احد مديرى شركة لونرو ، بالاضافة إلى تايني رولاند وعدنان خاشقجي وآخرين ، الذين كانت لهم علاقات حميمة مع الرئيس نميرى . وادارياً كان هناك الكثير المنتظر من الجهاز الادارى لحكومة السودان ، بما في ذلك جهاز المؤسسات العامة . ولكن رغم توسعه وتضخمه ، وربما نتيجة لذلك ، كان هذا الجهاز يتميز بعدم الكفاءة وضعف الاداء العام . وهذه الوضعية كان لها تأثيرها السلبي المباشر في فشل عدد كبير من المشاريع التى قامت في تلك الفترة .

كان مصنع سكر كنانة يمثل درة مشاريع استراتيجية سلة غذاء العالم العربي . وهو اكبر مصنع لانتاج السكر في العالم ، ويقع في منطقة كنانة بالقرب من كوستى على النيل الابيض . وكان انشاؤه يستهدف تجاوز عقبات وحدود البيروقراطية الحكومية . ولذلك جاءت فكرته وقرار انشائه كشركة من اعلى مستوى في الدولة والاوساط المالية ، برأسمال عربي سوداني يبلغ ٢٣٠ مليون دولار ، وتحت ادارة شركة لونرو وعدد قليل من الموظفين السودانيين ودون أي مشاركة من سكان المنطقة ، الذين اجبروا على النزوح من قراهم وتغيير نمط حياتهم . ومن خلال ذلك تمكن المشروع فعلاً من التغلب على مشاكل السودان الادارية وحدود بنيته الاساسية - ففي مواجهة تعسر وتأخير عمليات الشحن والتفريغ والنقل في بورتسودان ، قامت الشركة بالدخول في العمل مباشرة وتوفير التسهيلات المطلوبة ، بما في ذلك اسطول كبير لنقل المعدات والمواد بدلاً من الاعتماد على خطوط السكة حديد السيئة السمعة . وفي وقت لاحق قامت ببناء خطوطها الخاصة واستيراد شاحنات مسطحة واسطول من عربات النقل للعمل في تسهيل نقل السكر الى الميناء . وقامت ، ايضاً ، ببناء مدينة لعمالها وموظفيها ، وجهزتها بكل الخدمات الضرورية ، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم ، دون أي تدخل من الدولة .

وهكذا بدأ المشروع في العمل وانتاج السكر، ولكن بتكلفة عالية. فقد ارتفعت التكلفة الاجمالية من ١٣٠ مليون دولار، حسب التقديرات الاولية في عام ١٩٧٣ ،الى حوالى ٧٥٠ مليون، حسب الارقام الرسمية، عند افتتاح المشروع في عام ١٩٨١، والى حوالى المليار دولار حسب التقديرات غير الرسمية. ويرجع ارتفاع التكلفة هذا، في بعض جوانبه، الى الانفاق الكبير الناتج من محاولة تحاشي العمل من خلال جهاز الدولة وتجاوز عقباته وصعوباته. وهكذا، اصطدم المشروع، ليس فقط بإرتفاع تكلفته، وانما، ايضاً، بانخفاض اسعار السكر في السوق العالمي. ولذلك ظل يعمل بدعم مباشر وفعال من حكومة السودان، بحكم ارتفاع تكلفة انتاجه مقارنة باسعار السكر المستورد (٨٨).

ومقارنة مع مشروع كنانة ،كانت مصانع السكر الاخرى، التى انشئت في عهد نميرى او في فترات سابقة، تعانى من مشاكل وصعوبات عديدة، تماماً كغيرها من مؤسسات القطاع العام، كما سبق ان اشرنا. ولذلك كان انتاجها متدنياً، لا يتجاوز في الغالب ، الـ ٥٠ ٪ من طاقتها الاجمالية (٨٩). وبعض المشاريع الاخرى كان يعمل في ظروف اكثر سوءاً. فالسودان، كمنتج رئيسي للقطن ولسنوات طويلة، بدأ يفكر في دخول مجال صناعة الغزل والنسيج. ولكن المصانع، التي قامت حتى ذلك الوقت ،كانت تعانى من مشاكل وصعوبات عديدة، ولم تتمكن من العمل بأكثر من ١٠ ٪ من طاقتها طوال سنوات عديدة. وكذلك كان حال المصانع الجديدة الاخرى، مثل مصنع واو للبيرة، الذي لم يتمكن من بدء انتاجه حتى.

لقد كان فشل هذه المشروعات نتيجة للتقديرات غير الواقعية لامكانيات السودان الزراعية وللتدفقات المالية المطلوبة (في كل الاحوال لم يتم توفيرها بالحجم الذي كان متوقعاً) وهناك، بالطبع، أسباب اخرى ترتبط بجهاز الدولة في مستوياته المختلفة. ففي قمة هذا الجهاز ،كان نميرى يرغب ويعمل على اتخاذ قراراته بسرعة وحسم، دون اى اهتمام بدراسة متطلباتها ونتائجها المتوقعة. ولذلك جاءت معظم المشروعات الجديدة دون دراسات جادة وسلمت ادارتها لعناصر غير مؤهلة. ومن هنا كانت حتمية فشلها. ومن جهة اخرى، كانت الخدمة المدنية المركزية تفتقد التنسيق والاستعداد المطلوب لادارة المسؤليات الكبيرة التي القيت على عاتقها وانجازها في الوقت المحدد لها. وفي المستويات المحلية ظل الجهاز الادارى يعانى من الضعف والتدهور بسبب التغييرات المتتالية في قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٧٢ وفشله في تحقيق اهدافه (٩٠). وكان لهذا الفشل، في مجمله، تكلفته العالية والخطيرة، والتى تمثلت في عدم تحقيق الاهداف المخططة للانتاج وتضخم مديونية السودان الخارجية دون اى مساهمة من المشاريع الجديدة (التي انشئت بهذه المديونية) في سداد اقساطها وفوائدها.

ان ازمة ديون السودان لا تعود، بشكل كلي، لطموحات السبعينات والمشاريع التي اقيمت بطريقة متسرعة في تلك الفترة، ولكنها كانت سبباً هاماً واساسياً. وبالاضافة الى ذلك، تعقدت المشاكل وتضاعفت الاعباء نتيجة للمناخ الاقتصادى الذي

ساد العالم في تلك الفترة ، بما في ذلك ارتفاع اسعار البترول والسلع المصنعة المستوردة وتدهور اسعار الصادرات الزراعية . ومع دخول السودان في ازمته الاقتصادية ، وظهور نتائج القرارات الاقتصادية المتسرعة وغير المدروسة ، وانكشاف الفوضى الادارية التى ظلت جارية في الفترة السابقة ، مع ظهور كل ذلك دفعة واحدة اضطرت الحكومة في ١٩٧٨ للجوء لصندوق النقد والبنك الدوليين والخضوع لشروطهما بشكل كلي ومذل . وفي مقابل دعم هذه المؤسسات الدولية قامت الدولة بتنفيذ برنامج تقشف اقتصادى صارم وطويل ، شمل تخفيضات في سعر العملة المحلية وفي الانفاق الحكومي (نضمن ، بشكل رئيسي ، رفع الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الاساسية) والعمل على تحرير التجارة الداخلية والخارجية بشكل كامل .
وقام البنك الدولي ، بحكم اهتمامه الخاص بمشروع الجزيرة وتدهور اوضاعه في السنوات الاخيرة ، نتيجة لعامل الزمن وتجاهل الحكومة لمشاكله المتزايدة والمتفاقمة (تدهور انتاج القطن بشكل مريع في السبعينات) وبحكم الحاجة لتشجيع الصادرات لمعالجة اختلال الميزان الخارجي ، لكل هذه الاسباب قام البنك بدفع الدولة لاعادة تعمير المشروع والتركيز على زراعة القطن مرة اخرى . وبالفعل ، حتى مشروع الرهد ، الذى أنشئ في بداية السبعينات بدعم مباشر من البنك ، كان في حاجة ملحة لاعادة تعمير وتأهيل بعد فترة قصيرة من اكتماله.

كان نتاج هذه السياسات ، المدعومة من البنك وصندوق النقد الدوليين ، مثار جدل وخلافات في اوساط السودانيين بمختلف فئاتهم . وذلك رغم المحاجة بأن الصندوق ، حتى عام ١٩٨٤ ، كان متساهلاً مع السودان مقارنة بشروطه وسياساته في بلدان اخرى . فبالرغم من ظهور مشاكل السودان وصعوباته في سداد اقساط وفوائد الديون منذ وقت مبكر ، ظل الصندوق ينظر بإيجابية لوضعه الاقتصادى في كل جولات مفاوضاته مع المسئولين في القطاع الاقتصادى . وبعض الدوائر ترجع هذه النظرة لاسباب سياسية لا علاقة لها بحقائق الوضع الاقتصادى الماثل ، وذلك تمشياً مع رغبة الولايات المتحدة ودول الخليج في ابقاء نميرى مرتبطاً بامل الخلاص ، رغم تزايد عدم وضوح توجهاته في تلك الفترة [٩١] . ومع كل ذلك ، كان عدد كبير من الاقتصاديين السودانيين غير مقتنع بدعوى التساهل هذه ، بل كان يرى ان الصندوق فرض وصفته التقليدية بكاملها دون اى تقدير لتركيب الاقتصاد السوداني وخصوصية وضعه . فعدم مرونة صادراته ووارداته لا يمكن الاعتماد عليها في معالجة عجز الميزان التجارى ، وتخفيض سعر الجنيه مقابل العملات الصعبة يساهم فقط في زيادة معدلات التضخم ولا يؤثر كثيراً في حجم الواردات والصادرات ، ومحاولات البنك الدولي لاعادة تعمير وتأهيل المشاريع القائمة وتحرير التجارة الداخلية والخارجية قد تنجح في زيادة الانتاج (القطن والذرة والقمح وغيرها) في بعض السنوات ، ولكنها لا تؤثر كثيراً في قيمة الصادرات او في توفير المواد الغذائية للفقراء الذين لا يملكون قدرة للشراء [٩٢] .
ومع كل ذلك ظلت تكلفة خدمة هذه الديون في تصاعد مستمر ، وكذلك فاتورة الواردات ،

دون ان يصاحبها تزايد مماثل في عائدات الصادرات . وهكذا بدأ السودان كأنه يسير في حلقة مفرغة نحو قاع سحيق . وبالنسبة لغالبية جماهير الشعب ، كان ما يجرى يمثل تطوراً هاماً واساسياً ، رغم انهم قد لا يفهمون تعقيداته . ولذلك بدءوا ينظرون للصندوق ، بصور متسارعة ، كمؤسسة سيئة السمعة . وعندما دخلت اجراءاته الكبيرة حيز التنفيذ بدأت المعارضة تتحرك في اشكال ودوائر متعددة ، وتطورت الى مظاهرات شعبية عاصفة ، خاصة مع محاولات قوات الامن لمواجهتها باساليب القمع والعنف . وكما سنرى كان لمثل هذه الاجراءات تأثيرها المباشر في انفجار المظاهرات الشعبية مرة اخرى في بداية ١٩٨٥ وتطورها الى انتفاضة شاملة ادت الى سقوط نظام نميرى في النهاية .

لقد وصلت تراجيديا سياسة سلة غذاء العالم وتجاهل المناطق الريفية التقليدية (حيث ادت ظروف الجفاف والتصحر الى تفاقم ازمة الارياف وانتشار المجاعة) لقد وصلت تراجيديا هذه السياسات الى ذروتها في شتاء عام ٨٤/ ٨٥ .. وتماماً ، كما ادت عيوب واوجه قصور جهاز الدولة الى فشل استراتيجية سلة غذاء العالم العربي ، فقد كان لها ، أيضاً ، دور هام في الفشل في مواجهة مشاكل التصحر الطويلة المدى ومشاكل المجاعة القصيرة المدى . وذلك لان الدولة والسكان المحليين كانوا على وعى تام بالزحف الصحراوى المتجه جنوباً ، وبسرعة تصل الى عشر كيلو مترات في العام ، في بعض الاحيان ، طوال فترة السبعينات . ويبدو ان ذلك يرجع الى ممارسات الانسان نفسه ، بما في ذلك الضغط على مناطق الرعى الناتج من الزيادة الكبيرة في الثروة الحيوانية وقطع الاشجار والغطاء النباتي لحطب الوقود والفحم والتوسع في الزراعة الآلية ، ويرجع ايضاً ، الى التناقص الطويل المدى في مستوى الامطار . وفي عام ١٩٧٦ قامت الدولة بانشاء ادارة العلف والمراعي ، بهدف مواجهة الزحف الصحراوى واعادة تأهيل مناطق الرعى . ولكنها لم تكن مجال اهتمام جدى من قبل نميرى وحكومته . ولذلك ظلت تعاني من ضعف الميزانية والسيطرة المركزية في الخرطوم ، وبالتالي لم تنجح في تحقيق اهدافها ، خاصة المساعدة في خلق بيئة مستقرة لصغار المنتجين في مناطق الغرب [٩٣] .

كان تدهور احوال هذه المناطق معروفاً لدى السلطة الحاكمة ، ولكنها لم تتحرك . والبعض يقول ان تجاهل نميرى لنداءات طلب المساعدات والاغاثة هو الذي دفع حاكم دارفور وقتها ، احمد ابراهيم دريج ، لمغادرة البلاد فجأة في بداية عام ١٩٨٣ دون رجعة حتى الآن . ومع ذلك لم تتحرك الدولة . وحتى عندما تدفقت آلاف النازحين الى داخل المدن النيلية الشمالية ، خاصة ام درمان ، ظلت الدولة متمسكة بموقفها الصامت تجاه كارثة المجاعة . وفجأة صدرت الاوامر للموظفين والقوات المسلحة للقيام بحملة لله كشات لله لارغام ضحايا المجاعة بالعودة الى مناطق سكناهم في الغرب ، مع ما كانوا يحملون من تسهيلات طفيفة . وعندما قاد الاهتمام العالمي المتزايد باوضاع المجاعة في السودان واثيوبيا الى تدفق كميات كبيرة من مواد الاغاثة الى داخل البلاد ، تضافرت عوامل عجز المؤسسات الحكومية الرئيسية مع عبقريات المؤسسات التجارية الخاصة الجديدة

لتتسبب في تأخير وصولها الى مراكز المحتاجين . والعون الامريكي ، الذي اصدر اوامره بشحن ونقل الاغاثة من ميناء بورتسودان الى الغرب مباشرة ، منح مسؤولية القيام بهذه العمل لشركة خاصة امريكية / سودانية ، هي شركة آركل طلب ، حولته بدورها للسكة حديد بمشاكلها المعروفة ، لنقله حتى نيالا . وبعد تأخير طويل وأعطال متكررة ، ادت الى فقدان ارواح آلاف الجوعى ، تمكنت صرخات الضمير العالمي من الحصول على استجابة معقولة . وعندها فقط بدأ الجهد الحقيقي لتوفير اللوارى وعربات الشحن وتجاوز كارتيل اصحاب اللوارى ، الذى حاول ان يفرض اسعاراً عالية . وهكذا بدأت قوافل الاغاثة تتجه غرباً للوصول للمتضررين بالمجاعة . ومرة اخرى كشفت هذه العملية ضرورة واهمية البنيات الاساسية . وفي محطات الاستلام ، أيضاً ، كان للوكالات الحق في اتخاذ ما تشاء من اجراءات لضمان توزيع مواد الاغاثة بطريقة سليمة ، بقليل من المساعدة من موظفي الدولة المحليين ، الذين لم يكن عندهم ما يمكن ان يساهموا به (٩٤) .

التغيير الاجتماعى :

مع تحول الدولة باتجاه الاعتماد ، اكثر واكثر ، على مدخلات وعلاقات خارجية ، وسيطرة الجهاز البيروقراطي ، المتضخم والباهظ التكاليف ، على شئون البلاد دون تحقيق اى نجاح جدى في سياساته الاقتصادية المعلنة ، في ظل استمرار هذه الظروف كان على المجتمع ان يتحمل نتائجها واعباءها السياسية والاقتصادية الاجتماعية البارزة والمدمرة في كافة المجالات –و هنا لا بد من الرجوع ، مرة اخرى ، للعوامل الدينية والطبقية والاثنية ، التى اشرنا اليها في اكثر من مكان سابق ، وذلك بهدف متابعة وتحديد عمليات التغيير الاجتماعى الجارية في البلاد خلال تلك الفترة .

١/ التوترات الدينية :

لقد ادت فترة حكم نميرى الى تغيير اساسي في عملية تسييس الدين ، التى كانت تسيطر على المسرح السياسي قبل انقلاب ١٩٦٩ . ففي تلك الفترة كان هناك بعدان اساسيان ، هما : حالة الاستقطاب الحادة بين الختمية والانصار وسيطرتهما الطاغية على المسرح السياسي .. وتهميش وابعاد الجنوب الذي اصبح يعكس نفسه ، بشكل واضح وجلي ، كهوية افريقية مسيحية تقاوم محاولات هيمنة عربية اسلامية من الشمال . ونتيجة لسيطرة هذه القوى التقليدية المحافظة واستمرار الحرب الاهلية في الجنوب ، اكثر من اى عوامل اخرى ، جاء انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، كرد فعل وكبديل سياسي له أيديولوجيته وقاعدته السياسية والاجتماعية المحددة .

ومع ذلك ، ونتيجة لانهيار التحالف مع الشيوعيين ، وتقديم نميرى لنفسه كوطني يدافع عن السودان في وجه مطامع الشيوعية المحلية والدولية ، نتيجة لكل ذلك عادت قضايا الدين والسياسة الى السطح مرة اخرى . وذلك ، في البداية ، من خلال مشكلة الجنوب واتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ . فقد لعبت الكنائس دوراً هاماً وبارزاً كوسيط ،

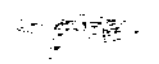
ومن ثم عادت الى الجنوب مجموعات عديدة من المعلمين والمبشرين والعاملين في وكالات العون الانساني . وخلال الفترة اللاحقة استعادت الكنائس الاساسية دورها ونشاطها في المنطقة ، وبدأت هوية الجنوب المسيحية تبرز ، بشكل متنامي ، بعد تنفيذ اتفاق السلام والحكم الذاتي . ولكن قيادات الكنائس السودانية لم تورط نفسها في العمل السياسي المباشر ، اذا ما استثينا الاب فيليب عباس غبوش ، زعيم منطقة جبال النوبة ، الذي اصبح رمزاً سياسياً في المنطقة وعلى المستوى الوطني منذ فترة طويلة (٩٥) . ومع ذلك ، ونتيجة لحماس الكنائس ودورها النشط في اعادة التوطين والعون الانساني للسكان ، تحولت المنظمات المسيحية الى عامل هام ومؤثر في دعم وتاييد نظام الحكم الذاتي في الجنوب . وهناك ، أيضاً ، جانب آخر لمسالة الدين والسياسة في الجنوب ، هو التوجه العلماني لنظام نميرى وعدائيته للاحزاب السياسية الرجعية القديمة . وبرغم ذلك بدأ نميرى ، في السنوات اللاحقة ، يكشف عن توجهات اسلامية عامة . ولكن الجنوبيين لم ينظروا اليها كخطر مباشر وحقيقي ، بحكم عدم اهتمامهم بالتدخل في شئون السياسة الشمالية ولان هذا التطور كان لايزال في بداياته الاولى . وفي عام ١٩٧٧ اعادت اتفاقية المصالحة الوطنية بعض القيادات السياسية السابقة ، مثل الصادق المهدى وحسن الترابي ، المعروفة بتوجهاتها السياسية الاسلامية . وهنا ، فقط ، بدأت شكوك الجنوبيين حول التوجه الديني للنظام الحاكم في الظهور بشكل علنى ومتصاعد . وكان لهذه الشكوك دورها الكبير والبارز في تفجر الصراع الشمالي / الجنوبي من جديد ، وبشكل واسع ومكشوف ، خاصة بعد اعلان قوانين الشريعة الاسلامية في عام ١٩٨٣م والفترة اللاحقة (٩٦).

لقد كان من غير الممكن لنظام نميرى تجاهل الاسلام واستبعاده كلية من برامجه وسياساته العملية . ففي فترة سيطرة الاحزاب المرتبطة بالطائفية الدينية كان البعد الاسلامي في سياساتها يشكل جزءاً اصيلاً من طبيعتها ونهجها العام . اما الطبقة الحاكمة الجديدة فقد وجدت نفسها في حاجة ملحة لسياسة محددة تجاه الاسلام وتطلعات الاغلبية المسلمة في السودان ككل . وذلك لاسباب عملية جعلت النظام الحاكم ، حتى في فترة التوجهات الراديكالية والتحالف مع الشيوعيين ، يقدم نفسه كقوى حريصة على الاسلام والمسلمين وضد الالحاد والاساءة لتعاليم الاديان عامة . والحزب الشيوعي نفسه وحركة القومية العربية ، بتياراتها المختلفة ، لم تتجاهل هذا الواقع ، بل قدمت نفسها كمدافع عن الدين الحقيقي في مواجهة سيطرة القوى الطائفية واستغلالها لتعاليم الاسلام لتكريس مصالحها الدنيوية الضيقة (٩٧) . ونتيجة لذلك اكد دستور ١٩٧٣ ، بشكل اوضح من دستور الحكم الذاتي السابق له ، على الشريعة الاسلامية والعرف « كمصادر رئيسية للتشريع .» وتبع ذلك انتهاج النظام لسياسة تقليدية تجاه الحركات الدينية الاسلامية غير المرتبطة بقوى الجبهة الوطنية المعارضة ونشاطها السياسي في الداخل والخارج . وفي عام ١٩٧٤ انشأ وزارة للشئون الدينية وبدأ في تطوير وتدعيم علاقاته مع الطرق الصوفية الصغيرة ، كما سبقت الاشارة . وفي فترة

لاحقة تم دمجها في الاتحاد الاشتراكي ، الامر الذي ادي الى توتر علاقاتها مع وزارة الشئون الدينية ، بتوجهها التقليدي المرتبط بطبقة علماء الدين [٩٨] . ومع التوجه لرعاية الطرق الصوفية الصغيرة والاهتمام بنشاطها وشئونها ، من قبل الدولة ونميرى نفسه ، قامت السلطة بالسماح للاخوان الجمهوريين بممارسة نشاطهم بشكل علني وواسع . وكانوا ، تحت قيادة زعيمهم المهندس محمود محمد طه ، يرون انفسهم كاتجاه تنويرى في مواجهة حركة الاخوان المسلمين التقليدية والسلفية . وفي ظروف حظر نشاط القوى الدينية الاخرى وجد الجمهوريون فرصة واسعة وثمينة لنشر افكارهم واجتهاداتهم حول الاسلام « ورسالته الثانية »[٩٩] . وبينما كان نشاطهم يتركز في المدن ، بشكل رئيسي ، كانت الطرق الصوفية المختلفة تواصل نشاطها في المناطق الريفية وبعض المراكز الحضرية . وفي الوقت نفسه ظل الفقراء لله المتجولون يواصلون نشاطهم وتقليدهم المتوارث منذ عهود قديمة ، خاصة ان رسالتهم تحددت الآن ، بشكل عام ، في نشر قيم وتقاليد الشخصية لله السودانية لله المستعربة والمسلمة المجسدة في قيم وتقاليد السودان الاوسط . وهكذا ظلت طبقة التجار وموظفو الدولة المنحدرون ، بشكل رئيسي ، من المناطق الشمالية ، جنباً لجنب مع الطرق الصوفية الصغيرة ومجموعات الفقراء المتجولين ، هكذا ظل يساهم كل هؤلاء في نشر هذه الرسالة المحددة في كل بقاع السودان [١٠٠] .

وفي هذه الظروف دخلت مسألة علاقة الدولة بالاسلام في طور جديد ، بعد عودة حزب الامة والاخوان المسلمين مع مصالحة ١٩٧٧ . وربما يكون الخوف من النتائج البعيدة المدى لاستمرار سياسة معاداة الطائفتين الكبيرتين ، في ضوء فشل المحاولات المتكررة لاسقاط نميرى من قبل قوى الجبهة الوطنية في الخارج ، ربما يكون الخوف من استمرار هذه الحالة هو الذي ساهم ، بشكل فعال ، في الوصول الى قرار المصالحة . ولكن المهم هنا ان تحقيق المصالحة الوطنية ادى الى تمكين الطرفين من اغتنام فرص واسعة للنجاح والازدهار في السنوات الاخيرة من فترة الآمال الاقتصادية العريضة التى عاشها السودان خلال السبعينات .

بعد عودة الصادق المهدى تبعته مجموعات كبيرة من الانصار ، الذين كانوا في معسكرات المعارضة في ليبيا واثيوبيا . وفي الخرطوم وجدوا استقبالاً حاراً وكبيراً . وفي نفس الوقت اعيدت الممتلكات المصادرة لاصحابها العائدين ، واستفاد الزعماء والمؤيدون من المواقع والوظائف التى منحت لهم . فقد دخل عدد من قيادات حزب الامة في مؤسسات الاتحاد الاشتراكي ، وانتخب بعضهم في مجلس الشعب القومي في انتخابات ١٩٨٠ . ولكن ، في الوقت الذي استقبل فيه نميرى مجموعات الانصار بحرارة وترحاب ، فانه لم يكن يجهل الآثار السلبية لصراعاتهم الداخلية ، بعد وفاة عبد الرحمن المهدى والصديق المهدى ، خاصة الصراع بين الصادق المهدى والامام الهادى . وكان مصمماً على استغلال كل فرصة ممكنة لتغذية هذه الخلافات والصراعات والاستفادة منها في اضعاف وحدتهم وتماسكهم . ولذلك برزت خلافات الصادق مع عمه احمد



المهدى ، بعد فترة قصيرة من المصالحة . ولكن بالرغم من كل هذه الصراعات والمشاحنات ، التى وجدت اهتماماً كبيراً في بعض الدراسات الاكاديمية ، تمكنت الحركة ككل من اعادة تنظيم نفسها ومن حشد انصارها والتعبير عن اشواقها وتطلعاتها بشكل علني وواسع ، وان كان ذلك تحت اسم كيان الانصار وليس حزب الامة . وفي عام ١٩٨٣ قامت السلطات باعتقال الصادق المهدى وعدد من قيادات حزبه ، بعد القائه لخطبة امام حشد كبير من الانصار بمناسبة عيد الاضحى ، ركز فيها على توجيه انتقادات عنيفة لقوانين الشريعة الاسلامية التى اعلنها نميرى في خريف ذلك العام .

وعلى اى حال بجانب هذه الفوائد المحدودة التى حققها حزب الامة ، كان نجاح الاخوان المسلمين مذهلاً ومثيراً . فقد كان حسن الترابي براجماتياً في سلوكه العملي رغم مظهره الايديولوجي . ومن هنا كان تحركه نحو المصالحة يستهدف ، في آن واحد ، التأثير في النظام الحاكم وبناء تنظيمه ، حتى لو ادى ذلك الى الارتباط بالاتحاد الاشتراكي [١٠١] . وفي توجهه هذا اصطدم بمعارضة كبيرة للتنازلات والتسويات التي تضمنها منهجه . ولكن الايام اثبتت صحة نظرته . ويبدو أن نجاحه في السيطرة على غالبية تنظيم الأخوان المسلمين كان متوقعاً ، رغم إنقسام العناصر الأكثر تشدداً . ومن جهة أخرى كان التوجه العام في أوساط الطبقة المتعلمة يميل ، بشكل متزايد ، في إتجاه رفض الطوائف الدينية القديمة ، وفي أوساطها الملتزمة دينياً كانت حركة الأخوان المسلمين تجد قبولاً وإحتراماً معقولاً . وفي السنوات القليلة السابقة كانت تطورات الأحداث تؤكد إبتعاد بعض مجموعات هذه الطبقة عن الأيديولوجيات السائدة ، نتيجة لإحباطاتها وخيبة أملها في الحركة الوطنية والشيوعية وحركة القومية العربية بتياراتها المختلفة . وفي هذا المناخ العام كانت حركة الأخوان تمثل مركز جذب وتأثير في أوساط المتعلمين[١٠٢] ، خاصة وسط الطلاب والخريجين . وهكذا بدأت الحركة في إعادة ترتيب أوضاعها وبناء تنظيماتها ، من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة ، بما في ذلك المسجد المجاور لكليات جامعة الخرطوم وداخليات الطلاب . وشمل تركيزها ، أيضاً ، الجامعة الإسلامية التي أنشئت حديثاً في مدينة ام درمان ، ومؤسسات التعليم الإسلامي الأخرى التي قامت بمساعدات من دول الخليج العربي . وساعدها في نشاطها هذا توجه الدولة المتسارع لتعريب مناهج التعليم في مستوياته المختلفة . ومع تنامي حركة الاحباط وخيبة الأمل في أوساط الطلاب ، نتيجة لتدهور ظروف معيشتهم ، وتزايد أعدادهم مقارنة بضعف إمكانيات الجامعات وتدهورها المتواصل ، واصطدام الخريجين بإنعدام فرص الإستخدام في مؤسسات الدولة ، مع تنامي حالة الإحباط هذه كانت حركة الاخوان تطرح أمامهم بديلاً شاملاً وجذاباً ، يتمثل في مجتمع مثالي موعود ، هو المجتمع الإسلامي . ومن خلال قياداتها السياسية المتمرسة وتنظيماتها النشطة تمكنت من السيطرة على مؤسسات الطلاب في الجامعات والمعاهد وبناء تنظيمات قوية وثابتة في أوساطها . وبحكم نفوذها هذا استطاعت تحويل التنظيمات الطلابية ، المعروفة بمعارضتها للسلطة ،إلى مجرد قوة ضغط موالية للنظام الحاكم.

كان هذا التطور الهام متوقعاً في ظروف المصالحة الوطنية ومشاركة قيادات الأخوان في اجهزة الدولة والحزب الحاكم . وهناك ، أيضاً ، تطور آخر كان له تأثيره الكبير ، ولكنه لم يكن متوقعاً ، هو ظهور البنوك الإسلامية . لقد كانت مشكلة الاخوان المسلمين ، على الدوام ، تتمثل في بناء قاعدة إجتماعية أوسع وأكثر تأثيراً من مجموعات المتعلمين والمثقفين ، بعكس الشيوعيين الذين نجحوا في دخول اوساط الحركة النقابية . وتحدد الهدف في التوجه لاوساط البرجوازية الصغيرة ، وتحددت الوسائل في البنوك الإسلامية ، خاصة بنك فيصل الإسلامي السوداني . وفي هذا الإتجاه ظل حسن الترابي يربط نفسه بالتيار العام الداعي للإهتمام بالنشاط التجارى وإعتباره نشاطاً شرعياً إذا ما ألتزم بتعاليم الإسلام في المسائل المالية ، مثل تحريم الربا . وجاء قيام البنوك الإسلامية ليقدم نموذجاً عملياً وهاماً للتنظيمات الإجتماعية الإسلامية ولينجح في تلبية إحتياجات تقاليد النشاط التجارى العريقة في مجتمع شمال السودان وفي تنمية مجموعات تجارية جديدة تربط مشاركتها في العمل التجارى واستفادتها من الفرص الجديدة بالعمل وفق تعاليم معتقداتها الدينية ومصلحة المجتمع بشكل عام . وهكذا قام الأمير السعودى البارز ، محمد الفيصل ، بتأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني ، في عام ١٩٧٨م . ووجد البنك ترحيباً واسعاً ومشاركة فعالة من المستثمرين السودانيين والعرب على السواء . وقامت الدولة برعايته من خلال تسهيلات عديدة ، شملت إعفاءات من الضرائب وبعض الإجراءات والشروط المطلوبة لقيام البنوك التجارية ، وذلك بهدف تشجيعه وتوفير ضمانات نجاحه كمؤسسة مدعومة برأسمال سعودى كبير – وكان هدف البنك الأولى يتمثل في توفير تسهيلات القروض لصغار رجال الأعمال ، الذين كانوا يجدون صعوبات حقيقية في الحصول على مثل هذه القروض والتسهيلات . وفي عام ١٩٧٩ وصل متوسط حجم القروض إلى ١٣,٣٠٠ جنيه سوداني . ومنذ البداية كان الإقبال عليها واسعاً ومتواصلاً . وفي عام ١٩٨٢ كان البنك في مقدمة كل البنوك التجارية الأخرى ، الخاصة والحكومية على السواء ، من حيث نموه وحجم نشاطه وربحيته [١٠٣] . وبذلك أصبح أكثر طموحاً في تطوير نشاطه عندما قام برفع حجم قروضه إلى أكثر ١٠٠,٠٠٠ جنيه . ومن هنا كان نجاح بنك فيصل حافزاً مباشراً لقيام عدد من البنوك المشابهة ، مثل بنك الغرب الإسلامي وغيره . وكان لكل ذلك تأثيره الفعال والمتسارع في إشاعة وتأكيد إمكانية النجاح في بناء مجتمع إسلامي خالص ، وفي توسيع نفوذ وتأثير تنظيم الأخوان المسلمين في نفس الوقت .

ومن جهة أخرى أدت عودة الأنصار والأخوان ، بعد المصالحة ، إلى تحريك طائفة الختمية . فهذه الطائفة ، بتأثيرها ونفوذها السياسي غير المباشر ، الكبير والمعروف ، لم تدخل قط في صراع مكشوف ومباشر مع نظام نميرى ، كما فعل الأنصار مثلاً . وبحكم انها تمثل أحد أكبر طائفتين في السودان ، وتضم عدداً كبيراً من الرموز التجارية البارزة في البلاد ، ورغم انزوائها المؤقت في فترة نميرى الراديكالية الاولى ، فقد بدأت بعد عام ١٩٧١ في استعادة نشاطها وحركتها بشكل تدريجي ، وذلك نتيجة لتوجه نميرى

لرعاية الطرق الدينية الصغيرة ، ثم ظهور منافسيها التقليديين بعد المصالحة . وهكذا استعادت الطائفة حيويتها وطابعها المتميز بالبراجماتية والتأقلم السريع مع الظروف المتغيرة . وفي عام ١٩٧٨ قام السيد محمد عثمان الميرغني ، زعيم الطائفة ، بتنظيم هيئة الأحياء الاسلامي ، وضمت في صفوفها بعض الطرق الصوفية الاخرى ، وذلك بهدف تحريكها كقوة ضغط في وجه القوى التي عادت مع المصالحة . وقام ، أيضاً ، برحلة طويلة لزيارة مراكز الطائفة في مختلف مناطق البلاد وببناء مسجد كبير في الخرطوم بحرى ، مركز رئاسة الطائفة . ومنذ ذلك الوقت ظل عدد من قيادات الختمية البارزة يعمل في تنظيمات ومؤسسات النظام الحاكم حتى سقوطه في شتاء ١٩٨٥ .

وهكذا ، برز الإسلام ، من جديد ، كعامل هام في السياسة السودانية ، ولكن بشكل مختلف عن الفترات السابقة . ففي تلك الفترات كان الإسلام يمثل قاعدة السلطة ، في دوره المركزي في العلاقة مع الاحزاب السياسية الكبيرة . وبعد النصف الثاني من السبعينات أصبح يتحول إلى موضوع سياسي متزايد الأهمية ، مع ضغوط متواصلة ومتصاعدة من مراكز متعددة ، في إتجاه بناء المجتمع الإسلامي الكامل . فقد شهدت تلك الفترة ، مثلاً ، منع الخمور في الإقليم الشرقي ، قبل إعلان قوانين الشريعة في ١٩٨٣ . ويبدو ان إقدام نميرى على تلك الخطوة كان إنعكاساً ومجاراة لتوجهات متنامية داخل النظام نفسه ، بعد إقتناعه بضرورتها وأهميتها . وأياً كانت العوامل المؤثرة في حساباته ، فقد وجد الإعلان ، في إطار المناخ الديني السائد وقتها وقيام النظام برعاية مجموعات دينية عديدة ، في إطار هذه الظروف وجد إعلان قوانين الشريعة الإسلامية إستجابة شعبية واسعة نسبياً وإنتقادات من دوائر عديدة . ففي المناطق الريفية ، بشكل خاص ، كانت الإستجابة واسعة على الأقل في مواجهة فوضى وفساد المراكز الحضرية . وبإعلان قوانين الشريعة ، أياً كانت الانتقادات التي تعرضت لها ، إنتهى مناخ التسامح مع الأفكار العلمانية ، الذي ظل سائداً في السودان لفترة طويلة ، وانفتح صندوق بندورا السياسة السودانية لتنطلق منه مشاكل وتعقيدات لا أول لها ولا آخر ولتدخل البلاد في نفق مظلم لا امل في الخروج منه حتى الآن . وأكثر من ذلك كان نميرى ، عندما قام بفتح هذا الصندوق ، يأمل في القدرة على التأثير في حجم وشكل ما يخرج منه ، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن . وهكذا ، لم تنحصر المشكلة في التطبيق الصارم والقاسي لعقوبات الحدود ، بل امتدت إلى البحث عن إطار شرعي لنظام الحكم . فأعلن نميرى نفسه إماماً للمسلمين ، وبدأ في تنظيم البيعة ، في تجمعات جماهيرية واسعة ، من قبل الوزراء والقوات المسلحة والنقابات المدجنة وغيرها . وبهذا الإعلان كان يستهدف وضع شخصه فوق القيادات والزعامات الدينية الكبرى في البلاد ، التي كان ينظر إليها كقيادات مزيفة ومنحرفة سياسياً . ولكنه ، في الواقع ، قام بخلق وضعية جديدة متفردة لحاكم السودان ، ليس فقط داخل حدوده الجغرافية ، بل في كل أنحاء العالم الإسلامي . وكان منتقدوه مشدوهين أمام إدعاءاته تلك ، ولم يجدوا لها سنداً دينياً مناسباً .

ان نتائج فتح صندوق البندورا Pandora's Box لم تختصر على المسلمين

السودانيين فقط ، بل شملت الجنوبيين ايضاً . وذلك لان الجنوبيين كانوا يراقبون عن قرب كل تطورات التوجه الاسلامي ومحاولات بناء المجتمع الاسلامي الكامل . وحقيقة عدم تطبيق قوانين الشريعة في الجنوب ، وعدم التشدد في تطبيقها على الجنوبيين المقيمين في الشمال ، لم تخفف من رفضهم الشامل لتلك القوانين وحالة التوجس والعداء للشمال التي افرزتها في اوساطهم . واذا كان سقوط الحكم الطائفي في عام ١٩٦٩م ، واتفاقية اديس ابابا في ١٩٧٢ ، قد اعاد اليهم الثقة والاطمئنان للتعايش في ظل سودان موحد ، فقد اعاد اليهم التوجه الجديد مخاوفهم القديمة واعتقادهم بان الهدف النهائي هو نشر الثقافة العربية والدين الاسلامي في كل البلاد ، من خلال الهيمنة والسيطرة الكاملة على السلطة المركزية . وبدأوا ينظرون لهذا التوجه كنقيض لنصوص وروح اتفاقية ١٩٧٢ ، الاتفاقية الوحيدة ، والاكثر لبرالية وتسامحاً ، التي توصل اليها المجتمع السوداني المعروف بانفتاحه وتسامحه ، على الاقل حتى اعلان وتنفيذ قوانين الشريعة .

يبدو ان حركة التوجه الاسلامي لم تكن محصورة في السودان وحده . وذلك لانها كانت تمثل امتداداً وانعكاساً لصحوة دينية واسعة في اطار العالم الاسلامي عامة ، وخاصة منطقة الشرق الاوسط . ومع ذلك ، فان جذور هذا التوجه في السودان تمتد الى فترة مبكرة نسبياً ، قبل اندلاع الثورة الايرانية التى ينظر اليها ، في العادة ، كعامل مؤثر في نشر الافكار الثورية في المنطقة .. وفي الوقت نفسه لم تكن الحركة السياسة السودانية مجرد صدى للحركات السياسية العربية والاسلامية . فالاخوان المسلمون ، مثلاً ، لم يكونوا في وفاق كامل مع آيات الله واتباع الثورة الايرانية . وكانوا ، ايضاً ، يتميزون بنهج مستقل عن الحركات المماثلة في مصر وسوريا والخليج والباكستان ، التى ظلت تربطهم بهاعلاقات وطيدة ومتنامية (١٠٤) . وذلك بالاضافة الى ظروف تطور الاسلام في السودان ، من نشاط التجار « والفقراء » المتجولين الى الطرق الصوفية وعلاقاتها العميقة بنمو المجتمع التجارى والزراعى المستقر . وبذلك وجدت اوساط المتعلمين ، الرافضين للايدولوجيات العلمانية او المحبطين من تجاربها العملية ، وجدت هذه الاوساط نفسها مهياة لاستقبال حركة جديدة ، تحمل ايدويولوجية اسلامية حديثة، قام بصياغتها وتركيبها حسن الترابي ، تماماً ، كما قام شيوخ بارزون ببناء طرق صوفية عديدة في البلاد خلال الفترات السابقة (١٠٥) .

ومع كل ذلك ، فان هذا العامل لا يفسر ، وحده ، ظهور الاسلام وصعوده كسؤال مركزى في السياسة السودانية اولاً ثم في الدولة نفسها . ويبدو ان تفسير هذا التطور يتطلب الاقرار بحاجة الدولة السودانية للارتباط بتحالفات متعددة ومتنوعة مع الحركات الدينية القائمة. ومن خلال هذه التحالفات تقوم الدولة بدفع وتشجيع القوى الاكثر قدرة ونشاطاً لتطوير تلك الحركات الى قوى سياسية هامة ومؤثرة . واذا كانت هذه الاطروحة تتضح بشكل جلى في فترات الحكم المدنى المختلفة ، فانها تنطبق ، ايضاً ، على انظمة الحكم العسكرى ، حيث تقوم الدولة الآن بالتعامل من اعلى مع الحركات والمجموعات الدينية المتعددة والمتنوعة . ومع انفجار الحرب الاهلية في الجنوب بشكل

واسع وعنيف في بداية الثمانينات ، بدأ موضوع الاسلام ومستقبل السودان المسلم يتحول الى قضية هامة وملحة اكثر من اى وقت مضى .

٢ / الثراء الفاحش والفقر المدقع :

شهدت سنوات حكم نميرى تحولات وتقلبات عديدة في خططه واستراتيجياته الاقتصادية. وشهدت ، ايضاً ، تغييرات كبيرة في تركيب الفئات الاجتماعية المختلفة ، التي استفادت او تضررت من تلك السياسات . وترجع بداية هذه التغييرات الى فترة التوجه الراديكالي الاولى ٦٩ / ١٩٧١ ، حيث ادت اجراءاتها السياسية والاقتصادية الى اضعاف الطبقات القديمة المرتبطة بالاقتصاد الكولونيالي . وبعد تأميم البنوك الاجنبية والشركات التجارية البريطانية والاجنبية وبعض شركات واعمال الاسر السودانية الكبيرة ، التي دخلت مجالات النشاط التجارى والزراعى ، بعد تأميمات ومصادرات عام ١٩٧٠ فقدت هذه الاسر ، خاصة اسرة المهدى ، الكثير من نفوذها الاقتصادى واصبحت تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة . وعلى اى حال ، لم يستمر هذا التوجه طويلاً . ففي بداية السبعينات ظهرت استراتيجية سلة غذاء العالم العربي وسياسات الانفتاح الاقتصادى المرتبطة بها ، وتحول علاقات السودان الخارجية نحو المعسكر الغربي والبلدان العربية المحافظة . وكان لكل ذلك تأثيراته الواضحة والبارزة في تكوين وتركيب الصفوة الاقتصادية المسيطرة .

في القمة الآن هناك الرئيس وبطانته ، التي قامت بدور حيوي في تنمية علاقات النظام الحاكم مع مراكز جديدة لرأس المال ورجال الاعمال الدوليين . وهذه المراكز تختلف كثيراً عن البنوك والبيوت التجارية السابقة ، خاصة في علاقاتها الخاصة والحميمة مع حكام السودان ورجال اعماله واثريائه الجدد . وكان تايني رولاند ، مدير شركة لونرو ، بأسلوبه الشخصي والخاص في التعامل مع الرؤساء والسياسيين الافارقة ، من العناصر الاولى التى دخلت البلاد ووطدت علاقاتها بالرئيس نميرى وبطانته . والشركة نفسها لم تهتم بالاستثمار قدر اهتمامها باستغلال الفرص التجارية التى اتاحتها لها علاقاتها مع حكام البلاد . فقد تمكنت من انتزاع امتياز العمل كوكيل لمشتريات حكومة السودان في بريطانيا ، المصدر الرئيسي لواردات السودان حتى ذلك الوقت . وقامت ، أيضاً ، بالحصول على عقد ادارة مشروع كنانة ، الذي قام تايني رولاند بدور هام في قيامه وتمويله –وتشير المعلومات الى قيام رولاند بزيارة السودان اكثر من سبعين مرة خلال الفترة ٧٠/١٩٧٥ ، كدليل على اهتمامه وضخامة مصالحه في الخرطوم (١٠٦) . وهناك ، أيضاً ، عدنان خاشقجي ، مدير شركة ترياد المتعددة الجنسية ، الذي حظى بعلاقات ممتازة مع القصر الجمهورى ، وشملت نشاطاته مجالات عديدة . فقد أكد منصور خالد ، وزير الخارجية السابق ، ان خاشقجي كان اقل اهتماماً بالاستثمار واكثر حرصاً على السمسرة في المعاملات العديدة المرتبطة بالمشاريع الجديدة ، والتى وفرت له ارباحاً كبيرة (١٠٧) . ومع ذلك ، قامت السلطة الحاكمة بمنح شركة ترياد مساحة كبيرة من الاراضى الزراعية ، بهدف انشاء مزرعة لتربية الماشية وانتاج حوالى ١٣,٠٠٠

طن من اللحوم المعدة للتصدير ، ولكن المشروع لم يتحقق في الواقع . والمهم ان خاشقجي ظل يواصل نشاطه في البلاد حتى سقوط نميرى . فبعد توقف نشاط شركة شيفرون في منطقة بانتيو ، نتيجة لظروف الحرب الاهلية هناك ، قام هو وحكومة السودان بتكوين شركة مشتركة جديدة ، في اكتوبر ١٩٨٤ ، هي الشركة الوطنية للبترول . ولكنها لم تواصل نشاطها بعد نهاية نميرى في بداية ١٩٨٥ . وهناك مشاريع زراعية اخرى منحت لمستثمرين اجانب آخرين ، مثل مشروع الملك فيصل (٧٠٠,٠٠٠ فدان) ، مشروع سوداني / هولندى (٥٠٠,٠٠٠ فدان) ، ومشروع هولندى / الماني غربي لتربية الماشية في الغرب ، وآخر في الشمال تحت ادارة صندوق التنمية العربي ورأسمال سعودى وكويتي واماراتي وليبي [١٠٨] .

كان رجال الاعمال السودانيون واركان النظام الحاكم مرتبطين بتلك المشاريع وغيرها . وخليل عثمان ، احد رجال الاعمال البارزين ، يكشف لنا ، بشكل واضح وجلي ، نوعية هذا الارتباط وشبكة العلاقات التى كانت تقف خلفه . فقد كان يعمل طبيباً بيطرياً في دولة الكويت ، وهناك تمكن من توطيد علاقاته مع اسرة الصباح الحاكمة ومن جمع ثروة كبيرة نسبياً . وبمساعدة اصدقائه وشركائه الكويتيين قام بانشاء مجموعة شركات الخليج العالمية ، التى اصبحت تملك ، في منتصف السبعينات ، حوالى ٤٥ شركة في عدد من بلدان العالم . وكان خليل يملك عشر شركات في داخل السودان ، بلغت قيمتها حوالى ٢٥ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٧٥م [١٠٩] . وبالاضافة الى علاقاته الخليجية ، كانت له علاقاته الدولية الاخرى ، حيث اصبح مديراً في شركة لونرو (في وقت لاحق ابعد مع تايني رولاند) وكانت تجمعه صداقة حميمة مع وزير المالية السابق ، إبراهيم منعم منصور ، الذي ابعد عام ١٩٧٥ من منصبه بسبب شبهة الفساد والتورط في محاولة احتكار تجارة السودان مع البلدان الاوربية (اعيد لنفس المنصب بعد سنوات قليلة .) وبعض رجال الاعمال السودانيون البارزون خلال سنوات حكم نميرى كانت لهم جذورهم وعلاقاتهم بالمؤسسة السودانية ، مثل خليل عثمان نفسه ، الذي كانت تربطه علاقات قوية باسرة المهدى . ولكن هناك ، أيضاً ، آخرون يفتقدون مثل هذه الجذور والعلاقات ، لكنهم جمعوا ثروات طائلة من مصادر غير مفهومة في سنوات قليلة ، وتمكنوا من توطيد علاقاتهم مع نميرى والمقربين منه في القصر الجمهورى وجهاز الدولة . وابرز هؤلاء محمد عبد ربه ، سوداني من جذور يمنية ، كان يعمل في وظيفة دنيا بشركة شل في بورتسودان ، ثم تحول منها لادارة مخبز في المدينة (كان هذا النشاط مربحاً في تلك الفترة) قبل ان يرتبط بشركة دايوو الكورية الجنوبية DAEWOO، التى دخلت البلاد في تلك الفترة وبدأت تمارس نشاطاً واسعاً [١١٠] . وبجانب كل هؤلاء كان هناك اصدقاء الرئيس وافراد اسرته ، حيث برزت جمعية ود نميرى التعاونية (منطقة قرب مدينة دنقلا موطن اسرة نميرى) بنشاطها الواسع والمتنوع ، وكذلك مصطفى نميرى ، شقيق الرئيس ، وغيره من الاقارب . وهذه المجموعة تشبه ، لحدود كبيرة ، ظاهرة « القطط السمان » التى نمت وتطورت بشكل سريع ، في اوساط بطانة

الرئيس السادات واقاربه في منتصف السبعينات (١١١).

لقد ادت هذه التطورات الى خلق وضعية متحركة تضافرت فيها جهود النظام الحاكم ومبادرات رأس المال الدولى ، لتوفير فرص واسعة للمجموعات المرتبطة بمركز النظام او المحظوظين وتمكينهم من جمع ثروات طائلة في وقت وجيز وبطرق سهلة . وهذه «الطبقة الجديدة» ، كانت تعرض ثرواتها بطرق واساليب لم يشهدها السودان من قبل . وكان انفاقها الاستهلاكي البذخي يواجه بانتقادات حادة وعنيفة في مجتمع تسوده البساطة وقيم وتقاليد الحركات الصوفية السامية . ومع ان طريق الثراء السريع هذا كان يبدو مفتوحاً للجميع ، فان واقع الحال سمح فقط بصعود مجموعة ضيقة ومحدودة . وفي عام ١٩٨١ اشارت بعض التقديرات الى ظهور حوالى عشرين مليونيراً في عموم السودان ، أكثر ثراءاً واختلافاً عن ما كان سائداً في عام ١٩٦٩ (١١٢) .

كان المجتمع ينظر الى هذه « الطبقة الجديدة» كفئة اثرياء جدد Nouveau Riche بكل ما يحمل ذلك من معنى وبما يصاحبه من ازدراء واحتقار . وذلك ليس فقط بسبب تميز سلوكهم بالتباهي والتعالي واستفزاز مشاعر الآخرين ، وانما ، ايضاً ، بسبب انبتاتهم وفقدانهم لاى جذور اجتماعية راسخة ومعروفة في مجتمع شمال السودان ، بتمايزاته الاجتماعية المحددة والمقبولة على الاقل منذ ظهور وصعود الاسر الدينية الكبيرة . وعندما قام الضباط الاحرار باسقاط نظام الحكم الديمقراطي المدنى ، الذي كان يمثل انعكاساً سياسياً لهذا الوضع الاجتماعي في الكثير من جوانبه ، وبالعمل المتواصل على تصفية الزعامات الطائفية والطبقات القديمة والقضاء على نفوذها السياسي والاقتصادى ، عندما قاموا بذلك كانوا يستهدفون وضع البلاد في طريق تغيير اجتماعى واسع وعميق . ولكن بمجرد ابتعادهم عن الحزب الشيوعى واعادة علاقاتهم مع الدول الغربية (الان في شكل علاقات مع شركات تجارية انتهازية وطفيلية متعاونة مع صناديق عربية غنية وغير متمرسة في النشاط المالي والتجارى ..) بمجرد ابتعادهم عن الشيوعيين واستعادة علاقاتهم مع الدول الغربية انفتح الطريق امام العناصر المشابهة لمثل هذه الشركات للتقدم وملء الفراغ . ولكن المجتمع كان ينظر لثرواتهم الجديدة بشكوك متزايدة في مصادرها وطريقة الحصول عليها ، وهم انفسهم كانوا يفتقدون العلاقات والارتباطات اللازمة لتوطين وضعهم الجديد في التركيب الاجتماعى القائم في البلاد ، بنفس الطريقة التي كرست بها الاسر الدينية نفسها في المجتمع من خلال قيامها بوظائف اجتماعية عديدة وعلى امتداد فترة زمنية طويلة .

كانت القمم المسيطرة داخل هذه «الطبقة الجديدة» محدودة العدد ومرتبطة ببعد دولى محدد . ومع التوسع المتسارع في النشاط الاقتصادى ، خلال فترة السبعينات ، بدأت تظهر في السطح شريحة رأسمالية متنامية ، من خلال دخول مجموعات عديدة واستغلالها للفرص المتوفرة في توسيع نشاطاتها بشكل متسارع في مجالات النشاط التقليدي في السودان ، خاصة مجال التجارة الداخلية والخارجية ، الذى شهد توسعاً كبيراً في كافة مستوياته . فقد ادى النمو المتزايد في نمط الاستهلاك البذخى الى تشجيع

استيراد السلع الترفية والاستفزازية ، التى توفر نسبة عالية ومضمونة من الارباح . وادى ، ايضاً ، الى توسيع الطلب على رخص الاستيراد الضرورية للنشاط التجارى ، وما يتطلبه ذلك من علاقات مع الوزراء وبيروقراطية الدولة ، بكل ما تحمل من فساد مالى وادارى . وفي الوقت نفسه كانت تشوهات السوق تساعد على ظهور احتكارات وكارتيلات عديدة تعمل على رفع مستوى الاسعار بمعدلات عالية وعلى تحريك السلع للاسواق الاعلى سعراً ، وذلك بحكم اتساع مساحة السودان ومشاكل وصعوبات النقل والندرة وفساد جهاز الدولة . ومن جهة اخرى ، شهد قطاع آخر ، هو قطاع العقارات ، نمواً واسعاً وسريعاً ، نتيجة للاهتمام الدولى المتزايد بالسودان ، حيث ازداد الطلب على الفنادق والمكاتب والمجمعات والمنازل الفاخرة ، بالاضافة الى تزايد اعداد المغتربين السودانيين وتدفق تحويلاتهم الى داخل البلاد ، حيث استغل معظمها في بناء المنازل والعمارات السكنية في المراكز الحضرية ، خاصة العاصمة المثلثة (في الأحياء الراقية الجديدة او في مناطق حددتها السلطات للمغتربين بالذات .) وهكذا تم تبديد معظم عائدات السودان من العملات الصعبة في استيرادات واستثمارات غير منتجة . وانعكس ذلك في عجز ميزان مدفوعاته ، بشكل واسع وخطير ، بدءا من عام ١٩٧٨ والسنوات اللاحقة ، وفي ارتماء النظام الحاكم في احضان صندوق النقد الدولى بشكل كامل [١١٣] - وذلك بأمل المساعدة في الخروج من ازمته المالية والاقتصادية والمتفاقمة .

على اى حال ، ربما كان نمو قطاع الزراعة الآلية هو الاكثر بروزاً ، مقارنة بكل القطاعات الاخرى . وذلك لتوسعه بصورة متسارعة ومدهشة خلال فترة حكم نميرى . والواقع ان هذا النمو كان ملحوظاً بشكل جلى ، منذ فترة ما قبل ١٩٩٩ . فقد شهد عام ١٩٦٨ قيام مؤسسة الزراعة الآلية بدعم مباشر وكبير من البنك الدولى . وفي عام ١٩٧٧ كشفت الاحصائيات الحكومية ارتفاع المساحة الخاضعة للزراعة الآلية الى حوالى ثمانية ملايين فدان ، خمسة ملايين تم توزيعها على المستفيدين بواسطة السلطات المسؤلة والمساحة المتبقية انتزعها اصحابها بطريقة عشوائية دون اى اجراءات رسمية . وبعض هذه الحيازات كانت الحكومة تستغله في شكل مزارع دولة ، ولكن معظمها كان يتبع الى افراد من التجار والمزارعين وغيرهم ، مقابل رسوم رمزية . وكانت مساحة الامتياز الممنوح تصل الى الف فدان ، مع توفير قروض سهلة وآلات زراعية لنظافة الارض وحرثها . ومعظم المستفيدين من هذه الامتيازات كانوا من الفئات المرتبطة بالنظام الحاكم ، مثل كبار التجار الذين اعتبروها مجالاً جديداً للاستثمارات المربحة (بعض الدراسات تؤكد ان التجار يشكلون ٨٣ ٪ من اصحاب هذه الامتيازات .)[١١٤] . والفئات الاخرى التي دخلت هذا المجال تشمل كبار موظفى الخدمة المدنية السابقين ، حيث استفاد بعضهم من المعرفة والخبرة المحلية المكتسبة بعد صدور قانون الحكم الشعبي المحلى ، وتمكنوا من تحويل القانون لمصلحتهم ومصلحة اقربائهم في هذه المناطق النامية والسريعة والمضمونة العائد . وهناك ، أيضاً ، الزعماء والوجهاء المحليون ، الذين تضرروا من تصفية الادارة الاهلية ، ولكنهم ، مع ذلك ، حافظوا على

نفوذهم ومواقعهم الاجتماعية في مناطقهم . وهناك قيادات تنظيمات الدولة ، مثل قيادات الاتحاد الاشتراكي ومجالس الشعب الوطنية والاقليمية ، والمتقاعدون من ضباط القوات المسلحة والشرطة الخ .. كل هؤلاء تمكنوا من الحصول على امتيازات الزراعة الآلية ، وفي بعض الحالات وجدوا دعماً مباشراً من الدولة . وهناك ، أيضاً ، جيل جديد من الشباب الذين فضلوا دخول عالم النشاط التجارى بعد تخرجهم من الجامعات والمعاهد المحلية والاجنبية وكانت الزراعة الآلية تمثل أفضل الخيارات المتاحة أمامهم .

كل هذه الفئات لم تكن لها أي علاقة بالزراعة والنشاط الزراعي . ولكن ذلك لم يمنعهم من دخول هذا المجال . وبالفعل ، كان معظم المستفيدين يعمل فقط كمزارع« شنطة» ، من خلال الاعتماد على وكلاء محليين يقومون بإدارة كل مسؤوليات العمل الزراعي اليومي. وتشير الدراسات الى ان التوسع في مشايع الزراعة الآلية ، وعدم التزام المزارعين بالاساليب الزراعية السليمة ، قد ادى الى نتائج سلبية عديدة وخطيرة . وتمثلت اهم هذه النتائج في القضاء على الغابات والغطاء النباتي للارض ، نتيجة لقطع الأشجار لتسهيل عمليات الزراعة الآلية . وادى ذلك الى تعريض المنطقة المكشوفة الى تاثيرات بيئية خطيرة ، واحداث نقص كبير في امدادات الوقود (بحكم استخدام الفحم بشكل واسع في السودان) واحتياجات صناعة الاثاثات وقطاع البناء من الاخشاب . ونتيجة لهذا الانكشاف وضعف التربة في بعض المناطق والاستخدام الواسع للتراكتورات في عمليات الحرث ، نتيجة لكل ذلك ظل سطح التربة يتعرض ، بشكل متزايد ، لعمليات التعرية والتآكل ، وبدأت هذه المناطق تشهد موجات متنامية من الأعاصير الترابية ، تذكر بالأعاصير التى شهدتها اوكلاهوما في الثلاثينات[١١٥] . ومن جهة اخرى كان لعدم الالتزام باستخدام الاسمدة ، بشكل كافي ومنتظم ، تأثيره الكبير في التدهور المتسارع في الانتاجية بعد سنوات قليلة . ونتيجة لذلك ظل اصحاب المشاريع يتركون المناطق المنخفضة الانتاجية وينتقلون الى زراعة الاراضي البكر المجاورة.. صحيح ان نظم ولوائح مؤسسة الزراعة الآلية والمؤسسات الاخرى كانت تعمل على تطوير وتحسين اساليب الانتاج ، ولكن اصحاب المشاريع لم يكونوا على استعداد للالتزام بتوجيهاتها . ولذلك كانوا ينتقلون الى زراعة مساحات جديدة بعد تأكدهم من تدهور انتاجية المساحات القديمة . واقتصادياً ، كانت فكرة الزراعة الآلية الواسعة تجد قبولاً وظروفاً ملائمة في السودان ، ولكن الممارسة العملية ادت الى نتائج بيئية واجتماعية خطيرة ، وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على مراقبة ومتابعة المشاريع والاشراف الفعلي على نشاطها العملي . وذلك بالاضافة الى البعد السياسي في المسألة والذى ظل ، على الدوام ، ينحاز الى جانب الحيازات الكبيرة الممنوحة للفئات العليا في المجتمع بغض النظر عن تأثيراتها السلبية على المجتمعات المحلية[١١٦]- . وهكذا تحولت الزراعة الآلية ، بتوسعها المتواصل وانتقالها من منطقة الى اخرى ، الى عمليات استخراجية (تماماً مثل عمليات استخراج المعادن) تستهدف فقط الربح السريع والمضمون لتترك خلفها مساحات واسعة من الاراضي الجرداء المعرضة لعمليات تصحر وتآكل متواصلة .

واعادة تأهيل هذه المساحات ، وتحويلها الى اراضي منتجة ، مرة اخرى ، يحتاج ، دون شك ، الى استثمارات ضخمة وجهد كبير .

كان نشاط الزراعة الآلية يتركز ، بشكل رئيسي ، في انتاج محصول وحيد ، هو الذرة ، الغذاء الاساسي لاهل السودان ، ولكن ذلك لا يعني ان فوائده كانت تعم كل السودانيين. فالاسواق الاكثر جاذبية ، بالنسبة لاصحاب المشاريع ، تتمثل في المدن والمراكز الحضرية ، التي شهدت نمواً وتوسعاً كبيراً في فترة السبعينات ، وفي عمليات التصدير المشروعة ، خاصة لبلدان الخليج العربي . وذلك بالاضافة الى عمليات التهريب للخارج عبر الحدود السودانية الطويلة والمفتوحة . وبجانب ذلك ظلت اسعار الذرة تشكل عبئاً كبيراً بالنسبة للفئات الفقيرة في المجتمع . وظلت اصابع الاتهام تشير ، باستمرار ، الى قيام التجار بتخزين المحصول والتحكم في عرضه للسوق . بهدف رفع اسعاره وزيادة ارباحهم . وعندما ضربت المجاعة مناطق واسعة في البلاد في منتصف الثمانينات شملت آثارها ملايين الفقراء في المناطق الريفية والبعيدة ، الذين كانوا عاجزين عن شراء المحصول ، رغم توفره في الاسواق باسعار عالية . وذلك لان المجاعة لم تنتشر في بلد بدون احتياطيات من الغذاء ، ولان مشاريع الزراعة الآلية كانت لا تزال تنتج محصول الذرة بكميات وافرة . ووقتها تأكدت اعداد متزايدة من الناس من بداية العد التنازلي لسنوات حكم نميرى المذلة . فقد ظل النظام الحاكم ينكر وجود المجاعة وانتشارها في مناطق عديدة ، حتى اجبر ، في النهاية ، على الاقرار بالحقيقة المرة والسماح لوكالات الاغاثة الدولية والاجنبية لادخال امدادات الغذاء وترحيلها للمناطق المتضررة في غرب البلاد ، عبر اراضي الاقليم الاوسط المعروف بامكانياته الاقتصادية الهائلة .

اما بالنسبة للفئات الاخرى من المجتمع السوداني ، فقد وجدت في استراتيجية سلة غذاء العالم فرصاً حقيقية للثراء وتوسيع نشاطها الاقتصادى . وفي هذا الخصوص ، يقول احد الاقتصاديين ان الاستراتيجية نفسها كانت .. (.. استجابة لضغوط متزايدة لزيادة الصادرات بهدف تمويل الواردات الضرورية وغير الضرورية . ولذلك كان هدفها الاساسي يتركز في تعظيم عائدات الصادرات الزراعية ، دون وضع اى اعتبار للنتائج السلبية والمشاكل القطاعية والاقليمية والاجتماعية التى قد يواجهها المجتمع الزراعى في السودان [١١٧] ..) والواقع ان جاذبية المشاريع الزراعية كلها ، في القطاع المروى والزراعة الآلية وتربية الماشية ، كانت تتركز بشكل رئيسي في عائدات الصادرات ، وذلك دون اى اهتمام بتأثيراتها السلبية على السكان المحليين . وقد يقول البعض ان هذا التوجه ظل يميز كل عمليات التنمية الاقتصادية في عهد الدولة الامبريالية ودولة ما بعد الاستقلال على السواء . ولكننا نلاحظ هنا ان فترة الدولة الامبريالية كانت لا تتجاهل التأثيرات السلبية على السكان ، على الاقل لاسباب امنية واحترازية . وعلى كل حال ، لم تشهد فترة السبعينات اى اهتمام من الحكام وجهاز الدولة بمثل هذه الجوانب ، ولذلك لم تكن هناك أي اجراءات لمواجهتها او حتى تخفيف اثارها .

لقد كانت « الطبقة الجديدة» ، والطبقة الوسطى المتنامية ، تمثل فقط جزءاً طفيفاً من

تغييرات اجتماعية واسعة ، تمتد من قمة المجتمع حتى مستوياته الدنيا ، وكان لها تأثيرها ، بدرجة او أخرى ، في كل قطاعات المجتمع السوداني تقريباً [١١٨] . فمع تدفق كميات كبيرة من الاموال ، في شكل استثمارات او تحويلات نقدية ، اصبح السودان مثالاً تقليدياً لنموذج - Trickle Down Developmentاى نموذج توزيع وتساقط منافع التنمية من اعلى الى ادنى . لكن السؤال يتلخص في مدى حجم المنافع التى يمكن ان يقوم هذا النموذج بتوزيعها واسقاطها ، وفي مدى وحجم تأثيراته السياسية والاقتصادية . وبما ان جزءاً كبيراً من هذه التدفقات المالية كان يدخل البلاد من خلال مراكز التوزيع الاساسية ، مثل الخرطوم وبورتسودان ، فقد تحولت هذه المدن الى مراكز جذب اقتصادي واجتماعي هامة ، خاصة الخرطوم وبورتسودان ، وبدرجة اقل بقية المدن والمراكز الحضرية . ونتيجة لذلك شهدت تلك الفترة تغييرات بارزة في القطاع الحضرى ، بالاضافة الى تغييرات متواصلة في المناطق الريفية .

لقد شهدت الخرطوم الكبرى ، بصورة عامة ، نمواً دراماتيكياً بارزاً ، حيث ارتفع حجم سكانها من حوالى ٢٤٥,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ الى ٧٨٤,٠٠٠ في عام ١٩٧٣ (تضاعف ثلاث مرات تقريباً) ثم تضاعف مرة اخرى خلال العقد اللاحق ، ليصل الى حوالى ١,٣٤٣,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٣ . وكان المعدل السنوى لهذا النمو السريع (٦,٦ ٪ في العام) يفوق بكثير متوسط معدل نمو سكان البلاد البالغ ٢,٣ - ٢,٥ ٪ . وهذا النمو الواسع لا يرجع فقط الى زيادة حجم العاملين باجر ومرتب، بل ايضاً الى زيادة حجم العاملين في القطاع الصناعى ، حيث تتركز ٧٠ ٪ من نشاطاته في العاصمة ، بالاضافة الى توسع كبير في قطاع الخدمات (٨٥ ٪ من الشركات التجارية و٨٠٪ من المصارف التجارية يتركز في العاصمة المثلثة [١١٩]) . ومع التوسع الكبير في قطاع البناء والتشييد تدفقت الى داخل المدن الثلاث آلاف الايدي العاملة غير المدربة ، معظمهم من المناطق الريفية البعيدة والفقيرة ، خاصة الجنوب . وبالاضافة الى ذلك ، كان هناك عدة آلاف من اللاجئين الارتريين ، الذين تسللوا من معسكراتهم في الشرق الى داخل العاصمة ومدن الاقليم الشرقي ، مثل كسلا والقضارف وغيرها [١٢٠] .

على أى حال ، كانت النتائج السياسية لهذا النمو الحضرى الواسع ، غير المخطط وغير المنظم ، تختلف عن فترة ما قبل ١٩٦٩ . ففي تلك الفترة كانت هناك تنظيمات العمال القوية والمتنامية ، كما كان واضحاً في نشاط اتحاد نقابات عمال السودان وحجمه ونفوذه الكبير وسط مجموعات العمال . ولكن هذا التنظيم فقد الكثير من مصادر قوته ونفوذه بعد احداث يوليو ١٩٧١ وتوجه النظام الحاكم لدمج النقابات وربطها بالاتحاد الاشتراكي . وبالاضافة الى ذلك ، كانت طبيعة التوسع في قطاعات معينة مثل قطاع البناء ، وحاجته لاستخدام مجموعات من القوى العاملة غير المدربة ، كان مثل هذا التوسع لا يساعد على بناء تنظيمات عمالية وممارسة نشاط نقابي واسع . ومع ذلك ، كانت هناك وقفة شجاعة من نقابة عمال السكة حديد ، في يونيو ١٩٨٠ ، اضطر نميرى لمواجهتها بعنف شرس ، استخدم فيه القوات المسلحة لاعتقال قيادات العمال وانهاء

الاضراب . وهكذا ، بدلاً من ان يؤدى التطور الاقتصادى الاجتماعى الجارى في البلاد الى توسيع قاعدة الطبقة البروليتارية وتزايد وتماسك تنظيمات العمال ، كان الخوف ان تؤدى تلك التطورات الى خلق نموذج تقليدي من البروليتاريا الرثة . فالاعداد المتزايدة للسكان الحضريين قد تؤدى الى مضاعفة الضغط على موارد وخدمات المدن وامتصاص كل فرص الاستخدام المتوفرة . وفي ظروف الانكماش والركود الاقتصادى اصبحت هذه القوى تهدد بحدوث اضطرابات واسعة في المراكز الحضرية ، خاصة بعد تطبيق سياسات التقشف الاقتصادى وربط الاحزمة على البطون المدعومة من صندوق النقد الدولي . وكان النظام الحاكم على وعى كامل بإحتمالات الانفجار وسط جماهير المناطق الحضرية ، وتأثيرها السياسي والاجتماعى على الوضع السياسي العام في البلاد ، منذ عام ١٩٨٠ ، على الأقل . وذلك عندما قامت السلطات بأولى حملاتها لتنظيف العاصمة من المتسكعين والعاطلين عن العمل (كان الناس يطلقون عليها كلمة كشة) والذين كان شكلهم العام يكفي لاعتبارهم نازحين او مهاجرين[١٢١] . ولكن هذه الكشات لم تكن كافية لمنع نمو وانفجار الاضطرابات الحضرية . ففي ديسمبر ١٩٨١ انفجرت موجة واسعة من المظاهرات واحداث الشغب في العاصمة ومدن الاقاليم ، ادت الى احداث هزة عميقة في النظام الحاكم وابعاد النائب الاول لرئيس الجمهورية ، عبد الماجد حامد خليل . وفي مارس ١٩٨٥ تجددت المظاهرات واعمال العنف ، مرة اخرى ، لتؤدى في النهاية الى اسقاط نميرى ونظامه .

ان الخطر الرئيسي ضد النظام الحاكم ، بمعنى القوة الاجتماعية المنظمة ، لم يجئ من طبقة عاملة جنينية ، بل من الطبقات الوسطى . فهذه الطبقات ، ايضاً ، كانت تشهد نمواً واسعاً في حجمها ، وكانت تتركز ، بشكل رئيسي ، في الخرطوم (٥٠٪ من مجموع الاطباء مثلاً كان يعمل في العاصمة .) وفي بداية الثمانينات ظلت هذه الفئات تدخل في اضرابات عديدة عن العمل بشكل متكرر ومتواصل ، وذلك نتيجة للتدهور المريع والمتسارع في شروط عملهم والظروف المعيشية بشكل عام . هكذا ، كانت هناك اضرابات الاطباء ، موظفي المصارف ، المهندسين ، اساتذة الجامعات ، المعلمين وغيرهم . وحتى القضاة ، الذراع الهام للدولة ، دخلوا في مواجهة طويلة مع السلطة الحاكمة . هكذا قامت هذه الفئات باضرابات عديدة عكست روحاً نضالية صلبة ، وتمكنت من تحقيق مكاسب فئوية كبيرة . ولكن بدلاً من الاكتفاء بتلك المكاسب ، قامت هذه الفئات ، مدفوعة بانتصاراتها تلك ، بمحاولة تنظيم نفسها لاسقاط النظام الحاكم باكمله . وعندما بدأت التظاهرات المعادية لنميرى في مارس / ابريل ١٩٨٥ ، مباشرة بعد المظاهرات واعمال العنف والشغب التى قادتها الفئات الحضرية الفقيرة ، كانت قيادات الطبقة الوسطى هى التي وفرت عناصر التنظيم والتنسيق ، وهى التي قادت ، وقتها ، عملية الاتصال والتفاوض مع كبار ضباط القوات المسلحة حول اسقاط النظام الحاكم وفتح الطريق لوضع سياسي جديد .

لقد ظلت المدن تلعب دوراً هاماً واساسياً في السياسة السودانية ، مقارنة بدور

المناطق الريفية . ففي ظل ظروف الديمقراطية الليبرالية ، مثلاً ، تشكل المدن ، على الدوام ، مراكز هامة للنشاط السياسي في البلاد . ولكن ارتباط السلطة بالقدرة على تحقيق انتصار كبير في الانتخابات ، خاصة في المناطق الريفية ، يحول هذه المناطق وزعاماتها المحلية الى عامل هام ومؤثر في المسرح السياسي ككل . وفي ظروف الانظمة العسكرية يفتقد هذا الجانب اهميته وتكتسب التطورات الجارية هناك اهمية بالغة من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر في مجمل الاقتصاد الوطني والوضع السياسي العام في البلاد ، وليس من المشاركة المباشرة في العملية السياسية . وهكذا ، ففي الوقت الذي نستطيع فيه متابعة وتحديد تأثيرات السياسات الحكومية في تطور وتنمية هذه المناطق ، فإن طبيعة النظام العسكرى القائم لا تسمح بمتابعة وتحديد التأثيرات المعاكسة ، الناتجة من التغييرات الاقتصادية الاجتماعية الجارية في تلك المناطق . ولكن رغم ذلك ، ظلت هذه المناطق تشهد تغييرات هامة نتيجة لقيام عدد كبير من المشاريع الجديدة بشكل خاص . واول هذه التغييرات ، كما سبق ان لاحظنا ، تمثل في التركيز على المشاريع الجديدة واهمال المشاريع القديمة ، خاصة مشروع الجزيرة ، وتجاهل المناطق النائية والبعيدة . ومن جهة اخرى لم تهتم الدولة بتقديم اى مساعدات جادة لمجموعات السكان الذين ابعدهم قيام المشاريع الكبيرة عن مناطق سكنهم ونشاطهم التقليدي . ومعظمهم من مناطق الرعي والنشاط الزراعى التقليدي . صحيح ان بعضهم منح تعويضات في شكل مناطق جديدة ، ولكنهم لم يكونوا مقتنعين بذلك . وفي بعض الحالات قامت الدولة بتوزيع « حواشات صغيرة » على السكان بهدف خلق نوع من طبقة « الكولاك » ، ولكن المزارعين كانوا يشكون من ضعف التسهيلات والمساعدات المتوفرة لهم مقارنة بمعاملة كبار المزارعين واصحاب المشاريع الكبيرة (١٢٢) . ولذلك تمثلت التأثيرات الرئيسية لهذه المشاريع في دفع اعداد متزايدة من السكان في طريق التحول الى مزارعين معدمين وعمال زراعيين . وبالاضافة الى العمال المحليين هناك مجموعات العمال المهاجرين من مناطق بعيدة ، التي تم تجنيدها من خلال شبكة اجراءات منظمة وواسعة (١٢٣) . وبعضها يرتبط بالمشاريع في موسم العمل فقط ، وبعضها الآخر يمكث فيها عدة سنوات ، بهدف جمع ما يكفي لتوفير احتياجات الزواج ، مثلاً ، وهناك من يستقر في المنطقة بشكل دائم . وغالبية هؤلاء العمال تأتي من مناطق غرب السودان ، ويشمل تحركهم كل مشاريع المنطقة ، مثل مشاريع هبيلا او الجزيرة وجنوب الفونج او حتى مشاريع الزراعة الآلية في شرق السودان .

ان غالبية هؤلاء العمال تأتي من المجتمعات الرعوية . وهذا يؤكد امتداد تأثيرات المشاريع الجديدة الى داخل تلك المجتمعات . فقد ادى قيام هذه المشاريع الى انتزاع الاراضى الزراعية من المزارعين المحليين وتحويلهم الى معدمين ، والى التأثير في خطوط الحركة التقليدية لمجموعات الرعاة . وأدى كل ذلك الى الضغط على مناطق الرعي وتعريضها بشكل واسع لعمليات التآكل والتصحر (١٢٤) . وفشل الدولة في مواجهة النتائج السلبية لهذه العمليات ، او تخفيفها على الاقل ، كان له تأثيره في دفع مجموعات

الرعاة للتحرك باتجاه الجنوب بحثاً عن المياه والمراعي ، وفي اثارة الصراعات القبلية حول الموارد المحدودة والمتآكلة . ومع الغاء نظام الادارة الاهلية فقدت المجموعات القبلية وسائلها التقليدية في احتواء مثل هذه الصراعات ، التى تحولت الى اعمال نهب وعنف واسع في مناطق الغرب ، خاصة بعد توفر الاسلحة الحديثة وامتداد الحرب الاهلية التشادية والصراع الليبي / التشادى الى داخل السودان ، وقيام حكومة الخرطوم بتوزيع الاسلحة على المليشيات القبلية الموالية لها بعد اتساع الحرب الاهلية في الجنوب وامتدادها الى جنوب دارفور وكردفان . وتمثل ذلك ، بشكل خاص ، في تسليح قبائل البقارة لمواجهة الدينكا ومجموعات التمرد في بحر الغزال . ونتيجة لذلك اتسعت عمليات القتل وخطف قطعان الماشية في مناطق التماس . وهناك اتهامات عديدة حول ممارسة تجارة الرقيق ، من خلال خطف ابناء الدينكا بهدف استرقاقهم محلياً او بيعهم في مناطق بعيدة .

لقد كان لكل هذه التغييرات الاقتصادية الاجتماعية تاثيرها الكبير في ظهور المجاعة في السودان في النصف الاول من الثمانينيات ، وذلك بالاضافة الى ظروف الجفاف التى شهدتها تلك الفترة . واياً كان تقديرنا لحجم تاثير هذين العاملين المذكورين ، فقد ادت سياسات الحكومة القائمة على تشجيع المشاريع الكبيرة واستراتيجية التنمية المتجهة نحو التصدير للخارج ، لقد ادت كل هذه الظروف الى حرمان المناطق الريفية من اى قدرات لمواجهة وامتصاص مثل هذه الكوارث . وفي الوقت نفسه لم تقم الدولة بتقديم اى مساعدات في هذا المجال . وحتى عندما شعرت بضرورة ذلك ، منذ عام ١٩٨٣ ، فإنها لم تتمكن من اتخاذ خطوات جادة وملموسة . وفي النهاية انكشف الواقع المزرى ، حيث اشارت التقديرات الى ان انتشار المجاعة والنقص في امدادات الغذاء يشمل ما بين ٢٥ ٪ و ٥٠ ٪ من سكان السودان ، ويتسبب في وفاة حوالى ٩٥,٠٠٠ نسمة في دارفور وحدها . وفي يونيو ١٩٨٥ اشارت الاحصائيات الى امتداد آثار الجفاف لتشمل حوالى ٨,٤ مليون من مجموع سكان الشمال (حوالى ١٤,٢ مليون نسمة) ، ٢,٢ مليون منهم في حالة سيئة وخطرة . وذلك دون اشارة للجنوب الذي دمرته ظروف الحرب الاهلية [١٢٥] . ويبدو ان قدرة السلطات الحكومية على تجاهل حقيقة المجاعة وانتشارها في تلك الفترة ، يبدو ان تجاهل تلك الحقيقة كان يمثل مؤشراً كافياً لضعف او غياب التاثير المباشر للمناطق الريفية في سياسية الدولة . وفي النهاية برز هذا التاثير بطريقة غير مباشرة ، في تحرك الطبقات الوسطى ، التى تاثرت وانفعلت بما حدث ونظرت اليه كدليل دامغ لخطورة استمرار النظام الحاكم . وكذلك كان موقف القوى الدولية المساندة للسودان . وهكذا ، كان لتجاهل مشاكل المناطق الريفية ، في المدى القصير والبعيد على السواء ، تاثير كبير وفعال في القضاء على نظام نميرى ، ولكن ذلك كان عاملاً واحداً من عدة عوامل اخرى ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، ساعدت كلها على تآكل النظام القائم وانهياره .. ووصل مشهد الانهيار الى قمته بطرد نميرى وابعاده من السلطة في ابريل ١٩٨٥ .

يمكننا ان نقول ان الصورة العامة لتطور النمو الطبقي في السودان لا تكشف لنا مؤشرات كثيرة حول ظهور الطبقات لذاتها . ويبدو ان العكس هو الصحيح . فالقوى المهيمنة خلال فترة ما قبل ١٩٦٩ كانت تعيش حالة صراع وتنافس مرير ، تتركز ، بشكل رئيسي ، في الصراع بين الختمية والانصار . ولكنها كانت ترغب في العمل المشترك والموحد في لحظات الازمة العامة والمخاطر التي تهدد الجميع . والامثلة على مثل هذا التعاون والعمل المشترك عديدة ، تمثل اهمها في رفض مطالبة مصر بالوحدة في عام ١٩٥٥ ، وفي تأييد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ . ولكن « الطبقة الجديدة» التي ظهرت بعد ذلك ، كانت طبقة طفيلية لاتقدم اى سند حقيقي لنظام نميرى . وذلك ، على الاقل ، بسبب فقدانها لاى قاعدة اجتماعية راسخة في المجتمع . وبجانب ذلك ، كانت تعتمد ، بشكل كبير ، على رعاية ودعم الدولة ، وعلى علاقات متداخلة ومتشابكة مع رأس المال الدولي في نفس الوقت . وفي هذا الجانب ، كان امام رأس المال الاجنبي خياران في السودان :- أما القبول بالمغامرة او رفضها - فامكانيات البلاد الاقتصادية الهائلة كانت واضحة للعيان . ومع الفشل الذريع الذي صاحب مشاريع تلك الفترة ، نتيجة للتسرع وضعف الاعداد وسوء التخطيط ، ظلت رؤوس الاموال تتدفق على البلاد بشكل واسع نسبياً . ففي ظروف الطفرة المالية ، التي شهدتها فترة السبعينات لم يمنع ذلك الفشل استمرار تدفق رأس المال الاجنبي الى داخل السودان ، وذلك لان الدول العربية البترولية المحافظة وحليفاتها من الدول الغربية كانت مدفوعة بأسباب سياسية اكثر اهمية من الدوافع الاقتصادية المباشرة . ومع ان هذا التوجه قد يؤثر في الموقف تجاه التنمية الاقتصادية ، فان ذلك لم يحدث . وفي النهاية تمكن نظام نميرى من الحصول على مساعدات كثيرة نتيجة لاهميته السياسية اكثر من جدواها الاقتصادية . اما التجار السودانيون ، الذين اصبحوا الآن اكثر ارتباطاً بالزراعة الآلية ، فقد كانت لهم علاقات وارتباطات قوية بالاحزاب السياسية ، خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي ، ولكن نشاطاتهم التجارية والاقتصادية ظلت ، على الدوام ، تتميز بالفردية . ووجد هذا التوجه تشجيعاً كبيراً من النظام الحاكم ، بحكم طبيعته المعادية للانتماءات والنشاطات الحزبية . ولذلك كانوا يتعاملون مع الوزراء والموظفين ، في مختلف المجالات التي يتطلبها نشاطهم ، بصفتهم الشخصية ، دون ان يلزموا انفسهم بأى التزام سياسي واضح تجاه النظام الحاكم . ونتيجة لذلك لم تكن هناك « طبقة برجوازية وطنية» قادرة على توجيه نظام نميرى ، بشكل بناء ، من اجل تنمية وتطوير السودان (١٢٦) . واذا كان هناك وجود لنشاط الطبقة الوسطى ، كطبقة في ذاتها ، فانه يتركز ، بشكل اساسي ، في اوساط فئات المهنيين ، الذين كانوا يشعرون ، كما في فترات سابقة ، برغبة ملحة واستعداد متزايد لعمل وطني مشترك . ففي وسط هذه الفئات بدأ نشاط الحركة الوطنية الحديثة ، منذ العشرينات ، وظل ينمو ويتطور خلال الفترة اللاحقة حتى انتزاع الاستقلال في مطلع ١٩٥٦ . وفي ثورة اكتوبر ١٩٦٤ كان لهذه الفئات دور قيادى بارز وملموس . وفي بداية الثمانينات كانت كل الظروف تدفعها للقيام بدور مماثل . ولكنها كانت مواجهة بمشكلة توحيد

قدراتها وتأهيل نفسها لقيادة حركة معارضة سياسية واسعة وقادرة على اسقاط النظام الحاكم وفرض بديل ملائم . اما الطبقات والفئات الدنيا ، فقد كانت تعاني مشاكل عديدة ومعقدة ، كما اشرنا في مكان سابق . فمع استمرار حالة الضعف العام ، التي ظل يعيشها الحزب الشيوعي والحركة النقابية في عمومها ، كانت هذه الطبقات غير قادرة على القيام بنشاط نقابي منظم خارج حدود مواقع العمل (حيث كانت تقوم بنشاطات نقابية متقطعة .) والقوى العاملة الحضرية كانت ، بشكل عام ، تعيش حالة من التشتت والتفكك الداخلي ، نتيجة للتأثيرات السلبية لطغيان الروح القبلية والانقسامات الاثنية في داخلها ولضعف ارتباطها بالحياة الحضرية . وكل هذه العوامل كانت تعمل على عرقلة نمو وتطور تقاليد التضامن والعمل النقابي المشترك ، وذلك رغم قيام العمال بنشاطات واضرابات نقابية من وقت لآخر ، خاصة عندما بدأت الازمة الاقتصادية تؤثر بشكل متواصل في مستوى المعيشة [١٢٧] . واذا كانت هذه الظروف قد أدت الى اضعاف فرص وامكانيات النشاط النقابي في المدن والمناطق الحضرية ، فقد كان تأثيرها في المناطق الريفية اكثر عمقاً واتساعاً . ولذلك لم يؤدي تجاهل السياسات الحكومية لمصالح وحاجات هذه المناطق ، وتدهور اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، الى نمو حركات وثورات « فلاحية » بل ادى الى دفع سكان الارياف للبحث عن بدائل مناسبة لزيادة مواردهم او حتى الهجرة للعمل في مناطق بعيدة . وكان لهذه الظروف تأثيرها حتى في المزارعين المتوسطين ، مثل مزارعي الجزيرة ، الذين عرفوا من خلال تجاربهم العملية ، كرواد وطلائع لثورة الريف . فقد كانوا في الفترات السابقة يشكلون اكبر تجمع نقابي في البلاد ، ويتميزون بتقاليد عميقة في العمل المشترك والتضامن النقابي . ونتيجة لكل الظروف المشار اليها أعلاه ، خاصة بعد انهيار تنظيمات الشيوعيين في اوساطهم ، اصبحت توجهاتهم تقترب اكثر واكثر من توجهات ومفاهيم صغار الملاك وتبتعد اكثر واكثر من تقاليدهم وتاريخهم النضالي السابق[١٢٨] . وبالاجمال ، يمكننا القول ان ابتعاد سكان الارياف وعدم اهميتهم في التأثير على استقرار النظام السياسي ظل يتأكد ، بصورة واضحة ، في عجزهم عن القيام باي نشاط جماعي منظم . وهذا لا ينطبق بالطبع على الجنوب ، بحكم ضعف التكوين الطبقي والوعي الاجتماعي هناك .

٣/ صعـود الاثنـية :-

يبدو ان اهمية العامل الاثني ، في فترة ما قبل ١٩٦٩ ، لم تبرز الى السطح نتيجة لطغيان سيطرة القوى الطائفية واتساع الاهتمام بالعامل الطبقي في اوساط المثقفين خلال تلك الفترة . ومع ذلك ظل هذا العامل ، على الدوام ، يلعب دوراً هاماً في المجتمع السوداني ، وكانت الادارة الاهلية تمثل اوضح وابرز تجلياته . وفي سنوات حكم نميري برز دوره بشكل اكثر وضوحاً ، رغم ابعاده رسمياً ومحاولات السلطة لبناء اجهزة شعبية وتمثيلية وطنية للقيام بمهام محددة ، مثل الاتحاد الاشتراكي السوداني ومجلس الشعب القومي . فقد ادى حرمان القوى الطائفية من ممارسة نشاطها السياسي

(وهى تمثل مظلة سياسية هامة للمجموعات القبلية المختلفة) وطبيعة النظام الحاكم (كنظام تابعية عسكرية وفردية) الى اثارة الشكوك والاتهامات ، بشكل واسع ، حول النزعات والخيارات الاثنية بمختلف اشكالها ومستوياتها ، وفي داخل مؤسسات النظام وخارجها .

في المستويات العليا اتجهت هذه الاتهامات والشكوك الى اتهام نميرى نفسه بالتحيز لاسرته ومنطقته ولمجموعة النوبيين عموماً . وفي هذا الاتجاه ذهبت بعض الدراسات ، في ١٩٨١ ، الى حد تأكيد ارتباط معظم « عناصر البرجوازية الوطنية بمجموعة النوبيين » [١٢٩] . ومع ان هذه المجموعة تشكل فقط حواى ٢ - ٣ ٪ من اجمالي سكان السودان ، فقد كانت تمثل ثقلاً كبيراً في منطقة الخرطوم ، ووصل في عام ٥٥ / ١٩٥٦ الى حوالى ١٦ - ١٨ ٪ من مجموع سكانها ، وقد تكون هذه النسبة اعلى من ذلك في الوقت الراهن . ومن بين رؤساء الوزارات السبعة ، الذين تعاقبوا في حكومات فترة ما بعد الاستقلال ، كان هناك اربعة نوبيين. وذلك بالاضافة الى عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين . وكان لهذه المجموعة ، أيضاً ، ثقل كبير في مؤسسات النقل والتعليم العالي والمصارف والشركات التجارية الكبيرة والوظائف القانونية والدينية . وتؤكد الدراسة المذكورة ان هذه الوضعية لم تكن نتاج صدفة محضة ، بل نتيجة تصميم متعمد من قبل هذه المجموعة الأثنية للسيطرة على تلك المواقع والمجالات [١٣٠] . واكثر من ذلك ، تؤكد الدراسة ان هذا التوجه لم يؤدى فقط الى حماية الشخصية النوبية من التحلل والانقراض ، بل ، ايضاً ، الى تقوية تماسكها ووحدتها وتوسيع فرص تطورها ، كما يتضح ذلك في اعادة التركيز على اللغات النوبية والثقافة النوبية . وهذا الصعود الجديد لايعلن عن نفسه ، بالطبع ، كتوجه اثنى صريح ، وذلك لاسباب معروفة ومفهومة .

ان مثل هذه الاتهامات والشكوك يمكن تناولها من خلال نظرات متعددة . فهناك اولاً النظرة الضيقة ، التي تنطلق من حقيقة وجود مجموعات متمايزة وسط النوبيين ، وامكانية تحول هذه التمايزات الى صراعات داخلية بين تلك المجموعات [١٣١] . وهناك، أيضاً ، نظرة اخرى اكثر اتساعاً ، حيث يشير بعض الكتاب الى هيمنة وسيطرة مجموعة نيلية تمتد من منطقة النوبيين في الشمال حتى منطقة النيل الازرق في الوسط . وهذه المجموعة الواسعة ، كما يقول هؤلاء الكتاب ، هى التى ظلت تعمل على فرض هيمنتها وسيطرتها الثقافية ، وذلك من خلال اعتبار ثقافتها الخاصة المحدد الرئيسي للهوية لله السودانية لله ، ومحاولة تمديدها وفرضها على مناطق السودان الاخرى . ولكن هذه الثقافة ، والهوية المرتبطة بها ، ليست نوبية بأى معنى من المعاني ، بل تقدم نفسها كنموذج وطنى او ثقافة وطنية ترتكز الى اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية والاسلام . وهى لا تمثل نموذجاً وطنياً او ثقافة وطنية كلية، تعبر عن مجموع الثقافات السودانية ، بل تعبر فقط عن ادراك وفهم نيلي شمالى لهذه الهوية السودانية النامية والصاعدة [١٣٢] . ومنذ بدايات القرن التاسع عشر ظل الجلابة يشكلون الاداة الرئيسية

لحمل ونشر هذا الادراك والتصور النيلي الشمالي في بقية مناطق البلاد . وفي فترة ما بعد الاستقلال جاءت اجراءات توسيع حرية الحركة وانتشار الروح التجارية في كل مناطق البلاد ، خاصة في فترة السبعينات ، لتدفع بهذه العملية خطوات طويلة الى الامام ولتعمل على تعزيزها وتوطيدها . وساعد على ذلك ، ايضاً ، تزايد اعداد العناصر المرتبطة بهذه المنطقة داخل جهاز الدولة ، وذلك بحكم الفرص الواسعة التى وجدوها في مجال التعليم والتنمية الاجتماعية ، مقارنة برصفائهم في المناطق الاخرى .

ولكن الى اى مدى يمكن اعتبار حمل ونشر هذه الهوية « السودانية» جزءاً من عملية بناء وطني او بناء امة ؟ والى اى مدى يمكن اعتبارها غطاءاً لسيطرة مجموعة أثنية معينة ، وانها وجدت مقاومة قوية من المجموعات الأثنية الاخرى ؟ هذه الاسئلة وغيرها لا يمكن الاجابة عليها بطريقة سهلة ، بحكم الصعوبات التى تكتنفها . فهناك ما يجعلنا ننظر لهذه العملية كعملية استعمار وتمييز داخلي ، وان نعتبر المقاومة التى وجدتها في المناطق الريفية البعيدة كرد فعل اثنى مضاد من قبل مجتمعات تلك المناطق . فقد كشفت الدراسات الميدانية عن مدى تأثير الجلابة في التجارة المحلية وفي عمليات الانتاج الريفي ، وممارستهم لعمليات استغلال جشع وسط السكان من خلال نظم التسهيلات المحلية ، في غرب وجنوب السودان ، وكيف ادت هذه التأثيرات والممارسات الى نمو حركة سخط واستياء عامة وسط سكان تلك المناطق(١٣٣) . وظلت الدراسات تنظر الى ذلك كعامل هام وفعال في نمو وتطور الحركات الأثنو - أقليمية في بعض تلك المناطق ، مثل دارفور وجبال النوبة والبحر الأحمر . وهذا ما دفع الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنواتها الأولى للتركيز على هذه القضية واعتبارها أساساً مشتركاً لتوحيد كل المجموعات المهمشة في مواجهة المجموعة النيلية الشمالية المسيطرة . ولكن هناك دراسات اخرى تطرح تساؤلات جادة حول حقيقة ودرجة هذا الاستغلال والتهميش ، وحول حركات المقاومة المذكورة ، ومدى قدرتها في خلق اساس متين لتوحيد المجموعات السكانية المهمشة . ففي مناطق دارفور ، مثلاً ، ترى بعض الدراسات ان العزلة الاجتماعية الكاملة ، التى يعيشها مجتمع الجلابة ، لا تعنى تهميش وتحقير السكان المحليين ، بل تعنى توضيح الملامح المميزة للشخصية« السودانية » ، من خلال نموذج ومثال حى ، ودفع الآخرين لاكتساب تلك الملامح بمحاكاة وتقليد العناصر الوافدة. ومن جهة اخرى ترى دراسة حديثة حول منطقة الميرى في جبال النوبة ان وجود الجلابة وموظفي الحكومة (معظمهم شماليون) لم يؤدى الى نتائج سلبية مدمرة في كل الاحوال . فبعض المجتمعات المحلية استقبلت بعض جوانب التغيير الاجتماعى بروح ايجابية ، بما في ذلك الهجرة للعمل بعيداً عن مناطق سكنها والاستفادة من خدمات ومنافع تأثيرات النشاط التجارى . وتصنيف الدراسة (ان مجتمع الميرى خضع لبعض جوانب التغيير من اجل المحافظة على نفسه(١٣٤)-.) ولكن نفس الدراسة تشير الى ان المجتمعات المحلية ، التى تعرضت لرياح التغيير بصورة اكبر واكثر اتساعاً ، مثل مجتمعات القرى المجاورة لمدينة كادوقلى المتنامية ، عاصمة محافظة

جنوب كردفان ، قد عانت الكثير من جراء ذلك وتحملت نتائج سلبية ومدمرة عديدة . وفي مكان سابق أشار كاتب الدراسة الى حقيقة هامة لها علاقة وثيقة بهذه القضية ، حيث يقول .. (.. ان المجتمعات المحلية تجد نفسها ، في الغالب ، امام احد خيارين في مواجهة السياسات والعمليات الخاصة بالتكامل والاندماج الوطني .. اما .. الاستسلام والخضوع لان تصبح جزءاً من هذا الكل الجديد الوطني والغريب عنها في الكثير من جوانبه .. أو .. رفض التعاون والتعامل مع السياسات والعمليات التي تستهدف انتشار هذا « الكل» الجديد .. والامثلة المرتبطة بالخيارين عديدة في كل مناطق جبال النوبة ، وكذلك المناطق الأخرى (١٣٥) .)

ان صورة هذه الهيمنة والسيطرة النيلية الشمالية ، سواء كانت نتيجة « مؤامرة نوبية » او عملية تكامل واندماج وطني في ثقافة سائدة (تصبح هي الثقافة السودانية) ان هذه الصورة لم تكن هي البعد الوحيد لنمو الوعي الأثني أو الوطني خلال سنوات حكم نميري . وبالفعل ، فقد قامت الحكومة نفسها بتطوير نظام الحكم الاقليمي ، وكانت له تاثيراته في تنمية النزعات والتوجهات الأثنية ، تماماً كنظام الادارة الأهلية السابق له . وبدايات تطبيق هذا النظام كانت في الجنوب بعد اتفاقية ١٩٧٢ . وفي نهاية السبعينات أدى الى ظهور صراعات ونزعات أثنية بين المجموعات الجنوبية ، خاصة بين الدينكا ، اكبر مجموعة قبلية هناك ، ومجموعات الاستوائيين ، نتيجة لشعور المجموعات الأخيرة بسيطرة الدينكا على مدينة جوبا واحتكارها لكل الوظائف الحكومية الهامة . وتطور هذا الشعور ليظهر ، في شكل اوسع وأقوى ، خلال المناقشات حول اعادة تقسيم الجنوب الى عدة اقاليم في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات(١٣٦) وحتى بعد اعادة التقسيم ظلت هذه الصراعات والنزاعات مستمرة حول الوظائف والمواقع المختلفة داخل الاقاليم الجنوبية الجديدة . فمجتمعات الفرتيت الصغيرة في بحر الغزال ، مثلاً ، ظلت ، تشكو بمرارة من استبعادها من الحكومة الاقليمية الجديدة في واو . وفي الوقت نفسه ظلت التوترات والصراعات مستمرة بين الدينكا والمجموعات القبلية الاخرى في الاقليم(١٣٧) .

وفي الشمال كان للحكم الاقليمي مساهماته ، ايضاً ، في تسييس العوامل الأثنية . فقد ظلت بعض الحكومات الاقليمية تحاول ، باستمرار ، تأكيد التوازن الأثني في تعييناتها الوزارية . وادت هذه العملية ، بشكل عام ، وفي الاطار السياسي الاوسع ، الى مشاركة العناصر التي كانت مستبعدة من النشاط السياسي خلال فترات الحكم الحزبي . فمجموعة البجا ، مثلاً ، التي لم تتمكن ، كغيرها من الحركات الأثنو-أقليمية ، من فرض نفسها في مواقع مؤثرة في الحكومات الوطنية خلال فترة الستينات ، وجدت انها قادرة الآن على تحقيق مشاركة اوسع في مستوى حكومة الاقليم الشرقي ، مقارنة بالفترات السابقة . وهناك مؤشرات عديدة تؤكد ظهور وعي أثني مشابه وصراعات ونزاعات أثنية عديدة ، في اطار الاقليم المحدد ، في أقاليم الشمالي وكردفان ودارفور . وفي كل هذه الاقاليم ظل الوعي بالمجتمعات الأثنية باقياً ومستمراً ، وظل يلعب دوراً هاماً وبارزاً في

الحياة العامة .

ان الحكم الاقليمي لم يؤدى فقط الى احياء النزعات الأثنية داخل الاقاليم المختلفة ، بل على المستوى الوطنى الأوسع ايضاً . فقد أدى قيام الحكم الاقليمي في الجنوب ، خلال السبعينات ، الى تنمية وتطوير الوعى « بإقليم جنوبي» موحد . وفي وقت لاحق أدى الى ظهور إتهامات ، بالنزعة العرقية . ومع ذلك ، يظل هذا الاتهام ، بمعنى ما ، أقل تركيزاً على الفروقات البيولوجية من معظم النعوت والاوصاف التمييزية التى يطلقها الناس على اختلافاتهم من بعضهم ، أياً كانت جذور تلك المشاعر . وفي الشمال ، بشكل عام ، وأقليم دارفور، بشكل خاص ، ظهرت ، ايضاً ، مشاعر أقليمية ، أقل حدة وقسوة . فعندما أعلن الحكم الاقليمي في الشمال ، كان المقترح ان تشكل دارفور وكردفان أقليماً موحداً . ولكن الاقتراح وجد معارضة فورية وقوية من المنطقتين معاً ، وذلك بسبب الخلافات التاريخية والأثنية . ونتيجة لذلك تراجعت الحكومة عن اقتراحها . وفي وقت لاحق ، تمرد اقليم دارفور ضد محاولة نميرى لتعيين حاكم للاقليم من غير ابنائه . وادى هذا التمرد الى تراجع نميرى واختيار احمد ابراهيم دريج ، ابن دارفور البار ، حاكماً للاقليم .

وهناك ، أيضاً ، عوامل أخرى كان لها تأثيرها الفعال في احياء وتنمية المشاعر الأثنية . فحركة السكان ، الناتجة من أسباب ودوافع سلبية أو إيجابية ، لها تأثيراتها البارزة في هذا الجانب . وفي هذا المجال يلاحظ توجه المهاجرين للمدن لتكوين غيتوات Ghet-toesمع ابناء قبيلتهم ، وذلك بهدف توفير شعور بالأمن والطمأنينة والحياة الجماعية لمواجهة صعوبات الحياة المدنية والبحث عن عمل مجزى . وفي المناطق الريفية أدت هذه التحركات ، الناتجة من ظروف الجفاف والتصحر ، الى ظهور نزاعات وصراعات أثنية حول المياه والمراعى ، وصلت ، في بعض الاحيان ، الى استخدام الاسلحة الحديثة .

وكان لتفجر الحرب الاهلية وعمليات العنف المسلح في الجنوب ، ايضاً ، تأثيراتها المحددة . فقد كان المتوقع أن يؤدى ظهور الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان الى بروز الصراعات والمنافسات الأثنية داخل الإقليم الجنوبي نفسه والى تنمية الوعى الاقليمي والمشاعر الإقليمية بشكل عام . ولكن ، مع تنامي نفوذها ونجاحها المتزايد في مواجهة الحكومة المركزية ، اصبحت الحركة تكتسب اكثر واكثر طابع المعبر الحقيقي عن وحدة وتطلعات الاقليم الجنوبي ، رغم تمسكها بشعارات بناء سودان موحد على اسس جديدة . وادى ذلك ، ايضاً ، الى تنمية وعى اقليمي شمالي والى الوعى ، بشكل متزايد ، بأن ظهور الحركة الشعبية ، مع جوانب أخرى عديدة ، يطرح ضرورة إعادة النظر في العوامل الأساسية التى تقوم عليها عملية التكامل والاندماج الوطنى الجارية الآن ، والقائمة على « هوية سودانية» بمفهوم نيلي شمالي ، والبحث عن اطار مؤسساتي جديد يضمن الاعتراف بالتنوع الأثنى والثقافى . ونموذج الحركة الشعبية يؤشر ويؤكد ، أيضاً ، ان مفهوماً ضيقاً للهوية الأثنية ومفهوماً أوسع للهوية الاقليمية لا يمكن ان يمثلا بدائل حقيقية لبعضهما . ففي اطار المرونة والاهمية التى تتميز بها الهوية الاقليمية للشخصية الاقليمية الأثنية والثقافية يمكن لهذين المفهومين ان يكونا ، في ظروف معينة

، متنافسين ومتناحرين ، وفي ظروف أخرى قد يعملا في توافق وتكامل تام (١٣٨) .

ان نمو وتطور عمليات تسييس الدين والثروة والهوية الأثنية خلال سنوات حكم نميرى لم تكن مجرد مسألة « تحديث » و « تغيير اجتماعي » ، بل كانت ، الى حدود كبيرة ، نتاج سياسات وطبيعة الدولة نفسها . وذلك لان هذا التسييس كان يعبر ، في الواقع ، عن وعي محدد « لبناء الامة » ، ينظر لهذه العمليات كعامل دمج وتوحيد . ولكن المشكلة كانت تتمثل في عدم قدرة مشاعر الهوية الموحدة ، المتضمنة في تلك العمليات ، على ازالة تناقضاتها الداخلية والشكوك الدائرة حولها . ولذلك قد تنجح عملية التكامل والاندماج الوطني في بعض المناطق ، وتسير ببطء وتسامح في اتجاه تأكيد وتوطيد وعي جديد بهوية سودانية . وفي مناطق أخرى قد تؤدي طريقة واسلوب الدولة في كسب المتعاونين معها ، على اسس طبقية ودينية وأثنية مقبولة ، قد تؤدى هذه الطريقة نفسها الى توليد ردود فعل سلبية واسعة لا تتمكن الدولة من مواجهتها واحتوائها . ويبدو ان ذلك هو ما حدث بالضبط في السنوات الاخيرة لحكم نميرى ، مع الوعي المتزايد بالتوترات الدينية والتفاوت الحاد بين الثراء الفاحش والفقر المدقع ، واتساع اعمال العنف المسلح في الجنوب ، وتنامي حالة السخط والاستياء في المناطق المتاثرة بالمجاعة في شرق البلاد وغربها . ومع كل ذلك ظلت المشاكل تتفاقم وتتزايد في كل مكان دون اى محاولة جدية لحلها . وهكذا ، في مواجهة المحاولات الجارية للقضاء على النظام القديم ، ادت سياسات التعاون الى دفع الدولة في اتجاه التعاون والتحالف مع القوى الدينية والأثنية والطبقية في المجتمع . ولكن هذه القوى والمجموعات لم يتم ربطها بطريقة بناءة ومسئولة ، بل من خلال تكتيكات قصيرة المدى وأساليب براجماتية متميزة . ففي المستويات العليا ركزت هذه التكتيكات والأساليب على العناصر الدينية والطبقية البارزة والمؤثرة ، وفي أدنى السلم الاجتماعي كانت الاستجابة في شكل ضغوط متزايدة للاعتماد على الوحدات والانتماءات الأثنية ، الضيقة والمحدودة . وفي الحالتين كانت الاستجابة تستهدف تمكين هذه القوى من المناورة في اطار الدولة وسياساتها الجارية ، وبشكل أساسي للتعبير بطريقة مشروعة ومفتوحة عن معارضتها . وفي النهاية لم تقف مع نظام نميرى سوى أقلية محدودة وضيقة ، في مواجهة معارضة واسعة ومتنوعة ومتنامية .

خلاصة :

لقد كانت سنوات حكم نميرى نتاجاً لتحويل نظام حزبي عاجز عن القيام بمسؤليات الحكم الى نظام حزب واحد ، كان الاطول عمراً من بين الانظمة الافريقية القائمة على التابعية العسكرية والفردية . وخلال فترة حكمه الطويل نسبياً كانت لهذا النظام تأثيرات أساسية في كل جوانب المجتمع السوداني . ومع انه كان يستهدف ، في النهاية ، تحطيم كل ما كان يعتبر أساسياً ومركزياً في السياسة السودانية ، حتى ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من خلق أى ركائز راسخة لبديل حقيقي . فقد كانت النظم الديمقراطية

الليبرالية السابقة ترتكز الى قاعدة اجتماعية ثابتة ومستقرة نسبياً في شمال السودان. وفي ابتعاده عن هذا الأساس، اتجه نميري في اتجاه أيديولوجية مغايرة واشكال مؤسسية جديدة. ومن خلال سيره العملي في هذا الاتجاه تكشفت بوضوح المشاكل العميقة المرتبطة بمثل هذه المحاولات في اطار التركيبة السودانية. فقد تمثلت خياراته الايديولوجية الاساسية في التوجه الراديكالي بالتحالف مع الحزب الشيوعي، ثم في وقت لاحق، في تبني الاسلام والشريعة الاسلامية الغراء. وفي الحالتين تكشف ان لكل تيار ايديولوجي رئيسي في السودان رد فعله الجاهز، المقابل والمماثل له والقادر على تأكيد مطالبه وادعاءاته وعلى الدفاع عنها في نفس الوقت. ولذلك وجدت التوجهات الراديكالية في السنوات الاولى مقاومة عنيفة من المجموعات الدينية في الشمال، التي كانت تنظر اليها كأزمة حقيقية، خاصة طائفة الانصار. ووجدت، أيضاً، مقاومة مماثلة من حركة الانيانيا في الجنوب، برفضها القوى لوضع الاشتراكية كشرط لتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية. وحملات التعبئة الواسعة، التى قادتها الدولة، في السنوات الاخيرة، من أجل تأكيد توجهاتها الاسلامية وتقديم لله البيعة لله للرئيس نميرى كإمام للمسلمين، هذه الحملات الواسعة وجدت، هى الاخرى، مقاومة عنيفة في الجنوب، وادت عملياً الى تجدد الحرب الاهلية هناك بشكل اوسع واخطر. ووجدت، ايضاً، معارضة مماثلة من المجموعات والفئات المؤثرة في الشمال، بحكم طريقة اعلانها وتطبيقها ومصادمتها للتغييرات التى كانت تنتظرها تلك الفئات والمجموعات.

وفي الفترة الممتدة بين المرحلة الراديكالية ومرحلة التوجهات الاسلامية الصارخة قام النظام الحاكم بمحاولات وتجارب طويلة في بناء مؤسسات ثابتة ومستقرة، ولكنها كانت محاولات بناء من اعلى، ولم تتمكن من كسب تأييد واسع لتلك المؤسسات، خاصة عندما طرحت كبديل للمؤسسات السابقة التى كانت تستند الى حركات اجتماعية منظمة لها نفوذها الكبير والراسخ في شمال البلاد على الاقل. وفي الجنوب، حيث كان هناك شعور حقيقي بالنجاح في تحقيق انجازات ملموسة (الحكم الاقليمي، تحقيق السلام، تعزيز الوحدة الوطنية) كان ذلك يمثل، في الواقع، استجابة لمطالب اقليمية، بشكل رئيسي، وليس انجازاً وطنياً عاماً. وارتباط الجنوب بالمركز والشمال لم يكن من خلال الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب القومي، بل كان، لحدود بعيدة، خاصة في فترة السبعينات، نتيجة ثقة خاصة في نميرى واعتباره منقذ الاقليم وبطل السلام والوحدة الوطنية والضمان الوحيد لاستمرار تلك الانجازات.

وفي مواجهة التوترات والانقسامات الايديولوجية والمنافسات السياسية، وانكشاف عجز الدولة في السيطرة على المجتمع السوداني، اتجه النظام الحاكم، بكل قدراته وامكانياته، للتعامل والتحالف مع مختلف الفئات والعناصر البارزة في المجتمع، كشرط ضروري لضمان استقرار واستمرار الحكم، كما تؤكد ذلك تجربة السودان الطويلة في هذا المجال. وهكذا استبدل التحالف مع الشيوعيين بالتعاون والتحالف مع التكنوقراط والطبقة التجارية المرتبطة بالازدهار الاقتصادى في السبعينات. وفي فترة

لاحقة اعلن نميرى عن مصالحة وطنية مع معظم الاحزاب السياسية القديمة التى كانت تقود المعارضة من الخارج . وفي السنوات اللاحقة امتدت سياسات التعاون والتابعية الى القوات المسلحة نفسها ، من خلال تشجيع العسكريين للاستفادة المباشرة من ثمار ش الازدهار ش الاقتصادي . ولكن ، رغم وضوح المقاصد ، لم تتمكن كل هذه التحالفات المؤقتة من توفير دعم حقيقي للنظام الحاكم ، بل عملت فقط على تهميش المؤسسات التى اقامها بنفسه . وكل هذه القوى كانت على وعى كامل بانها ، مثل نميرى ، تستهدف ، فقط ، المناورة في اطار النظام القائم من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الفئوية والفردية . وهكذا ، يمكن القول ان كل القوى السياسية تقريباً ، باستثناء المركز الصلب في الحزب الاتحادى الديمقراطي، قد شاركت في دعم وتأييد الحكم المايوي في فترة او اخرى من سنواته الطويلة . وفي النهاية تحركت كل هذه القوى للمشاركة في اسقاط نميرى في ابريل ١٩٨٥ والترحيب بنهايته .

وفي المستوى الدولى ، ايضاً ، كانت لنميرى مناوراته وتحالفاته المتقلبة ، وشملت كل القوى الفاعلة في المسرح الدولى – وفي محاولاته للاستفادة من تناقضات السياسة الدولية ، بشكل اوسع واكبر من كل الحكام الذين سبقوه ، لم يتجه للقيام بدور سياسي هام في السياسة الدولية ، كما حاول محمد احمد محجوب في فترة سابقة ، بل كان يحاول فقط تحقيق اكبر قدر من المكاسب والمنافع لنظام حكمه . فكل القوى الكبرى ، والبلدان ذات المصالح والمطامع الاقليمية ، ودول الجوار الحريصة ، كل هذه القوى كانت تتطلع لبناء علاقات متينة مع السودان ،على اساس المصالح المشتركة . ومع ذلك ، فحتى الذين كانوا يأملون في سودان موحد ومستقر ، وظلوا بجانب النظام الحاكم حتى النهاية ، وجدوا انفسهم عاجزين عن فهم الطريقة التى لم تمكن نميرى من السماح لمراكز النفوذ المرتبط بها ، خاصة الولايات المتحدة ومصر والسعودية ، لترشيد مناوراته وتحالفاته الداخلية . ولذلك لم تستطيع القوى الدولية المساندة له فعل أى شئ سوى الاستنكار ، عندما بدأ حكمه في الترنح والسقوط .

لقد بدأت شبكة علاقات التابعية المحلية والدولية في التوسع والازدهار ، بطرق مختلفة ، من خلال ارتفاع اسعار النفط بصورة كبيرة في بداية السبعينات ، واستراتيجية سلة غذاء العالم العربي ، التى اعلنها السودان في تلك الفترة . ولكن ظروف سوء التخطيط ، وضعف النظام الادارى والبنيات الاساسية ، لم تمكن البلاد من تحقيق الاهداف المتوقعة . وتضاعفت المشكلة بتدهور الأسعار الحقيقية للمحاصيل الرئيسية خلال تلك الفترة . ومع تراكم الديون الخارجية تفاقمت مشكلة العجز في ميزان المدفوعات ودخل السودان في مشاكل اقتصادية حادة ، واضطر ، في النهاية ، للخضوع لشروط صندوق النقد الدولى وانتهاج برنامج تقشف اقتصادى قاسي وصارم . وكان لذلك تأثيره الكبير في زيادة الضغوط الاقتصادية على عموم السكان . وكان لاستراتيجية سلة الغذاء ، ايضاً ، تأثيرات اخرى عديدة ، خاصة على المستوى الاقليمي والوظيفي . فقد ركزت الاستراتيجية على الاستثمار في محاصيل التصدير في شرق

ووسط البلاد ، مع تجاهل تام لاوضاع صغار المنتجين « التقليديين » ومشاكل التصحر والضغط على مناطق الرعي وازدياد السكان . وخلال هذه الفترة ظلت اعداد متزايدة من المنتجين « التقليديين » تواصل اندماجها في اقتصاد السوق ، بدرجات مختلفة ، سواء كمنتجين او عمال واجراء . وعندما انفجرت الازمة الاقتصادية في نهاية السبعينات حتى استحكمت حلقاتها ، بصورة متسارعة ، في بداية الثمانينات ، كان هؤلاء المنتجون اول ضحاياها ، وفي هذا الاثناء فأجاتهم المجاعة ، التي تجاهلتها السلطات الحكومية ايضاً ، لتمثل الفصل الاخير في اكبر كارثة تشهدها البلاد .

الفصل السادس

الديمقراطية الثالثة

١٩٨٥ - ١٩٨٩

هل تمثل بداية جديدة ؟

لقد كان سقوط نميرى في ابريل ١٩٨٥ يشبه ، ظاهرياً والى حدود بعيدة ، سقوط نظام الجنرال عبود قبل حوالى العقدين من الزمان . ومع ذلك ، كان معظم الذين شاركوا في الانتفاضة ، والتطورات المرتبطة بها ، من ضباط القوات المسلحة حتى قيادات التجمع الوطنى لانقاذ البلاد ، بفعل تأثير تجربتهم المباشرة وقراءتهم الخاصة لتجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، لكل ذلك كانوا يتحركون بشكل مختلف مع قدر كبير من اليقظة والحذر . وفي النهاية ، وبعد تطورات عديدة ، خاصة نجاح ضباط القوات المسلحة في دفع التجمع الوطنى للقبول بعدم المشاركة ، بشكل مباشر ، في الحكومة الانتقالية ، يمكننا القول ان احداث الانتفاضة تبدو مشابهة لاحداث وتطورات ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، ولكن النتائج النهائية ، في المدى القصير ، كانت مختلفة ، وان تشابهت في المدى البعيد . وأول اختلافات الانتفاضة عن ثورة اكتوبر تمثلت في الطريقة التى تدخل بها ضباط الجيش في تطورات الاحداث الجارية . ففي التجربة السابقة قام الجنرال عبود ، في مواجهة المظاهرات والاضرابات الشعبية الواسعة ، بخطوات تراجع سريعة وغير منتظمة ادت ، في النهاية ، الى الاتفاق حول تسوية هادئة . أما ، الآن ، فقد كان الجيش يشعر بضغوط الخطر الداهم الزاحف عليه من المظاهرات الشعبية في الخارج ، خاصة بعد فشل محاولة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى في حشد تأييد شعبي واسع لدعم النظام الحاكم ، ومن تحركات وضغوط صغار الضباط داخل صفوف القوات المسلحة في نفس الوقت . ولكن بدلاً من الانسحاب كلية من المسرح السياسي ، كما فعل الجنرال عبود ، تحركت قيادة الجيش في ابريل ١٩٨٥ باستلام السلطة وتكوين مجلس عسكرى انتقالى عالى ، ومن ثم الاتصال بقيادات التجمع الوطنى ، التى كانت ، في تلك اللحظة ، غير متفقة على اى خطط واضحة ومحددة . ويبدو ان جاهزية الضباط لتقديم بديلهم الخاص والمحدد جعلت البعض يشك في وجود قوى خارجية تعمل على دفع القوات المسلحة للسير في هذا الاتجاه . وبدأت اصابع الاتهام تشير الى الولايات المتحدة ومصر بشكل خاص[١] . والمهم ان قبول التجمع الوطنى بالمجلس العسكرى الانتقالي ، كخطوة في طريق نقل السلطة للحكم المدنى ، ادى الى صعود هذا المجلس الى قمة السلطة بقيادة القائد العام للجيش ، المشير عبد الرحمن سوار الدهب . والمشير سوار الدهب شخصية هادئة وغير معروفة خارج اطار المؤسسة العسكرية ويتمتع بسمعة طيبة في اوساطها . ومن ناحية اجتماعية ينحدر من اسرة دينية معروفة بعلاقاتها القوية بطائفة الختمية . ومن الناحية العسكرية يعتبر من الضباط الذين خدموا طويلاً في القوات المسلحة من

بداية تخرجه من الكلية العسكرية حتى تعيينه قائداً عاماً قبل اسابيع من سقوط نظام نميرى في ١٩٨٥ (اصبح نميرى القائد الاعلى للقوات المسلحة) والمجلس العسكرى الانتقالي تكون من ١٥ ضابطاً ، من كبار الضباط الذين تم اختيارهم بعناية بهدف تأكيد وضمان السيطرة على الوحدات العسكرية داخل وحول العاصمة ، دون التزام دقيق بأسس الاقدمية المعروفة . وتمثلت اهم اهدافه ، في تلك الفترة الحرجة ، في السيطرة المباشرة على الوحدات العسكرية الاستراتيجية . ومع ذلك ، طرح تكوين المجلس ، بصورته هذه ومسئولياته المحددة ، اسئلة هامة وجوهرية .. هل ما حدث هو انقلاب عسكرى ام ثورة ام شئ آخر أكثر من انقلاب واقل من ثورة ؟ وبما ان كبار الضباط هم الذين استلموا السلطة .. الى اى مدى يؤكد ذلك ان ما حدث هو انقلاب بقيادة وزير الدفاع والقائد العام ومساعديه من كبار الضباط ؟ .

والتجمع الوطني لانقاذ البلاد ، الذي تحمل مسؤولية التفاوض مع المجلس العسكرى حول تطورات الاحداث ، كان ، هو الآخر ، مختلفاً في نهجه وتوجهه عن التنظيم المماثل له في ثورة اكتوبر ١٩٦٤ . فهذا التجمع ، بطبيعة القوى المتحالفة في داخله ،كان يمثل جوهرياً نفس التوجه والروح الأساسية ، التي ظلت تميز الحركة الوطنية العلمانية وسط طبقة المتعلمين ، المعروفة بتاريخها الطويل ودورها القيادى البارز في السياسة السودانية ، وذلك رغم تعرضهم ، بشكل متواصل ، لعمليات ابعاد وتهميش في الاحزاب والقوات المسلحة من قبل الفئات العليا المسيطرة . ولكن ، رغم كل ذلك ، ظلت هذه الفئات ، على الدوام ، تقف في مقدمة الاحداث التي ادت الى تطورات اساسية في البلاد طوال الفترات السابقة ، كمراكز او كقيادات لحركة التغيير السياسي والاجتماعي . وبالفعل ، فقد قاموا بتنظيم اول تحدى للحكم البريطانى في عام ١٩٤٢ ، عندما تقدموا بمذكرة مؤتمر الخريجين المعروفة حول الحكم الذاتي وتقرير المصير . وبعد ذلك لعبوا دوراً قيادياً بارزاً في قيام وتطور الاحزاب وفي ثورة اكتوبر ١٩٦٤ . وهكذا ، في غياب المركز القيادى الموحد والفعال ، قامت تنظيمات المتعلمين المختلفة ، وفي مقدمتها تنظيمات اساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والمحامين ، بتنظيم لقاءات متواصلة ومكثفة لمناقشة وتحديد توجهات واساليب نشاطهم وموقفهم الخاص وكيفية الاتصال بالقوات المسلحة . ومن خلال هذه اللقاءات والاتصالات ظهرت الى الوجود تسوية سودانية نموذجية ، تمثلت في قبول المجلس العسكرى الانتقالي ، كحاكم عسكرى اعلى ، وتعيين مجلس وزراء مدنى ، كسلطة تنفيذية . ولكن بعض قيادات التجمع كانت مترددة في المشاركة في السلطة ، بحجة ضرورة الاستمرار في نشاطهم الحالى داخل التجمع واهمية المحافظة على التجمع كمركز حى وفاعل . ويبدو ان هذا المنطق يحاول الاستفادة من دروس تجربة ١٩٦٤ ، عندما اندفعت قيادة جبهة الهيئات للمشاركة بشكل واسع في السلطة دون اهتمام بالمحافظة على مركزهم وسط الحركة الشعبية لمواجهة اى تطورات مفاجئة (ابعدت هذه القيادات من مجلس الوزراء من خلال مناورات وتكتيكات متعددة قادتها الاحزاب القديمة ولم تستطع جبهة الهيئات فعل الكثير في مواجهة ما حدث .)

وهكذا ، توصلت المناقشات الى امكانية تعيين غير الحزبيين في مجلس الوزراء ، وابقاء التجمع الوطني للقيام بدوره في المتابعة والمراقبة العامة . وبذلك يمكن فتح الطريق لاجراء التغييرات السياسية المطلوبة . وبالاضافة الى ذلك كان المأمول ان تقوم المؤسسات المعنية بتوسيع التمثيل الوظيفي والمشاركة الشعبية في الحكم و ذلك بهدف توسيع وتاكيد نفوذ وتاثير التجمع في المؤسسات الحكومية المختلفة . ونتيجة لذلك بدأت المناقشات حول تعيينات مجلس الوزراء ، بدءاً من رئيس المجلس . وطرحت اسماء الجزولي دفع الله ، رئيس نقابة الاطباء ، وميرغني النصرى ، نقيب المحامين . ووجد الاول تاييد ودعم المجلس العسكرى وتم تعيينه رئيساً لمجلس وزراء من ١٦ وزيراً . اما الوزراء ، بما في ذلك ثلاثة وزراء جنوبيين ، فقد كانوا ، في غالبيتهم من المهنيين غير المعروفين خارج نطاق نشاطهم المهنى . ومن جهة اخرى ، قام المجلس العسكري بتعيين احد اعضائه وزيراً للدفاع ، هو اللواء عثمان عبد الله ، الذي برز كواحد من انشط واكثر العسكريين قدرة على المناورة والتعامل مع السياسيين . واسندت وزارة الداخلية لمفوض عام الشرطة السابق ، اللواء عباس مدنى ، بجانب الاشراف على اجهزة الامن الجديدة البديلة لاجهزة نميرى السابقة ، التى كانت تمثل احد الاسباب الاساسية في سقوطه [٢] . ومن الواضح ان المجلس العسكرى لم يلتزم بترشيحات التجمع ، بل قام بفرض ترشيحاته الخاصة . ولذلك جاء التشكيل الوزارى الجديد بتركيبة محافظة بعيدة كل البعد عن التوجهات الراديكالية (كان محمد بشير حامد ، وزير الثقافة والاعلام ، الذي اصرت نقابة اساتذة جامعة الخرطوم على تعيينه ، رغم تخوف وتردد المجلس العسكرى ، هو الاكثر راديكالية بين الوزراء ،لكنه لم يكن يسارياً بالمعنى .) وعلاقات واتصالات المجلس بالقوى السياسية لم تنحصر في قيادات التجمع فقط ، بل شملت ، ايضاً ، قيادات الاحزاب القديمة ، التى كانت تتحرك بتخطيط وتصميم يستهدف عدم تكرار تجربة ١٩٦٤ (عندما شعرت بعد شهور قليلة من نهاية الحكم العسكرى الاول ان الوضع كله كاد ان يفلت من بين ايديها لمصلحة القوى الراديكالية الجديدة) .

لقد ادى سقوط نميرى الى اشاعة مناخ ديمقراطي واسع . وفي اسابيع قليلة ظهر في المسرح السياسي اكثر من ثلاثين حزباً سياسياً . وشمل ذلك كل الاحزاب السياسية السابقة وبعض الاحزاب والحركات الجديدة ، التى فرضت وجودها بشكل ملحوظ ، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والناصريين واتحاد القوى الوطنية الديمقراطية وغيرها . ولكن معظمها لم يكن يملك اسباب القدرة على النمو والاستمرار . وخلال فترة قصيرة تمكنت الاحزاب الكبيرة من استعادة نفوذها ومركزها المسيطر في الساحة السياسية ، رغم تعاونها مع نظام نميرى خلال بعض سنوات حكمه . ومن الناحية الشعبية كان المناخ العام في صالح الاحزاب السياسية ، الممثل الشرعي لجماهير الشعب فى ظروف سيادة الديمقراطية اللبرالية ، والتى بدأت في اعادة تنظيم نفسها واستعادة مواقعها السابقة . ومنذ البداية كان واضحاً ان المجلس العسكرى لم يحصر علاقاته واتصالاته مع قيادات التجمع فقط ، بل كان ، ايضاً ، يواصل اتصالاته ومناقشاته مع الاحزاب

الكبيرة حول مختلف القضايا المطروحة ، بما في ذلك تعيينات مجلس الوزراء الانتقالى وخطط العمل الخاصة بتطوير الوضع السياسي العام في البلاد .

في البداية كان هناك غموض وعدم وضوح حول آفاق تطور الوضع السياسي الجديد في البلاد . فقد كان التجمع الوطنى يرغب في الاتفاق على فترة انتقالية طويلة نسبياً ، بهدف التمكن من اعادة تعمير ما خربه نظام نميرى ،والاتفاق على خطط مناسبة لتطور البلاد قبل وضع دستور دائم للحكم . وكان المقترح ان تستمر هذه الفترة لثلاث سنوات ، وفي وقت لاحق برز اتجاه لتخفيضها لعام ونصف فقط . ولكن الاحزاب الكبيرة كانت مترددة في قبول هذا الاقتراح ، وذلك نتيجة خوفها من احتمال تمكن قوى التجمع من اجراء تغييرات جوهرية في المسرح السياسي وتبني طريقة التمثيل الوظيفي في الانتخابات التشريعية ، وبالتالي تهديد واضعاف نفوذها السياسي والاجتماعي . ولذلك بدأت ، منذ وقت مبكر ، في الضغط من اجل تخفيض الفترة الانتقالية الى ستة شهور فقط ، وفي النهاية حددها المجلس العسكرى في عام واحد ، تقوم خلالها المؤسسات الانتقالية باعداد الاسس القانونية والدستورية لاعادة الحكم المدنى الديمقراطي ، مرة اخرى ، في البلاد .

وبينما كان المجلس العسكرى والتجمع الوطنى والاحزاب الكبيرة ، بينما كان كل هؤلاء مشغولين بالتأثير المباشر في التطورات الجارية في الخرطوم ، كانت القوة الاساسية الرابعة في البلاد ، الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ، ايضاً ، تعمل من جانبها في نفس الاتجاه ، ولكن بطريقة مختلفة ، ومن غابات وادغال الجنوب ، التى ظلت تشكل مواقع حصينة لحركة المقاومة الجنوبية المسلحة منذ الستينات . وكانت الحركة ، منذ البداية ، تنظر للتطورات الجارية في العاصمة بريبة وشك ، وذلك انطلاقاً من تجربة اسلافها في حركة الأنيانيا ، التى لعبت دوراً كبيراً في اضعاف واسقاط الحكم العسكرى الاول ، لكنها ظلت بعيدة عن ما كان يجرى في الخرطوم . ثم جاء مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥، ومع فشله في الوصول الى تسوية سلمية عادلة عادت قيادات الانيانيا الى مواقعها في الغابة لتواصل المقاومة المسلحة لسنوات طويلة لاحقة . وهكذا كان حال الحركة ، فقد التزمت الابتعاد والحذر واليقظة ، رغم مساهمتها الواضحة في اضعاف واسقاط نظام نميرى . ومن موقعها البعيد والحصين هناك في الجنوب ، كانت ترى ان الانتفاضة لم تؤدى الى اسقاط النظام القديم ، بل ادت الى انقاذه والمحافظة على تركيبته الاساسية . واذا كان التجمع الوطنى ينظر لما حدث كإنتفاضة شعبية واسعة ادت الى تغييرات اساسية في الوضع السياسي العام في البلاد ، فقد كانت الحركة تنظر اليه كخدعة ذكية ادت الى ابعاد نميرى واعادة ترتيب الاوضاع بهدف الابقاء والمحافظة على معظم ركائز النظام القديم وضمان مشاركة كل القوى التى تعاونت معه في فترات سابقة ، وذلك دون اى اهتمام بالحركة الشعبية لتحرير السودان ودورها في الفترة السابقة او موقعها في هذه الترتيبات الجديدة . صحيح ان الشعب السودانى في الشمال كان يرى اعداءه في الرئيس نميرى وجهاز امنه

، الذي كان يقوده نائبه عمر محمد الطيب ، وصحيح ، ايضاً ، ان كل هؤلاء ابعدوا من مواقعهم الرسمية . ولكن الحركة كانت تحدد عدوها الرئيسي في القوات المسلحة ، وبالتحديد ضباطها الذين ظلوا يشكلون السند الاساسي للنظام الحاكم . وكل هؤلاء ظلوا في مواقعهم واصبحوا يسيطرون على مقاليد الامور في البلاد بعد ابريل ١٩٨٥ . واى تسرع في الهرولة نحو الخرطوم والمشاركة في ترتيب مؤتمر وطني حول مشكلة الجنوب في مثل هذه الظروف سوف يعنى فقط تكراراً لتجربة مؤتمر المائدة المستديرة الفاشلة وتأكيداً واعترافاً مجانياً بسلطة المجلس العسكرى الانتقالي . وهكذا ، اختارت الحركة البقاء بعيداً ، وذلك رغم مغازلات ونداءات كل القوى السياسية لها بالمشاركة في الوضع السياسي الجديد ، وخاصة قوى التجمع الوطني، الذى ظل محافظاً على اتصالاته ومناقشاته مع قيادتها في اديس ابابا طوال الفترة اللاحقة .

في الشهور القليلة ، التى اعقبت نهاية نميرى ، بدأت بعض التطورات الهامة تبرز الى السطح بشكل تدريجي . فقد وضح ان المجلس العسكرى كان مصمماً على فرض سيطرته التامة على مجلس الوزراء المدني ، وبدأ كأنه ينظر للوزراء المدنيين كرؤساء مصالح حكومية اكثر من كونهم اعضاء في مجلس وزراء له وضعيته الخاصة والمتكافئة مع المجلس العسكرى . وبدأت هذه النظرة في الظهور ، بشكل واضح ، من خلال تطور مجلس الوزراء وتوجهه نحو تكوين وجهات نظر موحدة ومتماسكة في القضايا المطروحة في البلاد . ففي البداية كان اعضاء المجلس العسكرى يشكلون كتلة متماسكة بحكم معرفتهم لبعضهم وتمتعهم بقدر واسع من الانضباط والخبرة المشتركة . اما اعضاء مجلس الوزراء ، فقد كانوا يفتقدون هذه المزايا ، بالاضافة الى تجربتهم الضعيفة في ادارة الوزارات والمصالح الحكومية . ومع تطور ادائهم العملي وتوجههم نحو الوحدة والتماسك في مواجهة المشاكل والقضايا المطروحة ، بدأ المجلس العسكرى يفصح عن ضيقه وقلقه من مشاركة مجلس الوزراء في التقرير بشأن القضايا المشتركة بين المجلسين . وظهر ذلك ، بشكل واضح ، في تحاشي الاجتماعات المشتركة بين المجلسين لعدة شهور . ووقتها فقط اتضحت معالم استراتيجية سوار الدهب وزملائه كبار الضباط في المجلس العسكرى . وتقوم هذه الاستراتيجية ، بشكل رئيسي ، على حقيقة وضعيتهم كسلطة انتقالية لعام واحد فقط ، ورغبتهم في تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة في نهاية هذه الفترة ، كهدف رئيسي له الاولوية المطلقة على كل ما عداه . وفي تلك الظروف ، كانوا يرون انه ليس من مسؤليتهم التقرير في المسائل الاساسية المطروحة في البلاد ، بحجة انها قضايا كبرى يجب تركها للحكومة المنتخبة القادمة . ونتيجة لذلك تحولت مؤسسات الحكم الانتقالي الى مؤسسات سلبية وعاجزة ، لحدود كبيرة ، عن مواجهه مسؤلياتها . وفي مثل هذه الوضعية يمكن ان ينجح الوزراء في احراز بعض التقدم في القضايا المطروحة والملحة من خلال التعاون المحدود مع المجلس العسكرى . ولكن حتى هذا النجاح قد لا يتحقق بالكامل ، نتيجة لوقوع المصالح والمؤسسات الحكومية تحت تأثير الثارات والصراعات الداخلية وظروف التشويش والفوضى

المسيطرة عليها في اعقاب حالة التخريب والتدهور التى شهدتها خلال سنوات نميرى .
وعلى أى حال ، كان هناك اجماع عام حول القضية الاكثر اهمية والحاحاً ، قضية الحرب الاهلية الجارية في الجنوب . وكان التوجه العام يؤكد ضرورة العمل على الوصول لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، رغم شكوكها المتواصلة حول المجلس العسكرى الانتقالى . ونتيجة لاتصالات متعددة وحركة متواصلة بين الخرطوم واديس ابابا من قبل مندوبي التجمع الوطني ، بشكل خاص ، بدأت مفاوضات جادة بين الطرفين وتوصلت في مارس ١٩٨٦ الى الاتفاق على اعلان سمى « اعلان كوكادام : برنامج مقترح لعمل وطنى » . وفي مقدمة النقاط الثماني ، التى تضمنها الاعلان ، حرص المتفاوضون على الدعوة لـ (سودان جديد ، متحرر من العرقية والقبلية والطائفية وكل اشكال التمييز والتفرقة .) وتبع ذلك تحديد الخطوات المطلوب اتخاذها للسير في هذا الطريق ، واهمها الغاء قوانين « سبتمبر ١٩٨٣ » وهى قوانين الشريعة التى اعلنها نميرى في تلك الفترة ، وعقد مؤتمر دستورى وطنى في الخرطوم في يونيو ١٩٨٦ . وحددت اجندة المؤتمر في عدة قضايا شملت :
« المسألة القومية ومسألة الدين » . واقترحت الحركة (تكوين حكومة اتحاد وطنى انتقالية ، تمثل فيها كل القوى السياسية ، بما في ذلك الحركة الشعبية والقوات المسلحة) كـ : « شرط اساسي » لانعقاد المؤتمر(٣) . وبالاضافة الى الحركة والتجمع الوطني ، وقعت على الاعلان كل الاحزاب السياسية ، الشمالية والجنوبية ، باستثناء الحزب الاتحادى الديمقراطي والجبهة الاسلامية القومية ، التى هاجمته بشكل واسع وعنيف .
كان التركيز على الغاء قوانين سبتمبر يمثل الموضوع الاكثر اهمية ومباشرة بالنسبة للمجلس العسكرى ، الذي ظل متردداً في اتخاذ قرار بشأنها ، رغم توصية مجلس الوزراء حولها . وذلك ، كما يبدو ، نتيجة لضغوط بعض الاحزاب الشمالية . وبحكم اقتراب موعد الانتخابات العامة وانتهاء الفترة الانتقالية ، كان من الافضل للمجلس ان يترك المسألة برمتها للحكومة المدنية القادمة . ومع ان الحركة كانت ترغب في استقالة المجلس وتكوين حكومة اتحاد وطني انتقالية ، فان هذا الاقتراح لم يجد أى تأييد يذكر من قبل القوى السياسية الشمالية ، بما في ذلك التجمع الوطنى ، الذي أيد اقتراح المجلس العسكرى بإجراء الانتخابات . ورغم ذلك ، كان من الواضح ان الانتخابات لا يمكن اجراءها في مناطق واسعة في الجنوب ، وان ذلك سيمثل نقطة ضعف كبيرة في البرلمان الجديد والحكومة المنبثقة عنه منذ البداية .
كان استمرار وتصعيد عمليات العنف المسلح في الجنوب يشكل جزءاً هاماً من استراتيجية الحركة والجيش الشعبي بهدف الضغط على حكومة الخرطوم واضعافها . وكان نشاطها ، رغم توقف الدعم الليبي بعد سقوط نميرى ، يمثل تحدياً حقيقياً للجيش السوداني . فقد قدرت قواتها في تلك الايام بحوالى ٢٠ - ٤٠ الف مقاتل ، وظلت نشاطاتها ، انطلاقاً من قواعدها في اثيوبيا عبر الحدود الشرقية ، تتواصل داخل منطقة

اعالي النيل وتمتد حتى محافظة بحر الغزال . وكانت هزيمة الجيش وفشله في مواجهة هذا النشاط الواسع تمثل هزيمة وفشلاً للمجلس العسكرى نفسه . وفي نفس الوقت كان الخوف ان يؤدى ذلك الى توسيع وتدعيم القوى المعارضة للجيش الشعبي في الشمال ، بدلاً من الضغط على حكومة الخرطوم واضعافها ، خاصة ان الجبهة الاسلامية القومية ، وبدرجة اقل الاتحادى الديمقراطي ، كانت تعمل على استغلال ظروف الحرب لتعبئة الشارع في هذا الاتجاه ، وذلك بتعاون مباشر مع المجلس العسكرى .

هناك ، ايضاً ، نجاح مؤسسات الفترة الانتقالية في تحقيق تقدم معقول في المجال الاقتصادى . فقد ظلت المعونات والمساعدات الانسانية تتدفق الى داخل البلاد . وساعد ذلك ، بشكل واضح ، في مواجهة آثار المجاعة ومشاكل النقص في الاغذية . وفي الوقت نفسه ساعد هطول الامطار بنسبة عالية في نجاح الموسم الزراعي وتوفير محاصيل الغذاء بكميات كبيرة(اشارة لتأكيد رضاء السماء على سقوط نميرى) ولكن ، مع كل ذلك ، كانت هناك المشاكل الاقتصادية الاخرى ، وعلى رأسها مشكلة الديون الخارجية ، وهى مشكلة كبيرة لا يستطيع السودان حلها بامكانياته الذاتية . ولكن برزت ، مرة اخرى ، مشكلة تردد مؤسسات الفترة الانتقالية ، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات المطلوبة ، رغم صعوبتها وتكلفتها العالية. فقد كان على السودان ، كخطوة أولى في طريق مواجهة هذه المشكلة ، ان يتوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي . ولكن ذلك لم يحدث حتى نهاية الفترة الانتقالية . ومع ضخامة مديونية الحكومة للصندوق ، التى وصلت الى ٥٠٠ مليون دولار ، تضاعفت المشكلة بفشل مجلس الوزراء في الاتفاق مع الصندوق حول برنامج انقاذ اقتصادى محدد . وذلك بسبب تردده وعجزه عن اتخاذ القرارات المطلوبة ولرغبته في ترك المسائل الكبرى على حالها حتى مجيء حكومة منتخبة جديدة . وخلف كل ذلك ، كان هناك خوف مؤسسات الفترة الانتقالية من احتمالات ردود فعل شعبية عنيفة تجاه اى اجراءات تقشفية يمكن الوصول اليها مع المؤسسات المالية الدولية . وادى ذلك ، في النهاية ، الى اعلان صندوق النقد الدولي باعتبار السودان دولة غير مؤهلة لمزيد من الديون . ونتيجة لذلك توقفت المباحثات الخاصة بإعفاء وجدولة الديون مع نادى باريس ، الممثل الرسمي للدائنين الاساسين (بلغت المديونية الخارجية في ذلك الوقت ١٠,٦ مليار دولار .)

وبينما كانت الحكومة عاجزة عن مواجهة مشكلة المديونية الخارجية ، اكتشفت ، ايضاً ، ان سقوط نميرى قد فتح المجال واسعاً للنشاط النقابي ،بدءاً بالمطالبات النقابية وانتهاءاً بالاضرابات عن العمل . ورغم ان التنظيمات المهنية الكبيرة كانت تتعامل بمسؤولية وتقدير للوضع العام في البلاد ، فقد ادت الظروف الاقتصادية المتدهورة الى دفع تنظيمات هامة اخرى ، مثل تنظيمات العاملين في البنوك التجارية والخطوط الجوية السودانية وغيرها ، الى الدخول في سلسلة طويلة من الاضرابات عن العمل . ونتيجة لهذه الاضرابات وضغوط تدهور الحالة المعيشية على العاملين ، بشكل عام ، قامت الحكومة بإجراء زيادات كبيرة في مرتبات واجور العاملين في قطاع الدولة .

وبشكل عـام يمكن القول ان المناطق الحضرية ظلت تشهد ، منذ الشهور الاولى لسقوط نميرى ، حالة من السخط والاستياء المتزايد ، نتيجة لعجز الدولة عن القيام بأى خطوات جادة لمواجهة الارتفاع المتواصل في معدلات التضخم والنقص المتزايد في بعض جوانب الحياة الاقتصادية . وهكذا فشلت مؤسسات الفترة الانتقالية في ايقاف التدهور الجارى في الوضع الاقتصادى وتركت المشكلة بكاملها للحكومة المنتخبة القادمة .

عودة الديمقراطية الليبرالية :-

كان اجراء الانتخابات العامة في مارس ١٩٨٦ يمثل عودة للديمقراطية الليبرالية في السودان ولممارسات الاحزاب السياسية ومناوراتها القديمة ، التى ظلت تميز فترات الحكم الديمقراطى المدنى السابقة . ويبدو ان الظروف العامة الجارية في البلاد كانت تفرض هذه العودة ، وذلك بحكم عدم قدرة المجلس العسكرى الانتقالى على الاستمرار في الحكم . ففي نيجيريا ، مثلاً ، قام الحكم العسكرى بترتيب الاوضاع لعودة الديمقراطية في عام ١٩٧٩ ، في اطار دستور وشروط مختلفة كلية عن هذه الطريقة ، وكرر نفس التجربة في الثمانينات . ولكن المجلس العسكرى الانتقالى كان يفتقد القدرة على اجراء مثل هذا التغيير الكبير . وذلك لان تحركه لاستلام السلطة في ابريل ١٩٨٦ كان نتيجة لضغوط واسعة من قبل الاحزاب والتجمع الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان . وبعد ذلك لم يكن قادراً على الاستمرار في الحكم وفرض بديله الخاص ، بحكم عدم استعداده لذلك ورفض القوى السياسية لاى حكم عسكرى في تلك الفترة . وهكذا كان الخيار الوحيد المتاح هو العودة الى الوراء :- العودة للدستور القديم والاحزاب القديمة ، بأمل ان تتمكن الحكومة المنتخبة الجديدة من انتهاج طريق بداية جديدة .

على اى حال ، باتخاذ الخطوة الاولى في اتجاه العودة للنظام القديم أصبح واضحاً ان اجراء انتخابات عامة على نفس الاسس القديمة ، في اطار دولة موحدة ونظام انتخابات على نمط ديمقراطية وستمنستر ،كان واضحاً أن ذلك لن يلد بداية جديدة ، بدءاً من معركة الانتخابات نفسها . وفي النهاية ، كان الفضل للجنة الانتخابات ، التى تمكنت من احياء النظام الانتخابي القديم بسهولة ملحوظة ، وللشعب السودانى وتقاليده العريقة ، التى ادت الى انتهاء عملية الانتخابات بطريقة سلمية ، دون اى عنف يذكر وعدد قليل من حالات الفساد البارزة . ولكن ذلك ، ايضاً ، كان انعكاساً وتكراراً للتجارب السابقة . وحتى الفشل في اجراء الانتخابات في بعض دوائر الجنوب (حوالى ٢٩ دائرة من مجموع ٦٨ دائرة في عموم الجنوب) نتيجة لظروف الحرب وعدم الاستقرار الامنى ، حتى ذلك كان يمثل انعكاساً وتكراراً لتجربة الستينات .

لقد ظلت نتائج الانتخابات العامة في السودان ، منذ انتخابات ١٩٥٤ ، تتميز بعدم قدرة اى من الاحزاب الكبيرة على تحقيق انتصار كاسح واغلبية مريحة في البرلمان . وفي انتخابات ١٩٨٦ حدث تغيير اساسي ، تمثل في صعود حزب الجبهة الاسلامية

القومية كمنافس خطير للحزبين الكبيرين ، وخاصة الحزب الاتحادى الديمقراطى . وبجانب ذلك تمثلت النتائج النهائية في حصول حزب الامة على اكثر من مائة مقعد ، واصبح بذلك اكبر حزب في الجمعية التأسيسية الجديدة . وهى اكبر نسبة يتحصل عليها هذا الحزب في كل الانتخابات العامة في السودان . وكما هو متوقع ، كان نجاحه الرئيسي في مناطق ثقله ونفوذه التقليدي في دارفور وكردفان والاقليم الاوسط . وهذا النجاح يمثل تأكيداً لاستمرار كيان الانصار وولائه لاسرة المهدى ، وعلى قدرة الحزب في المحافظة على هذا النفوذ وعلى علاقاته القديمة مع القيادات والزعامات القبلية ، التى عادت الى المسرح السياسي مع احياء الادارة الاهلية . وفي المرتبة الثانية تحصل الحزب الاتحادى الديمقراطى على ثلاثة وستين مقعداً ، معظمها من مناطق نفوذه التقليدي في الاقليمين الشمالي والشرقي ، وذلك رغم تدهور موقفه في المناطق الحضرية ، خاصة مدن العاصمة الثلاث . وبالاجمال حصل حزب الامة على حوالى ٣٨,٢ ٪ من اجمالي اصوات الناخبين ، اى حوالى ١,٥٠٨,٣٣٤ صوتاً ، بينما حصل الاتحاديون على حوالى ٣٠,٥ ٪ فقط ، اى ١,١٦٣,٩٦١ صوتاً . وجاء ترتيب الجبهة الاسلامية القومية في المرتبة الثالثة ، نتيجة لنجاحها ، بشكل خاص ، في المناطق الحضرية ودوائر الخريجين ، وكإشارة لتغيير كبير في التوزيع النهائي لنتائج الانتخابات العامة . ويرجع هذا النجاح ، بصورة اساسية ، الى قدراتها التنظيمية العالية والاستفادة من تعدد مرشحي الحزب الاتحادى في دوائر العاصمة وبعض المناطق الحضرية الاخرى . ففي العاصمة تمكنت الجبهة الاسلامية من الحصول على ١٣ مقعداً ، اى اكثر من المقاعد التى حصل عليها حزب الامة (٦ مقاعد) او الحزب الاتحادى الديمقراطى (٩ مقاعد) ، وذلك رغم تدني النسبة العامة لمجموع اصواتها (١٨,٤ ٪) مقارنة بنسبة اصوات الاتحاديين (٣٠,٥ ٪) وفي دوائر الخريجين استفادت ايضاً ، من قدراتها التنظيمية ، بما في ذلك شبكة علاقاتها مع مجموعات المغتربين في الخارج (حيث تمكنت من تنظيم وتوجيه مؤيديها بشكل جيد .) ونتيجة لذلك حصلت على ثلاثة وعشرين مقعداً ، من مجموع المقاعد البالغة ستة وعشرين مقعداً ، بينما لم يحصل حزبا الامة والاتحادى على اى مقعد . وفي هذا الاطار استفادت الجبهة ، ايضاً ، من بعض ثغرات قانون الانتخابات ، خاصة اجراء انتخابات الخريجين على اساسي اقليمي ، والسماح للخريجين المغتربين باختيار الاقليم الذي يريدون المشاركة فيه . وبذلك تمكنت من اكتساح كل دوائر الخريجين في الشمال وبعض المقاعد في بحر الغزال واعالى النيل بالجنوب . وبالاجمال حصلت على واحد وخمسين مقعداً ، وحوالى ١٨,٤ ٪ من اجمالى اصوات الدوائر الجغرافية ، مقارنة بحوالى ٣٨,٢ ٪ لحزب الامة وحوالى ٣٠,٥ ٪ للاتحادى الديمقراطى . وتمثل فشلها الرئيسي في هزيمة د. حسن الترابي في احدى دوائر الخرطوم جنوب ، نتيجة لاتفاق كل الاحزاب الاخرى على مرشح وحيد في مواجهته بهدف اسقاطه - ومن جهة اخرى فشل الحزب الشيوعى ، المنافس التقليدي لحزب الجبهة في اوساط فئات المتعلمين والمناطق الحضرية ، في النتيجة العامة وتحصل فقط على مقعدين في الدوائر الجغرافية ومقعد

واحد في دوائر الخريجين في الجنوب .

وفي وسط الاحزاب الاقليمية ، برزت الاحزاب الجنوبية بمستوى جيد في ادائها العام ، وذلك رغم دخولها معركة الانتخابات بشعارات اكثر ارتباطاً بالقضايا الوطنية من المسائل الاقليمية . ويبدو ان ذلك يمثل انعكاساً لتوجهات الحركة الشعبية ، التي لم تشارك في الانتخابات. فقد حصل حزب الشعب التقدمي على تسعة مقاعد (بما في ذلك مقعدين في دوائر الخريجين) في اقليم الاستوائية ، وحصل مؤتمر الشعب الافريقي السوداني (سابكو) على ثمانية مقاعد ، بينما حصل التجمع السياسي لجنوب السودان على سبعة مقاعد في اقاليم الجنوب الثلاثة . ومن جهة اخرى لم تنجح محاولة تنظيم تحالف واسع للحركات الاثنو-اقليمية بهدف الدخول بقائمة موحدة في بعض المدن والمناطق الحضرية في الشمال . ولكن الحزب القومي السوداني حصل على سبعة مقاعد في منطقة جبال النوبة وكسب قائدة المحنك ، فيليب عباس غبوش ، احدى دوائر العاصمة ، في اطراف مدينة الخرطوم بحرى ، حيث تسكن مجموعات كبيرة من النازحين وفقراء المدن . وفي الشرق البعيد حصل مؤتمر البجا على مقعد واحد فقط .

ان فشل الاحزاب الاقليمية والحركات الجديدة ، يجب ان لا ننظر اليه كنتيجة لضعف الاهتمام والقاعدة الشعبية فقط . فقد ظلت الاحزاب ، على الدوام ، ترتكز على شبكة علاقات تابعية واسعة بين الزعامات الدينية والقبلية ومؤيديها واتباعها وسط جماهير الشعب . وعودة الديمقراطية الليبرالية يعني عودة هذه العلاقات والاساليب القديمة . وفي هذا الاطار يمثل المال وشبكة العلاقات المنظمة المفاتيح الاساسية لكسب معركة الانتخابات العامة . ولذلك ارتكز نجاح حزب الامة على قدرته في المحافظة على وحدته وتماسكه ،بينما لم يتمكن الاتحاديون من تحقيق نجاح كبير ،نتيجة لخلافاتهم وضعف قدراتهم التنظيمية . وكان الحزبان يتمتعان بموارد مالية كافية ، من مصادرهما المحلية التقليدية ومن حلفائهما في الخارج في نفس الوقت . والعنصر الوحيد ، الذي تمكن من اختراق هذا الواقع الثابت والمستقر لفترات طويلة ، تمثل في الجبهة الاسلامية القومية ، التي تميزت بقدر كبير من التنظيم وامكانيات واسعة من الموارد المالية المحلية والخارجية . وتركز نجاحها الاكبر في العاصمة المثلثة ودوائر الخريجين ، بينما فشلت ، بشكل واضح ، في التحول الى منافس حقيقي في المناطق الريفية ، حيث تعيش غالبية الناخبين .

على أى حال ، لقد عكست نتائج الانتخابات قوة كبيرة لحزب الجبهة الاسلامية ، لا يمكن تجاهلها في مفاوضات تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة ، وذلك ليس فقط بسبب حجم عضويتها الكبيرة نسبياً في الجمعية التأسيسية (لأن حزبي الامة والاتحادى كانا يسيطران على ١٦٣ مقعداً من مجموع المقاعد البالغة ٢٦٠ مقعداً) بل ايضاً ، وبشكل خاص ، لان الاتحادى الديمقراطى كان يشعر بموقفه الضعيف والحرج ، وبالخوف من ترك الجبهة لاثارة مشاكل واضطرابات كثيرة من موقع المعارضة . ولذلك كان يرى ضرورة مشاركتها في مسئولية الحكم . ومع استمرار المفاوضات وتمددها ، وبعد

مناورات عديدة حول تكوين حكومة قومية من الاحزاب الثلاثة والاحزاب الجنوبية والاقليمية الاخرى ، توصلت المناقشات الى طريق مسدود . وكان موضوع الشريعة السلامية ، العقبة الاساسية للحركة الشعبية لتحرير السودان ، يمثل ، ايضاً ، عقبة اساسية في الاتفاق على حكومة ائتلافية موسعة . فاذا كان الصادق المهدى وحزب الامة يبدو راغباً الآن في الغاء « قوانين سبتمبر » واستبدالها بقوانين جديدة ، فإن الجبهة الاسلامية ، التى ايدت تلك القوانين منذ البداية ، ترفض ذلك وتصر على تعديلها فقط . أما الاتحادى الديمقراطى ، فقد كانت مراكزه المتعارضة ترغب ، ايضاً ، في الابقاء على القوانين القائمة وتعديلها اكثر من الغائها . وكانت تعمل ، ايضاً ، على المشاركة في التشكيلة الحكومية القادمة ، خوفاً من نتائج موقف المعارضة في مواجهة تحالف بين منافسيها الاساسيين . وفي النهاية ، ابعدت الجبهة واعلن عن حكومة ائتلافية ، برئاسة الصادق المهدى ، بحكم اغلبية حزبه ، وتعيين الشريف زين العابدين الهندى ، الامين العام للحزب الاتحادى ، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية . وشملت التشكيلية الوزارية ممثلين للاحزاب الجنوبية الصغيرة في اربع وزارات . أما جناح الختمية في الحزب الاتحادى ، المنقسم على نفسه ، فقد حصل على رئاسة مجلس رأس الدولة الخماسي ، في شخص السيد احمد الميرغنى ، شقيق السيد محمد عثمان ، زعيم الطائفة وراعى الحزب . ومع تكوين الحكومة الجديدة عادت المنافسات والصراعات الى المسرح بشكل قوى وواسع . وبدلاً من تكوين ائتلاف قوى ، متجانس وقادر على مواجهة مشاكل البلاد الواضحة والخطيرة ، تكشفت ، خلال فترة وجيزة ، الخلافات والنزاعات المتبادلة ، بين الحزبين الكبيرين وفي داخلهما ، التى ظل يعانى منها مجلس الوزراء . وتركزت الخلافات والتوترات بين الحزبين الكبيرين في محاولات الصادق المهدى لابراز نفسه كحاكم للسودان ، في وقت كان الاتحاديون يفتقدون وجود الزعيم الشعبي المقنع . ومن هنا كان قلقهم وانزعاجهم من ان يؤدى الائتلاف الى تقوية زعامة الصادق على حساب اضعاف موقفهم . ولكن الحزب ، الذى ظهرت خلافاته وانقساماته الداخلية خلال الانتخابات ، ظل كذلك بعد تكوين الحكومة ، وتركزت الخلافات والصراعات ، بشكل رئيسي ، بين زين العابدين الهندى واسرة الميرغنى .

ونتيجة لذلك انهارت الحكومة الائتلافية بعد عام واحد من تكوينها . وبعد عودتها ، بتعديل وزارى محدود ، وخلال فترة قصيرة ، تعرضت لهزات عنيفة أدت الى انهيارها ، مرة اخرى في اغسطس ١٩٨٧ . وكانت الاسباب التى ادت الى هذا الانهيار ، في مايو ثم في اغسطس من ذلك العام ، ضعيفة وتافهة . وكانت ، ايضاً ، شاذة وغريبة بطريقة تؤكد حقيقة عدم الاستقرار الفعلى وحالة العبث المسيطرة على قيادات هذه الاحزاب . ففي مايو ١٩٨٧ تمثلت القضية الاساسية في موقف محمد يوسف ابو حريرة ، وزير التجارة الشاب وصاحب النزعة شبه الراديكالية ، الذي نشط في محاربة بعض اشكال وممارسات الفساد في بعض المجالات ، مثل توزيع الرخص التجارية والسوق الاسود والتخزين . ويبدو ان توجهه هذا كان يهدد بعض اصحاب المصالح الاقتصادية الراكزة ،

بما في ذلك بعض عناصر حزب الامة . وكان رئيس الوزراء مصراً على ابعاده من الوزارة ، بحجة فشله في عدة جوانب من اجراءاته وسياساته التجارية ، حتى ولو كان ذلك على حساب حل الحكومة وخلق ازمة وزارية من لا شيء . وفي اغسطس من نفس العام تمثلت القشة التي قصمت ظهر البعير في ترشيح الاتحاديين احمد السيد حمد لملء المقعد الخالي في مجلس رأس الدولة ، بعد استقالة محمد الحسن عبد الله يس . وكان احمد السيد من الذين تعاونوا مع النظام السابق ، وشغل في سنواته الاخيرة منصباً قريباً من نميرى . ونتيجة لذلك اعترض حزب الامة بقوة على هذا الترشيح . فانهار الائتلاف بكامله . وهكذا ، يلخص الحدثان ، بصورة مجسمة ، اسوأ ما في القديم والجديد على السواء .. يلخص الحدثان القديم في عودة سياسة الائتلاف ، مرة اخرى ، الى حالة عدم الاستقرار المتواصلة والتمحور حول الخلافات والعلاقات الشخصية ..ويلخصان الجديد في ان سنوات نميرى كانت لا تزال باقية ومستمرة ، رغم فرح الجميع بنهايتها وسقوط رموزها .

وفي النهاية ، بعد مطاولات عديدة ،اعلن عن استمرار الائتلاف القديم بدون مشاركة الجبهة الاسلامية ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً حتى اعلن الصادق المهدى نهايته بحجة عدم الكفاءة . ونتيجة لذلك ابعد كل الوزراء من مناصبهم وتحمل بمفرده مسؤولية ادارة البلاد بمساعدة كبار موظفي الخدمة المدنية . وفي الوقت نفسه فتح الطريق لمفاوضات واسعة حول تكوين حكومة جديدة . وفي الواقع العملي كان من الصعب التمييز بين فترات وجود الحكومة في السلطة وفترات عدم وجودها ، وذلك بحكم ضعف الاهتمام بصياغة سياسات محددة ومتابعة تنفيذها . ففي وجود الحكومة يشغل الوزراء انفسهم بمشاكلهم الحزبية والشخصية وبمناورات فض الائتلاف الحاكم . وفي غيابها ينشغل الجميع بمفاوضات ومناورات واسعة ومعقدة حول الائتلاف الجديد والتعيينات الوزارية الجديدة . وبين هذا وذلك تضيع فرص الاهتمام بمسئوليات الحكم ومناقشة مشاكل البلاد الاساسية وصياغة السياسات الملائمة لحلها ومتابعة تنفيذها .

في مايو ١٩٨٨ اصبح من الممكن ، في النهاية ، تكوين حكومة ائتلافية موسعة تضم حزب الجبهة الاسلامية القومية ، مع الحزبين الكبيرين والاحزاب الجنوبية . وفي التشكيلة الوزارية استلم حسن الترابي منصب النائب العام ووزير العدل ، كإشارة واضحة لتصميمه على ابقاء قوانين الشريعة وتنفيذها عملياً في الواقع (المفارقة ان ذلك لم يحدث ، رغم استمرار موضوع الشريعة كحلقة مركزية في مشكلة العلاقة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان .) وبالاضافة الى ذلك ضمت الوزارة الجديدة ثمانية عشر وزيراً (من مجموع خمسة وعشرين وزيراً) جميعهم من الذين عملوا كوزراء مركزيين او اقليميين في عهد نميرى . وبعيداً عن النظر للمشكلة كمشكلة محافظة على وجود حكومة ، اياً كان شكلها (وبالفعل اصبح ذلك مشكلة مركزية) فقد كانت مشاكل البلاد الضاغطة ، خاصة مشكلات الجنوب والوضع الاقتصادى المتدهور ، تبدو بعيدة كل البعد عن اهتماماتها واكبر من طاقاتها وامكانياتها الفعلية. ففي الجنوب

كانت تلوح في الافق امكانية حقيقية للوصول الى اتفاق سلام ينهى الحرب الاهلية الجارية هناك . وذلك لان اعلان كوكادام نجح بالفعل في وضع اطار معقول ، وكان من المتوقع ان يتجه الجميع ، في وقت ما ، نحو توفير مستلزات انعقاد المؤتمر الدستورى الوطنى الجامع . وبعد فترة قصيرة من توقيع الاعلان المذكور وتكوين الحكومة الائتلافية الاولى ، قام الصادق المهدى ، رئيس الوزراء ، بزيارة الى اثيوبيا والتقي هناك مع جون قرنق ، زعيم الحركة الشعبية . وبدا في تلك الفترة انهما قد حققا خطوات كبيرة في طريق الوصول الى اتفاق شامل ، خاصة بعد الاتفاق على مناقشة مشكلة السودان الموحد ككل ، وليس مشكلة الجنوب كمشكلة قائمة بذاتها ، وعلى استمرار العمل بالدستور الحالى حتى انعقاد المؤتمر الدستورى . وكانت الحركة تطالب ، ايضاً ، بالغاء المعاهدات العسكرية مع الدول الاخرى ، خاصة اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والعلاقات الحميمة مع الولايات المتحدة وليبيا . ووافق المهدى على ذلك ، بشكل عام ، بحكم توجه حكومته لانتهاج سياسة خارجية متوازنة . واخيراً اتفق الطرفان على ضرورة انهاء النزاع المسلح بوقف اطلاق النار بين الطرفين المتصارعين ، وليس عن طريق القوة واجبار الطرف الآخر على الاستسلام . ولكن كانت هناك صعوبات حقيقية في مسالتين هامتين . فالحركة كانت تطالب برفع فورى لحالة الطوارئ القائمة . وذلك لانها تتضمن عدم الاعتراف بشرعية الجيش الشعبي لتحرير السودان ، بينما تعتبر الحركة نفسها عاملاً هاماً وحيوياً في النضال ضد حكم نميرى . ولكن الصادق كان متردداً في الموافقة على ذلك في ظل استمرار الحرب والنزاع المسلح . والمسألة الاخرى ، الاكثر اهمية ، تمثلت في قضية الشريعة وقوانين سبتمبر . فالحركة تطالب بالغائها فوراً ، والصادق يرغب في ايجاد بديل مقبول للمسلمين وغير المسلمين ، حسب خطاب حكومته امام الجمعية التأسيسية .

بعد هذا اللقاء الهام ، وعد الزعيمان بمواصلة المباحثات والمفاوضات حول القضايا الهامة ، عن طريق مندوبين من الطرفين . ولكن الفترة اللاحقة اكدت ابتعادهما واتساع شقة الخلاف بينهما . واحد اسباب ذلك تمثلت في الشكوك المتبادلة بين الطرفين في مستوى العلاقات الشخصية والسياسية على السواء . فكل من الطرفين كان ينطلق من موقعه الاتوقراطي داخل كيانه السياسي ، ومن موقع الشك وعدم الثقة في الطرف الآخر واتهامه بالتزمت وعدم القدرة على ادارة مفاوضات تؤدى الى تسوية مشتركة . وسياسياً كان المهدى ، الذي انتخب لتوه رئيساً للوزراء ، يشعر بانه يحمل تفويضاً شعبياً ورسمياً لاجراء مفاوضات مع الحركة ، ولكن جون قرنق اعلن انه يلتقى به كرئيس لحزب الامة ، وليس كرئيس للوزراء . وكل من الزعيمين كان واعياً وملماً بوسطه السياسي والتيارات المتصارعة في داخله . فالمهدى كان يعلم ان الاتحاديين ، حليفه الرئيسي في الحكم ، غير مستقرين على رأى موحد حول الاتفاق مع الحركة (تماماً كعدم اتفاقهم على أى موضوع آخر) وان الجبهة الاسلامية ، هذه القوة الخطيرة والمتنامية ، ستكون مستعدة لاستغلال اى ثغرة او نقطة ضعف ، خاصة في المسائل المرتبطة

بالشريعة والتوجه الاسلامي ، بهدف اضعاف الحكومة وتقويضها في النهاية . اما العقيد جون قرنق ، فقد كان يدرك وجود قوة مسلحة كبيرة وفعالة في مركز الحركة الشعبية لتحرير السودان لها شكوكها ومواقفها المتزمتة تجاه ممارسات السياسيين الشماليين في الفترات السابقة . وهذه القوة المسيطرة لم تقبل قط بشرعية المجلس العسكرى الانتقالي السابق ، ولا بوضعية المهدى كرئيس وزراء منتخب . وفي مفاوضاتها معه داخل اثيوبيا الصديقة لم تشعر بأى دوافع او التزام للوصول معه الى تسوية معقولة . ومع ان المفاوضات بين الطرفين ظلت مستمرة ، في مستويات ادنى ، خلال الفترة اللاحقة ، لكنها لم تتوصل قط الى اى اتفاق مماثل لاعلان كوكادام . وفي هذا الاثناء كان المجرى العام للعمليات العسكرية المتبادلة لا يسمح بأى توجه نحو السلام ، وذلك لان الطرفين كانا مصممين على تصعيد العمليات العسكرية كورقة ضغط اساسية في اى مفاوضات مشتركة . ولكن اعتماد هذا المبدأ تحول ، بمرور الوقت ، لمجرد وسيلة لاستبعاد احتمال الوصول الى تسوية ممكنة . ولذلك توصلت مفاوضات ما بعد كوكادام الى طريق مسدود ، خلال فترة وجيزة ، عندما اوقفتها الحكومة اثر قيام الحركة باسقاط طيارة مدنية في منطقة ملكال . وفى الفترة اللاحقة تكررت بعض الاحداث المشابهة ، التى تسببت ، صدفة او بقصد وتصميم ، في تخريب فرص مواتية لمواصلة المفاوضات وتطوير علاقات الطرفين .

لقد ظل نمط العمليات العسكرية بين الطرفين معروفاً ومكشوفاً لحدود كبيرة . فالجيش الشعبي لتحرير السودان يمكنه تحقيق بعض الانتصارات والمكاسب خلال موسم الامطار الطويل ، من مارس حتى اكتوبر كل عام . وفي موسم الجفاف يمكن لقوات الحكومة تحقيق تقدم مضاد بشكل واسع . والصورة الاجمالية كانت تعكس بوضوح تقدماً ملموساً في حركة الجيش الشعبي وسيطرته على مناطق واسعة من الجنوب خارج المدن الرئيسية . ويبدو ان نجاحه المبكر في مناطق الدينكا في اعالى النيل وبحر الغزال قد ساعد على توسيع قاعدة المعارضة والمقاومة المحلية في منطقة الاستوائية ، وبالتالى انكشاف المنطقة لعمليات الجيش الشعبي . ففي البداية كانت المجموعات القبلية في شرق الاستوائية تعارض وتقاوم نشاط الحركة ، كجزء من موقفها العام المعارض لهيمنة القبائل النيلية ، التى اصبحوا يشعرون بوطاتها بشكل متزايد ، ولكن تغير الوضع بعد ذلك . ومع توسع العمليات العسكرية ، تمكنت الحركة من الاستيلاء على بعض المحطات الخارجية ، مثل الجكو في الحدود الاثيوبية ، وعلى مدينة كبويتا في شرق الاستوائية . وبذلك امتدت العمليات الى معظم مناطق الجنوب ، باستثناء غرب الاستوائية ، التى ظلت بعيدة نسبياً عن تأثير هذه العمليات . وتمثل رد فعل الحكومة في اعادة نشر وتوزيع قواتها ومحاولة تطوير ادائها العام . ولكن الظروف التى عاشها الجيش ادت الى تدهور اوضاعه واضعاف حماسه وروحه المعنوية . وذلك لا يعنى ان القوات المسلحة كانت تفتقد الشجاعة ، بل يعنى التأثير السلبي لموجات التطهير المتعاقبة وسط الضباط خلال سنوات نميرى ، وضعف الاهتمام بتطوير قدراتها وتوفير

احتياجاتها . فقد ادت موجات التطهير المتتالية الى اضعاف الكفاءة واشاعة مناخ عدم الاستقرار . ومعظم المجندين الجدد كانوا من شباب غرب السودان ، الذين ظلوا يشعرون بعزلة قاتلة ومخاطر حقيقية ، بحكم الشروط الخاصة بحماية الحاميات العسكرية البعيدة ودوريات الحراسة الليلية في الجنوب . ونتيجة لذلك ، بالاضافة الى النقص الكبير في الامدادات ، بما في ذلك الامدادات العسكرية ، بسبب عدم توفرها اصلاً او لمشاكل المواصلات ، نتيجة لكل ذلك تدهورت اوضاع القوات المسلحة وضعف حماسها وتدنت روحها المعنوية ولم تعد قادرة على القيام بمسئولياتها . وفي المقابل ، كانت قوات الحركة تضم بعض العسكريين السابقين ، الذين شاركوا في القتال في ظروف مماثلة ، وتتمتع بامكانيات تسليح وامدادات وتدريب افضل من قوات حركة الأنيانيا السابقة .

وفي محاولة لاحتواء تقدم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، قامت الحكومة بمواصلة سياسة نميري الخاصة بتسليح المليشيات القبلية ، ولكن هذه السياسة لم تحقق نجاحاً كبيراً في الجنوب . ففي اعالي النيل ، على الأقل ، ظلت قوات الأنيانيا الثانية المكونة ، بشكل رئيسي ، من ابناء قبيلة النوير ، ظلت تشكل حزاماً خارجياً حول حاميات ملكال ، بهدف ابقاء الجيش الشعبي بعيداً عن تلك الحاميات . وفي الاستوائية قامت الحكومة بتسليح مجموعات من قبيلة المورلي لتحقيق نفس الاهداف ، كما قامت بتجنيد بعض اللاجئين اليوغنديين ، بما في ذلك انصار الجنرال عيدي امين . ولكن ذلك ادى فقط الى تعريض معسكرات اللاجئين لهجمات الجيش الشعبي . وفي نفس الوقت تم تسليح بعض المليشيات القبلية في الشمال ، في اوساط الرزيقات والمسيرية في جنوب كردفان ودارفور ، بهدف حماية الشمال والقيام بغزوات داخل منطقة بحر الغزال ، المعروفة بتأييدها ودعمها للحركة الشعبية .

وكان للنشاطات العسكرية تأثيرات سلبية كبيرة على سياسة الحرب ، وصلت ذروتها في ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما امتدت هجمات الجيش الشعبي الى داخل محافظة النيل الازرق بالاقليم الاوسط ، وخاصة عندما قام باحتلال مدينة الكرمك ، على الحدود الاثيوبية . فقد ادى ذلك الى اثارة مشاعر سلبية واسعة مضادة لتوجه الحركة لخلق حركة شعبية وطنية تضم كل المناطق المهمشة في الشمال والجنوب . وتمثل اهمها في خلق شعور بأن تمديد الحرب الى داخل « الشمال» يشكل مسألة مختلفة نوعياً عن استمرارها في الجنوب . فاستمرارها في الجنوب قد يكون امراً مؤسفاً ، لكنه مسموح به سياسياً . اما امتدادها للشمال ، فان ذلك لا يمكن قبوله او التسامح معه . وهكذا انفجرت موجة عالية من الغضب والهستيريا الشوفينية في اوساط الشماليين ، ادت الى دمغ كل الذين ظلوا يعملون للوصول الى تسوية سياسية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالخيانة الوطنية والعمالة للقوى المعادية ، والى احداث توترات واسعة تهدد بانفجار اعمال عنف ضد المجموعات الجنوبية المستقرة في الشمال . وامتدت التأثيرات السلبية الى ظهور مناقشات مفتوحة حول حق الجنوبيين في العيش في « الشمال » وضرورة

تقسيم السودان وحق « الشمال » في الانفصال وتكوين دولته المستقلة . وكل ذلك يمثل ابتعاداً اكثر واكثر من هدف الحركة الخاص ببناء سودان موحد . ومن جهة اخرى ، هناك توجه آخر أطل برأسه في تلك اللحظة ، تمثل في المواجهة بين « العروبة» و « الافريقية .» وتعمق هذا التوجه من خلال نداءات الحكومة المتكررة للدول العربية لتقديم الدعم العسكرى للسودان . وتطور الوضع وسط الدول العربية ، من حالة التجاهل العام لما يجرى في الجنوب في الفترة السابقة الى النظر اليه كحملة عسكرية مدعومة من اثيوبيا ضد الامة العربية . ووقتها تدفقت المساعدات من عدد من دول الشرق الاوسط ، مثل ليبيا والعراق والسعودية والاردن وايران . وفي تلك الظروف اصبح الحديث عن الهوية«السودانية» وشخصية السودان العربية والافريقية ، اصبح الحديث حول ذلك لغواً ، بعد ان اكتسحه فيضان مشاعر العروبة والاسلام ، التى فجرها العدوان «الافريقي» (او عدوان الافارقة غير القانعين بوضع دارهم كدار حرب) .

لقد ادى تصاعد النزاع العسكرى وتدهور العلاقات السياسية بين الحكومة والحركة الشعبية الى اضعاف كل الذين كان بامكانهم القيام بدور الوسيط الوطنى . وادى ، ايضاً ، الى تدهور وضع التجمع الوطني وتحوله من مركز نشط ، كما حدث في اعلان كوكادام ، الى مجرد تجمع لفلول العملاء والخونة ، حسب وجهة النظر السائدة تلك الايام . وشمل التدهور حتى الاحزاب الجنوبية صاحبة القضية والمدافع الرئيسي عن مطالبها . فبالرغم من تشتت هذه الاحزاب ، يمكن القول انها كانت تمثل جزءاً مرغوباً في النظام السياسي القائم . ولذلك ظلت تتلقى استحقاقاتها في مجالات التوزير والتوظيف والخدمات الاخرى . وبعضها بدأ يعمل لخلق نفوذ سياسي خاص من خلال اجراء اتصالات مع الحركة الشعبية . وفي بداية عام ١٩٨٧ ، وبدفع من الكنائس ، قامت هذه الاحزاب بتوحيد نفسها في جبهة سياسية واسعة اسمتها جبهة الاحزاب الافريقية السودانية (USAP) وبدأت اتصالات مع الحركة في يوغندا وكينيا واثيوبيا ، بدعم مباشر من حكومات تلك الدول . وعند عودتهم الى الخرطوم ، التى كانت مشغولة بمناقشات واسعة حول تكوين ائتلاف حكومي جديد ، اعلنوا انهم لن يشاركوا في تلك المناقشات الا بعد الغاء قوانين الشريعة والمعاهدات القائمة في البلاد . ولكن السياسيين الجنوبيين يمكن اخضاعهم بسهولة كما تؤكد ذلك تجربة علاقاتهم مع الشماليين . وعند عودتهم للخرطوم وجدوا ان الاحداث ،بما في ذلك احتلال الكرمك ، لا تساعدهم على القيام بتحرك واسع وفعال . فالاحزاب الشمالية لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية ، خاصة بعد ان قامت باصدار وثيقة جديدة حول توجهاتها ، اسمتها ميثاق السودان . وهى وثيقة عادية لكنها كانت تستهدف الحلول محل وثيقة اعلان كوكادام ، كنقطة بداية لاى تحرك نحو مؤتمر دستورى وطنى ، الامل الوحيد الذي ظل يتعلق به الجميع كأساس لانقاذ السودان وحل مشاكله .. ووقعت على الميثاق الاحزاب الرئيسية الثلاثة ، وبذلت جهود كبيرة لاقناع الاحزاب الافريقية السودانية بقبوله والتوقيع عليه ، خاصة بعد ان اتسعت فجوة الخلاف بين الاحزاب الشمالية والحركة الشعبية .

ان الفشل في معالجة مشكلة الجنوب يؤكد ، مرة اخرى ، تأثير الجنوب الفعال في اتخاذ خطوات هامة في طريق التغيير . فقد قام الحزب الاتحادى الديمقراطى ، بدفع من مصر ، بمحاولة لكسر حالة الجمود من خلال مباحثات مباشرة مع الحركة انشعبية في نهاية عام ١٩٨٨ . وفي هذه المرة تراجعت الحركة عن مطالبتها بالغاء الشريعة وطالبت فقط بتجميد الخطوات الجارية لاصدار قوانين جديدة (بمبادرة من الجبهة الاسلامية وحسن الترابي ،النائب العام ووزير العدل .) وعلى اى حال ، هذا الامل في تحقيق السلام ، الذى وفرته هذه المبادرة ، لم يجد تأييد ودعم حلفاء الحزب الاتحادى في الحكومة ، حزبي الامة والجبهة ، وذلك لان الاول شعر بخطورة تفوق الاتحاديين عليه في هذه القضية الاساسية ، والثانى نظر اليها كخطر يهدد بتبديد حلمه في اصدار قوانين شرعية جديدة . ونتيجة لذلك انسحب الحزب الاتحادى من الحكومة . ومع اشتداد حالة الاستقطاب ودخول الوضع السياسي برمته في طريق مسدود ، تحركت القوات المسلحة في محاولة اخيرة لكسر حالة الجمود والخروج من المأزق السياسي القائم . فقد تقدم ضباط الجيش بمذكرة في بداية ١٩٨٩ تطالب بتسريع خطوات السلام في البلاد عن طريق اتفاق الميرغنى / قرنق ، وذلك بعد تكرر الهزائم العسكرية في الجنوب وسقوط نمولي وتوريت في شرق الاستوائية . ونتيجة لذلك ازداد الوضع السياسي تشوشاً وارتباكاً . ومع الشعور المتزايد بعدم قدرة تحالف الامة / الجبهة على الاستمرار ، بحكم معارضة القوات المسلحة لاستمرار الحرب ووقوفها بقوة مع اتفاقية السلام ، مع كل ذلك ازدادت احتمالات حدوث انقلاب عسكرى في البلاد لحسم الموقف وتحريك الوضع .

وفي النهاية ، استمر الصادق المهدى في موقعه كرئيس للوزراء ، ولكن في ائتلاف مع الحزب الاتحادى وقوى اخرى ، ووقوف الجبهة الاسلامية في المعارضة (من هنا دعى الترابي لاعلان الجهاد ضد حكومة الشتات ، حسب تعبيره ، ولكنه لم يجد استجابة تذكر .) والجديد هنا ان الائتلاف الجديد التزم بتحريك عملية السلام ، وفقاً لاتفاقية الميرغنى / قرنق . وبعد اتصالات اولية مع الحركة اعلن عن ايقاف اطلاق النار لمدة شهر ، وذلك لمساعدة الجهود الجارية لدفع عملية السلام في اتجاه عقد المؤتمر الدستورى الوطنى الجامع لمناقشة مستقبل السودان الجديد . وبدا في تلك اللحظة ان الاحزاب الرئيسية والحركة الشعبية والقوات المسلحة وقوى التجمع الوطنى ، بدا في تلك اللحظة ان هذه القوى تتحرك بالفعل في اتجاه تحقيق السلام وايقاف الحرب الاهلية .

ومع ذلك ، ورغم اتخاذ بعض الخطوات الهامة ، كان التقدم يبدو ضعيفاً ، كما ظل على الدوام . فالصادق المهدى كان اقل التزاماً بعملية السلام من الاتحاديين ، حلفائه في الحكم. وضباط القوات المسلحة بدأوا يشعرون بان مذكرتهم لم تجد الاهتمام الكافى . والمهدى، من جانبه ، كان يتخوف من خطر انقلاب محتمل .. وفي منتصف يونيو ١٩٨٩ اعلنت السلطات المسؤولة عن اكتشاف مؤامرة « مايوية» تضم ضباطاً داخل الخدمة وخارجها ، واكدت ان المحاولة احبطت في مهدها . ويبدو ان استمرار حالة عدم الثقة بين الحكومة والقوات المسلحة ، هى التى ادت ، في النهاية ، الى انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ .

ويرى البعض ان ذلك كان امراً محتوماً ، بحكم تطور الاحداث في المسرح السياسي .

جاء انقلاب يونيو ١٩٨٩ من ضباط الرتب العسكرية المتوسطة ، بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير ، وهو في منتصف العقد الخامس من عمره ، وارتباطه بالقوات المسلحة يمثل نموذجاً تقليدياً ، بتدرجه العادى وخدمته في معظم الاسلحة والمناطق العسكرية ، ومن ناحية اجتماعية ينحدر من اسرة ختمية تسكن الخرطوم بحرى . وبعد الكلية العسكرية تلقى تدريباً في مصر والولايات المتحدة وشارك في العمليات العسكرية بالجنوب . وزملاؤه في مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني يتميزون بنفس هذه الصفات ، خاصة العمر والخبرة والتدريب والجذور الاجتماعية . ومع وجود بعض الشائعات حول ارتباط الانقلاب بأيدي اجنبية (مصر واصدقاؤها كانوا في الصورة بمعلومات كافية) الا ان كل المؤشرات تؤكد انه انقلاب عسكرى وطني تقليدى ، واهتماماته المباشرة كانت واضحة ومعروفة ، تمثلت في فشل الاحزاب الطائفية ومعاناة الشعب من تدهور الوضع الاقتصادى الناتج من التخزين والسوق الاسود والفساد . والحرب الاهلية ،ايضاً ، كانت في مقدمة اهتمامات الانقلابيين . وخلال ايام معدودة كانوا في طريقهم للاتصال بالحركة الشعبية والدخول معها في جولة مفاوضات جديدة. ولاحت في الافق آمال كبيرة في تحقيق السلام ، بحكم انتقال المفاوضات الى المحاربين انفسهم ، بدلاً من الحوار مع القوى السياسية المشوشة ، وذلك بالاضافة التى التشابه في النظرة لسلبيات النظام القديم . ولكن ، سواء ادى ذلك للوصول لاتفاقية سلام نهائي ام لم يؤدى ، فإن مشكلة بناء نظام سياسي ثابت ومستقر في السودان تظل باقية ومستمرة وتحتاج الى مشاركة كل اهله في حلها .

ان اهمية الحرب وسيطرتها على المسرح السياسي لم تساعد على بروز المأزق الاقتصادى ، الذى كانت تمر به البلاد . وفي هذا الجانب ، ايضاً ، لم يحدث تقدم ملموس ، نتيجة لمشاكل وصعوبات عديدة ، فقد ادى استمرار الحرب الى تدهور الاوضاع الاقتصادية ، بشكل متسارع ، وذلك بحكم ارتفاع تكلفتها الى حوالى المليون دولار يومياً (البعض يقول ان هذا الرقم مبالغ فيه ، والهدف منه محاولة جذب المساعدات والدعم المالى من الدول العربية) ولكن ، مع استمرار الحرب او بدونها ، هناك مشكلة مديونية السودان الخارجية ، وهى مشكلة حقيقية وكبيرة . ونتيجة لضخامة المديونية (١٠,٦ بليون دولار) تظل هناك حاجة ملحة لدعم دولى واسع ، له تأثيره المباشر في استقلالية الحكومة في مجال تخطيط وصياغة السياسات الاقتصادية . وهكذا ، تصبح هذه السياسات ، في النهاية ، ضحية للمناورات السياسية حول برنامج تقشف اقتصادى محدد حسب الشروط التى يطلبها الدائنون الدوليون ، وذلك عن طريق محاولة تخفيف تلك الشروط وتحاشى شبح الانفجار الشعبي المتوقع في مواجهة اى برنامج من هذا النوع . ويتأرجح موقف السياسيين في الغالب بين الظهور بمقاومة الضغوط الاجنبية او ترك المشكلة كما هى لحكومة قادمة . وفي الحالتين تظل المشكلة قائمة . وفي قلب لعبة التوازن هذه تبرز مشكلة العلاقة بين الحكومة وصندوق النقد الدولى ، مع انه لا يمثل

الدائن الرئيسي . والواقع ان اهمية هذه العلاقة تنبع من ان الدائنين الرئيسيين ، مثل البنك الدولى ومجموعة نادى باريس ، يربطون علاقاتهم مع السودان بتوصله لاتفاق مع الصندوق . وهكذا ،ادت مشكلة هذه العلاقة الى استقالة وزير المالية في الفترة الانتقالية . وقبيل فترة قصيرة من تسلم الصادق المهدى لمهامه كرئيس للوزراء ، اعلن الصندوق اعتبار السودان غير مؤهل لمزيد من الديون ، بحكم ارتفاع مديونيته للصندوق الى حوالى ٥٠٠ مليون دولار وعجزه عن سدادها .

في الحكومة الائتلافية تسلم مهام وزارة المالية والاقتصاد الدكتور بشير عمر ، الاكاديمي الشاب والقيادى البارز في حزب الامة . وكان عليه الدخول في مفاوضات مع الصندوق في ظروف وعي شعبي واسع بتجربة نميرى في انتهاج هذا الطريق في النصف الاول من الثمانينات ، والتي ادت عملياً الى تدهور الوضع الاقتصادى بشكل عام ، وتزايد النقص في الامدادات وارتفاع معدلات التضخم بشكل خاص . وفي مواجهة هذا الوعى الشعبي الواسع ونتيجة لضعف الحكومة الائتلافية ، لم يتمكن الوزير من احراز اى تقدم في المفاوضات . وفي النهاية ، بدأت في اكتوبر ١٩٨٧ تحركات جادة للوصول لاتفاق محدد ، خاصة ان الحكومة تقدمت بتصورها لبرنامج التقشف الاقتصادى المطلوب . ونتيجة لذلك الاتفاق تم تخفيض سعر الجنيه السودانى مقابل الدولار بحوالى ٤٥ ٪ (كان السعر الجديد لا يزال اقل من سعره في السوق الاسود) وذلك مع الالتزام بعدم تطبيق السعر الجديد على مجموعة مختارة من السلع المستوردة ، تشمل البترول والقمح والامدادات الطبية . وفي الوقت نفسه شمل الاتفاق تخفيضات اساسية في حجم الدعم الحكومي للبترول والسكر والاسمنت ، الامر الذي ادى الى ارتفاع كبير في معدلات التضخم والنقص في الامدادات . وفي مقابل كل ذلك ، التزم الصندوق بتأجيل دفع المديونية المستحقة وتقديم تسهيلات اضافية ، وبالتالي اعادة التعامل مع السودان والغاء القرار السابق الخاص بعدم اهليته لمزيد من الديون .

كان هدف التسهيلات الاضافية دعم برنامج الانقاذ والاصلاح الاقتصادى الرباعى ، الذى تأخر كثيراً ، وتحدثت عنه الحكومة كإنجاز سودانى كبير . ولكنه كان ، في جوهره ، يمثل انعكاساً للتفكير السائد في اوساط البنك وصندوق النقد الدوليين . وحسب هذا البرنامج ، سوف تقوم الحكومة بتشجيع الانتاج الزراعى ، خاصة قطاع الصادرات ، وبخفض الانفاق الحكومي العام حيثما كان ذلك ممكناً . وستقوم بتخفيض اضافي في حجم الدعم الحكومى ، مع المحافظة على مستوى معين من اسعار السلع الاساسية . ومن خلال تطبيق هذا البرنامج والدعم المتوقع من الصندوق سوف يتمكن السودان من اعادة التعامل مع دائنيه الرئيسيين واقناعهم بانه ، رغم موافقة الدول الغربية على سياساته الاقتصادية ، فإن وضعه الاقتصادى لا يسمح بجدولة مديونيته الضخمة ، وانه يأمل ان تجد هذه المشكلة حلاً مناسباً . ولكن المتشككين كانوا يؤكدون ان مثل هذه السياسات والآمال طرحت في فترات سابقة وفشلت في تحقيق اهدافها ، ليس فقط بسبب تدهور اسعار الصادرات وضعف استجابة الدائنين لتخفيف عبء المديونية . ومع

ذلك كانت هناك زيادة كبيرة في انتاج الغذاء ، نتيجة لارتفاع مستوى الامطار بعد سنوات الجفاف السابقة .

دولة ما بعد نميري :-

لقد دخلت الدولة في عهد نميري في حالة واسعة ومتزايدة من الفوضى والفساد . وكان من المتوقع ان تقوم مؤسسات الفترة الانتقالية ، التى اعقبت سقوط نظام نميرى ، بعملية تطهير واسعة تعيد لجهاز الدولة كفاءته وسمعته الطيبة . ولكن ذلك لم يحدث ، نتيجة لسيطرة العقلية المحافظة وسط المجلس العسكرى والحكومة الانتقالية (هذا يؤكد نظرة الحركة الشعبية بان ما حدث في ابريل ١٩٨٥ كان مجرد تغيير شكلي في النظام الحاكم) وانشغال الحكومات الحزبية ، التى صعدت الى كراسي الحكم بعد الانتخابات ، بمشاكل ومناورات قوى الائتلاف الحاكم . ولكن مع استمرار حملات شجب وادانة النظام السابق ، كان لا بد من تقديم كبش فداء عن طريق اجراء بعض المحاكمات ، خاصة ان نميرى نفسه لا يمكن تقديمه لمحاكمة علنية بسبب رفض الحكومة المصرية تسليمه للسلطات السودانية . وهكذا جاءت محاكمة زملائه في مجلس قيادة الثورة السابق ونائب رئيس الجمهورية ، عمر محمد الطيب ، الذي كان مسئولاً عن جهاز امن الدولة ، وبهاء الدين محمد ادريس ، وزير الدولة للشئون الخاصة بالقصر الجمهورى . وصدرت احكام بسجنهم لمدد طويلة ، ولكن المحاكمات ، بشكل عام ، كانت قليلة نسبياً ، وبعضها ، خاصة محاكمات الفساد المالي ، انتهت بغرامات وتسويات ودية بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعاً من عقوبات صارمة . اما الصفوة التجارية المحظوظة ، التى استفادت من علاقاتها الحميمة بالنظام المايوي واركانه ، فقد تمكنت من النجاة بسهولة . وكذلك موظفو الخدمة المدنية ، الذين ظلت تعتمد عليهم هذه الصفوة في تسهيل صفقاتها المالية والتجارية . وهكذا ، اكدت العلاقات الاجتماعية السودانية ، مرة اخرى ، امكانية تحاشي علميات تطهير واسعة في معظم الوزارات والمصالح الحكومية . وبذلك انفتح الطريق ، خلال فترة قصيرة ، لعودة ممارسات الفساد المالى والادارى ، من جديد ، في مختلف مستويات جهاز الدولة . وكانت تجارة اليورانيوم من ابرز الممارسات التى انتقلت من فترة نظام نميرى وظلت مستمرة في السنوات اللاحقة . فقد انتشرت قصص كثيرة حول هذه التجارة منذ بداية الثمانينات ، واشارت بعض المعلومات الى تواجد اليورانيوم في منطقة جبال النوبة وقيام احدى شركات البترول باستغلاله وتصديره دون علم السلطات الحكومية . وفي وقت لاحق اكدت عدة تقارير تورط نميرى نفسه في عدة صفقات للسماح لشركة المانية بدفن نفايات اليورانيوم في صحراء شمال دارفور . وفي عام ١٩٨٧ برزت مؤشرات قوية تؤكد استمرار نشاطات اخرى وتحول الخرطوم الى مركز دولى لسوق سوداء في تجارة البلوتينيوم ، اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في تركيب السلاح النووى . ويبد وان المراكز الدولية العاملة في تجارة الاسلحة كانت تقوم بتهريب كميات كبيرة من المعامل الاوربية لعرضها وبيعها باسعار عالية . ومن

خلال العلاقات الحميمة ، التي كانت تربط نظام نميري ببعض تجار السلاح ، امثال خاشقجي ، كان ضباط اجهزة امن الدولة وبعض التجار المحليين يقومون بترتيب اجراءات البيع والشراء في مطار الخرطوم الدولي ، وذلك مقابل عمولات مغرية . وتشير المعلومات الى ان باكستان وجنوب افريقيا وليبيا واسرائيل والعراق وايران والارجنتين وغيرها كانت تتعامل مع هذا السوق بشكل منتظم . ويبدو ان العراق كان من اوائل الدول التي تمكنت من الحصول على طلباتها . وبعد عام واحد فقط ، أي في عام ١٩٨١ ، قامت اسرائيل بضرب منشئاته النووية . وحتى بعد سقوط نميرى ، ظلت المجموعات المرتبطة بهذه التجارة تواصل نشاطها بجرأة وتحدى . وفي عام ١٩٨٦ كشفت المعلومات حدوث ثلاث صفقات ، على الاقل . وفي عام ١٩٨٧ تدخلت سلطات الامن السوداني لانهاء تلك العلميات ، وذلك ، كما ظهر في البداية ، بهدف ربطها بممارسات وعناصر النظام المايوي السابق ، ولكن المحاولة لم تنجح ، بسبب تورط احد اقرباء رئيس الوزراء نفسه ومشاركته فيها . وهكذا ، بدلاً من استغلالها لتشويه سمعة النظام السابق ، بدأت السلطات الحكومية تعمل على تغطية الفضيحة بكاملها واعتقال ضابط الامن السابق الذي قام بتسريب المعلومات للصحفيين السودانيين والاجانب . ورغم التأكيد الرسمي بتوقف هذا النشاط في الفترة اللاحقة ، فهناك ما يؤكد استمرارها بعد سقوط نميرى وانتشار مراكزها في مفاصل جهاز الدولة .

ونتيجة لتردد السلطات المعنية في تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والخربة ، لم تشهد الادارات الاقليمية ، ايضاً ، اى تغيير ملموس . فقد قامت السلطات باعتقال عدد كبير من حكام الاقاليم والوزراء الاقليميين بتهم الفساد المالي والادارى ، ولكن معظمهم وجد معاملة كريمة واطلق سراحهم في النهاية . واعيد تعيين الحكام العسكريين السابقين في مواقعهم السابقة حتى انعقاد المؤتمر الدستورى الوطني وتوصله الى حل ملائم لمشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك . وفي الواقع العملي لم يحدث اى تغيير ملموس في اوضاع الاقاليم بشكل عام . ففي الاقليم الشرقي ، مثلاً ، ابعد ابناء البجا ، الذين ارتبطوا بالحكومة الاقليمية هناك ، ولكن الحال استمر كما كان في السابق . وفي الوقت نفسه لم يشهد جهاز الدولة الاقليمي اى تغيير يذكر وظل معظم الموظفين السابقين في مواقعهم ، وظلوا يديرون عملهم بنفس الطرق والاساليب القديمة ، في انتظار الاصلاحات المنتظرة من المؤتمر الدستورى والمؤتمرات الاخرى المقترحة .

التدهور الاجتماعي :-

بينما بقى جهاز الدولة هكذا ، دون تغيير ملموس ودون تحسين فعلي في ادائه العام ،ظل التدهور والتحلل الاجتماعي ، الذي شهدته سنوات نميرى الاخيرة ، مستمراً ، وظلت السياسات الحكومية الجارية ، او على الاصح ظل غياب تلك السياسات يعمل في اتجاه تعميق وتفاقم تلك الوضعية . وكانت حالة القلق والاضطراب السائدة في المناطق

الحضرية ، والتي ظلت مستمرة بشكل اوسع واعمق ، كانت هذه الحالة تمثل خطراً سياسياً ماثلاً ومباشراً . وكانت اسبابها الواضحة تتمثل في التدهور المستمر في الامدادات والارتفاع المتواصل في معدلات التضخم . وكانت الحالة النفسية العامة مستعدة لاستقبال تطورات معينة في السياسات الاقتصادية بردود فعل شعبية واسعة . ففي خريف عام ١٩٨٧ قامت الحكومة باجراء تخفيض كبير في سعر الجنيه مقابل الدولار . وخلال ايام معدودة تحركت مظاهرات الاحتجاج والمعارضة الشعبية في شوارع العاصمة والمدن الاخرى . ويبدو ان ظروف الانفتاح الديمقراطي ، التي اعقبت انتفاضة ١٩٨٥ ، كانت تساعد ، ايضاً ، على تحريك حالة القلق والاضطرابات الحضرية ، من خلال المطالبات والاضرابات النقابية والمظاهرات الشعبية المصاحبة لها . ولذلك وجدت الحكومة المنتخبة نفسها محاصرة بين ضغوط التضخم على مختلف فئات القوى العاملة ، خاصة العاملين بقطاع الدولة ، وتوقعات صندوق النقد الدولي بعدم للجوء لزيادات تضخمية في الاجور والمرتبات . ولكن الحكومة اضطرت لاعلان زيادات في اجور العاملين في الدولة ، بنسبة اقل من معدلات التضخم ، وذلك بهدف تهدئتهم. وادى ذلك الى تدهور اكثر في مستويات المعيشة وبالتالي اتساع حالة القلق والاضطراب في المناطق الحضرية عموماً . وتضاعف تدهور الاحوال نتيجة لتدفق موجات واسعة من النازحين ، خاصة من الجنوب ، في المدن الشمالية . وتشير المعلومات الرسمية الى تزايد اعدادهم في اطراف العاصمة حتى وصلت في عام ١٩٨٧ الى حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، والى حوالي المليونين في المدن والمناطق الشمالية بشكل عام . وكان لا بد ان يؤدى ذلك الى الضغط على الخدمات المتوفرة وانتشار الجريمة وتدهور الحالة الامنية عموماً ، بحكم الظروف المعيشية القاسية التي كانت تعيشها هذه المجموعات .

كان تدفق موجات النازحين نحو المدن والمناطق الحضرية يشير الى تدهور اوضاع المناطق الريفية وامتداد حالة الاضطرابات الاجتماعية الى هناك . وكان الجنوب الاكثر تأثراً من غيره في هذا المجال ، بحكم تصاعد عمليات الحرب الاهلية وتوسعها في معظم مناطقه وانتشار عمليات العنف في اوساط مجتمعاته المحلية من قبل الجيش الشعبي والجيش الحكومي والمليشيات القبلية المختلفة . ومع استمرار الحرب وتوسعها وتزايد نشاط المليشيات القبلية بدأت الانقسامات والمناورات القبلية تبرز كعامل هام في الصراع . وهكذا اصبحت التقارير تتحدث عن صراعات واعمال عنف واسعة وسط مجموعات القبائل الجنوبية ، خاصة في مناطق بحر الغزال . وفي نهاية عام ١٩٨٧ ادت الى انقسام مدينة واو ، عاصمة بحر الغزال ، بين مجموعتي الدينكا والفرتيت المتصارعتين . ومن جهة اخرى ، بدأت المنطقة تشهد صراعات عرفية خطيرة ، من خلال تشجيع قبائل البقارة العربية على القيام بعمليات عسكرية متواصلة ضد معسكرات الجيش الشعبي في داخل الجنوب . ولكن هذه العمليات تحولت ، في الواقع العملي الى غزو لنهب الماشية وممتلكات السكان المحليين وخطف ابنائهم واسترقاقهم في الشمال .

والمفارقة ان اهم هذه العمليات كانت في عهد الصادق المهدى وفي منطقة نفوذ تقليدي لطائفة الانصار وحزب الامة . وادى ذلك الى تشبيهها بعمليات النهب والاسترقاق التى كانت سائدة في عهد دولة المهدية في القرن الماضي . فقد اشار تقرير مشهور، كتبه اكاديميان سودانيان ، الى مذبحة في مدينة الضعين ، على خط السكة حديد المتجه الى مدينة نيالا في الغرب ، راح ضحيتها اكثر من الف من رجال ونساء واطفال الدينكا ، وذلك في ٢٧ - ٢٨ مارس ١٩٨٧ وبواسطة قبيلة الزريقات العربية (٤) . وفي مناقشته لاسباب هذه المذبحة ، وجه التقرير الاتهام ، بشكل مباشر ، الى سياسات الحكومة في فترة ما بعد سقوط نميرى ، بشكل خاص . فقد اشار الى ان المنطقة كانت تشهد حالة استقرار وسلام وعلاقات طيبة بين الدينكا والمجموعات القبلية العربية ، نتيجة لاتفاق وقعه الطرفان في عام ١٩٧٦ بالقرب من مدينة بابنوسة . وخلال فترة المجاعة في عامي ٨٤ / ١٩٨٥ اضطرت المجموعات العربية للتحرك جنوباً بحثاً عن المياه والمراعي ، دون اثارة اى توترات مع قبائل الدينكا . وفي فترة المجلس العسكرى الانتقالي والحكومة المدنية المنتخبة بدأت القوات المسلحة ، بشكل متعمد ، في احياء النزاعات والصراعات بين الدينكا والرزيقات ، بهدف مواجهة الجيش الشعبي ومنعه من تمديد الحرب الاهلية الى جنوب كردفان ودارفور . ونتيجة لذلك بدأ الرزيقات في تصعيد وتوسيع غزواتهم وعملياتهم العسكرية في داخل بحر الغزال . ولحماية انفسهم اضطر الدينكا للاحتماء بقوات الجيش الشعبي او النزوح لبعض المدن الشمالية ، مثل مدينة الضعين . وهكذا ، كان لابد ان يثير وجود ١٦,٠٠٠ دينكاوى في هذه المدينة الصغيرة ، كان لابد ان يثير توترات ونزاعات قبلية واسعة ، كما حدث فعلاً في المذبحة المذكورة . وبالاضافة الى دور السياسات الحكومية في اثارة المشاعر والحساسيات العرقية ، التى ادت الى المذبحة ، رغم رفض الحكومة المنتخبة لهذا الاتهام ، جاء عجز السلطات الحكومية وعدم قدرتها في السيطرة على الموقف ليحول الوضع لمأساة حقيقية . فقد كانت الضعين تمثل مركز رئاسة مجلس منطقة شرق درافور ، ولكن شرطتها المحلية لم تستطيع احتواء هجمات الرزيقات وحماية مجموعات الدينكا ، وذلك رغم محاولاتها الجادة في البداية . وعندما فكرت في تحريك هذه المجموعات المحاصرة والمهددة ، لم تجد سوى ادخالها في عربات السكة حديد ، التى تعرضت الى هجمات لاحقة قتل فيها حوالى ٢٠٠ من الدينكا ، مات معظمهم نتيجة للاختناق والاحتراق وسط النيران الملتهبة في تلك العربات . ونتيجة لكل ذلك يؤكد التقرير اتهامه للحكومة واعتبارها السبب الرئيسي في تلك المجزرة وذلك بسبب سياساتها ، التى ادت الى اثارة النزاعات والصراعات القبلية ، وعجز السلطات المحلية وعدم قدرتها في منع تلك الصراعات او السيطرة عليها بعد تفجرها .

هكذا تبدو مذبحة الضعين كنتاج مباشر لسياسة الحكومة ، التى قامت بتسليح المليشيات القبلية واثارة النزاعات والصراعات العرقية في المنطقة . وقد تكون هناك نتائج اخرى ، غير مقصودة ولكنها ممكنة في مثل هذه الحالات . فقد اصبح نهب الماشية يمثل هدفاً ثابتاً لغزوات هذه المليشيات وعملياتها العسكرية في الجنوب (ربما كان ذلك

لتعويض النقص الكبير في الماشية الذي شهدته فترة الجفاف في تلك المنطقة .) وفي وقت لاحق بدأت بعض التقارير تتحدث عن حملات لجلب الرقيق ، وعن وصول مجموعات منهم الى الخرطوم نفسها . ووجدت هذه التقارير اهتماماً واسعاً في الصحف الاجنبية .

ان الصورة العامة للجنوب تشير الى انه دخل في حالة واسعة من الخراب والتدمير لم يشهدها في تاريخه من قبل . وادت هذه الظروف الى نزوح اكثر من مليونين من سكانه للشمال . وفي بداية عام ١٩٨٧ اشارت التقارير الى وجود اكثر من ٢٥٠,٠٠٠ لاجيء جنوبي في معسكرات اللاجئين بأثيوبيا ، معظمهم في حالة بائسة ، وذلك بالاضافة الى آلاف المواطنين ، الذين احتموا بملاجيء غير مستقرة وغير آمنة في مدن الجنوب نفسه . وهذا يعني ان نصف سكان الجنوب تقريباً قد اجبر على النزوح الى الشمال والدول المجاورة (اجمالي السكان حوالى خمسة ملايين .) وتشير انطباعات الاعلاميين الذين تمكنوا من دخول الجنوب الى هذا النزوح الواسع وخلو القرى من السكان واشكال مختلفة من التخريب الذي احدثه استمرار الحرب الاهلية لسنوات طويلة . وتشير تقديرات وكالات الاغاثة الى وجود اكثر من مليونين ، معظمهم من الجنوبيين ، من المحرومين من الغذاء وبعضهم يعيش حالة مجاعة حقيقية .

ان عمليات العنف والتدهور الاجتماعي لم تنحصر في الجنوب فقط ، بل امتدت الى مناطق اخرى في الشمال نفسه . واذا كانت السلطات الحكومية قد عملت على نفي مجزرة الضعين وتعتيمها اعلامياً ، بما في ذلك اعتقال احد كتاب التقرير بتهمة الخيانة الوطنية ، فانها لم تستطيع اخفاء حالة التدهور الامني المتزايدة في اقليم دارفور بغرب السودان ، وكانت منذ البداية ، تنظر اليها كمشكلة نهب مسلح ، بشكل رئيسي ، مع تدهور الأوضاع نتيجة لتأثيرات الحرب في تشاد ، وتوفر الاسلحة بطريقة سهلة وواسعة ، وتمكن العناصر المسلحة من الاحتماء بالمناطق الجبلية الصعبة . وهناك ، ايضاً ، بعد آخر وثيق الصلة بالحرب الاهلية في تشاد وتواجد قوات ليبية في دارفور ، كانت له تأثيرات اكثر اتساعاً وعمقاً في الفترة اللاحقة. فقد كان انفلات الحالة الامنية واضحاً ، خاصة في شمال وغرب الاقليم . وفي يناير ١٩٨٨ سافر رئيس الوزراء الى الفاشر لمتابعة المشكلة بشكل مباشر ، ولكن دون نجاح كبير . وفي شرق السودان ظهرت ، ايضاً ، بعض الاحداث العنيفة ، خاصة في بورتسودان ، المكتظة باللاجئين الارتريين الفارين من نيران الحرب وظروف الجفاف . فقد شهدت فترة انتخابات ١٩٨٦ نزاعات وصدامات عنيفة بين البني عامر والنوبة ، ادت الى حرق مناطق كبيرة من احياء النازحين الفقيرة وقتل اعداد من الطرفين . وفي العاصمة الخرطوم نفسها ازدادت حالات العنف الفردى بشكل واسع وادى الى دفع عناصر الطبقة الوسطى والثرية الى تسليح نفسها وحماية منازلها بأسوار عالية واسلاك شائكة (لم تكن هذه العناصر تفكر في ذلك ايام الاستقرار الامني والاطمئنان النفسي الذي كان سائداً في البلاد قبل عشرين عاماً) .

المهم ، بعد فترة قصيرة من سقوط نميرى ، ادت التطورات المتسارعة الى تفاقم

المشاكل والابعاد الطبقية والاثنية والدينية التى ناقشناها في صفحات سابقة . فقد كانت انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥ تتضمن كل هذه العوامل مجتمعة باشكال متنوعة ومختلفة ، حيث افصحت جموع فقراء المدن عن غضبها واستيائها من الاثرياء الجدد بمظاهراتها الصاخبة في شوارع العاصمة . ووضح ، بشكل جلي ، ان قوانين الشريعة كانت مجرد غطاء ديني لنهج العنف والاضطهاد السياسي . ولذلك توجهت المظاهرات مباشرة الى سجن كوبر ، باستيل السودان ، لتحرير السجناء والمعتقلين السياسيين . وكان الجميع على وعى كامل بالتاثيرات السلبية لتصعيد وتوسيع الحرب الاهلية الجارية في الجنوب . وبدلاً من مواجهة اسباب هذه التوترات والصراعات الاجتماعية الحادة ، قام المجلس العسكرى الانتقالي والحكومة المدنية المنتخبة اللاحقة له بالمحافظة عليها كما هى والمساهمة في تعميقها وتوسيعها في كل المجالات.

صحيح ان المجلس والحكومة المدنية قاما باجراء بعض المحاكمات والترتيبات الضرورية . ولكن ذلك لم يؤدى الى تلبية التطلعات التى فجرها سقوط نميرى . فقد تمكن سدنته من الهروب بسهولة من قصاص محتوم . وفي فترة قصيرة عادت الاحزاب القديمة الى منافساتها وصراعاتها غير المجدية حول كراسي الحكم ، الضرورية لرعاية ودعم شبكة علاقاتها وتحالفاتها المرتبطة ببنيانها السياسي والاجتماعي . وفي هذا الاثناء كان ترددها في صياغة سياسات اصلاح اقتصادى جدى ، ولجوءها ، في النهاية ، لفرض برنامج تقشف اقتصادى قاسي ومدعوم من قبل صندوق النقد الدولى ، كان كل ذلك يؤكد ان جموع الفقراء في المجتمع هى التى سوف تتحمل اعباء مثل هذا البرنامج القائم على تخفيض سعر صرف العملة المحلية ورفع الدعم الحكومى عن السلع الاساسية . وكانت غالبية هذه الجموع تواجه ، في الواقع ، مشكلة تدهور مريع في اوضاعها المعيشية في بلد معروف بامكانياته الاقتصادية الواسعة وظل ، طوال عشرات السنين ، يوفر لسكانه غذاءهم الرئيسي بكميات وافرة واسعار زهيدة - ومن جهة اخرى ، لم تواجه مشكلة الشريعة بجدية وحسم ، رغم تاثيرها الكبير في تعقيد مشكلة الدين والسياسة . صحيح ان الروابط الدينية لم تعد جزءاً من العوامل الاساسية للتنظيم السياسي ، ولكن رغم اهمية ذلك ، فإنه لم يحل المشكلة ، بل حافظ على بقاء قوانين الشريعة كقضية سياسية اساسية في الصراع السياسي الجارى في البلاد ، وحولها الى شعار مركزى في نشاط حزب الجبهة الاسلامية القومية . فقد كانت الجبهة تبحث عن وسيلة لدعم موقفها غير الواضح في انتخابات ١٩٨٦ ، من خلال تدعيم مراكزها في المدن والمناطق الحضرية والريفية في الشمال . وكانت تبدو مستعدة لقبول فصل الجنوب عن الشمال تحت راية الحكم الفيدرالى ، بهدف ابعاد كل العقبات التى قد تعرقل مشروعها لبناء دولة اسلامية في الشمال . وكأن ذلك المشروع يمثل بالنسبة لها رسالة يجب تحقيقها رغم كل الظروف .. ونتيجة لذلك ، ومع نمو وتطور مركز الجبهة الاسلامية واتساع شعارات الشريعة ، كان الجنوب يزداد شكوكاً في نوايا الشمال وتتضاعف مراراته من ممارسات السياسيين الشماليين. وكل ذلك كان يساعد على تصعيد وتوسيع

الحرب الاهلية دون اى امل في تسوية ممكنة . وبدلاً من ذلك كان الحال يسير في طريق تفاقم النزاعات والصراعات العرقية والدينية في البلاد بشكل عام وعدد من المناطق والاقاليم بشكل خاص .

ان هذا التدهور الاجتماعى العام لم يكن نتيجة لضعف الحكومة المركزية وعدم فعاليتها فقط ، بل كان ايضاً نتيجة لعجزها وعدم قدرتها (بفعل المصالح والتوجهات السياسية المسيطرة عليها) على مواجهة وحسم الاختلافات الناتجة من الابعاد والعوامل الاساسية المتحكمة في السياسة السودانية (الواقع ان سياساتها ساعدت عملياً على تفاقمها اكثر واكثر .) وهكذا اصبح السودان ، في فترة ما بعد نميرى ، كانه لا سبيل الى حكمه والسيطرة عليه ، وهذه المشكلة كانت لها تاثيراتها الضمنية في السودان نفسه وعلى المجتمع الدولى ايضاً . ولذلك كانت العلاقات الخارجية تمثل عاملاً هاماً في فترة ما بعد الانتفاضة في ابريل ١٩٨٥ .

العلاقات الخارجية بعد نميرى :-

كانت علاقات السودان ، بعد سقوط نميرى ، في حاجة الى تغيير كبير ، وذلك ، على الاقل ، لان المجلس العسكرى الانتقالي والحكومة المدنية المنتخبة كانا يقومان على قاعدة اجتماعية واسعة . ولذلك كان من المتوقع استبدال الاعتماد الكبير على العلاقات الخارجية ، الذى كان سائداً في فترة النظام السابق ، بحريات اوسع للعمل . واكثر من ذلك كان هناك اعتقاد بان استعادة الديمقراطية الليبرالية يمكن ان توفر امكانية مراجعة الدور السلبي للسياسة الخارجية في فترة ما قبل مايو ١٩٦٩ ، وذلك لان المشاكل الحادة ، التى يواجهها السودان الآن ، ببعدها الدولى الواضح (الجنوب والمشكلة الاقتصادية على الاقل) تتطلب انتهاج سياسة خارجية نشطة ومتوازنة . وفي نفس الوقت كان المجلس العسكرى وحكومة الصادق المهدى يشعران بان تابعية نميرى الدولية ، خاصة علاقاته مع مصر والولايات المتحدة الامريكية ، تتطلب اصلاحاً وتقويماً يمكن السودان من انتهاج سياسة « متوازنة» في المجال الدولى . ومن جهة اخرى ، كانت الاحزاب ، هى الاخرى ، تحتاج الى مساعدات ودعم سياسي من حلفائها في الخارج ، وكانت لها توجهاتها ونظرتها الخاصة للسياسة الخارجية (اصبحت هى نفسها مصدراً للاضطراب داخل الحكومة الائتلافية .) وتجربة الوعى بالمحيط الاقليمي ، خاصة البلدان العربية المجاورة ، وبدور القوى العظمى ، كل ذلك كان يؤكد اهتمام المجتمع الدولى بالسودان بشكل اكبر واوسع من فترة ما قبل ١٩٦٩ . ومن بين هذه العوامل كلها كانت الحرب الاهلية تمثل العامل الاكثر اهمية والحاحاً . ولذلك قام المجلس العسكرى ، منذ البداية ، بالبحث عن سياسة خارجية تساعد في احتواء الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان . وتمثل مركز اهتمامه في خلق علاقات ودية مع ليبيا واثيوبيا ، اللتان كان نميرى يعتبرهما كمصدر خطر على نظامه ، بحكم مشاركتهما في حلف عدن خلال تلك الفترة ، ونتيجة لمساندتهما للحركة والجيش الشعبي (ليبيا بسبب عدائها

لنظام نميرى واثيوبيا بسبب دعم السودان ومساندته للحركات المعارضة لحكومتها ، خاصة المجموعات الاريترية) .

كانت ليبيا هي الاسهل ، حيث اعيدت العلاقات معها بعد فترة وجيزة من سقوط نظام نميرى . وبذلك اعلنت ايقاف دعمها ومساندتها للجيش الشعبي وعملت على دفع قرنق على الدخول في مفاوضات مع نظام الحكم الجديد في الخرطوم . وفي وقت لاحق قامت بتقديم اسلحة وامدادات كبيرة للجيش السوداني ، بما في ذلك الطيارات العسكرية ، التي استخدمت في الهجوم على مواقع الحركة (اسقطت منها طيارتان على الاقل في فترة لاحقة) وفي نفس الوقت قام السودان بطرد قيادات المعارضة الليبية ، التي كان نميرى يدعمها ويساندها . ولكن ليبيا كانت واضحة في نظرتها الانتهازية لعلاقتها مع السودان . فإعادة العلاقات لم تكن فقط بسبب ابتعاد نميرى ، عدوها اللدود ، بل ، ايضاً ، لاهمية السودان الاستراتيجية لعلاقاتها مع خصومها في مصر وتشاد (كانت للقذافي مطامع واضحة في تشاد .) وخلال فترة الحكم الانتقالي ، قامت ليبيا بنشر عملائها في البلاد ودعمهم بأموال طائلة ، وبإنشاء لجان ثورية بقيادة عبد الله زكريا (سياسي سوداني كان يقيم في ليبيا وقام بتاليف « الكتاب الاخضر ») ولكن اللجان الثورية السودانية ظلت تعاني من الصراعات والانقسامات الداخلية ، ولم تتمكن من بناء حركة فعالة . وبجانب ذلك ، لم يجد القذافي تاييداً واسعاً في السودان ، رغم انسحابه من دعم ومساندة الجيش الشعبي ، وذلك لان السوداني العادى كان ينظر اليه كشخص غريب الاطوار . ورغم توجه ليبيا لاستغلال امكانياتها المالية في تدعيم موقفها في السودان ، الا انها لم تتمكن من ذلك ، نتيجة لتدهور اسعار البترول في تلك الفترة .

وفي غرب السودان كانت النشاطات الليبية تثير الكثير من الشكوك . فقد كانت لليبيا علاقات طويلة مع دارفور ، شملت تطوراً كبيراً في التبادل التجارى واعداداً متزايدة من المغتربين الدارفوريين العاملين في المدن الليبية . وفي محاولة لدعم موقفه في السودان ، قام القذافي باجراء مباحثات في عام ١٩٨٦ حول توسيع التعاون الاقتصادى بين اقليم دارفور ومنطقة الكفرة المجاورة في الشمال ، بما في ذلك بعض المشاريع الزراعية المشتركة . ولكن لم يتحقق شيء من ذلك ، وبدأ التدخل الليبي في المنطقة يتخذ شكلاً عسكرياً واضحاً . ويبدو ان ليبيا كانت تنظر لسقوط نميرى كفرصة لمحاصرة حسين هبرى في شرق تشاد . وعندما تمكنت قوات الاخير من صد هجوم القوات الليبية في عام١٩٨٧ ، اصبح الوجود العسكرى الليبي في دارفور اكثر ضرورة واهمية . ولذلك بدأت التقارير الصحفية تتحدث ، منذ عام ١٩٨٦ ، عن تواجد وحدات فيلق اسلامي ليبي ، يصل حجمها الى حوالى ٤,٥٠٠ مقاتل ، بالقرب من مدينة الفاشر ، عاصمة الاقليم ، وفي قرى شمال مدينة الجنينة على الحدود السودانية التشادية . وهذا الفيلق كان يتكون من جنسيات متعددة ، شملت عناصر من بلدان غرب افريقيا وحتى من الدروز ، بالاضافة الى عناصر من مختلف قبائل المنطقة . وفي نفس الوقت كانت ليبيا تدعم وتساند مجموعة تشادية معارضة لحسين هبرى ، بقيادة الزعيم التشادى الشيخ بن عمر ، الذي

كان يدير حملاته العسكرية من اراضي دارفور . ولكن حكومة السودان كانت تعمل على اخفاء هذه النشاطات وابقائها بعيداً عن اجهزة الاعلام . ففي البداية حاولت ارجاع حالة الانفلات الامني في المنطقة الى نشاط عصابات النهب المسلح في طرفي الحدود بين البلدين ، وحاولت ، ايضاً تهدئة حسين هبرى ، من خلال نفي وجود قوات ليبية في دارفور . والواقع ان تلك الفترة شهدت بعض الخلافات بين ليبيا والسودان حول النشاطات الليبية في المنطقة . وتؤكد بعض التقارير استمرار القوات الليبية هناك خلال الفترة اللاحقة ، نتيجة لحاجة حكومة الصادق المهدى للمحافظة على علاقاتها مع ليبيا او بسبب عدم قدرتها على طرد تلك القوات او للسببين معاً . واياً كان السبب ، فقد كانت العلاقات العسكرية الليبية مع دارفور تسبب حرجاً شديداً للحكومة السودانية في علاقاتها مع القوى الاخرى ، وذلك لانها تجعل الحكومة تبدو كانها تعمل على استرضاء ليبيا او غير قادرة على حماية اراضيها (واذا كانت السلطات الحكومية غير قادرة على منع مذبحة الضعين التي حدثت في مركز رئاسة مجلس شرق دارفور بالقرب من خط السكة حديد ، فمن الصعب عليها القيام بالسيطرة على منطقة شمال دارفورالبعيدة .)

هكذا كان حال العلاقات مع ليبيا . اما العلاقة مع اثيوبيا ، فقد كانت اكثر تعقيداً ، وذلك ، على الاقل ، لان علاقة السودان بالجماعات المعارضة للجنرال منغستو لم تتغير بعد نهاية نظام نميرى . ولذلك كانت اثيوبيا غير مقتنعة ، من وجهة نظرها الخاصة ، بحدوث اى تغيير جوهرى في اوضاع السودان و كانت لها شكوك كبيرة حول قدرة اى حكومة في السودان على تنفيذ اى اتفاقية يمكن التوصل اليها ، نتيجة للضعف البارز وحالة الارتباك التي كان يعكسها اداء المجلس العسكرى والحكومة المدنية المنتخبة . وتتابع زيادات ممثلي التجمع الوطني والاحزاب السياسية لمدينة اديس ابابا كان يؤكد لها حالة التشويش والارتباك السائدة في الخرطوم اكثر من رغبتها في تحقيق السلام.

وفي الواقع العملي كانت العلاقة بين البلدين تتاثر ، بشكل كبير ، بتطورات الحرب الاهلية في الجنوب . وهكذا ، فمع تواصل المفاوضات المتقطعة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، كانت تتواصل ايضاً ، دورات مماثلة من المناقشات مع اثيوبيا ، مناقشات لا تؤدى الى اى شئ في ظل استمرار الشكوك المتبادلة بين الطرفين واستمرار نزاعاتهما وصراعاتهما المحلية . ففي يناير ١٩٨٦ وصلت الاتصالات الى مرحلة كان يمكن ان يلتقي فيها سوار الذهب مع الجنرال منغستو في جيبوتي (في ذلك الوقت كان الاخير مشغولاً بتحسين علاقاته مع الصومال) ولكن ذلك لم يتحقق . وبعد فترة وجيزة بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان في شن عمليات هجوم عسكرى واسع ، بهدف قطع الطريق امام اجراء الانتخابات الوشيكة . ووجدت زيارة الصادق المهدى لكوكادام ، في وقت لاحق من ذلك العام ، مباركة اثيوبيا ودعمها . ولكن تلك الزيارة لم تحقق اهدافها بسبب قيام الحركة باسقاط طيارة مدنية في منطقة ملكال . وفي نهاية عام ١٩٨٧ وصلت العلاقات مع اثيوبيا الى اسوأ حالاتها عندما اتهمها السودان بمساعدة الجيش الشعبي في الهجوم على مدينة الكرمك واحتلالها . وبعد استعادة المدينة جرت محاولات

اخرى لتحسين العلاقات ، عن طريق تنظيم لقاء بين الصادق المهدى ومنغستو اثناء انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في ذكراها الخامسة والعشرين ، في اديس ابابا في مايو ١٩٨٨ .

كان الامل ان يساعد نفوذ المنظمة في مثل هذه المناسبة على تحقيق لقاء بين الطرفين وتشجيع جهود الوساطة بينهما التى بدأتها مصر . وهكذا بدا الرئيس مبارك برنامجاً نشطاً ومكثفاً في الاتصال بين الحكومتين ومع حكومات بلدان شرق افريقيا الاخرى ، وذلك كانعكاس لاهتمام مصر بمياه النيل ، خاصة بعد ان اصبحت قلة الامطار تهدد بازمة مياه خطيرة . وكان تصاعد الحرب الاهلية في الجنوب سبباً مباشراً في عرقلة الجهود الرامية لزيادة حجم نصيب مصر من المياه التى تحتاجها بشدة ، ولكن جهود مصر ومنظمة الوحدة الافريقية لتقريب شقة الخلافات بين البلدين لم تتجاوز حدود استكشاف امكانية الوساطة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير شعب السودان .

وبعيداً عن مشكلة الشكوك وعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين ، كانت الحالة العامة في السودان واثيوبيا شديدة الاختلاف اكثر من ما توحى به مظاهرها في بعض الاحيان . فاذا كانت المشكلة مجرد مواقف متبادلة في تأييد ودعم الحركات الانفصالية في البلدين ، لكان من الممكن الوصول الى صفقة مرضية للطرفين (مع تجاهل مطالب هذه الحركات حول العدالة) ولكن المشكلة كانت اكثر تعقيداً من ذلك . فالارتريون والتقراى لا يستهدفون نفس اهداف الحركة الشعبية . وذلك لان الارتريين كانوا يعملون للانفصال وتكوين دولتهم الوطنية المستقلة . اما التقراى ، فقد كان صراعهم يستهدف فقط النظام الحاكم في اديس ابابا ، دون اى مطالب انفصالية . وفي نفس الاتجاه ، كانت الحركة الشعبية ترفع راية بناء سودان جديد على اسس مختلفة كلية عن الاسس القائمة الآن . وهكذا ، كان بإمكان هذه القوى المختلفة عرقلة اى جهود لتحقيق اتفاق بين الحكومتين لاسباب مختلفة ، وذلك بحكم اختلاف كل منها عن الاخرى ، وتفاعلها مع الاحداث بناء على ذلك . ونتيجة لذلك لا يمكن التعامل مع هذا الواقع المعقد بنظرة تبسيطية تطرح حلاً واحداً لكلا الطرفين (مثلاً الحكم الذاتى الاقليمي لارتيريا وجنوب السودان .) وفي نفس الوقت كان هناك اختلاف واضح حول علاقة البلدين بالحركات المعارضة للبلد الآخر . فقد كان السودان يسمح للارتريين والتقراى بحرية الحركة والنشاط في اراضيه (كان ذلك يمثل مساعدة استراتيجية ولوجستية هامة) دون اى مساعدات مادية ، وكان من الصعب عليه القيام بفرض سيطرة كاملة على حدوده الدولية الطويلة حتى اذا توصل الى اتفاق شامل مع اثيوبيا . ومن الجهة الاخرى كانت اثيوبيا وكوبا تقدمان للحركة امكانيات واسعة للتدريب وكميات كبيرة من الامدادات . والحركة قد لا تحتاج الى استخدام الاراضى الاثيوبية لامدادتها ومعسكراتها عندما تتمكن من احتلال مساحات واسعة من اراضى الجنوب . وفي الواقع العملي يبقى التوازن العسكرى هو العامل الاخير والهام ، وذلك لان بقاء الدولتين في موقف دفاعي تجاه العمليات العسكرية

الجارية في اراضيهما يؤدى ، دون شك ، الى اضعاف فرص الوصول الى اتفاق مشترك بينهما في كل الاحوال . ففي نهاية عام ١٩٨٨ كانت الحركات الارتيرية والحركة الشعبية لتحرير السودان في وضع عسكرى وسياسي مريح . ورغم تقدمها في مسرح العلميات ، كانت هذه الحركات لا تشعر بضرورة تطوير علاقاتها مع بعضها او الدخول في عمل مشترك من اجل حل ما تعتبره مشاكل محلية في الاساس (كانت الحكومات تنظر الى هذه المشاكل كمشاكل وطنية لها بعد دولى رئيسي).

وبجانب اثيوبيا ، كانت علاقات السودان مع الدول الافريقية المجاورة اقل اهمية ، بحكم علاقتها البعيدة نسبياً من مشكلة الحرب الاهلية . فقد كانت هناك بعض المشاكل الخاصة مع كينيا ويوغندا ، نتيجة لتأثرهما المباشر بعمليات العنف الجارية في الجنوب . وكانت هذه العمليات تمثل بالنسبة لكينيا عنصر ازعاج واضطرابات محلية ، وكانت تمثل ، ايضاً ، مصدر اهتمام سياسي كبير لاسباب تاريخية وجغرافية . وبمرور الزمن تزايد الاهتمام الكيني بالحركة الشعبية وتحول الى تاييد عملى وسياسي لدرجة اصبح فيها طريق كينيا في عام ١٩٨٨ خط امداد بديل للجيش الشعبي لتحرير السودان . وكان لا بد ان يؤدى ذلك الى توتر العلاقات بين البلدين . اما يوغندا ، فقد كانت الحرب الاهلية في جنوب السودان تؤثر تأثيراً مباشراً وخطيراً على مناطقها الشمالية ، بكل ما يحمل ذلك من تأثيرات على حالة الاستقرار السياسي وعملية التكامل الوطنى في البلاد ككل . وهكذا ، فمع ان الرئيس موسيفيني كان زميلاً للعقيد جون قرنق في جامعة دار السلام ، ولا يخفى تاييده وتضامنه مع التوجه الاساسي للحركة الشعبية والجيش الشعبي ، الا انه كان يبدو حريصاً على تحقيق السلام في الجنوب ، وذلك من خلال تشجيع العناصر والمجموعات المعنية للسير في هذا الطريق وتسهيل لقاءاتها ومناقشاتها المشتركة .

وفي الشمال كان لمصر اهتمامها الخاص بالحرب الاهلية . وبدأت بالفعل ، بعد فشل اعلان كوكادام ، في التركيز على محاولة التوسط بين السودان واثيوبيا . ويتضمن ذلك ، بالنسبة لاثيوبيا ، البحث عن طريق لاعادة بناء الثقة مع نظام مشبوه ومشغول بمشكلاته الداخلية ، وبالنسبة للسودان كانت المشكلة في اعادة تجديد العلاقات بعد نهاية نظام نميرى وانتخاب الصادق المهدى رئيساً للوزراء .

كانت فترة المجلس العسكرى الانتقالى تمثل فترة تشويش وعداء في العلاقات السودانية / المصرية . فقد قام السودان بتجميد ميثاق التكامل المصرى السودانى والمطالبة بتسليم نميرى لتقديمه للمحاكمة ، وذلك كرد فعل على تبعية نميرى في سياسته الخارجية . ولكن مصر رفضت تسليم أعز اصدقاءها في الوطن العربي والحليف الذي تعاون معها لاكثر من عقد من الزمان ووقف بجانبها في اتفاقية كامب ديفيد رغم كل الضغوط التى تعرض لها . وفي الوقت نفسه ابدت اهتماماً خاصاً باعادة العلاقات الليبية / السودانية . ولكن رغم الحرب الكلامية المتصاعدة بين البلدين ، كانت هناك خطوط اتصال وحوار نشطة وفاعلة ، كما هو الحال دائماً في العلاقات السودانية

/ المصرية . فالختمية ، بشكل خاص ، كانوا حريصين على إعادة تنشيط العلاقات القديمة بين نشاط حزبهم السياسي والدعم والسند المصرى . وكانوا يؤكدون حقيقة انتماء رئيس المجلس العسكرى لطائفة الختمية وعلاقاته الحميمة مع الجيش المصرى اثناء خدمته وصعوده في القوات المسلحة السودانية .

وبعد الانتخابات العامة وعودة الصادق لرئاسة الوزراء ، دخلت العلاقات بين البلدين في مزيد من الشكوك وعدم الثقة . فقد كانت هناك مشاعر المهدوية التقليدية المعادية لمصر والخوف من مطامعها في السودان ، التى تضاعفت في فترة نميرى . والصادق المهدى نفسه ، كانت له علاقات حميمة مع ليبيا اثناء سنوات معارضته لنميرى ، الامر الذي ادى الى تزايد الشكوك المصرية حوله . وعلى اى حال ، بعد فترة قصيرة من الغموض والارتباك ، اصبح واضحاً للطرفين ضرورة التوصل الى تسوية مؤقتة ، وذلك لحاجتهما الحيوية لبعضهما ولعلاقاتهما التاريخية الحميمة التى لا تقبل الانقطاع . فقد كان الصادق يرى ان النفوذ المصرى في السودان لا يمكن تجاهله ، بحكم اهميته وبسبب دور الاتحاديين في الائتلاف الحاكم ، على اقل تقدير . ولذلك ليس هناك سبب جدى لمنعه من التفاعل مع واقع السياسة السودانية او لايجاد بديل معاكس له خارجياً . وبدلاً من ميثاق التكامل السابق ، الذي تم تجميده بعد سقوط نميرى ، طرح المهدى فكرة « ميثاق الاخوة» بين البلدين ، الذي اعلن رسمياً في عام ١٩٨٧ . وبذلك انتهى ميثاق التكامل ليحل محله فهم جديد ، يقوم على الاعتراف باهمية العلاقات الثنائية واستنادها على التعاون والمصالح المشتركة .

كانت مصر ، من جانبها ، تركز اهتمامها على مجالين اثنين ، يعملان معاً على تحقيق رغبتها في علاقات حميمة مع سودان موحد ومستقر . ففي الشمال تتركز مخاوفها في امكانية الابقاء على حكومة ائتلافية مستقرة ومتوازنة في داخلها ، وذلك لانه بدون ذلك سينفتح الطريق امام خطر انقلاب عسكرى ، بكل ما يحمل من احتمالات حول توجهاته السياسية . ولضمان مواجهة مثل هذا الاحتمال ظلت السياسة المصرية تحافظ على علاقاتها مع العسكرية السودانية . وبالنسبة للتوازن الداخلى كانت ترغب في احياء تيار وحدة وادى النيل ، وذلك لاهميته كعامل تقييد وتطويق لرئيس الوزراء ، وبسبب اهتمامها بتصاعد نفوذ الجبهة الاسلامية داخل وخارج الحكومة . فنجاح الجبهة كان يمثل ، مع عوامل اخرى ، مصدر تشجيع ودفع للحركة الاسلامية الاصولية في مصر ، التى لا ترغب الحكومة المصرية في تطوير نشاطها الى اكثر من حدوده الحالية نتيجة لظروفها الداخلية والزخم الواسع الذي تجده الحركة في منطقة الشرق الاوسط .

ومشكلة الجنوب ، ايضاً ، تمثل مجال اهتمام مصرى كبير ، وذلك لارتباطها بمشكلة المياه . فمصر ترغب في تحقيق السلام وايقاف الحرب في الجنوب ، ليس فقط لاستئناف العمل في قناة جونقلى ، بل ايضاً ، لتوفير الظروف المناسبة للعمل على تحسين تدفق المياه من اعالى النيل . ولتحقيق ذلك ظلت مصر تتحاشى اتخاذ اى موقف منحاز في الحرب الدائرة هناك ، وذلك خوفاً من ان يؤدى مثل هذا الموقف الى تشجيع الاتجاهات

الانفصالية ، التي لا مصلحة لها فيها . ويبدو ان المصريين يقدرون صعوبات التعامل مع دول حوض النيل الحالية ، مع وجود سودان موحد . ويقدرون ، ايضاً ، ان تقسيم السودان قد يؤدى الى خلق دولة اسلامية متطرفة في الشمال ونزاعات وصراعات قبلية في الجنوب . وهكذا جاء قبول مصر لميثاق الاخوة ، لانه لا يربطها باى التزامات جدية مع الحكومة او تجاه الحرب الجارية في الجنوب . ولذلك لم تقم بتقديم اى مساعدات عسكرية عندما قام الجيش الشعبي في نهاية عام ١٩٨٧ باحتلال الكرمك وشن عدوان واسع ضد « السودان العربي » . ومن هنا كان تحركها النشط للتوسط بين اثيوبيا والسودان ، بهدف توفير مدخل واقعي لتحقيق السلام وايقاف الحرب الاهلية في الجنوب، مع العمل ، ايضاً ، على اشراك الدول الافريقية المجاورة في هذه العملية. ويبدو انها لم تستطع تحقيق اى تقدم حقيقي في هذا المجال نتيجة لضعف نفوذها وسط البلدان المجاورة للسودان ، بالاضافة الى الاهتمام بمصالحها الخاصة وصعوبة المشكلة نفسها. وبشكل عام يمكن القول ان الاوساط المصرية كانت تبدى قلقاً واسعاً وخيبة امل كبيرة من تدهور اوضاع السودان ككل . وفي هذا الاثناء كانت الحكومة والاحزاب السياسية جميعها ، تواصل مناوراتها من اجل تحقيق اهدافها الخاصة في مواجهة اهتمام مصر المتزايد ومصالحها الاكيدة في السودان .

بجانب مصر وليبيا ، الدول العربية الاكثر ارتباطاً بمشاكل السودان الداخلية ، كانت هناك دول الخليج العربي الغنية بالنفط ، التى تمثلت اهميتها في مساعداتها الاقتصادية (كان السودان في اشد الحاجة اليها .) فقد تقدمت السعودية ، كالعادة ، واعلنت ترحيبها بسقوط نميرى ، بحكم سيطرة النظرة المعتدلة وسط الحكام الجدد وتوجههم نحو اعادة الصفوة السياسية التى تربطها مع السعوديين علاقات طويلة . ولابداء حسن نواياها بشكل جدى ، قامت الحكومة السعودية بعد فترة قصيرة من انتخاب الصادق رئيساً للوزراء ، بتقديم قرض كبير للسودان ، وصلت قيمته الى بليون دولار في كل من السنوات الثلاث اللاحقة . وكان ذلك نتيجة تحرك شخصي مدعوم من الملك فهد تعبيراً عن « الاخوة الاقتصادية .» ومن خلال هذا القرض السخى ستقوم السعودية بتصدير سلع للسودان تبلغ قيمتها حوالى ٧٠٠ مليون دولار في كل عام ، بالاضافة الى دفع ٣٠٠ مليون اخرى لدعم ميزان المدفوعات . وذلك بهدف دعم برنامج الحكومة الرباعى للانقاذ والاصلاح الاقتصادى ، الذي كان يركز على اعادة تاهيل القطاع الزراعي . وهكذا قامت السعودية ، وكذلك ليبيا والكويت ، بمنح السودان مساعدات مقدرة . وفي عام ١٩٨٧ قدم المجلس الاقتصادى العربي مساعدات بحوالى ٦٠٠ مليون دولار . وفي نهاية ذلك العام ، بعد احتلال مدينة الكرمك ، وجد السودان تعاطفاً وتضامناً عربياً واسعاً . ولكنه ، بعد استعادة المدينة ، ادى فقط الى تعميق الاحساس بالانقسام بين الشمال والجنوب في الحرب الاهلية الجارية في البلاد .

ومن جهة اخرى كان الصادق المهدى يعمل على ابراز اهتمامه الخاص بشئون الخليج العربي . وذلك من خلال عرض وساطته للمساعدة في حل النزاعات الاقليمية ،

لكنه لم يجد استجابة تذكر . وفي الوقت نفسه اظهر تعاطفه مع ايران في حربها مع العراق في وقت غير مناسب ، خاصة بعد احداث مكة في موسم الحج ١٩٨٧ . ولذلك استقبل موقفه هذا ببرود وغضب صامت ، خاصة من دول الخليج العربي ، التي ظلت تقدم مساعدات كبيرة للسودان. وهكذا ، وجد السودان تعاطفاً وتضامناً واسعاً في مأزقه الوطني ، ولكن ذلك لا يعني ان رئيس وزراءه الجديد قد عمد كأحد كبار رجال الدولة في الوطن العربي . وذلك لان بعض نشاطاته الوطنية والخارجية لم تساعده على استحقاق مثل هذه المكانة الكبيرة .

كان المجلس العسكري والحكومة المنتخبة يرغبان في انتهاج سياسة خارجية متوازنة ، كبداية جديدة في العلاقة مع القوى الكبرى . فقد ظل نميرى يعتمد ، بشكل متزايد ، على الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال تركيزه على الصراع الدولي حول شمال شرق القارة الافريقية وتصوير السودان كعقبة في مواجهة حلف مساند للاتحاد السوفيتي ، يتكون من ليبيا واثيوبيا واليمن الجنوبي . وبعد انتخابه رئيساً للوزراء ، قام الصادق باختيار الاتحاد السوفيتي كمحطة نهائية في رحلته الخارجية الاولى . وكان البحث عن « التوازن » احد اهداف رحلته تلك ، وذلك لانه كان يأمل في قيام السوفيت بدفع اثيوبيا للمساعدة في تسريع لقائه مع جون قرنق في كوكادام . وبعد شهور قليلة قام بزيارة واشنطن كجزء من رحلة لعدد من العواصم الغربية . ويبدو انه حقق بعض النجاح بإعادة العلاقات مع صندوق النقد الدولي والمساعدات الامريكية . ولكنه ، بشكل عام ، لم يحقق نجاحاً كبيراً في بعض المجالات ، خاصة سياسته تجاه الجنوب وبعض جوانب السياسة الخارجية ، مثل موقفه من ليبيا وايران . وهكذا ، كان الواضح ان القوى الكبرى ، مثل الدول العربية ، تريد ان تتأكد من وجود حكومة قوية ومستقرة ، دون اى استعجال للدخول في منافسات لخطب ود سودان ما بعد نميرى .

بعودة الديمقراطية الليبرالية لم يعد من الممكن حصر السياسيين في الانشغال بالسياسة المحلية ، مع اهتمام محدود بالسياسة الخارجية . وبعد نهاية نميرى لم يكن النظام السياسي كنظام هو الذي يتطلب الدعم الخارجي ، وذلك لان احزاب الحكومة الائتلافية المنتخبة كانت لها قاعدتها الاجتماعية الداخلية الخاصة بها . ولكن المشاكل المطروحة ، خاصة مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية ، لا يمكن معالجتها في الاطار المحلي ، لان لكل منها بعدها الاقليمي والدولي المحدد . وهكذا اياً كانت ميول القيادات السياسية تجاه هذا القطر او غيره او محاولة التوازن في العلاقات الخارجية ، فان مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية تظلا بالضرورة مشاكل مركزية في السياسة الخارجية . وهناك بعد آخر له تعقيداته الخاصة ، هو الى اى مدى تقوم الاحزاب بانتهاج سياساتها الخارجية الخاصة بهدف الحصول على دعم في منافساتها مع الاحزاب الاخرى ؟ فقد ظلت مصر تتمتع بعلاقات طيبة مع الاتحاديين ، وفي انتخابات ١٩٨٦ وفرت لهم بعض الدعم والمساندة . وحزب الامة كانت له علاقاته الخاصة مع ليبيا خلال سنوات نميرى ، بالاضافة الى حلفاء واصدقاء آخرين في الخليج العربي .

والجبهة الاسلامية تمكنت من توفير دعم كبير من دوائر مماثلة مرتبطة بالاصولية الاسلامية . وهذه العلاقات ظلت تمثل فقط جزءاً ثانوياً في السياسة الخارجية للسودان ، ولكنها مؤثرة ، كما يتوقع الحلفاء والاصدقاء ، وتعمل فقط على ارباك وتشويش اي محاولة لصياغة سياسة خارجية منسجمة ، بما في ذلك عناصر السياسة الخارجية الضرورية لمواجهة المشاكل الرئيسية في البلاد .

خلاصة :

بعد اسقاط نظام نميري بانتفاضة شعبية في ابريل ١٩٨٥ وعودة الديمقراطية الليبرالية ، واستمرار الحرب الاهلية في الجنوب ، بدأ السودان كأنه يستعيد تجربة الديمقراطية الثانية في الفترة التي اعقبت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ . ومع الاقرار بوجود اوجه شبه عديدة ، هناك ايضاً ، اختلافات كثيرة . ففي المستوى الدستوري كان المجلس العسكري ظاهرة جديدة ، اكدت في الواقع ، درجة معينة من استمرارية النظام السابق . وقامت بدورها عملياً في نقل السلطة بطريقة سلمية من نميري وبطانته الى الاحزاب السياسية ، وذلك مع الاصرار على عدم اجراء اي تغييرات جوهرية . وبذلك تحولت احداث ابريل ١٩٨٥ ، خلال فترة وجيزة . من (انتفاضة شعبية) ادت الى (اسقاط ثورة مايو) ، الى تحول سلمي في التركيبة الحاكمة دون اي تغيير جوهري في البناء السياسي والاجتماعي . والتجمع الوطني لانقاذ الوطن ، الذي حاول ان يجسد روح الانتفاضة وشعاراتها ، ظل مستمراً في نشاطه لفترة اطول من حكومة اكتوبر الانتقالية ، ولكنه كان ، في الواقع ، يمثل تحالفاً هشاً (تم تكوينه واعلان ميثاقه فجر السادس من ابريل ١٩٨٥ ، قبيل ساعات من استلام القيادة العامة للسلطة) ووجد نفسه منذ البداية في حالة ضعف متزايدة ، نتيجة لعدة عوامل ، شملت عودة الاحزاب وتصاعد الصراعات والمطالبات النقابية المتعددة وفشل السياسيين في الاستفادة من اعلان كوكادام (وقعه التجمع مع الحركة الشعبية في بداية ١٩٨٦) والانطلاق منه لتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية . بينما ظهرت الاحزاب السياسية ، مرة اخرى ، كوريث شرعي للحكم العسكري ، كانت هناك ايضاً اختلافات هامة عن ما حدث في ١٩٦٤ . فقد كان الاتحاديون اقل تماسكاً وتوحداً ، ووجدوا انفسهم أمام تحدي جديد ، هو الجبهة الاسلامية القومية . وفي فترة الديمقراطية الثانية كان هناك حزبين رئيسيين ومجموعة احزاب وتنظيمات صغيرة متنوعة ، ومشاكل اقامة حكومة ائتلافية كانت صعبة ومعقدة . أما بعد انتخابات ١٩٨٦ ، فقد ظهرت ثلاثة احزاب رئيسية ، تعيش خلافات ومنافسات واسعة وعميقة . ولذلك كانت مفاوضات تكوين حكومة ائتلافية اكثر صعوبة وتستمر لاسابيع وشهور لتنهار بنفس السرعة تقريباً . وفي هذا الاثناء ، كان المجتمع ، الذي تتصارع الاحزاب من اجل حكمه والسيطرة عليه ، يعاني من حالة تدهور واسع ومتسارع . فبالاضافة الى مئات الآلاف من اللاجئين من الدول المجاورة ، كان هناك حوالى المليونين من اللاجئين المحليين ، الفارين من نيران الحرب الاهلية في الجنوب ،

التي تصاعدت بشكل اوسع واعمق من فترة الستينات ودون اى امل في تسوية قريبة . وفي الوقت نفسه ، كان عدم استقرار الحكومات الائتلافية في الخرطوم ، واستمرار مشاكل الخدمة المدنية دون حل معقول ، يعني فقدان الادارة السياسية والادارية الفعالة لمعالجة الازمة الاقتصادية المتفاقمة . ونتيجة لذلك ظلت مستويات المعيشة لغالبية السكان تتدهور بشكل متواصل ومتسارع ، وذلك رغم تحسن الانتاج الزراعى بسبب هطول الامطار بمعدلات عالية بعد سنوات الجفاف السابقة .

وبعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ كان المتوقع ان يعود السودان الى شكل مستقر نسبياً من الحكم المدني الديمقراطي ، ولكن بعد اقل من ثلاث او اربع سنوات دخلت البلاد ، مرة اخرى ، في حالة من الفوضى وفقدان الاتجاه . وبعد احداث ١٩٨٥ وصلت البلاد الى نفس الحالة بصورة اسرع وخلال فترة اقصر . ولذلك بدأ منذ وقت مبكر الحديث حول توقعات واحتمالات بحدوث انقلاب عسكرى ، بما في ذلك احتمال انقلاب مايوي يعيد نميرى لكراسي الحكم . ومرة اخرى ، ظلت القوات المسلحة تتعرض ، بصورة متواصلة ، لاجراءات الاحالة للمعاش وتغيير المواقع والمسئوليات ، بهدف ضمان ولائها وتطهيرها من العناصر الانقلابية . ولكن ، مع وضوح وانكشاف نقاط الضعف الأساسية في النظام السياسي القائم ، وعجز الحكومة الواضح في مواجهة المشاكل المتفاقمة ، بدأت الشائعات في الانتشار بشكل متواصل ، لتساعد ، بدورها ، في تفاقم الوضعية السياسية ودفعها في طريق الانهيار ، بغض النظر عن المصداقية التي كان يتمتع بها السياسيون واحزابهم في تلك الفترة .

الفصل السابع

خلاصة واستنتاجات

لقد بدأنا هذا الكتاب كمحاولة لمناقشة وتحليل موقف الدولة في السودان منذ بداية هذا القرن حتى الآن . وتركز اهتمامنا الرئيس ، اولياً ، في ظاهرة عدم الاستقرار خلال فترة ما بعد الاستقلال . ولكن ، لمتابعة وتفهم التطورات التاريخية لهذه المشاكل ، كان لا بد من عرض شامل لتطورات فترة الاستعمار البريطاني. وبالطبع يمكن للمرء ان يرجع الى ابعد من ذلك التاريخ ، الى دور الحكم التركي المصرى في خلق دولة في حدود السودان الراهنة تقريباً وجهود دياسبورا الجلابة من النوبيين والمجموعات النيلية الشمالية الاخرى في المناطق السودانية النائية . ولكن هناك ، على اى حال ، ما يدفعنا للبدء من عام ١٨٩٨ . فالدولة الامبريالية كانت تمثل دولة جديدة من عدة نواحي وكان لها تأثير طويل المدى في التطورات اللاحقة . تمثل اولها في دمج السودان ، لاول مرة في تاريخه ، في مسرح السياسة الدولية ، ولذلك اصبح عرضة لتأثيرات وتيارات العلاقات الدولية الجارية من حوله في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا . وينطبق ذلك عاى فترة ما قبل الاستقلال والسنوات اللاحقة في نفس الوقت. وبنفس القدر دمج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي ،عن طريق توسع كبير في نشاطاته التجارية وتحويله الى منتج رئيسي للقطن طويل التيلة ، بانشاء مشروع الجزيرة العملاق . ومن خلال البناء على تقاليد وانجازات الحكم التركي ودولة المهدية ، قام البريطانيون ، ايضاً ، بوضع الاساس لبناء تركيب دولة اكثر حداثة وبمستويات ادارية راقية وجيش نظامي بعيد عن السياسة . ولكن في قلب هذه التطورات جميعها ، وكذلك في السمات القديمة والجديدة للسياسة السودانية ، في قلب هذه التطورات تمتد جذور المشكلات العديدة ، التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال .

لقد كانت للعوامل الدولية اهمية مستمرة ، حتى لو كانت بعيدة مثل العلاقات مع اوربا ، كما ظهر في القرار الاصلي للورد سالسبورى عندما اكد ضرورة تحرك جيش كتشنر الى دنقلا في ١٨٩٦ . ومع ذلك ، كان هذا البعد الدولي الواسع اكثر وضوحاً ومباشرة خلال الحربين العالميتين ، مع ان صراعات الدول العظمى في السنوات اللاحقة بدأت تفرض تأثيراتها خاصة الولايات المتحدة التى قامت برعاية وحماية نظام نميرى في بعض سنواته ، نتيجة لاتفاقية كامب ديفيد وعلاقة الاتحاد السوفيتي مع اثيوبيا بعد ١٩٧٧ . ولكن علاقات السودان بمسرح الشرق الاوسط تمثل العنصر الاكثر ثباتاً ، خاصة خلال « اللحظة » البريطانية . فالوجود البريطاني كان ، لسنوات عديدة ، يرجع الى موقف بريطانيا في مصر. وبريطانيا ،على الدوام ، كانت تنظر للسودان كجزء من الاطار المصرى ، « ولمسألة السودان » كوجه للعلاقات الانجلو مصرية . وبعد الاستقلال

وعلاقة السودان المعقدة مع ظاهرة عبد الناصر ، كما انعكست من خلال المواقف ووجهات النظر المتصارعة لطائفتي الانصار والختمية ، شهدت سنوات نميرى اهتماماً عالياً بالسودان من قبل دول الخليج العربي بنفوذها وقوتها المالية المعروفة . وفي هذا الاثناء ظلت ، ايضاً ، مشكلة العلاقات مع دول الجوار ، العربية والافريقية ، ثابتة ومستمرة ، بدءاً من عدم اهتمام المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا بتطوير علاقاتها مع جنوب السودان حتى دور الدول الافريقية المختلفة في الحرب الاهلية التى انفجرت هناك في الستينات والثمانينات من هذا القرن .

وهذه العلاقات الخارجية لم تكن تتعلق فقط باهتمامات السودان الخارجية ، بل كانت تؤثر ، ايضاً ، في الدولة والسياسة والمجتمع . ففي مستواها الاكثر مباشرة كانت المعونة المالية المصرية تمثل عنصراً هاماً في تمويل نفقات الحكم الثنائي في سنواته الاولى . ومنذ تبدد احلام استراتيجية سلة غذاء العالم العربي ، ظل المانحون ، خاصة الولايات المتحدة ودول الخليج ، يساهمون بقدر كبير من المال ، كان غيابه سيدفع ، دون شك ، في اتجاه تسريع معدلات تدهور الدولة السودانية . وسياسياً تمثل التاثير الاكثر درامية للسياسة الدولية في التنافس الانجلو مصرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي قام بدور كبير في التأثير على تشكيل الاحزاب السودانية وطبيعة ومديات صراعاتها السياسية . وكان ذلك يمثل فقط المثال الاكثر درامية للتأثير المستمر للتدخل الاجنبي في السياسات المحلية للبلاد . وهذا التأثير قد يصب في المجتمع مباشرة ، من خلال النشاط المصرى في مجالات التعليم والثقافة او استعداد الدول العربية البترولية لاستخدام المغتربين السودانيين بمختلف مؤهلاتهم .

وهذه التأثيرات قد تختلف من وقت لآخر ، حسب الظروف الدولية السائدة ومجريات السياسية السودانية في الداخل . فبعد ثورة ١٩٢٤ وطرد المصريين من السودان ، وجدت حكومة السودان درجة كبيرة من الاستقلالية والانفراد بتقدير الظروف السياسية في البلاد . وبذلك تمكنت من مقاومة اتجاه الحكومة البريطانية لتقديم تنازلات جدية لمصر ، وبالتالي عرقلة الوصول لاتفاقية بريطانية مصرية ، على الاقل حتى ظهور الخطر العسكرى الايطالي في الشرق . وهناك ، ايضاً ، سيطرة القوى التى برزت عند اعلان الاستقلال وبعده ، وظلت تهيمن على المسرح السياسي حتى عام ١٩٦٩ . ومن خلال استمرار هذه السيطرة تمكن السودان من مقاومة اى تدخل اجنبي في شئونه الداخلية . ولكن فترات الضعف والانكشاف ، في فترة ما قبل الاستقلال وبعده ، كانت تسمح بمثل هذا التدخل ، كما حدث فعلاً مرات كثيرة.

والدولة نفسها كانت تتطور من خلال مراحل مختلفة ، تميزت ، في عمومها ، بشكل اكثر ترابطاً وانسجاماً من تيارات السياسة الدولية المتقلبة . فالجانب الامنى كان يمثل واجباً مقدماً على سواه ، بحكم طبيعة الدولة الامبريالية ، كدولة اجنبية ، تتطلب قدراً كبيراً من العنف والحذر واليقظة . لذلك لم تتوقف سياسة العنف والقمع ، منذ معركة ام درمان في ١٨٩٨ ، حتى هزيمة آخر اشكال المقاومة الداخلية في الجنوب في نهاية

العشرينات . ومع ذلك ، لم يكن كافياً الاعتماد على العنف وحده في بلد واسع ومتنوع مثل السودان . كان الحذر واليقظة مطلوبان خاصة في مواجهة حركات المقاومة المرتبطة بأفكار وتقاليد المهدية . ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً .

وهكذا ، ظلت سياسة العنف مستمرة لفترة طويلة . وعندما اصبحت الاحوال اكثر امناً واستقراراً ، كان من الممكن التفكير في بناء الدولة على اسس ادارية اكثر . ولكن الجهاز الادارى لم يكن ، في الواقع العملي ، جهازاً كبيراً ، بل كان تركيباً بسيطاً يضم عدداً محدوداً من الموظفين المنتشرين ، بشكل غير متساوى ، في بقاع السودان المختلفة . واهتماماته كانت تتركز ، بشكل رئيسي ، في مسائل تطبيق القانون وحفظ النظام العام وتحصيل الضرائب ، وذلك لانه كان يفتقد الموارد اللازمة والالتزام الرسمي بجوانب «التنمية » الاقتصادية والاجتماعية . وبساطة ومرونة الدولة وطبيعتها المحافظة يمكن ملاحظتها من خلال الطرق (الغير رسمية ، في البداية ، ثم الطرق الرسمية) التى تمت بها عملية دمج التركيب القبلي القائم او المصطنع في جهاز الدولة ، والتى كانت تتخذ ، في كثير من الاحوال ، شكلاً مشوهاً وممسوخاً .

لكن « التنمية » لا يمكن تجاهلها بشكل كامل او الى ما لا نهاية . فقد كان مشروع الجزيرة يمثل دعماً اقتصادياً كبيراً ومصدراً رئيسياً لايرادات الدولة في نفس الوقت . وفي فترة لاحقة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، برزت البدايات الاولى لظهور ادارة ملتزمة ، بشكل تدريجي متزايد ، بالتغيير الاقتصادى والاجتماعي . وبعد تسارع خطوات عملية التطور الدستورى في البلاد ، تسارعت ، ايضاً ، عملية تحول الدولة الى مجموعة وزارات في المركز مكيفة اساساً لتوفير الخدمات ، بالاضافة الى محاولة خلق مستوى ثانى متميز للحكم المحلي . ومن هذه النوايات بدأت تنتشر الوزارات والوكالات والمصالح والمؤسسات العامة ، لتشكل مركز نشاط « القطاع الحديث » واهم مجالات الاستخدام في فترة ما بعد الاستقلال وظهور سمات الدولة « المتطورة اكثر من اللازم » Overdeveloped والدولة«الرخوة» Softفي بلدان العالم الثالث . ومع ان هذا التطور كان كبيراً ، فإن طبيعته لم تكن بالضرورة تساعد على تقوية وتوسيع طاقة الدولة للسيطرة على المجتمع وادارته . وذلك في بعض جوانبه ، بسبب تغلغل القيم الثقافية السودانية في العمل الادارى ، بطريقة ادت الى اضعاف كفاءته البيروقراطية من الداخل . وفي جوانب اخرى ، لان بناء مؤسسات مركزية كبيرة قد لا يكون اساساً فعالاً لمتابعة وتنفيذ سياسات التنمية في قطر واسع كالسودان . فقد كانت الدولة في توسع مستمر ، ولكن ذلك لم يؤدى الى تنمية وتطوير قدراتها . وقد تساعد المقارنة مع بعض البلدان المجاورة على توضيح هذه الحقيقة ، وذلك لان السودان كان يفتقد التقاليد والشروط الطبيعية الضرورية لقيام نظام حكم استبدادي قوى ، كالذي عرفته مصر مثلاً ، والعناصر اللازمة لقيام دولة خاضعة لسيطرة قوى محلية متنفذة ، كالتى ادت الى تقوية الدولة الاثيوبية ومركزها المسيطر . وكان يفتقد ، ايضاً ، نمو الجهاز الامنى والادارى ، مثل الذي ورثته كينيا ، نتيجة اخضاع الماو ماو .

ان عملية « التحديث » المصاحبة لمحاولة تحويل تركيب بسيط لادارة الناس الى جهاز بيروقراطي لتوفير وتقديم الخدمات ، كانت تتمثل في تحويل الاتوقراطية الامبريالية الى ديمقراطية ليبرالية ، كانت عبارة عن نظام حكم برلماني مركزى بسيط ، على نمط وستمنستر ، تم اختياره على عجل ، نتيجة لضغوط داخلية ودولية ، وليس نتيجة دراسة متانية ودقيقة لمختلف البدائل الممكنة ، وانعكس ذلك ، بشكل واضح ، في الطبيعة الانتقالية للدستور. وظل هذا النظام يعاني ، منذ البداية ، من خللين اثنين ، تمثل احدهما في طبيعة التمثيل الحزبي الذي احدثه . فقد ادى دخول الطوائف الدينية في النشاط السياسي الى توفير قاعدة اجتماعية جاهزة لنمو وتطور الاحزاب التي تمكنت من السيطرة على الشمال ، ولكنها اهملت الجنوب بصورة كاملة . وذلك لان الجنوب يفتقد شبكة العلاقات الضرورية لنمو وتطور مثل هذه الاحزاب . والعناصر الاساسية التي تقوم عليها ، خاصة الاسلام ، يعتبرها السياسيون الجنوبيون مصدر تهديد للهوية الجنوبية . وهكذا ، بدأ الاقليم ، الذي ابعدته السياسة البريطانية لفترة طويلة عن الاندماج في السودان الموحد ، بدأ هذا الاقليم يشعر بانه لا يزال بعيداً عن ذلك طوال سنوات الاستقلال ، وانه يواجه بالفعل خطر اخضاعه لهيمنة واستغلال الشمال . وتماماً كما قاوم من قبل عدوان الغزاة الاجانب في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فقد كان على الجنوب ، مرة اخرى ، ان يستجمع قواه ويستعد للمقاومة . وبرز ذلك ، بشكل واضح ، في فترتين طويلتين لحرب اهلية لم تنتهي حتى الآن . ويبدو ان دستوراً يرتكز على ديمقراطية برلمانية ، على نمط وستمنستر ، لن يستطيع توفير حل ملائم لمثل هذه المشكلة التي تهدد بقاء ووجود الدولة السودانية نفسها ، كدولة موحدة قانونياً .

والخلل الرئيسي الثاني للنظام الديمقراطي الليبرالي تمثل في التوازن بين تمثيل الاحزاب في المؤسسة التشريعية الوطنية . ففي كل الانتخابات العامة التي شهدتها فترة ما بعد الاستقلال ، لم يتمكن اى حزب سياسي من احراز اغلبية برلمانية واضحة ومريحة . ونتيجة لذلك اصبح اللجوء لتكوين حكومات ائتلافية قدراً لا بد منه . وهذه الوضعية لم تؤدى فقط الى توسيع وتعميق المنافسات والصراعات الحزبية ، التي ظلت تميز السياسة البرلمانية في السودان ، بل ادت ، ايضاً ، الى الانقسامات والصراعات داخل الاحزاب نفسها . وساعد ذلك ، في النهاية ، على ارباك واضعاف استقرار الحكومات الائتلافية التي كانت تعاني اصلاً من التفكك وعدم الانسجام الداخلي .

لقد ظل الجميع يؤكد وجود هذه الاختلالات ، منذ فترة طويلة نسبياً . ونتيجة لذلك قامت محاولات عديدة لاصلاح النظام البرلماني ، وطرحت في هذا الشأن ، مقترحات متنوعة. ولكن وضعية التمثيل الحزبي غير المتوازن والصراعات والانقسامات الحزبية ، التي احدثها هذا النظام ، ظلت تقف عقبة كأداء في طريق اى محاولة جادة للاصلاح الدستورى . وفي ظل الانظمة العسكرية كانت تتوفر فرص ملائمة لمتابعة مثل هذه المحاولات بجدية واهتمام ، ولكن هذه الانظمة ، ايضاً ، كانت تعاني من فقدان الشرعية

وابتعاد الحركات السياسية الاساسية في المجتمع من المشاركة في القرار السياسي وتحولها ، في الغالب ، الى معارضة مدنية نشطة وفعالة .

والواقع ان الانظمة العسكرية كانت لها مشاكلها ومصاعبها الخاصة . فداخلياً ، لم يكن الجيش السوداني ، تماماً كالبيروقراطية المدنية ، مؤسسة معزولة (مثل جيوش بلدان امريكا اللاتينية ، التى ظلت تزعم استقلالها عن مؤسسات المجتمع الاخرى ، او مثل الجيش المصرى كمثل اقرب) بل ظل يمثل انعكاساً لتركيبة مجتمعه والتيارات الجارية في داخله . ولذلك لا يمكن الاطمئنان ، في اى وقت كان ، للانضباط والتماسك الداخلي للجيش . فإمكانيات عدم تماسكه ووحدته ظلت تعكس نفسها ، بإستمرار ، في الانقلابات العسكرية المتكررة ومحاولات الانقلابات الفاشلة والشائعات التى تنتشر بين فترة واخرى حول احتمالات انقلاب عسكرى ، وربما ، ايضاً ، في الشكوك المتزايدة حول ولاء العسكريين ، التى يؤكدها خضوع كبار الضباط لضغوط الاحزاب والسياسيين بالمشاركة في القضاء على نظامي عبود ونميرى . ومن هنا كانت محدودية قدرة العسكريين على اخضاع المجتمع ، وذلك ليس فقط نتيجة لانقساماتهم وصراعاتهم الداخلية ، بل ، أيضاً ، بحكم محدودية قدرتهم على استخدام العنف والقمع ، حتى لو ارادوا . ويرجع ذلك ، جزئياً ، الى اسباب ثقافية في شمال السودان ، على الاقل ، بسبب وجود ميول وانشداد قوى نحو الحوار السياسي اكثر من قبول الاكراه ، كما في مصر مثلاً ، او القمع المحسوب ، كما في العراق . وهناك ، ايضاً ، عامل جغرافى هام يتمثل في ضعف المواصلات في بلد شاسع ، وصعوبات تحريك الجيش في طول البلاد وعرضها . وعلى اى حال ، هناك ، في قلب مناقشتنا هذه ، المشكلة السياسية الخاصة بقوة واتساع الحركات السياسية الطائفية عند مقارنتها بمحدودية امكانيات الجيش نفسه . فقد ادت ، في بعض الاحيان ،الى مواجهات مسلحة ، كما حدث في عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٦ مع طائفة الانصار مثلاً . ولكنها ، في معظم الاوقات ، تحتاج الى نوع من الاحتواء والتكييف السياسي. الذي واجه العسكريون صعوبات كبيرة وجادة لاحتوائه ، تماماً كما واجه البريطانيون من قبلهم ، تمثل في الجنوب . ومرة اخرى كان الجنوب هو المجال الذي خضع لاستخدام القوة والعنف بشكل متواصل اكثر من غيره من اقاليم البلاد . ولكن ، بينما واجه البريطانيون مجموعات قبلية مسلحة تسليحاً ضعيفاً ، فقد كان نظاما عبود ونميرى يواجهان حرب عصابات متطورة في تنظيمها وتسليحها بدرجة جعلت انتصار اى من الطرفين امراً مستحيلاً

المهم ، في بيئة دولية تحمل امكانيات واسعة للتدخل ، ودولة كبيرة ، ولكنها ضعيفة نسبياً وتعانى من عدم الاستقرار والاضطراب في الحكم ، كل ذلك لا بد ان يؤدى الى خلق وضعية حرجة وخطيرة في علاقات الدولة بمجتمعها المحلى . والعلاقة بين الطرفين هي ، بالضرورة ، علاقة تكاملية . فالدولة تعتمد على علاقاتها بالمجتمع . ولكن الطريقة التى تتطور بها علاقاتها هذه ، تمثل جانباً هاماً في الطريقة التى يتطور بها المجتمع نفسه ، والتى تقوم ، بدورها ، بعملية تغذية استرجاعية من خلال نشوء القوى والحركات

السياسية المختلفة . ومن الواضح ان الدولة ظلت تقوم بدور هام في تنمية المجتمع ، وبالتحديد في المجالات الثلاثة التى قمنا بمتابعتها في هذه الدراسة : الهوية الدينية والطبقة والدين . ولكنها لم تبدأ ذلك بحرية كاملة من تلقاء نفسها ، وذلك لان الحاجة الى متعاونين وعملاء ظلت تفرض نفسها ، باستمرار ، على الدولة نفسها . فالعدد الصغير من الاداريين ، المسنود بقوة قمعية محدودة ، كان عليه ان يتراكب ، بدرجة كبيرة ، مع المجتمع الذي يحكمه . وكانت علاقاته وروابطه العاطفية والايديولوجية مع هذا المجتمع ضعيفة ومحدودة ، بحكم طبيعته الامبريالية وغربته عن رعاياه وغربة الاخيرين عنه . ومع ذلك ،كان على الدولة ان تمارس خياراتها ومناوراتها ، بدءاً من المجموعات الدينية ، التى كان ينظر اليها بإعبتارها المجال الاكثر حيوية واهمية . وذلك بحكم امكانياتها الاكثر قدرة على تهديد الدولة ، كما حدث في الثورة المهدية التى اسقطت الحكم التركى المصرى . ولكن محاولة بناء جماعة علماء سلفيين مرتبطين بالدولة ليشكلوا مركزاً للاسلام في البلاد عامة ،كان على اى حال ، يمثل محاولة غير واقعية ، بحكم سيطرة ونفوذ الطرق الصوفية . ولذلك لجأت الدولة الى تسوية مؤقتة ، تركزت ، بشكل رئيسي ، على المتعاونين السابقين مع الحكم التركى المصرى ، خاصة الطريقة الختمية. وكانت المفاجأة الكبرى في قرار اعادة احياء مهدية جديدة ، ولكنه كان استجابة لضغوط متطلبات الحرب العالمية الاولى الملحة . والمفاجأة الاكبر كانت في دهاء السيد عبد الرحمن المهدى ونجاحه في بناء وتطوير حركة المهدية الجديدة . وفي البداية كانت حكومة السودان تراقب نمو وتطور هذه الحركة الجديدة دون اى اهتمام جدى بمخاطرها . وفي فترة لاحقة قامت بمحاولة معادلتها بالطريقة الختمية . وبذلك ساعدت الدولة نفسها في تنمية وتطوير الحركات الطائفية المتنافسة ، والتى اصبحت عاملاً محورياً في السياسة السودانية ، في فترة ما قبل وبعد الاستقلال على السواء . صحيح ان البعض كان يعتقد في تدهور واضمحلال هذه الحركات وانفتاح الطريق لنمو وتطور حركات (القوى الحديثة) ، بدءاً من الحزب الوطنى الاتحادى ، باتجاهه العلمانى الواضح ، حتى صعود الجبهة الاسلامية القومية في الثمانينات . ولكن القوى الطائفية في المناطق الريفية ، حيث يعيش غالبية السكان (اكبر قوة انتخابية في البلاد) ظلت تؤكد اهميتها ونفوذها في كل فترات الديمقراطية الليبرالية .

وبعيداً عن الشمال ، حيث يلعب الاسلام واللغة العربية دوراً هاماً في توحيده واندماج مجموعاته السكانية ، فإن الهوية الاثنية لا تزال تشكل المظهر الأكثر بروزاً في الجنوب . وبرز ذلك ، بشكل خاص ، في حركات المقاومة القبلية في السنوات الاولى للحكم الثنائي الانجليزي المصرى . وبالفعل كانت المجتمعات الجنوبية المحلية اكثر استعداداً للمقاومة من التعاون مع الحكم الجديد . ومحاولة فرض نوع من التعاون وربط المجموعات القبلية بجهاز الدولة ، من خلال تنظيمات الادارة الاهلية ، لم تنجح كثيراً في معظم المناطق . ولذلك ظل ارتباط الجنوب بالدولة ضعيفاً وهشاً ، وفي فترة ما بعد الاستقلال عادت تقاليد المقاومة من جديد وبشكل اوسع واخطر . ومنذ بداية نظام

الدولة ، الذى وحد الشمال والجنوب في اطار واحد (اى منذ فترة الحكم التركى المصرى) ظل الجنوب يشهد فترات عنف ومقاومة اكثر من فترات السلام والاستقرار . وادى هذا الوضع الى تكريس وتعميق الهويات الأثنية وتدمير بعض المجتمعات المحلية في نفس الوقت . ولكن الحرب الاهلية الجارية الآن ، منذ بداية الثمانينات ، تمثل أسوأ فترات العنف والمقاومة ، التي شهدها الجنوب في تاريخه ، وذلك بحكم الدمار الواسع والمعاناة القاسية التى خلفتها . ويبدو ان استخدام التكنولوجيا العسكرية المتقدمة يسمح بتدمير وتخريب اوسع وافظع .

والهوية الأثنية ظلت تشكل معلماً هاماً ، ايضاً ، في الشمال . ولذلك فكر الاداريون البريطانيون في تطويرها تحت مظلة الادارة الاهلية ، التى اكدت نجاحها في المناطق الريفية البعيدة والنائية اكثر من المناطق النيلية المستقرة نسبياً . وفي فترة لاحقة ، قامت الاحزاب الطائفية ، منذ بداية ظهورها ، باستغلال هذا التطور لتوسيع نفوذها وسيطرتها . وكانت تحالفاتها مع القيادات القبلية تمثل احد الجوانب الهامة في انتشار الطائفية وتوطيد نفوذها الحزبي ، كما تؤكد ذلك نتائج الانتخابات البرلمانية المختلفة ، في فترة الحكم الذاتي وبعد الاستقلال على السواء . وفي فترات الحكم العسكرى ظلت تبرز ، على الدوام ، اتهامات واسعة بوجود تمييز أثنى في الحكومة المركزية . فالحكم العسكرى ، بطبيعته ، يقوم على قاعدة اجتماعية ضيقة ، وينظر لبعض اقسام المجتمع المدنى بكثير من عدم الثقة والارتياب . ومن هنا كان ميله الى الاعتماد ، بشكل اوسع ، على القيادات والمجموعات الأثنية . وفي مستوى آخر ، ظلت الأنظمة العسكرية تعمل على إعادة بناء الدولة ، او ربما تحطيمها ، من خلال طرق واساليب ادت ، عملياً ،الى تنمية منظور ضيق في التفكير ، وبالتالى تنمية الوعى الأثنى المحلى والمنافسات الأثنية المصاحبة لذلك . ففي عهد الجنرال عبود قام ابو رنات بتطوير نظام ادارة المديريات (بعد بدء تنفيذه بفترة قصيرة انهار النظام العسكرى في ، ١٩٦٤) وفي عهد نميرى ادى الحكم الذاتى الاقليمي في الجنوب ، في آخر المطاف ، الى خلق توترات وصراعات قبلية واسعة داخل الاقليم . وفي وقت لاحق أدى تطبيق نظام الحكم الاقليمي في الشمال ، ليس فقط الى تشجيع وتوليد وعى أثنى جديد في مختلف الاقاليم الشمالية ، بل ، ايضاً ، الى خلق منافسات وصراعات اقليمية على المستوى الوطني والحكومة المركزية .

والوضع الطبقي ، بمعناه الواسع ، كانت له ، ايضاً ، اهميته السياسية البارزة منذ السنوات الاولى للحكم الثنائي . ففي البداية كانت الادارة البريطانية مترددة في القيام بتطوير الطبقة التجارية ، على الاقل وسط العناصر السودانية . فقد كانت السيطرة المالية والتجارية تحت قبضة الشركات البريطانية . والعناصر الرئيسية الاخرى ، في مجال التجارة والاعمال ، كانت من الشوام واليونانيين ، بشكل رئيسي . وعندما اضطرت الدولة الى انشاء مشروع كبير ، مشروع الجزيرة ، يعتمد ، بشكل رئيسي ، على السودانيين ، كانت هناك محاولة جادة بعدم خلق طبقة ملاك محليين . ولكن الدولة لا يمكنها قفل ابوابها امام ابناء السودان الى ما لا نهاية . فالسودان له تقاليده التجارية

العريقة ، التي برزت في توسع وانتشار النشاط التجارى الصغير . وبمرور الزمن تمكن بعض السودانيين من مراكمة ثروات طائلة وتنمية قدرات تجارية واسعة . وبعضهم ، مثل قيادات المهدية الجديدة ، دخل مجال الاستثمار الزراعي الواسع وحقق نجاحاً كبيراً . وبعد تحقيق الاستقلال ، في مطلع عام ١٩٥٦ ، انتهت القيود التي كانت تفرضها الدولة على نشاط السودانيين ، ولكن التركيب الاقتصادي العام ظل كما هو ، وظلت العناصر المحلية تنافس من اجل مراكمة الثروة في اطار الاقتصاد الكولونيالي الجديد الذي ورثوه من الحكم البريطاني . وهنا كان للمشاركة السياسية اهميتها ودورها ، لان الدولة كانت لا تزال تمثل المدخل الرئيسي لمعظم النشاطات الاقتصادية . وهكذا بدأ التداخل والتشابك بين النشاطات الاقتصادية والسياسة الحزبية ، وظل هذا التداخل والتشابك يتطور بشكل اوسع واعمق في الفترات اللاحقة . وفي نفس تلك الفترة ظهرت الحركة النقابية ، نتيجة لجهود التنظيمات العمالية في المؤسسات الحكومية ، خاصة السكة حديد . وبظهورها فتح الباب لظهور الحركات الأيديولوجية في السياسة السودانية . وكان لهذه الحركات دور بارز في ادخال اساليب المواجهة العنيفة في النشاط النقابي والسياسي ، بحكم ضعف البنية المؤسسية في البلاد .

لقد سبق ان اشرنا ، في صفحات سابقة ، الى عناصر التبادل والتغير في العلاقة بين الهوية الأثنية والدين والطبقة في مجرى السياسة السودانية . ويبدو ، كما هو واضح ، ان اجتماع هذه العوامل الثلاثة معاً يمثل قاعدة قوية لنمو وتطور الحركة السياسية الناجحة ، كما هو الحال في الاحزاب السياسية الرئيسية . فحزب الامة ، مثلاً ، هو نتاج التقاء الثروات المجمعة من مشاريع النيل الابيض والنشاطات التجارية لدائرة المهدى مع ايديولوجية المهدية الجديدة والتحالفات القبلية في وسط وغرب السودان . والطائفة الختمية تمثل تنظيماً واسعاً وفضفاضاً ، ولكن بأبعاد أثنية وتجارية ممتدة في الشمال والشرق . والحركة المتمحورة حول عامل واحد او عاملين من تلك العوامل الحيوية والهامة ستكون ضعيفة بالضرورة ، كما هو حال الحركات الايديولوجية الرئيسية ، مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين (الجبهة الاسلامية القومية .) فقد وجد الحزب الشيوعي بعض القبول في وسط اقسام طبقة المتعلمين والعمال المنظمين . ولكن ، رغم تقدمه الكبير في هذا المجال ، فإنه لم يتمكن من امتلاك مداخل هامة لدخول المناطق الريفية ، بإستثناء الجزيرة خلال فترة معينة كحالة شاذة . ورغم ان الجبهة الاسلامية قد حققت بعض النجاح ، فان الطريق لا يزال طويلاً امامها حتى تؤكد نجاحها . فهي تملك قدرات معينة لتوسيع نفوذها في المجال التجارى والايديولوجي ، وقد يمكنها ذلك من مواجهة التحدى . ويبدو ان الحركات الأثنية والاقليمية هي الاضعف مقارنة بالحركات الأخرى — فإستعدادها للمقاومة ، خاصة في الجنوب ، معروف منذ فترة طويلة ، وقدراتها في الجنوب ظلت في نمو وتطور متواصل . والبعض يعتقد ان حركات مشابهة قد تنمو وتتطور في المناطق المهمشة الاخرى ، مثل دارفور وجبال النوبة وجبال البحر الاحمر. وهناك ، ايضاً ، من يطرح امكانية تحالف هذه المناطق ، كما حاولت ذلك الحركة الشعبية

لتحرير السودان في احيان كثيرة . ولكن ذلك يبدو حلماً بعيداً ، اذا كان القصد خلق حركة مؤهلة وقادرة على منافسة الاحزاب السياسية الكبيرة . وفي الوقت الراهن ، قد يؤدي وجود هذه الحركات الى تشجيع الاحزاب الكبيرة على رعايتها ودعمها بهدف الاستفادة منها في صراعاتها ومنافساتها السياسية .

لقد قامت الدولة اذن ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، بالمساهمة في تكوين الحركات السياسية وتشكيلها من عناصر المجتمع ، التي اجبرتها الضرورات العملية ، او قامت هي من تلقاء نفسها ، للاعتراف بها والتعامل معها كمتعاونين او عملاء . ومن الجهة الاخرى ، قامت هذه الحركات ، بدورها ، بالاستجابة لرغبات الدولة في هذا الاتجاه . فأهمية السياسات البريطانية الاقتصادية والسياسية في نمو وتطور الحركات السياسية الطائفية واضح وجلي ، وكذلك استجابة هذه الحركات من خلال محاولاتها للسيطرة على الدولة . أما الحركات الاخرى ، فقد ظلت تتنافس بموارد وامكانيات ضعيفة ،ولم تحقق نجاحاً كبيراً . وادى ذلك ، بالضرورة ، الى توزيع غير عادل في السلطة والثروة بين اقاليم البلاد وفئاتها الاجتماعية المختلفة ، ومن ثم الى انفجار الحرب الاهلية في الجنوب بشكل خاص .

وبالفعل كان ضعف الدولة ، رغم تضخم جهازها البيروقراطي ، احد الاسباب الاساسية التي ادت الى خلق هذا التوزيع غير المتساوى في السلطة والثروة وتكريس الظروف الملائمة لانفجار الحرب الاهلية واستمرار عمليات العنف في الجنوب ومناطق اخرى في البلاد . فمحدودية طاقاتها للسيطرة على المجتمع ، اكثر من التعبير عن فئاته ومجموعاته المختلفة ، بشكل عام ، دفعتها ، منذ بدايات الحكم البريطاني ، لبناء نفسها على

أساس علاقات وتحالفات تابعة لسيطرتها ونفوذها . وبحكم تنوع العلاقات والتحالفات التي انتهجتها في الواقع العملي ، فقد ادى ذلك الى منافسات واسعة بين مختلف الحركات السياسية والاجتماعية في البلاد للفوز بعلاقات متينة مع السلطة الحاكمة . وفي بعض الاحيان وصلت هذه المنافسة الى درجة حادة من الخصومة والعداء ، كما هو حال المنافسة والصراع بين الاتحاديين وحزب الامة في فترة ما قبل الاستقلال . وفي احيان اخرى كانت تتراجع الى اشكال مختلفة من التعاون والتحالف ، كما في اللجوء لتكوين حكومات ائتلافية في فترات الحكم المدني الديمقراطي . ولكن حاجة الدولة لبناء نفسها على اساس هذه العلاقات والتحالفات والتابعية ، ادت ، عملياً ، الى تكريس وتعميق اوضاع التنوع الأثني والثقافي والتفاوت الاقتصادى الاجتماعى في البلاد اكثر من تخفيفها وتلطيفها ، كما ظهر ذلك ، بشكل واضح ، في تهميش الجنوب ، بتعمد واصرار ، خلال فترة السياسة الجنوبية ايام الحكم البريطاني ، ودور هذه السياسة البعيد المدى في تعميق عزلته وتخلفه واضعاف روابطه مع الشمال والدولة المركزية ، ومساهمة كل ذلك في نمو وتطور الحرب الاهلية الجارية هناك . ونتيجة لذلك اصبحت الدولة نفسها تتعرض لمخاطر واسعة تهدد وجودها في الاساس . وتماماً كما

ترجع جذور الدولة في السودان الى التطورات التى كانت جارية في محيطها الدولى وداخل مجتمعها في نفس الوقت ، فإن تأثيرات تدهورها وتآكلها الجارى الآن لا بد ان تمتد الى المجتمع الدولى بشكل عام . فالسودان يمكنه ان يساهم كثيراً من خلال تطوير انتاجه الزراعى وصادراته المعدنية وتنمية وتطوير حوض النيل . ولكن هل يستطيع السودانيون الاعتماد على انفسهم في معالجة الاختلالات المتأصلة في دولتهم ونظامهم السياسي ، وفتح الطريق ، بعد ذلك ، لدعم ومساعدات المجتمع الدولى ؟ ام انهم لن يستطيعوا ؟ ان احداث هذه التغييرات تمثل شرطاً اساسياً لانجاح اى محاولة لتنمية وتطوير البلاد على اسس اكثر ثباتاً واستقراراً .

ويمكن الآن توقع عدة سيناريوهات لتطور السودان في المستقبل المنظور ، بعضها متفائل وبعضها متشائم ، وتتضمن تقديرات واحكام معينة لحركاته ومؤسساته . فبعض هذه السيناريوهات ينطلق من قدرة السودانيين على التعبير بقوة ووضوح عن وحدتهم وتماسكهم واجماعهم الوطنى ، كما حدث في مرات عديدة خلال تاريخهم الحديث ، مثل ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة مارس ١٩٨٥ ، التى اسقطت انظمة عسكرية عاتية . ولكن تلك كانت لحظات قصيرة ، تمكنت فيها القوى المختلفة من توحيد صفوفها في مواجهة عدو مشترك . وبعد تحقيق ذلك الهدف تراجعت دوافع الوحدة والتماسك وعادت القوى والاحزاب المختلفة الى صراعاتها ومناوراتها المعهودة . وامكانية ظهور حركة ايديولوجية شعبية تبدو ، ايضاً ، بعيدة وتعترضها عقبات كثيرة . فقد حاول ذلك كل من الحزب الشيوعى والجبهة الاسلامية القومية ، ولكنهما لم يحققا نجاحاً كبيراً ، نتيجة لعقبات ومشاكل عديدة ، كما اشرنا في مكان سابق . واستمرار حالة التنافس والصراع الحاد بينهما يؤكد قولنا بأن كل حركة أيديولوجية في السودان تخلق نقيضها الخاص بها .

وفي السنوات الاخيرة طرحت امكانية قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بفتح الطريق لثورة شعبية مسلحة . وهناك كثيرون ظلوا يعتقدون ، منذ ايام الثورة الجزائرية في الخمسينات ، بالثورة المسلحة كطريق لتطور بلدان القارة الافريقية وتقدمها . ولا يزال هذا الاعتقاد سائداً في بعض الاوساط . ففي الفترة الاخيرة ظلت الحركة الشعبية لتحرير ارتريا والحركة الشعبية لتحرير الشعوب الاثيوبية تمثلان دليلاً واملاً في هذا الاتجاه ، وربما ، ايضاً ، يورى موسيفيني ، صديق وزميل جون قرنق ، وحتى حسين هبرى في تشاد (كلاهما تحرك من مواقع اقليمية للاستيلاء على السلطة الوطنية المركزية .) والواقع ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تطرح نفسها كحركة وطنية ، وليس كحركة اقليمية جنوبية ، وتوجه خطابها السياسي ، بشكل مباشر ،لجماهير المسحوقين والمهمشين في الغرب والشرق . ولكن نداءاتها المتكررة لم تجد اى استجابة تذكر . والتجربة العملية الحديثة في هذه المناطق ظلت تسير في اتجاه نمو حركات أثنواقليمية محلية وليس في اتجاه الارتباط والاندماج في الحركة الشعبية. وتوجه الحركة في عام ١٩٨٨ للتفاوض مع الحزب الاتحادى الديمقراطي ، والوصول

معه لاتفاقية عامة حول السلام والمؤتمر الدستوري الوطني ، يعكس اعترافاً ضمنياً بمحدودية قدراتها للتحول الى حركة ثورية وطنية .

وهكذا تراجعت الحركة الشعبية عن طرح نفسها كحركة شعبية جديدة بديلة ، وبدأت تعترف بوجود القوى السياسية الاخرى ، التي ستواصل نشاطها كاحزاب سياسية بعد التوصل الى تسوية دستورية لمشكلة السودان الراهنة . واتفاقية اديس ابابا في ١٩٧٢ تؤكد مكانية الوصول الى مثل هذه التسوية . ولكن الحركة الشعبية لا تنظر لهذه الاتفاقية كنموذج يمكن تكراره ، بل تعمل على تحاشي عيوبها وثغراتها من خلال تسوية اكثر عدالة وتوازناً . ولذلك يبدو ان تحقيق السلام ، قبل الوصول الى مثل هذا الاتفاق ، سيواجه صعوبات كبيرة وعديدة . فقد كشفت اجتماعات الحركة والقوى الشمالية في كوكادام وواشنطن وهراري وامبو وبيرجن صعوبة الوصول الى اتفاق حول المشاكل التي تعترض طريق السلام . وكان اتفاق كوكادام قد لخص قضايا المؤتمر الدستوري الوطني في : - مسألة القوميات ، مسألة الدين ، حقوق الانسان ، نظام الحكم ، التنمية غير المتوازنة ، الموارد الطبيعية ، الجيش ، المسألة الثقافية والسياسة الخارجية . وبالاضافة الى ذلك طرحت في الفترة اللاحقة تصورات أخرى عديدة ، بما في ذلك (ميثاق السودان) الذي قدمته الجبهة الاسلامية القومية وطرحت فيه تصورها لحل المشكلة .

ويبدو ان كل الموضوعات المطروحة يمكن ان تثير مشاكل وصعوبات لا تساعد على الوصول الى تسوية مرضية ، ولكن المشاكل والصعوبات الاكثر خطورة ترتبط بمسألة الدين ، وبالتحديد نظام الحكم ، أى هل يكون السودان دولة اسلامية ام علمانية ؟ وبحكم اهمية ونفوذ الحركات الدينية في الشمال ، يطرح التساؤل حول امكانية ابعاد الاسلام عن الدولة ، واقامة دولة علمانية ، كما ترغب في ذلك الحركة الشعبية .

صحيح ان الدولة العلمانية ظلت مستمرة حتى ١٩٨٣ ، اكن موضوع الدستور الاسلامي كان مطروحاً قبل ذلك . وفي عام ١٩٨٣ قام نميرى ، في خطوة متسرعة وغير مدروسة ، بفتح صندوق البندورا ، وادخال البلاد في المنطقة الخطرة ، واكدت التطورات ذلك بالفعل . وفي مسألة الشريعة يمكن طرح خيارات عديدة ، مثل تطبيق الشريعة في مناطق الاغلبية المسلمة وعدم تطبيقها في المناطق الاخرى ، او تطبيقها على كل المسلمين في البلاد وعدم تطبيقها على غير المسلمين . ويبدو انه ليس هناك حلّ سهل لهذه المسألة الصعبة والمعقدة ، التي يمكن ان تتحول الى صخرة تنهار عندها كل المقترحات الخاصة بالتطور الدستوري في البلاد .

وأهمية موضوع الشريعة ومركزيته في مشكلة الحرب الاهلية الثانية ، قد يطرح خيار البداية من نقطة أخرى ، كما حدث في كوكادام . فنظام الحكم الاقليمي او الفيدرالي يبدو الآن ضرورياً ومرغوباً فيه ، بهدف تقريب السلطة للمواطنين وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم . ويمكن اقتراح آليات أخرى لتجاوز عيوب ونقاط ضعف الممارسات السابقة ، بالاستفادة من المقترحات المتضمنة في مناقشات النيجيريين حول نفس

الموضوع [1] . ونظام الحكم الاقليمي قد يضعف الاحزاب ، ولذلك قد يكون من الضرورى فرض اشراف الدولة على نفقات الاحزاب في الانتخابات ، وربما مساهمتها المباشرة في تلك النفقات . ومن المفيد ، ايضاً ، اعتماد نظام رئاسي ، بدلاً من الحكومات الائتلافية الضعيفة ، وذلك على اساس دورى بين الاقاليم المختلفة . ويمكن ايضاً اعتماد نظام انتخابات متقاطعة مع درجة من الدعم في الدوائر المختلفة ، كما حاولت يوغندا تطبيقه قبيل انقلاب عيدى أمين في ١٩٧١ ، على الاقل وفق اسس جغرافية محدودة . كما يمكن اعادة ترتيب الدوائر الانتخابية بهدف اضعاف المنافسات الحزبية والقبلية . المهم ، هناك امكانية للوصول الى مقترحات عديدة لاصلاح النظام السياسي عن طريق دستور مدنى يقوم على اختيارات واقعية وبناءة . ولكنه ، مع ذلك ، يجب الاهتمام بالقضايا المؤسسية والاجتماعية في نفس الوقت ، وذلك لان المؤسسات السابقة أدت الى معاناة الاقاليم وجماهير الشعب بشكل عام . وقد يحتاج ذلك الى مشروع اعلان للحقوق الاساسية للانسان ، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والفردية . وقد يستدعى ضرورة النظر في تركيز التمثيل الوظيفي بأنواعه المختلفة ، مثل تمثيل القوى الحديثة والقوات المسلحة ، بهدف تنمية وتطوير السياسات التى تتطلب دعماً اجتماعياً اوسع من الاحزاب السياسية . وفوق كل ذلك ، فأن اى اجراءات جديدة يجب ان تتميز بمرونة كافية ، تسمح بانتهاج سياسات تنموية وتكاملية بشكل اكثر واوسع من الفترات السابقة .

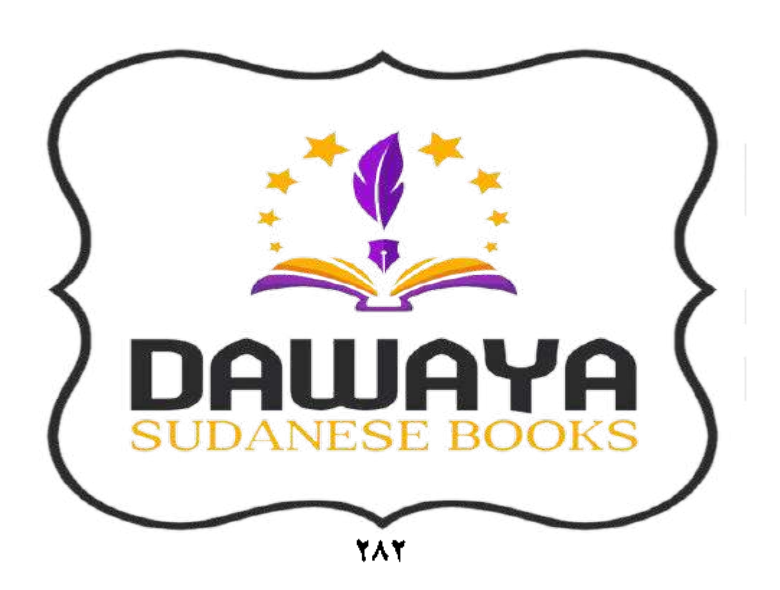
ان ادراك وفهم المشاكل التى تعترض طريق تحقيق السلام ، من خلال مؤتمر دستورى وطنى ، يؤدى ، باستمرار ، الى دعم وتحريك امكانية حدوث انقلاب عسكرى على النظام المدنى الديمقراطى . وبالفعل ، فقد يكون الجيش اكثر قدرة على القيام بمواجهة تلك المشاكل وتذليل صعوباتها . فالجيش السودانى له مصلحة اكيدة في تحقيق السلام ، وامكانيات نجاح نظام عسكرى مع الحركة الشعبية تبدو اكبر واوسع من التفاوض مع أحزاب عديدة ومختلفة . ولذلك كانت اتفاقية ١٩٧٢ بعيدة كل البعد عن مناقشات المدنيين في مؤتمر المائدة المستديرة قبل سبع سنوات ، ولكن مشاكل النظام العسكرى وعلاقاته مع المجتمع تظلُ ، كما هى دوماً ، كبيرة وواسعة . وفرص بروز قائد عسكرى كقائد وطنى أو كزعيم كارزمي ، تبدو ضعيفة في بلد واسع ومتنوع مثل السودان ، ويؤدى الى تبديد موارد كبيرة في رعاية ودعم تابعيته العسكرية والشعبية ، كما حدث في كل الانظمة العسكرية السابقة . وهناك حديث يدور حول احتمال صعود ضابط من الرتب الصغرى ، مثل جيرى راولنقس Jerry Rawlings في غانا ، لكن ذلك مجرد حلم رومانسي ، واذا حدث ذلك ، فقد يكون من ضباط الصف ، مثل الرقيب صمويل دوو Samuel Doe في ليبيريا . وهناك احتمال سيناريو قيام الجيش بالاستيلاء على السلطة في الخرطوم والدخول في مفاوضات سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومن ثم القيام بتوفير مظلة لتطوير نظام سياسي جديد . وبمعنى ما كان الامل أن يقوم المجلس العسكرى الانتقالى في ١٩٨٥ بمثل هذا الدور ، وأى احتمال آخر في المستقبل يتطلب وجود عناصر أكثر ديناميكية من سوار الذهب وزملائه . وربما نتيجة

لهذه التجربة بالتحديد وفقدان الحيوية وسط معظم كبار الضباط (هؤلاء تمت ترقيتهم لجدارتهم ومعقوليتهم من وجهة نظر نميرى اولاً ثم خلفائه من بعده) ربما نتيجة لكل ذلك كان التحرك الفعلى من الرتب الادنى ، من العميد عمر حسن احمد البشير وزملائه ، الذين اعلنوا استلامهم للسلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ . ويبدو أنهم يطمحون ، بشكل عام ، في تحقيق هذا السيناريو ، كما تدل على ذلك خطواتهم الاولية ، ولكن لا يمكن الحكم منذ الآن على قدراتهم وامكانياتهم في التغلب على المشاكل والعقبات الهائلة التى تعترض طريقهم للقيام بمثل هذا الدور .

واذا لم يتحقق السلام عن طريق اتفاقية مع حكام مدنيين أو عسكريين ، فأن ذلك سيقوى احتمال تقسيم السودان بشكل فعلي ، حتى لو لم ترد الحركة الشعبية ذلك من ناحية النوايا والاهداف المعلنة . ففي الشمال بدأت ترتفع بعض الاصوات الداعية الى حل مشكلة الحرب الاهلية بفصل الجنوب . وفي الواقع العملي قد يحدث ذلك ، نتيجة نجاح عسكرى في ارض المعركة يفرض سيطرة الحركة الشعبية على الجنوب ككل ، قبل الوصول الى اتفاقية سلام شامل عن طريق المفاوضات . وهكذا ، قد يحدث التقسيم كأمر واقع ، بغض النظر عن نوايا الطرفين المتحاربين . وقد لا يستطيع الجيش السودانى اعادة الاوضاع الى حالتها السابقة. وبالنسبة للبعض ربما يبدو ذلك نتيجة طبيعية لصراع طويل وممتد . ولكن التقسيم له ايضاً مشاكله ، على المستوى الوطني، والاقليمي والدولى . فهناك اكثر من مليونين من الجنوبيين في الشمال ، أى حوالى ثلث سكان الجنوب ، بعد أن دمرت الحرب قراهم وخربت مواردهم وثرواتهم . وهناك ، ايضاً ، مشكلة الحدود المقبولة بين الطرفين ، خاصة ان حقول البترول المكتشف تقع في الحدود الاقليمية الراهنة . وهناك ، ايضاً ، موقف المجتمع الدولى ، الذي لا يرغب في ظهور دول اكثر في افريقيا ، .. هل يقبل تقسيم السودان بهذه الطريقة ؟ والواقع ان مثل هذه الحالة حدثت في السنوات القليلة السابقة ، عندما اعلنت بنغلاديش استقلالها عن باكستان ، ولكن برعاية مباشرة من حليفتها وجارتها القوية ، الهند . أما الاعتراف بدولة مستقلة في الجنوب ، فقد يكون غير مرغوب فيه ، بحكم تأثيره المباشر في دول مجاورة اخرى تعيش مشاكل مشابهة ، واضافة دولة جديدة لدول حوض النيل ، باوضاعها السياسية المعقدة اصلاً ، قد لا يجد القبول .

ويبقي امامنا السيناريو الاخير المتمثل في استمرار الحرب الاهلية الجارية في الجنوب ، بتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وفي هذه الحالة قد يبقى الجنوب في المستقبل المنظور تحت سيطرة الجيش الشعبي ، لحدود كبيرة . وذلك مع استمرار معاناة سكانه من ويلات الحرب واضطراهم للهروب منها للشمال والبلدان الافريقية المجاورة . والاقتصاد السودانى سيظل يعانى من تضخم المديونية الخارجية ومشاكل الانتاج المتفاقمة نتيجة لاستمرار الحرب. وهكذا يصبح السودان اسيراً لتعاقب انظمة مدنية وعسكرية عاجزة وغير قادرة على الخروج به من دائرة التدهور والتآكل المفرغة . فمنذ منتصف الثمانينات بدأت بعض الاوساط تتحدث عن احتمالات تحوله

الى لبنان اخرى ، وظل البحث عن طريق لايقاف الحرب الاهلية الثانية يصطدم ، بشكل متواصل ، بعقبات كبيرة . واذا كانت الخرطوم قد شهدت معارك عديدة من اجل السيطرة على العاصمة والدولة ، كما حدث في ١٩٢٤ و١٩٧٦ ، فقد شهدت السنوات الاخيرة انفلاتاً أمنياً واسعاً في بعض الاقاليم وداخل العاصمة نفسها . وهناك تقارير كثيرة تتحدث عن قيام بعض المجموعات بشراء كميات كبيرة من الاسلحة وتخزينها في مختلف انحاء البلاد . وقد يكون شمال السودان ، بحكم جغرافيته ، غير ملائم لانفجار حرب اهلية مثل الحرب الجارية في الجنوب ، وقد لا يكون ملائماً لحرب المدن والشوارع ، كما الحرب اللبنانية ، ولكنه قد يشهد انفجار صراعات دامية وواسعة في المستقبل المنظور . ومثل هذا الاحتمال قد يؤدى الى اتساع تدهور الدولة في مختلف مجالات نشاطها ويضعف احتمال أى تغيير مفاجئ في مركزها . وهذا التدهور ظل يجرى في البلاد منذ سنوات طويلة في مختلف المجالات وبشكل واسع وملحوظ . والكوارث المتتالية ، مثل كارثة الجفاف والمجاعة في ٨٤/ ١٩٨٥ وفيضان ١٩٨٨ ، قد تساعد في تنبيه العالم الخارجي بالمخاطر الحقيقية التى تهدد البلاد . وذلك لأن مواجهة التدهور السياسي والاقتصادى والاجتماعى ، الواسع والعميق ، الجارى الآن ، تتطلب مشاركة كبيرة وفعالة من المجتمع الدولى ، جنباً الى جنب مع استعداد أهل السودان لتعبئة مواردهم وامكانياتهم لانقاذ بلادهم وتمكينها من استعادة عافيتها وموقعها بين الدول .



الهوامش

هوامش المقدمة :

١– في هذه المقارنة بين حجم الكتابات حول السياسة المحلية والعلاقات الخارجية انظر مقالات
Christopher Clapham: "Comparing African States," Polittical Studies, 24, 1986; and "Africa's International Relations," African Affairs, 86, 1987 .

2-المناقشات حول (الدولة المتطورة أكثر من اللازم) بدأت بمقالة H. Alavi, "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh," New Left Review, 74, 1972 .

3-لمزيد من المناقشة حول الدولة (الرخوة) انظر G. Myrdhal, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations (Penguin, London, 1968) . تعبير نهب وسرقة استخدمه س. أندرسكي في . The African Predicament (Michael Joseph, London, 1968)

4- Richard Sandbrook with Judith Barker, The politics of Africa's Economic Stagnation (Cambridge University Press, London 1985), P 81 حتى المعنى الضيق للبدائية خضع لفحص دقيق في الدراسات الانثربولوجية الحديثة من خلال التركيز على التغيرات التاريخية للمجموعات الاثنية .

٥– تعبير (الطبقة) يستخدم بشكل عام للإشارة لعناصر التراتب والتراصف الاجتماعي المرتبط بالدخل والملكية . والمناقشة هنا لا تستهدف تحليلاً مفصلاً لعلاقات الإنتاج المتعددة السائدة في السودان .

٦– R.E. Robinson, "Non-European Foundations of European Imperialism: A Sketch for a theory of Collaboration," in R. Owin and R. Sutcliffe (eds), Studies in the theory of imperialism (Longman, London, 1972).

7- R. Lemarchand, "Political Clientelism and Ethnicity in Tropical Africa: Competing Solidarities in Nation-Building,"American Political Science Reviw, 66,1, 3/72, P 77. استخدامنا لتعبير التابعية يستند أساساً على تعريف ريتشارد ساندبروك ، الذي يقول (.. شبكة علاقات السيد / التابع تشكل سلسلة ممتدة لعلاقات السيد / التابع ، أي أنها علاقات ديناميكية تتميز بوضعية متساوية وتبادلية المنافع والعلاقات الشخصية ، المنظمة بطريقة تراتبية .. وشبكة العلاقات هذه تسود بشكل عام في المجتمعات غير المتمدنة والضعيفة في تكوينها القومي . انظر Richard Sandbrook, "Patrons, Clients and Factions: New Dimensions of Conflict Analysis in Africa," Canadian Journal of political Sciences, 5, 1972, P 109. انظر أيضاً كرستوفر كلاهام الذي أشار عند حديثه حول شبكة علاقات السيد / التابع إلى المثل الأثيوبي (الكلب يعرف سيده ، لكنه لا يعرف سيد سيده) Christopher Clapham (ed), Private Patronage and Public Power (Frances Pinter, London, 1982), P6. ومسالة التابعية وعلاقتها بالتركيب الطبقي نوقشت بشكل جيد في Peter Flynn, "Class, Clientelism, and Coercion: Some Mechanisms of Internal Dependency and Control," Journal of Commonwealth and Comparative Politics, 12, 1974, PP133-155 .

8- R. Lemarchand and K. Legg, "Political Clientelism and Development: A

Preliminary Analysis," Comparative Politics, 4, 1972, PP149-178 .

9- Lemarchand, "Political Clientelism and Ethnicity," p71 .

10- Sandbrook, Economic Stagnation. ساندبروك قام بتكييف هذه المسالة استناداً إلى ماكس فيبر.

١١- Sandbrook, Economic Stagnation, P21 . مفهوم فيبر للابوية يتضمن سيطرة شخصية من خلال وسائل إدارية وقمعية ملائمة للتقاليد المقبولة ، بينما تمثل الأبوية الجديدة شكلاً حديثاً يستند على بعض جوانب الشرعية التقليدية .

١٢- حكام السودان البريطانيون كانوا غير قادرين على استيعاب حقيقة إحدى نتائج فترة الحكم التركي المصري المتمثلة في استخدام السودانيين للفظة (ترك) للإشارة إلى موظفي الحكومة ذوي البشرة البيضاء .

هوامش الفصل الأول :

١- A. L. S. Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge University Press, Cambridge, 1984). P. J. Vatikiotis, The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, 2nd ed (Weidenfeld and Nicolson, London, 1980) .

2- G.N. Sanderson, England, Europe and the Upper Nile, 1882-99 (Edinburgh University Press, Edinburgh, 1965) .

3- M. W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934 (Cambridge University Press, Cambridge, 1985, p11 .

4- Earl of Cromer, Modern Egypt, Vol. 2, (Macmillan, London, 1908, p114 .

5- Ibid. p114 .

6- Sanderson, Upper Nile, pp237-268 .

7- Quoted in Daly, Empire on the Nile, p46 .

8- Ibid. p48 .

9- John Darwin, Britain, Egypt and the Middle East (Macmillan, London, 1981) .

10- E. Kedourie, "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923," in E. Kedouri (ed), The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1970) .

11- L. A. Fabumni, The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, 1800-1956 (Longman, London, 1960) .

12- M. W. Daly, British Administration and the Northern Sudan, 1917-1924 (Nederlands Institute Voor Het Nabije Oosten, Leiden, 1979), Ch 3 .

13- Cromer, Modern Egypt, p119 .

14- Kedourie, Chatham House .

15- R. Oliver and J. Fage, A Short History of Africa (Penguin, Harmondsworth, 1962), Ch 4 .

16- السير إدوارد إيفانز بريتشارد هو الأكثر شهرة بين مجموعة الأنثربولوجيين الاجتماعيين الذين عملوا في جنوب السودان . وهناك فرق ملحوظ بين هذه الكتابات ، التي لا تشير كثيراً للإطار السوداني

الأوسع أو الدولة ، وبين الكتابات الخاصة بالشمال ، حيث يبرز الإطار الأوسع بشكل ملحوظ .
G. N. Sanderson, The Cambridge History of Africa, Vol. 7 (Cambridge -١٧
University Press, Cambridge, 1986), p755 .
18- G.N. Sanderson, Introduction to The Memoirs of Babibkr Bedri, Vo,. 2, translated and edited by Yusuf Bedri and Peter Hogg (Ithaca Press, London, 1980), pp 24-25 .
19- R. O. Collins, "The Sudan Political Service: A Portrait of the Imperialists," African Affairs, 71, 1972 .
20- Sanderson, in Babibkr Bedri, p33 .
21- A. J. Arkell. A History of the Sudan to 1821, 2nd ed (Athione, London, 1961) .
22- P. M. Holt and M. W. Daly, A History of the Sudan: From the Coming of Islam to the Present Day, 4th ed (Longman, London, 1986), pp 3-8 .
23- J. Spencer Trimingham, Islam in the Sudan (Oxford University Press, London, 1949) .
24- (صوفي) من الصوف وتشير إلى أن مؤسس الطريقة يلبس ملابس بسيطة من الصوف تعبيراً عن زهده وتقواه ورفضه لمغريات الحياة الدنيا . والطريقة الصوفية توفر ارتباط بسيطاً وملائماً بين الناس العاديين والعالم الروحي . وهو ارتباط أكثر جاذبية وسهولة من التعاليم الفقهية المرتبطة بعلماء الدين التقليديين .
J.O. Voll, Islam: Continuity and Change in the Modern World (Long- -٢٥
man, Harlow, 1982, p36 .
26- J.O. Voll, A History of the Khatmiyya Tariqa in the Sudan (Unpub. Ph. D., Harvard, 1969) .
27- هذه الآراء المتناقضة والمستندة في الأساس على افتراضات نظرية ، أصبحت جزءاً أساسياً من المناقشات السياسية حول الجنوب .
R. S. O'Fahey and J. L. Spaulding, Kingdoms of the Sudan (Methuen, -٢٨
London, 1974) مملكة الفونج ظهرت في القرن السادس عشر واستمرت حتى الغزو التركي المصري في ١٨٢٠
Quoted by Awad al-Karsani, in M. W. Daly (ed), Al Majdhubiyya and -٢٩
Al Mikashfiyya: Two Sufi Tariqas in the Sudan (Graduate College Pubs. No. 13, University of Khartoum, 1985), p26 .
30- Holt and Daly, A History of the Sudan, pp 85-91 .
31- هناك وصف رائع للحياة الاجتماعية والحركة التجارية في فترة المهدية في The Memoirs of Babibkr Bedri, Vol. 1, translated by Yousef Bedri and George Scott (Oxford University Press, London, 1969) .
32- A. S. Cudsi, Sudanese Resistance to British Rule, 1900-1920 (Unpub. Ph. D., University of California, 1980) .
33- موقف النوير من البريطانيين مشروح بشكل جيد في D. H. Johnson, History and Prophecy Among the Nuer of the Southern Sudan (Unpub. Ph. D., University of

California, 1980).
34- L. L. Mawut, Dinka Resistance to Condominium Rule, 1902-1932 (Graduate College Pubs. No. 3, University of Khartoum, 1983) p 43. Daly, Empire on the Nile, p151. The major works on the south during the condominium are: R. O. Collins, Land Beyond the Rivers. The southern Sudan, 1898-1919 (Yale University Press, New Haven, 1971); R. O. Collins, Shadows in the Grass (Yale University Press, New Haven, 1983); and Lillian Passmore Sanderson and G. N. Sanderson, Education, Religion and Plitics in Southern Sudan, 1899-1964 (Ithaca Press, London, 1981). .
35- Quoted in Cudsi, Sudanese Resistance, p62 .
36- Trimingham, Islam in Sudan, p36 .
37- Awad Al-Karsani, "The Establishmet of Neo-Mahdism in the Western Sudan, 1920-1934," African Affairs, 86, 1987 .
38- Holt and Daly, A History of the Sudan, p119 .
39- Peter Woodward, "In the Footsteps of Gordon: The Sudan Government and the Rise of Sayyid Sir Abd al-Rahman al-Mahdi," African Affairs, 86, 1985

40- Al - Karsani, "Establishment of Neo-Mahdism,"pp 387-390 . 41- Hassan Ahmed Ibrahim, "Mahdist Risings Against the Condominium Government in the Sudan, 1900-1927," International Journal of African , Historical Studies, 12, 1979 p 470 .
42- G. N. Sanderson, "Some Problems of Colonial Rule and Local Response in the Southern Sudan, c.1900-c.1920," Institute of Commonwealth Studies, University of London, Seminar Paper, 1976, p3 .
43- Talal Asad, "Political Inequality in the Kababish Tribe," in I. Cunnison and Wendy James (eds), Essays in Sudan Ethnography (Christopher Hurst, London, 1972), p128 . السياسة القبلية في الشمال قامت على سلالات النسب التي تدعيها القبائل العربية الشمالية ، بعضها يربط جذوره بالجزيرة العربية والبعض يربط نسبه بالأسر الكبيرة في عهد الرسول (.
٤٤- Talal Asad, The Kababish Arabs (Christopher Hurst, London, 1970) .
45- Abd al-Ghaffar Muhammad Ahmad, Shaykhs and Followers: Political Struggle in the Rufa'a al-Hoi Nazirate in the Sudan (Khartoum University Press, Khartoum, 1974) .
46- Abbas Ahmed Mohamed, White Nile Arabs (Athlone, London, 1980) .
47- Quoted in E. A. Wallis Budge, Cook's Handbook for Egypt and the Sudan (Thomas Cook, London, 1911) .
48- G. Warburg, The Sudan Under Wingate (Frank Cass, London, 1981), Ch 6 .
49- P. M. Holt, Holy Families and Islam in the Sudan (Princetion Near East

Papers, No. 4, 1967) .

50- في ١٩١٤ شهدت البلاد نقصاً حاداً في الحبوب ، كاد يتسبب في مجاعة واسعة . ولكن الحكومة تجاوزت هذا الخطر باستيراد كميات كبيرة من الحبوب من الهند ، وظل السودانيون يتذكرون هذه الظروف الصعبة لفترات طويلة لاحقة .

٥١- Wendy James, "Social Assimiliation and Changing Identity in the Southern Funj," in Y. F. Hasan (ed), Sudan in Africa (Khartoum University Press, Khartoum, 1971). p 201 .

هوامش الفصل الثاني :

١- Daly, British Administration, Ch 3 .

2- Holt and Daly, A History of the Sudan, p 133 .

3- Daly, Empire on the Nile, pp 269-270 .

4- Mekki Abbas, The Sudan Question (Oxford University Press, London, 1952) .

5- The Powers of Nomad Sheikhs Ordinance, 1922 .

6- السير جيوفري آرشر خلف السيد لي ستاك في منصب الحاكم العام ، بعد اغتيال الاخير في القاهرة . وعلاقاته بموظفي الخدمة السياسية في السودان كانت ضعيفة ومتوترة منذ البداية . وعندما قام بزيارة رسمية للسيد عبد الرحمن المهدي في الجزيرة أبا في عام ١٩٢٦ ، تقدم كبار موظفي الحكومة باحتجاجات صارخة للورد لويد ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، الأمر الذي أجبره لتقديم استقالته . وسيرته الذاتية منشورة في Sir Geoffrey Archer, Personal and Historical Memoirs of an East African Administrator (Oliver, London, 1963) .

7- Quoted in Peter Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism (Rex Collings, London, 1979), p 9.. السير لي ستاك كان يعتقد أنه يمكن سودنة الوظائف التي يشغلها المصريون جنباً إلى جنب مع تشجيع الإدارة الأهلية . وعلى أي حال ، كان السير مفي يرى أن تقوم الإدارة الأهلية بوظائف الدرجات الدنيا في التنظيم الإداري القائم وعدم التوسع في السودنة .

٨- H. A. MacMichael, A History of the Arabs in the Sudan (cambridge University Press, Cambridge, 1922) .

9- كان ريجنالد دافس من أبرز هؤلاء المحافظين ، وكان معجباً بالشيخ علي التوم . انظر Reginald Davies, The Camel's Back (John Murray, London, 1957) .

10- Daly, British Administration, Ch 4 .

11- Asad, Kababish Arabs.. تفاصيل أكثر حول علي التوم في الفصل الثالث .

١٢- Quoted in Asad, Kababish Araabs, Appendix 3, p 255 .

13- Abd al-Ghaffar, Shaykhs and Followers, Ch 7 .

14- Transition in Africa: From Direct Rule to Independence. A Memoir by Sir James Robetson (Christopher Hurst, London, 1974), Ch 3 .

15- Sir James Currie, "The Educational Experiment in the Anglo-Egyptian Sudan," Journal of the African Society 34 (1935), p 49 .

16- للتعرف على نظام الإدارة الأهلية في المديريات المختلفة انظر G. M. A. Bakheit, British

Administration and Sudanese Nationalism, 1919-1939 (Unpub. Ph. D., Cambridge, 1965), Ch 5 .

17- Quoted in Collins, Shadows in the Grass, P 170 .

18- Quoted in Woodward, Condominium, p 11 .

19- Ibid. p 11 .

20- Ibid. pp 11-12 .

21- Ibid. p 11 .

22- P. P. Howell, A Manual of Nuer Law (Oxford University Press, London, 1954), p 3 .

23- R. O. Collins, "The Rise and Fall of the Chiefs' Court," in R. Rivkin (ed) Nations by Design (Doubleday, New York, 1968) .

24- الأرقام الخاصة بهذه الموضوعات كانت تجمع وتنظم سنوياً وترسل إلى وزارة الخارجية البريطانية . وهذه الخلاصات مأخوذة من التقرير الثامن حول جنوب السودان، ١٩٤٠ PRO, FO 371/24634/2070 .

25- Quoted in Lillian Passmore Sanderson and Neville Sanderson, Education, Religion and Politics in the Southern Sudan, 1899-1964 (Ithaca Press, London and Khartoum University Press, 1981), p 199 .

26- Al-Karsani, "Establishment of Neo-Mahdism," pp 385-404 .

27- Quoted in Woodward, "In the Footsteps of Gordon."

28- في عام ١٩٢٦ منح السيد عبد الرحمن الـ KBE، وذلك رغم أن (.. هذا الامتياز يفوق الخدمات المطلوبة منه . ولكن هذه الدفعيات الإضافية كانت تستهدف ترضيته وإضعاف طموحاته الدينية . وهي نفس الأهداف التي نجحت في تحقيقها بشكل كبير سياسة الحكومة تجاهه خلال العشر سنوات السابقة) Quoted in Woodward, Condominium, p 17. في الواقع كانت خدماته مرغوبة ومطلوبة، حيث قام بإنهاء إضراب طلبة كلية غردون في ١٩٣١ .

٢٩- Woodward, "In the Footsteps of Gordon," p 48 .

30- أحد البارزين في أسرة أبو سن أشار في تعليق حول صعود المهدية الجديدة إلى .. (أنه يمكنه فقط أن يقول حول هذا الموضوع أن إرادة الله قد أجبرت الحكومة نفسها لتقوية وتعزيز إمكانيات الذين سيكونون على الدوام أعداءها اللدودين ..) Quoted in Woodward, "In the Footsteps of Gordon," p 49 .

31- Al-Karsani, "Establishment of Neo-Mahdism," pp 398-403 .

32- G. N. Sanderson, "The Ghost of Adam Smith: Ideology, Bureaucracy and the Frustration of Economic Development in the Sudan, 1934-1940," in M.W. Daly (ed), Modernization in the Sudan (Lillian Barber Press, New York, 1985) .

33- For a history of Gezira See Arthur Gaitskell, Gezira, a Story of Development in the Sudan (Faber and Faber, London, 1959) .

34- On Colonialism and the sociology of nationalism see A. D. Smith, Theories of Nationalism (Duckworth, London, 1971) .

35- Quoted in Tim Niblock, Class and Power in Sudan: The Dynamics of

Sudanese Politics, 1898-1985 (Macmillan, London, 1987), p 168 .

36- الأمثلة كثيرة – لكن هناك إسماعيل الأزهري ، حفيد مفتي السودان ، الذي بعث من كلية غردون للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت . وفي عام ١٩٣٨ أصبح أول سكرتير عام لمؤتمر الخريجين .

٣٧- Muhammad Abdul-Hai, Conflict and Identity: The Cultural Poetics of Contemporary Sudanese Poetry (Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, African Seminar Series, No. 26), 1976 .

38- عندمـــا طرح هذا الشعار لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى ، جاء من داخل المؤسسة السودانية التقليدية وأدى ذلك إلى انتشار قناعة واسعة بوقوف حكومة السودان ومساندتها له ، بهدف مواجهة شعارات ودعايات الحركة الوطنية . وفي وقت لاحق استخدم هذا الشعار عنواناً لكتاب (السودان للسودانيين) الذي أصدره عبد الرحمن علي طه أحد الذين تولوا مناصب وزارية في حكومة السودان .

٣٩- شعور هذا الجيل بابتعاده من حكومة السودان تتوفر تفاصيله في Edward Atyah's, An Arab Tells His Story (John Murray, London, 1946) .

40- Afaf Abedl Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, 1918-1948 (Graduate College, University of Khartoum, 1985) .

41- Hassan Ahmed Ibrahim, The 1936 Anglo-Egyptian Treaty (Khartoum University Press, 1976) . هي اتفاقية دفاعية أساساً ، حيث قبلت الحكومة المصرية بالوجود العسكري البريطاني في مصر لمدة عشرين عاماً .

٤٢- Penney, Intelligence Report, September 1936, FO Confidential Papers 407, 120, 157 .

43- J.S.R. Duncan, The Sudan: A Record of Achievement (Blackwood, London, 1952), p 183 .

44- Robertson, Transition in Africa, pp 66-77 .

45- هيلاسلاسي كان لاجئاً في بريطانيا ، ونقل للخرطوم لتشجيع المقاومة الأثيوبية لمواجهة الاحتلال الإيطالي وطرده من البلاد وإعادة الإمبراطور إلى عرشه .

٤٦- Huddleston to Lampson, 5 October 1941, Fo 37127472 .

هوامش الفصل الثالث :

١- لمزيد من المناقشة حول برتكول صدقى / بيفان وأبعاده الدولية انظر R. Louis, The British Empire in the Middle East (Clarendon Press, Oxford, 1984), Ch 3, Part 6, pp 244-252 .

2- لدراسة موسعة حول حزب الأمة انظر Al-Fatih Abd al-Salaam, The Umma Party, 1945-1969 (Unpub. M.Sc., University of Khartoum, 1979) .

3- لدراسة التطورات المبكرة لحزب الأمة انظر A. S. Cudsi, he Rise of Political Parties in the Sudan, 1936-46 (Unpub. Ph.D., University of London, 1978) .

4- Woodward, Condominium, p 42 .

5- Ibid. pp 111-116 .

6- أحد أسلاف علي التوم ، ويسمى التوم أيضاً ، أعدم أثناء الثورة المهدية .

٧- Abd al-Ghaffar, Shaykhs and Followers, pp 119-121 .

8- Ibid. p 120 .

9- Ahmed, White Nile Arabs, pp 167-169 .

10- Collins, "The Rise and Fall," in Rivkin (ed), Nations by Design .

11- دور المسيحية في حكومة التحرر الوطني الأفريقية في جنوب ووسط القارة لم يتكرر في حركة جنوب السودان . والواقع أن انتشار المسيحية في الجنوب ساهم في خلق نزعة معادية للإسلام والعروبة أي معادية للشمال . كان هناك حوالي ١٠,٠٠٠ مسيحي في الجنوب في عام ١٩٥٥ ، حسب تقرير لجنة التحقيق في أحداث أغسطس ١٩٥٥ المشهور بتقرير لجنة قطران (رئيس اللجنة) .

١٢- J. Howell, Political Leadership and Organization in the Southern Sudan (Unpub. Ph. D., University of Reading, 11978), passim .

13- أحد الأعضاء الجنوبيين البارزين ، بنجامين لوكي ، اقترح ضرورة رفع مستوى الجنوب في التعليم والتطور الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى السائد في الشمال قبل منح الحكم الذاتي للسودانيين . Woodward, Condominium, p 92.

14- نوبة أمدرمان ، مثل نظرائهم في شرق أفريقيا ، هم أحفاد الذين تم تجنيدهم من مناطق الجنوب وجبال النوبة أساساً وإلحاقهم بالجيش التركي المصري في القرن التاسع عشر . ويذكرهم التاريخ عندما قام عيدى أمين ، النوباوي الأصل ، بالاستيلاء على السلطة في يوغندا . انظر D. H. Johnson, "The Legacy of Sudanese Military Slavery in Modern Africa," (Public Lecture 6.5.1987 published by St Aidan's College, University of Durham) . وجونسون في الواقع لم يتابع مستعمرة النوبة في أمدرمان ، مع أن هناك إشارة إليها في A. Southall, "General Amin and the Coup: Great Man or Historical Inevitability?" Journal of Modern African Studies, 13, 1975 .

15- Quoted in Daly, Empire on the Nile. p 366.

16- هناك مناقشات ممتعة لمشاكل وإمكانيات تطور المجلس في K.D.D. Henderson, The Making of the Modern Sudan (Faber, London, 1952), essentially a selection of letters by the then civil secretary, Sir Douglas Newbold.

17- هناك قائمة بأسماء أعضاء المجلس الاستشاري وجذورهم الاجتماعية في Tim Niblock, Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985 (Macmillan, London, 1987), pp 61-62 .

18- مكي عباس وجد مساعدة كريمة من مارقري بيرهام ، صديق نيوبولد ، وفي أكسفورد كتب كتابه (The Sudan Question مقابلة شخصية) .

١٩- كانت هناك صحف محلية في السودان منذ السنوات الأولى الحكم الثنائي . وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هذه الصحف أكثر حيوية وانتشاراً . وكانت (صوت السودان) أكثرها توزيعاً ، حوالي ٤,٠٠٠ نسخة في اليوم ، وكانت تمثل الختمية . وهناك (السودان الجديد) الموالية للاستقلاليين .

٢٠- في نوفمبر ١٩٤٦ استدعى آلاف الأنصار للحضور للعاصمة وللمشاركة في المظاهرات . والمخاطر المتوقعة من مثل هذه المظاهرات والاحتجاجات والمظاهرات المعادية للمهدية الجديدة ، كل ذلك ساعد حكومة السودان في مقاومة برتكول صدقي / بيفان .

٢١- تفاصيل ما جرى في مؤتمر جوبا متوفرة في Mohamed Omer Beshir, The Southern Sudan; Background to Conflict (Christopher Hurst, London, 1968), Appendix 9 .

22- Quoted in Woodward, Condominium, p 77 .

23- قائمة كاملة بالأعضاء وجذورهم الاجتماعية في . Class and Power, pp 62-66

24- In Khartoum 12.5 percent turned out, in Khartoum North 7 percent, and in Omdurman 23.5 percent.

25- Quoted in Muddathir Abd al-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan (Clarendon Press, Oxford, 1969), p 209 . دكتور أ.هـ. مارشال انتدب من مدينة كوفنتري بإنجلترا ليعد تقريراً حول تطور الحكم المحلي الديمقراطي في السودان .

٢٦- Asad, Kababish Arabs, p 216 .

27- Ahmed, White Nile Arabs, p 164 .

28- Niblock, Class and Power, p 93 .

29- S.E.D. Fawzi, The Labour Movement in the Sudan, 1946-1955 (Clarendon Press, Oxford, 1957, passim .

30- Niblock, Class and Power, pp 107-108 .

31- Salah El Din El Zein El Tayeb, The Students' Movement in the Sudan (Khartoum University Press, 1971) .

32- حول تاريخ الحزب الشيوعي انظر Gabriel Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society; The Case of Sudan (Frank Cass, London, 1978), pp 93-217 .

33- K. M. Barbour, "The Sudan Since Independence," Journal of Modern African Studies, 18, 1980, p 76 .

34- Niblock, Class and Power, p 32 .

35- حول جاذبية الشيوعية انظر Mohammed Nuri El-Amin, The Emergence and Development of the Leftst Movement in the Sudan During the 1930s and 1940s(Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, Occ. Paper No. 20, 1984) .

36- المؤلف يشكر عبد الوهاب عثمان للمعلومات التي تكرم بها حول تطور حركة الأخوان المسلمين .

٣٧- Barbour, "Sudan Since Independence," p 76 .

38- C. C. Reining, The Zande Scheme: An Anthropological Case Study of Economic Development in Africa (Northwestern University Press, Evanston, 1966) .

39- إحدى الدراسات تشير إلى أن ٥٧٪ من إجمالي الدخل القومي يأتي من القطاع التقليدي، انظر Niblock, Class and Power, p 46 .

40- Quoted in Woodward, Condominium, p 169 .

41- M. Neguib, Egypt's Destiny (Gollantz, London, 1955) .

42- Quoted in Woodward, Condominium, p 169 .

43- Selwyn Lloyd, suez 1956: A Personal Account (Book Club Associates, London, 1978), Chs 1 and 2 .

44- كان هناك أيضاً مجلس آخر، مجلس الشيوخ، لكنه لم يعكس أي أهمية تذكر ولم يظهر في فترة الديمقراطية الثانية ٦٤ – ١٩٦٩ .

٤٥- Woodward, Condominium, pp 159-160 .

46-الإشارة إلى التورط المصري في تقرير لجنة قطران استبعدت قبيل طباعة التقرير - لتفاصيل اكثر انظر Peter Woodward, "The South in Sudanese Politics, 1946-1956," Middle Eastern Studies, 16, 1980 .

47-عبد الناصر أبعد صلاح سالم واستلم بنفسه مباشرة مسؤولية العلاقات المصرية السودانية . وفي نفس الوقت قام الأزهري بعزل محمد نور الدين من الحزب والحكومة .

٤٨- في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ فقط أعلن الأزهري ، في إجابة على سؤال حول شئون الدفاع ، أنه سيتدقم باقتراح لإعلان استقلال السودان . وشجعت الأحزاب الشمالية الأعضاء الجنوبيين للتصويت لصالح إعلان الاستقلال بوعد لوضع الاعتبار الكافي لمطلب الجنوب بالفيدرالية .

هوامش الفصل الرابع :

١- Peter Bechtold, Politics in Sudan (Praeger, New York, 1976), pp 188-196.

2- K. D. D. Henderson, Sudan Republic (Benn, London, 1965), pp 107-108 .

3- Howell, Political Leadership, Ch 8 .

4- Ahmad Al-Awad Muhammad, Sudan Defence Force: Origin and Role, 1925-1955 (Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, Occ. Paper No. 18) .

5- Ruth First, The Barrel of a Gun (penguin, London, 1970), pp 236-238 . المتمردون اعدموا شنقاً وليس رمياً بالرصاص ، وذلك خوفاً من احتمال امتناع الجنود من تنفيذ الأوامر العسكرية بذلك .

٦- Warburg, Islam, Nationalism and Communism, p 113 .

7- Howell, Political Leadership, pp 190-191 .

8- Ibid. pp 197-199 .

9- Yousef Fadl Hassan, "The Sudanese Revolution of October 1964," Journal of Modern African Studies, 5, 1967 .

10-هناك تحقيق حول انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ يشير إلى دور عبد الله خليل في تسليم السلطة للعسكريين . ولكن الحكومة لم تبذل أي محاولة لمحاكمة المتورطين في ذلك .

١١- Bechtold, Politics inSudan, p 111 .

12-هناك تسجيل كامل لوقائع المؤتمر ، انظر Mohamed Ali Mohamed Salih, The Round Table Conference and the Search for a Constitutional Solution to the Problem of the Southern Sudan (Unbub. M.Sc., University of Khartoum, 1971), Appendix .

13- Howell, Political Leadership, p 211 .

14-هناك اعتقاد واسع وسط الجنوبيين بأن اغتيال وليم دينق ، أثناء تحركه في منطقة أعالي النيل ، كان نتيجة عمل مدبر من الجيش الحكومي .

١٥- رواية كتبها هو بنفسه في Philip A. Ghabboush, Grouth of Black Political Consciousness in Northern Sudan," Africa Today, 20, 1973 .

16-مشاعر الدارفوريين كان يمثلها ، بشكل متزايد ، القائد النشط أحمد إبراهيم دريج . بدأ حياته السياسية في منظمة دارفورية وسط الطلاب ثم انضم إلى حزب الأمة . وعند انقسام الحزب كان من

انصار جناح الصادق المهدي . وبعد الانتخابات في ١٩٦٨ أصبح زعيماً للمعارضة .
١٧- Ali Suliman Fadlallah, "The Search for a Constitution," in M. Abd al-Rahim et al. (eds), Sudan Since Independence (Gower, Aldershot, 1986) .
18- Rafia Hassan Ahmed, Central Personnel Growth in Sudan, 1955/56-1976/77 (Khartoum University Press, 1986) .
19- Mutasim El Beshir, Administration and Development: A Study of the Role of the Civil Service in the Sudan (Unpub. Ph.D., University of California at Los Angeles, 1967) .
20- Oluwadare Aguda, "The Sudan Civil Service, 1964-1971," Quarterly Journal of Administration (Ibadan), 6, 1972 .
21- John Howell, "Administration and Rural Development Planning: A Sudanese Case," Agricultural Administration, 4, 1977 .
22- Muhamed Ahmed Mahgoub, quoted in Ahmed I Abu Sin, Some Aspects of the Sudan Public Service Today (Institute of Public Aministration, Sudan, Occ. Paper No. 1, 1964), p 32. Middle East Documentation Centre, Durham, 17/3 .
23- A.M.H. Fagiri, An Analysis of the Emergence of the Central Organs of Sudanese Civil Service: A Study in Institutional and Bureaucratic Development, 1930-1969 Uunpub. Ph.D., University of Liverpool, 1979), p 308. See also Ali Eid Baloula, Some Problems and Defects in Administering Public Development Schemes in Sudan (Institute of Public Administration, Khartoum, 1969). Queen Elizabeth House, Oxford, Sudan II .
24- Hassan, "The Sudanese Revolution," p 265 .
25- Ja'far M. A. Bakheit, "Native Administration in the Sudan and Its Significance to Africa," in Hassan, Sudan in Africa .
26- A. M. Al-Hussein, "Bureaucracy and Economic Development: The Gunaid Sugar Scheme," in Al-Rahim et al., Sudan Since Independence .
27- Sadiq El Rasheed, "The Experience of Public Industrialization in The Sudan," in Ali Mohammed El Hassan (ed), Essays on the Economy and Society of the Sudan, Vol. 1 (Economic and Social Research Council, Khartoum, 1977), pp 88-90 .
28- Fatima Babiker, The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development? (University of Khartoum, and Zed Press, London, 1984) .
29- R.L. Tignor, "The Sudanese Private Sector: An Historical Overview," Journal of Modern African Studies, 25, 1987 .
30- A. Shepherd, "Capitalist Agriculture in Sudan's Dura Prairies," Development and Change, 14, 1983. Khalid Affan, Towards an Appraisal of Tractorisation Experience in Rainlands of Sudan (Development Studies and Research Centre, University of Khartoum, No. 19, 1984) .
31- Babiker, Sudanese Bourgeoisie, Ch 6 .

32- Mark Duffield, Maiurno: Capitalism and Rural Life in Sudan (Ithaca Press, London, 1981), p 46 . تعتبر حادثة جودة أكبر حادثة في صراعات المزارعين ضد أشكال الاضطهاد والاستغلال السائدة في المشاريع الزراعية . وهناك أحداث أخرى عديدة أقل أهمية .

٣٣- Ibid. p 93 . أعمال دوفيليد تتابع تطور الطبقات والشرائح الاجتماعية في منطقة مابرنو بأسلوب تحليلي رائع مع إشارات لنشاطها السياسي . أنظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

٣٤- Abbas, White Nile Arabs, p 173 .

35- Taisier Mohammed Ali, "The Road to Jouda," Review of African Political Economy, 26, 1983 .

36- Abd-al Ghaffar, Shaykhs and Followers, Ch 7 .

37- A. Shepherd, M. Norris, and J. Watson, Water Planning in Arid Sudan (Ithaca Press, London, 1987) .

38- Galobawi M. Salih, Decentralisation in Sudan: Challenges and Responses (Institute of Public Administration, Occ. Paper No. 33, 1964, Middle East Documentation Centre, Durham). . في تعداد ١٩٥٥ تشير الإحصائيات إلى أن البدو يشكلون ١٤٪ من السكان . لكن صالح يعتقد أن النسبة الصحيحة أكثر من ذلك ، ربما تصل إلى ١٥ - ٤٠٪ . أيضاً هناك حوالي ٩٠ ألف فقط رفضوا تحديد أسماء قبائلهم .

٣٩- Shepherd, Water Planning, p 89 .

40- M. O. El Sammani, G. El Tayeb, B. Abdalla, and M. Suliman, Nomads of the Semi-Desert Belt of Northern Darfur and Kordofan Regions, Vol. 1 (Economic and Social Research Council, Research Report No. 15, 1984) .

41- F. Rehfish, "A Study of some Southern Migrants in Omdurman,"Sudan Notes and Records, 48, 1962 . التمايز بين العمال الشماليين ، الأكثر استقراراً والمرتبطين بالنشاط النقابي ، والعمال الجنوبيين ، الذين يرتبطون في الغالب بنمط دائري في الحركة وأعمال هامشية وموسمية ويمثل التضامن والتماسك القبلي بالنسبة لهم أهمية كبيرة في المناطق الحضرية ، هذا التمايز ظهر أيضاً في دراسات حديثة ، أنظر El Wathig Mohamed Kameir, The Political economy of Labour Migration in Sudan (Institute fur Afrikakunde, Hamburg, 1988) .

42- في ٦ ديسمبر ١٩٦٥ تجمع أنصار جبهة الجنوب لاستقبال وزير الداخلية ، كلمنت أمبرور ، العائد من زيارة للجنوب . وعندما تأخرت الطيارة في الوصول للمطار ، انتشرت شائعة في أوساط الجنوبيين بتعرضها لحادث مدبر . وساعتها تحركت جموعهم واصطدمت بالشماليين في المطار والشوارع وأدى ذلك إلى انفجار ردود فعل عنيفة من قبل الشماليين . أنظر Henderson, Sudan Republic, pp 211-212 .

43- Barbour, "The Sudan Since Independence," p 81 .

44- John Howell and M. Beshir Hamid, "Sudan and the Outside World, 1954-1968," African affair, 68, 1969, p 314 .

45- منطقة حلايب شريط صحراوي شمال خط العرض ٢٢ وكانت تتبع لإدارة السودان منذ ١٨٩٨ – وقد أدى انفجار الوضع في السودان إلى انسحاب القوات المصرية من المنطقة وظلت منذ ذلك الوقت تحت الإدارة السودانية .

٤٦- Howell and Hamid, "Sudan and the Outside World," p 301 .

هوامش الفصل الخامس :

١- نميري نفسه تعرض لعقوبات نتيجة لنشاطه السياسي واشتهر وسط زملائه بعناده واستقلال شخصيته . لكن لم تتخذ ضده عقوبات صارمة لردعه . نميري يرتبط بجذور اجتماعية متوسطة ، ولد عام ١٩٣٠ بالقرب من دنقلا بالمديرية الشمالية ونشا في مدينة أمدرمان . واصل تعليمه حتى مدرسة حنتوب الثانوية ، واشتهر هناك بنشاطه الرياضي (كرة القدم) أكثر من نشاطه الأكاديمي .

٢- Niblock, Class and Power, pp 240-241 . حول الحزب الشيوعي ، أنظر عبد الرازق حسين ، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني ، بيروت ١٩٧٢ .

٣- Ibid. p 331, n20 .

4- Ibid. p 241 .

5- اعتقل كبار الزعماء السياسيين وعوملوا معاملة معقولة نسبياً . ولكن الأزهري أصيب بصدمة أثناء الاعتقال أدت إلى وفاته بعد فترة قصيرة من اعتقاله . أما المحجوب فقد وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله . وفي هذا الأثناء اشتد عليه المرض وسمح له بالسفر للخارج .

٦- S. Cronje, M. Ling, and G. Cronje, LONRHO: Portrait of a Multinational (Penguin, Harmondsworth, 1976), pp 178-182 .

7- قرنق نفسه قدم تحليلاً نقدياً للنخبة السياسية الجنوبية ، انظر The Dilemma of the Southern Intellectual- Is It Justified? (Ministry of Southern Affairs, Khartoum, 1971) .

8- Howell, Political Leadership, p 293 .

9- Louise Pirouet, "The Achievement of Peace in the Sudan," Journal of Eastern African Research and Development, 6, 1976 .

10- Howell, Political Leadership, Ch 5 .

11- القصة الكاملة لعملية السلام متوفرة في Mohamed Omer Beshir, The Southern Sudan, from Conflict to Peace (Christopher Hurst, London, 1975) .

12- Nelson Kasfir, "Southern Sudanese Politics Since the Addis Ababa Agreement," African Affairs, 76, 1977 .

13- أحد الوزراء السابقين شرح طريقة العمل في الجهاز التنفيذي وأشار إلى ملاحظات عميقة ، انظر Bona Malwal, People and Power in the Sudan (Ithaca Press, London, 1981) .

14- Howell, Political Leadership, p 303. .

15- Malwal, People and Power, p 216 .

16- John Howell, "Local Government Reform in the Sudan," Journal of Administration Overseas, 12, 1973 .

17- المديريات القديمة قسمت كل واحدة منها إلى مديريتين في الغالب ، كردفان مثلاً قسمت إلى شمال كردفان وجنوب كردفان .

١٨- كانت هناك أيضاً مشاكل في توفير مرشحين للـ ٢٥٪ من الوظائف المخصصة للمرأة .

١٩- Fadlallah, "The Search for a Constitution," pp 45-46 .

20- Mansour Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May (KPI, London, 1985), p 146 .

21- Fadlallah, "The Search for a Constitution," p 48 .

22- Ibid. pp 46-50 .

23- منصور خالد كتب كثيراً حول العلاقات الداخلية للعمل الوزاري والشعور بعصابة القصر التي ظلت تنمو وتتطور وتحاول السيطرة على كل ما يجري حول نميري . وفي مركز هذه العصابة كان هناك بهاء الدين محمد إدريس .

٢٤- المنظر الرئيسي لهذه (الثورة بالمؤسسات) هو دكتور جعفر بخيت . ومساهمته المتميزة تمثلت في قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧٣ . وكان أيضاً من المساهمين الأساسيين في صياغة دستور ١٩٧٣ .

٢٥- Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May, p 39 .

26- T. C. Niblock, "The role of the Sudan Socialist Union in Sudan's System of Government," in Post-Independence Sudan (Centre for African Studies, University of Edinburgh, 1980), pp 22-23 .

27- Ibid. p 33 .

28- Dunstan Wai, "Revolution, Rhetoric and Reality in Sudan," Journal of Modern African Studies, 17, 1979, pp 86-87 .

29- Africa Contemporary Record, 1975-76, p B112 . من الكتابات التي تمدح قيادة نميري في هذه الفترة هناك كتاب Anthony Sylvester, Sudan Under Nimeiri (Bodley Head, London, 1977)

30- Niblock, Class and Power, pp 233-234 .

31- هذا ليس حكماً تأملياً بشكل كلي . فالتقرير السنوي حول السودان في Africa Contemporary Record يكرر ذلك بشكل منتظم .

٣٢- See Mohammed Beshir Hamid, The politics of National Reconciliation in The Sudan: The Numayri Regime and the National Front Opposition (Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Occ. Papers Series, 1984) .

33- ظل حسين الهندي يمثل قيادة المعارضة في الخارج حتى وفاته في عام ١٩٨٢ ، توفي في الخارج ودفن جسمانه في مقابر الأسرة في بري شرق الخرطوم وسط إجراءات أمنية شديدة نسبياً .

٣٤- Alexander S. Cudsi, "Islam and Politics in the Sudan," in James P. Piscatori (ed), Islam in the Political Process (Cambridge University Press, London, 1983), p 49 .

35- لوحظ ذلك في الجنوب وسرعان ما ظهرت إشارات الرفض وعدم الرضى Joseph Lagu's interview in Sudanow, January, 1981 . سوداناو مجلة شهرية باللغة الإنجليزية تصدرها وزارة الإعلام . وكانت تنشر مقالات أكثر انفتاحاً وانتقاداً للسياسة الحكومية من الصحف العربية .

٣٦- في انتخابات مجلس الشعب القومي ١٩٧٩ انتخب عدد من أعضاء الاتحاد الاشتراكي ، المعروفين بانتماءاتهم لحزبي الأمة والاتحادي ، على حساب اعضاء الاتحاد الأصليين .

٣٧- في أغسطس ١٩٧٩ عزل أبو القاسم من كل مواقعه .

٣٨- Al-Agub A. al-teraifi, "The Regional Government Act of 1980," in Peter Woodward (ed) Sudan Since Nimeiri (SOAS, London, 1986) .

39- Mohammed Beshir Hamid, "Devolution and National Integration in the Southern Sudan, "in Al-Rahim et al., Sudan Since Independence, p 135. See

also Africa Confidential, 27 June 1983 .

40-في أعقـاب المظاهرات والاضطرابـات أصبـح أحـمـد إبراهيم دريج حـاكماً لإقليم دارفور، وهو شخصية سياسية قيادية معروفة بدفاعها عن تطلعات الإقليم . لكنه قدم استقالته وغادر البلاد في عام ١٩٨٤ بزعم أن إنذاراته بقدوم المجاعة في المنطقة لم تجد استجابة تذكر من نميري ونظامه .

٤١- تلك كانت أكبر المظاهرات التي شـهدتها المدن الشمالية في سنوات ما بعد الاستقلال . ورسمياً أعلن عن وفاة ٢٥ مواطناً ، لكن الأوساط الشعبية ترى أن العدد أكبر من ذلك بكثير .

٤٢- حسن الترابي كـان متردداً في الحضور، رغم أنه شجع انصاره من الأخوان المسلمين على ذلك . وعند مشاهدته لعملية بتر الأيدي أغمي عليه ونقل للمستشفى .

٤٣- Hamid, The Politics of National Reconciliation, p 19 .

44-جعفر نميري ، النهج الإسلامي .. لماذا ؟ ، المكتب الحديث القاهرة ، ١٩٨٠ هناك اعتقاد واسع بأن مساعديه هم الذين كتبوا هذا الكتاب وليس نميري .

٤٥- الأخوان الجمهوريون ظلوا يبحثون عن إسلام ليبرالي حديث . إذ أن محمود محمد طه يركز على تعاليم الآيات القرآنية المكية أكثر من القوانين الخاصة بتنظيم الحياة الاجتماعية التي وضعها الرسول(في المدينة في القرن السابع الميلادي . وحركة الأخوان الجمهوريون كانت نشطة لعدة سنوات رغم محدودية حجمها . انظر : مقدمة لرسالة الإسلام الثانية ، الخرطوم ١٩٨١ .

٤٦- معارضة الصادق المهدي لإعلان قوانين الشريعة في ١٩٨٣ قادته للسجن ، حتى أطلق سراحه قبل انتفاضة أبريل ١٩٨٥ .

٤٧- الضعف النسبي للدولة ساهم في إبراز الطابع الليبرالي والمفتوح للمناقشات السياسية التي ميزت السودانيين منذ نهاية الحرب الثانية على الأقل .

٤٨- نميري كان يعاني من المرض ، ليس فقط بسبب الشرب ، الذي نصحه بإيقافه أطباؤه في مستشفى ولتر ليد العسكري في واشنطن . ويبدو أنه استجاب لذلك بقراره بان يوقف كل الناس الشرب أيضاً حسب سنكس . Cynnics

49-كانت هناك محاولة باقتراح يقول أن إدخال نظام الحكم الإقليمي في الشمال يفرض إعادة تقسيم الجنوب . ولكن البعض أكد أن ذلك يتناقض مع اتفاقية أديس أبابا والدستور الدائم .

٥٠- القصة الكاملة لقناة جونقلي متوفرة Robert O. Collins, "The Big Ditch: The Jonglei Canal Scheme," in M. W. Daly (ed), Modernization in the Sudan (Lillian Barber Press, New York 1985) .

51- Raphael, "Oil and Regional Sentiment in the South," in Al Rahim et al., Sudan Since Independence .

52- Peter Woodward, "Uganda and Southern Sudan: Peripheral Politics and Neighbour Relations," in Holger Bernt Hansen and Michael Twaddle (eds), Uganda Now: Between Development and Decay (James Currey, London, 1988). .

53- Charles Gurdon, Sudan at the Crossroads (Menas, London, 1984), pp 89-91 .

54-ظهر التوتر والصراع بين أنانيا الثانية ، المستندة على النوير بشكل رئيسي ، والجيش الشعبي لتحرير السودان المستند على الدينكا بشكل شبه كامل .

٥٥- حاول نميري دمغ الجيش الشعبي بالماركسية ، لكنه لم يكن يستند إلى أدلة كافية بخلاف علاقته بأثيوبيا . انظر Mansour Khalid, John Garang Speaks (KPI, London, 1987), as

well as various pamphlets produced by SPLA/SPLM .

-56ذهب حوالي ٢٢ ضابطاً مع عبد الماجد حامد خليل ، وبعد إبعادهم حدثت تغييرات وترقيات واسعة في الجيش . ومن بين الذين تمت ترقيتهم هناك سوار الذهب الذي أصبح فيما بعد رئيس المجلس العسكري الانتقالي .

٥٧- كان الذين صدموا بإعدام محمود محمد طه يقولون انه حوكم أمام قضاة يفتقدون الخبرة اللازمة ، وأنه حسب بعض القوانين والتعاليم لا يمكن إعدام شيخ تجاوز عمره السادسة والسبعين . المهم المعارضون لإعدامه صلوا من أجله في جامعة الخرطوم في لحظة إعدامه بسجن كوبر

Peter Woodward, "Sudan's Domestic Politics and Relations with Neigh- -٥٨ bouring States," in Post-Independence Sudan.

-59يعتقد أن حسني مبارك كان أحد هؤلاء الطيارين المصريين .

٦٠- عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ كرمهما الاتحاد السوفيتي .

٦١- عبد الناصر كان أكثر شعبية في السودان من كل السياسيين السودانيين . وفي يوم وفاته عام ١٩٧٠ شعر السودانيون بحزن عميق وخسارة كبيرة وأعلنت الدولة الحداد لمدة ثلاثة أيام .

٦٢- هناك اعتقاد بتورط المخابرات البريطانية في إجبار طائرة الخطوط البريطانية على الهبوط في ليبيا . ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات مع بريطانيا في التحسن بشكل متسارع . انظر S. Cronje et al., LONRHO, pp 180-183 .

-63حتى سقوط نميري في ١٩٨٥ بعض الأوساط تقول انه كان هناك حوالي ٢٠٠٠ من العسكريين وضباط الأمن المصريين في السودان

Muhammed Beshir Hamid, "Aspects of Sudanese Foreign Policy," in -٦٤ Al-Rahim et al., Sudan Since Independence, pp 171-173 .

65- Africa Contemporary Record, 1977-78, p B133 .

-66بعد فترة قصيرة من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ، توترت هذه العلاقات مرة أخرى جراء قيام فلسطينيين باحتلال السفارة السعودية وقتل الملحق الثقافي الأمريكي الذي كان ضمن المدعوين لحفل عشاء اقامته السفارة

٦٧- تلقى جون قرنق جزءاً كبيراً من تعليمه الخارجي في الولايات المتحدة وحصل هناك على شهادة الدكتوراه من جامعة ولاية لوا - وللمزيد حول اتجاهاته الراديكالية أنظر الهامش رقم ٥٥ .

٦٨- الهجوم على أمدرمان سبب ارتباكاً واسعاً وسط الحكومة . وبعض الشائعات كانت تقول أن نميري نفسه وجه بضرب منزل الصادق المهدي الذي كان في السجن .

Oye Ogunbadejo, "Qaddafi and Africa's International Relations," Journal -٦٩ of Modern African Studies, 24, 1986 .

70- Khalid, Nimeri and the Revolution of Dis-May, p 298 .

-71وفي وقت لاحق حتى بعض أركان النظام الحاكم ادعوا أنهم تحدثوا مع بوش حول [illegible] إبعاد نميري (لقاء مع جوزيف لاغو ، نائب رئيس الجمهورية السابق)

Woodward, "Uganda and Southern Sudan," in Hansen and Twaddle (ed), -٧٢ Uganda Now, pp 232-234 .

-73المملكة السعودية كانت حريصة على فرض قيادة عثمان صالح سبى على الفصائل الأريترية المتصارعة . وشهدت جدة والخرطوم اجتماعات حول هذه المسالة دون نجاح يذكر .

٧٤- هناك متابعة مختصرة لبعض نشاطات الولايات المتحدة في Tudor Parfitt, Operation Moses (Weidenfeld, London, 1985) . يقول (.. بين ١٩٨١ وصيف ١٩٨٤ وزعت ملايين

الدولارات داخل السودان بهدف تسهيل مرور اليهود الفلاشا من معسكرات اللاجئين) ص٥٣ ومعظم هذه الملايين جاءت من الموساد ووزعت بواسطة عملائه العاملين في الخرطوم.

٧٥- قدم نميري عروضاً عديدة للتوسط بين الارتريين والأثيوبيين ولكن دون ترحيب كبير من الطرفين. فالارتريون كانوا يخافون أن نميري قد يبيعهم لمصلحة تحسين علاقاته مع أثيوبيا، والأخيرة كانت تشك في جديته لأن حلفاء السودان كانوا يواصلون دعمهم للارتريين.

٧٦- John Waterbury, "The Sudan in Quest of Surplus-1, Dreams and Realities," American University Field Staff Reports 21, 8, 1976, p 19.

77- International Labour Organisation, Growth, Employment and Equity: A Comprehensive Strategy for the Sudan (ILO, Geneva, 1976), p 147.

78- Malwal, People and Power, pp 167-169. Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May, pp 106-111, 167.

79- Malwal, People and Power, p 169.

80- Abd al-Rahim al-Rayah Mahmoud, Development Administration and Public Policies in the Sudan, 1970-1982 (Unpub. Ph. D., Unversity of Reading, 1984), Ch 2.

81- Abd al-Rahim al-Rayah Mahmoud, "The Machinery of Economic Management," in Al-Rahim et al., sudan Since Independence, p 102.

82- هناك عرض موسع للاختلالات وأوجه القصور السائدة في الخدمة المدنية، رصد منها حوالي ١٦ خللاً. أنظر سوداناو/ديسمبر ١٩٧٧.

٨٣- Al-Agub Ahmed Al-Teraifi, "The civil Service: Principles and Practiec," in Al-Rahim et al., Sudan Since Independence, p 76.

84- "Towards a Liberal Economy," Sudanow, February 1984.

85- El-Wathig Kameir and Ibrahim Kursany, Corruptions as the "Fifth" Factor of Production (Scandinavian Institute of African Studies, Research Reoport No. 72), p 7. Also Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May, p 226, recalls that French Exocet missiles were sold to Argentina (in spite of an official French embargo) through a corrupt Sudanese official in London who supplied an end user certificate for a $200,000 bribe.

86- Paul Doornbos, "Trade in Two Border Towns: Beida and Boranga (Darfur Province)," in Leif O. B. Manger (ed), Trade and Traders in the Sudan (Bergen Occ. Papers in Social Anthropology, No. 32, Bergen, 1984), pp 167-168.

87- Abd al-Rahim Mahmoud, "The Machinery of Economic Management," in Al-Rahim et al., Sudan Since Independence, p 104.

88- K. Wohlmuth, "The Kenana Project: A Model of Successful Trilatral Cooperation?" in Peter Oesterdie Khoff and Karl Wohlmuth (eds), the Development Perspectives of the Democratic Republic of Sudan: The Limits of the Breadbasket Strategy (Weltforum Verlag, Munich, Cologne, London, 1983).

89- نفسه، يقدر ولوث أن مشاريع الجنيد وحلفا تعمل بحوالي ٥٥٪ و٦٥٪ من طاقتها على التوالي.

٩٠- حول قانون الحكم الشعبي المحلي انظر الفصل الخامس من الكتاب .

٩١- Richard Brown, "Abackground Note on the Final Round of Economic Austerity Measures Imposed by the Numeiry Regime: June 1984-March 1985," in Tony Barnett and Abbas Abdel Karim (eds), Sudan: State, Capital and Transformation (Croom Helm, London, 1987) .

92- Mohammed Nureldin Hussein, "The IMF and Sudanese Economic Policy," in Barnett and Karim, Sudan. Ali Abdel Gadir Ali (ed), the Sudan Economy in Disarray: Essays on the IMF Model (private publication, Khartoum 1985) .

93- M. Hulme and A. Trilsbach, "Rainfall Trends and Rural Changes in Sudan Since Nimeiri," in Woodward (ed), Sudan Since Nimeiri .

94- Peter Gill, A Year in the Death of Africa (Paladin, London, 1986), pp 165-167 .

95- حول فيليب عباس غبوش انظر الفصل الخامس .

٩٦- انظر مثلاً John Luk Jok, "The State of Human Rights in the Sudan," in Sudan Today (SPLM, London, 1985) . (جون لوك جوك اصبح ممثل حركة تحرير شعب السودان في لندن)

٩٧- Warburg, Islam, Nationalism and Communism, pp 147-146 .

98- Cudsi, "Islam and Politics," p 45 .

99- رسالة الإسلام الثانية تشير إلى مبادئ وتعاليم الآيات المكية (انظر هامش ٤٥) .

١٠٠- Paul Doornbos, "On Becoming Sudanese," in Barnett and Karim, Sudan .

101- حسن الترابي أحد أبناء فقيه محلي (فكي) من قرية ود الترابي جنوب شرق الخرطوم وشمال الجزيرة . ومن والده تلقى تعليماً دينياً أساسياً قبل دخول المدارس وجامعة الخرطوم وجامعات لندن والسوربون . وعندما رجع للسودان كان الوقت مناسباً ليكون رمزاً قيادياً في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ . ومنذ ذلك الوقت أصبح زعيماً لحركة الأخوان المسلمين في السودان .

١٠٢- الأخوان المسلمون في السودان كانوا جزءاً من النخبة المتعلمة وكانوا يفتقدون ، على الأقل في البداية ، المقبولية وسط البروليتاريا والقوى المهمشة التي كانت سنداً هاماً للحركة الأم في مصر .

١٠٣- Elfathi Shaaeldin and Richard Brown, "Towards an Understanding of Islamic Banking in Sudan: The Case of the Faisal Islamic Bank," in Barnett and Karim .

104- ابدى الأخوان المسلمون في السودان اهتماماً كبيراً بالتطورات الجارية في إيران ونظموا علاقات وطيدة مع الحركات الثورية الإسلامية هناك . وعلى أي حال ، فقد كان الترابي سياسياً براجماتياً قادراً على رؤية مخاطر التورط مع إيران الشيعية في الوقت الذي تتلقى فيه حركته دعماً مالياً مقدراً من دول الخليج والسعودية .

١٠٥- هذا الاحساس يتحولات الفهم الإسلامي في علاقته بالتطورات الاجتماعية وجد تركيزاً في عدد كبير من كتابات J.O.Voll . انظر Inter alia his article "Islam: Its Future in Sudan," Muslim World, 63, 1973 .

106- Cronje et al., LONRHO, Ch 9. Waterbury, "Sudan in Quest." .

107- Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May, pp 106-111. (Soraya Khashoggi was also briefly made official photographer to Numeiri) .

108- Oesterdiekhoff يشير إلى خمسة أنواع من المشاريع المشتركة في السودان (١) ثنائية ، حكومة مع الحكومة مثل حكومة السودان وحكومة الإمارات العربية في شركة الاستثمار السودانية . (٢) مشاريع مشتركة متعددة الجنسيات ، مثل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار الزراعي . (٣) مشاريع مشتركة بين شركات عربية والقطاعين الخاص والعام ، مثل الشركة السودانية الكويتية للاستثمار (٤) شركات قطاع خاص غربية وشركات عامة وخاصة سودانية ، مثل شركة السودان للإنتاج الزراعي والحيواني (٥) مشاريع ثلاثية الشراكة ، مثل مشروع كنانة – انظر Oesterdiekhoff and Wohlmuth, The Development Perspectives, pp 223-224

109- Waterbury, "Sudan in Quest."

110- Khalid, Nimeiri and the Revolution of Dis-May, pp 187-190 .

111- حول (القطط السمان) في مصر انظر David Hirst and Irene Beeson, Sadat (Faber and Faber, London, 1981), Ch 5 .

112- Waterbury, "Sudan in Quest."

113- في عام ١٩٨٣ كان هناك حوالي ٦٥,٠٠٠ سيارة خاصة وحوالي ١٢,٠٠٠ سيارة تاكسي في مدن العاصمة الثلاثة .

١١٤– المناقشات حديثة حول الزراعة الآلية ، انظر Abdalla Mohammed Elhassan, "The Encroachment of Large Scale Mechanised Agriculture: Elements of Differentiation Among the peasantry," in Barnett and Karim, Sudan .

115- المستشار الزراعي الأمريكي الذي عرض لي هذه المقارنة أسماها Piss-pot Farming .

116- مسح إبراهيم الكرسني حول ملكية مشاريع الزراعة الآلية يشير إلى أن ٨٣٪ منها يملكها مزارعو شنطة (تجار في الغالب) وحوالي ٦٪ تعاونيات قروية و ١١٪ فقط يملكها مزارعون .

١١٧– Karl Wohlmuth, "The Breadbasket Is Empty: The Options of the Sudanese Development Policy," Economic and Social Research Council Bulletin, 85, Khartoum, 1980, p 15 .

118- بحث انثربولوجي حديث حول منطقة بعيدة في جبال النوبة ، انظر Gerd Baumann, National Integration and Local Integrity, the Miri of the Nuba Mountains in the Sudan (Clarendon Press, Oxford, 1987) .

119- Salih El-Arifi, "The Nature and Role of Urbanization in Sudan," in V. Pons (ed), Urbanisation and Urban Life in Sudan (Department of Sociology and Social Anthropology, University of Hull, 1980) .

120- حول تاثير اللاجئين في الشرق . انظر Ibrahim Kursany, "Eritrean Refugees in Kassala Province of Eastern Sudan: An Economic Assessment," Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, Oxford, Vol. 2, No. 1, 1985 .

121- ر. و.كولنز يرى أن الدينكا الذين عادوا من الخرطوم في أعقاب انكماش قطاع البناء والتشييد في السبعينات كانوا مصدراً ثميناً للتجنيد في الجيش الشعبي نتيجة لتجربتهم في الشمال .

١٢٢– Abdalla El Hassan, "The Encroachment of Large Scale Mechanised Agriculture," pp 163-166 .

123- Jay O' Brien, "The Formation and Transformation of the Agricultural Labour Force in Sudan" in Norman O'Neill and Jay O'Brien (eds), Economy and Class in Sudan (Gower, Aldershot, 1988) .

124- El Sammani et al., "Nomads of the Semi-Desert Belt," pp 89-118 .

125- حول أسباب مجاعة ٨٤/١٩٨٥ انظر inter alia Ray Bush, "[illegible] in Sudan: The Case of Darfur," African Affairs, 87, 1988; Jay O'Brien, "Sowing the Seeds of Famine," Review of African Political Economy, 33, 1985; Nick Cater, "Sudan: The Roots of Famine," Oxfam, 1986; and Alex de Waal, "Famine That Kills," Darfur 1984-85, Save the Children Fund, 1987 .

126- Babiker, The Sudanese Bourgeoisie .

127- لمناقشة سوسيولوجية البروليتاريا المدينية الرثة انظر Peter Lioyd, A Third World Proletariat? (George Allen and Unwin, London, 1982) .

128- John Tait, "Capitalist Penetration and the Genealogy of the Capitalist Mode of Production in the Gezira Scheme," in O'Neill, Economy and Class .

129- Sandra Hale, "Elite Nubians of Greater Khartoum: A Study in Changing Ethnic Alignments," in M. O. Beshir (ed), Nile Valley Countries: Continuity and Change (Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1981), p 2 . في دراسة نشرت حديثاً حاولت ساندرا هيل تطوير هذه الفكرة بتركيز على العامل الطبقي ، انظر O'Neill, Economy and Class, Ch 12 . النوبيون من الأجزاء الشمالية العليا على ضفاف النيل.

١٣٠- يرى البعض أن غرق النوبة السفلى بعد بناء خزان أسوان وتهجير النوبيين لمنطقة خشم القربة رغم احتجاجهم ، كل ذلك ساعد في تنمية الوعي السياسي في أوساط النوبيين .

١٣١- يمكن التذكير بأن الفصل السابق أشار إلى اتهامات مشابهة حول سيطرة الشايقية على نظام عبود .

١٣٢- انظر مرجعنا لـ Doornobs في الهامش ٩٩ .. عند انتقاله للمناطق الأخرى وجد هذا التصور للهوية السودانية تحدياً من قبل الحركات الأخرى ، خاصة الجيش الشعبي والمجموعات الأثنو إقليمية . وهذه الحركات تطرح تصوراً تعددياً لهوية سودان المستقبل .

١٣٣- Abbas Abdelkarim, "The Encroachment of Large Scale Mechanised Agriculture: Elements of Differentiation Among the Peasantry," in Barnett and Karim, Sudan .

134- Baumann, National Integration, p 213 .

135- Ibid. p 194 .

136- See Joseph Lagu, Decentralisation: A Necessity for the Southern Provinces of Sudan (n.p., Khartoum, 1981) .

137- لقاء مع د. رؤفائيل بادال ، الوزير الإقليمي للمالية ، بحر الغزال . وعين في هذا المنصب بعد سقوط نميري ليمثل أول وزير في الحكومة الإقليمية من قبيلة الفرتيت .

١٣٨- كمثال للخصومة والتنافر انظر John Morton, "Ethnicity and Politics in Red Sea Province, Sudan," African Affairs, 88, 1989 .

١- Africa Confidential, 26, 8, 10 April 1985 . هذا الفصل يستند أساساً على ملاحظات شخصية وتقارير صحفية حول تطور الأحداث منذ أبريل ١٩٨٥ . انظر Africa Confidential سلسلة تقارير حول السودان في تلك الفترة .

٢- كانت هناك تقديرات بأن اللواء عثمان عبد الله سيبرز كمركز قوي حقيقي وسط المجلس العسكري الانتقالي . لكن لك لم يتحقق .

٣- إعلان كوكادام ، ٢٤/٣/١٩٨٦ ، بكامله منشور في Khalid, John Garang Speaks, pp 145-147 .

4- عشاري محمود وسليمان علي بلدو ، مجزرة الضعين : الرق في السودان ، الخرطوم ١٩٨٧ . هذه الدراسة وجدت معارضة حادة ، لكنها تشترك مع مراجع سابقة أشارت إلى أحداث مشابهة. انظر Francis Mading Deng, The Man Called Deng Majok (Yale University Press, London, 1986), p 238 .

هوامش الفصل السابع :

١- نيجيريا عادت للديمقراطية الليبرالية في ١٩٧١ بعد ثلاثة عشر عاماً من الحكم العسكري ومن أسس دستورية مختلفة كلية إلى دستور الاستقلال عام ١٩٦٠ . وبعد الانقلاب اللاحق في ١٩٨٣ كانت هناك محاولة لعودة جديدة للحكم المدني في منتصف عام ١٩٨٩ استناداً على مراجعة شاملة للدستور . انظر inter alia Larry Diamond, "Issues in the Constitutional Design of a Third Nigerian Republic," African Affairs, 86, 1987; وكذلك التعليقات حول الموضوع في مساهمات Rotimi Timothy Subero, Anthony A. Akinola, and William Graf in African Affairs, 87, 1988 and January 1989 . الاتجاه الوحدوي يمثل مدخلاً آخر للمجتمعات المتعددة والمتنوعة ، وقد يكون ملائماً للسودان . وهناك مناقشات واسعة حول هذا الاتجاه ، انظر Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies (Yale University Press, London, 1977) .

معلومات عن المركز

أنشئ المركز في عام ١٩٩٢ تخليدا لذكرى بروفسير محمد عمر بشير مؤسس ورئيس جامعة أم درمان الأهلية .

اهداف المركز :

دعم وتطوير وتنمية البحوث في مجال الدراسات السودانية المعاصرة في مختلف الميادين ومساعدة الدارسين والباحثين في الداخل والخارج .

تصميم وتطوير مناهج الدراسات السودانية في جامعة أم درمان الأهلية والجامعات والمعاهد العليا السودانية الأخرى .

#توفير المراجع والوثائق والمعلومات في كل جوانب الحياة في السودان وإتاحة الفرصة للدارسين والباحثين للاستفادة منها .

#التوثيق والنشر وتشجيع التأليف والنشر في شتى مجالات الحياة السودانية حتى تتوفر ذخيرة حية ومتنوعة في المعلومات عن السودان .

#عقد المؤتمرات والندوات والسمنارات والمحاضرات العامة التي تلحق وتدرس هذه القضايا وتنشر الوعي بها وتستقطب الاهتمام العام والأكاديمي لها .

إنشاء مكتبة وتزويدها بالمراجع والوثائق يلحق بها مركز توثيق والمعلومات في كافة مجالات المعرفة المتعلقة بالسودان وإنشاء وحدة نشر تمتلك معدات وأجهزة الطباعة وتسعى لإصدار الكتب والكتيبات والدراسات .

عنوان المركز:

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية

جامعة أم درمان الأهلية

ص ب: ١٣٦٣

أم درمان - السودان

فاكس: +٢٤٩-١٥-٥٧٠٣٥٢

بريد الكتروني: E-mail: mobcenter@sudanmail.net

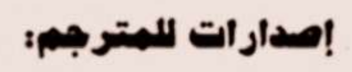






مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية

M. O. B. CENTER
FOR SUDANESE STUDIES



إصدارات للمترجم:



● كتب للمترجم:ـ

١ـ الثورة المهدية في السودان
مشروع رؤية جديدة (بالاشتراك مع عبدالعزيز الصاوي)
دار الفارابي / الخرطوم ١٩٨٧ (طبعة أولى) المؤسسة العربية للدراسات والنشر / بيروت ١٩٩٠ (طبعة ثانية)

٢ـ تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة ٨٥ـ ١٩٨٩
مركز الدراسات السودانية / القاهرة / ١٩٩٧

● ترجمات اخرى للمترجم:ـ

٣ـ زراعة الجوع في السودان
تيسير محمد احمد
مركز الدراسات السودانية / القاهرة ١٩٩٤

٤ـ تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان
(بالاشتراك مع الفاتح التجاني)
مطبعة جامعة الخرطوم / الخرطوم / ١٩٩٠ طبعة اولى
دار الخرطوم للنشر / الخرطوم ١٩٩٣ / طبعة ثانية

٥ـ تاريخ الحركة العمالية في السودان
سعد الدين فوزي
مركز الدراسات السودانية / القاهرة ٩٩٨

٦ـ مشكلة الهوية في السودان
فرانيس دينق
مركز الدراسات السودانية / القاهرة١٩٩٩

٧ـ افارقة عالمين : الدينكا في السودان العربي الافريقي
فرانسيس دينق
مركز الدراسات السودانية / القاهرة / يصدر قريباً